



عين على سورية

تقرير الربع الثاني - 2022



FOREIGN
AFFAIRS

Stratfor



Washington Post



الاتلاف الوطني السوري - الأمانة العامة



عين على سورية

تقرير ربع سنوي يرصد الشأن السوري
كما تناولته أهم مراكز البحوث والدراسات

للاستفسار والتواصل

 tr.gs@etilaf.org

 02126020968 05395122275

 Şenlikköy mahallesi, konaklı sokak,
no 50, Florya, Bakırköy, İstanbul

يجوز إعادة نشر هذا التقرير لأغراض غير هادفة للربح بشرط الإشارة للمصدر



عين على سورية

تقرير ربع سنوي يرصد الشأن السوري والأحداث المؤثرة فيه، كما تناولته أهم مراكز البحوث والدراسات وأيضاً التقارير التي صدرت عن كبريات الصحف ووكالات الأنباء صادر عن الأمانة العامة للائتلاف الوطني السوري.

يهدف مشاركة نتائج عملية المتابعة لما ينشر حول سورية، وهو تقرير يرصد الشأن السوري والأحداث المؤثرة فيه، كما تناولته أهم مراكز البحوث والدراسات والتقارير التي صدرت عن كبريات الصحف ووكالات الأنباء، بالإضافة لتلك التي تتناول الأحداث الدولية المؤثرة على مجريات الأمور في سورية، بحيث يوضع بين يدي القراء والمتابعين للحدث السوري وخاصة المعنيين من باحثين وسياسيين وإعلاميين.

نسأل الله أن يكون في هذا العمل ما يساهم ويعزز قدرة صناع القرار في بناء المواقف والقراءة الصحيحة للأحداث في سورية، ومهما حاول النظام أن يطيل عمر معاناة شعبنا لكنه لن يمنع المستقبل الحر الكريم القادم بإذن الله.

الأمانة العامة للائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة

العدد -10-



لا أحد يُصدق خطوط بايدن الحمراء في أوكرانيا بعد فشل أوباما الذريع في سوريا نيويورك بوست

(اللغة الإنجليزية) 29 اذار 2022

جوناثان شنزر و إينيا كريغين

نص المقال: من أوباما إلى بايدن.. أمريكا تفقد ثقة العالم والسبب سوريا



يبدو أن تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن حول وجود خطوط حمراء في أوكرانيا إبان الغزو الروسي لها، لم تعد تلقى صدى لدى حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط وأوروبا، حيث بدا الغرب مرتبكاً وضعيفاً في مواجهة روسيا، بعد أن فشل خطوط الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما الحمراء في سوريا عندما كان بايدن نائباً له. ولم يعد أحد يصدق خطوط بايدن الحمراء في أوكرانيا وتهديداته لروسيا بعد الكارثة التي تسبب بها أوباما في سوريا، خاصة حلفاء واشنطن الذين باتوا يعرفون ذلك جيداً عن إدارة بايدن، حسب صحيفة «نيويورك بوست» الأمريكية. وقالت الصحيفة في مقال لها، إن مستشار الأمن القومي للرئيس جو بايدن، جيك



سوليفان، حدّر نظيره الروسي الأسبوع الماضي من أن «أي قرار روسي محتمل باستخدام أسلحة كيماوية أو بيولوجية في أوكرانيا» ستكون له «عواقب»، مشيرة إلى أن «البيت الأبيض بات يفتقر إلى أي مصداقية لإصدار مثل هذه التهديدات».

مصداقية أمريكا في الحضيض

وعن سياسة الإدارة الأمريكية في عهد أوباما ونائبه آنذاك بايدن، قالت الصحيفة إن آخر مرة حاول فيها رئيس أمريكي ثنيّ مستبدٍ عن نشر أسلحة كيماوية في صراع دموي كانت عام 2013، وذلك عندما حدّر رئيس جيك سوليفان السابق باراك أوباما، بشار الأسد من أن أي هجوم على الشعب السوري بالسلح الكيماوي يعتبر «خطأً أحمر» وفي حال تجاوزه سيؤدي ذلك إلى «عواقب وخيمة».

وبيّنت الصحيفة أن الأسد «لم يستجب لتحذير أوباما، ونفذ في النهاية عشرات الهجمات الكيماوية ضد شعبه. كان أوباما (ونائبه جو بايدن) يأمل في الحصول على دعم دولي ساحق للتدخل. لكن أوروبا كانت منقسمة، لذلك نظر أوباما إلى رأي الكونغرس، ثم قرر عدم الضغط من أجل الحصول على تفويض منه. في النهاية، انتهت ولاية الرئيس، وحطم معه أي مصداقية لأمريكا في الشرق الأوسط».

تردد أمريكي وخطوط حمراء واسعة

وكان للسياسة الأمريكية «المتردة» تجاه سوريا في عهد أوباما دور كبير في تقليص دور واشنطن في المنطقة على حساب صعود النفوذ الروسي بقيادة بوتين، الذي بمجرد أن اتضح له أن أوباما لن يتدخل، اتخذ خطوته وأرسل طائرات إلى سوريا، مستهدفة الثوار السنة الذين هددوا حكم الأسد، حسب الصحيفة، التي أوضحت أن بوتين نشر على الأرض أفراداً قاتلوا إلى جانب ما أسماها التقرير القوات السورية، بالإضافة إلى مقاتلين من جماعة حزب الله اللبنانية وحرس الثورة الإسلامية الإيراني، ما تسبب بفقدان مئات الآلاف من السوريين حياتهم، وبموجة نزوح كبيرة. وبناء على ذلك، لم تسمح حقبة الخط الأحمر التي ظهرت في عام 2013 للأسد بالبقاء في السلطة وممارسة كل أنواع الجرائم بحق الإنسانية فحسب، بل أيضاً سمحت لبوتين بإدخال ما وصل عدده إلى 63 ألف جندي روسي إلى سوريا ومنها على مدار تلك السنوات، حيث اكتسبوا خبرة عسكرية ميدانية قيّمة، استفادوا منها في أوكرانيا الآن.

وبيّنت الصحيفة أن العواقب الوخيمة لم تقف عند هذا الحد، إذ بمجرد أن انتقل بوتين إلى سوريا، نشر أنظمتة الهائلة المضادة للطائرات من طراز S-400 لحراسة الأجواء السورية،



وهذا ما أدى لتقييد إسرائيل، التي كانت في حاجة متزايدة لشحن غارات جوية في سوريا، بفضل عملية تهريب الأسلحة الضخمة التي تقوم بها إيران.

إدارة بايدن أضعفت إسرائيل بمواجهة روسيا وإيران

وبيّنت الصحيفة أن إيران استغلت ضباب الحرب في سوريا، مستخدمة ساحة المعركة لنقل ذخائر دقيقة التوجيه بهدوء إلى ميليشيا حزب الله في لبنان، بالرغم من أنه لم يسبق لجهة فاعلة لا تمثل دولة أن حصلت على ذخائر موجهة عالية الدقة، ما جعل إسرائيل تحت تهديدات الميليشيا بشن حرب مدمرة يوماً ما.

دفع ذلك الإسرائيليين إلى القلق على مدى السنوات العديدة الماضية، حيث نفذوا آلاف الهجمات ضد أهداف تتبع لميليشيات إيرانية وحزب الله في سوريا، الأمر الذي حثهم على عدم الصدام مع الجيش الروسي، وبالطبع وبسبب حزمة الخط الأحمر التي تعود لعام 2013، أصبحت إسرائيل بحاجة لروسيا، وهذه الحاجة تظهر في حال رغبتها بشن أي عملية على حدود إسرائيل الشمالية الشرقية، وفق «نيويورك بوست». واستغربت الصحيفة أن العديد من المسؤولين الذين فشلوا في فرض الخط الأحمر لأوباما يخدمون الآن في إدارة بايدن، موضحة أنه مع انعدام الوعي الذاتي لديهم، فإنهم ينتقدون إسرائيل لعدم مساعدة أوكرانيا بشكل كافٍ، وقد نسوا بطريقة ما أن إسرائيل لا تستطيع تحدي روسيا علانية إذا كانت ترغب في الوصول إلى المجال الجوي السوري.

إحجام عربي وأوروبي

وفي تحول غريب آخر، يريد البيت الأبيض من الدول العربية المنتجة للنفط تعويض الإنتاج المفقود من جراء العقوبات المفروضة على روسيا، بالرغم من أن تلك الدول كانت تتوق ذات مرة لأن تطيح إدارة أوباما بالأسد، إلا أنها راقبت في رعب كيف جاء بوتين لإنقاذه، ثم راقبوا مرة أخرى قيام واشنطن بتوقيع اتفاق نووي مع إيران، ما أدى إلى تخفيف العقوبات عن طهران بنحو 150 مليار دولار، لتساعد أجزاء كبيرة من تلك الأموال في دعم حكومة ميليشيا أسد. وبينما يضغط بايدن على حلفائه العرب من أجل زيادة إنتاج النفط، فإن المفاوضين الأمريكيين والإيرانيين في فيينا على وشك إبرام اتفاق نووي آخر يلعب فيه الروس دور الوسيط الرئيسي، ووفق الصحيفة فإن النتيجة ستكون مرة أخرى إطلاق مليارات الدولارات لتمويل طهران ووكلائها، وسوف يكون أسد المستفيد مرة أخرى.

إلا أن بايدن حذر مؤخراً من «العواقب» إذا استخدمت موسكو أسلحة كيميائية في أوكرانيا،



ولكن بالنسبة لحلفاء أمريكا في الشرق الأوسط، تبدو تلك التهديدات جوفاء اليوم، كما كانت في عام 2013، حسب الصحيفة التي ختمت المقال بالقول: «كل إجراء له عواقب، وينطبق الأمر ذاته على التقاعس عن العمل، إذ بعد مرور عشر سنوات، أصبح بوسع حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أن يشهدوا على ذلك، كما إن حلفاء أمريكا الأوروبيين قد يفعلون الشيء ذاته حتى بعد مرور عشر سنوات من اليوم. (ترجمة: أورينت)

الرابط:

[نيويورك بوست](#)



وصول أول دفعة من المرتزقة السوريين إلى روسيا للقتال في أوكرانيا نيويورك تايمز

(اللغة الإنجليزية) 31 اذار 2022

بن هوبارد

خلاصة: وصلت دفعة أولى من المقاتلين السوريين المرتزقة إلى روسيا لتلقي التدريب العسكري قبل التوجه إلى أوكرانيا للمشاركة في الغزو الروسي، وفق ما نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن دبلوماسي غربي.



وقال الدبلوماسي، وهو حليف لحكومة النظام السوري في دمشق، للصحيفة إن الدفعة تضم ما لا يقل عن 300 جندي من فرقة في الجيش السوري عملت سابقا مع القوات الروسية في سوريا.

وبحسب الصحيفة، فإن المقاتلين الذين وصلوا إلى روسيا سيلتحق بهم آخرون من جميع



أنحاء سوريا، مشيرة إلى أن قوائم بآلاف المرشحين الراغبين في المشاركة وضعت ويتم فحصها من جانب أجهزة الأمن السورية قبل إرسالها إلى الروس.

وأوضحت الصحيفة أن سوريا تحولت في السنوات الأخيرة إلى مصدر للمرتزقة في أعقاب الحرب التي مكنت الكثير من الرجال خبرة قتالية.

ونقلت الصحيفة عن بسام الأحمد، رئيس منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة»، وهي مجموعة أجرت أبحاثاً حول تجارة المرتزقة السوريين قوله إن «بعض السوريين يشعرون بالولاء لروسيا بسبب دعمها للأسد، فيما يرغب آخرون بالمشاركة في الغزو الروسي أملاً في الحصول على المال».

ويشير الأحمد، بحسب ما تنقل عنه الصحيفة، يصدق أغلب السوريين أنهم سيعينون في وظائف غير قتالية مثل حراسة القواعد أو المنشآت النفطية».

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان أعلن في 15 مارس أن روسيا أعدت قوائم بأكثر من 40 ألف مقاتل ينضون ضمن قوات النظام السوري ومجموعات موالية لها ليكونوا على أهبة الاستعداد للقتال إلى جانب الجيش الروسي في أوكرانيا.

ولا تعد هذه المرة الأولى التي يُشارك فيها مقاتلون سوريون في حروب خارج البلاد، إذ توجه آلاف خلال السنوات الماضية للقتال في ليبيا وأذربيجان إلى جانب القوات المدعومة من روسيا أو تركيا.

وفي بلد يترواح فيه راتب الجندي السوري بين 15 و35 دولاراً، وعدت القوات الروسية المجندين للذهاب إلى أوكرانيا براتب شهري يعادل نحو 1100 دولار أميركي، وبتعويض قدره 7700 دولار في حال الإصابة و16500 دولار لعائلة المقاتل في حال وفاته، وفق المرصد. والأربعاء، قال المتحدث باسم البنتاغون، جون كيربي، إن نحو 1000 مرتزق من مجموعة فاغنر موجودون بالفعل في منطقة دونباس الشرقية في أوكرانيا حيث أقامت روسيا جيبيين انفصاليين وإن من بينهم سوريون.

الرابط:

[نيويورك بوست](#)



ما تعنيه الحرب الروسية في أوكرانيا لمنطقة الشرق الأوسط كارنيغي

(اللغة الإنجليزية والعربية) 01 نيسان 2022

كريم سجادبور وآرون ديفيد ميلر وخضر خضور ومها يحيى و مروان المعشر

خلاصة: إيران

أحدث الغزو الروسي لأوكرانيا انعطافة غير متوقعة في اللحظة الأخيرة في المفاوضات الرامية إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني للعام 2015. لقد منع المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي الدبلوماسيين الإيرانيين من التفاوض مباشرةً مع الولايات المتحدة، ولذلك كانت موسكو خلال العام المنصرم وسيطاً أساسياً بين واشنطن وطهران، فقادت المفاوضات النووية في مسار بدا آنذاك وكأنه يتجه نحو خواتيمه. ولكن في خضم حملة الضغوط العالمية المفاجئة والشديدة التي تتعرض لها روسيا، أعادت موسكو تقييم دورها التيسيري، وهددت ضمناً بضرب الاتفاق النووي الإيراني تحقيقاً لمصالحها الخاصة. تريد روسيا، التي حلت الآن مكان إيران في موقع الدولة الأكثر خضوعاً للعقوبات في العالم، أن تُشجّر المجتمع الدولي بالوطأة الاقتصادية التي تترتب عن فرض حظر على النفط الروسي. ففي حال التوصل إلى اتفاق نووي يُنهي الحظر المفروض على النفط الإيراني، من شأن ذلك أن يخفف من حدة التداعيات المالية العالمية الناجمة عن عزل روسيا.

يدرك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أيضاً أن إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني تهمّ الرئيس الأميركي جو بايدن أكثر بكثير مما تهمّه شخصياً. فهو لا يشعر بأن التقدّم النووي الإيراني يشكّل تهديداً له، وكانت عزلة إيران مفيدة للمصالح الروسية: فإيران تعتمد على التكنولوجيا الروسية من الدرجة الثانية، وتناصب العداء للولايات المتحدة، وهي عاجزة عن استثمار مواردها الطائلة في مجال الطاقة، ولا تكتثّر للمنافسة التاريخية بينها وبين موسكو في آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، قال رجب سافاروف، أحد كبار الباحثين الروس المتخصّصين في الشأن الإيراني، في مقابلة معه مؤخراً إن «إيران الموجهة نحو الغرب ستكون أسوأ لروسيا من إيران المسلّحة نووياً، وستقود إلى انهيار روسيا».

تسببت هذه المكائد الروسية بتجدّد مشاعر عدم الثقة التي يكنّها عدد كبير من المواطنين الإيرانيين تاريخياً للجار الروسي الشمالي الذي تحرّكه الأطماع. ففي القرن



التاسع عشر، استولت روسيا الإمبريالية بالقوة على مساحات شاسعة من الأراضي في القوقاز منتزعةً السيطرة عليها من إيران. وفي العام 1946، احتلت القوات السوفياتية إقليم أذربيجان شمال غرب إيران وسعت إلى ضمّه إليها، ولكنها طُردت منه بفضل مساعي الرئيس الأميركي آنذاك هاري ترومان. إنها فعلاً لمفارقة غريبة من مفارقات التاريخ أن روسيا وإيران هما اليوم شريكان استراتيجيان، في حين أن الولايات المتحدة وإيران عدوّان لحدودان. على الرغم من التكهنات بأن انعدام الثقة المتبادل تجاه روسيا قد يسهم في تعزيز التعاون الأميركي-الإيراني، يبقى أن الغزو الروسي لأوكرانيا لم يؤدّ إلى إعادة اصطاف جيوسياسية كبرى، بل قاد إلى تعزيز التحالفات العالمية القائمة. وفي ظل غياب التغيير على مستوى القيادة في موسكو أو طهران، فإن عزلة البلدين ونقمتها تجاه الغرب ستدفعهما في نهاية المطاف إلى تعزيز الاعتماد المتبادل بينهما بدلاً من تراجعهما.

إسرائيل

قبل الاجتماع الذي دام ثلاث ساعات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، على نحو مفاجئ، مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو في 5 آذار/مارس، اعتُقد أن سبب التردد الإسرائيلي في إدانة الهجوم الروسي على أوكرانيا، وذكر بوتين بالاسم، هو رغبة إسرائيل في تجنّب إثارة امتعاض بوتين في سورية، فضلاً عن قلقها على أمن 150,000 يهودي في روسيا ورفاههم. لقد سعت إسرائيل، منذ بدء الأزمة تقريباً، إلى التحوّط في رهناتها. فقد صدّت الطلبات الأوكرانية المتكرّرة للحصول على أسلحة، ورفضت التصويت دعماً لقرار مجلس الأمن الدولي بإدانة الغزو (علماً بأنها شاركت لاحقاً في التصويت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة)، وامتنعت عن الإدلاء بتصريحات علنية منددة بروسيا. فقد رفض وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد الذي وجّه في البداية انتقادات إلى روسيا، إدانتها بالاسم في أعقاب الهجوم على كييف الذي ألحق أيضاً أضراراً بنصب المحرقة التذكاري في بابي يار. ولم يصدر عن بينيت أي تنديد بروسيا منذ بدء الغزو. ولكن ردّاً على الضغوط المتزايدة التي مارستها الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، نددت إسرائيل بروسيا بنبرة أقوى، ووافقت على وقف رحلات الأوليغارشيين الروس المتنقلين ذهاباً وإياباً من إسرائيل وإليها.

يبدو واضحاً الآن أن وقوف إسرائيل على الحياد مرده جزئياً إلى رغبة بينيت في إبقاء الباب مفتوحاً أمام بلاده لأداء دور الوساطة في الأزمة، ولا سيما أن زيلينسكي وبوتين



اجتمعاً به مرات عدة. ولكن إذا كان بوتين مهتمًا بالتوصل إلى اتفاق، فمن المستبعد جدًا أن يسمح للمسؤولين الإسرائيليين بالتوسط لبلوغه، بل يفضل بدلاً من ذلك انتزاع تنازلات من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وعلاوةً على ذلك، يجب على بينيت أن يحذر من التحوّل إلى بيدق في لعبة الأكاذيب والافتراءات التي يمارسها بوتين. ولكن غالب الظن أن إسرائيل ستبقى لديها مصلحة في أداء دور الوسيط في الانقسام القائم بين بوتين والغرب. فسورية لا تزال موضع اهتمام أساسيًا لإسرائيل، وتؤدّي روسيا دورًا محوريًا في منحها هامشًا واسعًا للتحرك ضد الأصول المملوكة من إيران وحزب الله هناك. ولكن مع مرور الوقت، قد تواجه إسرائيل صعوبة أكبر في الحفاظ على التوازن الدقيق الذي تعمل على إرسائه في تعاطيها مع الأزمة الأوكرانية. وكذلك، يعتمد الكثير من شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مثل الإمارات والسعودية، إلى التحوّط ويتخوّفون من إثارة حفيظة بوتين. لكن هذه البلدان ليست ديمقراطية، وليس تاريخها مطبوعًا بالاضطهاد الذي يربط دولة إسرائيل والشعب اليهودي بماضي أوروبا الدموي. وقد تُضطر إسرائيل، باعتبارها حليفة مقربة من الولايات المتحدة، إلى حسم خيارها، ولا سيما إذا انزلقت الأمور في أوكرانيا إلى نزاع بين حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة وبين روسيا.

سورية

تسدّد الحرب في أوكرانيا ضربة قوية إلى العلاقات بين روسيا والغرب، والتي لن تعود إلى سابق عهدها. ولكن تأثيرها على سورية سيكون محدودًا جدًا على الصعيدين الجيوستراتيجي والأمني. مع ذلك، بات أكيدًا الآن أكثر من السابق أن الوجود الروسي في سورية ليس مجرد مصلحة استراتيجية لموسكو بل هو ضرورة وجودية. يجب النظر إلى الوجود العسكري الروسي في غرب سورية في سياقين اثنين: الأول هو سياق الحرب السورية وأبعادها الإقليمية، والثاني هو موقع سورية المطل على شرق البحر المتوسط.

في سورية، أدّى الكرملين دور الوسيط والمفاوض على السواء في الأعوام الأخيرة. فقد ساهمت روسيا في تيسير العملية السياسية التي أُطلقت برعاية الأمم المتحدة، والدافع وراء أداء موسكو هذا الدور كان إقناع نظام الرئيس السوري بشار الأسد بالانخراط في محادثات مع المعارضة. وفي الوقت نفسه، ضغط المسؤولون الروس لاعتماد إطار جديد من أجل التوصل إلى تسوية أمنية بين أنقرة ودمشق عند الحدود التركية-السورية.



هذان المساران، السياسي والأمني، متوقّفان الآن، وقد دخل النزاع السوري مرحلة من الجمود.

في غضون ذلك، يكتسي الوجود العسكري الروسي في قاعدة حميميم الجوية المطلّة على البحر المتوسط في سورية منذ العام 2015، طابعًا استراتيجيًا جدًّا. إضافةً إلى أن القاعدة تشغل موقعًا يطلّ على مشاريع التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، تتيح أيضًا لروسيا ممارسة نفوذ خارج الجمهوريات السوفياتية السابقة، ما يشكّل خرقًا في عزلة روسيا عن المجتمع الدولي. وتقع هذه المنطقة أيضًا في قلب الشرق الأوسط، وهي على احتكاك مباشر بالبلدان الإقليمية، منها دول الخليج العربية ومصر وإسرائيل وتركيا.

في ضوء العملية السياسية في سورية والقاعدة العسكرية الروسية، باتت لموسكو أهمية كبرى لا يمكن تجاهلها في الشرق الأوسط. يتدخّل الكرملين بصورة متزايدة في المنطقة من خلال حماية نظام الأسد وتحالفاته الإقليمية، وستُفرز مختلف هذه العوامل تداعيات عميقة في المدى الطويل. لكن في الوقت نفسه، لهذا التدخل ثمنه. فالمنطقة تقف على أعتاب تحوّل مهم في منظومتها السياسية، ما يولّد أجواء أمنية غير مستقرة ستلقي بضغط إضافية على الكرملين وتُرغمه على زيادة انخراطه على المستوى المحلي. التداعيات الإقليمية

يؤثر الغزو الروسي لأوكرانيا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ثلاثة ميادين أساسية هي: المفاوضات السياسية والعمل العسكري، والمساعدات الإنسانية والأمن الغذائي، وإمدادات النفط والغاز.

على المستوى السياسي، لم تدفع الأزمة حتى الآن نحو تبدلات واسعة في الاصطفافات. لا بل إن بلدانًا عدة، منها دول الخليج وإسرائيل، تتحوّط في رهاناتها بين الولايات المتحدة وروسيا، وتسعى إلى زيادة مكاسبها إلى أقصى حد في مجالات اهتمامها الأساسية. لكن العقوبات الطويلة الأمد على روسيا ستطرح تحديات على بلدان الشرق الأوسط، مثل مصر والسعودية والإمارات التي تعتمد جميعها إلى تنويع صناعاتها الدفاعية وتسعى إلى تعزيز تعاونها مع روسيا.

يُرَجَّح أن تُلقِي التداعيات بظلالها على سورية وليبيا، حيث يشكّل التعاون الأميركي-الروسي حاجة ماسّة لتحقيق نتائج سياسية مستدامة. وقد باتت احتمالات هذا التعاون الأميركي-الروسي الآن أقل من أي وقت مضى. فالوجود العسكري الروسي الكبير في البلدين،



وتزايد عزلة موسكو السياسية والاقتصادية قد يدفعانها إلى ممارسة دور المعرقل للجهود الجارية حاليًا لمعالجة الانقسامات السياسية في ليبيا، وحتى إنها قد تقدّم دعمًا أكبر للنظامين السوري والإيراني مقارنةً مع المرحلة السابقة. أما أوروبا، فهي قلقة من الوجود العسكري الروسي الكبير عند خاضرتها الجنوبية في ليبيا. وفي غضون ذلك، تتخوف تركيا وإسرائيل من احتمال إقدام روسيا على تحرك ما في سورية في المستقبل. فتركيا قلقة من إمكانية قيام روسيا بزيادة الضغوط في معقل الثوّار في إدلب، ما يؤدّي إلى موجة لجوء واسعة إلى أراضيها. ويخشى السكان الأكراد في سورية أن يدفعوا ثمن مقايضة أميركية-تركية في هذا الصراع الجيوسياسي الأوسع. وتتخوف إسرائيل من تنامي التعاون الروسي-الإيراني ومن إمكانية فرض قيود على قصفها الجوي لأهداف إيرانية في سورية. تزداد المخاوف أيضًا بشأن المساعدات الإنسانية والأمن الغذائي في المنطقة، ولا سيما في البلدان التي تعاني أصلًا أوضاعًا هشة. فالأعداد المتزايدة من اللاجئين الأوكرانيين والارتفاع المستمر في تكاليف إعادة الإعمار بعد النزاع يثيران بعض المخاوف من احتمال وقف المساعدات الإنسانية الأساسية إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تحويلها لمعالجة تداعيات النزاع الأوكراني. فسيكون ذلك أشبه بقطع شريان الحياة الأساسي لملايين الفلسطينيين واللبنانيين واليمنيين والسوريين وسواهم ممّن يعيشون في بلدان تشهد نزاعات، وانهيارات اقتصادية كارثية، وحاجات متزايدة على الصعيد الإنساني. وتتفاقم حدّة هذه الأزمة أيضًا بفعل المخاوف الجديّة المتعلقة بالأمن الغذائي، ولا سيما في بلدان مثل لبنان ومصر اللذين يعتمدان على روسيا وأوكرانيا للحصول على حاجاتهما من القمح (أي 96 و85 في المئة من إمداداتهما من القمح على التوالي). وغالب الظن أن هذه الأزمة ستشتد مع الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية ومصادر الطاقة عالميًا. ومع مرور الوقت، قد يدفع ذلك بالمواطنين للخروج مجددًا إلى الشارع احتجاجًا على الأوضاع الصعبة.

يُعدّ مستقبل إمدادات الغاز والنفط مسألة بالغة الأهمية. ستسعى أوروبا على الأرجح إلى تأمين الغاز من مصادر بديلة، ما يشكّل فرصة سانحة لبلدان الخليج وشرق المتوسط. تستفيد بلدان الخليج رهنًا من الزيادة في أسعار النفط، وتستغل هذا الوضع لإعادة التفاوض بشأن علاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والسعي لتحقيق مكاسب سياسية في أماكن مثل اليمن. والسؤال المطروح هو التالي: هل سيدفع ذلك ببلدان شرق المتوسط إلى التعجيل في إقرار بعض الاتفاقات بشأن إمدادات الغاز الواعدة، على



أمل أن تصبح شريكة أساسية لأوروبا في المستقبل؟

ثمة أمور كثيرة لم تتضح معالمها بعد في هذا النزاع الذي كشف مساره عن تحوّل طويل الأمد في العلاقات العالمية. فما هي الخطوات التي سيُقدّم عليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في المستقبل، إذا شعر بأنه منبوذ ومعزول أكثر على الساحة الدولية، وهل سيحاول استخدام أوراق ضغط مختلفة في المنطقة لتحقيق مبتغاه في أماكن أخرى؟

التداعيات الجيوسياسية

تسبّب الغزو الروسي لأوكرانيا وما أعقبه من حظر على المنتجات الروسية - بما يشمل حظر الصادرات النفطية الروسية - بارتفاع في أسعار النفط التي استعادت المستويات التي كانت عليها قبل آب/أغسطس 2014، مع تخطّي سعر البرميل 100 دولار أميركي. وفيما تعثّرت أيضاً القدرات الإنتاجية للجهات الأخرى المنتجة للنفط لأسباب مختلفة، قد تحافظ أسعار النفط على ارتفاعها لبعض الوقت. ولعل أهمية هذا التطور تبرز بصورة خاصة على المستوى الجيوسياسي بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط.

في الأعوام الأخيرة، اضطرّت البلدان المنتجة للنفط في المنطقة، وعلى رأسها السعودية، إلى اعتماد تدابير لطالما كانت حاجة إليها من أجل تحقيق إصلاحات اقتصادية تتيح لها الابتعاد عن الاقتصادات الريعية ونموذج دولة الرعاية الاجتماعية. وهكذا فإن السؤال المطروح هو إذا كانت الاحتياطات المالية التي راكمتها تلك الدول حديثاً سوف تؤدّي إلى إعادة عقارب الإصلاح الاقتصادي إلى الوراء سعياً وراء مكاسب سياسية قصيرة الأجل، أم أنها ستتعلم الدرس وتدرك أن الإصلاح الاقتصادي ضرورة. بغض النظر عن أسعار النفط. وسوف يكون التأثير شديداً أيضاً على البلدان المستوردة للنفط. ففي حين أن أسعار النفط المرتفعة ستزيد من المخاطر المحدقة بالبلدان التي تعاني أصلاً من ظروف اقتصادية صعبة، أمكن في السابق التخفيف من حدّة بعض هذه التحديات من خلال الحصول على قروض من البلدان المنتجة للنفط. ليس واضحاً الآن إذا كانت هذه القروض ستُستأنف بعد التحولات في التحالفات السياسية، ما يُعرّض بعض البلدان المستوردة للنفط مثل الأردن لخطر اقتصادي متزايد.

لقد أبدت معظم البلدان العربية، في موقفها الرسمي في الأمم المتحدة، إدانتها للغزو الروسي، لكن ردود الفعل العامة كانت متفاوتة. فقد تساءل البعض، على نحو مبرّر، لماذا لم تصدر ردود فعل دولية شاجبة بالحدّة نفسها للاحتلال الإسرائيلي المفروض على



الفلستينيين أو للغزو الأميركي للعراق. وأثارت بعض التعليقات في الغرب، من قبيل أن اللاجئين الأوكرانيين «يشبهوننا» وغيرها، اتهامات مبرّرة أيضًا للغرب بممارسة العنصرية. ردود الفعل هذه في الشرق الأوسط مفهومة، لكنها تجاهلت حتى الآن أن الانتقائية في إدانة اللجوء إلى القوة لاحتلال دول أخرى هو طريق من اتجاهاين: فقد تستخدم إسرائيل، مثلًا، هذا التفاوت في الرأي لتبرير احتلالها للأراضي العربية. ويتجاهل رد الفعل هذا أيضًا محنة الأوكرانيين الذين يعانون من الحرب والاحتلال.

إذًا، حاولت معظم بلدان المنطقة، ومنها إسرائيل، التزام الحذر، وكان رد فعلها على الغزو خافتًا. لكن، مع استمرار الحرب وتداعياتها، سيصبح من الأصعب الحفاظ على هذا الموقف.

الرابط:

[كارنيغي](#)



خطة إسرائيلية لتأهيل الأسد مقابل إخراج إيران من سوريا إسرائيل اليوم

(اللغة العبرية) 31 اذار 2022

أريئيل كهانا

خلاصة: عقب تردد أنباء عن وجود ضغوط إسرائيلية على بعض الدول العربية للمساعدة في التطبيع مع النظام السوري، بهدف إبعاده عن إيران، كشف النقاب عن مبادرة إقليمية إسرائيلية، تهدف لإعادة سوريا إلى الجامعة العربية، تمهيدا لعزله عن طهران، ودفعه إلى إخراج الإيرانيين من سوريا.



وأثيرت ما وصفت بخطة «تبييض» الأسد لأول مرة من قبل إسرائيل في قمة عقدت قبل ثلاث سنوات في القدس المحتلة، بين مستشاري الأمن القومي: الإسرائيلي مائير بن شبات، والأمريكي جون بولتون، والروسي نيكولاي بيتروشاف.

أريئيل كهانا، الكاتب في صحيفة إسرائيل اليوم، كشف أن «الخطة المذكورة متعددة المراحل، وتتضمن دعوة الأسد لجميع القوات الأجنبية التي دخلت سوريا بعد عام 2011 لمغادرة بلاده، على أساس أنها لم تعد هناك حاجة إليها، مقابل قبول سوريا كأحد أعضاء جامعة الدول العربية، وبموازاة ذلك ضخ استثمارات من دول الخليج العربي، بقيادة الإمارات، في الاقتصاد السوري، بدلاً من إيران، التي تسيطر أيضاً على سوريا اقتصادياً أيضاً».



وأضاف أن «الخطة المشار إليها تتضمن إصلاحات سياسية، وإجراء الانتخابات في نهاية العملية، وحظيت الخطة بموافقة رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو، وقام بن شبث بتقديم الخطة لجميع الدول العربية التي تقيم إسرائيل علاقات معها، بما في ذلك دول الخليج، حتى أن الأردن بدا مهتمًا جدًا بالخطة، بهدف تحرير نفسه من العبء الثقيل لملايين اللاجئين السوريين الذين فروا إليها خلال سنوات الحرب، وكذلك رحبت بها مصر». مصدر سياسي إسرائيلي رفيع المستوى كشف للصحيفة أن دولة الاحتلال لم يكن لديها أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع سوريا، ولم تسأل الأسد بأي صورة عن مدى موافقته على الخطة أم لا، رغم القناعة التي سادت تل أبيب، ومفادها أنه في نهاية الحرب التي شهدتها سوريا قدرت بأن حكم الأسد ظهر أمراً واقعاً، ومنذ ذلك الحين، لا يتمتع إلا بالدعم الدولي القادم من روسيا، ما دفعها للوصول الى خطة مفادها أن الظروف مناسبة للمصالحة مع الأسد، وإخراج إيران من سوريا.

في الوقت ذاته، فإن الخطة المذكورة لم تجد تقدماً في الولايات المتحدة وإسرائيل، لأن التوجه كان يقضي بالشروع في تحرك دولي على أمل أن يثمر في نهاية المطاف، بزعم أنه لا توجد طريقة أخرى لإخراج الإيرانيين من سوريا، وفي هذه الحالة تركزت الخيارات الإسرائيلية في مزيج من الضربات العسكرية، والتحرك السياسي، لأنها الوحيدة التي قد تتسبب في إخراجهم من هناك.

اللافت أن الرئيس الحالي لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، آيال خولتا، زعم أن الخطة حظيت في حينه بدعم واتفق بين الولايات المتحدة وروسيا، مع أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تعارض إجراء «غسيل» الأسد، بقدر ما تقرر الدول العربية، ولذلك قدم محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي إحاطة للزعماء العرب حول لقائه مع الأسد في قصره بدمشق، ومنها أن بينيت لديه موقف محايد تجاه الأسد، ولا يعارض إمكانية إعادته للجامعة العربية.

في الوقت ذاته، أبدت الحكومة الحالية عدم تأييدها للخطة السابقة، بزعم أنها غير مجدية، لأن الإيرانيين موجودون في سوريا بناء على دعوة الأسد، ومن الصعب رؤية سيناريو يدعوهم فيه للمغادرة، ما يجعل القصة شأناً عربياً داخلياً، ولا تجد إسرائيل نفسها جزءاً منها. (ترجمة: عربي 21)

الرابط:

[إسرائيل اليوم](#)



نزاع إلى ما لا نهاية كارنيغي

(اللغة الإنجليزية والعربية) 04 نيسان 2022

خضر خضور

نص المقال: من الصعب التوصل إلى تسوية حول الحدود الشمالية السورية مع تركيا نظراً إلى مدى تعقيد الوضع هناك.

بعد مرور أحد عشر عاماً على الانتفاضة السورية وما تلاها من حروب داخلية، بات النزاع السوري اليوم محصوراً في القوس الذي يربط شمال شرق البلاد بشمالها الغربي. وقد أدى هذا التحوّل في طبيعة النزاع، من خلال انتقال رقعة المواجهات من الداخل السوري إلى الحدود مع تركيا، إلى ظهور ساحة معركة جديدة للأطراف الأساسية في النزاع السوري. تشكّل المسائل الأمنية والديموغرافية والأنشطة الاقتصادية منظومة واحدة على طول هذه الحدود. وفي الوقت نفسه، تُعتبر المناطق المتعدّدة التي نتجت عن النزاع متناقضة من حيث الأهداف السياسية المُبتغاة في كلٍّ منها، لذا أصبحت المنطقة الحدودية بأكملها هشّة وعرضة لحدوث تصعيد عسكري في أي لحظة. وفي ظل غياب أي مؤشّر عن نهاية قريبة للحرب، غالب الظن أن تبقى هذه المنطقة مصدر قلق لأنها قد تشهد جولات جديدة من العنف.

واقع الحال أن جذور المنظومة الأمنية على طول الحدود التركية السورية تعود إلى صيف العام 2012. فقد أدى تسهيل تركيا وصول الأسلحة للمجموعات المعارضة لنظام الأسد، إلى سيطرة هذه الأخيرة على أجزاء كبيرة من شمال سورية، ومن ضمنها نصف مدينة حلب التي انسحب النظام منها في حزيران/يونيو من العام نفسه. ودفع ذلك النظام أيضاً إلى قلب الطاولة على تركيا من خلال تسليم المدن الحدودية الكردية، عفرين وكوباني وعامودا، إلى وحدات حماية الشعب ذات الأغلبية الكردية، وهي الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي. وتعمل هاتان المجموعتان تحت مظلة حزب العمال الكردستاني الإرهابي، الذي انخرط في نزاع مع تركيا منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي بهدف تحقيق الحكم الذاتي في شرق تركيا. فتحوّلت هذه المناطق الحدودية إلى جبهات قتال ناشطة خلال فصول الحرب السورية، وباتت مع بروز الجماعات الجهادية مسرحاً لعملية إعادة هندسة اجتماعية كبيرة تضمّ جهات محلية وإقليمية.



لقد حوّلت الخيارات الاستراتيجية التي اتخذتها الحكومة التركية والنظام السوري الحدود الشمالية السورية إلى إحدى أكثر المناطق تسليحًا، إن لم تكن الأكثر تسليحًا في الشرق الأوسط. فمئات الآلاف من المقاتلين يتمركزون في إدلب وعفرين والمناطق الواقعة شرق الفرات، فضلًا عن انتشار قوات النظام والميليشيات المدعومة من إيران على طول خط جنوب الفرات. وتكمن المفارقة في أن المنطقة الشمالية كانت ستشهد حالة حرب مستمرة لولا انتشار قواعد أميركية صغيرة وقوات تركية ووحدات عسكرية روسية. لكن وجود هذه القوات الدولية جعل المنطقة موضع مساومة، وتحديدًا بين روسيا وتركيا. ويراهن الروس، على غرار نظام الأسد، على أن هذا الوضع سيؤدي مع مرور الوقت إلى اتفاق حول أمن الحدود استنادًا إلى اتفاق أضنة للعام 1998 الذي أبرم بين سورية وتركيا ومنح الجيش التركي الحق في دخول الأراضي السورية إلى عمق 5 كيلومترات لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، عندما تدعو الحاجة لذلك. وقد نفّذت تركيا الاتفاق عمليًا خلال النزاع السوري، لكن لم يعد ثمة علاقة أمنية بين تركيا ونظام الأسد. واليوم يتعيّن على الأتراك، إذا ما أرادوا استعادة هذه العلاقة، السماح للنظام السوري وروسيا بإلحاق الهزيمة بهيئة تحرير الشام في إدلب غربًا، مقابل الحصول على ضمانات أمنية بتفكيك قوات سورية الديمقراطية شرقًا، التي هي كناية عن تحالف يضم مجموعات مسلحة بقيادة وحدات حماية الشعب.

لكن، لا يبدو نظام الأسد قادرًا على تنفيذ مثل هذا الاتفاق، بسبب عوامل عدة مثل الفساد، ونقص الموارد، وهجرة التقنيين، وتراجع قدرات مؤسسات الدولة نتيجة الحرب. في جنوب سورية، تمكّن النظام من بسط سيطرته على كامل الحدود مع الأردن، ونجح في تفكيك الهياكل العسكرية والمدنية للمعارضة بدعمٍ من روسيا، ما أرغم عددًا كبيرًا من السكان على الفرار نحو الشمال. وقد أدّى ذلك إلى تعطيل تام لمنظومة الحوكمة التي أرساها الثوار في الجنوب، وتحويل المنطقة إلى مناطق أمنية عدّة. لكن الصورة في الشمال أكثر تعقيدًا، حيث يتواجد ملايين المدنيين وبيروز نشاط اقتصادي على طول الحدود. وبالتالي، من شأن تنفيذ عملية عسكرية أن يتسبب بكارثة إنسانية هائلة على طول الحدود مع تركيا (وهذا الأمر لا ينطبق على الحدود مع الأردن).

في الوقت الراهن، ينحصر النزاع السوري في الشمال السوري، بينما تسعى الأطراف المحلية والإقليمية المتنافسة إلى تعزيز مواقعها قبل انطلاق المرحلة المقبلة. وأيًا كان ما يميّز هذه المرحلة، سواء الترتيبات السياسية أو التصعيد العسكري، أسفر النزاع عن وضع يحاول



كلُّ من نظام الأسد وتركيا تغييره. فالنظام يسعى إلى إحراز تقدّم في شمال غرب البلاد واستعادة إدلب من هيئة تحرير الشام، فيما تريد تركيا الأمر نفسه في شمال شرق سورية من خلال إلحاق الهزيمة بقوات سورية الديمقراطية. إذًا، سيكون من الصعب جدًّا على تركيا ونظام الأسد التوصل إلى فهم مشترك في المدى القريب، أولاً لأن شمال سورية بات غارقًا في حالة من اللااستقرار الدائم، وثانيًا لأنهما لن يهدآ قبل تحقيق أهدافهما العسكرية.

الرابط:

[كارنيغي](#)



الشرق الأوسط على المحك مجدداً كارنيغي

(اللغة الإنجليزية والعربية) 04 نيسان 2022

مهى يحيى

نص المقال:

بعد مضيّ عقد ونيف على اندلاع مظاهرات الربيع العربي التي أطاحت ببعض الأنظمة في الشرق الأوسط وأغرقت بعضها الآخر في مستنقع الفوضى، ثمة منظومة سلطوية جديدة قيد التشكّل. لقد كانت مصر وتونس أول دولتين شهدتا ثورتين ناجحتين في فترة 2010-2011، إلا أن كلاً منهما شهد انقلاباً أوقعه مجدداً في براثن السلطوية. والسودان الذي كان عليه الانتظار حتى العام 2018 كي تتكّمل ثورته بالنجاح، شهد بدوره انقلاباً عرقل عملية الانتقال الديمقراطي الواعدة في البلاد. في غضون ذلك، لم تتوان إيران عن توسيع نطاق نفوذها في مختلف أرجاء الشرق الأوسط، ولا سيما في العراق ولبنان واليمن، فيما عمدت الصين وروسيا وتركيا ودول الخليج إلى تكثيف نشاطها في عدد من الدول الأكثر ضعفاً في المنطقة. وتُسهم هذه التوجهات تدريجياً في إعادة نظام بشار الأسد إلى الحضن العربي.

تُعتبر هذه الأحداث أشبه بردة فعل سلطوية. فالأنظمة التي نجت من الموجة الأولى من الربيع العربي شاهدت بقلق خروج أعداد غير مسبوقه من المواطنين إلى الشوارع للمطالبة بحقوقهم، وردّت بمزيج من القمع ومحاولة استمالة المواطنين الغاضبين من خلال مساعدات وصدقات. وقدّمت البحرين المثال الأول على هذه المقاربة، إذ أطلقت وعوداً بزيادة فرص العمل ورفع مستوى الأجور في مطلع العام 2011، لكن قوات الأمن البحرينية سرعان ما اعتدت على المتظاهرين في المنامة بدعم من قوات المملكة العربية السعودية. وأعقبت هذه الأحداث حملات قمعية أشدّ ضراوةً بكثير أدت إلى اندلاع حروب أهلية في كلٍّ من ليبيا وسورية واليمن، فيما طبّقت دولٌ أخرى شهدت احتجاجات طفيفة مثل الأردن والمغرب، مزيجاً من قمع المتظاهرين من جهة ومحاولة استتباعهم في المنظومة السياسية من جهة أخرى. لكن القادة السلطويين نجحوا من جديد في انتزاع السلطة بالقوة وإحكام قبضتهم عليها في كلٍّ من مصر والسودان وتونس.

أبعد من مسألة انتقام المنظومة القديمة، تُعتبر عودة الأنظمة السلطوية في أرجاء



الشرق الأوسط مرتبطة على نحو وثيق بالانكفاء الأميركي المتواصل في المنطقة والتحويلات الجيوسياسية الناجمة عن ذلك. فقد سعت الإدارات الأميركية الثلاث الأخيرة، ولا سيما إدارتي ترامب وبايدن، إلى خفض الالتزامات العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط، وإنما مع الحفاظ على قضية مكافحة الإرهاب باعتبارها من الأولويات الأميركية الراسخة في المنطقة. ونتيجةً لذلك، تراجع النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط، وأصبحت الولايات المتحدة أكثر تسامحًا وتقبُّلاً لوجود شركاء سلطويين، طالما أنهم يدعمون أولوياتها الأساسية. لكن ذلك أفسح المجال أمام دول كبرى مثل الصين وروسيا، وقوى إقليمية مثل إيران وتركيا والسعودية وسائر دول الخليج لتعزيز نفوذها في المنطقة، انطلاقًا من قناعتها الراسخة بأن مصالحها القومية تمتدُّ أبعد من حدودها الوطنية.

وقد ساهم كل ذلك في انبعاث المنظومة السلطوية القديمة من رمادها، لكن من دون عودة الصفقة السلطوية الضمنية التي قامت عليها الأنظمة العربية في السابق، وتولّت الحكومات بموجبها تحقيق بعض النمو الاقتصادي مقابل تنازل المواطنين على مضض عن حرياتهم المدنية والسياسية. فاليوم، لا تزال الأنظمة السلطوية في مختلف أرجاء المنطقة تمارس القمع وتُمعن في انتهاك حقوق الإنسان وتقويض القيم الديمقراطية، وإنما من دون أن توفّر في المقابل فرص عمل أو منافع اقتصادية تُذكر. وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط نتيجة الحرب في أوكرانيا يحسّن الآفاق الاقتصادية لبعض الحكومات السلطوية في الشرق الأوسط على المدى القريب، فإن الكثير من الأنظمة العربية لا تزال تعاني من التداخيات الناجمة عن وباء كوفيد-19 وتواجه ظروفًا اقتصادية معاكسة في المدى الطويل، ومن ضمنها أزمة مناخية مُحدقة ستضرب منطقة الشرق الأوسط أكثر من غيرها. إذًا، لا يُمكن اعتبار أن هذه المنظومة السلطوية الجديدة ستُحقّق الاستقرار في العالم العربي، بل تُمثّل ترتيبات هشة قد تبدأ بالتداعي في المستقبل القريب.

الشتاء العربي

خيّبت السنوات المتعاقبة منذ انطلاق انتفاضات الربيع العربي في العام 2011 آمال أنصار الديمقراطية في العالم العربي. ولا يقتصر الأمر على الحروب الأهلية التي عاثت خرابًا في ليبيا وسورية واليمن، بل أيضًا آثرت الحكومات التي حافظت على استقرارها اللجوء إلى قمع مواطنيها والتنصّت عليهم، بدلًا من تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية. ففي كلٍّ من الجزائر والبحرين ومصر والأردن والمغرب وعمان والسعودية والسودان وتونس وغيرها، عمدت الحكومات إلى تقييد هامش الحريات الأساسية وقمع المجتمع المدني،



وزجت دول كثيرة في السجن ناشطين في مجال حقوق الإنسان، حتى إن بعض الدول مثل البحرين أقدمت على تجريد بعض معارضيها ومنتقديها من جنسيّتهم. في غضون ذلك، استخدمت أنظمة كثيرة تفشّي وباء كوفيد-19 كذريعة لفرض إجراءات حظر التجوّل، ومراقبة مشدّدة على مواطنيها، وقيود على الحركة والتنقّل. على سبيل المثال، استخدمت دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيق الدردشة «تو توك ToTok» للتجسس على بيانات ملايين المستخدمين.

وفي سياق متّصل، شهد العالم العربي خلال العام الماضي انقلابين في دولتين، ما دفع إلى التشكيك بقصّتي النجاح الوحيدتين المتبقّيتين في المنطقة. ففي شهر تموز/يوليو الفائت، جمّد الرئيس التونسي قيس سعيّد عمل البرلمان التونسي، وأعفى رئيس الوزراء من مهامّه، وأعلن أنه سيحكم البلاد بموجب مراسيم رئاسية، وأمر باعتقال عددٍ من النواب والصحافيين الذين انتقدوا أفعاله. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، أقدم قائد القوات المسلحة السودانية، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، على الاستيلاء على السلطة بشكل مماثل، إذ أعلن حلّ الحكومة الانتقالية، وتشكيل حكومة جديدة، وأصدر قانون طوارئ منح بموجبه الأجهزة الأمنية صلاحيات جديدة لملاحقة المواطنين السودانيين الذين يقاومون الحكم العسكري.

يُشار إلى أن فك الارتباط الأميركي التدريجي في الشرق الأوسط فاقم الانزلاق الحاصل نحو السلطوية. فقد تخلّت واشنطن على مدى العقد الماضي عن أهداف طموحة كانت تسعى إليها من قبل، مثل إحداث تحوّل ديمقراطي فيها، واستبدالها بألويات متواضعة أكثر تتمثّل في ضمان الاستقرار الإقليمي، ومنع إيران من حيازة أسلحة نووية، ومكافحة الإرهاب الذي من شأنه تهديد الأراضي الأميركية. لقد أفسح تقليص الوجود الأميركي في المنطقة مجالاً أكبر أمام القوى الإقليمية لتعزيز نفوذها، وإعطاء الأولوية لبقائها في الحكم على حساب تأمين مصالح شعوبها.

ولم تقف روسيا والصين مكتوفتي الأيدي، بل انهمكتا في ملء الفراغ الذي تخلّفه أميركا، ما يهدّد بتحويل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ساحة منافسة بين القوى العظمى. لقد أصبحت موسكو منخرطة بشكل كبير في النزاع السوري خصوصاً، وحصدت نتائج دبلوماسية وعسكرية مهمة بكلفةٍ منخفضة نسبياً. وعزّزت روسيا أيضاً نفوذها في أجزاء أخرى من العالم العربي، ولا سيما في شمال إفريقيا، حيث استخدمت صفقات الأسلحة وقوات المرتزقة لتحقيق أهدافها. وصحيحٌ أن الحرب في أوكرانيا حوّلت اهتمام



موسكو إلى جوارها الجيوسياسي المباشر، لكن من المبكر لأوانه توقّع حتى من روسيا المنهكة عسكرياً والمعزولة دولياً أن تدير ظهرها للشرق الأوسط.

وقد وُظِّدت الصين بدورها علاقاتها ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، موسّعةً شراكاتها الاقتصادية والتجارية وكذلك مبادراتها في مجالات البنى التحتية والطاقة والتمويل والتكنولوجيا. وأطلقت بيجينغ أيضاً منتديات دبلوماسية مُتعدّدة الأطراف، من ضمنها منتدى التعاون الصيني-العربي، ووقّعت اتفاقات عسكرية ثنائية مع مصر وإيران والسعودية. وقد رحّبت الحكومات العربية بالنفوذ الصيني المتنامي في المنطقة، لأنها ترى في التعاون مع بيجينغ فرصةً لتنويع علاقاتها مع القوى العظمى في أعقاب فك الارتباط الأميركي، ناهيك عن أن الصين تُشاركها عداؤها للقيم الديمقراطية.

في غضون ذلك، بدأت بعض القوى المتوسطة أيضاً تبذل جهوداً أكبر لتحقيق مصالحها الإقليمية. فعلى سبيل المثال، تحوّلت الإمارات، التي كانت في السابق لاعباً إقليمياً صغيراً نسبياً، إلى قوة مؤثّرة يُعتدّ بها في مصر وليبيا والسودان وتونس واليمن والقرن الأفريقي. وهي تُوفّر الدعم المالي والسياسي للحكومات السلطوية والميليشيات على حساب القادة الإصلاحيين أو المُنتخبين ديمقراطياً. أما تركيا التي كانت تطمح إلى نسج علاقات وثيقة مع أوروبا قبل عقدٍ من الزمن، فتنشط راهناً في شمال أفريقيا والشرق العربي، حيث تركّز على توسيع دائرة نفوذها من خلال دعم قوى إسلامية متحالفة معها في كلٍّ من ليبيا والصومال وسورية واليمن. وبالمثل، دخلت قطر أيضاً في المعادلة إلى جانب السعودية التي لطالما استخدمت عائداتها النفطية لشراء النفوذ في مختلف دول المنطقة. ولا يخفى أن إيران تواصل استغلال الانقسامات التي تعترى الكثير من الدول العربية لفرض سطوتها.

من غير المستغرب إذاً أن أكثر الحكومات العربية سعت في غالب الأحيان إلى تحقيق مصالحها الخاصة في الخارج على حساب القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأسهمت، تحت ذريعة «الاستقرار»، في تفكّك بعض الدول، وتقويض عمليات الانتقال الديمقراطي في دول أخرى، كان آخرها السودان وتونس، حيث تلقّى قادة الانقلاب دعماً من بعض دول الخليج. يُضاف إلى ذلك أن بعض القوى الإقليمية الأخرى، ومن ضمنها مصر والأردن والإمارات، بدأت بتطبيع علاقاتها مع نظام الأسد، على الرغم من أنه متّهم بارتكاب جرائم حرب. والسبب المُعلن لهذه الخطوة هو السعي إلى كبح النفوذ الإيراني في دول الشرق العربي.



لا حرية ولا استقرار

مجددًا، أصبح المواطنون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخيّرين بين الحرية أو الاستقرار. ولكن على عكس الجيل السابق من القادة السلطويين العرب الذين كان يمكنهم على الأقل توزيع مزايا اقتصادية واجتماعية على مواطنيهم مقابل الحصول على الإذعان السياسي، إن الحكّام العرب الجدد لا يسعهم أن يعدوا مواطنيهم بتحقيق الازدهار أو الاستقرار. ففي ظل الرياح الاقتصادية العاتية الناجمة عن تفشّي وباء كوفيد-19 وعن الظروف غير المشجّعة على مستويي الطاقة والمناخ في المدى البعيد، باتت الدول العربية عاجزة بشكل متزايد عن الوفاء بجانبها من الصفقة السلطوية. يعاني لبنان والعراق ضائقتين اقتصاديتين شديتين، فيما تغرق ليبيا وسورية واليمن في مستنقع الحروب الأهلية وتكابد أزمات إنسانية خطيرة. وحتى الدول التي تنعم باستقرار نسبي، مثل مصر وتونس، تواجه مشاكل اقتصادية، فيما على دول الخليج التي كانت سابقًا بالغة الثراء، أن تستعدّ للتعامل مع قرب أفول حقبة النفط. ربما منح الغزو الروسي لأوكرانيا دول الخليج متنفسًا مؤقتًا، لكن أنظمتها الريعية ستُصبح غير مستدامة في نهاية المطاف. وبترافق كل ذلك مع ارتفاع مستوى الدين العام نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع أرجاء المنطقة، في ظل تدنّي معدّلات الإنفاق على الخدمات العامة. ونتيجة افتقار بعض الحكومات العربية إلى الوسائل اللازمة لاستمالة مواطنيها واستتباعهم، شرعت في إطلاق مشروعات كبرى ترمي إلى استعراض قوة الدولة وهيبتها، إنما من دون توفير أي خدمات فعلية. وخير مثال على ذلك مصر، إذ قد تصل تكلفة إنشاء عاصمتها الإدارية الجديدة المملوكة بشكل أساسي من المؤسسة العسكرية ووزارة الإسكان، إلى أكثر من 60 مليار دولار. يُشار إلى أن الإنفاق العام على هذا المشروع، وغيره من المشاريع القومية التي تصوّر على أنها تجسيدٌ للتطور والتقدّم، أدّى إلى ارتفاع مستوى الدين العام المصري نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 88 في المئة. وبدرجة أقل، اتّبعَت الحكومة التونسية أيضًا مقاربة مماثلة مبنية على الشعارات الفارغة، متغاضيةً عن الوقائع الاقتصادية، ما أدّى إلى تأجيج جذوة السخط الشعبي الذي ذكّرت بعض جوانبه بالمزاج العام الذي كان سائدًا في تونس في فترة ما قبل انتفاضة العام 2010. وعلى صعيد آخر، تُضاف التحديات البيئية، بما فيها ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه، إلى قائمة المشاكل التي ستعرقل مساعي الدول العربية الرامية إلى تنمية اقتصاداتها وإعالة مواطنيها. واقع الحال أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد ارتفاعًا في



درجات الحرارة يمثل ضعف المعدّل العالمي، ما يفاقم انعدام الأمن الغذائي، والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وحالة التنافس على الموارد. ومن أصل 17 دولة تعاني من الإجهاد المائي في العالم، تقع 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ووفقًا لتقديرات لبنك الدولي، سيُكَلّف شحّ المياه حكومات المنطقة نسبةً تتراوح بين 7 و14 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول العام 2050. في غضون ذلك، تُرغم موجات الجفاف والتصحر المتزايدة سكان المنطقة على النزوح نحو المدن، ما يتسبّب بالضغط على البنى التحتية وتأجيج التوتر بين المجتمعات المحلية. فبين العامين 2007 و2010 على سبيل المثال، أرغم الجفاف الذي غزا شمال شرق سورية قرابة 1,5 مليون شخص على مغادرة مناطقهم والنزوح إلى غرب البلاد، ما أدّى إلى زيادة هائلة في سكان المدن. صحيحٌ أن هذه الكارثة لم تطلق شرارة انتفاضة العام 2011، إلا أنها سرّعت وتيرة تدهور الظروف المعيشية وأذكت لهيب السخط الشعبي. واليوم، تتسبّب الصراعات الدائرة في ليبيا وسورية واليمن بتدفّق اللاجئين إلى العراق والأردن ولبنان والصومال وتونس وتركيا، ما يسهم في احتدام التنافس على الموارد الشحيحة أصلًا، فيما تواجه السلطات المحلية في الدول المضيفة صعوبات جمّة في استيعاب الوافدين الجدد. ولا شكّ أن هذه الضغوط السكانية ستوقد، مع مرور الوقت، مشاعر السخط السياسي وتشعل الاضطرابات الاجتماعية-الاقتصادية.

ازداد إذًا اعتماد الدول العربية على أساليب الترهيب، نظرًا إلى عجزها عن تأمين سبل العيش لمواطنيها، ما رسّخ بدوره ثقافة الإفلات من العقاب في مختلف أرجاء المنطقة. وفيما شرعت الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع النظام السوري، لم تعد مهتمة على ما يبدو بمحاسبة المسؤولين السوريين على الجرائم المرّوعة التي ارتكبوها. ويترافق ذلك مع غياب الزخم اللازم لتسوية أزمة اللاجئين السوريين، التي يُرَجَّح أن يستخدمها نظام الأسد كورقة ضغط لتسريع عملية التطبيع معه. وطالما أن النظام باقٍ في السلطة في ظل غياب أي حلّ سياسي يُعتدّ به، فلن يتمكّن ملايين اللاجئين من العودة إلى وطنهم. وطالما يُسمح للمسؤولين السوريين بالإفلات من العدالة، فلن يكون لقادة الأنظمة السلطوية في مختلف أنحاء المنطقة رادعٌ فعلي يثنيهم عن ارتكاب جرائم مماثلة بحق شعوبهم.

منظومة غير مستقرّة

إن المنظومة السلطوية الجديدة التي تسود في الشرق الأوسط اليوم غير مُقدّر لها أن



تنعم بالاستقرار. فعلى عكس ما اعتبره الكثير من الباحثين «السلطوية المستدامة» التي طبعت المنطقة في المرحلة السابقة لانتفاضات العام 2011، يُرَجَّح أن يؤدي المزيج الراهن من القمع المحلي، مصحوبًا بتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتدخل الدولي في عددٍ من العواصم العربية، إلى زعزعة استقرار المنطقة على نحو متزايد، وتفاقم العنف، وعودة شبخ التطرف.

تواجه الحكومات السلطوية في الشرق الأوسط، التي نخرها الفساد وسوء الإدارة وأضنتها الأزمات الاقتصادية، صعوبات جمّة في تأمين المزايا الاجتماعية-الاقتصادية التي كانت تساعد في السابق على تهدئة شعوبها. وباتت الجهات المسلحة، سواء أجهزة الأمن القومي أو الميليشيات الخاصة، تضطلع بأدوار سياسية واقتصادية أكبر من أي وقت مضى في الكثير من الدول. في غضون ذلك، يعاني المواطنون العاديون الأمرين تحت وطأة العنف المتزايد من جهة، والموارد المتضائلة من جهة أخرى، تمامًا كما كانت عليه الحال في دول عدّة قبل انطلاق انتفاضات العام 2011، وفي العراق وسورية قبل صعود نجم تنظيم الدولة الإسلامية.

في خضمّ هذا المشهد السياسي المحموم، زادت خطوات الصين وروسيا حدة التوترات بين القوى العظمى، فيما أجّجت تدخلات إيران ودول الخليج النزاعات في المنطقة وأدّت إلى إذكاء النعرات الطائفية واستخدام الهويات الطائفية كسلاح، سعيًا وراء نفوذ إقليمي أكبر. في هذه الأثناء، يُبدي السنّة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غضبًا وتوترًا من سياسات إيران التوسّعية، بعد أن أدّت العمليات التي أطلقتها القوات السورية المدعومة من إيران وروسيا، والتحالف الذي قاده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، إلى تدمير أربع مدن سنّية كبرى هي الموصل والرقّة وحمص وحلب. لذا، يجب ألاّ يطمئنّ أحدٌ إلى هذا المنعطف السلطوي الذي تسلكه المنطقة، بل ينبغي أن يشكّل رسالة تحذيرية ممّا قد يحمله المستقبل من أحداث مُزعزعة للاستقرار.

الرباط:

[كارنيغي](#)



من حلب إلى ماريوبول ثينك جلوبل هيلث

(اللغة الإنجليزية) 01 نيسان 2022

ليليان بوسنر

نص المقال:

تدمير مدينة ماريوبول الأوكرانية على يد القوات الروسية وتهجير سكانها، أعاد إلى واجهة الأحداث تدمير مدينة حلب، وصار تدمير المدينتين مرجعًا للدلالة على الهمجية الروسية في تعاملها مع المدنيين، وأعاد للسوريين ذكرياتهم الخاصة عن سلسلة الدمار الروسية في بلادهم.



تعددت الذكريات عن العمليات الروسية في الحرب ضد السوريين، اعتبارًا من مشاهد سقوط صاروخ "سكود" الروسي في الوسط التجاري للمدينة أو للحبي، إلى الطائرة الروسية التي تناور وتنقض على الأبنية وتزيل بعضها من الوجود، وتحطم جوارها، ومناظر تساقط الشظايا على بعد مئات الأمتار، في استعراض للقوة الروسية والكفاءة النارية العالية التي تسدها إلى الأحياء السكنية المتهمة بالإرهاب لعدم تأييدها لنظام الأسد، ورفضها الحكومة المنتخبة بطريقة الإجماع وبنسبة 99,9٪ الطريقة التي ورثها نظام الأسد من



الاستفتاءات والانتخابات الستالينية.

ومع مشاهد الحصار التي تفرضها القوات الروسية على المدن الأوكرانية، استعاد السوريون ذكرياتهم عن الحصار في ريف دمشق وفي حمص، التي أحكم إغلاقها "حزب الله" والميليشيات الإيرانية في ظل الحماية الجوية الروسية، بطرق مبتكرة قاربت التفتيش على حبة الدواء ورغيف الخبز الواحد.

ومع إطلاق روسيا صواريخها الفراغية على الأوكرانيين، تذكّر السوريون تصريحات الجنرالات الروس ووزير الدفاع، سيرغي شويغو، الذي كان يفاخر أمام العالم بأن روسيا جربت حوالي ثلاثمئة سلاح على الأراضي السورية (وعلى المدنيين السوريين) وفي وضع القصف الحي، وهذا ما روجّ للسلح الروسي الذي انتصر على سكان المخيمات وعلى المدارس والمستشفيات.

ولكن السلح الروسي المجرب في سوريا يتقهقر اليوم أمام الأسلحة التي يزود بها "الناو" الأوكرانيين، وتتراكم العربات والمصفحات الروسية في الطرقات على شكل أكوام من الحديد المفكك، ولم تجرؤ الطائرات الروسية بعد شهر من الحرب على احتلال السماء الأوكرانية بشكل تام، فأبناء سقوط الطائرات والحوامات الروسية تتلاحق كل يوم بفضل الأسلحة الفردية المضادة للطائرات والمضادة للمدركات، تلك الصواريخ المحمولة التي تم منع توريدها لـ "الجيش الحر" في سوريا حفاظاً على سلاسة القصف الروسي ضد السوريين.

ومع أنباء تحطيم الممتلكات الخاصة ونهب الجنود الروس للمتاجر، استرجع السوريون مناظر "التعفيش"، إذ نهبت قوات الأسد، وبحماية روسية، الأثاث المتبقي في البيوت من "كنب" وحصائر وسجاجدات وبرادات وأدوات إلكترونية، ولم يبقوا إلا الجدران وأحجار المراحيز التي تعسّر عليهم اقتلاعها، وقد استولى الجنود حتى على الدجاج في القرى البعيدة. ولا يعرف أحد إن كان الجنود الروس قد افتتحوا أسواقاً لتصرف غنائمهم التي كسبوها في أوكرانيا، على شاكلة الأسواق التي افتتحها جنود الأسد في دمشق، واللاذقية، وطرطوس، وحمص.

ومع تداول الفيديوهات عن أوضاع بيوت الأوكرانيين المدمرة، استرجع السوريون رسائل "الواتساب" التي تأتيهم عن أحوال بيوتهم التي تحطمت، وصولاً إلى أخبار هدمها من قبل مقاولي البناء الجدد الذين يستثمرون في قوانين الاستيلاء على منازل الغائبين،



واستيلاء "الشبيحة" والميليشيات الإيرانية على ما نجا من تلك البيوت. واسترجع الكثير منهم قرارات الاستيلاء على بيوتهم بحجة المعارضة، والإرهاب، تبريرًا لإعادة هندسة السكان.

روسيا اليوم بحاجة إلى هندسة السكان في المناطق التي استولت عليها من أوكرانيا، وقد تستلهم تجربة نظام الأسد وإيران في إجراءات التطهير السكاني، ولكن الروس لا يزالون في حالة تقصير في استنساخ تجربة "الشبيحة"، فرمضان قديروف وجماعته لا يشكّلون الكثافة "التشبيحية" التي شكّلها مؤيدو النظام والميليشيات الإيرانية، وحتى لو نقلت روسيا "الفيلق الخامس" كله مع قائده "النمر"، فهو لا يكاد أن يكون نقطة في بحر المسافات الكبيرة في أوكرانيا، ولعل انتفاء التمايز الديني بين روسيا وأوكرانيا حرم القوات الغازية من أهداف مقدسة تدافع عنها، كما فعلت روسيا في ادعائها الدفاع عن المسيحيين في سوريا أسوة بإيران التي تدّعي أن مجيئها من أجل حماية مزار السيدة زينب، والعتبات المقدسة التي زرعتها على عجل في معظم مدن الساحل السوري وفي



حلب والجزيرة السورية.

السوريون في ذكرياتهم يسترجعون مناظر جحافل المهجّرين الذين لا يزالون يصلون حتى



اليوم إلى الشمال السوري، بعد أن ملأوا البلدان المجاورة. وما أشبه بولونيا ورومانيا والمجر اليوم بتركيا والأردن ولبنان، وما أشبه الضياع الذي لاقاه السوريون بالضياع الذي ينتظر الأوكرانيين، فالنزوح والتهجير والحرمان من الحياة المعتادة، ومن العمل، والاضطرار إلى تعلم لغة أخرى، وقوانين عمل جديدة، وصعوبات الاندماج في مكان جديد، وفي ثقافة جديدة، من الأمور التي تزيد غربة المهاجرين، وتحيلهم إلى عبء على الآخرين مهما كانت درجة الترحيب بالنازح أو المهاجر، هذا إن دام الترحيب أكثر من أشهر قليلة.

بوتين ووزير خارجيته لافروف ووزير دفاعه شويغو، ومرتزقته من عصابات طباخه بريغوجين، ووكالاتهم الإخبارية الكاذبة، شكّلوا كارثة حلّت على السوريين منذ العام 2015، وها هم يعيدون صناعة كارثة جديدة تعصف بحياة الأوكرانيين ومستقبلهم ومستقبل بلادهم، وصاروا يهددون السلام في أوروبا وفي العالم عبر تلويحهم باستعمال الأسلحة النووية.

مصير حلب الذي يشابه مصير ماريوبول يدفعنا لمطالبة العالم الحر أن يتحد في وجه القيادة الروسية من أجل معالجة الآلام السورية مع الآلام الأوكرانية، ونأمل أن يتم ضم ملفات جرائم الحرب الروسية في سوريا، إلى ملف جرائم الحرب في أوكرانيا الذي تعدّه الدول الغربية لمحاسبة القادة الروس.

الرابط:

[ثينك جلوبل هيلث](#)



تجارة الكبتاغون تتجاوز 5 مليارات دولار في عام 2021 لوفيفارو

(اللغة الفرنسية) 04 نيسان 2022

خلاصة المقال: قالت صحيفة لوفيفارو (Le Figaro) الفرنسية إن عائدات تهريب الكبتاغون في الشرق الأوسط وصلت إلى 5 مليارات دولار، مما يعكس زيادة هائلة في تجارة غير مشروعة واسعة النطاق تشكل خطرا متزايدا على الصحة والسلامة في المنطقة، مشيرة إلى أن حكومة الرئيس السوري بشار الأسد -التي تخنقها العقوبات الدولية- تعتمد على تهريب هذا المخدر كوسيلة للبقاء السياسي والاقتصادي.



وأوضحت الصحيفة أن تقريراً لمعهد «نيو لاينز» (New Lines) سينشر اليوم الثلاثاء يرسم صورة مقلقة لتأثير الطفرة في إنتاج أحد المؤثرات العقلية المسمى الكبتاغون، وهو «أمفيتامين» المشتق من عقار قديم، مشيرة إلى أن التقرير -الذي كتبه المحللان كارولين روز وألكسندر سودرهولم- يوضح أن «تجارة الكبتاغون تشكل اقتصاداً غير مشروع سريع النمو في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط».

و«استناداً إلى عمليات المصادرة وحدها تقدر القيمة السوقية المحتملة للكبتاغون في عام



2021 بأكثر من 5/7 مليارات دولار» حسب التقرير، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن التقديرات البالغة 3/5 مليارات دولار في عام 2020، رغم أنه لا يعكس سوى قيمة المضبوطات التي بلغت أكثر من 420 مليون قرص، مع أن العديد من الدول لم تفصح عن إحصاءات سنوية حول هذا الموضوع، مما يعني أن كمية الحبوب المضبوطة الفعلية من المحتمل أن تكون أعلى مما ذكر ولا تمثل سوى جزء بسيط من إجمالي كمية الكبتاغون المنتجة. وأوضح التقرير أن سوريا هي المنتج الرئيسي للكبتاغون، والمملكة العربية السعودية هي السوق الرئيسي له، وقالت إنه يباع على شكل قرص أبيض صغير مختوم بشعار مميز يمثل نصف قمر، وقد تم حظره رغم أنه في الأصل دواء من عائلة الأمفيتامين وعقار تم تسويقه منذ بداية الستينيات في ألمانيا، ومكونه الفعال هو الفينيثايلين. عائلة الرئيس تشارك في التهريب

وقد أصبح الكبتاغون الآن اسم العلامة التجارية لعقار يتم إنتاجه واستهلاكه بشكل حصري تقريبا في الشرق الأوسط، وهو يحتوي غالبا على القليل من الفينيثايلين أو لا يحتوي عليه إطلاقا، وهو قريب من مخدر «السبيد» كما يبين التقرير. وتتجاوز القيمة السوقية للكبتاغون المنتج في سوريا الآن -حسب تقرير نيو لاينز- بكثير الصادرات القانونية للبلاد، مما أكسبها لقب «دولة المخدرات». ويوثق التقرير كيف يشارك أفراد عائلة الرئيس بشار الأسد ونظامه في تصنيع وتهريب هذا المخدر.

وحسب الصحيفة، فإن بعض وحدات إنتاج الكبتاغون توجد في لبنان ثالث أكبر مصدر للحشيش في العالم بعد المغرب وأفغانستان كما يقول التقرير، ويعتبر هذا البلد «امتدادا لتجارة الكبتاغون السورية، فهو نقطة عبور رئيسية لتدفقات هذه المادة»، مما يشير إلى أن شخصيات النظام السوري تستفيد من دعم الميليشيات المختلفة لتنظيم هذه التجارة، بما في ذلك حزب الله اللبناني الذي يشمل نفوذه امتدادا طويلا للحدود السورية اللبنانية، مما يعطيه دورا رئيسيا في التهريب.

ويرى التقرير أن «حزب الله لعب دورا داعما مهما في تجارة الكبتاغون استنادا إلى خبرته في السيطرة على إنتاج وتهريب الحشيش اللبناني من جنوب وادي البقاع». (ترجمة:

الجزيرة)

الرابط:

[لوفيغارو](#)



النظام السوري استغل المساعدات لتعزيز سلطته مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن

(اللغة الإنجليزية) 04 نيسان 2022

ناتشا هول

خلاصة المقال:

كثيراً ما كانت المساعدات الإنسانية والإغاثية للشعب السوري، محل اهتمام رسمي وشعبي من كافة دول العالم، إلا أن طول الأزمة السورية، أكسب النظام السوري في دمشق «مهارات وأدوات»، لاستغلال تلك المساعدات في إطالة أمد الأزمة، حسب تقرير بحثي. وأشار إلى أنه ربما يصح القول بأن المساعدات الدولية لسوريا تشهد «نقطة انعطاف»، مع استمرار عدد السوريين المحتاجين في الارتفاع، ومواصلة دمشق استخدام المساعدات لمكافأة حلفائها ومعاقبة خصومها.

وفي دراسة بحثية صدرت أخيراً عن مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن، ومن إعداد الباحثة ناتشا هول متخصصة في دراسات الشرق الأوسط، كشفت أن الحكومة السورية استطاعت وبشكل متزايد تحويل المساعدات الإنسانية إلى أداة سياسية، وبالتالي، فإن الجهود العالمية لدعم الشعب السوري لها تأثير متزايد في تعزيز الحكومة السورية سياسياً ومالياً، وهي نفس الحكومة المسؤولة عن معاناة ملايين السوريين ونفي ملايين آخرين.

واعتبرت الدراسة، أن إضافة مساعدات بمليارات الدولارات إلى النظام الحالي لن تنقذ سوريا، بدلاً من ذلك، سترسخ الحكومة «والجهات الفاعلة السيئة»، ما يضمن استمرار معاناة ملايين السوريين، الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وأشارت إلى أن الحكومة السورية نجحت في تحويل الاهتمام الدولي «ببؤس شعبها» إلى مركز ربح، فقد نمت مهاراتها في تحول وإعادة توجيه المساعدات إلى أغراضها الخاصة، سواء في المناطق التي تسيطر عليها أو من خلال تشكيل الوصول الدولي إلى المناطق التي لا تصل إليها. وأضافت: «بينما يسعى المانحون الدوليون بشكل متزايد إلى دعم تعافي سوريا، فإنهم يفعلون ذلك دون معالجة التقييمات والتقارير التي لا تعد ولا تحصى، والتي تشير إلى التلاعب المنهجي في نظام المساعدة. ولم تكن المساعدة الإنسانية قادرة على الإطلاق على معالجة المشاكل السياسية في الأساس. ورغم ذلك، فإن حدود المساعدة الإنسانية لا تعفي وكالات المعونة أو الحكومات المانحة من الحاجة إلى فهم الطرق التي تؤثر بها



المساعدة الإنسانية على البيئة السياسية والعكس صحيح».

ونصحت الدراسة يأتي من أجل الحصول على أي نفوذ لتفعيل المبادئ الإنسانية، وتعظيم مكاسب المساعدة للسوريين، يجب على الحكومات المانحة دمج المساعدات في استراتيجية أكبر لسوريا والمنطقة، حيث يتحمل المانحون مسؤولية العمل معاً، لتشكيل العملية خطوة بخطوة لضمان وصول المساعدات إلى جميع المحتاجين، وعدم وقوعها في أيدي «أمراء الحرب». وحذرت الدراسة البحثية الأميركية، من أن عدم القيام بذلك سوف يديم حالة عدم الاستقرار، وستحتاج الاستجابة الدولية للأزمة السورية إلى التركيز على أربعة محاور أساسية وهي:

أولاً، يجب على المانحين تقييم أولوياتهم، وفهم إلى أين تتجه المساعدة وإلى من تصل، وهم بحاجة إلى إجراء تقييم صارم.

ثانياً، نصحت الحكومات المانحة التي لها مصلحة في سوريا، بالانخراط في دبلوماسية ومفاوضات أكثر اتساقاً، لأنهم بحاجة إلى التفاوض نيابة عن قطاع المساعدة في شمال غربي وشمال شرقي سوريا، وعليهم التفاوض بشكل جماعي مع الحكومة السورية والقوى الخارجية لمنع التدخل في استجابة المساعدات وتأمين وقف إطلاق النار.

ثالثاً، يجب على المجتمع الإنساني التركيز بشكل أكبر على المرونة، والتي من شأنها تحسين قدرات المجتمعات على تحمل الصدمات التي تتعرض لها استجابة المساعدات الطارئة، مشيرة إلى أن هذا الدعم مهم بشكل خاص في الشمال الغربي والشمال الشرقي، حيث يواجه ملايين الأشخاص الذين أنهكتهم الحرب والمشردون مستقبلاً قاتماً بدون هذه المساعدة.

وأخيراً، نصحت بأنه يجب أن يعمل المانحون بجهد أكبر لتيسير المساعدات، في حين أن العقوبات وإجراءات مكافحة الإرهاب تخدم غرضاً مهماً، فهي لا تعوق تقديم المساعدة فحسب، بل إنها غالباً تزيد من قوة الجهات الفاعلة الخاضعة للعقوبات. كما يجب عمل المزيد من التأكيدات المباشرة للبنوك أو حتى إنشاء قناة مصرفية للمساعدة وتنسيق اللوائح بين الحكومات المانحة، مع ضمان العناية الواجبة لضمان عدم تورط الموردين والشركاء في انتهاكات حقوق الإنسان.

واختتمت بالقول: «سيؤدي تلاعب الحكومة السورية المستمر بالمساعدات الإنسانية إلى ترسيخ الحرمان والقمع اللذين أشعلا الحرب، وإطالة أمد عدم الاستقرار والنزوح بعيداً في المستقبل. في حين أن المساعدات وحدها لا يمكنها إصلاح سوريا، فإن الاستثمارات



الواعية في الأمن البشري من خلال الخطوات المقترحة هنا يمكن أن تخفف المعاناة وتعطي الأمل للسكان المصابين بصدمات نفسية»
المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن نقلاً عن [الشرق الأوسط](#)



خلفية زيارة بشار الأسد إلى الإمارات اورسام

(اللغة التركية) 23 اذار 2022

حمزة هاشيل

نص المادة: قام بشار الأسد بزيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في 18 مارس 2022، والتقى أولاً بالشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أمير دبي، ثم محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي.



على الرغم من وصف هذه الزيارة بأنها زيارة مفاجئة من قبل العديد من المحليين المحليين والدوليين، إلا أنها في الواقع برنامج تم التخطيط له منذ حوالي أربعة أشهر وتم تأجيله بسبب تدخل روسيا في أوكرانيا.

في الواقع، في 20 أكتوبر 2021، أجرى الأسد ومحمد بن زايد محادثة هاتفية، وبعد هذا الاجتماع مباشرة، في 9 نوفمبر 2021، زار وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان دمشق مع وفده.

على الرغم من عدم وجود معلومات واضحة حول تفاصيل هذه الزيارة في ذلك الوقت، فقد تمت دعوة بشار الأسد إلى الإمارات وكان من المتوقع عقد مثل هذا الاجتماع. لدرجة أنه عندما ننظر عن كثب إلى المسار طويل الأمد للعلاقات بين الجانبين، سنرى بوضوح



أن هذه الزيارة هي جزء من جهود التطبيع الذي يقوم بها نظام الأسد.

بالنظر إلى العمليات الدبلوماسية التي تطورت منذ بداية الحرب الأهلية السورية، تم إجراء بعض الزيارات رفيعة المستوى من العالم العربي إلى دمشق حتى زيارة الأسد لأبو ظبي، لكن بشار الأسد لم يزر أي دولة عربية.

إن هذه الزيارة التي تمت على الرغم من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة بموجب قانون قيصر للحماية المدنية في سوريا هي علامة على أنه سيتم اتخاذ المزيد من الخطوات بين العالم العربي وإدارة دمشق.

ستكتسب جهود التطبيع الأحادية التي يبذلها نظام الأسد بعدًا جديدًا وتأتي بعملية يتم فيها تسريع خطوات التطبيع المتبادل. وبالنظر إلى إعادة الهيكلة المحتملة في سوريا، يمكن الاعتقاد أن العديد من الدول العربية سترغب في الاستفادة من الفرص التي ستنشأ هنا.

هذه العملية، التي تم فيها اختبار عدم فعالية العقوبات المنصوص عليها في قانون قيصر، قللت من هامش المخاطرة لتطبيع العلاقات مع الأسد. ورغم أن جهود نظام الأسد لإقامة علاقات دبلوماسية مع الإمارات تستند إلى أسباب مثل «الشرعية وإعادة الهيكلة والتطبيع والعودة إلى جامعة الدول العربية»، إلا أن استعداد إدارة أبو ظبي لتقييم إمكانيات التعاون مع نظام الأسد رغم الولايات المتحدة هي قضية تحتاج إلى التوقف عندها.

وتحاول الإمارات، أحد أهم حلفاء واشنطن في الخليج، مؤخرًا تنفيذ سياساتها المستقلة بدلاً من اتباع نهج الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. على الرغم من وجود العديد من الأسباب لهذا الموقف ومنها فشل الولايات المتحدة في تقديم الدعم المتوقع ضد المخاوف الأمنية في الخليج، وأيضاً تحول تركيز الولايات المتحدة العالمي من الشرق إلى محور آسيا والمحيط الهادي وأوروبا الشرقية، دفعت دول الخليج إلى عمليات بحث جديدة. ومن التطورات الأخرى التي سرعت تنفيذ الخليج للسياسات «رغم الولايات المتحدة» أن زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للخليج في آذار / مارس 2019 أتاحت فرص تعاون جديدة لدول المنطقة.

كما رحبت الإمارات بهذا النهج الروسي، الذي اكتسب صورة عسكرية قوية في سوريا رغم ضغوط الولايات المتحدة، كما يمكن قراءة فشل إدارتي الرياض وأبو ظبي في إدانة



روسيا في أزمة أوكرانيا نتيجةً للخطوات المتخذة منذ تلك الفترة.

من أجل خلق دعم دولي ضد الغزو الروسي لأوكرانيا والسيطرة على ارتفاع أسعار النفط، أراد الرئيس الأمريكي بايدن لقاء ولي عهد الإمارات، وكذلك ولي عهد المملكة العربية السعودية، لكنه لم يتمكن من الحصول على رد لهذا الطلب. إن حقيقة أن الولايات المتحدة، التي تُعد العمود الفقري للاستراتيجية الأمنية الخليجية، لم تتمكن من الحصول على إجابة لهذا الطلب كانت مؤشراً آخر مهم على افتقار الخليج للثقة في الولايات المتحدة.

وقد عزز هذا الموقف صورة روسيا التي استعرضت قوتها في سوريا ولم تتخل عن تدخلها في أوكرانيا رغم عقوبات الناتو على دول الخليج.

لذلك، بدأت دول الخليج في التحرك من خلال تقييم فرص التعاون التي تأتي في طريقها بالمعنى العالمي والإقليمي لمصالحها الوطنية. بعبارة أخرى، يجب تقييم التحول في سياسة الإمارات تجاه سوريا وسياساتها المتمثلة في إرسال رسائل وحدة مع نظام الأسد في كل منصة، من خلال أخذ هذه التطورات في الاعتبار. وان هذه العلاقات الوثيقة بين الإمارات العربية المتحدة ونظام الأسد تتبعها الولايات المتحدة بلا شك عن كثب.

لم يكن رد فعل إدارة واشنطن على زيارة الأسد هذه للإمارات مختلفاً عن رد الفعل الذي تلقاه على زيارة وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان إلى دمشق في تشرين الثاني (نوفمبر) 2021.

في واقع الأمر، استخدم المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس عبارات «نحن منزعجون للغاية وحزينون لمحاولة إضفاء الشرعية على بشار الأسد» ولم يتضمن أي بيان في بيانه بأن العقوبات ستُفرض على الأطراف التي تقوم بتطبيع العلاقات مع النظام تحت قانون قيصر.

لم يكن نهج الولايات المتحدة هذا تجاه تطور الأحداث في محور إدارة دمشق قادراً على وقف خطوات التطبيع الإماراتي، بل فتح الباب أيضاً أمام دول أخرى أرادت تطبيع العلاقات مع النظام.

في حين أنه من المهم للغاية بالنسبة لمنهج شامل قراءة الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات بين الإمارات والنظام من خلال المشاركات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وروسيا، فإن تجاهل المقاربات البراغماتية الإقليمية لأبو ظبي ودمشق يجعل هذه القراءة غير مكتملة.



في واقع الأمر، عندما تؤخذ مصالح الإمارات في الاعتبار، يُلاحظ أن هناك مكاسب مهمة يمكن الحصول عليها من مثل هذا التقارب.

بناءً على التجربة الأمريكية، قد ترغب الإمارات، التي تتوقع أنها تستطيع الوثوق بالقوى العظمى إلى حد ما، في الحصول على فرصة للتوسط في نظام جديد محتمل في الشرق الأوسط في المستقبل من خلال تطوير علاقات وثيقة مع الأسد، الذي سيطر إلى حد كبير على الحرب الأهلية. وقد يخلق هذا الوضع معادلة يكون فيها للإمارات رأي في عمليات الحل السياسي في المنطقة.

إدراكاً لحقيقة أن الاقتراب من الأسد في الشرق الأوسط يعني الاقتراب من القوة النووية الروسية، يمكن لإدارة أبو ظبي بالتالي أن يكون لديها منطقة مناورات دبلوماسية. بالإضافة إلى هذه المكاسب الدبلوماسية، تريد الإمارات الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتوقعة في سوريا على المدى القريب والمتوسط، إعادة علاقاتها الاقتصادية المتدهورة مع سوريا إلى مستوى ما قبل الحرب.

عندما ننظر إلى العلاقات الثنائية التي تطورت والتطبيع من خلال الزيارات المتبادلة من حيث مصالح النظام، يمكن أن نرى بسهولة أن نظام الاسد هو الطرف الأكثر استعداداً في هذا الصدد.

في واقع الأمر، يعيش أكثر من ثمانين في المائة من سكانها تحت خط الفقر ودمرت كل بنيتها التحتية، وستبحث الدولة عن فرصة للنهوض مرة أخرى باستثمارات دول الخليج الغنية مثل الإمارات.

إذا تبع استثمارات الإمارات العربية المتحدة استثمارات أخرى من قبل دول عربية أخرى، يمكن لنظام الأسد تجنب الاعتماد على روسيا وإيران لتمويل إعادة الإعمار إلى حد ما. بالإضافة إلى ذلك، دخلت روسيا، أقوى لاعب في سوريا، في المجهول بعد الحرب مع أوكرانيا. وبسبب عقوبات دول الناتو، قد يشهد الاقتصاد الروسي انهيارات تاريخية، ومن المرجح أن تظهر واحدة من أكثر الانعكاسات السلبية لهذا الوضع على إدارة دمشق.

لذلك، ولتقليل هذا الخطر، تولي دمشق أهمية أكبر من أي وقت مضى للعلاقات مع أبو ظبي. لكن إدارة الأسد، التي تريد إحياء الورقة العربية عبر الإمارات، تريد موازنة نفوذ إيران من خلال كسر الضغط الذي تمارسه إيران على النظام.

كان لاستضافة بشار الأسد على أعلى مستوى من قبل السلطات الإماراتية تأثير كبير على بحث الأسد عن الشرعية. لدرجة أن خطوات الإمارات لتطوير علاقات دبلوماسية رفيعة



المستوى مع نظام الأسد من المرجح أن تتبعها دول عربية أخرى في الخليج والمنطقة، وخاصة عمان والبحرين والأردن، وسوف يقومون بزيارات متبادلة مع نظام الأسد. ولقد اتخذ نظام الأسد، الحريص على العودة إلى العالم العربي، خطوة حاسمة نحو هذا الهدف بدعم من الإمارات.

لكن في ظل معارضة قطر لتوجهات التطبيع مع نظام الأسد، وصمت إدارتي الرياض والقاهرة بشأن عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية، والعقبة الأمريكية، كان نظام الأسد بحاجة إلى وقت للعودة إلى الجامعة العربية، ودون اتخاذ خطوات هادفة نحو حل سياسي، يمكن القول إن التطبيع غير ممكن الآن.

المصدر: اورسام



محللون: روسيا لن تتخلى عن سيطرتها على سوريا وسط حرب أوكرانيا

يوناييتد برس انترناشيونال

(اللغة الإنجليزية) 04 نيسان 2022

دلال سعود

نص المقال:

ظهرت روسيا كلاعب مهيمن في سوريا بعد إنقاذ نظام الرئيس بشار الأسد من الانهيار في عام 2015. ويقول محللون سياسيون وعسكريون عرب لن تتخلى عن نفوذها المتزايد ومصالحها الاستراتيجية وسط غزوها لأوكرانيا.



و مع دخول الحرب أسبوعها السادس، تُعد الصور ومقاطع الفيديو التي تظهر قصفًا مدمرًا واسع النطاق للمدنيين والمستشفيات وعمليات تهجير قسري في أوكرانيا تذكيرًا مؤلمًا بالتكتيكات المستخدمة في سوريا.

ومع ذلك، قد لا ينجح نجاح روسيا الاستراتيجية في سوريا في أوكرانيا حيث أجبرت مقاومة شرسة غير متوقعة روسيا على تعديل خططها العسكرية. كما تواجه موسكو عزلة دولية بسبب غزوها في 24 فبراير. ومهما كانت النتيجة يقول المحللون العرب إن



روسيا من غير المرجح أن تتخلى عن مكاسبها في سوريا.

حيث ان موسكو انتظرت فترة طويلة لتأمين وجود عسكري دائم في شرق البحر الأبيض المتوسط بقاعدتين عسكريتين في سوريا، قاعدة حميميم الجوية بالقرب من اللاذقية والقاعدة البحرية في ميناء طرطوس واتفاقاً على استمرار هذا الوجود لمدة 49 عاماً على الأقل.

«يعتقد البعض أن روسيا المتورطة من الرأس إلى القدم في أوكرانيا لن تتمكن من الحفاظ على دورها المتميز في سوريا. قال عريب الرنتاوي مؤسس ومدير مركز القدس للدراسات السياسية في عمان لـ UPI. انني أعتقد أنها لن تتخلى بسهولة أو تتخلى عن مكاسبها بعد أن استثمرت الكثير لفرض وجودها في سوريا.»

- نهاية مجهولة:

بينما لا يزال من المبكر معرفة ما إذا كانت الحرب الأوكرانية ستكون لها تداعيات خطيرة على سوريا في غياب تطورات عسكرية كبيرة أو تسوية سياسية، قال الرنتاوي إن موسكو «ستواصل طريقها» هناك لكنها قد تعدل خطتها. وقال إنه من الصعب أن تتخيل أن الحرب الأوكرانية ستنتهي بخروج أحد الطرفين «منتصراً وهزم الآخر». لكنها قد تكون «مواجهة طويلة الأمد». «إذا سجل بوتين نقاطاً لصالحه في حرب أوكرانيا، فإن هذا سيعزز موقعه في سوريا بأي شكل من الأشكال. وإذا خسر بطريقة أو بأخرى، فلن ينطبق هذا بالضرورة على سوريا حيث لا تشارك قواته بشكل مباشر في المعارك». وأوضح الرنتاوي أن معظم المقاتلين في سوريا ليسوا من الروس بل من السوريين والميليشيات المتحالفة معهم. وقال إن روسيا لن تقاتل تركيا في المنطقة الشمالية الغربية أو القوات الأمريكية في المناطق الكردية في الشمال الشرقي، وأنه ستنتهي مشاكل سوريا بالتسويات السياسية. لكن الرنتاوي حذر من أن «هزيمة بوتين وإهانة روسيا قد يخلقان أزمات لا يعرف أحد كيف ستنتهي». ولن يتمكن بوتين من فرض إرادته على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي و «المخرج الوحيد هو تسوية لم تتشكل بعد». قال رياض قهوجي، محلل الأمن والدفاع في الشرق الأوسط المقيم في دبي، والذي



يرأس معهد الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري ، إنه لا توجد مؤشرات على أن الوجود الروسي في سوريا سيتغير. ولا أرى تغييرا حقيقيا في التدخل أو الموقف الروسي في سوريا. وقال قهوجي لـ UPI: «لا أرى علاقة مباشرة بحدوث مثل هذا الشيء باستثناء أن التركيز العسكري الآن على أوكرانيا».

وأوضح أن روسيا تحاول التعامل مع «مواجهتها مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والعقوبات الاقتصادية» التي فرضتها الدول المعارضة لغزوها للإضرار باقتصادها.

- بلدان أخرى:

روسيا ليست وحدها في سوريا. هناك أيضًا إيران وإسرائيل وتركيا والولايات المتحدة مع مصالح مختلفة واستراتيجيات متغيرة خاصة بعد اندلاع حرب أوكرانيا.

وقال قهوجي إن «موسكو بحاجة إلى الدول العربية ولا يمكنها التخلي عن الإيرانيين أو طردهم من سوريا، فهذا لن يحدث، سيحتاجونهم أكثر الآن».

لكن التحدي سيكون العلاقات الروسية الإسرائيلية والهدف الاستراتيجي لإسرائيل المتمثل في منع خصمها اللدود إيران من تعزيز وجودها في سوريا من خلال استهداف قواتها وحلفائها من الميليشيات باستمرار وعرقلة نقل الأسلحة المتطورة إلى حزب الله.

وقال قهوجي «هذا هو المكان الذي يمكننا أن نرى فيه بعض التغييرات. إذا قرر الإسرائيليون المضي قدما في أي عمليات كبيرة في سوريا، فسيتعين على روسيا إعادة النظر في موقفها لأنهم لا يستطيعون حقا فتح جبهة جديدة في وقت تكون فيه أوكرانيا في أيديهم» .

تبدو إسرائيل مترددة أثناء محاولتها الحفاظ على التوازن وتجنب تفضيل طرف على الآخر في حرب أوكرانيا.

ويقول الخبراء إن ما تريده إسرائيل في الغالب من روسيا هو الحد من نفوذ إيران ووجودها في سوريا.

وقال زياد ماجد الأستاذ المساعد لدراسات الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية في باريس إن إسرائيل تريد الحفاظ على «علاقاتها المتميزة والاستراتيجية للغاية» مع موسكو حتى تستمر قواتها الجوية في استهداف القوات الإيرانية والميليشيات المتحالفة معها في سوريا.

وقال ماجد لـ UPI: «لكن في الوقت نفسه لا يمكنهم استفزاز الولايات المتحدة، فقد



تعرضوا بالفعل لانتقادات لأنهم سمحوا على ما يبدو أن يفر بعض المتنفذون الروس بأموالهم إلى إسرائيل أو على الأقل عدم احترام العقوبات التي تم فرضها».

هل ستشعر إسرائيل، التي تشعر بقلق شديد بشأن اتفاق لإحياء الاتفاق النووي الإيراني مع الولايات المتحدة، بمرور الوقت أنها تستطيع استهداف القوات الإيرانية بشكل أكبر في سوريا؟

وأضاف «اعتقد ان الاسرائيليون سيبقون نوعا من الوضع الراهن في سوريا. وسيحافظون على ضغوطهم دون تسريع أو تكثيف القصف أو إنهائه وإظهار ما يمكن اعتباره ضعفًا أو توجهًا مترددًا».

إيران هي قضية أكثر تعقيدًا فيما يتعلق بالاتفاق النووي الذي قد يزيد التوتر مع روسيا. وقال ماجد: «لم يرغب الروس في إبرام الاتفاق النووي أثناء اندلاع حرب أوكرانيا». وأضاف «لا يريدون تهميشهم. يريدون إبقاء المفاوضات حية لكن من دون التوصل إلى حل». ولا تريد إيران التضحية بتحالفها مع روسيا ولا تفويت فرصة إبرام الاتفاق النووي. وأضاف ماجد: «ستظل إيران كعادتها تعتمد على الوقت وتتبنى إستراتيجية طويلة المدى لتعزيز وجودها في سوريا وربما تنتقم أكثر من أي وقت مضى من الإسرائيليين».

وقال الرنتاوي صحيح أن روسيا وإيران حليفان ولهما مصالح مشتركة تجعلهما «بقيقان خلافهما تحت الطاولة» لكنهما «يتنافسان على من له اليد العليا في سوريا ومن له التأثير الأكبر داخل مؤسسات صنع القرار فيها».

وقال الرنتاوي «الميزان كان يتحول لصالح روسيا ولا أعتقد أن ذلك سيتغير». ولقد حان الوقت بالنسبة للأسد لرد الجميل وإظهار ولائه ودعمه لبوتين. لكنه يخاطر «بمزيد من العزلة» بتجنيد مقاتلين سوريين للقتال إلى جانب القوات الروسية في أوكرانيا في وقت بدأت عزلته العربية تتلاشى. وفي وقت سابق من الشهر الجاري، قام الأسد بزيارة إلى الإمارات العربية المتحدة في أحدث مؤشر على التقارب بين سوريا وبعض الدول العربية. وأضاف: «بوتين يريد أن يظهر أن هناك متطوعين يدعمون القضية الروسية وأنه يمكنه الاعتماد عليهم. وبالنسبة للأسد، هذه طريقة لإظهار الولاء وإظهار أن لديه دورًا يلعبه حتى لو لم يأخذ أحد ذلك على محمل الجد. وأضاف ماجد: «لكن هذا سيكلفه مزيدًا من العزلة وربما المزيد من العقوبات لاحقًا».

المصدر: يونايتد برس إنترناشيونال



دولة قطر تجدد جهودها للتعاون مع الشركاء الدوليين لحل الأزمة السورية بيننسوله

(اللغة الإنجليزية) 02 نيسان 2022

نص المادة: أكدت دولة قطر أنها ستواصل السعي بالتعاون مع الشركاء الدوليين لدعم السبل الممكنة للمساهمة البناءة في تسوية الأزمة السورية من خلال عملية سياسية هادفة تؤدي إلى انتقال سياسي وفق إعلان جنيف في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري والحفاظ على وحدة سيادة سوريا واستقلالها.



جاء ذلك في بيان دولة قطر الذي ألقته السكرتيرة الأولى للوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة (شريفة يوسف النصف) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن «تقرير الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة» في التحقيق ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في سوريا منذ آذار / مارس 2011 «وبموجب بند منع النزاع المسلح.

وشدد البيان على أن المساءلة ومنع الإفلات من العقاب لهما أهمية قصوى لردع استمرار أو تكرار الجرائم ضد الإنسانية، مؤكدة أن المساءلة عامل مساعد لتحقيق المصالحة



والسلام المستدام وإنهاء الأزمة السورية التي طال أمدها. وجددت دولة قطر في بيانها دعمها لإنشاء الآلية وتفعيلها وتقديم الدعم اللازم لها ومبدأ المساءلة. وأشار البيان إلى مواقف قطر تجاه الأزمة السورية بما في ذلك الالتزام بتقديم مساعدات إنسانية لمعالجة معاناة الشعب السوري الشقيق، والتأكيد منذ البداية على تسوية سلمية للأزمة، مشيراً إلى أنها الطريقة الوحيدة التي تضمن وقف هذه المعاناة. وشدد بيان دولة قطر على ضرورة استمرار دعم دول الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للآلية الدولية المحايدة والمستقلة ووصولها على تمويل كاف ويمكن التنبؤ به من الميزانية العادية للأمم المتحدة مما يساهم في تعزيز مصداقيتها والاستقلال.

[المصدر: بيننسوله](#)



تحليل: عندما دمرت إسرائيل المفاعل النووي السوري اوراسيا ريفيو

(اللغة الإنجليزية) 02 نيسان 2022

أوري ويرتمان

ملخص: من بين التحديات الأمنية العديدة التي واجهتها إسرائيل على مدى العقود الماضية، لم يكن أي منها يشكل تهديدًا وجوديًا أكثر وضوحًا ومباشرةً من إمكانية الحصول على أسلحة نووية من قبل الدول المعادية الملتزمة صراحةً بتدمير الدولة اليهودية.



في 7 يونيو 1981 دمرت القوات الجوية الإسرائيلية (IAF) مفاعل أوزيراك النووي خارج بغداد لتدشين ما أصبح يعرف بعقيدة بيغن.

نص هذا على أن الإسرائيليين لن يتسامحوا مع حصول أعدائهم الألداء على أسلحة نووية وأنهم سيفعلون كل ما في وسعهم لمنع هذا الاحتمال.

بعد ستة وعشرين عامًا في 6 سبتمبر 2007، تم وضع مبدأ بيغن حيز التنفيذ مرة أخرى عندما دمرت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي مفاعلًا نوويًا سوريًا في منطقة صحراوية نائية، مما يؤكد عزم إسرائيل المستمر على درء جميع التهديدات الوجودية التي قد



تحدث.

يصف هذا المقال تسلسل الأحداث التي أدت إلى قصف المفاعل النووي السوري منذ اكتشافه من قبل المخابرات الإسرائيلية حتى قرار مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي بتدمير المنشأة.

إن استكشاف عملية صنع القرار وراء هذه الحلقة الأخيرة يلقي ضوءاً مثيراً للفضول على كل من القيود السياسية الداخلية والخارجية التي تواجه صانعي السياسة الإسرائيليين وهم يتعاملون مع التهديدات الوجودية الفريدة للدولة اليهودية. المفاعل النووي السوري:

في صيف عام 2006، اكتشفت المخابرات التابعة للجيش الإسرائيلي بناء منشأة مخفية بشكل جيد بالقرب من مدينة دير الزور شمال شرق سوريا. الاشتباه في أن الموقع البعيد قد يكون مفاعلاً نووياً قيد الإعداد، خاصة في ضوء تعاون دمشق السري المتزايد مع كوريا الشمالية، عاموس يادلين، مدير المخابرات، شارك مخاوفه مع رئيس الوزراء إيهود أولمرت، وبينما لم يكن لديه دليل قاطع يدعم هذا الافتراض بحلول الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 بحث أمان في الأمر بشكل أعمق وقيّم أن الموقع ربما تم استخدامه لأنشطة ذات صلة بالمجال النووي. هذا التقييم رفضه مدير الموساد مئير دغان ونائبه رام بن باراك اللذان اعتبرا أن دمشق تفتقر إلى المعرفة العلمية والقدرات اللوجستية لبناء مفاعل نووي، ناهيك عن القيام بذلك دون أن تكتشفه أجهزة المخابرات الإسرائيلية. كما سمح أولمرت للموساد باختراق كمبيوتر مدير لجنة الطاقة الذرية السورية الذي كان يمر عبر فيينا لحضور اجتماع.

أثبتت المواد التي تم العثور عليها في كمبيوتر المدير بما لا يدع مجالاً للشك أن نظام الأسد كان مشغولاً ببناء مفاعل نووي يكاد يكون نسخة طبق الأصل من محطة يونغبيون النووية في كوريا الشمالية.

في 13 مارس، أبلغ دغان النتائج المذهلة إلى أولمرت الذي شاركها بسرعة مع وزيريه الكبار وزير الدفاع عمير بيريتس ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني ومع رئيس الأركان العامة للجيش الإسرائيلي غابي أشكنازي ومدير الشاباك يوفال ديسكين. كما شكل فريقاً صغيراً من الخبراء بقيادة يعقوب عميدرور، الرئيس السابق لقسم الأبحاث للتحقق من المعلومات



التي حصلوا عليها حديثاً وتقييم تداعياتها.

وخلص الفريق إلى أن موقع دير الزور كان بالفعل مفاعلاً نووياً من شأنه أن يشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل عند اكتماله وبالتالي يجب تدميره دون تأخير.

لم يكن أولمرت بحاجة إلى الإقناع، عند سماعه الأخبار المزعجة، خلص إلى أن امتلاك نظام الأسد للأسلحة النووية من شأنه أن يشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل لأنه كان من المستحيل التنبؤ بكيفية تعامل النظام مع القنبلة ولأن سوريا المسلحة نووياً ستزيد من تقويض الشرق الأوسط.

ما يتعين فعله هو فقط تحديد موعد تدمير المفاعل النووي وكيفية القيام بذلك بأكثر الطرق فعالية وأقلها تكلفة. وقبل كل شيء كان من الأهمية معرفة متى سيصبح المفاعل جاهزاً للعمل لتجنب كارثة بيئية.

وبالنظر إلى قرب الموقع من نهر الفرات، قدرت لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية أن التلوث الإشعاعي الناجم عن تدمير مفاعل ساخن سيعرض ملايين الأشخاص للخطر.

مع وضع هذا في الاعتبار، أوصت القيادة العسكرية بتنفيذ العملية في موعد أقصاه سبتمبر 2007، وذلك لاستباق تنشيط المفاعل وإعطاء الجيش الإسرائيلي، وخاصة سلاح الجو الإسرائيلي، أفضل الظروف التشغيلية، في حال تم تصعيد الهجوم إلى حرب سورية إسرائيلية شاملة.

في الواقع، كان احتمال اندلاع توتر جديد في أعقاب حرب لبنان عام 2006 هو الشغل الشاغل لصانعي القرار الإسرائيليين منذ أن نظر العديد من الإسرائيليين إلى تلك الحرب على أنها فشل مع استمرار التحقيق الرسمي فيها.

كان من الواضح أن الحرب مع سوريا خاصة إذا انضم حزب الله إلى القتال ستؤدي إلى خسائر بشرية ومادية أعلى بكثير من الصراع السابق الذي عرّض ملايين الإسرائيليين لهجمات متواصلة بالصواريخ لمدة أربعة وثلاثين يوماً.

احتاج صانعو السياسة أيضاً إلى تأكيدات بأن الجيش الإسرائيلي قد تعافى بشكل كافٍ من نزاع عام 2006 ليتمكن من خوض حرب كبرى أخرى. ومن ناحية أخرى، أبقت دمشق على المفاعل النووي سراً لأن بنائه بحد ذاته انتهك بشكل صارخ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي وقعت عليها سوريا.

وكان الرأي وقتها أن إسرائيل لم تعترف بحدوثها وقامت بالضربة بشكل خاطف، فقد يتخلى نظام الأسد عن الانتقام لتجنب انتقاد دولي واسع النطاق لأنشطته المخادعة.



هكذا أمر أولمرت الجيش الإسرائيلي بإعداد عدد من الخطط العملية التي من شأنها أن تضمن تدمير المفاعل دون إحداث مواجهة أوسع. إذا حدث الأسوأ واندلعت الحرب، يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يسعى جاهداً لإنهاء القتال بطريقة سريعة وحاسمة لا تترك مجالاً للشك فيما يتعلق بالجانب الفائز.

- خاتمة

بينما شكل تدمير المفاعل النووي السوري تطبيقاً واضحاً لمبدأ بيغن الذي يقضي بعدم سماح إسرائيل لأي من أعدائها بالحصول على سلاح نووي، كان هناك اختلاف كبير في عملية اتخاذ القرار المؤدية إلى هذا الإجراء. على عكس رئيس الوزراء بيغن الذي اختار إبقاء واشنطن في الظلام بشأن قراره تدمير المفاعل النووي العراقي، لم يعتبر أولمرت أنه من الضروري إشراك الإدارة الأمريكية في عملية صنع القرار فحسب، بل كان يأمل أن تقصف المفاعل وبالتالي يعفي مجلس وزرائه من الحاجة إلى اتخاذ هذا القرار المؤلم. إن إجبار إسرائيل على السير بمفردها ضد تفضيل واشنطن الواضح للخيار الدبلوماسي يؤكد صعوبة تنفيذ مبدأ بيغن حتى مع إدارة أمريكية صديقة.

وهذا يجعل التحدي الذي تواجهه الحكومة الإسرائيلية الحالية تجاه إيران أكبر بكثير من التحدي الذي واجهته سابقاتها. ليس فقط أن إدارة بايدن أقل تعاطفاً مع المأزق النووي الإسرائيلي (وأكثر تحملاً للنظام الإسلامي في طهران) من إدارتي ريغان وجورج دبليو بوش، ولكن تدمير البنية التحتية النووية الواسعة لإيران سيتطلب حملة قصف مستمرة مصحوبة بعمليات برية وهو شيء قد لا يتمكن الإسرائيليون من تحقيقه بمفردهم بالتأكيد ليس بدون دعم الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع طهران بقدرات انتقامية أكبر بكثير من تلك الموجودة في نظامي صدام حسين أو بشار الأسد. يبقى أن نرى ما إذا كانت حكومة بينيت ستجرؤ على تطبيق مبدأ بيغن في تحد لإدارة بايدن.

[المصدر: اوراسيا ريفيو](#)



سورية.. عواقب ترك الوظيفة في القطاع العام من دون سابق إنذار دائرة الهجرة الدانماركية

(اللغة الإنجليزية) نيسان 2021

نص المادة:

منذ بداية الصراع السوري في عام 2011، ترك كثير من موظفي القطاع العام السوري وظائفهم هرباً من الحرب. وخرج بعضهم من سورية، من دون إبلاغ أصحاب العمل أو من دون الحصول على إذن منهم، بينما تمكن آخرون من الحصول على تصريح للذهاب في إجازة، بالرغم من أن السلطات السورية نادراً ما وافقت على مثل هذه الأذونات. ومع ذلك فإن معظم موظفي القطاع العام لم يعودوا إلى مواقعهم. وبذلك يكونون، وفقاً للقانون السوري، قد ارتكبوا جريمة ترك الوظيفة العامة من دون إذن مسبق.





من عام 2011 حتى عام 2017، تم رفع ما يقدر بنحو (138) ألف قضية تتعلق بموظفي القطاع العام أمام المحاكم في سورية. تم التوصل إلى حكم في (50,000) حالة منها: تمت إدانة معظم موظفي القطاع العام، غيابياً.

إذا أُدين موظف في القطاع العام بترك وظيفته دون إذن مسبق، فسيتم توقيفه عند عودته إلى سورية. وهناك خطر من توجيه الاتهام للموظفين ذوي المراتب العالية في القطاع العام، بخرقهم قانون مكافحة الإرهاب لعام 2012، حيث تعدّ الحكومة السورية انشقاقهم عن منصبهم في القطاع العام إجراءً سياسياً أو نشاطاً مناهضاً للحكومة. تم تنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في أيلول / سبتمبر 2019 و آذار / مارس 2020 التي تمنح العفو للمدانيين بترك وظائفهم في القطاع العام. ويشمل العفو موظفي القطاع العام الذين لديهم قضايا معلقة بسبب ترك وظائفهم من دون إذن مسبق. لا توجد عواقب على أفراد عائلات موظفي القطاع العام الذين تركوا وظائفهم من دون إذن مسبق. وهناك تزوير لأحكام قضائية سورية بحق الشخص الذي ترك عمله من دون إذن مسبق، خاصة بين السوريين المقيمين خارج سورية.

(ترجمة مركز حرمون للدراسات - لقراءة الملف كامل)

المصدر: دائرة الهجرة الدانماركية



اليونيسف تؤكد مقتل أربعة أطفال وهم في طريقهم إلى المدرسة في إدلب شمال غرب سوريا الأمم المتحدة

(اللغة الإنجليزية والعربية) 04 نيسان 2021

نص المادة: قالت اليونيسف إن الهجمات على المدارس في سوريا أصبحت شائعة، حيث تم تسجيل أكثر من 750 هجوماً على منشآت تعليمية وموظفيها في سوريا منذ عام 2011، آخرها مقتل أربعة أطفال صباح اليوم الاثنين.



أكد صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مقتل الأطفال الأربعة أثناء توجيههم صباح يوم الاثنين إلى المدرسة في إدلب شمال غرب سوريا. وقالت اليونيسف إن أكثر من 70 في المائة من الأطفال الذين قُتلوا في سوريا العام الماضي كانوا في الشمال الغربي، حيث يعيش مليون طفل نازح.

وأكدت أن لكل طفل الحق في الذهاب إلى المدرسة بأمان. «في سوريا، فقد الكثير من الأطفال حياتهم وهم في طريقهم من المدرسة وإليها منذ بدء الأزمة في عام 2011.» وشددت الوكالة الأممية على أن المدارس ليست هدفاً، «فهو مكان آمن حيث يجب أن يتعلم الأطفال وأن يكونوا آمنين.» وفي بداية العام الجاري، قُتل طفلان في شمال غرب سوريا وأصيب خمسة آخرون بجراح. وتؤكد اليونيسف على ضرورة ألا يتعرض الأطفال



والخدمات التي تُقدّم لهم للهجوم أبدا. غالبا ما يكون الأطفال من أكبر الضحايا في سياقات النزاعات. ففي شباط/فبراير أفادت الأمم المتحدة بوفاة رضيعتين في مخيمات النزوح في إدلب بسبب البرد الشديد.

وحاليا، يوجد 4,1 مليون رجل وامرأة وطفل في شمال غرب سوريا يعتمدون على المساعدات لتلبية احتياجاتهم الأساسية، و80 في المائة منهم نساء وأطفال.

وقد عبرت في آذار/مارس قافلة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة عبر الخطوط مؤلفة من 14 شاحنة محمّلة بمواد غذائية لنحو 43 ألف شخص ومستلزمات صحية ومواد غير غذائية من حلب إلى سرمداء في شمال غرب المحافظة.

وهذه هي القافلة الثالثة العابرة للخطوط التي تصل إلى الشمال الغربي، تماشيا مع خطة العمليات المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة وبدعم من قرار مجلس الأمن رقم 2585، الذي يدعو إلى إرسال قوافل عابرة للخطوط والحدود، أملا في رفع المعاناة عن هؤلاء الأبرياء.

[المصدر: الأمم المتحدة](#)





«داعش» يتعافى في سوريا... لكن الحاجة ماسة إلى الاستقرار معهد الشرق الأوسط

تشارلز ليستر

(اللغة الإنجليزية والعربية) 04 نيسان 2021

نص المقال: عندما لقي تنظيم داعش الإقليمي الهزيمة في سوريا قبل أكثر من ثلاث سنوات، احتفل العالم بإنجاز تاريخي. فعلى مدار خمس سنوات، حشد تحالف ضم أكثر من 80 دولة موارده المشتركة لدحر «داعش» في سوريا والعراق، والتصدي للجماعة الإرهابية على الإنترنت، ودحر شبكاتها المالية والشركات التابعة لها المكتشفة حديثاً في جميع أنحاء العالم.



وفي غضون أشهر من سقوط آخر جيب لـ«داعش» في مارس (آذار) 2019، قتل زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي على يد القوات الأميركية الخاصة في أكتوبر (تشرين الأول)، ومؤخراً، قتل خليفته «أبو إبراهيم القرشي» في فبراير (شباط) 2022. وعلى الرغم من بعض المخاوف السياسية المحلية، لا تزال القوات الأميركية منتشرة في سوريا إلى جانب «قوات سوريا الديمقراطية». وأوضحت الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى المنطقة القائد المعين حديثاً للقيادة المركزية الأميركية، الجنرال كوريلدا، هذا الالتزام المستمر. لذلك، يبدو على السطح أن الجهد متعدد الجنسيات لهزيمة «داعش» لا يعرف سوى النجاحات التي تحققت في سوريا، وكذلك في العراق، حيث أظهرت قوات الأمن قدرة أعلى بكثير في



مواجهة التنظيم مما كانت عليه قبل عام 2014.

ورغم ذلك، فإن الواقع يبدو أكثر تعقيداً ومثيراً للقلق. فقبل ثلاثة أشهر، شنّ ما لا يقل عن 100 مسلح من «داعش» أكبر هجوم للتنظيم منذ سنوات، على سجن «السينا» في الحسكة. وأدت العملية التي نسقها القيادي البارز في تنظيم «داعش» أبو مقداد العراقي، إلى مقتل ما لا يقل عن 140 من أفراد «قوات سوريا الديمقراطية»، وحررت العشرات، إن لم يكن المئات، من أعضاء التنظيم، بمن فيهم القادة المسجونون منذ فترة طويلة من ذوي الخبرة، مثل أبو دجاجة العراقي وأبو حمزة الشرقي. وأفادت مصادر محلية بأن الفارين من تنظيم «داعش» تم نقلهم جنوباً في عملية إخلاء مخطط لها مسبقاً باتجاه المنطقة الصحراوية شمال الباغوز وشرق البصيرة، على امتداد الحدود العراقية. وقد أصبحت هذه المنطقة، بحكم الواقع، معقلاً لـ«داعش»، على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، حيث يفرض التنظيم نظاماً لفرض الضرائب على المدنيين المحليين والشركات الصغيرة، ويستقبل الفارين الذين أعلنوا التوبة وانشقوا عن «قوات سوريا الديمقراطية» المحليين. وعلى نطاق أوسع في جميع أنحاء صحراء البادية المركزية في سوريا، يدير «داعش» شبكة من الملاجئ والمخيمات ومعسكرات التدريب الصحراوية الصغيرة.

ومن خلال هذه المواقع الصغيرة والمتنقلة، شنّ «داعش» حملة اعتيادية استهدفت «قوات سوريا الديمقراطية» وقوات النظام السوري. وفي الأشهر التي أعقبت الهجوم على سجن «السينا»، أصبحت هجمات «داعش» أكثر جرأة، وفي بعض الحالات أكثر تعقيداً. وقد نجحت سلسلة من الهجمات المنسقة والمتزامنة في ريف حمص وجنوب الرقة في مارس (آذار) في الاستيلاء مؤقتاً على عدد من المواقع العسكرية الموالية للنظام والأراضي المأهولة بالسكان. وتشير زيادة المخاطر إلى أنه من المرجح أن يحتفظ «داعش» بموارد أكثر من ذي قبل. وتشير حقيقة أن التنظيم يحتفظ بهذه السيطرة المفتوحة في مناطق شرق الفرات إلى أنه لا يزال بأي تحدي محلي لنفوذه. ويبدو أيضاً أن تنظيم «داعش» يتبرأ عن عمد من مسؤوليته عن غالبية عملياته في سوريا، في استراتيجية لا يمكن إلا أن تهدف إلى غرس شعور زائف بالثقة داخل المجتمع الدولي. وفي الواقع، كان مسلحو «داعش» وراء أكثر من خمسين اعتداء وقع في صحراء البادية منذ منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) 2021، لكنهم لم يعلنوا مسؤوليتهم عن أي منها، ناهيك بأنشطة «داعش» والضعف المستمر لشبكة مراكز الاحتجاز المؤقتة التابعة لـ«قوات سوريا الديمقراطية» التي يُحتجز فيها الآلاف من سجناء «داعش» المتمرسين في القتال.



وينبغي على المجتمع الدولي أيضاً أن يشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الوضع في معسكرات مثل «الهل» ولا يزال ما لا يقل عن 60 ألف امرأة وطفل قابعين داخل معسكرات الاعتقال، حيث الظروف المعيشية مروعة، ويستمر انعدام الأمن في الارتفاع. وحتى تكون الحكومات المضيفة على استعداد لإعادتهم إلى أوطانهم، ستظل مخيمات «الهل» بمثابة خزانات تجنيد قيّمة لـ«داعش»، ومنبتاً لأزمات إنسانية تلحق الضرر بالعالم.

وفي ظل استمرار تدهور الاقتصاد وانخفاض قيمة العملة السورية، وبعدها باتت أزمة الغذاء وشيكة، وبما أن جزءاً كبيراً من شمال شرقي سوريا لا يزال متضرراً من الأعمال العدائية مع «داعش»، سيستمر التنظيم في استغلال المعاناة الاقتصادية وحالة اليأس. وفي نهاية المطاف، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها داخل التحالف العالمي الاعتراف بالأهمية الحيوية للأدوات الاستراتيجية غير العسكرية طويلة المدى في الحرب ضد «داعش». ويحتاج التحالف المناهض للتنظيم الإرهابي إلى زيادة المساعدة في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في جميع أنحاء مناطق «داعش» السابقة، والعمل على خلق سلام واعد ومستدام كبديل لحالة الصراع المتجدد وعدم الاستقرار.

لكن، للأسف، لم ينجز سوى قليل جداً من ذلك منذ عام 2019. ومع كون الحرب في أوكرانيا تستقطب الانتباه الدولي في الوقت الحالي، من المرجح أن يواصل «داعش» استراتيجيته البطيئة والمنهجية للتعافي، مدركاً جيداً أن الظروف التي يمكن أن تغذي هذا التعافي من المرجح أن تتحسن بمرور الوقت. ولا يزال التنظيم ظلماً لما كان عليه في السابق، لكن لديه الوقت في صالحه، ولديه سجل حافل بالصبر. ولذلك، يتعين على العالم أن يستيقظ ويتنبه إلى ضرورة الاستثمار بجديّة أكبر في جميع جوانب الاستقرار، قبل فوات الأوان.

في مارس (آذار) 2019، قتل زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي على يد القوات الأميركية الخاصة في أكتوبر (تشرين الأول)، ومؤخراً، قتل خليفته «أبو إبراهيم القرشي» في فبراير (شباط) 2022. وعلى الرغم من بعض المخاوف السياسية المحلية، لا تزال القوات الأميركية منتشرة في سوريا إلى جانب «قوات سوريا الديمقراطية». وأوضحت الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى المنطقة القائد المعين حديثاً للقيادة المركزية الأميركية، الجنرال كوريلدا، هذا الالتزام المستمر. لذلك، يبدو على السطح أن الجهد متعدد الجنسيات لهزيمة «داعش» لا يعرف سوى النجاحات التي تحققت في سوريا، وكذلك في العراق، حيث أظهرت قوات الأمن قدرة أعلى بكثير في مواجهة التنظيم مما كانت عليه قبل عام 2014.

ورغم ذلك، فإن الواقع يبدو أكثر تعقيداً ومثيراً للقلق. فقبل ثلاثة أشهر، شنّ ما لا



يقل عن 100 مسلح من «داعش» أكبر هجوم للتنظيم منذ سنوات، على سجن «السينا» في الحسكة. وأدت العملية التي نسقها القيادي البارز في تنظيم «داعش» أبو مقداد العراقي، إلى مقتل ما لا يقل عن 140 من أفراد «قوات سوريا الديمقراطية»، وحررت العشرات، إن لم يكن المئات، من أعضاء التنظيم، بمن فيهم القادة المسجونون منذ فترة طويلة من ذوي الخبرة، مثل أبو دجانة العراقي وأبو حمزة الشرقي.

وأفادت مصادر محلية بأن الفارين من تنظيم «داعش» تم نقلهم جنوباً في عملية إخلاء مخطط لها مسبقاً باتجاه المنطقة الصحراوية شمال الباغوز وشرق البصيرة، على امتداد الحدود العراقية. وقد أصبحت هذه المنطقة، بحكم الواقع، معقلاً لـ«داعش»، على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، حيث يفرض التنظيم نظاماً لفرض الضرائب على المدنيين المحليين والشركات الصغيرة، ويستقبل الفارين الذين أعلنوا التوبة وانشقوا عن «قوات سوريا الديمقراطية» المحليين. وعلى نطاق أوسع في جميع أنحاء صحراء البادية المركزية في سوريا، يدير «داعش» شبكة من الملاجئ والمخيمات ومعسكرات التدريب الصحراوية الصغيرة.

ومن خلال هذه المواقع الصغيرة والمتنقلة، شنَّ «داعش» حملة اعتيادية استهدفت «قوات سوريا الديمقراطية» وقوات النظام السوري. وفي الأشهر التي أعقبت الهجوم على سجن «السينا»، أصبحت هجمات «داعش» أكثر جرأة، وفي بعض الحالات أكثر تعقيداً. وقد نجحت سلسلة من الهجمات المنسقة والمتزامنة في ريف حمص وجنوب الرقة في مارس (آذار) في الاستيلاء مؤقتاً على عدد من المواقع العسكرية الموالية للنظام والأراضي المأهولة بالسكان.

وتشير زيادة المخاطر إلى أنه من المرجح أن يحتفظ «داعش» بموارد أكثر من ذي قبل. وتشير حقيقة أن التنظيم يحتفظ بهذه السيطرة المفتوحة في مناطق شرق الفرات إلى أنه لا يبالي بأي تحدٍ محلي لنفوذه. ويبدو أيضاً أن تنظيم «داعش» يتبرأ عن عمد من مسؤوليته عن غالبية عملياته في سوريا، في استراتيجية لا يمكن إلا أن تهدف إلى غرس شعور زائف بالثقة داخل المجتمع الدولي. وفي الواقع، كان مسلحو «داعش» وراء أكثر من خمسين اعتداء وقع في صحراء البادية منذ منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) 2021، لكنهم لم يعلنوا مسؤوليتهم عن أي منها، ناهيك بأنشطة «داعش» والضعف المستمر لشبكة مراكز الاحتجاز المؤقتة التابعة لـ«قوات سوريا الديمقراطية» التي يُحتجز فيها الآلاف من سجناء «داعش» المتمرسين في القتال.



وينبغي على المجتمع الدولي أيضاً أن يشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الوضع في معسكرات مثل «الهل» ولا يزال ما لا يقل عن 60 ألف امرأة وطفل قابعين داخل معسكرات الاعتقال، حيث الظروف المعيشية مروعة، ويستمر انعدام الأمن في الارتفاع. وحتى تكون الحكومات المضيفة على استعداد لإعادتهم إلى أوطانهم، ستظل مخيمات «الهل» بمثابة خزانات تجنيد قيّمة لـ«داعش»، ومنبتاً لأزمات إنسانية تلحق الضرر بالعالم.

وفي ظل استمرار تدهور الاقتصاد وانخفاض قيمة العملة السورية، وبعدها باتت أزمة الغذاء وشيكة، وبما أن جزءاً كبيراً من شمال شرقي سوريا لا يزال متضرراً من الأعمال العدائية مع «داعش»، سيستمر التنظيم في استغلال المعاناة الاقتصادية وحالة اليأس. وفي نهاية المطاف، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها داخل التحالف العالمي الاعتراف بالأهمية الحيوية للأدوات الاستراتيجية غير العسكرية طويلة المدى في الحرب ضد «داعش». ويحتاج التحالف المناهض للتنظيم الإرهابي إلى زيادة المساعدة في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في جميع أنحاء مناطق «داعش» السابقة، والعمل على خلق سلام واعد ومستدام كبديل لحالة الصراع المتجدد وعدم الاستقرار.

لكن، للأسف، لم ينجز سوى القليل جداً من ذلك منذ عام 2019. ومع كون الحرب في أوكرانيا تستقطب الانتباه الدولي في الوقت الحالي، من المرجح أن يواصل «داعش» استراتيجيته البطيئة والمنهجية للتعافي، مدركاً جيداً أن الظروف التي يمكن أن تغذي هذا التعافي من المرجح أن تتحسن بمرور الوقت. ولا يزال التنظيم ظلماً لما كان عليه في السابق، لكن لديه الوقت في صالحه، ولديه سجل حافل بالصبر. ولذلك، يتعين على العالم أن يستيقظ ويتنبه إلى ضرورة الاستثمار بجديّة أكبر في جميع جوانب الاستقرار، قبل فوات الأوان.

[المصدر: معهد الشرق الأوسط](#)



11 عام من الحرب في سورية... ماذا بعد؟ مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي

جونى عيسى وأيدن بولز

(اللغة العبرية) 13 نيسان 2022

نص المقال: تحدث تقرير لـ «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» (INSS) عن أهمية الوضع الحالي «المأزوم» في سوريا بالنسبة لإسرائيل، الذي يشكل فرصة لإسرائيل للتأثير على تشكيلها واستقرارها.



تحدث تقرير لـ «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» (INSS) عن أهمية الوضع الحالي «المأزوم» في سوريا بالنسبة لإسرائيل، الذي يشكل فرصة لإسرائيل للتأثير على تشكيلها واستقرارها.

وجاء في التقرير الذي نشره المعهد، الخميس 13 نيسان 2022، انتهت «الحرب الأهلية» في سوريا بعد 11 عاماً بخسارة فادحة للمعارضة السورية و«نصر أجوف» لبشار الأسد، من دون سيطرة فعلية على جميع أنحاء سوريا.



وأشار التقرير إلى أن سوريا أصبحت منقسمة وتخضع تحت سيطرة قوى أجنبية، وتعاني من أزمة اقتصادية وإنسانية حادة، تشكل هذه الفترة الانتقالية فرصة سانحة لتل أيبب للعب دور في تشكيلها واستقرارها.

وأوصى التقرير بوجوب استمرار الضربات الجوية داخل سوريا لمنع التموضع الإيراني، لأنها تعطي ذريعة للأسد لإخراج الإيرانيين من سوريا مع الحفاظ على آلية التنسيق مع الروس. وأشار التقرير إلى أن إيران تستغل الحرب في أوكرانيا لتوسيع نفوذها على حساب النفوذ الروسي.

كما أوصى التقرير بالتعامل مع سوريا المنقسمة وإقامة علاقات خاصة مع الحلفاء المحليين المحتملين، لا سيما «الأكراد في شمال شرقي البلاد والدرز في الجنوب». وأشاد التقرير بالتجربة «الكردية» في شمالي غربي سوريا في إنشاء منطقة حكم ذاتي وإدارة ناجحة لا تخلو من الفساد.

التقرير كتبه جوني عيسى (باحث) وعيدان كدوري (مساعدة باحث)، وترجمه موقع «تلفزيون سوريا» كاملاً:

11 عاماً من الحرب في سوريا - ماذا نتوقع؟

في آذار الماضي صادف مرور 11 عاماً من «الحرب الأهلية»، انتهت بخسارة فادحة للمعارضة السورية و«نصر أجوف» لبشار الأسد، من دون سيطرة فعلية على جميع أنحاء سوريا. مع ذلك هناك عوامل وأزمات ستؤثر على استقرار الدولة، فالحرب غيرت وجه سوريا، البلاد منقسمة إلى أربع مناطق وكل منطقة تخضع لسيطرة القوات الأجنبية، وهناك أزمة اقتصادية ولا حل يلوح في الأفق، والوضع الإنساني فيها خطير، اللاجئون الذين فروا منها أعدادهم كبيرة وكذلك النازحون داخلها، اللاعبون الأجانب أسسوا لوجود طويل الأمد، والبلاد في حالة توتر بين مساعي نظام الأسد لتطبيع العلاقات مع الدول العربية والعلاقات مع إيران.

ويركز هذا التقرير على أهمية الوضع الحالي في سوريا بالنسبة لإسرائيل، وأهم نقطة هي استمرار الضربات الجوية، مع الحفاظ على آلية التنسيق مع روسيا، إضافة إلى بذل جهود لإقامة خاصة مع الحلفاء المحليين المحتملين في سوريا.

سوريا كدولة منقسمة

انتهت الحرب ببقاء نظام الأسد وانتصار التحالف الموالي للأسد بمساعدة روسيا وإيران، واستعاد الأسد السيطرة على نحو 60٪ فقط من سوريا ونحو نصف سكانها. أما في



المناطق الخارجة عن سيطرته تم إنشاء كيانات سياسية شبه مستقلة. وبقية سوريا بحكم الأمر الواقع مقسمة إلى أربع مناطق: أراضي النظام، جيب «الحكم الذاتي الكردي»، والأراضي التي تسيطر عليها تركيا في الشمال، ومنطقة إدلب التي يسيطر عليها المتمردون.

ويبدو أن الانقسام سيستمر طالما لا توجد قوة وحل سياسي يعيد توحيد البلاد، وسيادة الأسد على كل الأراضي السورية ستبقى «فارغة»، من دون حكم كاسح فعلي.

من الحرب إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية

أدى عقد وأكثر من الحرب إلى أزمة اقتصادية حادة وغير مسبوقة. ويقدر الإنكماش الاقتصادي بنحو 300 مليار دولار، مع انخفاض بنسبة 40٪ في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع كبير في التضخم، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين. وركزت السياسة الاقتصادية، خلال الحرب، على حماية النظام والحفاظ على القدرة القتالية لقواته.

وأصبحت عائدات النفط والضرائب هاشمية، كما تسببت الإدارة الاقتصادية الفاشلة في انهيار شبه كامل للاقتصاد.

كما تشكل عوامل، عدم وجود حل سياسي واتفاق بين الجماعات العرقية المختلفة فيما يتعلق بمستقبل سوريا، و«قانون عقوبات قيصري» الذي سنته الإدارة الأميركية، عائقاً كبيراً للتجارة والاستثمار وإعادة الإعمار.

أزمة إنسانية

أدت الحرب إلى أزمة إنسانية خطيرة للغاية، حيث يعيش 90٪ من السكان تحت خط الفقر؛ 11 مليون سوري بحاجة إلى مساعدات إنسانية بسبب النقص الحاد في الغذاء والمياه، فضلاً عن انهيار النظام الصحي.

لا يلبي برنامج المساعدة التابع للأمم المتحدة سوى 46٪ من الاحتياجات الإنسانية، وتشكل الأزمة الإنسانية المتفاقمة معضلة للدول والحلفاء والدول الغربية التي تعارض النظام، أولاً من ناحية، التطلع إلى تحسين أوضاع المواطنين السوريين، ومن ناحية أخرى للإطاحة بالنظام عبر استمرار العقوبات الاقتصادية.

اللاجئون

لجأ 8 ملايين سوري إلى الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر وأوروبا، دليل على تأثير الأزمة في سوريا خارج حدود البلاد، بينما عاد نحو 300 ألف لاجئ فقط إلى سوريا،



تأثر استيعاب اللاجئين السوريين في البلدان المضيفة، خاصة في الأردن وتركيا ولبنان، والتوازن الديموغرافي، فضلاً عن الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني. واليوم، مع توقف الأعمال القتالية، هناك تحول ملحوظ من اللجوء إلى الهجرة السلبية - يقف السوريون في طوابير طويلة لإصدار جواز سفر يسمح لهم بمغادرة البلاد.

تجدد الاحتجاجات العامة

على الرغم من أن الحرب قد حُسمت بانتصار الأسد، إلا أن الاحتجاجات لا تزال تُسمع في جميع أنحاء البلاد وخاصة في الجنوب، نظراً للظروف المعيشية الصعبة.

في شباط الماضي، اندلعت احتجاجات من جديد في محافظة درعا بسبب الفقر المدقع الذي تفاقم على مدى سنوات، وللتخفيف من غلاء المعيشة. كان من بين المشاركين في المظاهرات أعضاء من الطائفة الدرزية، الذين يشعرون بالقلق، من بين أمور أخرى، رغبة أهالي الجنوب الذي يرون كيف إيران تسيطر على منطقة تهم ويدعون إسرائيل للمساعدة في طردها. يبدو أن الاحتجاجات، التي غالباً ما تندلع تعطي إحياء على المستوى المحلي بعدم الاستقرار والإحباط العام.

إعادة تأهيل الجيش السوري والأسلحة الكيماوية

قبل الحرب كانت إسرائيل تشكل التهديد الرئيسي لقوات النظام، الذي بنى عقيدته القتالية وفق ذلك، بما في ذلك بناء القدرات الكيماوية، ولكن مع اندلاع «الحرب»، أصبح الصراع الداخلي وخطر استقرار النظام تهديداً مرجعياً لعقيدة الجيش الذي تحولت مهمة لحماية النظام.

واستخدم السلاح الكيماوي في شن هجمات على المدنيين في الغوطة الشرقية بأطراف دمشق عام 2013.

وبدأت في السنوات الأخيرة عملية إعادة بناء القوة العسكرية لجيش النظام بدعم من روسيا وإيران، مع تسليح رئيسي ضد إسرائيل عبر تعزيز الدفاعات الجوية من روسيا وإيران، للحد من ضرباتها الجوية.

كما تشير تقارير، مؤخراً، عن تجديد بناء القدرات الكيماوية، ويمكن الافتراض أن الجيش السوري سيستمر في تحسين قدراته العسكرية لخلق معادلة ردع جديدة ضد إسرائيل.

الوضع الإقليمي لسوريا

مع اندلاع الحرب، قطعت معظم دول العالم، بما في ذلك العالم العربي، العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، لكن هناك رياح التغيير تهب في الآونة الأخيرة.



كانت الإمارات العربية المتحدة رائدة من بين الدول العربية، وفي عام 2018 تم تجديد علاقاتها مع دمشق، وبعد ذلك تجددت العلاقات بين دمشق ومصر. وفي حزيران 2021، زار العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني دمشق، وبعد ذلك افتتحت البحرين سفارتها بدمشق وزار الأسد دولة الإمارات العربية المتحدة. وتطمح هذه الجهود في إعادة سوريا إلى حضان الوطن العربي، لتقليص نفوذ طهران على الأسد وتعويضه، وإنشاء محور ضد إيران وكذلك ضد تركيا.

التموضع الإيراني في سوريا

من ناحية أخرى، يقوض الوجود الإيراني رغبة نظام الأسد في استعادة سيادته الكاملة على البلاد، ويعطي إسرائيل ذريعة الاستمرار في تنفيذ الضربات الجوية ويمنع الحصول على دعم دول الخليج. من ناحية أخرى، يدين الأسد للعديد من الإيرانيين بالدعم والمساعدات التي قدموها له خلال سنوات الحرب، وهو غير قادر على سداد الدين المالي لإيران، والذي يبلغ 17 مليار دولار. على الرغم من أن الإيرانيين قاصوا في السنوات الأخيرة من حجم الوجود العسكري، إلا أنهم ما زالوا يعتمدون على الميليشيات السورية المحلية الخاضعة لسيطرتهم ويوسعون عملياتهم في محافظة حلب وشرقي دمشق وفي الحدود الشرقية مع العراق.

الحكم الذاتي «الكردي»

على مر السنين، عمل «الأكراد» في بيئة معقدة - المواجهات الدامية مع داعش والتعامل مع الهجمات من الجانب التركي، إلى جانب محاولات الحصول على اعتراف دولي. ومنطقة الحكم الذاتي الكردي مستقرة نسبياً وتتلقى الدعم والمساعدة من الولايات المتحدة. في تلك السنوات، تحسنت مكانة «الأكراد»، وتحولوا من فئة تعاني من التمييز في المجتمع السوري والاضطهاد في ظل النظام، إلى مجموعة مسيطرة تدير نظام حكم ذاتياً مستقلاً، يضم نحو 3 ملايين سوري. ومع ذلك، فإن الحكم الذاتي ليس بمنأى عن الأزمة الاقتصادية الحادة، إلى جانب النقد العام للفساد وسوء الإدارة.

تنافس النفوذ بين إيران وروسيا

على الرغم من أنه لا يزال من السابق لأوانه إجراء تقييم كامل لعواقب الحرب في أوكرانيا على سوريا، يبدو أنها ستشمل تقليص الموارد التي تستثمرها روسيا في الحفاظ على الاستقرار في سوريا. علاوة على ذلك، فإن طرد روسيا من الساحة الدولية وحتى عزلها من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد يقوض شرعيتها في تعزيز التسوية



السياسية والإصلاحات في سوريا، لكن مكانة إيران الدولية والإقليمية تتعزز، والاتفاق النووي سيعززها اقتصادياً ودبلوماسياً، الأمر الذي قد يوسع نفوذها في سوريا على حساب النفوذ الروسي.

السياسة الأميركية

ركزت الولايات المتحدة لعد سنوات على محاربة «داعش» وقيادة تحالف دولي لهزيمة تنظيم «الدولة»، وبدرجة أقل في «الحرب الأهلية»، مع فرض عقوبات على نظام الأسد مع عدم الاعتراف به.

وإدارة بايدن تدين عمليات التطبيع بين الدول العربية والنظام في دمشق، لكنها لا تعمل على منعها، وذلك استمراراً للضعف الذي اتسمت به استجابة الولايات المتحدة والغرب للحرب في سوريا، وتراخي الجهود لإنهائها، وهو ما يعزوه البعض إلى تغيير الأولويات الأميركية. (ترجمة: تلفزيون سوريا)

[المصدر: مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي](#)



مخاوف أوكرانية من تكرار «تجربة الكيماوي» في الحرب السورية تايمز اوف اسرائيل

زينة كرم

(اللغة الإنجليزية) 13 نيسان 2022

نص المقال:

المشاهد المروعة من سوريا لضحايا يختنقون بعد إسقاط قنابل الكلور من مروحيات في البلدات والقرى تم بثها مرارا وتكرارا في سياق الحرب في سوريا.



كُسرت المحرمات القانونية والأخلاقية، وقُتل المئات، بينهم العديد من الأطفال، في عشرات الهجمات بالغازات السامة التي ألقى باللوم فيها على قوات رئيس النظام السوري بشار الأسد تحت حماية حليفه الروسي فلاديمير بوتين.

بعد عدة سنوات، تتزايد المخاوف من إمكانية استخدام مثل هذه الأسلحة في أوكرانيا، حيث تخوض القوات الروسية حرباً مدمرة منذ أسابيع.

ومع استمرار الصراع، حذر المسؤولون الغربيون والرئيس الأوكراني زيلينسكي من أن بوتين قد يستخدم السلاح الكيميائي. وقال زيلينسكي: «يجب أن يتحرك العالم الآن»



وحسب تقرير لوكالة «أسوشيتد برس»، يقول المسؤولون إنهم يحققون في مزاعم غير مؤكدة من قبل فوج أوكرايني يميني عن إلقاء مادة سامة في مدينة ماريوبول المحاصرة هذا الأسبوع. ولم تؤكد مصادر مستقلة هذا الادعاء، ويقول مسؤولون أوكراينيون إنه يمكن أن يكون ذخائر من الفوسفور - التي تسببت في حروق مروعة لكنها غير مصنفة كأسلحة كيميائية.

هدد بوتين بتوسيع نطاق حرب أوكراينا إلى صراع نووي، لكن من غير الواضح ما إذا كانت العوامل الكيميائية ستستخدم لدعم عملياته العسكرية. يقول محللون إن الحرب في سوريا شكلت سابقة مروعة فيما يتعلق بنشر الكلور والكبريت وغاز الأعصاب السارين، متجاهلة تماماً المعايير الدولية ودون مساءلة.

قالت المستشارة القانونية في منظمة تدافع عن الحقوق المدنية (مقرها السويد) عايدة سماني: «مما نراه اليوم، يبدو أن روسيا توصلت إلى نتيجة مفادها أنه من الآمن الاستمرار في أسلوب العمل في سوريا في السياق الأوكراني أيضاً». وأضافت: «بالطبع هذا يقوض الأنظمة الدولية المعمول بها ويقلل من عتبة استخدام مثل هذه الأسلحة».

انضمت سماني إلى منظمات غير حكومية أخرى لتقديم شكوى جنائية نيابة عن مجموعة من السوريين الذين يعيشون في السويد ضد الحكومة السورية بسبب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تتعلق باستخدامها للأسلحة الكيميائية.

يقول المسؤولون الغربيون إن روسيا ربما تتطلع إلى التعلم مما حصل في سوريا، حيث اختبرت قوات الأسد عزم المجتمع الدولي من خلال تكثيف وحشية الهجمات والأساليب تدريجياً.

كان جزء من المعادلة في سوريا هو صعوبة إثبات أي شيء في أعقاب مثل هذه الهجمات. كما دأب الأسد، بدعم من روسيا، على إرباك خصومه، متهماً المعارضة بتزوير الأدلة أو استخدام الغازات السامة بأنفسهم لمحاولة تحطيمه.

ألقت آلية التحقيق التي أنشأتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية باللوم على القوات الحكومية السورية في هجمات كيميائية متعددة في سوريا، بما في ذلك استخدام غاز الكلور والسارين في هجوم على بلدة خان شيخون في أبريل (نيسان) 2017 أسفر عن مقتل حوالي 100 شخص. وألقي باللوم في هجوم واحد على الأقل بغاز الخردل على تنظيم «داعش»، الذي سيطر على أراض في سوريا والعراق لعدة سنوات خلال الحرب



التي أودت بحياة نصف مليون شخص.

واتهمت روسيا وأوكرانيا بإدارة مختبرات كيماوية وبيولوجية مع الولايات المتحدة مما أدى إلى اتهامات بأن موسكو تسعى إلى تنظيم حادث كاذب، حيث إن أوكرانيا لديها شبكة من المعامل البيولوجية التي حصلت على التمويل والدعم البحثي من الولايات المتحدة، لكنها جزء من برنامج يسعى إلى تقليل احتمالية تفشي الأمراض المميتة عن طريق مسببات الأمراض، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان. وتعود جهود الولايات المتحدة إلى تسعينات القرن الماضي لتفكيك برنامج الاتحاد السوفيتي السابق لأسلحة الدمار الشامل.

- خطوط حمراء

في وقت مبكر من صباح يوم 21 أغسطس (آب) 2013 صدم الاعتداء على الغوطة العالم الذي أصبح مخدرًا إلى حد كبير بسبب مذبحة الحرب الأهلية في سوريا. ما أثار الغضب الدولي هو عشرات مقاطع الفيديو على الإنترنت التي أظهرت الضحايا يلهثون لالتقاط أنفاسهم، ويزيدون رغبة في الفم. تجاوز الهجوم «الخط الأحمر» الذي رسمه الرئيس الأميركي آنذاك باراك أوباما للتدخل العسكري المحتمل في الدولة العربية. اقترب أوباما من إصدار أوامر بضربات عسكرية بقيادة الولايات المتحدة، لكنه تراجع فجأة بعد فشله في تأمين الدعم اللازم من الكونغرس وبدلاً من ذلك أبرم صفقة مع موسكو للقضاء على ترسانة سوريا الكيماوية. بحلول أغسطس 2014، أعلنت حكومة الأسد أن نظام أسلحتها الكيماوية قد اكتمل. لكن إعلان سوريا الأولي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ظل محل خلاف، كما استمرت بالهجمات.

في عام 2017، أطلق الرئيس الأميركي آنذاك دونالد ترمب عشرات صواريخ كروز على قاعدة جوية سورية رداً على هجوم بغاز الأعصاب على بلدة خان شيخون في محافظة إدلب الخاضعة لسيطرة المعارضة والذي أسفر عن مقتل نحو 100 شخص. واتهم خبراء من الأمم المتحدة ومنظمة مراقبة الأسلحة الكيماوية الحكومة السورية بالهجوم.

في الوقت الذي تدفع فيه موسكو هجومها في أوكرانيا، يتصارع قادة العالم وصناع القرار حول كيفية رد الغرب على استخدام روسي محتمل للأسلحة الكيماوية أو البيولوجية في ساحة المعركة. وقال أعضاء في الكونغرس إن إدارة الرئيس جوبايدن وحلفاءها لن يقفوا مكتوفي الأيدي إذا حدث ذلك. على عكس سوريا، فإن روسيا قوة نووية. قد يؤدي أي رد فعل إلى اندلاع مواجهة نووية، وهو ما ألمح إليه بوتين بالفعل.



- تحقيق العدالة:

تلوم سماني المجتمع الدولي على عدم بذل جهد حقيقي للسعي إلى المساءلة عن هجمات الأسلحة الكيماوية في سوريا. وقالت: «لم تكن هناك في الواقع أي رغبة سياسية لاستكشاف كيف يمكن، على سبيل المثال، إنشاء محكمة خاصة لسوريا». في الأسبوع الماضي، قدمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية معلومات جديدة ذات صلة بهجمات غاز السارين على خان شيخون في عام 2017 والغوطة في عام 2013 إلى سلطات التحقيق في ألمانيا وفرنسا والسويد، لكن يبدو أن العدالة لا تزال بعيدة المنال. وقالت مديرة مشروع الأرشيف السوري، وهو مشروع سوري يوثق انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها، حنين حداد، إن «محاسبة مرتكبي هذه الجرائم على استخدام الأسلحة غير المشروعة هو الرادع الأول لضمان عدم تكرارها». وأضافت: «من دون مساءلة حقيقية، يعتقد الفاعلون والقساة أن بإمكانهم فعل أشياء مروعة دون عواقب حقيقية من المجتمع الدولي».

[المصدر: تايمز اوف إسرائيل](#)



الشبيحة في حمص: مجموعات شبه عسكرية بعنف جماعي واستقطاب اجتماعي مجلة العنف الدولية

اوغور اوميت اونغور

(اللغة الإنجليزية) نيسان 2020

مقدمة:



تقدّم هذه الدراسة تفحصًا لارتكاب أعمال العنف ضدّ المدنيين في مدينة حمص السورية، بين عامي 2011 و2013. وتحلل جوانب الصراع في تلك المدينة وآليات تطوّره وتحوّله، ومنها ظهور الجماعات شبه العسكرية الموالية للنظام التي كانت مؤثرة بشكل خاص في ارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين. وتركز الدراسة على استخدام نظام الأسد للشبيحة^[1]، وهي مجموعات مسلّحة غير نظامية ترتدي زيًا مدنيًا وترتكب صورًا متعددة من العنف ضد المدنيين. وتركز الدراسة على تلك الأشكال والأنماط المختلفة من العنف (لا سيما المجازر والاختطاف والعنف الجنسي، والتعذيب والإخفاء القسري والحصار وغيرها)، وتأثيراتها المختلفة في المرحلة التي تلت العنف (مثل الرّضة / الصدمة الثقافية، والاستقطاب الطائفي). وتجادل الدراسة بأن ظاهرة الشبيحة الأوسع تُظهر تعقيدًا



أساسياً في مظهرها وهويتها ودوافعها وانقسامها وتنوعاتها الإقليمية. ولكشف بعض هذه التعقيدات، تنظر الدراسة في الديناميات الدقيقة لعنف الشبيحة في مدينة حمص، كمثال إرشادي للجماعات شبه العسكرية (paramilitarism) خصوصاً الموالية للدولة.

[1] - مصطلح (الشبيحة) هو مصطلح عامي سوري استخدم في البداية لوصف البلطجية الذين انجذبوا إلى سلطة عائلة الأسد ويعدّون أنفسهم فوق القانون. بدأت الانتفاضة في استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى جميع الحشود المسلحة الموالية للنظام في 2011، على الرغم من أن اسمها الرسمي كان (اللجان الشعبية). في 2012، أعاد النظام والمتدخلون الإيرانيون تنظيمهم في (قوات الدفاع الوطني)، وهو الاسم الرسمي الذي يحملونه الآن. (ترجمة مركز حرمون للدراسات - لقراءة الملف كاملاً)

[المصدر: مجلة العنف الدولية](#)



حريات المغيبين وممتلكاتهم مشاع بين يدي الحكومة السورية الاورومتوسطي لحقوق الانسان

نور علوان

(اللغة الإنجليزية و العربية) 14 نيسان 2022

نص المادة: الواقع الذي فرض على المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا لا يمكن أن يطاق أو يُغفر، ولسوء الحظ، فإن خروجهم من تلك العتمة لا يعني أنهم نجوا تماماً من القمع، حيث تجد الأنظمة الاستبدادية دوماً أساليب جديدة لتعقيد حياة الضحايا وأسرهم على المدى البعيد حتى لو أخلت سبيلهم، وبالنسبة للحكومة السورية فإن النهج معروف؛ اعتقال ومصادرة ممتلكات.



قبل أيام معدودة، ذكر تحقيق صحفي أن الحكومة السورية صادرت أصولاً بقيمة مليار و500 مليون دولار من المعتقلين والمختفين قسراً منذ 2011 حتى عام 2021، وذلك يشمل أرصدة بنكية وسيارات وعقارات وأراض زراعية، وتجري عملية الاستيلاء بطرق غير رسمية أو رسمية من خلال الجهاز القضائي المحلي، دون اتباع الإجراءات القانونية وبدون أي إشعار أو تعويض.

وفيما يتعلق بالشق الرسمي، فقد ذكر التحقيق أن المعتقلين يجبرون على توقيع إعلانات



ضدهم وهم معصوبو الأعين بعد محاكمتهم بتهم مرتبطة بـ «الإرهاب»، دون أن يعلموا أن قانون «مكافحة الإرهاب» يجرمهم من حقوقهم المدنية ويسمح للحكومة بحجز ومصادرة ممتلكاتهم بشكل دائم، بما يصل حد الإخلاء القسري بحق المالكين.

- عقاب جماعي طويل الأمد

في عام 2012، أي عقب اندلاع الأزمة السورية بعام واحد تقريباً، أصدر الرئيس بشار الأسد قانون رقم (19) الخاص بمكافحة الإرهاب، وبموجبه يمكن للحكومة تجميد الأموال، بمعنى حظر التصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة أو تحويلها أو نقلها أو تغيير صورتها لفترة معينة أو خلال مراحل التحقيق والمحاكمة، كما يمكنها أيضاً المصادرة، بمعنى الحرمان الدائم من الأموال المنقولة وغير المنقولة وانتقال ملكيتها إلى الدولة وذلك بموجب حكم قضائي.

منذ ذلك الوقت، استغلت الحكومة السورية قوانين مكافحة الإرهاب لاستهداف المعارضة، وخلق المعتقلين والمختفين قسرياً بتهمة الإرهاب من خلال انتزاع اعترافات بالإكراه تحت التعذيب، وخاصةً أن المادة (7) تنص على عدم تقييد المحكمة بإجراءات المحاكمة المعيارية، ما يعني أن المحكمة غير ملزمة بإجراء محاكمات مفتوحة، ولها سلطة مطلقة في تحديد إجراءاتها، وبالتالي ليس هناك ضمانات على وجود محاكمة عادلة للأشخاص كانوا في الغالب يمارسون حقوقهم الأساسية في التعبير عن الرأي والتجمع.

((بالنظر إلى طبيعة الحكومة السورية وسجلها الحقوقي المروع، وتحديدًا فيما يتعلق بملف المعتقلين والمختفين قسرياً، فمن السهل جداً أن نلاحظ أن الدولة قائمة على نظام قمعي مؤسساتي))

وتحت الغطاء القانوني ذاته، قررت الحكومة السورية معاقبة أسر المعتقلين بالكامل، وانتهاك حقهم في الملكية، على أساس علاقتهم بالمتهم، وليس على أساس المسؤولية الجنائية الفردية، وهو ما يحظره قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليين.

وفي كثير من الحالات لم يصل أي إخطار بهذا الخصوص للضحايا أو ذويهم، إذ يعلم الأشخاص عن مصادرة ممتلكاتهم عند محاولة الوصول إليها أو تسجيلها أو إجراء معاملة تتعلق بها، وفي بعض الأحيان يصلهم الخبر عبر الوسائل الإعلامية، وفي الغالب لا يجرؤ أحد على الاعتراض أو المساءلة خوفاً من الاعتقال أو لعدم معرفتهم بالجهة التي يمكنهم اللجوء إليها لحل هكذا قضايا، تحديداً مع غياب المؤسسات المحايدة أو المستقلة في البلاد.



وبالنظر إلى طبيعة الحكومة السورية وسجلها الحقوقي المرع، وتحديدًا فيما يتعلق بملف المعتقلين والمختفين قسرًا، فمن السهل جدًا أن نلاحظ أن الدولة قائمة على نظام قمعي مؤسساتي، لا يحرم آلاف الناس من حريتهم فحسب، وإنما من قوت يومهم وسبل عيشهم، فهو يدمر حياة المعتقلين وأسره حتى بعد نجاتهم من السجن، حيث لا مأوى ولا مال ولا حق في الاعتراض.

ولا شك أن هذه الممارسات التعسفية تعد بمثابة فسحة للحكومة السورية، فهي تحاول الاستفادة من تلك الأموال للخروج من أزمتها الاقتصادية الحالية، وتعويض المقاتلين والميليشيات التي تعمل معها، وهي المعطيات التي تدفعنا إلى نفس الاستنتاجات كل مرة، وهي أن فرض عقوبات دولية على الحكومة السورية إجراء غير كاف لإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتحقيق العدالة للضحايا، فمن الواضح أن ما يحدث هو العكس تمامًا، إذ تتماذى السلطات في وحشيتها وتكتيكات القمع والتجويد.

بناءً على هذه الحقيقة التي باتت أوضح من قرص الشمس، لم يعد ممكنًا أن يواجه المجتمع الدولي ما يحدث في سوريا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بلوائح العقوبات فقط. لا بد من التصدي لسلسلة الفضائع بإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، والبدء بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة وقت الحرب، وتقديم التعويض المناسب للضحايا وذويهم. وما لم نر إجراءات حاسمة لوقف هذه الانتهاكات، فليس من المتوقع أن نرى إلا المزيد من ممارسات الاستيلاء والمصادرة التعسفية دون أن يكون للسوري الحق في استرداد أملاكه أو السكن بأمان وكرامة.

المصدر: الأورومتوسطي لحقوق الإنسان



سوريا، مالي، إيران - يجب على الغرب مواجهة بوتين على هذه الجبهات الثلاث

24 نيووز

(اللغة الإنجليزية) 08 نيسان 2022

نص المقال:

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لا يواجه الغرب موسكو في ساحات أخرى أيضًا؟ لأنه بينما كان بوتين قادرًا على التباهي بالغرب بوسائل متواضعة نسبيًا في السنوات الأخيرة، فإن روسيا حاليًا أضعف مما كانت عليه لفترة طويلة وكل الاهتمام ينصب على أوكرانيا. وتُظهر BILD الصحيفة الألمانية ثلاث جبهات يمكن للغرب أن ينتهز الفرصة فيها للرد على بوتين.



- سوريا

منذ عام 2015، شاركت روسيا بنشاط في الحرب إلى جانب الدكتاتور السوري الأسد الذي يتستر على جرائم الحرب التي ارتكبتها ويساعد على فرار ملايين السوريين بالقنابل وأوروبا تدفع ثمن الجرائم الروسية. وقد وعد الاتحاد الأوروبي أنقرة بما يصل إلى ست مليارات يورو لرعاية ما يقرب من ثلاثة ملايين سوري في تركيا. بالإضافة إلى ذلك، هناك برامج مساعدات مختلفة من الحكومة الفيدرالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتزويد



مخيمات اللاجئين الضخمة في شمال سوريا.

لكن حتى هذا الإمداد في خطر، فإن موافقة روسيا مطلوبة لتزويد ملايين الأشخاص النازحين داخلياً من قبل الأمم المتحدة «في الآونة الأخيرة، في يونيو / حزيران، هددت روسيا بإغلاق المعبر الحدودي المتبقي في باب الهوى»، و تقول الخبيرة السورية رينا نيتجيس روسيا والصين سبق أن أغلقت ثلاثة معابر حدودية أمام المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة.

تقول نيتجيس: «كان الرئيس الأمريكي بايدن قادراً على تجنب الكارثة من خلال المفاوضات مع بوتين وأبقى المعبر الحدودي الأخير مفتوحاً لبضعة أشهر». لكن الحرب الروسية في أوكرانيا أدت إلى تدهور شديد في علاقات موسكو مع الغرب لدرجة أن تكرار مثل هذا الحل هذا العام يبدو غير ممكن.

وبحسب نقابة الأطباء المستقلين، فإن 2/1 مليون نازح في إدلب بحاجة إلى مساعدة بما في ذلك الخيام والأدوية والغذاء والتعليم.

وتقول نيتجيس: «لقد احتجزت روسيا المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة كرهينة ويجب إيقاف ذلك». «يمكن للغرب أن يفعل ذلك إذا تعاون مع تركيا في عمليات التسليم عبر الحدود دون تفويض من الأمم المتحدة»

كما تعاني بعثة موسكو في سوريا حالياً من نقص في عدد العناصر لأن القوات المسلحة الروسية نقلت بعض القوات التي كانت منتشرة سابقاً هناك إلى أوكرانيا بالإضافة إلى ذلك، قامت تركيا بإغلاق مضيق البوسفور أمام السفن الحربية، ولم يعد من الممكن للسفن الحربية التابعة لأسطول البحر الأسود الاقتراب من القاعدة الروسية في ميناء طرطوس السوري كما كان من قبل.

وفقاً لمعلومات BILD من الدوائر الأمنية، فإن إمدادات القوات الروسية يتم الاستيلاء عليها جزئياً على الأقل من قبل سفن الشحن المدنية

ومع ذلك، إذا استمرت الحرب في أوكرانيا لفترة أطول، فقد يؤدي ذلك إلى إضعاف موقف روسيا في سوريا كما تقول نيتجيس «في جنوب البلاد في مدن مثل درعا والسويداء، يواجه الروس مقاومة من السكان المحليين ويكافحون من أجل إبقاء الوضع تحت السيطرة وهذا كان قبل الحرب في أوكرانيا».



الاتفاق النووي مع إيران

تتعثر المفاوضات النووية مع إيران في فيينا على الرغم من التنازلات بعيدة المدى من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى. السبب وراء مطالبة كبير مفاوضي موسكو ميخائيل أوليانوف بضمانات بأن غزو أوكرانيا لن يكون له أي عواقب على الأعمال التجارية الروسية مع إيران. أوضحت روسيا أنها ستستخدم النظام المالي الإيراني للالتفاف على العقوبات الغربية المفروضة على غزو أوكرانيا.

وتقول أندريا ستريكر الخبيرة في إيران في مركز الأبحاث الأمريكي FDD «تواجه روسيا أيضاً دفع عدة مليارات من الدولارات من المشاريع النووية المدنية في إيران» لعقد صفقة وتقويض جهودهم في أوكرانيا»

إن إحياء الاتفاقية مع إيران ليس في الوقت الحالي في مصلحة الغرب، حيث ستكسب طهران في البداية ما يصل إلى 130 مليار دولار من الأصول غير المجمدة مع المزيد من عائدات النفط والتجارة لاتباعها «الحكومة الإيرانية لن تستخدم هذه الأموال لشعبها ولكن من أجل يسلمح الكرملين ميليشياته وينفذ هجمات في المنطقة. وبفضل شراكة إيران مع موسكو، سيستفيد الكرملين مالياً من الصفقة.

بدلاً من الاستسلام لموسكو وطهران وتزويد كلا البلدين بمليارات الدولارات، ويجب على الولايات المتحدة وأوروبا ممارسة الضغط معاً، كما توصي الخبيرة بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق تراجع دائم وشامل عن برنامج إيران النووي.

[المصدر: 24 نيوز](#)



مشاكل واضطرابات في تصفية الحساب الحتمية لعميل بوتين (بشار الأسد)

معهد هوفر

جويل د. رايبورن ، نواف عبيد

(اللغة الإنجليزية) 09 نيسان 2022

نص المادة: ردًا على غزو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأوكرانيا، تبحث الولايات المتحدة وحلفاؤها الآن عن الوسائل التي يمكن من خلالها فرض تكاليف على العدوان الروسي ليس فقط في أوكرانيا ولكن في جميع أنحاء العالم.



يحدث أنه في أي مكان آخر في الخارج القريب لموسكو، لدى أحد عملاء بوتين الرئيسيين سبب جديد للقلق ولدى الحلفاء الغربيين فرصة جديدة. ولأكثر من عقد من الزمان، وقف العالم مكتوف الأيدي إلى حد كبير حيث ارتكب الديكتاتور السوري بشار الأسد ونظامه جرائم قتل جماعية مع الإفلات من العقاب في كثير من الأحيان بمساعدة مباشرة من جيش بوتين ومرتزقته.

اتخذت دول قليلة خطوات لتطبيع علاقاتها مع الأسد ، في 18 مارس / آذار استضافت قيادة الإمارات العربية المتحدة الأسد للمرة الأولى منذ احتجاجات الربيع العربي عام 2011 وبدأت الحرب الأهلية المستمرة في ذكرى الانتفاضة في درعا.



لكن الأحداث الأخيرة تشير إلى أن حسابات نظام الأسد قد تأتي أخيراً جنباً إلى جنب مع زيادة حادة في التكاليف المترتبة على سياسة بوتين تجاه سوريا والعقبات التي لا يمكن التغلب عليها لأولئك الذين يرغبون في تطبيع العلاقات مع الطاغية السوري، و في 13 يناير / كانون الثاني، حكمت محكمة ألمانية على مسؤول سابق في نظام الأسد بالسجن المؤبد لارتكابه جرائم ضد الإنسانية.

حيث أدين أنور رسلان، العقيد السابق في مديرية المخابرات العامة السورية، بالإشراف على مقتل ما لا يقل عن سبعة وعشرين سجيناً وتعذيب ما لا يقل عن أربعة آلاف شخص خلال السنوات الأولى من الصراع السوري. وتمت إدانة المسؤول في محكمة أوروبية باستخدام المبدأ القانوني للإعلان العالمي، لكنها بالتأكيد لن تكون الأخيرة، بالفعل بدأت محاكمة ألمانية جديدة في فرانكفورت هذه المرة لطبيب سوري (تم تشبيهه بالطبيب النازي سيئ السمعة جوزيف منغيل) المتهم بقتل سجين وتعذيب كثيرين آخرين لصالح نظام الأسد بين عامي 2011 و2012.

قد تكون هذه القضايا التاريخية بمثابة بداية لجهود دولية متضافرة لتقديم العديد من الجهات الفاعلة التي لعبت دور «آلة القتل» لنظام الأسد منذ عام 2011. وان منظمات المساءلة التي تعمل على جمع الأدلة من سوريا التي مزقتها الحرب ومن الناجين من فظائع الأسد وبوتين. ومن العناصر المهمة لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA) وهي منظمة غير ربحية مكرسة لدعم التحقيقات الجنائية أثناء الحروب عندما لا توجد إرادة سياسية أو قدرة معقولة لإشراك سلطات التحقيق العامة الحالية، و لعبت CIJA دوراً داعماً محورياً في تقديم رسلان إلى العدالة منذ بداية الانتفاضة السورية، و ساعدت CIJA شبكة واسعة من السوريين في جمع أكثر من مليون برقية رسمية عن نظام الأسد و أجهزة المخابرات والأمن حيث كانت هذه الوكالات مسؤولة عن توجيه المجازر التي راح ضحيتها أكثر من نصف مليون سوري على يد قوات الأسد وحلفائه الخارجيين روسيا وإيران و قياداتهم العسكرية والأمنية على جرائم ضد الإنسانية وهناك المزيد في المستقبل.

لقد حان الوقت لأن تؤتي هذه القضايا الجنائية ثمارها. حفنة من الدول العربية والأوروبية التي بحثت في تطبيع العلاقات مع دمشق فعلت ذلك إلى حد كبير بإلحاح من روسيا، لكن بالنظر إلى جرائم الحرب المستمرة لبوتين في أوكرانيا، فلا يوجد مبرر لهذه الدول لتسهيل أهداف بوتين في سوريا بعد الآن، بغض النظر عن الجغرافيا السياسية، على الرغم من أن خطوات التطبيع المضللة هذه على وشك الاصطدام بالمحاكمات الجنائية



الغربية التي من المرجح أن تعزز وضع نظام الأسد منبوذًا إلى أجل غير مسمى. سيكون الأمر مكلفًا أيضًا من الناحية المالية، حيث يمكن لمن يفكرون في التعامل مع نظام الأسد أن يجدوا يومًا ما أصولهم أو مصادر دخلهم متشابكة في أحكام المحاكم المدنية التي غالبًا ما تتبع إدانات جنائية. الخليج الفارسي على سبيل المثال لا يستطيع تحمله.

بدلاً من تطبيع الأسد وفضائع نظامه، سيكون من الأفضل للدول الأوروبية والعربية الانضمام إلى الولايات المتحدة في تقديم دعمها الكامل وراء الجهود المتزايدة نحو المساءلة التي يتم نشرها في جميع أنحاء العالم.

إذا تمكن الأسد ونظامه من الخروج سالمين من القتل الجماعي لمئات الآلاف من السوريين، فيمكننا أن نتوقع من الأنظمة الاستبدادية في جميع أنحاء العالم أن تأخذ في الاعتبار أساليب الأسد بمساعدة بوتين وحلفائه وتجعل القرن الحادي والعشرين قرنًا دمويًا حقًا. الدول الغربية التي أقامت النظام الليبرالي الدولي الحالي على أمل منع حدوث أهوال الحرب العالمية الثانية مرة أخرى لا يمكنها أن تتوقع استمرار الإطار الجيوسياسي العالمي الحالي في العقود القادمة إذا فشلت في التصرف وفقًا للضمير الإنساني الأساسي الآن ولا يمكن للدول العربية الرائدة أن تأمل في غرس إصلاحات مفتوحة حديثة ومستدامة في مجتمعاتها إذا كان النظام الديكتاتوري الحالي الأكثر فتكًا في العالم غير خاضع للمساءلة في وسطها. تُظهر قضايا المحاكم الألمانية والعديد من الجهود المماثلة في الأعمال في جميع أنحاء أوروبا أن الحساب قادم لنظام الأسد وحلفائه سواء أحببته بعض العواصم أم لا، الأفضل بالنسبة لهم الانضمام إلى القافلة الآن بدلاً من دفع ثمن سياسي مالي ومعنوي لعدم القيام بذلك لاحقًا.

[المصدر: معهد هوفر](#)



الشرق الأوسط على حافة الهاوية مرة أخرى فورين أفيرز

مهى يحيى

(اللغة الإنجليزية) 22 آذار 2022

خلاصة المادة: مصر وتونس، أول دولتين تخلصتا من الحكم الديكتاتوري عام 2011. تعرضت كل منهما لانقلاب أعادهما إلى الحكم الاستبدادي. السودان، الذي كان عليه الانتظار حتى عام 2018 حتى تنجح ثورته، ما لبث مساره الديمقراطي أن شهد انعطافة سلبية مع الانقلاب الأخير. في الأثناء، كانت إيران توسع نطاق نفوذها عبر الشرق الأوسط، لا سيما في العراق ولبنان واليمن وسوريا، وكذلك فعلت كل من الصين وروسيا ودول الخليج في أضعف دول المنطقة.



هذا جزء مما يمكن تسميته بـ"الحركة الارتجاجية". فبعد أن ازعجتها مشاهد الاحتجاجات غير المسبوقة؛ التي ملأت الشوارع للمطالبة بالديموقراطية؛ سارعت الأنظمة الاستبدادية؛ التي نجت من الموجة الأولى من "الربيع العربي"؛ إلى قمع كل من شارك في تلك



الاحتجاجات، وعرضت "الصّدقات" للحؤول دون انضمام آخرين وكسبهم إلى جانبها. في البحرين؛ مثلاً؛ قدمت السلطات وعوداً بتأمين الوظائف ورفع الأجور، بينما كانت في الوقت نفسه؛ وبمساندة مباشرة من قوات سعودية؛ تُنفذ حملة قمع وحشي ضد محتجين ملأوا شوارع المنامة في أوائل عام 2011. مثل حملات القمع هذه تكررت؛ وبصورة أكثر وحشية؛ في كل من ليبيا وسوريا واليمن، حيث انتهت إلى نزاعات أهلية لا تزال قائمة، بينما تحولت إلى مزيج من القمع والاستقطاب في بلدان أخرى شهدت حركات احتجاجية طفيفة، مثل الأردن والمغرب. فيما بعد، نجح القادة الاستبداديون في كل من مصر والسودان وتونس في استعادة السلطة.

وراء الانتعاش الاستبدادي المنتشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط تكمن تداعيات الإنسحاب الأميركي من المنطقة والتحويلات الجيوسياسية التي نتجت عن ذلك. لقد سعت الإدارات الأميركية الثلاث الأخيرة، لا سيما إدارتي الرئيسين دونالد ترامب وجو بايدن، إلى تقليص التزاماتهما العسكرية في الشرق الأوسط مع التركيز على مكافحة الإرهاب إلى أجل غير مُسمى. وقد أدى ذلك إلى الحد من النفوذ الأميركي، وأصبحت واشنطن أكثر تسامحاً مع الشركاء المستبدين، طالما أنهم يدعمون أولوياتها الرئيسية. حتى أنها أتاحت المجال لنشاط إقليمي أكبر من قبل الصين وروسيا وإيران والسعودية وتركيا ودول الخليج؛ وهي أنظمة تتصور أن مصالحها الوطنية تمتد إلى ما هو أبعد من حدودها.

وكانت النتيجة إحياء جزئي للنظام الاستبدادي القديم مع إضافة عنصر المساومة، حيث فضّل السكان؛ على مضض؛ الازدهار الاقتصادي على الحرية السياسية. تعتمد الحكومات الاستبدادية في جميع أنحاء المنطقة إلى قمع حقوق الإنسان وتقويض الديمقراطية، لكنها في المقابل تعجز عن تأمين الوظائف وغيرها من متطلبات التنمية الاقتصادية. فبالرغم من ارتفاع أسعار النفط نتيجة حرب أوكرانيا، وتحسن التوقعات الاقتصادية قصيرة المدى بالنسبة لبعض حكومات الشرق الأوسط، لا يزال العديد يعانون من جائحة كورونا ويواجهون أوضاعاً اقتصادية صعبة في ظل أزمة مناخية تلوح في الأفق ستطالهم أكثر من غيرهم. المستبدون في الشرق الأوسط اليوم ليسوا وجه نظام سلطوي جديد ومستقر، إنهم يمثلون تسوية هشّة يمكن أن تتصدع في المستقبل القريب.

الشتاء العربي:

كانت السنوات التي تلت الانتفاضات العربية في عام 2011 مخيبة لآمال أنصار الديمقراطية. الحكومات في ليبيا وسوريا واليمن ظلّت مستقرة إلى حدٍ ما رغم الحرب الأهلية، بل



واستمرت في النهج القمعي ورفض الإصلاح السياسي. في الجزائر والبحرين ومصر والأردن والمغرب وعمان والسعودية والسودان وتونس وغيرها، فرضت الحكومات قيوداً مشددة على الحريات وقمعت المجتمع المدني، وزجّت بالمدافعين عن حقوق الإنسان في السجون، حتى أن بعضها، مثل البحرين، سحبت الجنسية من كل من تجرأ على انتقاد الحكومة. كما أنه لا يزال كثيرون يستخدمون جائحة كورونا كذريعة لفرض حظر التجول وفرض القيود والرقابة المشددة. فالإمارات، على سبيل المثال، فرضت تطبيق المراسلة ToTok للتجسس على ملايين الأشخاص.

في العام الماضي، أثارت الانقلابات في كل من تونس والسودان تساؤلات حول قصص النجاح الوحيدة المتبقية في المنطقة: في تموز/ يوليو، علّق الرئيس التونسي قيس سعيد البرلمان، وأقال رئيس الوزراء، وأعلن أنه سيحكم بمرسوم. كما اعتقل أعضاء في البرلمان وصحافيين فقط لأنهم انتقدوا أفعاله. وفي تشرين الأول/أكتوبر، استولى قائد الجيش في السودان، اللواء عبد الفتاح البرهان، على السلطة بشكل مماثل، بعد أن علّق عمل الحكومة الانتقالية، وعين أخرى جديدة، ومنح الأجهزة الأمنية سلطات طوارئ مشددة لقمع المواطنين السودانيين الذين يقاومون الحكم العسكري.

وقد تعزز هذا الاتجاه نحو الاستبداد بفك ارتباط الولايات المتحدة التدريجي بالشرق الأوسط. على مدى العقد الماضي، تركت واشنطن أهدافها الموسعة المتمثلة في إرساء الديمقراطية والتحول الإقليمي على جانب الطريق، وتم استبدالها بمجموعة متواضعة من الأولويات - أي ضمان الاستقرار الإقليمي، ومنع إيران من الحصول على سلاح نووي، ومكافحة الإرهاب الذي يهدد الوطن الأميركي. لقد منح الوجود المتناقص للولايات المتحدة في المنطقة القوى الإقليمية مساحة أكبر لمتابعة مصالحها الاستبدادية، ومن غير المستغرب أنها أعطت الأولوية لبقائها على رفاهية شعوبها.

مع انسحاب واشنطن من المنطقة، تحركت روسيا والصين لملء بعض الفراغ، مما يهدد بتحويل الشرق الأوسط إلى ساحة منافسة بين القوى العظمى. لقد انخرطت موسكو في الصراع السوري، وحققت نتائج دبلوماسية وعسكرية مهمة جداً وبتكلفة منخفضة نسبياً. كما زادت من نفوذها في مناطق عربية أخرى، وخاصة في شمال إفريقيا، حيث استخدمت صفقات الأسلحة والمرتزقة لتعزيز مصالحها. صحيح أن الحرب في أوكرانيا حولت تركيز موسكو إلى مكان آخر، ولكن سيكون من السابق لأوانه توقع أن تدير روسيا ظهرها



للشرق الأوسط.

كذلك عملت الصين على توطيد علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث وسّعت شراكاتها الاقتصادية والتجارية، وأقامت مشاريع خاصة بالبنى التحتية والطاقة والتمويل والتكنولوجيا. كما أبرمت اتفاقيات دبلوماسية متعددة الأطراف، بما في ذلك "منتدى التعاون" بين بكين ودول عربية، واتفاقيات عسكرية ثنائية مع كل من مصر وإيران والسعودية. بدورها، رحبت الحكومات العربية بالوجود المتنامي للصين في المنطقة، لسببين رئيسيين: حقهم بتنويع علاقاتهم مع قوى عظمى أخرى بعد انسحاب الولايات المتحدة، والتوافق المشترك مع بكين بخصوص الكراهية المشتركة تجاه القيم الديمقراطية.

في هذا السياق، أصبحت مجموعة من القوى الوسطى أيضاً أكثر نشاطاً في تأمين مصالحها في المنطقة. فالإمارات، التي كانت ذات يوم فاعلاً إقليمياً صغيراً نسبياً، أصبحت الآن لاعباً مؤثراً في مصر وليبيا والسودان وتونس واليمن وكذلك في القرن الأفريقي. وغالباً ما تقدم أبو ظبي الدعم المالي والسياسي للحكومات الاستبدادية وللقوات المسلحة بالوكالة على حساب القادة المنتخبين ديموقراطياً أو ذوي التوجه الإصلاحية. وعلى نحو مماثل، فإن تركيا، التي سعت قبل عقد من الزمان إلى توثيق علاقاتها مع أوروبا، أصبحت الآن لاعباً نشطاً في شمال إفريقيا والشرق العربي. وهي تقوم باقتطاع المزيد من مناطق النفوذ من خلال دعم القوى الإسلامية في ليبيا والصومال وسوريا واليمن. قطر؛ التي لطالما استخدمت دولاراتها النفطية لشراء النفوذ في المنطقة؛ دخلت اللعبة أيضاً إلى جانب السعودية. وبالطبع تواصل إيران استغلال الانقسامات في العديد من الدول العربية لتعزيز نفوذها.

ليس مُستغرباً أن تسعى القوى الاستبدادية وراء مصالحها في الخارج، فقد فعلت ذلك في كثير من الأحيان على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتحت ستار "الاستقرار"، ساهموا في تفتيت بعض البلدان، وقوضوا التحولات الديمقراطية في بلدان أخرى؛ كان آخرها السودان وتونس، حيث تلقى قادة الانقلاب دعماً من بعض دول الخليج. بدأت قوى إقليمية أخرى، بما في ذلك مصر والأردن والإمارات، في تطبيع العلاقات مع نظام الأسد في سوريا، على الرغم من اتهامه في الماضي؛ بارتكاب جرائم حرب. منطقتهم المعلن هو كبح النفوذ الإيراني في بلاد الشام.

لا حرية ولا استقرار:



مرة أخرى، يُطلب من المواطنين في الشرق الأوسط الاختيار بين الحرية والاستقرار. ولكن على عكس الجيل الأخير من المستبدين العرب، الذين يمكنهم على الأقل الادعاء بتقديم مزايا اقتصادية واجتماعية مقابل الطاعة السياسية، فإن المجموعة الجديدة من القادة الاستبداديين لا يمكن أن تعد بالازدهار أو الاستقرار. ففي مواجهة الرياح الاقتصادية المعاكسة (جاء جائحة كورونا وأزمته الطاقة والمناخ)، أصبحت الأنظمة الاستبدادية عاجزة بشكل متزايد عن الصمود. يعاني كل من لبنان والعراق من ضائقة اقتصادية شديدة. ليبيا وسوريا واليمن غارقة في حروب أهلية وتواجه أزمات إنسانية خطيرة. حتى البلدان المستقرة نسبياً، مثل مصر وتونس، تكافح من أجل الحفاظ على وضع اقتصادي مقبول. حتى دول الخليج، التي كانت ذات يوم ذات ثراء لا يمكن فهمه، بات عليها اليوم أن تتصرف على أساس أن نهاية عصر النفط باتت وشيكة. قد تكون الحرب الروسية الأوكرانية قد منحتهم فترة راحة مؤقتة، لكن في النهاية ستصبح أنظمتهم الريعانية غير مُستدامة. في جميع أنحاء المنطقة، ترتفع نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بينما ينخفض الإنفاق على الخدمات العامة.

ونظراً لافتقارها لوسائل استمالة المجتمع، شرعت بعض الحكومات العربية في تنفيذ مشاريع ضخمة بهدف إبراز قوتها وعظمتها ولكن من دون تقديم أي خدمات فعلية. وتُعد مصر مثلاً بارزاً على ذلك. فالحكومة المصرية تعمل على "مشروع العاصمة الإدارية الجديدة"، المملوك بشكل أساسي من قبل الجيش ووزارة الإسكان، بتكلفة تصل إلى أكثر من 60 مليار دولار. وبسبب الإنفاق العام على هذا المشروع وغيره من المشاريع القومية؛ التي تهدف إلى تصوير التقدم؛ وصل سجّل الدين العام في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة فلكية تصل إلى 88 في المائة وإلى حد أقل، اتبعت الحكومة التونسية أيضاً سياسات الرمزية وتجاهلت الحقائق الاقتصادية، ما أثار السخط الشعبي الذي يعكس في بعض النواحي المزاج الوطني في الفترة التي سبقت ثورة كانون الأول/ديسمبر 2010. إن التحديات البيئية، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه، ستجعل من الصعب على الدول العربية تنمية اقتصاداتها وإعالة مواطنيها. ترتفع درجة الحرارة في منطقة الشرق الأوسط بمعدل ضعف المعدل العالمي، ما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، والهجرة الحضرية، والمنافسة على الموارد. ويوجد في المنطقة 11 دولة من أصل 17 تُعد الأكثر إجهاداً للمياه في العالم. ووفقاً للبنك الدولي، فإن ندرة المياه ستكلف الحكومات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين 7 و14 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول



العام 2050.

التصحر والجفاف سبب نزوح الناس نحو المدن، وزيادة الضغط على البنية التحتية والتوترات بين المجتمعات. بين عامي 2007 و2010، على سبيل المثال، دفع الجفاف 1,5 مليون شخص للنزوح من شمال شرق سوريا إلى غربها، ما ساهم في زيادة كبيرة في عدد سكان الحضر. بالطبع لم يكن هذا سبب اندلاع انتفاضة 2011، لكنه عَجَل في تدهور الظروف المعيشية وغدّى السخط الشعبي. واليوم، يساهم الصراع في ليبيا وسوريا واليمن في تدفق اللاجئين إلى العراق والأردن ولبنان والصومال وتونس وتركيا، ويساهم في استفحال المنافسة على الموارد الشحيحة أصلاً، ما يضع السلطات المحلية في تحدٍ صعب لاستيعاب التحديات التي يفرضها وجود هؤلاء الوافدين ويجعلها عاجزة عن استيعاب المزيد منهم. وبمرور الوقت، من المؤكد أن تؤدي هذه الضغوط إلى تأجيج السخط السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ونظراً لعدم قدرتها على إعالة مواطنيها، أصبحت الأنظمة العربية أكثر اعتماداً على عامل التهريب. وهذا عزز بدوره ثقافة الإفلات من العقاب على مستوى المنطقة. ومع بدء بعض الدول العربية استئناف علاقاتها مع نظام الأسد، لا يبدو أنها مهتمة بمحاسبة المسؤولين السوريين الذين ارتكبوا جرائم مروعة. ولا يبدو أن هناك اهتماماً كبيراً بحل مشكلة اللاجئين، التي من المرجح أن يستخدمها النظام السوري كوسيلة ضغط لتسريع "التطبيع". وطالما بقي نظام الأسد في السلطة من دون حلٍ سياسي ذي مصداقية، فلن يتمكن ملايين اللاجئين من العودة إلى ديارهم. وطالما أن المسؤولين السوريين سيفلتون من العدالة، فإن الأنظمة الاستبدادية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه لن يكون لديها حافز يُذكر للامتناع عن ارتكاب جرائم مماثلة ضد شعوبها.

نظام غير مستقر:

النظام الاستبدادي الجديد الذي يتبلور في الشرق الأوسط مُقَدَّر له أن يكون غير مستقر. وبعيداً عن "الاستبداد الدائم" الذي شهدته المنطقة قبل انتفاضات 2011، فإن القمع المحلي والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة والتدخل الدولي الذي ترسخ في بعض العواصم العربية سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والمزيد من العنف وعودة التطرف.

تكافح الحكومات الاستبدادية في الشرق الأوسط؛ التي نخرها الفساد وسوء الإدارة وتعصف بها ظروف اقتصادية قاسية؛ من أجل تحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت



ذات يوم تهدئ شعوبها. وتلعب الجهات المسلحة، في العديد من البلدان، سواء كانت أجهزة الأمن القومي أو الميليشيات الخاصة، دوراً اقتصادياً وسياسياً أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه، يتعرض الأشخاص العاديون لضغوط بسبب العنف المتزايد من ناحية، وشح الموارد من ناحية أخرى؛ تماماً كما كان الحال قبل انتفاضات 2011، وصعود ما يُعرف بـ“تنظيم الدولة الإسلامية” (داعش) في ما بعد.

إلى هذا الوضع السياسي المتفجر، أضافت روسيا والصين توترات متصاعدة بين القوى العظمى، وساهمت إيران ودول الخليج في تأجيج الصراع واستخدمت الهويات الطائفية كسلاح من أجل تحقيق نفوذ إقليمي أكبر. فالسنة، في جميع أنحاء الشرق الأوسط، يشعرون بالغضب تجاه سياسات إيران التوسعية، لا سيما بعد أن شاهدوا القوات السورية (المدعومة من طهران وموسكو) والتحالف الذي تقوده واشنطن ضد “داعش” يتشاركون في تدمير أربع مدن سنية رئيسية - الموصل والرقّة وحمص وحلب. ما نشهده من “تحول” في الأنظمة الاستبدادية يجب أن لا يكون مطمئناً لأحد، بل على العكس يجب يكون بمثابة تحذير من عدم الاستقرار الأكبر الذي يلوح في الأفق.

[المصدر: فورين أفييرز](#)



سراب النزعة الدولية الليبرالية

كارينغي

مايكل يوتغ

(اللغة الإنجليزية والعربية) 13 نيسان 2022

نص المادة:

كشف النزاع الأوكراني، بغض النظر عما يُقال عنه، نمط التفكير السائد في عدد كبير من المجتمعات الغربية. فحين ننزع عنه طبقات الغضب والاستنكار من الغزو الروسي، ندرك أن الرسالة لا تتعلق فعليًا بصوابية الديمقراطية الليبرالية في وجه السلطوية، بل بالانتقائية حيال أولئك الذين يجب أن تنطبق عليهم القيم الليبرالية

كانت النزعة الدولية الليبرالية رد فعل على سياسات القوة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، وقامت آليتها الأساسية على السعي خلف إرساء توازن في القوى. فنشر الحكم الديمقراطي الليبرالي وممارسة الدبلوماسية المفتوحة، في تجسيدٍ للانفتاح الذي نصبو إليه لدى البشر، أمرٌ في غاية الأهمية. وبما أن القيم الليبرالية هي قيم كونية في نتائجها الأخلاقية، يجب إذًا تطبيقها في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما أن النظام الدولي القائم على منظومات ديمقراطية هو، على ما يُزعم، أكثر استقرارًا من النظام القائم على علاقات القوة التي تفتقر إلى الأخلاق.

لكن النزعة الدولية لا تقتصر على الليبرالية الغربية، فالشيوعية ومعظم الأديان الكبرى تقوم أيضًا على اندفاعات دولية قوية. ومع اندلاع النزاع الأوكراني، برزت رسالة متميزة في الغرب، مفادها أن الدفاع عن أوكرانيا هو دفاع عن الديمقراطية الليبرالية بحد ذاتها. وقد ردّ المسؤولون الأوكرانيون بحنكة هذه الرسالة، معتبرين أن القيم الكونية التي يعتز بها الغرب كثيرًا تفقد معناها إذا لم يجر الدفاع عنها في أوكرانيا. وكانت لهذه الرسالة أصداء قوية في أوساط الجماهير الغربية.

لا يستطيع أحد أن يلوم الأوكرانيين على استغلال نظرة البلدان الغربية المتعالية إلى نفسها. لكن، من المستغرب كم كانت ردود الفعل الغربية باهتة حين انتفضت المجتمعات العربية ضد أنظمتها السلطوية في العام 2011، ثم في مراحل لاحقة خلال العقد المنصرم. ربما يُعزى ذلك إلى شعورٍ لطالما كان سائدًا في الغرب بأن العالم العربي ليس مستعدًا



فعلياً للديمقراطية، وبأنه لا يمتلك تقليدًا ديمقراطيًا. لقد عبّر فرانسيس فوكوياما، في كتابه America at the Crossroads (أميركا عند مفترق طرق) عن وجهة النظر هذه . . . حين كتب أن المجتمعات العربية لا تملك المؤسسات اللازمة من أجل «الانتقال من التوق . . . غير المتبلور للحرية، إلى منظومة سياسية ديمقراطية راسخة وذات أداء جيّد تتوافق مع . . . اقتصاد حديث».

وقد أبدى الكاتب الأميركي المحافظ لي سميث تشكيكًا مماثلًا في المؤهلات الديمقراطية لدى العرب، وانتقد في كتابه The Strong Horse: Power, Politics, and the Clash of Arab Civilizations (الحصان القوي: النفوذ والسياسية وصدام الحضارات العربية) إيمان الولايات المتحدة بالديمقراطية العربية. فقد كتب قائلاً: «لم يفهم العرب مبادئ الحكم التمثيلي، لكن رزمة الحرية التي قدّمها البيت الأبيض لم تتضمن تعليمات حول كيفية سير الديمقراطية في الواقع. بدلاً من ذلك، قُدّمت مثلما تُورّع الألعاب في صبيحة عيد الميلاد، أو مثل جهاز آيفون تُرك للعرب أن يتدبروا بأنفسهم أمر تشغيله».

يمكن الخوض في سجل حول ما إذا كان فوكوياما وسميث على حق، لكن بعد انقضاء عقدٍ على انتفاضة المجتمعات العربية ضد حكامها السلطويين، لا يزال كثيرٌ في الغرب يسخرون من فكرة قيام عالمٍ عربي ديمقراطي. هذا مفاجئ، لأن الغرب تكبّد أكلافًا طائلة لذلك. وهو مفاجئ أيضًا لأن تفكير المشكّكين متناقض ودائري. يكمن التناقض في أن القبول بأن المجتمعات العربية ليست مستعدة للديمقراطية يسهم بطريقة غير مباشرة في توطيد الأنظمة الدكتاتورية، ما يقلّص أكثر بعد احتمالات تحقيق الديمقراطية. ويُعتبر هذا المنطق دائريًا لأن افتراض أن مجتمعات الشرق الأوسط غير مستعدة مؤسسيًا للديمقراطية لا يسهم إلا في تشجيع السلطويين على العمل من أجل إبقاء مجتمعاتهم غير مستعدة مؤسسيًا للديمقراطية.

يُفهم، في ضوء هذا الإبهام، لماذا طُبّقت هذه الرسالة الدولية بسهولة كبيرة في أوكرانيا، بينما كانت محمّلة بالقيود والمحاذير عند التعاطي مع العرب أو المسلمين. وفيما تتوالى فصول الحرب في أوكرانيا، أقام بعض المراقبين مقارنة بين هذين الواقعيين، حتى لو أن نصيب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان في أغلب الأحيان عبارة عن تلميحات تنم عن استعلاء وازدراء من بعض المراقبين. لنتذكّر هؤلاء المراسلين الذين حاولوا، في بداية الحرب الأوكرانية، أن يشرحوا أن النزاع في أوكرانيا صادمٌ جدًا لأنه يدور في أوروبا «المتحضرة»، وليس في دول («غير متحضرة» كما ألمحوا ضمنيًا) مثل العراق وأفغانستان حيث «يحتدم



القتال منذ عقود».

مع ذلك، يتوقع المرء أن تكون النزاعات الدائرة منذ عقود أمراً صادمًا. لكنه ليس كذلك على ما يبدو. لقد أصبح حوالي 7 ملايين سوري لاجئين منذ العام 2011، ووسط لامبالاة الغرب نسبيًا، ما عدا الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي لضمان عدم دخول اللاجئين إلى الأراضي الأوروبية. وحين خالفت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل هذا النهج في العام 2015 مُعلنةً أن بلادها ستفتح أبوابها أمام اللاجئين، كاد الاتحاد الأوروبي أن ينقسم فيما رفضت الدول طلبها باستقبال اللاجئين أيضًا. في غضون ذلك، أسفر النزاع السوري عن مقتل 350,000 شخص، في حين أن حرب اليمن أدت إلى مقتل 233,000 شخص، وتهجير 4 ملايين يمني، وتعريض أكثر من 5 ملايين شخص لخطر المجاعة.

لم تُثر هذه الأحداث المأساوية ردود فعل في الغرب يمكن أن تقارن مع حجم التضامن الذي أبدته الدول الغربية مع أوكرانيا. لا بل حتى حين استخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في آب/أغسطس 2013، أظهر استطلاع لصحيفة نيويورك تايمز/ شبكة سي بي إس نيوز أن 60 في المئة من الأميركيين المُستطلعة آراؤهم يعارضون إطلاق عملية عسكرية للرد على الأسد، على الرغم من أن 75 في المئة من هؤلاء أعربوا عن اعتقادهم أن بشار الأسد استخدم بالفعل هذه الأسلحة المحظورة.

من السهل التنديد بردود فعل كهذه باعتبارها «عنصرية»، لكن هذا لا يخبرنا بالكثير. فالعنصرية راسخة في كل الثقافات أكثر ممّا يعترف الناس. لكن ما يخبرنا به هذا الأمر هو أن الخطاب ذا النزعة الدولية الذي طبع معظم القراءة الغربية للمأساة الأوكرانية لا يمتّ إلى ذلك بصلة. فبالنسبة إلى أشخاص كثر في الغرب، إن حقوق الإنسان والاعتبارات الإنسانية، مثل القيم الديمقراطية الليبرالية، ليست مهمة إلا عندما تشمل الشعوب التي يتماهى معها هؤلاء الأشخاص.

وهذا أمرٌ مُخزٍ ومؤسّف. فللحظة قصيرة، خُيّل لنا أن الحماسة الأخلاقية حول حرب أوكرانيا ستؤدّي إلى إعادة إحياء النزعة الدولية الليبرالية في عالم تلوّثه النزعات القومية الضيقة. لكن ذلك لم يحدث. لهذا السبب، قد يكون حان الوقت ربما للتفكير بأن النزعات القومية التي يتخوّف منها المواطنون الكوزموبوليتانيون قد لا تشكّل التهديد الأساسي. فمسار العولمة سيؤدّي إلى انحسار أحلام الانكفاء القومي. لكن، بدأت تستبدلها نسخة أخرى من النزعة القومية، ذات طابع حضاري أو ثقافي، قائمة على تعاطف الناس بشكل أساسي مع أولئك الذين يتشاركون معهم الخصائص الثقافية نفسها، على حساب القيم



الكونية. وقد يسبب ذلك مشكلة أكبر لأنه يشمل كيانات جغرافية أوسع نطاقاً. وهذا كان فحوى مفهوم «صدام الحضارات» لسامويل هنتنغتون، ولم يحدث شيء يُذكر يدفع إلى التشكيك بها.

كثيراً ما يلجأ أولئك الذين يقارنون التعاطف الغربي مع محنة أوكرانيا اليوم باللامبالاة النسبية التي أبدتها الغرب تجاه العرب والمسلمين خلال العقد الماضي، إلى اقتباس شهير لجورج أورويل من روايته «مزرعة الحيوانات». فقد بدت جملته الشهيرة عن أن جميع الحيوانات متساوية، إلا أن بعضها أكثر مساواة من غيره، طريقة جيدة للسخرية من ازدواجية المعايير الغربية. لكن إذا استبدلنا كلمة «الحيوانات» بكلمة «الثقافات»، نقرب أكثر من حقيقة ما يجري في عالمنا اليوم.

[المصدر: كارينغي](#)



لماذا يفضل شركاء الغرب بالشرق الأوسط بوتين على "المبادئ"؟ إندبننت

بورزو دراغاهي

(اللغة الإنجليزية) 08 نيسان 2022

نص المقال: لم يتمكن الغرب من الاعتماد على تصويت الإمارات في الأمم المتحدة لإدانة الغزو. وخلال التصويت يوم الخميس على عزل موسكو من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعد جرائم الحرب المزعومة في أوكرانيا، امتنعت جميع دول الخليج عن التصويت. ولم يتمكن الغرب من حملهم على تكثيف إنتاج النفط والغاز لدرء آثار الاستغناء عن الوقود الروسي من الأسواق. ولم تتمكن من إقناعهم بالالتزام بالعقوبات، أو حتى منع القلة الروسية القريبة من فلاديمير بوتين من إيداع أموالهم ويخوتهم في مدن الخليج المتلاذثة.



يقول أندرياس كريغ، المتخصص في شؤون الخليج العربي في جامعة كينغز في لندن: "يبدو أن هناك غطرسة في واشنطن تتمثل في أن السعودية والإمارات وكلاء أو حلفاء أو شركاء ولكن ما تستيقظ له الولايات المتحدة هو واقع تلعب فيه السعودية والإمارات لعبتهما الخاصة". جزئياً، يتجاهل الكثيرون في الشرق الأوسط صور العائلات الفارة، والمدن التي قُصفت، والمدنيين الذين ذبحوا. على النقيض من أوروبا، فهم يعيشون مع هذه الوحشية في



منطقتهم منذ عقود، بما في ذلك العراق وسوريا واليمن. لكن ازدواجية موقفهم تجاه الموقف المتشدد الذي اتخذته الغرب بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا يؤكد أيضا على نجاح الكرملين في بناء علاقات في الشرق الأوسط على مدى العقد الماضي. تتمتع موسكو بعلاقة وثيقة بشكل خاص مع الإمارات، ويجد البلدان أنفسهما شريكين في مناورات خارجية عبر أفريقيا والشرق الأوسط. في غضون ذلك، تسعى الولايات المتحدة جهرا وبشكل نشط إلى فك الارتباط بالشرق الأوسط.

يقول آدم لامون، زميل الشرق الأوسط في مركز ناشيونال انترست، وهو مؤسسة فكرية بواشنطن، والمحرر التنفيذي لمجلة ناشيونال انترست: "العلاقة متوترة وممزقة حقا في ظل بعض التحولات السياسية الأخيرة في عهد بايدن، وفي ظل الإدارات السابقة". وأضاف: "التصور هو أن الولايات المتحدة تبتعد نوعا ما عن مخاوفها الأمنية. إنهم يشعرون أن العلاقة ليست بالطريقة التي كانت عليها من قبل، ويرون أنها اتجاه وليس سلسلة من القرارات لمرة واحدة". العلاقات بين روسيا والخليج أعمق مما يتخيله الكثيرون في واشنطن. يُزعم أن الإمارات استأجرت مجموعة مرتزقة فاغر المرتبطة بالكرملين لإجراء عمليات قتالية لدعم أمير الحرب خليفة حفتر في ليبيا، وهي علاقة تشير إلى تعاون أمني بعيد المدى على أعلى المستويات. وكان أمير الحرب الشيشاني الروسي رمضان قديروف، الذي يُزعم أنه يمتلك فيلا بقيمة 7 ملايين دولار في دبي، يوفر التدريب العسكري والعضلات للقوات المسلحة الإماراتية وعمل كمبعوث من الكرملين للأنظمة الاستبدادية في العالم الإسلامي.

استثمرت الإمارات الملايين في مشاريع تنمية في الشيشان، بما في ذلك مول غروزني الضخم وبرج أخمات الفاخر المكون من 100 طابق. خلال زيارة عام 2018، تم تصوير قديروف والحاكم الفعلي لدولة الإمارات، محمد بن زايد، وهما يحتضان بمودة. قال كريغ لصحيفة الإندبندنت: "إن الشخصية الاستبدادية للإسلام التي يروج لها كل من الشيشان والإمارات تقربهما من بعضهما البعض". في برقية دبلوماسية مسربة تم إلغاؤها لاحقا، حثت وزارة الخارجية الأمريكية الدبلوماسيين على اعتبار الإمارات إلى جانب الهند "في معسكر روسيا" فيما يتعلق بالصراع في أوكرانيا، بعد امتناع البلدين عن التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإدانة حرب الكرملين.

وجاء في المذكرة التي حصل عليه موقع اكسيوس الإخباري: "إن الاستمرار في الدعوة



إلى الحوار، كما فعلتم في مجلس الأمن، ليس موقفا محايدا وهذا يضعكم في معسكر روسيا المعتدي في هذا الصراع". ودافعت الإمارات عن تصويتها في مجلس الأمن من خلال الإصرار على أن "الانحياز لأي طرف لن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف".

تقدر كل من الإمارات والسعودية علاقاتهما الغربية، وقد رحب كلاهما برئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون عندما زار في منتصف آذار/ مارس. لكن قيادة أبو ظبي تشعر على الأرجح أنها تستطيع الإفلات بدرجة كبيرة من الانحراف عن الخط الأمريكي بعد التوقيع على اتفاقيات أبراهام التي رعتها الولايات المتحدة، والتي أدت إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل وحصلت على استحسان المشرعين المؤيدين لإسرائيل في واشنطن.

يقول جورجيو كافيرو، من شركة غلف ستيت أناليتيكس للاستشارات: "إن قرارها صنع السلام مع إسرائيل يمنحها الكثير من النفوذ في واشنطن، وفازت بالكثير من الأصدقاء في الكونغرس". ظلت العلاقات بين السعودية وواشنطن فاترة منذ بداية رئاسة بايدن. أثناء ترشحه لمنصب الرئيس، وصف بايدن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بأنه ديكتاتور متوحش. وتعارض الرياض جهود واشنطن لإحياء الاتفاق النووي لعام 2015 مع إيران، العدو اللدود للسعودية. وكتب المعلق المؤيد للسعودية محمد يحيى في صحيفة جيروزاليم بوست الشهر الماضي: "عيوب الصفقة معروفة.. إنه يهد الطريق لإيران لصنع قنبلة نووية. وتملاً صندوق حرب الحرس الثوري الإيراني. والأهم من ذلك، بالنسبة لمؤلفيها، أن الصفقة تخرج الولايات المتحدة من مهمة احتواء إيران".

هناك أيضا مصالح اقتصادية معينة. من المحتمل أن تشعر القوى المتوسطة مثل السعودية والإمارات بأنها لا تستطيع تحمل نفور روسيا أكثر من اللازم، بينما تتمتع بنفوذ على واشنطن من خلال جهود الضغط المختلفة. حتى قطر، الأكثر تقبلا للموقف الغربي من روسيا، كانت حذرة بشأن انتقاد الكرملين.

على الرغم من أن روسيا ليست عضوا في أوبك، إلا أنها شريك في كارتل النفط ويمكن أن تقلب توقعات الأسعار من خلال زيادة الإنتاج أو خفضه. تشارك الإمارات وروسيا في الموانئ ومشاريع البنية التحتية الأخرى في جميع أنحاء أفريقيا. يقول كافيرو: "إنهم في النهاية يبحثون عن مصالحهم الإستراتيجية الخاصة ويضعون أمنهم واقتصادهم قبل رغبات الولايات المتحدة.. لقد كانت الإمارات تتماشى بشكل وثيق



مع أجنـدات روسيا والصين على حساب الولايات المتحدة لسنوات".

هناك أيضا تقارب أيديولوجي بين بوتين ودول الخليج. تشعر روسيا وشبه الجزيرة العربية بالرغبة تجاه الديمقراطية والسياسات الجماهيرية، وتسعى للسيطرة الكاملة على وسائل الإعلام والحياة المدنية. وفي الوقت نفسه، من المحتمل أن تكون أي صفقة - سواء كانت اقتصادية أو جيوسياسية - مع الولايات المتحدة أو أوروبا محفوفة باهتمام وسائل الإعلام والتدقيق العام لسجلات حقوق الإنسان في الخليج. يقول لامون: "كان الاختلاف في المعايير والقيم الديمقراطية دائما نقطة انقسام، وقد منع دائما توثيق العلاقات".

وتراهن دول الخليج على بقاء بوتين في السلطة لسنوات قادمة، بينما قد يكون بايدن في طريقه للخروج من البيت الأبيض في 20 كانون الثاني/يناير 2025. هناك تصور أيضا أن روسيا تقف إلى جانب حلفائها على مدى عقود، لأنها دعمت بشار الأسد في سوريا، بينما الولايات المتحدة متقلبة وغير موثوقة، كما حدث عندما سمحت لحسني مبارك بالسقوط في عام 2011. يقول كريغ: "روسيا، على المدى الطويل، هي الشراكة الأكثر استدامة من الولايات المتحدة.. فالولايات المتحدة ليست موثوقة. تقوم بعكس اتجاهها كل أربع سنوات. التصور هو أن روسيا بلد يمكنك الاعتماد عليه".

المصدر: [الإنديبنـدنت نقلًا عن عربي 21](#)



هل تستطيع الإمارات إبعاد سوريا عن إيران؟

إنسايد أرابيا

جورجيو كافيرو

(اللغة الإنجليزية) 08 نيسان 2022

نص المقال:

هناك حديث عن تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة مع نظام الأسد ربما يعمل على إبعاد سوريا عن فلك النفوذ الإيراني. لكن تحقيق هذا الهدف يبدو مستحيلًا من الناحية العملية.

أثارت جهود الإمارات العربية المتحدة لدعم الحكومة السورية استياء واشنطن، وعلى الرغم من وجود سبب وجيه للشك في أن الولايات المتحدة ستعاقب أبو ظبي لمحاولتها "إضفاء الشرعية" على نظام الرئيس بشار الأسد، إلا أن الملف السوري أضاف احتكاكًا في العلاقات الأمريكية الإماراتية.



- تحالف قديم منذ عقود

العوامل التاريخية الحاسمة: دعم إيران لنظام البعث في دمشق خلال فترات العزلة في القرنين العشرين والحادي والعشرين جعل الجمهورية الإسلامية (إيران) أهم حليف لسوريا



في الشرق الأوسط جنبًا إلى جنب مع روسيا، وقد فعلت إيران الكثير لحماية الحكومة السورية منذ عام 2011.

دعم الجيش الإيراني وطهران الميليشيات الشيعية من أفغانستان ولبنان وباكستان وأماكن أخرى قدموا تضحيات هائلة في معارك لا حصر لها عندما دافعوا عن نظام الأسد من أعدائه الخارجيين والمحليين.

كان هناك عدد قليل من الحكومات في جميع أنحاء العالم التي رحبت بثورة 1979 الإيرانية ودعمت طهران بنشاط في الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988).

وعمل حافظ الأسد مع الإيرانيين ضد صدام حسين وسط ذلك الصراع الذي فعل الكثير لتأمين مكانة سوريا كأحد الحلفاء الخاصين لإيران.

بعد أن شعرت بالخيانة من قبل مصر بعد أن أبرمت القاهرة السلام مع إسرائيل في أواخر السبعينيات، وغازبة من شاه إيران لمساعدته على تسهيل اتفاقات كامب ديفيد، ورحب الزعيم السوري السابق بظهور نظام سياسي جديد مناهض لأمريكا في إيران.

ولا تزال إيران حتى يومنا هذا تلعب دورًا في الشرق الأوسط يتوافق مع العديد من أجندات دمشق. وبالتالي، من الصعب تصور ضعف أوجه التآزر بين الحكومتين بأي طريقة ملحوظة.

أوضحت منى يعقوبيان، مستشارة أولى في معهد الولايات المتحدة الأمريكية: "من غير المرجح أن يؤدي التقارب الإماراتي مع دمشق إلى تغيير جذري في علاقة الأسد بطهران، وهي علاقة ثنائية إستراتيجية عميقة الجذور تمتد إلى عقود إلى الوراء وتستند إلى شعور مشترك بالتهديد الوجودي".

وقالت باربرا سلافين، مديرة مبادرة مستقبل إيران في المجلس الأطلسي إلى داخل الجزيرة العربية: "لا أعتقد أن الأسد سينفصل عن إيران بغض النظر عما وعده به الإماراتيون". وتعود هذه العلاقة إلى عقود وتتأثر أيضًا بقوة حزب الله في كل من لبنان وسوريا.

لا أعتقد أن الأسد سينفصل عن إيران مهما وعده الإماراتيون

وقال كميل أوتراكجي ان خبراء آخرون على نحو مماثل يقدرّون أنه "يمكن الاعتماد على إيران وروسيا فقط باستمرار للعمل كحليفيين فعالين للأسد عندما تكون هناك حاجة إليهما".

على العكس من ذلك، أثبتت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون والشرق أوسطيون



(باستثناء عمان) أنها غير متوقعة إلى حد كبير إن لم تكن معادية بشكل متكرر للحكومة السورية، وان القيادة في دمشق تتجنب المخاطرة وهذه سمة لن تتغير بسهولة".

- حرب واشنطن المالية ضد الأسد

هناك عقبات أمام العلاقة الإماراتية - السورية أقوى من شأنها أن تجعل من الصعب على أبو ظبي البدء في تقديم ما يكفي لدمشق لدفع الأسد إلى التفكير في إبعاد بلاده عن الجمهورية الإسلامية (إيران).

ومع فرض الولايات المتحدة قانون قيصر على سوريا، تخضع دول مثل الإمارات للعقوبات الثانوية الأمريكية التي منعتها من الاستثمار في إعادة إعمار سوريا وإعادة تطويرها. من ناحية أخرى، فإن إيران التي فرضت عليها عقوبات شديدة بالفعل من قبل الولايات المتحدة لا تثني عن التجارة مع سوريا والاستثمار في اقتصادها لأن الإيرانيين ليس لديهم ما يخسرونه من حيث الوصول إلى الأسواق الأمريكية. لذلك من الصعب رؤية الإمارات تحل محل إيران كشريك اقتصادي طالما أن قانون قيصر يقيد الإمارات.

قالت الدكتورة أنيل شيلين، الباحثة في برنامج الشرق الأوسط في معهد كوينسي، في مقابلة مع موقع إنسايد أرابيا: "إن التقارب الإماراتي مع سوريا بحاجة إلى التوسع بشكل كبير إذا كان سيخلق مسافة ذات مغزى بين دمشق وطهران".

من الصعب رؤية الإمارات تحل محل إيران كشريك اقتصادي بينما قانون قيصر

يقيد الإمارات

هناك سبب وجيه لاستنتاج أن التقارب الإماراتي مع حكومة الأسد لن يعيق المصالح الإيرانية في سوريا. وبعد أن استثمرت الكثير من الدماء والأموال في دعم الحكومة السورية، أصبح لدى طهران سبب للترحيب بالدول العربية القوية والمؤثرة التي "تضفي الشرعية" على الأسد.

في هذا السياق، لم يكن من المستغرب أن أعرب مستشار للمرشد الأعلى الإيراني عن دعمه لتواصل أبو ظبي مع دمشق في منتدى الدوحة الشهر الماضي. ومع ذلك، قد لا يكون هناك إجماع على التقارب الإماراتي السوري في طهران.

"من المحتمل أن تنظر العناصر المختلفة داخل الحكومة في طهران إلى التواصل الإماراتي بشكل مختلف، فقد يشعر المتشددون من هذا الجهد بأنه يهدف فقط إلى الحد



من نفوذ إيران في سوريا ، بينما قد يرى أولئك الذين يميلون إلى تقليل التوترات مع الجيران العرب إعادة دمج سوريا في حظيرة الدول العربية باعتبارها تقدم فرصة أخرى لدبلوماسية إقليمية أوسع " صرحت يعقوبيان أن تقارب أبو ظبي مع الأسد هو "ذو حدين" بالنسبة للجمهورية الإسلامية "من ناحية، فإنه يسمح لمنافس طهران الإقليمية القوي والغني بشن غارات في سوريا من المحتمل أن تؤثر على الأسد في قضايا معينة مع استبعاد إمكانيات الإماراتيين" وقالت إن إبراز القوة الناعمة مع الشعب السوري يتصدى بالضرورة للنفوذ الإيراني الذي غالباً ما يتعارض مع المشاعر الشعبية. "ومن ناحية أخرى، من المحتمل أن يفتح التقارب الطريق أمام قبول إقليمي أوسع لسوريا مع وجود إيراني قوي، ومد متصاعد يرفع إيران وكذلك سوريا".

في الوقت الحالي، يدور الدعم الإماراتي لحكومة الأسد إلى حد كبير حول الرمزية

في الوقت الحالي، يدور الدعم الإماراتي لحكومة الأسد إلى حد كبير حول الرمزية والتأزر الفكري بين قادة أبو ظبي ودمشق. كلتا الدولتين العربيتين تكرهان جماعة الإخوان المسلمين وتشتركان في المصالح في إعادة المنطقة العربية إلى فترة ما قبل 2011 من "الاستقرار السلطوي" حيث لا يملك الإسلاميون الوسائل للوصول إلى السلطة في الأنظمة السياسية التعددية. كما يساهم تواصل أبو ظبي مع الأسد في تعزيز الشراكة الإماراتية الروسية التي جعلت الدولة الخليجية أكثر استقلالية عن العواصم الغربية. من خلال سياسة خارجية إبداعية غالباً ما تقدم أمثلة للدول العربية الأخرى، فإن لدولة الإمارات العربية المتحدة مصالحها الخاصة في إعادة سوريا إلى الحظيرة الدبلوماسية في المنطقة العربية. لكن من الناحية الواقعية، حتى لو رغب الإماراتيون في جذب الأسد بعيداً عن إيران، فإن تحقيق هذا الهدف قد يكون صعباً للغاية من الناحية العملية. وأن طهران ترى أن موقف أبو ظبي المؤيد للأسد مفيد من حيث تعزيز النفوذ الإيراني في سوريا. وكما قالت سلافين: "إن تقليص عزلة سوريا أمر جيد لإيران".

المصدر: انسايد ارابيه



شرح التقارب العربي مع فلاديمير بوتين جيوبوليتيكال فيوتشرز

هلال خاشان

(اللغة الإنجليزية) 07 نيسان 2022

نص المقال: رغم وحشيته في سوريا.. لماذا ترتفع شعبية بوتين بين العرب؟
يميل العرب إلى دعم القادة الذين يقفون في وجه الهيمنة الغربية



نشرت مجلة «جيوبوليتيكال فيوتشرز» مقالاً أعده هلال خاشان، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في العاصمة اللبنانية بيروت، يحاول من خلاله تفسير أسباب انجذاب الشعوب العربية إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وتقارب قاداتها معه، لا سيما في وقتٍ أجمع فيه المجتمع الدولي بصورة شبه كاملة على التصدي للغزو الروسي لأوكرانيا.

في بداية مقاله، يؤكد الكاتب أن كثيرًا من العرب لديهم أسباب قوية تجعلهم يكرهون الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. فالطائفة السُّنية تشعر بإحباطٍ وخيبة أمل من الدور الجوهري الذي أدته روسيا في الحرب السورية؛ إذ منعت روسيا انهيار نظام بشار الأسد، وقتلت بطريقة



عشوائية عددًا هائلًا من المدنيين، فضلًا عن تدمير المدارس والمستشفيات، بل إن الميليشيات الشيعية، التي قاتلت ضد المعارضة المسلحة المناهضة لحكومة الأسد بالتحالف مع الروس، تعلم أن علاقات بوتين الوثيقة مع إسرائيل مكّنت القوات الجوية الإسرائيلية من قصف مواقع الميليشيات الإيرانية والشيعية في سوريا دون رادع.

ومع ذلك، من الغريب أن يحظى بوتين بشعبية بين كثير من العرب من مختلف الانتماءات السياسية، بما فيها الداعمون للأنظمة الجمهورية وزعماء الأنظمة الملكية على حدّ سواء.

البحث عن بطل

يُوضح الكاتب أن العرب يبحثون باستمرار عن أبطالٍ جُدد، أملًا في العثور على مُنقذ آخر مثل صلاح الدين، القائد المسلم الذي هزم الصليبيين في معركة حطين واستعاد القدس في عام 1187 ميلادية. وفي خمسينيات القرن الماضي، ظنّ العرب أنهم وجدوا بطلهم في الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي وعد بلمّ شمل العرب وتوحيد صفوفهم وتدمير إسرائيل. إلا أن الهزيمة الثقيلة التي مُني بها جيشه في نكسة عام 1967 بدّدت ثقتهم في الجيوش العربية التقليدية، وحولتها، بدلًا من ذلك، إلى دعم حركات مثل المقاومة الفلسطينية التي تعهّدت بمواصلة القتال ضد إسرائيل. وفي عام 1982، اجتاحت إسرائيل لبنان، وهجّرت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، وأجبرت رئيسها ياسر عرفات، على السعي لتحقيق السلام مع إسرائيل، وشوّهت صورة عرفات بصفته زعيمًا للحركة الثورية.

وفي عام 1988، حقق العراق انتصارًا باهظ الثمن على إيران بعد حرب استمرت ثماني سنوات، وصوّرت نتيجة تلك الحرب على أنها انتصار على النزعة الفارسية التوسّعية. وسعى صدام حسين وراء طموحاته الرامية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والتي تضمنت برنامجًا نوويًا غير مدني، وفي إشارة إلى تدمير إسرائيل لمفاعل «أوزيراك» النووي العراقي بالقرب من بغداد عام 1981، هدّد صدام في عام 1990 بتدمير نصف إسرائيل إذا حاولت مرةً أخرى استهداف المنشآت النووية العراقية وتدميرها، لكنه بعد أقل من أربعة أشهر من ذلك الوقت، غزا صدام الكويت، وأعلن أنها المحافظة العراقية التاسعة عشرة، وحظي بتأييد حماسي من الشعوب العربية التي ظنّت أنها بداية للوحدة العربية، إلا أن الهزيمة الساحقة التي ألحقها التحالف، الذي تقوده الولايات المتحدة، بالجيش العراقي سرعان ما غيّرت نظرة العرب إلى الزعيم العراقي من بطل عربي طال انتظاره إلى طاغية مسلوب العقل.

وبعد أن تبين لهم أن إمكانية عثورهم على منقذ من بني جلدتهم مجرد أوهاام، وفقًا للكاتب، حوّلت الشعوب العربية وجهتها إلى القادة غير العرب. واستطاع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتحديه للغرب وخطابه المعادي لإسرائيل أن يُقدّم نفسه على أنه نموذج يُحتذى به



بين العرب، بيد أن توجهاته المتذبذبة وتحولاته السياسية المفاجئة دفعت كثيرًا من العرب لتغيير رأيهم فيه. وفي الوقت نفسه، تمكن بوتين من أن يُعطي العرب الانطباع الذي يوحي بأنه قد يكون بطلاً لهم، على الرغم من أنه لم يكن صديقًا لهم في يوم من الأيام.

وبالإضافة إلى امتلاك روسيا قدرة نووية هائلة، حرص بوتين على تطوير الجيش الروسي بعدما أصبح رئيسًا للبلاد في عام 2000، وحقّق النصر في حربه التي شنّها ضد جورجيا في عام 2008 وضم شبه جزيرة القرم إلى الأراضي الروسية في عام 2014، وتحديّ الغرب وحلف شمال الأطلسي (الناتو) وتعهد بالتصدي للجهود الرامية إلى أن تكون أوكرانيا منصة انطلاق الحروب ضد الاتحاد الروسي، وتمكن بوتين من زعزعة الهيمنة الأمريكية على صعيد السياسات الدولية وسعى إلى أن يحل محلها نظام متعدد الأقطاب.

أكثر الشخصيات تأثيرًا

يُنوّه كاتب المقال إلى أن الرئيس الروسي يُقدّم نفسه على أنه رجل ذو طبيعة آسرة، فهو خبير في الفنون القتالية، ويمتطي الخيول ويسبح في المياه الباردة ويصطاد الحيوانات البرية، وتُعد هذه السمات صفات رجولية قلّمًا يجدها العرب في قادتهم، وفقًا للكاتب. وبصفة عامة، ينظر العرب إلى بوتين على أنه زعيم قوي لا ينبطح للضغوط ويسعى إلى استعادة مجد روسيا السابق. وبالفعل، برزت روسيا بصفتها قوة عالمية في عهد بوتين، الذي اختارته مجلة «فوربس» من بين أكثر الشخصيات تأثيرًا في العالم لمدة أربع سنوات متتالية في الفترة ما بين عامي 2013 و2016. ويحكم بوتين شعبه أيضًا بالأسلوب نفسه الذي تحكم به معظم النُخب الحاكمة في المنطقة العربية، من خلال استخدام القوة الغاشمة لإجبار شعبه على الخضوع، وكلما أظهر بوتين قوته وعزمه في الحرب في أوكرانيا، زاد الإعجاب به، وعلى عكس حكام العرب غير الآمنين والمتوترين، يبدو بوتين هادئًا وواثقًا؛ مجسدًا العزم والثبات.

وفي سوريا، استعرض بوتين في كثيرٍ من الأحيان قوة روسيا العسكرية بصورة مُبالغٍ فيه وبلا مبرر، فعلى سبيل المثال كان يُطلق صواريخ باليستية من السفن البحرية الموجودة في البحر الأسود وبحر قزوين ضد معارضة مسلحة تسليحًا ضعيفًا، وجرت العادة أن يشير الشيعة العرب إلى بوتين، الذي يظهر على الملصقات في كل بقعة أرض تسيطر عليها حكومة النظام السوري بجانب الأسد وزعيم حزب الله حسن نصر الله، على أنه الحاج أبو علي، أو رافع الظلم عن المضطهدين المظلومين، بسبب دوره في سحق الانتفاضة السنّية في سوريا، وينظر العرب إلى بوتين على أنه زعيم أمة قوية مترامية الأطراف تصمد في



وجه الولايات المتحدة، التي لا تريد مواجهته وجهاً لوجه لأن روسيا قوة نووية.

الإرث السوفيتي الباقي

يلفت الكاتب إلى أن العرب يتعاملون مع روسيا بوصفها الوريث للاتحاد السوفيتي السابق، وعندما يحكمون على أفعال بوتين في الوقت الراهن، فإنهم ما زالوا يعتمدون في حكمهم على سياسة الكرملين الخارجية إبان الحقبة الشيوعية ودعمه للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، لقد أصبحت عقدة معاداة الغرب جزءاً لا يتجزأ من الوعي الجماعي لمعظم العرب، بحسب الكاتب، وبالنظر إلى التأييد الأمريكي المستمر والثابت لإسرائيل، يميل العرب أكثر للانحياز إلى أي دولة تُعارض السياسة الخارجية لواشنطن، بغض النظر عن تقديرهم الشخصي لهذه القضية.

ويؤكد الكاتب أن قضايا الاستعمار والإمبريالية لا تزال تشغل بال الشعب العربي، الذي لم ينسَ دعم الاتحاد السوفيتي لحركات التحرر الوطني في دول العالم الثالث، ولا يزال العرب يحتفظون بهذه العقلية، وينظرون إلى بوتين بناءً على ذلك، حتى ولو كانوا مخطئين، إن العرب سيُعدُّون انتصار بوتين في أوكرانيا انتصاراً لهم حتى لو لم يجنوا من هذا الانتصار أي منفعة أو ثمرة، وفقاً للكاتب. وسيشعر العرب بالارتياح عندما يرون الرئيس اليهودي الأوكراني، زيلينسكي، المدعوم من الغرب، وهو صديق قوي لإسرائيل، يهزم أمام روسيا، وفي هذه الحالة، تكون النفعية واستغلال الظروف هي التي تشكل المواقف العربية وليست المعتقدات القائمة على المبادئ.

كما تتقاسم الدول العربية مع روسيا روابط تاريخية، ولا ينكر بوتين أن الإسلام جزءاً أساسياً من التاريخ الروسي، وأكَّد مراراً ضرورة تعزيز نوعية المدارس الإسلامية في روسيا، وكان الدين الإسلامي قد دخل إلى منطقة الفولغا الفيدرالية الروسية والقوقاز في القرن السابع الميلادي، أي قبل دخول المسيحية بقرنين. وأنشأت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية علاقات وثيقة مع بطريركية أنطاكية (كانت سابقاً جزءاً من سوريا).

ويُعد الإسلام ثاني أكبر ديانة في روسيا، إذ يُشكل 20 مليون مسلم نحو 14٪ من الشعب الروسي. ودمجت هذه الروابط التاريخية بصفة دائمة في المجتمع الروسي في عام 1788، عندما أسست الإمبراطورة الروسية كاترين الثانية جمعية «أورينبورج» وشجَّعت تعليم اللغة العربية في بعض المدارس والكليات، وعلى الرغم من وجود تمييز ضد المسلمين في روسيا، فإنه يختلف عن الإسلاموفوبيا المنتشرة في الغرب، ويتخذ التمييز في روسيا شكلاً من أشكال تسلسل هرمي عرقي يُفضل العرق الروسي.



تقارب القادة العرب مع بوتين

يُشير الكاتب إلى أنه من وجهة نظر الحكام العرب، يُعد التواصل مع روسيا أسهل بكثير من التواصل مع الغرب لأن موسكو لا تتدخل في شؤونهم الداخلية. وعندما اندلعت انتفاضات الربيع العربي في المنطقة، أدانتها روسيا ووصفتها بأنها مؤامرة أمريكية ضد الأنظمة القائمة، ومنح بوتين الطغاة العرب طوق النجاة من خلال سحق الثورة السورية، والتي كان من الممكن أن تغير الملامح السياسية للشرق الأوسط إذا انتصرت.

وفي عام 2018، عندما حضر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قمة مجموعة العشرين بعد وقت قصير من الاغتيال الوحشي للصحافي السعودي المعارض، جمال خاشقجي، في مدينة إسطنبول، كان معظم المشاركين في القمة يتعاملون معه على أنه منبوذ. وتجاهله الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وسأله كلُّ من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي عن مقتل خاشقجي، أما بوتين فقد رحّب به ترحيبًا حارًا، وصافحه بقوة.

ويتواصل بوتين مع حكام العرب ويقيم معهم علاقات ودية. وعندما يستقبلهم في موسكو، يجلس إلى جوارهم، بدلاً من الجلوس على طاولة ضخمة كما يفعل عندما يلتقي بالقادة الغربيين، ويحرص بوتين على تعزيز العلاقات الروسية مع الدول العربية، خاصة أثناء حرب أوكرانيا، التي قد تجبر روسيا على العزلة الدولية لشهور، إن لم تكن لسنوات.

مورد أساسي للأسلحة

يُضيف الكاتب أن روسيا تُعدُّ أيضًا مصدرًا أساسيًا لتسليح عدة دول عربية، ومنذ حصولها على الاستقلال في عام 1962، كانت الجزائر مستوردًا ثابتًا للأسلحة من روسيا، بما يزيد على 80٪ من مشترياتها العسكرية. كما عادت مصر، ثالث أكبر دولة متلقية للمعدات العسكرية الأمريكية، إلى سوق الأسلحة الروسية بعد الربيع العربي، وتستورد مصر حاليًا أكثر من 40٪ من احتياجاتها العسكرية من روسيا، بل حتى الإمارات العربية المتحدة، التي عادةً ما تعتمد على الأسلحة الغربية، تشتري حاليًا بعض المعدات العسكرية من روسيا، بما يُقدَّر بنحو 6٪ من وارداتها العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، عرض بوتين بيع نظام الصواريخ المضادة للطائرات «إس-400» إلى السعودية.

ومن ناحية أخرى، شعرت واشنطن بخيبة أمل بسبب عدم إدانة قادة العرب للحرب الروسية ضد أوكرانيا. وفي الأسبوع الماضي، زار وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكين،



المنطقة لحشد الدعم العربي للمساعدة في إنهاء الحرب، ومع ذلك، لا تبدو الدول العربية في وضع يُمكنها من الضغط على بوتين للتخلي عن أهدافه الإستراتيجية في أوكرانيا، والأكثر من ذلك، يبدو أن العرب غير مستعدين لتغيير نهجهم المتَّبَع تجاه روسيا، لأنهم يعتقدون أن البقاء على مقربة من بوتين سيُخفف من انتقاد الولايات المتحدة لسياساتهم المحلية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وإرساء دعائم الديمقراطية.

ويختم الكاتب مقاله بالتنويه إلى أن القرب الجغرافي والتداخل الثقافي والديني وعدم وجود مصالح استعمارية لروسيا الإمبريالية في المنطقة العربية سهَّل من أمر تغلغل الاتحاد السوفيتي في المنطقة بمباركة عربية معادية للغرب، ويرغب بوتين في تعزيز صورة روسيا بوصفها ملاذًا من الهيمنة السياسية الغربية ودرعًا واقئيًا إذا قررت الولايات المتحدة الانسحاب من المنطقة تمامًا. ومن غير المحتمل أن يكون لنتيجة الحرب في أوكرانيا أي تأثير سلبي في هذه العلاقات. (ترجمة: ساسة بوست)

المصدر: [جيوبوليتيكال فيوتشرز](#)



سوريا.. 8 آلاف نازح في مخيم الركبان بحاجة إلى تدخل إنساني

عاجل

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

(اللغة الإنجليزية والعربية) 06 نيسان 2022

نص المقال:



وقال "الدرياس": "لا يوجد حاليًا في المخيم أي أطباء أو مرافق لتقديم الرعاية الطبية للنازحين. كان النازحون يقصدون نقطة طبية لـ"يوني سيف" على الحدود الأردنية، لكن السلطات الأردنية أغلقتها قبل نحو عامين بحجة جائحة "كورونا".

وأضاف "توفي خلال المدة الماضية عدد من الأطفال وكبار السن نتيجة انعدام الرعاية الصحية ونفاد المواد الغذائية الأساسية. لا تتلقى حاليًا أي مساعدات إنسانية من الخارج لدرجة أنّ حليب الأطفال نفذ بشكل كامل من المخيم".

ولفت إلى أنّ "حصار المخيم يهدف إلى إجبار النازحين على العودة إلى مناطق سيطرة النظام. النازحون هنا يرفضون العودة لأنهم يخشون على حياتهم، إذ تعرّض بالفعل كثير من النازحين الذين كانوا في المخيم وعادوا إلى مناطق النظام، إلى القتل أو الاعتقال أو الإخفاء، وخصوصًا الشباب، وسيقوا إلى جبهات القتال لمحاربة مسلحي المعارضة".

وفي السياق، عبّر المرصد الأورومتوسطي عن خشيته من انخراط الأمم المتحدة في



جهود ما يسمى "دعم المغادرة الطوعية لأهالي الركبان" دون توفير ضمانات للمغادرين الذين قد يكونون عرضة لأعمال تهدد حياتهم في مناطق سيطرة النظام " من المشين ترك آلاف النازحين بلا إمدادات غذائية أو طبية في بيئة صحراوية قاحلة ووسط ظروف جوية قاسية. من الواضح أنّ هذا التخلّي يعكس فشلاً أخلاقياً فادحاً لدى جميع الأطراف المعنية "

وبيّن الأورومتوسطي أنّه اطلع على وثيقة تلقّاها سكان المخيم العام الماضي، وجاء فيها أنّ الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري ستدعمان "المغادرة الطوعية لأهالي الركبان" على عدة دفعات ولمدة ثلاثة أشهر (أيلول وتشرين أول وتشرين ثان 2021) لمساعدة الراغبين في الخروج من المخيم إلى المناطق التي يختارونها، غير أنّ الوثيقة تضمنت بشكل صريح تنصلاً من توفير الحماية أو الدعم للنازحين العائدين إلى مناطق النظام.

وجاء في الوثيقة، "تقع مسؤولية أمن وسلامة الأفراد (النازحين المغادرين) على عاتق الجهات المسيطرة وحكومة الجمهورية العربية السورية، وتذكّر الأمم المتحدة والهلال الأحمر دوماً الجميع بذلك"، في تأكيد على عدم تقديم أي ضمانات للمغادرين. وفي سبتمبر/ أيلول 2021، أكّد التقرير الرابع والعشرون للجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا أنّ "البلاد غير صالحة لعودة اللاجئين الآمنة والكريمة". وقال مدير العمليات في المرصد الأورومتوسطي "أنس جرجاوي": "من المشين ترك آلاف النازحين بلا إمدادات غذائية أو طبية في بيئة صحراوية قاحلة ووسط ظروف جوية قاسية. من الواضح أنّ هذا التخلّي يعكس فشلاً أخلاقياً فادحاً لدى جميع الأطراف المعنية".

ووفق متابعة المرصد الأورومتوسطي، وصل أعلى عدد للنازحين في المخيم إلى نحو 110 آلاف نازح، غير أنّ إغلاق الحدود الأردنية عام 2015 وحصار المخيم أدّى إلى تقلص العدد بشكل كبير على مدار السنوات الماضية، ليستقر عند نحو 8 آلاف نازح حالياً، إذ اضطر كثير من الذين كانوا يقطنون المخيم إلى العودة إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات النظام السوري هرباً من ظروف الحصار، رغم الأخطار والممارسات الأمنية الانتقامية التي قد يتعرضون لها في تلك المناطق.

وطالب المرصد الأورومتوسطي الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة ذات العلاقة ببذل كل الجهود الممكنة لإدخال إمدادات الغذاء والدواء الأساسية لمخيم الركبان، ودعم آلاف



السكان الذين يصارعون الجوع والمرض هناك منذ وقت طويل. وحثّ المرصد الأورومتوسطي السلطات الأردنية على الوقوف عند التزاماتها الأخلاقية تجاه النازحين في مخيم الركبان، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتخفيف معاناتهم في المخيم الحدودي. وطالب المرصد الأورومتوسطي الأمم المتحدة بعدم المشاركة في عمليات نقل النازحين من مخيم الركبان إلى مناطق سيطرة النظام السوري طالما بقيت غير آمنة، وعدم المساهمة بأي شكل من الأشكال في تعريض أولئك الأشخاص إلى مخاطر حقيقية تمس أمنهم وسلامتهم.

المصدر: المرصد الأورو متوسطي لحقوق الانسان



بعد التعثر في أوكرانيا .. بوتين يلجأ إلى قائد الحملة الروسية في

سوريا

واشنطن اكسامنر

ريان كينج

(اللغة الإنجليزية) 09 نيسان 2022

نص المقال:



لُقّب النقيب الروسي الجنرال ألكسندر دفورنيكوف بـ "جزار سوريا" منذ عام 2016، حيث أشرف "دفورنيكوف" على التدخل الروسي الوحشي في الشرق الأوسط، وساعد رئيس النظام السوري بشار الأسد في سحق المعارضة.

- جزار سوريا

وخلال ذلك الوقت، تم استخدام الأسلحة الكيماوية والضربات الجوية العشوائية - مما أسفر عن سقوط الآلاف من الضحايا المدنيين في سوريا. ويعتقد أيضا بحسب صحيفة "ديلي ميل" البريطانية، أن الجنرال البالغ من العمر 60 عامًا، هو الرجل الذي يقف وراء الهجوم الصاروخي، الجمعة، على محطة "كراماتورسك" للسكك الحديدية، مما أسفر عن



مقتل 52 مدنياً على الأقل كانوا يحاولون الفرار غرباً.

واختار فلاديمير بوتين "دفورنيكوف" لقيادة المعركة في شرق أوكرانيا، بعد أن شهدت الأسابيع الستة الكارثية الأولى من غزو موسكو إرسال آلاف الجنود الروس إلى حتفهم وتدمير عشرات الدبابات.

وأمر الكرملين الكابتن الجنرال "ألكسندر دفورنيكوف"، الذي أطلق عليه البعض لقب "جزار سوريا"، بالاستيلاء على منطقة دونباس الشرقية بأوكرانيا بالكامل. ويبدو أن معلومات "دفورنيكوف" الاستخبارية في ساحة المعركة تحظى بتقدير كبير بين الجنرالات الغربيين، ويعتقد أنه على دراية بمسرح حرب دونباس - حيث كان الانفصاليون المواليون لروسيا يقاتلون القوات الحكومية الأوكرانية منذ عام 2014.

وتم تكليف "دفورنيكوف" أيضاً بمسؤولية الإشراف على البحر الأسود وشبه جزيرة القرم، التي استولت عليها روسيا في عام 2014. ويعتقد المحللون أن بوتين يريد إنشاء ممر بري بين روسيا وشبه جزيرة القرم - وهو أمر تمنعه المقاومة الأوكرانية الشديدة. هذا وقام قادة الناتو بتجميع قاعدة بيانات لإنجازاته وتفضيلاته التكتيكية، في محاولة للتنبؤ باتخاذ قراره في الأسابيع المقبلة، وقد اكتسب سمعة بأنه قاسٍ على مر السنين. لكن المسؤولين يقولون إنه قد يواجه صعوبة في إرضاء فلاديمير بوتين، وقال أحدهم: "ما لم يصبح الجيش الروسي أكثر فاعلية، فمن الصعب أن نرى كيف ينجح".

- الخسائر الروسية

وأشارت التقارير إلى أن بوتين يريد أن تكون قواته قد استولت على ما يكفي من أوكرانيا بحلول يوم 9 مايو، ليعلن النصر في الذكرى الروسية لاستسلام ألمانيا النازية في عام 1945 وإنهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا.

ومع ذلك وعلى الرغم من كل الصعاب، نجحت قوات كييف في صد جيوش الكرملين من عدة مناطق من البلاد، وتكبدت خسائر فادحة أثناء القيام بذلك. ومع إضعاف القوات الروسية، هناك شكوك حول قدرة موسكو على السيطرة على مناطق كبيرة من أوكرانيا لفترة طويلة ضد التمردات المحلية والهجمات العسكرية المضادة.

وتقدر وزارة الدفاع الأوكرانية مقتل 19 ألف جندي روسي منذ بدء الغزو في 24 فبراير. وفي



غضون ذلك، قُتل ما لا يقل عن ستة جنرالات روس وتسعة من كبار القادة.

وفي الأيام الأخيرة، انسحب الآلاف من جنود موسكو من منطقة كييف ليتم نشرهم في

أماكن أخرى. لكن مسؤول كبير بوزارة الدفاع الأمريكية قال، الجمعة، إن البنتاغون قرر

أن بعض الوحدات القتالية الروسية التي انسحبت من منطقة كييف في الأيام الأخيرة

تعرضت لأضرار بالغة ومستنفدة لدرجة أن فائدتها القتالية موضع شك.

واقترح بعض المحللين أن التركيز على دونباس والتعهد بخفض التصعيد قد يكون مجرد

محاولة لإحداث تغيير إيجابي في الواقع: "لقد تم إحباط القوات البرية لموسكو - وتكبدت

خسائر فادحة - في محاولتها للاستيلاء على العاصمة. وغيرها من المدن الكبرى."

- من هو الجنرال ألكسندر دفورنيكوف المعروف بـ "جزار سوريا"؟

هذا وولد دفورنيكوف عام 1961، وبدأ حياته المهنية في المدرسة العسكرية السوفيتية،

قبل أن يلتحق بالجيش السوفيتي في عام 1978. وتلقى مزيدًا من التعليم في مدرسة

تدريب القيادة العليا في موسكو، حيث تخرج عام 1982.

ومنذ ذلك الحين ترقى في الرتب في الجيش السوفيتي ثم الروسي - خدم في مناصب

عليا في مختلف الأقسام وتخرج من الأكاديمية العسكرية لهيئة الأركان العامة في عام

2005.

في عام 2008 تولى قيادة جيش الراية الحمراء الخامس، قبل أن يشغل منصب نائب قائد

المنطقة العسكرية الشرقية، ثم رئيس أركان المنطقة العسكرية المركزية. وفي سبتمبر

2015 أصبح أول قائد للقوات المسلحة الروسية في سوريا مع بداية تدخل موسكو في

البلاد، وتولى مسؤولية عملياتها العسكرية هناك في عام 2016.

- روسيا وسوريا

وتدخلت روسيا عندما طلبت حكومة النظام السوري بقيادة الأسد المساعدة من حليفها

لسحق الجماعات المتمردة في البلاد - مستخدمة نظامًا وحشيًا من الضربات الجوية التي

ساعدت الحكومة على استعادة مناطق كبيرة.

وفقًا للمرصد السوري لحقوق الإنسان ومقره بريطانيا، فإنه بحلول نهاية سبتمبر 2017،

قتلت الغارات الجوية الروسية حوالي 5703 مدنيًا - حوالي ربعهم من الأطفال - إلى

جانب آلاف المقاتلين.



وأثارت تصرفات روسيا انتقادات شديدة من الغرب، حيث اتهمت الولايات المتحدة وحلفاؤها روسيا بالتواطؤ في جرائم الحرب التي ارتكبتها الأسد.

كما هو الحال في أوكرانيا، رفضت روسيا مثل هذه الاتهامات.

ودفورنيكوف هو الآن قائد المنطقة العسكرية الجنوبية لروسيا، وسيحول انتباهه إلى الاستيلاء على منطقة دونباس الأوكرانية.

جاءت أنباء تعيينه في الوقت الذي توجهت فيه عربات صغيرة إلى كنيسة في كراماتورسك بشرق أوكرانيا صباح السبت، لجمع من تم إجلاؤهم بعد هجوم صاروخي مميت على محطة قطار في المدينة.

ودعا الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، إلى "رد عالمي حازم"، الجمعة، بعد أن قتلت ضربة صاروخية 52 شخصاً في محطة قطار بشرق أوكرانيا حيث تجمع مدنيون للفرار من هجوم روسي مخيف.

وقال زيلينسكي في رسالة بالفيديو "هذه جريمة حرب روسية أخرى سيحاسب عليها جميع المتورطين" في إشارة إلى الهجوم الصاروخي يوم الجمعة والذي كان من بين ضحاياه خمسة أطفال.

بعد الهجوم على عاصمة دونيتسك، اتهم الرئيس الأمريكي جو بايدن روسيا بالوقوف وراء "فظائع مروعة". كما أدانت فرنسا ذلك ووصفته بأنه "جريمة ضد الإنسانية". وقالت حكومة المنطقة إن 52 شخصا على الأقل قتلوا. وأبلغ زيلينسكي عن 300 جريح، قائلاً إن الضربة أظهرت "شر بلا حدود".

المصدر: واشنطن اكسمنر



كيف يؤدي التدخل الأمريكي في سوريا إلى تفاقم محنة السوريين جلوبال بوليسي

جوناس إيكبي

(اللغة الإنجليزية) 11 نيسان 2022



نص المقال:

بين عمليات القصف، والمناورات الدبلوماسية السرية والمتناقضة، والعقوبات الشديدة، فضلاً عن الإهمال الإنساني، من الواضح أن محنة السوريين العاديين ليست مصدر قلق كبير بين صناع القرار في واشنطن.

حتى في عامها الحادي عشر، لا يزال السوريون يشعرون بالعواقب المدمرة للحرب في الداخل وفي الشتات. على الرغم من أن الصراع بدأ على شكل انتفاضة ديمقراطية محلية لمعالجة الظلم الداخلي، إلا أنه لا يمكن فهمه دون النظر إلى القوى الإقليمية والعالمية المتعددة التي تدخلت عسكرياً، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تحت ذرائع ودوافع مختلفة في سوريا. بعد أن أجريت العديد من المحادثات مع السوريين من خلال عملي مع منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط، بالكاد واجهت الحجة القائلة بأن



مشاركة القوى العالمية في سوريا كان في مصلحة الشعب السوري الذي تعرض لعنف طويل.

بالإضافة إلى الرفض، يبدو أن هناك ارتباكاً: لا يتفق مراقبو الصراع عمومًا على ما تسعى القوى العالمية المختلفة في سوريا إلى تحقيقه. ومن الأمثلة على ذلك تدخل الولايات المتحدة في الصراع السوري. لا ينبغي أن يكون هذا الشعور بالارتباك مفاجئاً: فقد أدارت وكالات المخابرات والجيش الأمريكية السياسة الأمريكية تجاه سوريا بشكل أساسي. أنتجت الشبكات البيزنطية بين وكالات الاستخبارات المتنافسة أحياناً ورعاتها المسلحين داخل سوريا تحالفات محيرة ومتغيرة باستمرار وديناميكية للغاية، وتحيط بها السرية.

نعرف القليل عن سياسة واشنطن تجاه سوريا. على سبيل المثال، من الواضح أنه منذ عام 2014، تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً لتقليص الكيان شبه الحكومي للدولة الإسلامية. ما هو أقل شهرة هو أن هذه المواجهة أوقعت خسائر فادحة في صفوف السوريين، وهو ما حاول الجيش الأمريكي إخفائه عن الرأي العام. بينما كرست نيويورك تايمز في الأشهر الأخيرة بعض قدراتها الصحفية للكشف عن جرائم الحرب الأمريكية المحتملة في سوريا وأفغانستان والعراق، فشلت وسائل الإعلام الأوسع عمومًا في تناول مثل هذه القضايا. الادعاءات ضد الجيش الأمريكي عميقة: في إحدى الحالات، في مارس 2017، استهدف أعضاء من وحدة أمريكية تُدعى فرقة العمل 9 سد الطبقة داخل سوريا. كاد الهجوم أن يغرق عشرات الآلاف من السوريين. لمنع حدوث هذه الكارثة في اللحظة الأخيرة، عمل بعض الأعداء الرئيسيين في الصراع السوري - الحكومة السورية، وتنظيم الدولة الإسلامية، والولايات المتحدة، وقوات الدفاع السورية، وكيل مدعوم من الولايات المتحدة - معًا ودعوا إلى وقف إطلاق النار بحيث يمكن للمهندسين المدنيين إصلاح السد. وحدة أمريكية أخرى، وهي مجموعة العمليات الخاصة السرية للغاية تالون أنفيل، تجنبنا الاحتياطات وقتلت غير المقاتلين مثل "المزارعين الذين يحاولون الحصاد، والأطفال في الشوارع، والعائلات الفارة من القتال، والقرويون الذين يحتمون بالمباني".

في حين أنه من الواضح هناك أن الولايات المتحدة واجهت عسكرياً تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا - وهو ما كان نتيجة كارثية للغزو الأمريكي غير القانوني للعراق المجاور؛ هناك اتفاق ضئيل للغاية حول الخصائص العامة لاستراتيجيات الولايات المتحدة السابقة والحالية تجاه نظام الأسد. قد تكون المأساة السورية، كما قال مهدي حسن، "اختبار رورشاخ السياسي والطائفي النهائي في عصرنا" - حيث يتوصل المعلقون إلى



استنتاجات مختلفة بشكل جذري حول ما يحدث في سوريا بناءً على وجهات نظرهم الأيديولوجية حول الصراع العالمي.

اتهم الكثير من اليساريين الولايات المتحدة بالتورط في حملة زعزعة الاستقرار لتغيير النظام. وأشاروا إلى دعم الولايات المتحدة لبعض الجماعات المعارضة التي تقاتل ضد الأسد. من ناحية أخرى، جادل المفكرون الليبراليون والمحافظون الجدد بأن الولايات المتحدة ودول أخرى وقفت بشكل أساسي متفرجة ولم تتدخل بشكل هادف حيث قُتل مئات الآلاف من المدنيين على يد النظام وداعميه إيران وروسيا، وقد قامت بذلك، ينتهك مبدأ "المسؤولية عن الحماية"، الذي يفترض أن حقوق الإنسان تتفوق على السيادة الوطنية ويعتمد تطبيق الأولى في كثير من الأحيان على استخدام القوة العسكرية. كل هذه الآراء لها نقاط عمياء: غالبًا ما يقلل الليبراليون الغربيون والمحافظون الجدد من شأن رد الفعل والعنف من قبل الجهات العسكرية الغربية ووكلائهم، في حين أن الكثير من اليساريين يميلون إلى التقليل من المسؤولية الكبيرة لنظام الأسد عن مأساة المدنيين، وخاصة في الحالات الشائنة، حتى أعلن تعاطفه مع النظام. من الواضح أن نظام الأسد صعد الصراع السوري في مراحله الأولى - عندما استخدم العنف المكثف لقمع الاحتجاجات السلمية التي عبرت عن التطلعات الديمقراطية للشعب السوري. استنادًا إلى جميع الأدلة التي جمعها الخبراء، فإن نظام الأسد مسؤول أيضًا عن الغالبية العظمى من الضحايا المدنيين حيث تابع حملة "الأرض المحروقة" القاسية التي تضمنت إلقاء عشرات الآلاف من البراميل المتفجرة، واغتصاب الأطفال، والإعدامات الجماعية، والمجاعة القسرية.

تواطؤ أمريكي روسي سري؟

حتى أن بعض المعلقين جادلوا بأنه في مرحلة ما منذ أن بدأت الولايات المتحدة حملتها ضد تنظيم الدولة الإسلامية، بدأت الولايات المتحدة في التواطؤ مع النظام السوري وداعميه الروس، وأصبحت حليفًا له بحكم الأمر الواقع. ومن بين الأدلة المقدمة لصالح هذه الحجة تصريحات للمعارضة نسقت بموجبها الولايات المتحدة غارات جوية مع النظام السوري وساعدت الأخير في تقدم هجومه ضد المعارضة في المناطق التي تعرضت للقصف. وقد وصف أعضاء المعارضة آثار مثل هذه الضربات وأنماطها بأنها متعمدة من قبل أعضاء المعارضة - بينما مكّن تقدم الأسد من الضربات الجوية الأمريكية التي وصفت أيضًا بأنها "دفعه غير مباشرة". يدعي الأسد نفسه أن المعلومات المتعلقة



بالضربات يتم تبادلها معه عبر وسطاء.

إذا كانت مزاعم التواطؤ صحيحة ، فإنها تتعارض مع معظم التصريحات الرسمية لواشنطن ، التي طالبت من نظام الأسد التخلي عن السلطة في عهد إدارة أوباما ، وتصر على عدم تطبيع العلاقات مع سوريا في ظل إدارة بايدن. ومع ذلك ، فإن مثل هذه الأعمال من التواطؤ غير الرسمي بين الأعداء ، والتي حدث الكثير منها في تاريخ الحرب ، ستكون فعالة على وجه التحديد لأنها "يمكن إنكارها بشكل معقول". بالطبع ، من المحتمل أن يخضع هذا التواطؤ الآن لإعادة النظر ، بالنظر إلى الغزو الروسي الوحشي لأوكرانيا. على الرغم من أنه من غير المحتمل ، فإن التحالفات تحت الطاولة ليست نادرة في السياسة الخارجية ، حيث يتجلى التنسيق بين الطائرات المقاتلة الروسية والإسرائيلية فوق المجال الجوي السوري ، والتي حظيت ببعض الاهتمام الإعلامي بعد الأزمة الأوكرانية.

بعد الاجتماع بين الرئيس بايدن - الذي قتل من حملات القصف الأمريكية في جميع أنحاء العالم - وبوتين في جنيف الصيف الماضي ، كانت هناك مؤشرات على أن الولايات المتحدة وروسيا قد توصلتا إلى بعض الاتفاق بشأن سوريا على الرغم من الخلافات المتزايدة في أماكن أخرى. في البداية ، كانت هناك مخاوف من أن روسيا ستستخدم حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الدولي الذي سيسمح بمرور آمن ومستمر للمساعدات الإنسانية إلى سوريا عبر معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا بعد اجتماع بايدن وبوتين ، لم تستخدم روسيا حق النقض. القوة ضد مرور المساعدات. إنه مثال نادر على كيف تصبح الاتفاقية الدبلوماسية مفيدة للمدنيين في منطقة الحرب في الشرق الأوسط.

التخلي لأسباب إنسانية

يبدو أنه من الحكمة الشائعة في أروقة السلطة ومراكز الفكر في واشنطن أنه "لا توجد حلول سهلة" للأزمة السورية. ومع ذلك ، فإن الولايات المتحدة والقوى العظمى الأخرى تخذل السوريين بانتظام في منطقة واحدة كان من الممكن أن تؤدي فيها السياسات الطموحة والحاسمة إلى ردود فعل قليلة نسبياً مقارنة بحملات القصف ، أو بناء تحالفات جيوسياسية زائفة ، أو تسليح الوكلاء: تزويد السوريين بالمساعدات الإنسانية الكافية. لا تزال سوريا واحدة من أكثر الكوارث الإنسانية تعقيداً وخطورة في عصرنا ، ولكن على مر السنين ، سمح المانحون للسوريين بالعيش في مرحلة من التقشف الإنساني. كما لاحظ مارتن غريفيث ، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ



، في خريف عام 2021 ، بعد سنوات من إخفاق المجتمع الدولي في حماية المدنيين ، فضلاً عن توفير الإغاثة والحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية: “ لا يمكن أن يكون الفشل كل عام استراتيجيتنا ”.

حجبت الولايات المتحدة أموالاً كبيرة لإعادة الإعمار ، بحجة أنها ستفيد النظام السوري - على الرغم من أن هناك حاجة ماسة للتمويل أيضاً في المناطق التي لا يسيطر عليها النظام أو في العديد من مخيمات اللاجئين السوريين المترامية الأطراف في البلدان المجاورة. كما ذكرت منظمة Syria Relief في تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 2021 ، فإن “35٪ من النازحين السوريين داخل شمال سوريا و 36٪ من اللاجئين السوريين في لبنان يقولون إنهم يعرفون شخصاً مات أو أصيب بظروف صحية (...) بسبب التعرض لدرجات حرارة الشتاء. ” استضافت الولايات المتحدة أيضاً عدداً صغيراً جداً من اللاجئين السوريين: في عام 2020 ، كان ما يقرب من 3,7 مليون لاجئ سوري يعيشون في تركيا التي تعاني من الأزمة ، في حين أن الولايات المتحدة استضافت فقط كاليفورنيا. 8,7 ألف لاجئ سوري. لقد تدخلت القوى العالمية عسكرياً في سوريا بطرق متعددة ، لكنها أهملت بشكل موثوق المصاعب الإنسانية الهائلة التي يواجهها السوريون ، والتي يمكن تخفيفها من خلال تمويل المبادرات المختلفة التي تقودها الأمم المتحدة والتي تقدم المساعدات. في حين أن الولايات المتحدة كانت باهتة في مساعدتها للسوريين ، فقد واصلت حملة “الضغط الأقصى” من خلال وضع عقوبات ضد نظام الأسد. على الرغم من أن العقوبات فشلت في تغيير سلوك المسؤولين السوريين ، إلا أنها ساهمت في الأزمة الإنسانية في سوريا: فقد أدت إلى انهيار الليرة السورية ، وجعلت من الصعب على السوريين الوصول إلى الوقود والحبوب ، فضلاً عن تعقيد الأزمة. جهود وكالات المساعدة الإنسانية في الحفاظ على سلاسل التوريد الخاصة بها واستبدال البنية التحتية الحيوية التي دمرتها الغارات الجوية.

شجب بيرني ساندرز ذات مرة “عقلية واشنطن القديمة التي تحكم على” الجدية “وفقاً للاستعداد لاستخدام القوة”. بينما اختبر السياسيون التزامهم تجاه سوريا بناءً على ما إذا كانوا يدعمون الوكلاء أو الحرب الجوية ضد داعش ، نادراً ما يتم النظر في تأثير العقوبات والضربات الجوية ونقص تمويل المساعدات على السوريين. في غضون ذلك ، يعرف السوريون أن القوى الأجنبية مثل الولايات المتحدة تركز بشكل مفرط على المخاوف



الأمنية قصيرة النظر بدلاً من احتياجات السوريين العاديين ، المحاصرين في أزمات إنسانية شبه دائمة. لتخفيف معاناتهم ، يجب أن نحاسب النظام السوري والقوى العالمية التي تديمه.

المصدر: [جلوبل بوليسي](#)



بايدن، مثل أوباما، يتحدث بحزم لكنه لا يفعل الكثير بشأن جرائم الحرب التي ارتكبتها بوتين مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات

إيمانويل أوتولينغي

(اللغة الإنجليزية) 11 نيسان 2022

نص المقال:



هل ستصبح صرخة الرئيس جو بايدن "بوتين مجرم حرب" بمثابة "الأسد يجب أن يرحل" للرئيس السابق باراك أوباما؟

كلمات نبيلة نوايا نبيلة أكيد لكن أوباما جاء وذهب وبشار الأسد لا يزال رئيس سوريا. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الرئيس الأمريكي دعم فكرة "الأسد يجب أن يرحل" في البداية ليتطور من الغضب الأخلاقي إلى عقبة سياسية لأنه ابتعد عن الصراع، فهل سيدعم خليفته نفس الفكرة ولكن لا ينتج عنه سوى القليل من الإجراءات؟

أعلن أوباما في أغسطس 2011 أن "الوقت قد حان ليتنحى الرئيس الأسد" وبحلول أبريل 2015 أشار تحليل لواشنطن بوست إلى أن "تصميم أوباما على الإطاحة بالأسد لا يزال أحد نقاط الاحتكاك الرئيسية بين الولايات المتحدة وروسيا في سوريا" وحلّت عبارة "تجنب هذا الاحتكاك" محل عبارة "يجب أن يرحل الأسد".



وسمح أوباما للرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي كان بالفعل مجرم حرب في ذلك الوقت بالحفاظ على أسهمه في سوريا "لتجنب الاحتكاك". ولقد سمح لوزير خارجيته جون كيري بتحويل حيلة روسية قاسية تتعلق بإيقاف مخزون الأسلحة الكيميائية في سوريا كبديل لحملة عسكرية عقابية بقيادة الولايات المتحدة إلى ذريعة للتقاعس عن العمل.

نقد كانت مهزلة لأن الأسد استمر في قتل المدنيين بالأسلحة الكيماوية لفترة طويلة بعد أن توسطت روسيا في صفقة لحظرها.

لقد تعلم بوتين الدرس جيداً، وتحديثت أمريكا بعصا كبيرة لكنها لم تعد تحمل واحدة. وأعلن أوباما خطه الأحمر الخاص علناً بشأن استخدام الأسد للأسلحة الكيماوية بغطاء روسي واختبر قوته ووجد أنه يريد أن تضاعف روسيا من دعمها لحليفها السوري المحاصر المتشوق ليس فقط لاستعادة مجال نفوذها المفقود في المنطقة ولكن أيضاً أظهر للعالم أن كلمات أمريكا القوية كانت تهديدات فارغة مع وجود روسيا في سماء سوريا وأسطولها في طرطوس وقواتها على الأرض، حيث أصبح كل تعهد بمنع الفظائع الجماعية القادمة خاضعاً لضرورة تجنب هذا الاحتكاك.

ها نحن الآن، في عام 2022، غزت روسيا أوكرانيا دون استفزاز وقامت موسكو بتجريد ضحاياها من إنسانيتهم لتأجيج نيران الكراهية التي تحفز الجنود الروس على النهب والذبح، والمواطنين الروس يهتفون مؤيدين للمجزرة.

في غضون ذلك، سرعان ما أغلق الكرملين أي معارضة محلية ناشئة وأغلق أي منصة إعلامية تجرأت على الانتقاد لأنها استخدمت كتاب اللعب الشمولي القديم الحقيقي والمختبر لتعبئة المجتمع.

خطت روسيا لقطع رأس القيادة السياسية الأوكرانية المثقفة والمعارضة السياسية للمجتمع المدني، وأطلق جيشها العنان لقوتها النارية بشكل عشوائي على أهداف مدنية. وقصفت المستشفيات والممرات الإنسانية التي وافقت على فتحها، واعتمدت قواتها على محارق جثث متنقلة في مدينة ماريوبول الشهيدة ودفن على عجل المدنيين القتلى في مقابر جماعية وأحرقوا جثث الضحايا بعد إعدامات بإجراءات موجزة للتستر على جرائم الحرب التي ارتكبوها، وهذا ما يقودنا إلى ان "بوتين مجرم حرب".



وهنا سؤال يجب أن يُطرح.. هل تصريح الرئيس يشبه ما يسمح به المعلقون والمواطنون المعنيون من وقت لآخر بالنظر إلى وفرة الأخلاق لديهم؟ هو الغضب من مسؤولية القيادة؟ هل هو رثاء الحياء الذي يسيء إليه الفحش الأخلاقي؟ أم أنها سياسة؟ هل "بوتين مجرم حرب" وصفي أم طموح؟ هل سيفعل بايدن كما فعل سلفه دموع التماسيح وسوريا مشتعلة؟ أم أن الرئيس لن يدخر وسعا حتى يواجه بوتين مجرم الحرب وجلاديه المستعدون للعدالة الأرضية لمحكمة جرائم الحرب كما يستحقون؟ هذا سؤال صادق.. الرئيس بايدن ليس أوباما حيث فعلت إدارته لأوكرانيا أكثر مما فعلته إدارة أوباما لتخليص سوريا من الأسد. الأعباء التي يحملها الرئيس والمخاطر التي يجب أن يواجهها وهو يعادي روسيا لا تتضاءل بفساد جرائم روسيا، وبوتين ليس الديكتاتور الصغير الذي لديه اقتصاد صغير .

لكن علينا أن نعرف هل تعني عبارة "لن تتكرر مرة أخرى" ما توهي به الكلمات؟ أو هل يعلن الرؤساء الأمريكيون "لن تتكرر أبدًا" مرارًا وتكرارًا بينما سمحوا لبوتشا وماريوبول أن يصبحا مثل محافظة حلب، حيث يمكن أن يهتموا برثاءها لكنهم لا يستطيعون حلها.

المصدر: مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات



تورط «حزب الله» وأفراد من عائلة الأسد بتصنيع الكبتاغون وتهريبه إندبندنت عن نيولاينز

(اللغة الإنجليزية) 08 نيسان 2022

سوسن مهنا

خلاصة الدراسة: قيمة صادرات سوريا من هذه المادة المخدرة عام 2020 لا تقل
عن 3/46 مليار دولار



لم يعد موضوع تورط النظام السوري في تصنيع وترويج المخدرات حول العالم سراً، منذ أعوام وتقارير كثيرة تنشر في كبريات مراكز الأبحاث والصحف ووسائل الإعلام العالمية والمحلية، تتحدث عن ضلوع نظام بشار الأسد وعائلته، إضافة إلى «حزب الله»، في عمليات تصنيع حبوب الكبتاغون المخدرة وترويجها حول العالم، حتى أن صحفاً دولية وصفت الأسد بأنه «إمبراطور تجارة المخدرات في الشرق الأوسط»، كصحيفة «لوموند» الفرنسية، وأضافت أن الأسد على خطى أكبر أباطرة تجارة المخدرات في العالم «خواكين إيل تشابو غوزمان»، مستذكّرة تاريخ دخول جيش النظام إلى لبنان واندفاعه للسيطرة على مزارع الحشيش في البقاع اللبنانية عام 1976، كما أورد مركز التحليلات العملية



والأبحاث، «كور»، «COAR» في ورقة بحثية حول الاقتصاد السوري في زمن الحرب، بعنوان «كبتاغون وحشيش - دولة المخدرات السورية»، أكتوبر (تشرين الأول) 2021، اعتبر أن سوريا دولة مخدرات، لتضمنها نوعين أساسيين من المخدرات المثيرة للقلق: الحشيش والكبتاغون (المنشط الأمتيفيتاميني).

وتُعد «البؤرة العالمية لإنتاج الكبتاغون، الذي شهد تطوراً صناعياً وتكيفاً وتعقيداً تقنياً أكثر من أي وقت مضى»، وقدّرت الدراسة قيمة صادرات سوريا من الكبتاغون عام 2020 بأنها «لا تقل عن 3/46 مليار دولار أميركي». وتنشط صناعة حبوب الكبتاغون في لبنان المجاور، الذي انتقلت إليه أيضاً خبرات سوريا، خصوصاً خلال أعوام الحرب، كما يُصنّع في العراق، مع أن الاتجار بالكبتاغون كان يوماً أحد مصادر التمويل التي استغلتها الجماعات المسلحة المناهضة للدولة، إلا أن نظام الأسد وحلفاءه الإقليميين الرئيسيين تمكنوا، من خلال إحكام سيطرتهم على الأرض، من توطيد دورهم كمستفيدين رئيسيين من تجارة المواد المخدرة، وتضيف الدراسة أنه علاوة على التبعات الاجتماعية التي يتحملها السوريون أنفسهم، فإن لتجارة المخدرات في سوريا أثراً مزعجاً على استقرار الدول المجاورة والإقليمية، والتي ستُجبر بالتالي على حمل أعباء مجتمعية وأعباء في تطبيق القانون.

صناعة المخدرات في سوريا باتت منظّمة بشكل كبير

قبل فترة وجيزة لم يكن هناك من مصدر مثبت حول المناطق التي تتم فيها عمليات التصنيع والترويج، ولكن بحسب تقارير استقصائية عديدة ومتنوعة الاتجاهات والجنسيات قالت إن صناعة المخدرات في سوريا باتت منظّمة بشكل كبير، وأصبحت لها أسواق ليس للخارج فقط بل للداخل، وعلى جميع مناطق النفوذ، وتركز الصناعة المنظّمة للحبوب المخدرة على شبكة من المصانع المتفرقة تقع في محافظات سورية عدة، كمصنع «ميديكو» في محافظة حمص، ومعمل منطقة البصة في ريف اللاذقية، إلى جانب «معمل التضامن» الذي تديره «الفرقة الرابعة» والذي بات من المعروف أن هذه الفرقة تتبع لماهر الأسد شقيق بشار، ويزيد عدد المصانع التي تنتج فيها أقراص الكبتاغون في سوريا على 15 مصنعاً، والبعض منها ينتج أدوية مهدئة أخرى، كالمصانع الواقعة في منطقة حسياء على الطريق الدولي الرابط بين دمشق وحمص.

وتشير المصادر إلى ورشات متوسطة بحجم مصانع وتتبع لـ «حزب الله»، وتتوزع بشكل أساسي في منطقة القصير بريف حمص التي لا يسمح لأحد بدخولها حتى الآن، وصولاً إلى مناطق القلمون، وأصبح من المعلوم أن «شحنة الرمان» ذات المنشأ اللبناني، والتي احتوت على مخدرات وكانت متوجهة إلى أراضي المملكة العربية السعودية، كانت السبب



في حظر خضروات لبنان من قبل السلطات السعودية. وقبل هذه الشحنة أُحبطت في السابق، وعلى مدار العامين الماضيين، عمليات تهريب لهذا المخدر في الشرق الأوسط وأوروبا، وفقاً لصحيفة «الغارديان» البريطانية، وبما لا يقل عن 15 شحنة من الكبتاغون، ونقلت الصحيفة عن ستة مسؤولين في أجهزة شرطة واستخبارات في الشرق الأوسط وأوروبا قولهم إن الشحنات كافة كان مصدرها سوريا أو عبر الحدود اللبنانية حيث تشكلت عصابات إجرامية وزعماء ميليشيات وعصابات حدودية تصنع وتوزع كميات كبيرة من المخدرات على نطاق كبير، ونقلت عن مسؤول بارز في بيروت قوله «إن هذه العصابات خطيرة جداً، فهم لا يخافون من أي شيء، إنهم يختبئون لكن على مرأى من الجميع».

مراحل تصنيع الكبتاغون

يقول مروان فرزات وهو صحفي مشارك في تحقيق عن صناعة المخدرات والاتجار بها في سوريا لصالح صحيفة «دير شبيغل» الألمانية، أنه بناء على مصادر مطلعة، تتم عملية تصنيع الكبتاغون في سوريا عبر مراحل عدة، أبرزها مرحلة الحصول على المواد الأولية اللازمة مثل «الأنفيتامين»، والتي يتم استيرادها من الهند عن طريق معامل الأدوية، سواء الخاصة أو التابعة للحكومة السورية، ويضيف أنه في البداية، «لم يكن هدف الحكومة من صناعة الأدوية تحقيق مكسب مادي وحسب، بل السعي إلى الانتقام من الدول التي دعمت الثورة، عام 2012».

وكانت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات قد أعلنت أن الهند أوقفت شحنة من 24 طناً من «حمض الفينيليك» (المكون الرئيس لحبوب الكبتاغون) متجهة إلى سوريا، إذ تخوفت الهيئة من استخدام هذه المادة من قبل أشخاص ومصانع الأدوية لتصنيع الحبوب المخدرة. ومنذ عام 2016 أعلنت الهيئة أيضاً عن اختفاء كميات كبيرة من المواد الأساسية لتصنيع المخدرات في سوريا، وطلبت توضيح أين اختفت هذه الكميات من قبل السلطات السورية، إلا أنها لم تعط أي رد لغاية الآن.

ويتابع فرزات في حديث صحفي أن بعض المواد الأولية اللازمة لصناعة الحبوب المخدرة يتم استيرادها من روسيا أيضاً، وفي بعض الحالات من بولندا، مشيراً إلى أن مصنع البصة في ريف اللاذقية يعتبر من أبرز النقاط المنتجة للكبتاغون، تحت إشراف وإدارة من قبل شخصيات من عائلة الأسد، على رأسها، سامر الأسد ابن كمال وأخيه أيهم، وأبناء طلال الأسد. لكن دمشق كانت قد أعلنت، في أكثر من مناسبة، أنها تحبط عمليات التهريب، وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2021، أعلنت السلطات السورية أنها أحبطت عملية تهريب أكثر من 500 كيلوغرام من حبوب الكبتاغون المخدرة، مخبأة ضمن شحنة من أكياس المعكرونة كانت في طريقها إلى السعودية، في ثاني عملية من نوعها خلال أسبوع،



حينها، وأوردت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» أن «الجهات المختصة ضبطت كمية كبيرة من حبوب الكبتاغون المخدرة كانت موضوعة ضمن شحنة معكرونة معدة للتصدير إلى السعودية»، مشيرة إلى أن الشحنة تضمنت نحو 525 كيلوغراماً من الحبوب. وأعلنت السلطات السورية مراراً خلال الأشهر الماضية، مصادرة شحنات من حبوب الكبتاغون، وتم ضبط 180 ألف حبة كبتاغون أيضاً داخل علب حلوة في دمشق، تزن 650 كيلوغراماً، أي أكثر من أربعة ملايين حبة، تم ضبطها داخل سيارة على الطريق السريع بين حمص ودمشق. وكان الجيش الأردني قد أعلن بداية هذا العام، أنه قتل 27 من «مهربى المخدرات» أثناء محاولتهم التسلسل من سوريا، وقال متحدث باسم الجيش إنهم حاولوا دخول الأردن تحت غطاء من الثلوج الكثيفة بكميات كبيرة من المخدرات، كما أعلن الجيش عن فرار عدد آخر من «المهربين» وهم يحملون مخدرات إلى سوريا خلال المحاولة، لكن على نقيض التحقيقات التي تثبت ضلوع النظام السوري، اعتبر مدير مكتب اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات التابعة للنظام السوري حسام عازر التقارير الصحافية والدراسات الصادرة عن مراكز أبحاث متخصصة، التي أكدت أن «سوريا تحولت إلى دولة مخدرات»، أنها تنقل «معلومات خاطئة ومُضللة». وأضاف عازر، خلال لقاء إعلامي في يناير (كانون الثاني) 2022، أن هذه التقارير «تختلق الأرقام» التي تذكرها حول تجارة وإنتاج المخدرات في سوريا، إذ تعتمد على «مصادر مفتوحة وغير موجودة في سوريا»، معتبراً أن أي أحد من العاملين في مجال مكافحة العمليات للمخدرات يستطيع «كشف زيف هذه الأرقام»، ونفى عازر ما ذكرته التقارير عن إنتاج المخدرات في سوريا، عازياً ارتفاع عمليات تهريبها عبر الحدود إلى زيادة الطلب الاستهلاكي في الدول المجاورة والقريبة من سوريا، «نظراً إلى موقعها الجغرافي وتوسطها القارات، ما جعلها بلد عبور بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للمخدرات».

تورط «حزب الله» وأفراد من عائلة رئيس النظام السوري وأظهر تقرير جديد صادر عن معهد «نيو لاينز» للأبحاث، الذي يتخذ من واشنطن مقراً، تورط «حزب الله»، وأفراد من عائلة الأسد وكبار أركانه في تصنيع الكبتاغون وتهريبه، بحسب ما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية، كما يكشف التقرير الذي أعده الباحثان كارولين روز وألكسندر سودرهولم أن سوريا كانت تعد المصدر الأبرز لتلك المادة منذ ما قبل اندلاع الحرب عام 2011، إلا أن النزاع جعل تصنيعها أكثر رواجاً واستخداماً وتصديراً، حتى باتت قيمة صادرات الكبتاغون تفوق بأشواط الصادرات الشرعية، ما جعل سوريا تصنف على أنها «دولة مخدرات»، ووثق التقرير كيفية مشاركة أفراد من عائلة الأسد وكبار أركان نظامه في تصنيع تلك الحبوب وتهريبها، واعتبر أن لبنان بمثابة امتداد لتجارة الكبتاغون



السوري ونقطة عبور رئيسية.

دور أساسي لـ «حزب الله»

وتستفيد شخصيات مرتبطة بالنظام السوري من مجموعات مسلحة متنوعة تنشط على الأراضي السورية، لتنظيم تجارة الكبتاغون، ومن بين هذه المجموعات «حزب الله». إذ تضطلع بعض المناطق حيث يحظى الحزب فيها بنفوذ، وبينها قرى حدودية بين لبنان وسوريا، بدور أساسي في عمليات التهريب، ويبدو أن «حزب الله» يلعب دوراً داعماً مهماً في تلك التجارة غير المشروعة عبر عمليات التهريب، «بناء على تاريخه في السيطرة على إنتاج وتهريب الحشيشة من البقاع الجنوبي»، وفق ما جاء بالتقرير، ذلك لأن منشآت صغيرة عدة لصناعة الكبتاغون، تقع في لبنان الذي يعد أساساً ثالث مورد لنبته الحشيشة بعد المغرب وأفغانستان. ووفقاً للبحث، فإن العقوبات الدولية المفروضة على النظام السوري خلال سنوات النزاع جعلت حكومته «تستخدم هذه التجارة كوسيلة للبقاء سياسياً واقتصادياً».

تركيبية الكبتاغون تعدل باستمرار

قد يحتوي الكبتاغون على القليل من «الفينيثايلين» أو يخلو منه تماماً، وينقش على الحبة حرفاً «C» متشابكين، في إشارة إلى الحرف الأول من الكلمة باللغة الإنجليزية، وجاء انتشاره الواسع بعد أن أدخلت على تركيبته تغييرات مستمرة، ما جعل محاولات إحباط الاتجار به أكثر صعوبة، وفق معهد «نيو لاينز» الذي أوضح أن «أحد الجوانب الأكثر صعوبة في تتبع أنماط إنتاج الكبتاغون وتهريبه واستهلاكه يكمن في تحديد مركبه الطليعي وتعديل تركيبته الكيميائية باستمرار».

وفي هذا السياق، تظهر وثيقة بحثية صادرة عن معهد Chatham House «شاتام هاوس» البريطاني، المتخصص في الأبحاث الاستراتيجية، أعدتها مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد، لينا الخطيب، في يونيو (حزيران) 2021، الطرق المختلفة التي يسيطر بها «حزب الله» على الدولة اللبنانية ومؤسساتها، وتقول الباحثة، إن «حزب الله يختلف عن بقية الأحزاب المناوئة له في كيفية استخدامه مرفأ بيروت، إذ يستغله لنقل المخدرات والأسلحة والمواد المتفجرة داخل لبنان وخارجه من دون أية رقابة حكومية على عملياته أو تفتيش حظائره التي يستخدمها»، كما أن «البضائع غير المشروعة تدخل لبنان في بعض الأحيان عبر الميناء لنقلها براً إلى سوريا، وفي أوقات أخرى، تخزن المواد المستخدمة في صنع المتفجرات في الميناء ويتم جمعها مؤقتاً لتجهيزها للشحن إلى الخارج». وبحسب الوثيقة البحثية، يعتبر تورط «حزب الله» في عمليات التهريب عبر الحدود، بما في ذلك المخدرات، مصدر دخل مهماً للجماعة.



«حزب الله» ينفي

وكان الأمين العام لـ «الحزب» حسن نصر الله قد نفى ضلوع جماعته في عمليات إنتاج «الأمفيتامين»، وقال في تصريح تلفزيوني في يناير 2021، «إن موقفنا من المخدرات بجميع أنواعها واضح، ومن المحرم دينياً تصنيعها وبيعها وشراؤها وتهريبها واستهلاكها. وفي بعض الحالات قد تصل العقوبة إلى حد الإعدام، بحسب قوانين الشريعة الإسلامية»، وأضاف أن علماء الدين يحظرون أي تورط في تجارة المخدرات «حتى لو كان الهدف منه تمريرها إلى العدو»، وذلك بعد أن حامت الشكوك حول دور الحزب بشحنة 14 طناً من المخدرات صودرت في إيطاليا في يونيو عام 2020.

[المصدر: إنديبنت عن نيولاينز](#)



القومية المسيحية خلف حرب بوتين واشنطن بوست

(اللغة الإنجليزية) 20 نيسان 2022

إيشان ثارور

خلاصة المقال: نشرت صحيفة "واشنطن بوست" تقريراً أعده إيشان ثارور قال فيه إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تلقى مباركة من أسقف الكنيسة الأرثوذكسية الروسية عندما تدخل في عام 2015 لدعم رئيس النظام السوري المحاصر بشار الأسد. ووصف البطريرك كيريل، أسقف الكنيسة الأرثوذكسية والحليف القوي لبوتين العملية بأنها "قرار مسؤول باستخدام القوة العسكرية لحماية الشعب السوري من الألام التي جلبها الإرهابيون". وذهب الناطق الرئيسي باسم البطريرك كيريل أبعد عندما قال إن "قتال الإرهاب معركة مقدسة اليوم وبلدنا اليوم ربما كان أكبر قوة ناشطة في العالم تقوم بقتاله" حسبما نقلت وكالة إنترفاكس عن رئيس دائرة الشؤون العامة في الكنيسة القس فيسفولد.



وبعد 7 أعوام، يقوم البطريرك كيريل ورجال الدين في كنيسته بإلقاء خطاب عن "حرب مقدسة" تخوضها روسيا اليوم، ولا يهم إن كان معظم الأوكرانيين الذين يعانون الويل من آلة الحرب الروسية هم من أتباع كنيسة كيريل. ففي أوكرانيا هناك حوالي 21/000 أبرشية تابعة للكنيسة في موسكو، ولكن كيريل لم يعبر إلا عن قلق قليل تجاه حياة الملايين الذين باتت حياتهم في مهب الريح. بل وبشر رئيس الكنيسة الأرثوذكسية بنفس الخطاب المشؤوم والأيديولوجي الذي أطلقه بوتين. وقدم القتال على أنه دراما دينية وقومية، معركة وجودية للخير ضد الشر، صدام بين التقاليد الروسية- السلافية والقيم الفاسدة



والتأثيرات الفاسدة التي تعتمل على حدود روسيا. وقال في خطبة ألقاها يوم 6 آذار/ مارس "لقد دخلنا في كفاح ليس جسديا بل ببعده ميتافيزقي. وذهب كيريل ليزعم أن الرب يقف مع الجانب الروسي وجدد هجومه ضد الليبرالية الغربية " اليوم هناك امتحان ولاء لهذا النظام الدولي الجديد، نوع من التخلي عن ذلك العالم "السعيد"، عالم الإفراط في الاستهلاك، عالم "الحرية" الزائفة"، وأضاف "هل تعرفون هذا الامتحان؟ الامتحان هو بسيط ولكنه رهيب في الوقت نفسه، إنه استعراضات المثليين". وربما تساءلت عن سبب إدخال البطيريك موضوع المثلية في حرب دموية مثل أوكرانيا، إلا أن البطيريك كيريل طالما أطر التحديات الجيوسياسية التي تواجهها روسيا ضمن هذه المصطلحات، كنزاع بين المحافظين والمتقين الروس المتعلمين والغرب غير الأخلاقي الداعر. وقد أرشدت تعاليمه المواقف الأكثر علمانية للكرملين وساعدت على تشكيل رؤية بوتين القومية في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهي تلمع اليوم الجهود الحربية المتعثرة لروسيا في أوكرانيا. ويقول أستاذ علم الكنيسة والعلاقات الدولية والحركات المسكونية في كلية استوكهولم الجامعية سيريل هوفوران "أي حرب يجب يكون لها بنادق وأفكار" وفي "هذه الحرب، قدم الكرملين الأسلحة وأعتقد أن الكنيسة قدمت الأفكار".

وبحسب تقرير في الصحيفة أعدته جين والين قالت فيه إن كيريل تحديدا مسؤول عن نشر عقيدة "روسكي مير" أو "عالم روسيا" وهي "تستحضر رؤية واحدة تجمع روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا، يوحدتها تاريخ استيطان فايكنغ الفولغا و اعتناقهم المسيحية في القرن العاشر الميلادي. وهو تاريخ فارغ لأن معظمه حدث في الأماكن التي تعرف اليوم بأوكرانيا. وشرحت والين "للبعض فإن هذه الرؤية الدغمائية قد تكون سلمية وجامعة، لكن النقاد يقولون إن روسيا تستخدمها لتأكيد هيمنتها على المناطق التي سيطرت عليها في عهد الإمبراطورية السوفيتية".

وجير بوتين هذه الفكرة واستخدمها في خطاباته الأخيرة زاعما أن أوكرانيا لم توجد أبدا وأنها تنتمي تاريخيا للمناطق التي قادها الروس، وهو ما يدحضه المؤرخون. ودعا كيريل الروس لدعم الحكومة، وفي الوقت الذي دخل فيه حكم بوتين الوجه الأكثر قمعا، دعا البطيريك إلى دعم عام للكرملين حتى يستطيع "رد أعدائه" في الداخل والخارج. وهناك تقارير تحدثت عن خسارة قساوسة أعمالهم بسبب خطب ألقوها دعوا فيها لوقف الحرب وإنهاء معاناة الأوكرانيين. وانتقد الكاتب اليسار المعادي للإمبريالية الذي ظل يتعامل مع بوتين كوزن معادل للهيمنة الأمريكية الدولية. ولكن المواقف غير الليبرالية للرجل



القوي جعلت بوتين شخصية محبوبة في أوساط الإنجلييين واليمين الديني المتطرف. إلا أن المئات من القساوسة في الكنيسة الأرثوذكسية بأوكرانيا وخارجها غير مندهشين. ووقع أكثر من 023 قسيسا على رسالة في هذا الأسبوع اتهموا فيها كيريل بالزندقة نظرا لدعوته إلى الحرب وطلبوا تقديمه أمام محكمة كنسية وعزله. وجاء في الرسالة "بمباركته الحرب ارتكب كيريل جريمة أخلاقية عندما بارك الحرب ضد أوكرانيا ودعمه الكامل لعدوان القوات الروسية في الأراضي الأوكرانية" و "بات من المستحيل علينا الالتزام بالخضوع الكنسي لبطريك موسكو وبأي شكل من الأشكال". وأدى التوتر إلى تقسيم الكنيسة الأرثوذكسية التي بات فيها الأتباع في أوكرانيا لا يعترفون بسلطة كنيسة موسكو عليهم. وحذر نظراء للبطريك من هذا النهج، ففي مكالمة عبر الفيديو زاد البابا فرنسيس من عدم راحة كيريل عندما حذره من استخدام الصليب المسيحي لتبرير الحرب، وتعبيرا عن سخطه قدم كيريل أيقونة لقائد روسي يشرف على عدد من الفرق العسكرية في روسيا. وأخبر بابا الفاتيكان كيريل "كان يا مكان كان هناك حديث في كنيستنا عن الحرب المقدسة أو الحرب العادلة" لكننا "اليوم لا نستطيع الحديث بهذه الطريقة". ... المصدر: واشنطن بوست نقلًا عن القدس العربي



جحيم على الأرض.. نازحون سوريون يعيشون في بلدة مدمرة على خط المواجهة إندبندنت

(اللغة الإنجليزية) 17 نيسان 2022

بورزو دراغاهي

خلاصة المقال: يعيش مئات المواطنين السوريين في آفس بريف إدلب -التي دمرتها الحرب- في ظروف إنسانية صعبة، حيث يقيمون في بيوت مهدمة في بلدة تفتقر لأبسط مقومات الحياة. ووفق تقرير نشرته صحيفة «إندبندنت» (Independent) البريطانية، فإن بيوت البلدة التي كانت في السابق موطنًا لنحو 3 آلاف مواطن، تحولت إلى أكوام من الأنقاض وألواح الخرسانة المتلوية، ولم ينج بيت من بيوتها من الخراب الذي سببته الحرب.



وقد تحوّل مبنى مدرسة البلدة الذي كان ذات يوم يعج بالأطفال الضاحكين والمعلمين والكتب والسبورات، إلى أنقاض مدمرة مليئة بالحطام. ويصف تقرير الصحيفة الذي أعده مراسلها للشؤون الدولية بورزو دراغاهي، ما آلت إليه حال سوق البلدة الذي كان ذات يوم سوقًا مزدهرًا يؤمه آلاف الناس ويعج بالباعة والبضائع، وكذلك ما آلت إليه حال أحيائها التي تحولت إلى أكوام من الأنقاض، ولم يعد في



البلدة سوى محل بقالة صغير يديره رجل يدعى حسين (64 عاماً) يلعب دور عمدة البلدة التي يعيش في مبانيها المدمرة نحو 004 شخص. ويوضح حسين أنه لا يوجد في البلدة بيت سليم، وأن أسقف العديد من بيوتها منهارة جزئياً. وتفتقر للخدمات الأساسية حيث لا توجد مياه للشرب أو نظام صرف صحي أو كهرباء، وقد استعان البعض بألواح شمسية مؤقتة لتوليد الطاقة.

وتقع بلدة آفس -والكلام لمراسل الصحيفة- على خط المواجهة بين مقاتلي المعارضة في شمالي غربي سوريا وبين قوات النظام الموالية للرئيس السوري بشار الأسد في الجنوب. وعلى الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار مدة عامين الذي توصلت له الأطراف المتصارعة، فإن الانتهاكات التي تتعرض لها البلدة وسكانها لم تتوقف، وقد قُتل رجلان وأصيب اثنان آخران يوم 72 فبراير/شباط الماضي في قصف تعرضت له البلدة. ويعلق حسين على الوضع الأمني في البلدة قائلاً «في كل يوم تسقط قذائف الهاون هنا. إذا كنت ترغب في إعادة بناء منزل، يمكنك ذلك. ولكن لماذا تعيد بناءه إذا كان من المحتمل القضاء على كل عملك في ثانية؟».

ويشير مراسل الصحيفة البريطانية الذي زار آفس، إلى أن المملكة المتحدة تسعى إلى إرسال اللاجئين الذين يصلون إليها فراراً من ويلات الحرب والحرمان من شتى أنحاء العالم إلى رواندا في أفريقيا، وتسعى من وراء تلك الخطط المثيرة للسخرية إلى منع طالبي اللجوء من ركوب المخاطر والسفر إلى أوروبا وعبر القناة الإنجليزية.

ويرى أن آفس أبرز مثال على ما قد يتعرض له من يقررون عدم الخروج في رحلة اللجوء تلك والبقاء في أرضهم، ومحاولة العيش في ظروف محفوفة بالمخاطر هي بمثابة جحيم حقيقي على الأرض. (ترجمة: الجزيرة)

المصدر: إنديبندنت



هل اختفى جيش بشار الأسد الإلكتروني إلى الأبد؟ ناشونال انترست

(اللغة الإنجليزية) 19 نيسان 2022

بينيامين يونج

خلاصة المقال: في أبريل / نيسان 2013؛ اخترق قرصنة مؤيدون للأسد عبر الإنترنت، من سوريا، حساب الأسوشييتد برس على منصة تويتر وقاموا بالتغريد حول انفجار مزيف في البيت الأبيض، يفترض أنه أصاب الرئيس باراك أوباما، مما أدى إلى تراجع سوق الأسهم الأمريكية مؤقتًا بمقدار 136 مليار دولار.



كما قامت وحدة قرصنة النخبة هذه أيضًا، الموالية للنظام السوري والمعروفة باسم الجيش السوري الإلكتروني والتي يحتمل أن تكون ممولة من طرف الملياردير رامي مخلوف، ابن عم بشار الأسد، باستهداف جامعة هارفارد، ومشاة البحرية الأمريكية، وهيومن رايتس ووتش، ومنافذ إخبارية وطنية أخرى في هجمات إلكترونية منفصلة.

من سنة 1102 إلى سنة 4102، نفذ «الجيش السوري الإلكتروني» حملة إلكترونية نشطة للغاية، تهدف إلى نشر الدعاية المؤيدة للأسد وتشويه المواقع الإلكترونية المعادية



للدكتاتورية السورية. ولكن بعد سنة 4102، أصبح الجيش السوري الإلكتروني أقل نشاطًا، حتى إنه ظل صامتًا على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة به. فعلى سبيل المثال؛ لم يتم تحديث صفحة الجيش السوري الإلكتروني الرسمية على تويتر منذ سنة 5102، في حين أن قناته على اليوتيوب ظلت خامدة لأكثر من ثماني سنوات، وكانت التقارير الإخبارية عن الاختراقات المزعومة من قبل الجيش السوري الإلكتروني قليلة ومتباعدة في السنوات الأخيرة.

ويعتبر التباطؤ السريع في النشاط السيبراني لوكالة الجيش السوري الإلكتروني أمرًا مذهلاً؛ نظرًا لحقيقة أن مجموعة المتسللين كانت تعتبر ذات مرة واحدة من مجموعات الهاكرز الدولية الأكثر تطورًا وتم ذكرها بشكل روتيني في عناوين الأخبار الدولية. إذن، ما الذي حدث للجيش السوري الإلكتروني؟ نجاح حكومة الولايات المتحدة في تفكيك المجموعة ببطء هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم نشاط الجيش السوري الإلكتروني النسبي. ففي سنة 4102؛ تم تسليم بيتر رومار، وهو مواطن سوري وعضو في الجيش السوري الإلكتروني مقيم في ألمانيا، من ألمانيا إلى الولايات المتحدة؛ حيث أقر في النهاية، في سنة 6102، بأنه مذنب، في تهم جنائية تتعلق بنشاط إجرامي إلكتروني، كما وضع مكتب التحقيقات الفيدرالي عضوين آخرين في الجيش السوري الإلكتروني، فراس دردار وعماد عمر آغا، على قائمة المجرمين الإلكترونيين المطلوبين في سنة 6102.

وفي بيان - صدر في نفس السنة بخصوص المجموعة - قال مساعد المدعي العام الأمريكي لشؤون الأمن القومي جون كارلين: «بينما سعت بعض الأنشطة إلى الإضرار بالاقتصاد والأمن القومي للولايات المتحدة باسم سوريا؛ تكشف هذه المزاعم التفصيلية أن الأعضاء استخدموا أيضًا الابتزاز لمحاولة ملء جيوبهم على حساب الأشخاص الملتزمين بالقانون في جميع أنحاء العالم». وعلاوة على ذلك؛ قام مجتمع الاستخبارات الأمريكية بعمل رائع في متابعة الجيش السوري الإلكتروني بنشاط والكشف عن جدية نشاطه الإجرامي الإلكتروني. ويعود السبب الثاني لتراجع الجيش السوري الإلكتروني هو حقيقة أن الجغرافيا السياسية العالمية قد تغيرت بشكل كبير منذ سنة 4102؛ حيث لم تعد الحرب الأهلية السورية في طليعة سياسات القوى العظمى. ولطالما اشْتُبِه في كون الجيش السوري الإلكتروني على صلة بالحكومتين الإيرانية والروسية؛ ففي سنة 3102، قال رئيس وكالتي المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي السابق، الجنرال مايكل هايدن، إن الجيش السوري الإلكتروني امتداد للدولة الإيرانية، مضيفًا في وقت لاحق من تلك السنة



أن الجيش السوري الإلكتروني يبدو وكأنه وكيل إيراني.

في سنواته الأولى؛ أطلق الجيش السوري الإلكتروني هجمات إلكترونية للهواة على مواقع الويب الضعيفة منخفضة الأمان. ولكن، بعد سنة 2102، توسعت القدرات الفنية للجيش السوري الإلكتروني بشكل كبير، وبدأت المجموعة في شن هجمات إلكترونية معقدة ضد مواقع الويب عالية الأمان، ويعزو متخصصو الأمن السيبراني وخبراء الاستخبارات الغربيون التطور المتزايد للجيش السوري الإلكتروني إلى التدريب والتوجيه السيبراني الإيراني؛ حيث إن الجيش السوري الإلكتروني ليس سوى مجموعة واحدة في الشبكة الموسعة من مجموعات الهاكرز الموالية لطهران والتي عملت إيران على رعايتها في جميع أنحاء المنطقة.

ونظرًا لأن الجيش السوري الإلكتروني يخضع للوصاية الإلكترونية لإيران، فإن طهران قادرة إلى حد كبير على إملاء تصرفات المجموعة. فعلى سبيل المثال، في أكتوبر/ تشرين الأول 5102 - في الوقت الذي أصبح فيه الجيش السوري الإلكتروني أقل نشاطًا في الفضاء الإلكتروني - دخلت إيران في محادثات متعددة الأطراف مع الحكومة الأمريكية بهدف حل الحرب الأهلية السورية. وبالنظر إلى الدور المزعزع للاستقرار الذي يقوم به الجيش السوري الإلكتروني؛ ربما تكون طهران قد همشت المجموعة من أجل إنشاء مقعد دائم في محادثات السلام السورية إلى جانب ممثلين عن روسيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وتركيا.

بالإضافة إلى الدعم الكبير الذي تلقاه الجيش السوري الإلكتروني من طهران، فقد تلقت المجموعة أيضًا مساعدة من روسيا، وهي حليف رئيسي لنظام الأسد؛ حيث تقع خوادم الجيش السوري الإلكتروني في روسيا، وقد لاحظت صحيفة الغارديان في أبريل/ نيسان 3102 أن المجموعة ربما تكون قد تلقت مساعدة فنية متفرقة من روسيا. ومع ذلك، فإن تركيز موسكو الأخير على أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي دفع سوريا إلى هامش السياسة الخارجية الروسية. وبالنظر إلى الضغط الدولي الهائل الذي تواجهه موسكو في أعقاب غزوها لأوكرانيا، فمن غير المرجح أن تستأنف الأجهزة الأمنية الروسية المساعدة التقنية للقراصنة الموالين للأسد.

إنّ الأحداث الأخيرة التي شارك فيها رامي مخلوف، الداعم المالي الرئيسي لوكالة الجيش السوري الإلكتروني وابن عمّ الأسد، تجعل من غير المرجح أن يتم إحياء الجيش السوري الإلكتروني في شكله الأصلي، فوفقًا لشهادات نشطاء المعارضة السورية وعضو سابق



في الجيش السوري الإلكتروني، قام مخلوف بتمويل مجموعة الهاكرز إلى حد كبير من مقر شركته في دبي، حيث منح الأعضاء ما يصل إلى 0001 دولار لكل هجوم إلكتروني ناجح على المؤسسات المالية والسياسية الغربية. لكن في ربيع 2020، اختلف مخلوف مع الأسد وبدأ بانتقاد النظام على وسائل التواصل الاجتماعي، في حين أن النظريات حول سبب الانقسام في الأسرة الحاكمة في سوريا لا تزال منتشرة، قد يكون الانقسام مع ذلك سبباً آخر لانحلال الجيش السوري الإلكتروني بشكل أساسي. ومن المحتمل أن تظهر مجموعة إلكترونية أخرى موالية للأسد في المستقبل القريب، لكن من غير المرجح أن تكون بنفس درجة تطوّر وقدرة المجموعة الأصلية.

ومع تغيّر الوضع الجيوسياسي وديناميكيات النظام الداخلي في سوريا، تضاءلت احتمالات وجود مجموعة إلكترونية سورية قوية مثل الجيش السوري الإلكتروني ذات يوم. ولكن؛ نظراً للتوترات الأخيرة بين الولايات المتحدة وإيران، قد تلجأ طهران إلى وكلائها السيبرانيين الشيعية لاستئناف العمليات الإلكترونية ضد أهداف أمريكية وإسرائيلية.

في حين أن الجيش السوري الإلكتروني الذي ظهر في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد يكون شيئاً من الماضي، فمن الضروري أن تراقب الولايات المتحدة عن كثب الشراكات الإلكترونية الإيرانية في الشرق الأوسط وخارجه. (ترجمة: نون بوست)

المصدر: ناشونال انترست



بوتين في تدمر: كيف انتصرت روسيا في معركة «الحقيقة» في سوريا وتعلمت دروساً لأوكرانيا معهد الشرق الاوسط

(اللغة الإنجليزية) 20 نيسان 2022

ديانا دارك

نص المقال:

عندما دخلت روسيا الحرب السورية في شهر أيلول / سبتمبر عام 2015، بدأت مشاهدة شبكة التلفزيون الروسية (RT) الحكومية. لقد راقبت بعناية ولمدة ست سنوات الكيفية التي تعرض بها روسيا نظرتها للعالم أمام جمهور عالمي، وفصلاً دراسياً رئيسياً في الواقع البديل والتلاعب بالمعلومات. يتم الآن إعادة استخدام هذه الأساليب نفسها في تقارير روسيا عن "عملياتها العسكرية الخاصة لتحرير أوكرانيا من النازيين الجدد". لقد تم إجبار جميع وسائل الإعلام المستقلة في روسيا على الإغلاق، مما يضمن أن رواية الرئيس فلاديمير بوتين للأحداث فقط هي التي ستصل إلى آذان وأعين الروس.



من خلال المهارات التي تم صقلها خلال عقود من العمل لدى جهاز المخابرات الروسي الـ "كي جي بي" (BGK)، بما في ذلك الوقت الذي أمضاه كضابط اتصال في مؤسسة



شتازي (isatS) القمعية في برلين الشرقية، يُعدّ الرئيس بوتين من عُشاق فن المعلومات المضلّة.

إنه يعرف مدى أهمية إطلاق سرديّة من البداية وعدم الانحراف عن نص تلك السردية ليحافظ على الجمهور الذي يصدقه. قدمت له سورية أرضية التدريب المثالية لأوكرانيا.

فقد سُمح لصحافيي TR بالاطّلاع بحرية داخل البلاد للإبلاغ عن رواية الحكومة الروسية للأحداث، في حين مُنع الصحفيون الغربيون من التّأشيرات. لقد شوّهت وسائل الإعلام الروسية مراراً وتكراراً سمعة عمل الخوذ البيضاء، والتي عرضت لقطات لشريط توثيقي مباشر يُناقض بشكل قاطع الدعاية الروسية حيث أظهرت غارات جويّة للنظاميين الروسي والسوري على المدارس والمستشفيات والأسواق في جميع أنحاء البلاد.

وقامت شبكة الـ "بي بي سي" البريطانية ببحث مُكثّف للكشف عن هذا التكتيك في سلسلة "خرافات". ولمواجهة الغضب الغربي في أوكرانيا، يستخدم بوتين تكتيكات اعتاد عليها في سورية، زاعماً أن الهجمات الروسية مُزيّفة أو أن الأوكرانيين أنفسهم نفذوها كجزء من حملة تشهير ضد روسيا. في سورية، زعمت روسيا أنها تُجري مصالحات، بينما ترفض في الوقت نفسه المساعدات الإنسانية للمناطق التي يسيطر عليها الثأرون على النظام الذين كانت مناطقهم تحت الحصار، بنفس الطريقة التي يتم بها إحباط الممرات الإنسانية لإجلاء المدنيين بشكل روتيني في أوكرانيا.

لقد تمّ إعطاء السكان المحاصرين في سورية، الخيار - إما التجويع أو الاستسلام. وعندما استسلموا في النهاية، توسّط الروس في "صفقات مصالحة" وهي التي تمّ التراجع عنها بعد ذلك.

استخدمت روسيا "مناطق خفض التصعيد" كإجراءات إستراتيجية مؤقتة، مما أتاح لها كسب الوقت لإعادة التركيز على الجهود العسكرية في مناطق أخرى، تماماً كما تفعل في أوكرانيا الآن. في سورية خرقت بعد ذلك اتفاقيات خفض التصعيد، وألقت باللوم على "الإرهابيين" في الانتهاكات. وحتى يومنا هذا، لا تزال الرواية الكاذبة قائمة في العديد من الأوساط الغربية بأن الحرب السورية كانت تدور حول محاربة "الإرهابيين" مثل "داعش". لكن الأبحاث أثبتت أن أكثر من ثلاثة أرباع القتلى في الحرب السورية لم يقتلهم إرهابيو داعش ومتطرفون آخرون، ولكن من قِبَل نظام الأسد وداعمييه - روسيا وإيران وحزب الله. فقد قتلت "داعش" وأمثالها 6٪ فقط.



ونادراً ما استهدف بشار الأسد ومُشغّله الروس "داعش". وبدلاً من ذلك، طاردوا المعارضة المعتدلة - كما فعل "داعش" - مُدركين جيداً أنهم يشكلون التهديد الحقيقي لهم. فمن بين نصف مليون سوري قُتلوا، كانت الغالبية العظمى من المدنيين الأبرياء والنساء والأطفال وليسوا "إرهابيين".

ومع تزايد التقارير عن استخدام القوات الروسية للأسلحة الكيميائية في أوكرانيا، يجب أن نتوقع المزيد من الدروس المستفادة في سورية. لقد زعمت وسائل الإعلام الروسية أن الصور المرؤعة العديدة لسوريين قتلوا بالغازات، والتي رفعها شهود عيان في مكان الحادث، كانت مُزيّفة باستخدام "ممثلين". وعندما حاولت فِرَق من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (WCPO) الوصول إلى مواقع لجمع الأدلة، تمّ منعهم "لأسباب أمنية" وأُخبروا أن الجنود كانوا "يؤمنون" المنطقة.

بينما كان الذباب الإلكتروني المدعومون من روسيا نشطين على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم رئيس النظام السوري، تماماً كما هو الحال اليوم في دعم تصرفات بوتين في أوكرانيا، تم إغراء المدافعين عن الأسد، بما في ذلك الأكاديميون البريطانيون المحترمون وأعضاء البرلمان، بترديد ما يقوله الذباب الإلكتروني الروسي، مما تسبب في أضرار لا حصر لها في التصورات العامة للحرب السورية. وقد أجرت صحيفة التايمز تحقيقاتها الخاصة مع هؤلاء الأشخاص. ففي شهر نيسان / إبريل من عام 8102، سافرتُ بنفسني مع وفد أُطلق عليه اسم "bulC yzarC" لتقويض رسالته من الداخل.

وقد تمّت دعوتي من قبل الكنيسة السريانية الأرثوذكسية لزيارة سورية والقيام بجولة فيها، وعُوملنا معاملة مَلَكِيَّة، وكان من السهل أن نرى كيف اختار المسيحيون طوال الحرب التي استمرت 11 عاماً الانضمام إلى الأسد لضمان بقائهم. يحدث الشيء نفسه اليوم مع الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، حيث يقف البطريرك كيريل في موسكو إلى جانب بوتين، مانحاً غزو أوكرانيا مباركته ووصفه بأنه "حرب مُقدّسة".

وعلى النقيض من ذلك، سافرت بعثة متعددة الأديان من المسيحيين والمسلمين واليهود والهندوس والبوذيين بقيادة روان وويليامز، رئيس أساقفة كانتربري السابق، إلى أوكرانيا لمقابلة اللاجئين، على أمل إقناع الرئيس بوتين والكنيسة الروسية الأرثوذكسية بضلال طرقهم.

ويدعم ويليامز حتى الدعوات لاستبعاد الكنيسة الأرثوذكسية الروسية من مجلس الكنائس



العالمي.

إذا كانت مجموعة مماثلة متعددة الأديان فقط قد تحدثت منذ سنوات ضد الطريقة التي استخدم بها كل من الرئيس الأسد والرئيس بوتين علاقاتهما مع الكنيسة الأرثوذكسية لإبراز أنفسهم كأوصياء على الأقليات، فربما اتخذت الحرب مساراً مختلفاً، وكثير من إراقة الدماء كان من الممكن تجنبها.

بدلاً من ذلك، وبشكل مأساوي، على الرغم من الظهور في البداية لدعم المتظاهرين المناهضين للأسد، فإن الحكومات الغربية، التي سئمت صراعات الشرق الأوسط، ولم يعد لديهم الرغبة في المشاركة، حافظت على مسافة بينها، تاركة فراغاً تدخلت فيه "داعش" لمئه في البداية في عام 3102 ثم روسيا في عام 5102.

لقد كان تقاعسهم عن العمل هدية لروسيا، مما شجّع بوتين على متابعة أهدافه في أوكرانيا. لقد فهم بوتين منذ البداية كيفية ضمان استفادة روسيا من الصراع. فقام بتوسيع القاعدة البحرية الروسية في طرطوس وإنشاء قاعدة جوية في حميميم بالقرب من اللاذقية، مَاداً عقد إيجار الدولة الروسية لتشغيلها لمدة 94 عاماً. تمّ إنشاء قرية استيراد وتصدير روسية في ميناء اللاذقية بعد عام 5102 والتي عرضت المعدات العسكرية الروسية. كما تفاخر بوتين باختبار أكثر من 023 نظام سلاح في سورية، بينما اكتسب 58٪ من قادة الجيش الروسي خبرة قتالية في سورية. وقد تمّ تعيين الجنرال ألكسندر دفورنيكوف، وهو أقسى الجنرالات الروس وأكثرهم كفاءة، لتولّي العمليات في منطقة دونباس بشرق أوكرانيا.

لم يكن بناء الدولة وإعادة الإعمار على جدول الأعمال الروسي في سورية. على العكس من ذلك، كان الكرملين راضياً عن وجود دولة عميلة مستقرة بما يكفي لحماية مصالح روسيا، ولكنها ليست قوية لدرجة أنها لم تُعَدّ بحاجة إلى حماية موسكو. من المحتمل أن يكون الأمر نفسه صحيحاً في أوكرانيا، حيث تنفق روسيا ما يكفي من المال فقط في المجالات التي تعتبرها إستراتيجية، لكنها تتجنّب الاستثمار واسع النطاق الذي قد يسبب لها إعاقة، كما حدث في أفغانستان. على عكس الحكومات الغربية التي تطلب نهايات لطيفة وإعادة قواتها إلى الوطن، أظهرت روسيا في سورية أنها مرتاحة للصراع المنخفض المستوى الذي طال أمده، وغالباً ما تستخدم المرتزقة كوقود لحروبها. في أوكرانيا، يُقال إن الجنود السوريين المتمرسين في القتال يتم تجنيدهم بخمسة وعشرين ضِعفاً لراتبهم السوري للقتال في صفوف القوات الروسية. وقد نشرت شبكة adzevZ



swen الروسية، المملوكة لوزارة الدفاع الروسية، مقطع فيديو مؤخراً يظهر فيه العميد سهيل الحسن قائد الفرقة 52 النخبة المدعومة من روسيا من قوات المهمات الخاصة، وهو يشارك في تدريبات على عمليات الإنزال الجوي في شمال سورية. من الواضح أن الروس هم من يتولون زمام الأمور، فيما تم إجراء مقابلات مع الجنود السوريين بعد ذلك، وهم يمدحون التجربة ويشيدون بمدربيهم الروس. وبالمثل، تُظهر وسائل الإعلام الروسية مقابلات مبهجة مع جنود سوريين يُزعم أنهم يصطفون في طوابير للقتال من أجل روسيا في أوكرانيا، في حين أن وسائل الإعلام الغربية تتحدث عن إكراه بين المجندين السوريين، الذين يعترفون بمقتل 09٪ منهم.

اليوم سورية دولة دُمية، حيث تسيطر روسيا على الأمن والدفاع، بينما تتولى إيران الملف الديني والثقافي. وقد لخص رجل أعمال من حلب الموقف جيداً، ووصف بشار بأنه "رجل ذو ساقين مزيفتين، روسية وأخرى إيرانية، يقفز من ساق إلى أخرى لأن الأرض التي يقف عليها شديدة الحرارة".

أما بالنسبة لذروة الدعاية الروسية، فقد كانت في تدمر في 5 أيار/ مايو 6102. فمع العلم أن العالم كان مفتوناً بمصير أكثر المواقع القديمة شهرة في سورية، مدينة تجارية سحرية في واحة صحراوية سيطر عليها "داعش" لأول مرة في عام 5102، قام بوتين بالمسارعة للوصول إلى هناك ليعلن عن أوركسترا روسية من موسكو، بقيادة قائدها المفضل، لإقامة حفل نصر في المسرح الروماني بعد أن ساعدت القوات الروسية في استعادتها من "داعش". ولتتويج كل ذلك بإعلان نصر "مُظفر"، وبينما كانت دول العالم تراقب، ظهر بوتين عبر رابط الفيديو على مسرح تدمر ليُقدّم نفسه على أنه "مُنقذ سورية"، الزعيم الدولي الوحيد الذي يحارب الإرهاب حقاً.

وقد حصل على رصيد كبير، فلقد كانت تلك هي اللحظة التي انتقل فيها من مسرح تدمر إلى المسرح العالمي، وتحقق حلمه، وأصبح لاعباً عالمياً أخيراً.

تعود العلاقات السوفياتية مع سورية إلى السبعينيات عندما كان الاتحاد السوفياتي الشريك الاقتصادي الرئيسي لسورية وأحد أقوى حلفائها السياسيين والعسكريين. وقد قال نائب رئيس النظام السوري حافظ الأسد منذ فترة طويلة 4891-5002، عبد الحليم خدام، في مقابلة من المنفى في باريس: "عليكم أن تفهموا أنه، في مرحلة ما، كان نصف السكان السوريين عملياً يعملون لدى الشرطة السرية. عليكم أن تتذكروا أن نظامهم تم تشكيله من قبل السوفيات. هذا هو السبب في أنهم كانوا أقوياء للغاية.



وسرعان ما أصبحت أجهزة المخابرات العامل الرئيسي في الحفاظ على النظام فقد كان النموذج الذي يحتذيه النظام هو جهازَي الكي بي جي أو شتازي. كان المُخبرون في كل مكان. وقد ذهب آلاف السوريين إلى روسيا للتدريب والدراسة وتعلّموا اللغة الروسية وتزوّجوا من الروس.“

لقد تعلّم بوتين الكثير من قائمة العمل الخاصة به في سورية، وهي تكتيكات أتقنها على مدار السنوات التي كان فيها له يد طليقة في البلاد. فبعد انتهاء القتال في أوكرانيا، ومع تحوّل العديد من المدن إلى مبانٍ خالية من القذائف، نتوقع نفس التكتيكات المُستخدمة في سورية، حيث صادر النظام جميع الممتلكات من الأشخاص الذين اعتبرهم ”إرهابيين“، باستخدام قوانين جديدة على الأراضي التي اتّخذها لدعم أجنّادات النظام وخلق الحقائق على الأرض، وهي طريقة خبيثة لكسب الإيرادات مع تجنّب العقوبات.

اليوم، ومن المُفارقات، لم يَعدُ بإمكانني مشاهدة قناة TR على weiveerF أو ykS أو غيرها من القنوات الإعلامية الغربية؛ لأنه بعد أيام فقط من غزو روسيا لأوكرانيا، تمّ إيقاف البثّ عبْر أوروبا والمملكة المتحدة، واعتُبر ”غير لائق للحصول على ترخيص“. لو تمّ حشد هذا الإجماع الغربي المنسّق ضد التضليل الروسي في سورية، مما يقدم تحدياً لرواية النظامين الروسي والسوري بأنه كان دائماً ”يقاتل الإرهابيين“، لكانت الحرب السورية، في رأيي، قد انتهت الآن، بدلاً من الدخول في عامها الثاني عشر. أمّل ألا تشارك حرب أوكرانيا هذا المصير على الأقل.

المصدر: معهد الشرق الأوسط



روسيا بدأت تدرك بأن أوكرانيا ليست سوريا وقوتها العسكرية على المحك واشنطن بوست

(اللغة الإنجليزية) 14 نيسان 2022

بيج وينفيلد كنفهام

نص المقال: لا يختلف اثنان على أن الاعتداءات الروسية التي استهدفت المدنيين السوريين كانت بمنزلة عرض مسبق للفظائع التي تنزلها روسيا اليوم بأوكرانيا، حيث تقصف المشافي وتذبح الأطفال، وتقطع الكهرباء والماء.



ولهذا أصبحت سوريا التي دمرتها الحرب تحظى اليوم باهتمام الشارع أكثر مما كان عليه الوضع قبل سنوات، لا سيما بعد انتشار النبأ الذي يفيد بأن الرئيس فلاديمير بوتين عين أحد كبار القادة العسكريين لديه والذي سبق له أن أرسله إلى سوريا لقيادة العمليات في أوكرانيا. إذ بالنسبة لكثيرين، يذكر قصف روسيا لماريوبول بقصفها لحلب عام 6102، خاصة مع تكرار روسيا لعدم مراعاتها أو احترامها للممرات الإنسانية، ونشرها للدعاية المضادة، وارتكاب جرائم حرب هناك.



سبق لأحد الصحفيين في واشنطن بوست أن كتب عن الغزو الروسي الآتي: «مع استمرار الحرب، أصبحت نقاط التشابه والمقارنة تظهر بشكل أكبر، وذلك لأن الأساليب الوحشية وعمليات القصف التي مارستها روسيا في تلك الدولة الشرق أوسطية تبدو بمنزلة بث تجريبي للجهود الحربية الروسية في أوكرانيا، إذ خلال فترة لم تتجاوز الشهرين، خلفت المعارك آثاراً على الأرض يعرفها بشكلها المأساوي من عاش وراقب تفجر الوضع في سوريا على مدار عقد كامل من الزمان».

ولكن، من حسن حظ الأوكرانيين، أن كلا النزاعين يختلف بعضهما عن بعض في بعض النواحي المهمة، إذ قد تكون سوريا هي من جعل بوتين يتجرأ على غزو أوكرانيا، ولكنها لا تعتبر دليل العمل بالنسبة لهذا الغزو، وذلك لأن الأخيرة أبدت دفاعاً أقوى مما هو متوقع لها، وهذا ما وضع البراعة العسكرية الروسية على المحك، لذا دعونا نستعرض تلك الأسباب ونبحث فيها.

- كان بوسع روسيا إخفاء عيوبها العسكرية في سوريا ولكن ليس في أوكرانيا

أرسل بوتين جنوداً مجنّدة إلى أوكرانيا، بأعداد تفوق ما أرسله إلى سوريا، إذ خلال فترة من الفترات، أرسل بضعة آلاف فقط من جنوده إلى سوريا لمساعدة بشار الأسد على سحق فصائل المعارضة، وهذا ما ساعده على إخفاء أي نقائص أو عيوب يعاني منها جيشه، وتجلى ذلك عبر تناوب أفضل القطعات لديه على الذهاب إلى سوريا والعودة منها بحسب رأي جويل رايبورن الذي شغل منصب المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا بين عامي 8102-1202.

إلا أن هذا الخيار لم يكن متاحاً مع أوكرانيا التي أرسل إليها بوتين ما يتراوح بين 001-002 ألف جندي، حيث يستعرض الجيش الروسي قوته أمام العالم، إلا أن الأمور لم تكن رائعة هناك، وذلك لأن تغيير مسار القوات أتى ببطء، ويعود ذلك للبيروقراطية العقيمة وللعمل في ظل وجود معلومات استخباراتية ضعيفة.

فعلى سبيل المثال، عندما اقتربت روسيا من كيف، حدث ذلك عبر إرسال رتل طويل من الدبابات وغيرها من المركبات العسكرية التي تعين عليها أن تبقى في الطرقات مما عرضها للهجوم من قبل الأوكرانيين. أما في سوريا، فقد انحصر دور روسيا في أغلب الأحوال بتأمين الدعم الجوي (وهنا ترصد الصحفية ليز سلاي العثرات الأخرى التي ارتكبتها روسيا).



يعلق رايبورن على ذلك فيقول: «لقد ظهرت عيوب المؤسسات الروسية من حيث عدد الجنود وتدريبهم ومعداتهم وقيادتهم ونشرهم بكل جلاء ووضوح».

- روسيا تجابه حكومة موحدة هذه المرة

في سوريا، تحالفت روسيا مع حكومة النظام المركزية التي يرأسها الأسد ضد فصائل المعارضة التي تفرقت بمرور الزمن. أما في أوكرانيا، فروسيا تجابه حكومة أوكرانيا المركزية الموحدة.

إذ شن الأسد حملة دعائية عالمية وصف من خلالها فصائل المعارضة التي تشمل ثواراً سلمييين بالإرهابيين المتحالفين مع تنظيم الدولة الإسلامية. كما أن الأساليب القمعية التي انتهجها النظام خلقت انقسامات بين العشرات من الفصائل الأمر الذي غطى على المظاهرات التي خرجت في البداية مطالبة بالحرية. وفي نهاية المطاف، انخرفت العديد من تلك الفصائل عن المسار التي رسمته في بداية الأمر، إذ بقي بعضها راغباً برحيل الأسد، في حين أعلنت فصائل أكثر تشدداً بالرأي عن رغبتها بالاستعاضة عن نظام الأسد بحكومة إسلامية.

إلا أن هذا السيناريو يختلف تماماً في أوكرانيا، وذلك لأن ضم روسيا للقرم في عام 4102 دفع أوكرانيا للبدء بدعم جيشها وتقويته، أما رئيس البلاد فولوديمير زيلينسكي، فيعتبر عنصراً قوياً من عناصر توحيد البلاد، كما أن الروح المعنوية لدى الأوكرانيين أعلى وأفضل، نظراً لأنهم يحاربون جنباً إلى جنب من أجل وطنهم وأهلهم.

يخبرنا مايكل أوهانلون مدير أبحاث السياسة الخارجية لدى معهد بروكلين بأن: «المقاومة السورية لم تكن منظمة في أي وقت من الأوقات، في حين أن الأوكرانيين وقفوا جنباً إلى جنب كالبنيان المرصوص».

أما ستيف كوك من مجلس العلاقات الخارجية فيقول: «هنالك معارضون للأسد يعملون لتحقيق أغراض متعارضة، بخلاف ما نراه في أوكرانيا، حيث نجد هناك رئيساً وجيشاً ودفاعاً مدنياً».

- تسليح الأوكرانيين أفضل مما كان عليه تسليح السوريين

في سوريا، جابه الروس قوات مشاة ذات أسلحة خفيفة، لا أسلحة ثقيلة، في أغلب الأحيان، وعملياً، لم يكن هناك أي دفاع جوي، أما في أوكرانيا، فقد أخطأت روسيا بشكل كبير في



حساب إمكانياتها وقدراتها خلال حملة القصف حيث اعتقدت أن بوسعها أن تقضي على سلاح الجو الأوكراني وتدمر نظم الدفاع الجوي هناك.

وعلى ذلك يعلق كوك قائلاً: «لم تتوقع روسيا أن تواجه هذا النوع من المقاومة».

وبما أن أوكرانيا حظيت بدعم دولي واسع، لذا فإنها تحصل على إمدادات بالسلاح بوتيرة مطردة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، ولكن الولايات المتحدة زودت فصائل المعارضة السورية ببعض الأسلحة، إلا أن حجم تلك الإمدادات كان أقل بكثير، ولم تصل تلك المساعدات إلا بعد مرور بضع سنوات على الحرب.

مع بداية الغزو الروسي، أي قبل سبعة أسابيع، نجح الأوكرانيون بشكل مذهل عبر استخدامهم مسيرات تركية الصنع تعرف باسم بيرقدار والتي قامت بتدمير المعدات الروسية.

واليوم، في الوقت الذي تستعد فيه روسيا لمرحلة جديدة من حملتها العسكرية، تعزز الولايات المتحدة إمداداتها للسلاح المخصص لأوكرانيا. حيث تستعد إدارة بايدن لنقل عربات هامفيلز المصفحة وغيرها من المعدات المتطورة بحسب ما ذكره دان لاموذي وقارون ديميرجيان.

- السوريون ينقلون خبرتهم إلى الأوكرانيين

أجرى الصحفي جوش روجن مقابلة مع مدير منظمة الدفاع المدني السوري التي تعرف بالخذ البيضاء، إذ في الوقت الذي ينحصر فيه الدور الأساسي لتلك المنظمة بإنقاذ المدنيين وإخراجهم وتقديم الإسعافات الأولية لهم، بدأ المتطوعون فيها منذ فترة قريبة بالتركيز على مساعدة الأوكرانيين، حيث قاموا بإعداد سلسلة فيديوهات تقدم للأوكرانيين معلومات ونصائح عملية حول طرق النجاة من أي اعتداء روسي، بالإضافة إلى تقديم نصائح حول استخدام أجهزة اللاسلكي بدلاً من الهواتف النقالة، ومراقبة الهجمات التالية وانتظارها ضمن عمليات تعرف باسم: «النقر المزدوج»، إذ لا بد من الانتظار لمدة تتراوح بين سبع وتسع دقائق بعد وقوع الهجوم الأولي، وذلك لأن الهجوم التالي تحاول استهداف المسعفين.

وفي مقابلة مع مدير تلك المنظمة، رائد الصالح، تحدث هذا الرجل عن شيء آخر، إذ ذكر بأن لدى أوكرانيا بنية تحتية مخصصة لتقديم المساعدات، في حين مرت سنوات عديدة على سوريا قبل أن تتدفق المساعدات إليها.



وهذا ما عبر عنه الصالح بالقول: «إن الدعم والموارد في سوريا مختلفة تماماً، إذ مضت سنوات عديدة قبل أن يتم تخصيص موارد وتأسيس منظمات غير حكومية».

المصدر: واشنطن بوست



الآثار المحتملة للحرب الروسية الأوكرانية على سوريا

س ي ت

(اللغة التركية) 18 نيسان 2022

جان اجون، كوتلهان جورجو

الخلاصة:

استمرت سياسة الاحتلال في أوكرانيا، والتي بدأت بضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، بدعمها للانفصاليين في هذا البلد، حيث منعت حركة المقاومة بقيادة فولوديمير زيلينسكي روسيا من تحقيق أهدافها.



بينما أصبحت محاولة الغزو الروسي لأوكرانيا هي الأجندة الرئيسية للسياسة الدولية، فإن الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تتبع سياسة العزلة والعقوبات ضد إدارة موسكو ضمن حدود معينة. على الرغم من أن كيفية استمرارها هي مسألة جدل، حيث أصبحت المشاعر المعادية لروسيا في الغرب لارجوع فيها. وفي هذا السياق، و على الرغم من محاولة روسيا غزو أوكرانيا ، لم يلاحظ أي تغيير في السياسة في سوريا حتى الآن ، بينما تتواصل مخاوف تركيا بشأن وجود وحدات حماية الشعب / حزب العمال الكردستاني في شرق الفرات ضمن نطاق مكافحة الإرهاب.



في هذا التحليل، تتم مناقشة آثار الغزو الروسي لأوكرانيا على سوريا تحت ثلاثة عناوين:

- الآثار العسكرية للحرب، وخاصة أثر سلاح الجو (الطائرات بدون طيار) 2BT ratkarya و AHIS.

- الآثار الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الشديدة وسياسة العزلة التي تنتهجها روسيا
- سياسة الغرب المتمثلة في توسيع سياسته المحتملة المعادية لروسيا.

الخاتمة:

في بيئة تتطور فيها تركيا بشكل أفضل في التقنيات العسكرية التقليدية، بما يتجاوز الوضع الراهن، قد تكون هناك مكاسب لروسيا في سياق سوريا، لا سيما في القتال ضد وحدات حماية الشعب / حزب العمال الكردستاني.

وقد تتخذ تركيا هذه الخطوات على المدى القصير والمتوسط، ويمكن لتركيا تقديم تنازلات معينة في سوريا من أجل موازنة الحرب التي طال أمدها، ويمكن أن تكون على اتصال ومفاوضات وثيقة مع روسيا في معالجة هذا الشأن.

بالنظر إلى القوة السياسية التي تتلقاها أنقرة من حلفائها، بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب، يمكن توقع أن تسعى تركيا إلى حل سياسي جديد في جميع أنحاء سوريا. بالإضافة إلى جهود إيران لملئها الفراغ في السلطة الذي ستحدثه روسيا نسبياً، وسيتغير نهج إسرائيل ودول الخليج تجاه سوريا في هذا السياق، وستبرز احتمالية فرص جديدة للمعارضة السورية مع ممارسة المزيد من الضغط على نظام الأسد.

وفي هذا الصدد، لا يمكن النظر إلى سوريا إلا على أنها ميدان تنافسي للجهات الفاعلة الأخرى. ونظراً لوجود ملايين اللاجئين، فإنه يجب النظر في السياسة السورية إلى ما هو أبعد من الإسقاط الأمني واغتنام كل فرصة.

ان المعادلة الجيوسياسية الجديدة الحالية تتناقص تدريجياً، ولا يبدو من الممكن فرض حل عسكري لصالحها كما يجب النظر في الخيارات العسكرية، وخاصة في مكافحة الإرهاب، من أجل تعزيز أمنها القومي.

[لقراءة الملف كامل](#)

[المصدر: سياتا](#)



كيف يمكن للمجتمع المدني أن يعمل كمُحاورٍ مجتمعي في دير الزور تشاتام هاوس

(اللغة الإنجليزية) 2021

ريم صلاح

نص المقال: بعد هزيمة داعش في دير الزور وسيطرة الإدارة الذاتية التي يقودها الأكراد على أجزاء كبيرة من ريفها الشمالي والشرقي، أخذت منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية تنهض بازديادٍ بدور المحاور بين الإدارة الجديدة والمجتمع المحلي، وكذلك داخل المجتمع المحلي نفسه. وفي حين لعب المجتمع المدني دوراً أكبر، ولربما يمكن القول إنه أكثر مركزية في تعزيز العلاقات الرأسية، فقد قدم أيضاً دعماً حاسماً للجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة في التوسط في النزاعات الأفقية. ومع ذلك، لا يزال المجتمع المدني مقيداً بالسلطة المحلية وديناميات المجتمع وهو في حاجة إلى مزيد من الدعم والتمكين من المجتمع الدولي.



العلاقات الرأسية

كانت دير الزور من بين آخر المناطق التي خضعت لسيطرة الإدارة الذاتية بعد هزيمة



تنظيم الدولة الإسلامية في آذار/ مارس 8102. وبالنسبة للكثيرين في دير الزور - وهي محافظة عربية بالكامل - فقد كانت الإدارة الذاتية التي يقودها الأكراد هيئة جديدة وغريبة. وعلى عكس معظم المناطق الأخرى في شمال شرق سوريا، لا يوجد في دير الزور سكان أكراد، كما أن دير الزور تفتقر إلى أي صلة بالسلطات الحاكمة في الإدارة الذاتية والقوات العسكرية التابعة لها، مما شكل تحدياً كبيراً لمستوى تقبل الإدارة الذاتية هناك. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب استمرار وجود خلايا لداعش في أجزاء من دير الزور، ما تزال الإدارة الذاتية تنظر إلى المحافظة من المنظور الأمني، وهو ما أدى إلى إهمال المنطقة بشكل عام، ليس فقط من قبل الإدارة الذاتية، ولكن أيضاً - على الأقل حتى فترة قريبة - من قبل المجتمع الدولي.

وبينما ركز دعم المانحين الأولي لدير الزور على أنشطة تحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل والخدمات الأساسية، بناءً على طلبات الجهات الفاعلة المحلية في المجتمع المدني، فإن هذه الجهات تتلقى اليوم دعماً متزايداً لمساعدتها على العمل كجهات حوار بين السكان المحليين والإدارة الذاتية. وقد اشتملت هذه الجهود على جلسات حوار مع الجهات الفاعلة المحلية لمناقشة قضايا مثل الأمن والحوكمة والخدمات والاقتصاد وتقديم توصيات للإدارة الذاتية قابلة للتنفيذ.

وفي سياق هذه الجهود، اجتمعت المنظمات المجتمعية والتقت مع الجهات الفاعلة المحلية في خمس قرى وبلدات مختلفة في دير الزور لتخفيف التوترات بين المجتمعات المحلية والسلطات الحاكمة. وبناءً على نتائج سلسلة من جلسات الحوار، قدمت المنظمات المجتمعية توصيات للمسؤولين المدنيين والعسكريين في الإدارة الذاتية بشأن ثلاثة مواضيع عامة هي: التحديات الأمنية في دير الزور، وهيئات الحكم المحلي، والحوكمة الأكثر تمثيلاً وتشاركية. وتضمنت التوصيات إصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين المحتجزين لدى الإدارة الذاتية، وتمكين الهيئات الحكومية المحلية من اتخاذ قرارات ذات مغزى - وليس رمزية فقط - وتحسين الوصول إلى الخدمات بما يتماشى مع المناطق الأخرى التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية. بالإضافة إلى ذلك، طلبت منظمات المجتمع المدني أن تواصل الإدارة الذاتية إشراكها بنحو أكثر انتظاماً وفاعلية.

وكان هناك جهد آخر من هذا القبيل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في الرقة والطبقة وركز على القضايا التي تؤثر على الأمن وأسبابها الجذرية. وقد وُضعت توصيات من خلال عملية حوار تشاوري بين سبع منظمات مجتمعية ومنظمات محلية انصبّ



فيها التركيز على خمسة مجالات رئيسية هي: التأثير السلبي للمخدرات على المجتمعات المحلية، ودور المنظمات المجتمعية في تعزيز الأمن والاستقرار، والحاجة إلى إدماج النازحين داخلياً والمهجرين قسراً في المجتمعات المضيفة، وأهمية تمكين النساء والشباب لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وتأثير عمالة الأطفال على الأمن. ورُفعت التوصيات لاحقاً إلى سلطات المحافظة ومسؤولي الأمن في الإدارة الذاتية. ولئن كانت هذه الجهود لا تزال وليدة، إلا أنها تسلط الضوء على الدور المهم الذي يمكن للمجتمع المدني وينبغي أن يلعبه في إعلاء أصوات واهتمامات المجتمعات المحلية إلى السلطات الحاكمة - وهو دور يقع في صميم مشاركة المجتمع المدني وعمله.

- العلاقات الأفقية

بالإضافة إلى التوسط في العلاقات الرأسية، بدأت المنظمات المجتمعية في دير الزور أيضاً في دعم تسوية النزاعات على المستوى الأفقي. وبكونها ذات مجتمع عشائري، تعتمد دير الزور بشكل كبير على زعماء العشائر ووجهائها في شؤونها الاجتماعية، بما في ذلك أي تسوية للنزاعات. وتزامناً مع تطوره، سعى المجتمع المدني بشكل متزايد لدخول هذا المجال وتحسين النظم التقليدية من خلال توفير التدريب وبناء القدرات للزعماء المجتمعيين والعشائريين.

وفي الآونة الأخيرة، ساعدت المنظمات المجتمعية في تشكيل خمس لجان وساطة مؤلفة من زعماء العشائر ووجهاء المجتمع. ومع أن المنظمات لا تشارك في الوساطة المباشرة، إلا أنها لعبت دوراً داعماً في تشكيل اللجان وتدريبها وتقديم المشورة لها. وحتى الآن، نجحت لجان الوساطة هذه في حل عدد من النزاعات المحلية.

على سبيل المثال، في قرية جديد بكاره بريف دير الزور الشرقي، حلت اللجنة خلافاً بين أصحاب مخبز وعائلات محلية اشتكت من التوزيع غير المتكافئ للخبز. وقد أشركت لجنة الوساطة الطرفين وخلّصت إلى عدم وجود دقيق كافٍ لتلبية احتياجات السكان. وبعد سلسلة من الاجتماعات، نجحت في تقديم طلب إلى الإدارة الذاتية لزيادة كمية الدقيق بمقدار 008 كيلوغرام، وبالتالي حل أزمة الخبز في المنطقة. وفي صراع آخر، تدخلت لجنة الوساطة بين عشيرتين بعد عملية قتل بداعي الثأر. وتبعاً للتقاليد في دير الزور، فإن عقوبة هذه الجرائم هي مغادرة القاتل وعائلته (حتى الأقارب من الدرجة الرابعة). إلا أن مثل هذا العقاب الجماعي غير إنساني، خاصة في مثل هذه الأوقات العصيبة. وبعد



جلسات وساطة متعددة، وافقت أسرة المغدور على إلزام القاتل فقط بمغادرة المنطقة مع السماح لأسرته بالبقاء.

وتكتسب هذه الجهود أهمية خاصة نظراً لعدم وجود إطار قضائي كافٍ وقوانين في أجزاء كبيرة من سوريا، وتساعد على ضمان عدم تولي الأفراد للقانون بأيديهم.

- القيود والتوصيات

على الرغم من أنّ المجتمع الدولي قد أحرز تقدماً كبيراً في تمكين المجتمع المدني من لعب دور في حل النزاع، إلا أن الواقع هو أنّ هؤلاء الفاعلين لا يزالون مقيدين إلى حد كبير بسبب كل من السلطة والديناميات المجتمعية في دير الزور. فعندما يتعلق الأمر بالعلاقات الرأسية، يقتصر دور المجتمع المدني عموماً على فهم مظالم المجتمع ورفعها إلى السلطات دون أن يكون قادراً على إجراء التغييرات اللازمة بشكل استباقي. أمّا فيما يتعلق بالعلاقات الأفقية، فلا يمكن للمجتمع المدني التنافس مع الجهات الفاعلة القائمة التي تقوم تقليدياً بحل النزاع. ولكن مع نمو المجتمع المدني وتحسين تدريبه، يمكنه أن يلعب دوراً تكميلياً تشتد الحاجة إليه.

في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي إلى دعم المجتمع المدني بشكل أفضل في دير الزور، يجب أن يسعى إلى ضمان أن السلطات المحلية لا تنظر إلى المجتمع المدني على أنه منافس ولكن كعاملٍ يضيف قيمة ويمكنه أن يساعد الإدارة الذاتية على اكتساب الشرعية والشعبية في المناطق التي تقع خارج معقلها التقليدية. فضلاً عن ذلك، فإن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تُعدّ شريكاً ضرورياً في إعادة بناء النسيج الاجتماعي بعد سنوات من الصراع والنزوح الجماعي، ولكن يجب أن تمنحها الإدارة الذاتية مساحة كافية للعمل بشكل مستقل وألا تسعى لاحتوائها أو تحويلها إلى هيئات رمزية فقط.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمانحين والمنفّذين الدوليين العاملين في دير الزور الانخراط مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية ذات الصلة كشركاء في تحديد احتياجات المنطقة وعدم الاعتماد على المبادرات أو المناهج الجاهزة ذات المقاس الواحد الذي يناسب الجميع.

فأولئك الموجودون داخل المجتمعات أكثر وعياً بالتحديات والفرص الماثلة أمام نشاط المجتمع المدني. كذلك يتعيّن على المانحين والمنفّذين ألا يقصروا مشاركتهم



على المنظمات، بل أن يدركوا أن المجتمع المدني يضم فاعلين غير تقليديين مثل زعماء العشائر والأعيان الذين قد يكون لهم تأثير كبير على المجتمع. وما يزال هؤلاء الأفراد، وفقاً لما تراه لجان الوساطة، يكتسبون أهمية كبيرة في مناطق مثل دير الزور وينبغي زيادة تمكينهم.

المصدر: تشاتام هاوس



خطة لإعادة 1,5 مليون لاجئ سوري بمخطط زمني صحيفة تركيا

(اللغة التركية) 25 نيسان 2022

يلماز بيلجن

خلاصة المقال:



قالت صحيفة «تركيا»، إن حكومة البلاد تهدف إلى إعادة 1,5 مليون لاجئ سوري إلى بلادهم من خلال تحسين العلاقات مع النظام السوري، وتأمين مناطق آمنة في الشمال السوري في غضون 51 إلى 02 شهرا. وبحسب الصحيفة، فإن مشروع إنشاء بيئة آمنة في مناطق سيطرة النظام، ما يزال موضع نقاش بين الجانبين، في حين تعمل كل من الإمارات والسعودية على زيادة الدعم للحراك الدبلوماسي بين أنقرة ودمشق في الجزائر والأردن، بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة لبدء محادثات هاتفية بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس النظام السوري بشار الأسد.

في حين لم يصدر تعليق رسمي من أنقرة على هذه الأنباء، وسط نفي متكرر من النظام السوري حول التقارب مع تركيا. وأشارت الصحيفة في مقال للكاتب يلماز بيجن، إلى أن الحكومة التركية تعمل على تسريع مبادرات العودة الآمنة للاجئين، مؤكدة أنه تم إحراز تقدم كبير في مشاريع البناء



الصناعي المنظمة في مناطق عمليات درع الفرات ونبع السلام وغصن الزيتون. وافتتحت إلى أنه تم إجراء تحليلات ميدانية لـ 002 ألف منزل بتمويل من قطر في مناطق العمليات التركية، بالتزامن مع تواصل المحادثات مع حكومة النظام السوري.

ونبّهت إلى أن الجانب التركي، يريد من النظام السوري أن يدعم عملية عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني «KKP» الإرهابي من محور دير الزور والرقعة ومنبج، على أن تكون جميع حقول النفط والغاز تحت سيطرة النظام من جديد. وشددت على أن المطلوب الأساسي لتركيا في حركة المفاوضات الدبلوماسية التي بدأت مع نظام الأسد هو تجديد سجلات السكان الرسمية وسجلات الأراضي على أساس ما قبل عام 1102.

وأوضحت أنه خلال السنوات الماضية صودرت منازل وأراضي مئات الآلاف من السوريين من قبل حزب العمال الكردستاني ومليشيات إيران والنظام السوري، ما يجعل المخاوف الأمنية أكبر عقبة أمام عودة اللاجئين. ووفق الصحيفة فقد تمسك النظام السوري بمطالبه الأولية المتمثلة بانسحاب القوات التركية من مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام. وأشارت صحيفة «تركيا» إلى أن أنقرة تتحدث عن عودة 007 ألف سوري في حال تقديم الضمانات الأمنية اللازمة للاجئين. وبينت أن تركيا ستفتتح ممرات تجارية وإنسانية مع مناطق سيطرة النظام السوري، لإعادة تفعيل قنوات التبادل التجاري بين البلدين.

العودة إلى الحرب

ونقلت الصحيفة عن آخر سفير لتركيا في دمشق، عمر أونهور، قوله إن قضية اللاجئين أصبحت أهم أجندة في السياسة الداخلية، مضيفاً: «عانت كل من تركيا وسوريا من أضرار جسيمة من هذه العملية الحربية». وأعرب عن اعتقاده بأن باب العودة إلى ما قبل 1102 لا يزال مفتوحاً لكلا البلدين، مرجحاً أن لا تكون عودة العلاقات بنفس الكثافة في البداية، لكن كلا الجانبين يحتاجان إلى بعضهما البعض.

ورأى أنه لا يوجد خاسر واحد في هذه الأزمة، وأن الاستقرار في مصلحة الجميع من جميع النواحي، مؤكداً أنه إذا تم استيفاء الحد الأدنى من الظروف المعيشية للاجئين السوريين، فسيعود الناس بشكل كبير إذا تم إقناعهم بأنهم لن يتعرضوا للمضايقة أو القتل أو السجن.



استمرار الأزمة في مصلحة روسيا وإيران ورأت صحيفة «تركيا» أن الوضع الحالي في سوريا تحول إلى تهديد لوحدة الأراضي والإرهاب والاقتصاد والسياسة داخل سوريا وكذلك لتركيا، معتبرة أن استمرار الأزمة أو تناميها هو في مصلحة روسيا وإيران. وشددت على أن روسيا وإيران تستخدمان الأزمة كرافعة دولية وتحاولان جني فوائد متعددة الأبعاد من هذا الوضع، في حين أن الموقف التركي مختلف للغاية خاصة أن إيران لديها القدرة على تخريب العلاقات التركية مع دمشق بشكل خطير. وأضافت: «على الرغم من محدودية موارد طهران، إلا أن لديها طموحات سياسية وأيديولوجية للمنطقة بشكل عام». واعتبرت أن الخطوات التي اتخذتها تركيا مهمة ويمكن أن ترسي الأساس للاستقرار في المستقبل، بناء على القرار الأممي 4552، والذي سيكون المعيار الأساسي للحل الدائم بعد الاتفاق المؤقت.

المصدر: صحيفة تركيا



كيف أوقع أكاديميان بمجرم حرب سوري الجارديان

(اللغة الإنجليزية) 27 نيسان 2022

مارتن تشولوف

خلاصة المقال: بعد أن شاهد أحد رجال الميليشيات سرًا مقطع فيديو ل 41 شخصًا يُقتلون بوحشية، كان يعلم أنه يجب عليه نقل الصور المروعة إلى العالم الخارجي.



في صباح ربيعي قبل ثلاث سنوات، تم تسليم مجند جديد في ميليشيا سورية موالية جهاز كمبيوتر محمول تابع لأحد الأجنحة الأمنية لبشار الأسد. فتح الشاشة ونقر بفضول على ملف فيديو، وهي خطوة شجاعة بالنظر إلى العواقب إذا كان أي شخص قد ضبطه وهو يتطفل.

كانت اللقطات غير واضحة في البداية، قبل أن تقترب من حفرة محفورة حديثًا في الأرض بين مبنيين ثقبهما بالرصاص. كان ضابط مخابرات يعرفه قد ركع بالقرب من حافة الحفرة مرتديًا بزة عسكرية وقبعة صيد، وهو يلوح ببندقية هجومية ويصدر الأوامر.

تجمد رجل الميليشيا المبتدئ في حالة من الرعب من المشهد: تم اقتياد رجل معصوب



العينين من مرفقه وطلب منه الركض نحو الحفرة العملاقة التي لم يكن يعلم أنها تقع أمامه. كما أنه لم يتوقع دوي الرصاص في جسده بينما كان يسقط على كومة من القتلى تحته. واحدًا تلو الآخر، تبعه المزيد من المعتقلين المظمئنين؛ قيل للبعض إنهم كانوا يركضون من قناص قريب، بينما تعرض البعض الآخر للسخرية والإيذاء في اللحظات الأخيرة من حياتهم. بدا أن الكثيرين يعتقدون أن القتلة يقودونهم بطريقة ما إلى بر الأمان.

قُتل ما لا يقل عن 14 رجلاً في هذه المقبرة الجماعية في ضاحية التضامن بدمشق ، وهي جبهة قتال في ذلك الوقت في الصراع بين الزعيم السوري والمتمردين الذين اصطفوا ضده. إلى جانب أكوام التراب المتكدسة التي سُنستخدام قريبًا لإنهاء المهمة ، سكب القتلة الوقود على الرفات وأشعلوها ، ضاحكين وهم يتسترون حرفياً على جريمة حرب على بعد عدة أميال فقط من مقر السلطة في سوريا، ويعود تاريخ الفيديو إلى 61 أبريل 3102.

ساد شعور بالغثيان لدى المجند، الذي قرر على الفور أن اللقطات بحاجة إلى المشاهدة في مكان آخر. قاده هذا القرار ، بعد ثلاث سنوات ، في رحلة محفوفة بالمخاطر من واحدة من أحلك اللحظات في تاريخ سوريا الحديث إلى الأمان النسبي في أوروبا. لقد وحدته أيضًا مع اثنين من الأكاديميين الذين أمضوا سنوات في محاولة نقله - المصدر الرئيسي في تحقيق استثنائي - إلى بر الأمان مع تحديد الرجل الذي قاد المذبحة وإقناعه بالاعتراف بدوره.

إنها جريمة حرب، تم الحصول عليها من أحد أشهر أفرع النظام السوري، الفرع 722 من جهاز المخابرات العسكرية في البلاد، والتي توضح أيضًا الجهود المضنية لقلب الطاولة على مرتكبيها - بما في ذلك كيفية قيام باحثين في أمستردام خدع أحد أكثر ضباط الأمن شهرة في سوريا من خلال تبجحه على الإنترنت وأغرياه لإفشاء الأسرار الشريرة لحرب الأسد.

لقد ألقى عملهم الضوء بشكل غير مسبق على الجرائم التي كان يُعتقد سابقًا أن النظام ارتكبها على نطاق واسع في ذروة الانتفاضة السورية، لكنه دائمًا ما ينكر أو يُلقى باللوم على الجماعات المعارضة والجهاديين.

بعد تسع سنوات، مع احتدام الحرب في أوكرانيا، أعادت القوات الروسية نشر كتاب قواعد اللعبة لإرهاب الدولة على السكان المدنيين في سوريا ، حيث تحولت العملية



العسكرية الخاصة المزعومة لفلاديمير بوتين إلى احتلال وحشي لأجزاء من شرق البلاد. كانت وحدات المخابرات العسكرية هناك في طليعة الوحشية ، حيث بثت الخوف في المجتمعات من خلال الاعتقالات الجماعية والقتل من النوع الذي اتسمت به محاولات الأسد الوحشية لاستعادة السلطة.

تدربت الأجهزة الأمنية السورية على يد الضباط السوفيت والشتاسي في الستينيات ، وتعلمت فن التخويف بشكل جيد. في كثير من الأحيان ، كان ولاء أولئك الذين اختطفوا عند نقاط التفتيش عواقب قليلة ؛ كان الخوف هو الوسيلة الأكثر فتكًا للنظام للتشبث بالسلطة ، وقد استخدم كل الوسائل المتاحة لغرسه. في هذه الحالة ، لم يكن الضحايا من المعارضين بل من المدنيين غير المنحازين لأي من الجانبين وقبلوا حماية الأسد. شوهد قتلهم على نطاق واسع في التضامن على أنه رسالة إلى الحي بأكمله: "لا تفكروا في معارضتنا".

عند تسريب الفيديو ، أولاً لناشط معارض في فرنسا ، ثم للباحثين ، أنصار شحود والبروفيسور أوغور أوميت أنجور ، من مركز الهولوكوست والإبادة الجماعية بجامعة أمستردام ، كان على المصدر أن يتغلب على الخوف من القبض عليه وربما قتله. والضيق الناجم عن احتمال طرده من عائلته - أعضاء بارزون في الطائفة العلوية التابعة للأسد ، والتي تمتلك مقاليد السلطة الرئيسية في ما تبقى من سوريا.

سيتعلم في النهاية أنه حتى مع عمل مئات الأشخاص حول العالم لتقديم الأسد إلى العدالة على جرائم الحرب ، فإن الفيديو سينتهي به الأمر ليكون دليلاً بارزاً في القضية المرفوعة ضد رأس النظام السوري. لكن أولاً ، احتاج أنصار وأوغور إلى العثور على الرجل الذي يرتدي قبعة الصيد .

كانت أنصار من أشد منتقدي الأسد منذ اندلاع الانتفاضة السورية. كانت عائلتها أعضاء في مجتمع حافظ إلى حد كبير على علاقات جيدة مع الأسد ، لكن الصراع والانهايار الاقتصادي الذي تلاه أدى إلى توتر التحالفات ، ووجدت أنصار نفسها مصممة بشكل متزايد على محاسبة الأسد ، بغض النظر عن الثمن الشخصي.

انتقلت إلى بيروت في عام 3102 ثم إلى أمستردام بعد ذلك بعامين، حيث التقت بأوغور في عام 6102. وقد شارك كلاهما في محاولة تأريخ ما يعتقد أنه إبادة جماعية تُرتكب في سوريا. كان تجميع قصص الناجين وعائلاتهم إحدى الطرق للقيام بذلك. كان التحديث إلى الجناة أنفسهم أمراً آخر. ومع ذلك، كان الحصول على معلومات عن النظام مهمة



يعتقد أنها شبه مستحيلة. لكن أنصار كانت لديها خطة: قررت أن تلجأ إلى الإنترنت، وتجد طريقها إلى الحرم الداخلي لمسؤولي أمن النظام من خلال التظاهر بأنها معجبة اعتنقت قضيتهم بالكامل.

كانت المشكلة أن نظام الأسد يصعب دراسته. قال أوغور، في غرفة الرسم الخشبية الداكنة الكبرى في الهولوكوست، لا يمكنك أن تدخل إلى دمشق، وتلوح بذراعيك، وتقول "مرحبًا أنا عالم اجتماع من أمستردام وأود أن أطرح بعض الأسئلة". "لقد توصلنا إلى استنتاج مفاده أننا، في الواقع، نحتاج إلى شخصية - ويجب أن تكون تلك الشخصية امرأة شابة علوية."

أثبتت أنصار أن جواسيس سوريا وضباط الجيش يميلون إلى استخدام فيسبوك، وعلى الرغم من حياتهم العملية السرية، إلا أنهم كانوا يميلون إلى عدم جعل مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهم خاصة. قررت اختيار اسم مستعار، "آنا ش"، وطابت من صديق مصور لها التقاط لمحة جذابة لوجهها. ثم حولت صفحتها الرئيسية إلى إشادة للأسد وعائلته وشرعت في محاولة تجنيد الأصدقاء.

ليلا ونهارا على مدى العامين التاليين، بحثت على koobecaF بحثًا عن المشتبه بهم المحتملين. عندما وجدت أحدهم، أخبرته أنها كانت باحثة تدرس النظام السوري من أجل أطروحتها. في النهاية، أصبحت جيدة في ذلك. لقد تعلمت الحالة المزاجية للنظام في ذلك الوقت، وعلمت، جنبًا إلى جنب مع أوغور. سرعان ما أصبحت آنا ش معروفة بين أجهزة الأمن كشخصية متفهمة -

قالت: "كانوا بحاجة إلى التحدث إلى شخص ما، وكانوا بحاجة إلى مشاركة تجربتهم". شاركنا بعض القصص معهم. لقد استمعنا إلى كل القصص، ولم نركز فقط على جرائمهم.

تابع أوغور: "بعض هؤلاء الأشخاص تعلقوا بآنا". "وبعضهم بدأ في الاتصال في منتصف الليل."

على مدى العامين التاليين، عاشت أنصار وتنفس شخصيتها الجديدة. في بعض الأحيان كانت تتراجع عما أصبحت عليه - شخص دخل في أذهان فرائسها ويمكنه في بعض الأحيان فهمه على المستوى البشري الخام الذي تجاوز الحدود السريرية لأبحاثها. لكن العودة إلى الواقع كانت مفاجئة. العديد ممن تحدثت إليهم كانوا أعضاء فاعلين في آلة قتل، والبعض الآخر كانوا جزءًا من العصابة التي مكنتهم. أثرت صحتها، كما



أثرت على حياتها الاجتماعية وسلامتها العقلية. كانت الجائزة تستحق كل هذا العناء. إذا تمكنت من العثور على السلاح في الفيديو، فيمكنها أن تبدأ في تحقيق العدالة لعائلات من قتلهم. وربما ، يمكنها أن تبدأ ما أداره عدد قليل من الآخرين في الصراع الذي دام عقداً من الزمن: بدء عملية ربطت بشكل قاطع الدولة السورية ببعض أسوأ الفظائع في الحرب.

في مارس 2022 ، وصل الاختراق أخيراً. كان متابعو أنا ش على فيسبوك قد حصلوا بحلول ذلك الوقت على ثقة أكثر من 005 من أكثر المسؤولين تفاعلياً في النظام. من بين صور أصدقائها، برز وجه مميز مع ندبة وشعر في الوجه. أطلق على نفسه اسم أمجد يوسف، وكان يشبه إلى حد كبير السلاح في قبعة الصيد التي أرهقت نفسها في البحث عنها. بعد ذلك بوقت قصير، تلقت أنصار تأكيداً من مصدر داخل التضامن بأن القاتل كان رائداً في الفرع 722 من المخابرات العسكرية السورية.

قالت: "كان الارتياح لا يوصف". "كان هناك شخص يحمل مفتاح كل شيء. والآن أنا بحاجة إلى جعله يتحدث".

تتذكر أنصار جيداً اللحظة التي أرسلت طلب صداقتها، والإثارة التي شعرت بها عندما قبلت فريستها. بعد كل هذا الوقت، تم ضبط الطعام. الآن هي بحاجة إلى لفة. المكالمات الأولى كانت عابرة: ارتاب أمجد وأنهى المكالمات بسرعة. لكن شيئاً ما في تلك المحادثة الأولية أثار فضوله. أصبح الصياد هو المطارد. هل كان من التشويق التحدث إلى امرأة غريبة، أم الحاجة إلى استجواب من تجرأ على الاقتراب منه، أم شيء آخر؟ في كلتا الحالتين، عندما اتصل أمجد بعد ثلاثة أشهر ، ضغطت أنصار على التسجيل ، وردت "أنا" على المكالمات.

بعد كل هذه السنوات كان صارم في البداية ، في شخصية جاسوس يتحكم في جميع محادثاته، نطق بكلمات قليلة، وعندما تحدث تتم ، مما أجبر مستمعه على بذل جهد كبير لسماعه. بذلت أنا ش كل ما في وسعها لنزع سلاح أمجد ، مبتسمة بخجل ، تضحك وتذعن له وهو يملؤها بالأسئلة، وكل ذلك وفقاً لشروطه. يبدأ وجهه المتجمد تدريجياً بالاسترخاء سألته عن التضامن.

ثم طرحت سؤالاً غير نبرة المحادثة بأكملها: "كيف كان شعور الجوع، وليس النوم، والقتال، والقتل - الخوف على والديك ، وعلى شعبك إنها مسؤولية ضخمة - لقد تحملت الكثير على عاتقك".



طوال صيف العام الماضي ، حاولت أنصار إقناع أمجد بالتحدث. كان الدخول إلى رأس قاتل شيئاً ، لكن جمع معلومات حقيقية حول سبب قيامه بذلك واستخراج الاعترافات كان شيئاً آخر. بحثوا في ملفه الشخصي على koobecaF بحثاً عن أدلة ، وعثروا على صورة لأخ أصغر ، وقصائد كتبها أمجد بعد وفاته في أوائل عام 3102 ، قبل ثلاثة أشهر من مذبحه التضامن. استمرت أنا في مضايقته لإجراء مكالمة أخرى ، لكنه ظل بعيد المنال. ثم في وقت متأخر من إحدى الليالي في شهر يونيو، اتصل أمجد. هنا كانت فرصتها لتثبيته.

”لقد قتلت الكثير“

جاء أول اعتراف حقيقي لأمجد. قال: ”لقد قتلت الكثير“. ”انتقمت.“ وكأنه يدرك خطورة اللحظة ، أغلق أمجد المحادثة وأنهى المكالمة. خلال الأشهر القليلة التالية ، كان من الصعب العثور عليه ، ولم يرد إلا على الدردشة وسأل عن موعد عودة أنا إلى سوريا. من كانت هذه المرأة التي كانت تحت جلده؟ متى ستتاح له الفرصة لاستجوابها على أرضه وشروطه؟

بدأ أمجد في لعب دور الصديق الغيور ، يسأل من هي أنا ، وهل هي تشرب وأين هي. في هذه الأثناء ، بدأت أنصار تشعر بأن غرورها المتغير قد وصل إلى أقصى حدود صلاحياتها ، وأن أنا ش بحاجة إلى الراحة ، تمامًا كما فعلت. تحدثت الشخصية إلى ما يصل إلى 002 مسؤول في النظام ، بعضهم جناة مباشرين في جرائم قتل ، وآخرون جزء من المجتمع الذي ساعد وحرّض محاولات الأسد الوحشية المتزايدة للتشبث بالسلطة. بدأوا يتحدثون فيما بينهم عن المرأة الغامضة في جميع بريدهم الإلكتروني.

في صباح بارد من شهر يناير من هذا العام ، قام أوغور وأنصار بتعبئة صندوق صغير به نسخة مطبوعة من ملف أنا الشخصي على koobecaF ، وهو سيف استخدمه نظام الأسد كرمز وبعض الحلي ، وتوجهوا بالسيارة إلى محمية طبيعية خارج أمستردام. هناك ، حفروا حفرة ودفنوا الشخصية ، مع شخص ماشي كلب مذهب هو الشخص الآخر الوحيد الذي يشهد على زوال المحقق الرقمي الذي كان عمله سيجعل أي جاسوس حقيقي فخوراً. قال أوغور: ”أعني أن علماء النفس والمعالجين سيخبروك أنه إذا كانت لديك فترة صعبة بشكل خاص، فيمكنك تمييز تلك الفترة بطقوس“. ”لذا فإن طقوس شيء ما يساعذك في الواقع على وضعه خلفك. اعتقدت ، في الواقع ، بئس المصير“.

لقد حان الوقت لكي يبدأ الباحثان في التركيز على المواد التي جمعها ولم يتمكننا



من معالجتها بينما كانا منغمسين بعمق في الشخصية التي دفناها للتو في الغابة مع دقيقة صمت.

قالت أنصار "أضحك عليها طوال الوقت". "نحن دائماً نتذكر آنا."

ولكن كان هناك شيء آخر يتعين عليهم القيام به ؛ يواجهون أمجد بما عرفوه عنه.

سأل أوغور: "لأنه إلى متى تريد أن تستمر في مغازلة ضابط المخابرات" "أعتقد أن اللحظة التي انفتح فيها على أخيه ، وقيامه بالانتقام ، كانت أقرب ما يمكن أن تحصل عليه في هذا السياق بالذات."

عبر regnessem koobecaF ، قامت أنصار ، باستخدام هويتها الحقيقية هذه المرة بدلاً من "آنا" ، بإرسال مقطع فيديو مدته 41 ثانية إلى أمجد.

"كان سؤاله الأول: هل هذا أنا في الفيديو؟" قلت: "نعم ، هذا أنت ." قال: "نعم ، أنا. لكن ماذا يقول هذا الفيديو؟ لا شيء. أنا أعتقل شخصاً ما، وهذه وظيفتي ."

وإدراكاً لعواقب ما عُرض للتو، انتقد أمجد أعضاء جبهة الدفاع الوطني، وهي الميليشيا التي ينتمي إليها المبتدئ الذي سرب الفيديو. وصفهم بأنهم بلطجية وقتلة وقال إنه ليس مثلهم.

وكتب في رسالة "أنا فخور بما فعلته" قبل أن يهدد بقتلها هي وعائلتها.

لم ترد أنصار ولا أوغور على أمجد منذ فبراير / شباط وحظراه من حساباتهما على وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك ، فقد حاول التواصل عدة مرات. من الواضح أنه قلق بشأن ما ينتظره. كما قد يكون. بدأت محاكمات جرائم الحرب في ألمانيا في كسر درع الإفلات من العقاب الذي يكتنف نظام الأسد في سوريا. ومع ذلك، فإن تلك الجلسات لا تحتوي على نفس الأدلة الدامغة كما تم تصويرها في فيديو مذبحه التضامن.

قبل أن يتم سرد هذه القصة، كان على رجل واحد الوصول إلى بر الأمان - الشخص الذي سرب الفيديو إلى صديق في فرنسا، ثم إلى أوغور وأنصار. في وقت ما في الأشهر الستة الماضية، بدأ رحلته الخطرة.

هروب المصدر

انطلق الشاب من العاصمة السورية إلى حلب في الأشهر الستة الماضية في المحطة الأولى في رحلة كانت ستأخذه إلى الشمال الذي تسيطر عليه المعارضة ، ثم إلى تركيا ومنها إلى فرنسا.

كانت الرحلة إلى حلب متوترة. لقد سُمح له بالمغادرة ، لكن هل ستلحقه وحدات



المخابرات المرعبة به قبل أن يتجاوز برائتهم؟ على مشارف حلب الشمالية ، حصل عقيد من الفرقة الرابعة في الجيش السوري على رشوة بقيمة 0051 دولار (7811 جنيهًا إسترلينياً) مقابل السماح للرجل بعبور المنطقة الحرام الفاصلة بين الجانبين. تأخرت الرحلة يوماً واحداً ، حيث تم تجهيز شحنة الكابتاغون من قبل الفرقة الرابعة لعبور نفس الطريق. بعد فترة وجيزة ، شقت شاحنة تحمل عشرات الكيلوغرامات من المنشطات ، صنعها ووزعها النظام وصدرت عبر الشرق الأوسط ، طريقها إلى الشمال الذي تسيطر عليه المعارضة.

سرعان ما تبع المصدر. بعد عدة أسابيع ، التقى الأنصار به في تركيا ، حيث تم سد الثغرات في قصة التضامن على مدى أسابيع من المناقشات، وتم ترتيب الملاحظات الخاصة بملاحقة جرائم الحرب بشكل مطرد.

في فبراير / شباط، سلم أوغور وأنصار مقاطع الفيديو، التي تتكون من آلاف الساعات من المقابلات، إلى المدعين العامين في هولندا وألمانيا وفرنسا. في الشهر نفسه، جاءت أول محاكمة على الإطلاق في ألمانيا لمسؤول آخر في المخابرات العسكرية السورية، هو أنور رسلان، لدوره في الإشراف على مقتل ما لا يقل عن 72 سجيناً وتعذيب ما لا يقل عن 0004 آخرين. أدين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وسُجن مدى الحياة.

لا تزال أنصار بعيدة عن عائلتها وبكلماتها ليست هي نفسها التي كانت عليها قبل أن تبدأ هذا المشروع. قالت "لكن الأمر كان يستحق ذلك". "كان الأمر مرهقاً ، لكنني آمل أن يساعد عملنا في تحقيق العدالة".

التضامن هذه الأيام هو جزء صاخب من العاصمة. تمت تغطية الكثير من الأضرار والفضائع من خلال المباني أو مواقف السيارات أو أكوام من حطام السفن. لا تزال أنصار وأوغور مقتنعين بحدوث العديد من المذابح هناك، وقد تم جمع مواقع وأسماء أولئك الذين فقدوا في الصراع الوحشي للسيطرة على الضاحية.

قال أوغور: "السكان المحليون يلومون النظام". يعرفون من قتل أحبائهم. الغريب أن القتلى في هذا الفيديو ليسوا منشقين، بل كانوا في صف مع النظام. يمكنك أن ترى أنهم لا يعانون من سوء التغذية. هم مباشرة من نقاط التفتيش، وليس من زنانات. قُتلوا كتحذير بعدم التفكير في تعدي الخطوط، وعائلاتهم تستحق العدالة."

المصدر الآن، بأمان خارج سوريا. أثناء فراره من محيطه - الدائرة الأعمق لنظام الأسد - حكم على نفسه بحياة المنفى. قال أنصار: "إنه سعيد بقراره". "في بعض الأحيان يريد



الناس فقط القيام بالشيء الصحيح. إذا كنت قد تعلمت أي شيء من هذا ، فهو أنه يوجد الخير في الناس. هذه الحقيقة لا تزال ترى النور في النهاية .”

المصدر: الجارديان



كيف يمكن لدروس الحرب السورية أن تحمي الحياة في أوكرانيا كارنيغي

(اللغة الإنجليزية) 27 نيسان 2022

إيما بيلز

نص المقال:

تعكس بعض تكتيكات الحرب الروسية في أوكرانيا الاستراتيجيات التي استخدمتها موسكو في سوريا، حيث يجب على المجتمع الدولي تطبيق الدروس المستفادة آنذاك للحد من الدمار والخسائر في الحاضر والمستقبل.



تمت تجربة الاستراتيجية العسكرية والدبلوماسية الأولية لروسيا في غزوها لأوكرانيا واختبارها في سياقات أخرى مثل الشيشان ولاحقًا في سوريا، في حين أن الصراعين السوري والأوكراني مختلفان تمامًا، فإن أوجه التشابه بينهما تقدم دروسًا لأوكرانيا وشركائها اليوم، يمكن أن يساعد فهمها في تحديد كيفية مشاركة الدول الخارجية في الحرب بطريقة توفر الوقت الثمين وتحافظ على رأس المال السياسي وتحمي الأرواح. لم تكن استراتيجية روسيا في سوريا بعد تدخلها العسكري في سبتمبر 2012 جديدة:



في 1991-2002، استخدمت روسيا تكتيكات الحصار ضد غروزني في حرب الشيشان الثانية لتحقيق أهدافها العسكرية والسياسية خلال المفاوضات، ووعدت بالمرور الآمن للمقاتلين الشيشان، ثم ألغمت وقصفت طريق الخروج من عاصمتهم، ودمرت القوات الروسية غروزني بينما يُنظر إلى تصرفات روسيا في أوكرانيا على أنها جزء مما يسمى كتاب اللعب الخاص بسوريا، وغالبًا ما كان يشار إلى النهج الروسي باسم استراتيجية غروزني. منذ وقت مبكر من الصراع السوري، دعمت روسيا الرئيس السوري بشار الأسد، وقدمت موسكو دعماً دبلوماسياً أولاً باستخدام حق النقض (الفيتو) لمنع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن سوريا في عام 2011، ثم تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة في صنع القرار طوال فترة حكم النظام السوري. وتم استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين في الغوطة الشرقية في أغسطس 2013.

وبينما فرضت الدول الغربية عقوبات اقتصادية على روسيا، مهدت الإجراءات الأكثر صرامة الطريق أمام التدخل العسكري الروسي في سوريا للحفاظ على حكم الأسد وتأمين المصالح الروسية في بلاد الشام، بما في ذلك الوصول إلى ميناء طرطوس، الغزو المستمر لأوكرانيا بينما تشير الاستجابة العالمية إلى أنه قد تم تعلم بعض الدروس، فهناك المزيد لاستخلاصه.

تختلف أوكرانيا عن سوريا من عدة نواحٍ، حيث تمتلك أوكرانيا حكومة فاعلة لا تزال تسيطر على غالبية أراضيها الوطنية حيث تقاوم قوة غازية بدعم واسع من الحلفاء. جعلها غير راغبة في افتراض حسن النية الروسية. وقد جعلها ذلك في وضع أفضل في المفاوضات بالنسبة للجهات الفاعلة الخارجية التي حاولت التفاوض مع موسكو في سوريا.

التكتيكات الروسية خلال الصراع السوري:

في سوريا، طبقت روسيا مزيجًا من الأساليب لتحقيق أهدافها، وشمل ذلك الحصار والتلاعب بالقوة العسكرية للمساعدة الإنسانية وتجاهل دبلوماسية القانون الإنساني الدولي التي كانت تهدف إلى كسب الوقت لتحقيق أهدافها واستخدام المعلومات المضللة والتضليل. بحلول الوقت الذي دخلت فيه القوات العسكرية الروسية الصراع، كان شمال سوريا تحت سيطرة مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة غير الحكومية. وكانت المناطق الوسطى والجنوبية في البلاد تحت سيطرة الحكومة مع خليط من المناطق الكبيرة التي تسيطر



عليها المعارضة في جميع أنحاء هذه المناطق التي تم إخضاعها من خلال اتفاقيات الهدنة المحلية وحصارات متفاوتة القوة لكنها ظلت تحت سيطرة المعارضة حيث افتقرت القوات الحكومية السورية إلى القوة البشرية للقتال عبر العديد من الخطوط الأمامية في وقت واحد. وبدأ رفض النظام تقديم المساعدة لخصومه في وقت مبكر من الصراع واعتمد العديد من الحصارات على خطوط تمر عبر الأنفاق ونقاط التفتيش التي تم التسامح معها في بعض الأحيان لأنها سمحت لمجندي الجيش السوري بكسب رشاوى. في آب / أغسطس 2012، أصبحت داريا أول مقاتلين محاصرين يسيطرون على ريف دمشق بعد أن قطعت القوات الحكومية بدعم عسكري روسي أنفاق الإمداد وبدأت قصفًا عسكريًا وحشيًا استهدف المستشفى الوحيد في المنطقة وأغلقه بعد أيام، وتم إجلاؤهم بالقوة على الحافلات الخضراء سيئة السمعة الآن. وتكرر نفس الأسلوب مرارًا وتكرارًا في الفترة التي تلت ذلك.

جرت مفاوضات عالية المخاطر لتأمين وصول المساعدات وعمليات الإجلاء أو وقف إطلاق النار بمدة ونطاق متفاوتين، وهناك نتيجة مختلفة ومن الأمثلة البارزة على ذلك محافظة إدلب حيث أدت مشاركة تركيا إلى تحول في الحسابات الاستراتيجية الروسية نتج عنه اتفاق هدنة بين البلدين فرض هدوءًا نسبيًا على طول الخطوط الأمامية لمدة عامين. شاركت روسيا أيضًا في مفاوضات دبلوماسية أخرى، وغالبًا ما تستخدم هذه العمليات للتوقف لبعض الوقت مع قليل من الرغبة في المشاركة بحسن نية، وبدلاً من ذلك، تم استخدام المفاوضات تكتيكيًا لصرف الانتباه عما كان يحدث على الأرض، ونفي مزاعم جرائم الحرب الروسية وغيرها من الإجراءات المستهجنة، إلا أن المشاركة الروسية في المنتديات الدبلوماسية كان ينظر إليها أيضًا من قبل البعض في المجتمع الدولي لإعطاء صورة معقولة تشير إلى حسن النية للتوصل إلى تسوية للتوصل إلى اتفاقيات أو تنفيذ النتائج.

حتى عندما وافق المسؤولون الروس على اتفاقيات وقف إطلاق النار رفيعة المستوى من خلال قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مثل القرار الذي تم التوصل إليه خلال الحملة العسكرية لعام 2012 ضد الغوطة الشرقية، قالوا إنهم لن ينفذوها إلا بعد موافقة الأطراف على الشروط المحددة التي أعلنوا بعد ذلك عن ممرات إنسانية من جانب واحد.

تم استخدام استراتيجية مماثلة لتأمين السيطرة الكاملة على المساعدات الإنسانية داخل



وخارج النظام وأراضي السيطرة الروسية منذ بداية الصراع، رفض نظام الأسد السماح بوصول المساعدات إلى معارضييه.

أدى فشل المجتمع الدولي في التصدي بشكل مناسب للانتهاكات المستمرة الواضحة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي في سوريا في شكل هجمات على المستشفيات والمدارس والمدنيين وكذلك التهجير القسري إلى تصور الإفلات من العقاب الذي شجع روسيا.

وكان التحقيق يوثق جرائم الحرب منذ بداية النزاع إلى جانب عشرات من منظمات حقوق الإنسان، ولم يكن هناك أي مساءلة على مستوى عالٍ حتى الآن، أدت سنوات من الهجمات المستهدفة الموثقة جيداً على المستشفيات أخيراً إلى إنشاء مجلس تحقيق تابع للأمم المتحدة يقوم بالتحقيق في الهجمات على المستشفيات التي أدت في عام 2020 إلى الحد الأدنى من التوصيات التي ركزت فقط على نظام الإخطار الإنساني وتم وضع آليات مساءلة جديدة وأكثر مرونة للاستفادة من كل فرصة متاحة للسعي لتحقيق العدالة، لكنها تركز في المقام الأول على الأفراد داخل نظام الأسد ولم تفعل ذلك، و تناولت التدخل الروسي ولم تكن هناك انتقادات دولية ذات مغزى للانتهاكات الروسية الموثقة.

تكييف دروس سوريا في أوكرانيا:

في أوكرانيا، كررت روسيا العديد من السياسات التي تبنتها في سوريا، وهذا يمثل فرصة لتقييم التكتيكات الروسية وإعداد تدابير لمواجهةها. وفرضت روسيا حصاراً على أوكرانيا لنفس الغرض كما في سوريا للإجبار على الاستسلام، وقد تضمن ذلك منع وصول المساعدات والسلع الأساسية، وتم قصف البنية التحتية والمدنيين، وقد فتحو ممرات إخلاء خطيرة لأعداد محدودة فقط من الذين تم إجلاؤهم وتسبب في نزوح السكان.

في مكان آخر كما في كيب، كان الاستسلام هو الطموح الأصلي، لكن المسؤولين الروس عكسوا موقفهم لأن قواتهم كانت مرهقة وغير مستعدة بسبب المفاوضات الناجحة، فقد سارع إلى تصوير ذلك على أنه تنفيذ التفاهات التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات مع أوكرانيا في أنقرة. ثم أعلن القادة الروس، أن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود، وواصلوا متابعة طموحاتهم في شرق أوكرانيا، حيث يستغلون نشاطهم الدبلوماسي للحصول على موافقة مع الدول التي كانت ضد أو محايدة بشأن غزوها.



علوة على ذلك، سعت روسيا في البداية إلى تعزيز السيطرة على وصول المساعدات الإنسانية من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي ربط جميع المساعدات بالتنسيق الذي تقوده الأمم المتحدة بشأن إتاحة الوصول إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، وأعلن المسؤولون الروس عن ممرات إخلاء من جانب واحد وفرضوا شروطًا غير مقبولة مثل الحاجة إلى معالجة الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من خلال معسكرات التصفية في روسيا. حيثما أمكن، استخدموا مناصبهم للسيطرة على المساعدات أو رفضها للنهوض بأهدافهم العسكرية والسياسية.

كما قصفت روسيا العشرات من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية في الأسابيع الأولى من الصراع مما يعكس التكتيكات المستخدمة في سوريا.

ربما يكون الدرس الأكثر أهمية من سوريا والذي يمكن استخدامه لمواجهة النهج الروسي هو أنه لتغيير مسار الصراع من الضروري تغيير حسابات روسيا في سوريا، حيث تخشى معظم الدول الغربية من أن الدعم العسكري أو الاشتباك لن يؤدي إلا إلى التصعيد. وفي محافظة إدلب عندما استخدمت تركيا الوسائل العسكرية لصد تجاوزات النظام السوري خلال هجومه الأخير في شباط / فبراير 2020 بدلاً من التعجيل بالحرب العالمية الثالثة، فقد أدى ذلك إلى واحدة من أنجح الهدنات المحلية في الصراع بأكمله.

تم تكرار ذلك في أوكرانيا حيث كانت المقاومة العسكرية فعالة بشكل مدهش ضد القوات المسلحة الروسية. والدعم العسكري للقوات الأوكرانية كان ذلك ضروريًا ويعتبر أحد أبرز الاختلافات بين أوكرانيا وسوريا. وهذا يثبت أنه عامل مهم في إعادة ضبط روسيا لطموحاتها في الصراع وسيكون محوريًا لتهيئة الظروف التي يمكن أن تنشأ عن سلام تفاوضي.

كما تم تطبيق العقوبات الاقتصادية على روسيا بطريقة أكثر شدة مما كانت عليه في سوريا. إن العقوبات التكتيكية، مثل الطلب الأوكراني التوقف المؤقت عن استهداف الولايات المتحدة للأوليغارشية الروسية رومان أبراموفيتش الذي شارك في محادثات السلام في تركيا أمر مهم أيضًا.

إلى جانب تهيئة الظروف التي تحث على دبلوماسية إعادة التقويم الروسية في أوكرانيا، يجب أن تكون أكثر عدوانية وتعقيدًا من النهج المتبع في سوريا فقط من خلال الجهود الدبلوماسية المنسقة عبر مجموعة من المستويات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى الشركاء على مستوى الأرض، يمكن لأوكرانيا وداعميها أن يأملوا في ذلك. الاستمرار



في عزل روسيا والتفاوض بشأن الوصول المحلي ووقف إطلاق النار، والتوصل إلى حل دبلوماسي للصراع وعكس المسار الذي بدأ في سوريا ودعم القانون والأعراف الدولية مرة أخرى

حيث بدأ الخط الرفيع المستوى لهذه الاستراتيجية الدبلوماسية جهودًا غربية قوية في وقت مبكر من الغزو ركز على تقشير الدعم الدبلوماسي بعيدًا عن روسيا وعزلها دوليًا. وصوتت الجمعية في 7 أبريل على تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان، حيث صوتت ثلاثة وتسعون دولة لصالح أربعة وعشرين دولة وامتنعت ثمانية وخمسون عن التصويت للمطالبة بانسحاب روسي غير مشروط من أوكرانيا، حيث صوتت خمس دول ضده وامتنعت 53 دولة عن التصويت في حين استمرت انتهاكات موسكو مع خسارة روسيا في الانتخابات لأربع لجان تابعة للأمم المتحدة في أبريل

سيتطلب القيام بذلك بعض الدروس من سوريا. هناك عدد كبير من جهود التحقيق في حقوق الإنسان وجرائم الحرب جارية في أوكرانيا، ومع ذلك فقد أظهرت حالة سوريا أن المساءلة مشروع طويل الأجل من المحتمل أن يكون غير مرضٍ لذلك يمكن أن يكون هناك استخدامات أكثر إلحاحًا بالنسبة للمعلومات التي تم جمعها في هذه العمليات، أي محاربة التضليل الروسي وتعزيز الجهود الدبلوماسية، فإن التوثيق السريع للجرائم بشكل لا يرقى إليه الشك ونشر المعلومات على نطاق واسع لكسب نفوذ دبلوماسي حيوي من شأنه أن يساعد في منع التضليل الروسي من اكتساب الزخم الذي يعيق جهود موسكو لإنكار أفعالها وتجاهل اللوم.

لم تؤد المفاوضات بشأن أوكرانيا إلى أي مكان حتى الآن، بينما من المحتمل ألا تشارك روسيا بشكل هادف مع القادة الأوكرانيين حتى تتمكن من إبرام اتفاق مرغوب فيه يسعى إلى تسوية تفاوضية للصراع واستغلال جميع الانفتاحات أمر بالغ الأهمية يجب أن تحدث الدبلوماسية العدوانية أيضًا على مستوى محلي أكثر تتناول الشؤون الإنسانية الوصول إلى ممرات الإجلاء وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من خلال أنظمة الإخطار الإنساني على جميع مستويات المفاوضات يجب على أوكرانيا وداعميها إبراز الوقت الذي نتصرف فيه روسيا بسوء نية وبالتالي منعها من تحقيق أهداف دبلوماسية وخاصة الحفاظ على تحالفاتها السياسية والاقتصادية. وتم التعامل معه بشكل سيء في سوريا مما أدى إلى نتائج أفادت مصالح النظامين الروسي والسوري.

يجب على الدول التي تدعم أوكرانيا أن تدعم الدبلوماسية رفيعة المستوى من خلال



لعبة أرضية قوية ومتكاملة، إما الدعم الفني لهذه الجهود عند الحاجة أو الدعم السياسي والدبلوماسي عند الحاجة إلى التصعيد، وتوفير الدعم المادي والاستراتيجي للبلد من خلال نهج متكامل يربط بين المساءلة الدبلوماسية والسياسية والعسكرية الإنسانية ودعم الاستقرار، وفي سوريا كان هناك القليل من الدعم العسكري والتوجيه الاستراتيجي الثمين للمعارضة، ولكن في أوكرانيا، يمكن أن يساعد هذا الدعم ليس فقط في تحقيق الأهداف العسكرية ولكن أيضاً في الحفاظ على خطوط الإمداد الإنسانية والوصول للسماح بحماية المدنيين من خلال التعويض عن أو منع الحصار المدمر المحتمل في كيبف والمدن الأخرى عند القيام بذلك، قد تكون حماية المدنيين ممكنة من خلال جهود التوثيق والمساءلة المتاحة عندما يفشل هذا بدلاً من أن تكون أداة أساسية كما شوهد في سوريا.

سيكون إعداد العاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية للاستهداف الروسي الحتمي مع ضمان قدرة العمليات الإنسانية على توقع الاحتياجات والاستجابة لها أمرًا بالغ الأهمية في إنقاذ أرواح المدنيين قبل الحصار وبعده. لتقديم المشورة بشأن الحاجة إلى محاور استقرار متكاملة تتضمن تدفقات تمويل مرنة مع الأنشطة الإنسانية بحيث يمكن وضع البضائع مسبقاً قبل الحصار المحتمل علاوة على ضمان اعتماد أنظمة الإخطار الإنساني في أوكرانيا جميع التوصيات والدروس المستفادة من تحقيق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الهجمات على المستشفيات في سوريا وأن تجد الدول طرقاً للتصدي لانتهاكات القانون الدولي الإنساني من خلال الرقابة الدبلوماسية أو المنتديات الأخرى قد تساعد في الحفاظ على الثقة في الأنظمة الإنسانية والحفاظ على مركزية القانون الإنساني على المدى الطويل.

في حين أن بعض التكتيكات الروسية في أوكرانيا هي نفسها في سوريا، لكن رد الفعل عليها مختلفاً بشكل ملحوظ في بعض الأماكن، فإن التوسع في هذا النهج لدمج الدروس التي تم الحصول عليها بشق الأنفس في سوريا بدلاً من تعلم كل منها مرة أخرى سيكون أمرًا بالغ الأهمية لمنع أسوأ آثار الصراع الأوكراني وإنقاذ حياة المدنيين الذين لم يطلبوا أبداً مثل ملايين السوريين حرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

المصدر: كارنيغي



كيف تحمي إدارة بايدن بشار الأسد من العقوبات؟ منارة واشنطن الحرة

(اللغة الإنجليزية) 29 نيسان 2022

آدم كريدو

نص المقال: تقرير الكونجرس حول ثروة الأسد "متأخر، ضعيف، مليء بالأخطاء" تحاول إدارة بايدن حماية الرئيس السوري بشار الأسد من العقوبات من خلال تقرير صدر بتكليف من الكونجرس، وفقاً لأعضاء الكونجرس الذين يقولون إنه "متأخر، وضعيف، ومليء بالأخطاء". وطُلب من وزارة الخارجية يوم الثلاثاء إصدار تقرير إلى الكونجرس يشرح بالتفصيل الإمبراطورية المالية للديكتاتور السوري بشار الأسد، لكنها فشلت في الوفاء بالموعد النهائي. بعد طلبات للحصول على معلومات حول التقرير من واشنطن فري بيكون وحملة ضغط من قادة السياسة الخارجية الجمهوريين، نشرت وزارة الخارجية التقرير في وقت متأخر من يوم الخميس.



احتوى التقرير النهائي على العديد من الأخطاء، ومعلومات قليلة أو معدومة حول إمبراطورية الأسد، وترك المشرعين الجمهوريين غاضبين بشأن ما يقولون إنه محاولة إدارة بايدن لحجب المعلومات الهامة التي يمكن أن تساعد الكونجرس في صياغة عقوبات على عائلة الأسد وحلفائه الماليين، بما في ذلك المستفيدون منه في إيران. قبل إصدار التقرير، قال أعضاء جمهوريون في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب لصحيفة فري بيكون إن إدارة بايدن حجت التقرير لتجنب إثارة غضب نظام الملاهي وسط مفاوضات



بشأن اتفاق نووي جديد. وتوقعوا أن يقدّم التقرير، الذي تم تكليفه قانوناً في تشريع من الحزبين تم تمريره العام الماضي، تفاصيل عن الأسد من شأنها أن تساعد الكونجرس على استهداف القنوات المالية غير المشروعة التي مكّنت الديكتاتور من ارتكاب الجرائم الجماعية لحقوق الإنسان في سوريا.

قال النائب بات فالون (من تكساس)، عضو لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب، لصحيفة فري بيكون: "ما تم إصداره كان "متأخراً، وغير مناسب، ومليء بالأخطاء". "لا يسع المرء إلا أن يعتقد أن هذا قد يكون له علاقة بالمفاوضات الخاطئة الجارية مع نظام الملالي".

وقال فالون إن "اتجاه الإدارة للفشل في تطبيق حكم القانون إلى أقصى درجاته على أنظمة إرهابية مثل هذا أمر مقلق للغاية" ودعا وزير الخارجية أنطوني بلينكين إلى "إصدار تقرير كامل وقوي على الفور".

تؤجج أوجه القصور في التقرير المخاوف بشأن جهود إدارة بايدن للتراجع عن الضغط على الأسد وإضفاء الشرعية على نظامه. طرحت الإدارة بالفعل خطأً لإلغاء العقوبات المفروضة على الأسد لتسهيل صفقة طاقة مع لبنان الذي يسيطر عليه حزب الله. كما توقع المشرعون أن التقرير سيكشف النقاب عن خطوط الأنابيب المالية التي تربط الأسد وحزب الله، الجماعة الإرهابية المدعومة من نظام الملالي.

قالت النائبة كلوديا تيني (من نيويورك)، التي صاغت البند الخاص بالتقرير، لصحيفة فري بيكون أنه من الواضح أن وزارة الخارجية هرعت لنشر وحذف معلومات عن تجارة المخدرات غير المشروعة لنظام الأسد.

وقال تيني: "لم تفشل وزارة الخارجية فقط في تسليم التقرير في الوقت المحدد، ولكن عندما تم تسليمه في النهاية، من الواضح أن التقرير كان مستعجلاً". "أشعر بخيبة أمل خاصة لأنها لم تناقش مطولاً تورط نظام الأسد المتزايد في تهريب المخدرات من خلال تجارة الكبتاغون غير المشروعة، والتي تدرّ عائدات متزايدة لنظام الأسد ووكلائه، مثل حزب الله. لا شك في أنه كان بإمكان الإدارة، بل كان ينبغي لها، أن تعد تقريراً أكثر شمولاً عن أنشطة الأسد غير المشروعة والفاسدة".

كان الكبتاغون، الأمفيتامين غير المشروع، مصدرًا رئيسيًا للدخل للأسد وأفراد أسرته. وبينما يشير التقرير إلى أن شقيق الأسد، ماهر، متورط في "تهريب الكابتاغون الأمفيتاميني"، إلا أنه لا يقدم أي تفاصيل عن هذه الشبكات ويعتمد فقط على المواد التي تم نشرها



بالفعل.

يعتمد معظم التقرير فقط على "معلومات مفتوحة المصدر" تنشر في وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية. بينما يرافق التقرير ملحق سري، قال المشرّعون ومصادر الكونجرس الكبرى الذين تحدثوا إلى فري بيكون إن اعتماد وزارة الخارجية على المعلومات المنشورة سابقًا يظهر أنها قضت وقتًا قصيرًا جدًا في البحث في التقرير والوفاء بالقانون. قال مسؤول جمهوري كبير في الكونجرس يعمل في قضايا السياسة الخارجية: "يبدو أنهم بدأوا في كتابة هذا التقرير في التاسعة صباحًا في اليوم التالي لمجرد الانتهاء منه". "لقد قاموا بعمل سيء لدرجة أنهم قاموا بإيواء الأسد وثروته بشكل كامل. هناك تقارير أفضل بكثير في المصادر المفتوحة من قبل المراسلين والصحفيين التي تحتوي على معلومات حول ثروة عائلة الأسد." يربط التقرير صافي ثروة عائلة الأسد بحوالي 1 إلى 2 مليار دولار لكنه يزعم أن "هذا تقدير غير دقيق ولا تستطيع [الخارجية] تأكيده بشكل مستقل". بعد عدة فقرات، يزعم التقرير أن رامي مخلوف، ابن عم الأسد، تبلغ قيمته ما بين 5 إلى 01 مليارات دولار - وهو التناقض الذي لاحظته على الفور المشرّعون الجمهوريون الذين راجعوا التقرير.

قال النائب جو ويلسون، عضو لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، لفري بيكون "أشعر بخيبة أمل لأن التقرير كان، في أحسن الأحوال، الحد الأدنى لما هو مطلوب"، وأضاف ويلسون "للأسف، هذا تقرير ضعيف للغاية ومن الواضح أنه متسرع ويحمي نظام الأسد من المساءلة".

كما انتقد مسؤولون سابقون في إدارة ترامب هذا التقرير النهائي.

غرّد ماثيو زويغ، الذي شغل منصب كبير مستشاري العقوبات في مكتب الممثل الخاص للانخراط في سوريا: "لا أرى أي شيء جوهري أو جديد هنا". "التقرير الخاص بثروة الأسد ماهو إلا فرصة ضائعة".

المصدر: منارة واشنطن الحرة



تهريب المخدرات في سورية: دور نظام الأسد والتداعيات على البلدان الإقليمية مركز دراسات الشرق الأوسط

(اللغة الإنجليزية) 01 كانون الثاني 2022

سهيل غازي

نص المادة:

- مقدمة

تتزايد إجراءات الكشف عن شحنات ضخمة من حبوب الكبتاغون، داخل البضائع التجارية الواردة من سورية، في عددٍ من الدول الإقليمية والعربية، كما تتزايد جهود بعض الدول العربية لمكافحة تهريب المخدرات، بالتزامن مع مشروع قرار في الكونغرس يدعو الإدارة الأميركية إلى أن تبذل مزيداً من الجهود لمكافحة تصنيع وتهريب المخدرات القادمة من سورية ولبنان. وبينما يتزايد الحديث عن تطبيع الدول العربية مع نظام الأسد، تهدد المخدرات القادمة من سورية بإحداث مزيدٍ من الانقسامات الاجتماعية في الدول العربية التي تعاني بالأساس أزمات اجتماعية واقتصادية.





- ما هي المخدرات القادمة من سورية؟

يُعدّ الكبتاغون من أكثر المخدرات انتشاراً في الشرق الأوسط اليوم، وهو المكوّن الرئيس لمعظم شحنات المخدرات القادمة من سورية ولبنان. ظهر الكبتاغون في ستينيات القرن الماضي كعقار طبيّ لعلاج الاكتئاب واضطرابات نقص الحركة ولزيادة الطاقة، قبل أن يُحظر إنتاجه في أواخر الثمانينيات، بسبب اكتشاف آثاره الجانبية الضارة، مثل الإدمان والاضطرابات العصبية. يتكوّن الكبتاغون في الأصل من عقار فنتانيل (lynatneF)، بينما يحتوي الكبتاغون المصنوع في سورية على مزيج من أمفيتامين وكافيين (enimatehpm) & enieffaC) ومواد أخرى.

يمنح (كبتاغون)، كعقار، المتعاطي إحساساً عالياً بالقوّة، لكونه يحفّز الدورة الدموية ويزيد من إنتاج الطاقة، بالإضافة إلى زيادة التركيز وعدم الشعور بالنعاس. لذلك فمن المنطقي أن تشهد تجارة وتصنيع (كبتاغون) طفرةً في البلدان التي تعاني حروباً أهلية، لأنه يُبقي الجنود والمقاتلين من دون نوم لفترات أطول، ويمنحهم إحساساً بالشجاعة يدفعهم إلى الانخراط في عمليات قتالية من دون خوف [1]. تعدّ دول الخليج العربي من أهمّ أسواق كبتاغون، بسبب انتشاره الكبير بين الشباب لعدة أسباب منها: سهولة الحصول عليه واستخدامه، حيث إن سعره في السعودية -على سبيل المثال- يبلغ حوالي 01 دولارات، إضافة إلى إقبال العمال الأجانب على تعاطيه، وخاصة في قطاعات البناء والنقل، وهي القطاعات التي تتطلب مجهوداً بدنياً وساعات عمل طويلة. يأتي كبتاغون ذو الجودة العالية المنتج في سورية باللون الأبيض، أما النوعية الرديئة فهي بلون أصفر محفور عليها الحرف (C)، وتوسّم بالحرف (L) على الأكياس، لتسهيل تمييزها عن الحبوب المخدّرة الأخرى.

صدرت عدة دول عربية شحنات مخدرة من الحشيش القادمة من سورية، تحمل اسم الأميرة "الأميرة arimA-la". وتعني هذه العلامات التجارية أن هناك جهة واحدة مسؤولة عن تصنيع وشحن وتهريب المخدرات من سورية، وأن العلامة موضوعة لتمييزها عن المخدرات الأخرى. ولا يتطلب تصنيع (كبتاغون) مختبرات عالية التقنية أو خبراء متخصصين مثل ما تتطلبه صناعة الأدوية الأخرى، ولا تعدّ مكوناته الرئيسية (أمفيتامين وكافيين) من المواد المحظورة أو الخاضعة للرقابة، مما يسهّل عملية الحصول عليها.

على الرغم من تزايد محاولات تهريب (كبتاغون) خلال العامين الماضيين، فإن تصنيع



وتهريب (كبتاغون) بدأ قبل عدة أعوام من الأزمة السورية، حيث تشير بيانات رسمية سعودية وأردنية إلى ضبط البلدين لمئات الآلاف من حبوب (كبتاغون) الواردة من سورية، بين الأعوام 8002 و0102، بينما يُعتقد أن تصنيع (كبتاغون) قد بدأ في لبنان عام 7002 [2]. ويعتقد أن شبكات تهريب المخدرات القريبة من "حزب الله" زادت من نشاطها بعد حرب تموز/ يوليو 6002، بتشجيع من الحزب لدعم خزينته، التي تضررت من جراء تلك الحرب [3]. مع بداية الحرب في سورية، كانت هناك ثمة حالات استخدمت فيها بعض فصائل المعارضة المسلحة وميليشيا الدفاع الوطني (كبتاغون)، قبل أن تبدأ حبوب (كبتاغون) بالانتشار في مناطق سيطرة النظام. لكن مع بداية عام 6102، بدأت عدة دول في المنطقة، مثل دول الخليج العربي والسودان وليبيا وتركيا، في اكتشاف مزيد من شحنات المخدرات الواردة من سورية ولبنان. وازدادت هذه الشحنات منذ منتصف 8102 مع عودة النقل البري والعبور بين سورية ولبنان ودول الخليج، مع إعادة فتح معبر نصيب جابر بين سورية والأردن، الذي كان مغلقاً منذ 5102 بعد سيطرة فصائل المعارضة المسلحة على المنطقة.

- تسهيل نظام الأسد لصناعة المخدرات وتهريبها وإدارتها:

كشفت تحقيقات سابقة تورط رجال أعمال مقربين من نظام الأسد في صناعة المخدرات، بالتعاون مع مؤسسات النظام العسكرية والأمنية. وبحسب تحقيق أجرته صحيفة (نيويورك تايمز) بناءً على مقابلات مع مسؤولين إقليميين وضباط منشقين، فإن اللواء غسان بلال، رئيس المكتب الأمني/ ضابط الأمن للفرقة الرابعة التي يرأسها ماهر الأسد (شقيق الرئيس السوري) يدير شبكة تصنيع وتهريب وحماية المختبرات، بالإضافة إلى تسهيل نقل المخدرات إلى ميناء اللاذقية والدول المجاورة [4]. كما ذكر المقال أن رئيس جهاز مكافحة المخدرات الأردني اللواء حسن القضاة قال إن نقاط تفتيش وقواعد الفرقة الرابعة في جنوب سورية قرب الحدود الأردنية هي نقاط الانطلاق لعمليات تهريب المخدرات إلى الأردن، وقد عدّ اللواء ذلك أمراً خطيراً.

ويكشف تحقيق آخر لصحيفة (العربي الجديد) عن وجود شبكة تهريب مخدرات في ليبيا، يقودها سوريون تعمل بنشاط في المناطق الخاضعة لسيطرة اللواء خليفة حفتر شرقي ليبيا، وتستورد المخدرات من ميناء اللاذقية مباشرة أو أحياناً عبر مصر [5]. تُعدّ ليبيا من أهمّ وجهات المخدرات في الشرق الأوسط بسبب الصراع المستمر منذ أعوام وضعف الأجهزة الأمنية، إضافة إلى كونها بؤابة لعبور المخدرات إلى الدول الأفريقية



والأوروبية على حد سواء [6]. وبحسب التحقيق، فقد أصدرت النيابة العامة في بنغازي حكماً غيابياً بالإعدام على المواطن الليبي من أصل سوري، محمود الدج، بعد أن ضبطت الشرطة كميات ضخمة من المخدرات داخل مستودعات شركة يملكها في ميناء بنغازي عام 9102. في أعقاب إفادة قَدِّمتها الشرطة اليونانية بأنّها عثرت على كمّية هائلة من المخدرات في شحنة مملوكة لـ الدج على متن سفينة "AKON" في البحر في كانون الأول / ديسمبر 8102. وكشف التحقيق أن محمود الدج كان أيضاً الوكيل الحصري لشركة أجنحة الشام للطيران الخاضعة للعقوبات الأميركية والأوروبية، وهي إحدى الشركات التي يمتلك رامّي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، جزءاً منها. ما كان لمحمود الدج وشركته المسجلة في سورية أن يتمكن من القيام بأنشطة تهريب المخدرات، لو لم يكن يتمتع بعلاقات قوية مع نظام الأسد وبحماية منه.

إضافة إلى ذلك، ظهر اسم رجل أعمال سوري آخر، حسن دقو، في تجارة الكبتاغون عبر لبنان، بعد أن اكتشفت الجمارك السعودية حوالي مليوني حبة كبتاغون داخل شحنة رَمّان قادمة من لبنان، في نيسان / أبريل 1202. بعد اكتشاف الشحنة، اعتقلت قوات الأمن اللبناني دقو، ووجدت بحوزته وثائق تثبت علاقته بشحنة كبتاغون وجدت على متن سفينة تجارية في ماليزيا. وبحسب تحقيق أجرته صحيفة (عنب بلدي)، فإن لدقو علاقة وثيقة بحزب الله، سمحت له بالسيطرة على أراضٍ شاسعة على الحدود السورية واللبنانية، خلال العامين الماضيين، أمام أعين السلطات السورية واللبنانية [7]. ويكشف التحقيق كيف أقام دقو مختبرات لتصنيع كبتاغون داخل الأراضي السورية تحت حماية الفرقة الرابعة، وأن شحنة الرمان دخلت من سورية إلى لبنان ثم نقلت إلى ميناء جدّة. بالنظر إلى مسار شحنات المخدرات الواردة من سورية، والطرق المستخدمة لإخفاء التهريب، وحقيقة أن تصنيع (كبتاغون) بشكل عام يتطلب مختبرات ومواد كيميائية، فمن المنطقي الإشارة إلى أنّ هذا النشاط غير القانوني يحدث داخل المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، والأهمّ من ذلك كله أنّ النظام يسهّل مثل هذا النشاط، إن لم يكن يشرف عليه مباشرة. في الواقع، على الرغم من الرقابة الصارمة التي يمارسها النظام على المواد المستوردة من خلال عددٍ من القوانين المنظمة لعملية بيع العملات الأجنبية للمستوردين، فإن هذه الرقابة لم تكن فعّالة فيما يتعلق بتتبع المواد الطبية والكيميائية التي تستورد لغرض تصنيع (كبتاغون). بالإضافة إلى ذلك، بينما تعلن دول المنطقة علناً عن اكتشافها لشحنات كبيرة من المخدرات قادمة من سورية، يكاد النظام يعلن عن



اكتشاف مخدرات معدة للتهديب. يبدو واضحاً أن الحواجز بين المحافظات السورية والمعابر الحدودية لا تقوم بتفتيش الشاحنات التجارية المحملة بالبضائع، بالرغم من فرض رسوم على الشاحنات للسماح بمرورها عبر الحواجز.

عُثر على مزيد من الأدلة حول اشتراك رجال أعمال مرتبطين بالنظام السوري في تهريب الكبتاغون والمخدرات إلى خارج سورية، عند التمعن في التكتيك الرئيس المستخدم لنقل المخدرات إلى خارج سورية، التي تحدث بشكل أساسي من خلال استخدام البضائع التجارية السورية، والتي تحمل أحياناً علامات تجارية معروفة جيداً لإخفاء المخدرات بداخلها. اكتشف (كبتاغون) داخل شحنات الخضار والفواكه وشحنات الملابس والمعادن والأجهزة الكهربائية والمنتجات الغذائية القادمة من سورية. واكتشفت الجمارك المصرية في ميناء بورسعيد، في نيسان/ أبريل 2020، حوالي 5 أطنان من الحشيش داخل عبوات الحليب التابعة لشركة (ميلك مان namkliM)، المملوكة لرامي مخلوف. كما عثرت الشرطة اليونانية على ملايين الحبوب المخدرة على متن سفينة (نوكا AKON) داخل عبوات المنظفات المعروفة باسم "الميدالية الذهبية ladeM nedloG" التي يملكها سليم دعبول، نجل محمد دعبول، الذي خدم لأكثر من 03 عاماً في منصب سكرتير حافظ وبشار الأسد. وأكثر من ذلك، في أواخر نيسان/ أبريل 2020، اكتشفت المملكة العربية السعودية في ميناء جدة حوالي 91 مليون حبة (كبتاغون) داخل أكياس شراب (يربا مته abrey etam) التي تملكها لمجموعة كابور الدولية، إحدى أهم شركات تجارة المواد الغذائية في سورية، التي يملكها رجل الأعمال أديب كابور المقرّب من ماهر الأسد. على الرغم من نفي الشركات الثلاث علاقتها بوجود المخدرات في بضائعهم، ومطالبتها السلطات السورية بالعمل على وقف تهريب المخدرات لأنه يضرّ بالاقتصاد الوطني، فإن علاقات رجال الأعمال مع النظام والمنفعة الاقتصادية المتبادلة التي يحققونها منه تشير إلى اشتراكهم بشكل مباشر في تهريب المخدرات، إذا لم يكونوا مشتركين أيضاً في تصنيعه. إنّ تجارة المخدرات وصنعها في سورية تعود فعلياً بفوائد مادية ضخمة على نظام الأسد، لسهولة تصنيعها واستحالة كشف جميع شحنات المخدرات، ولا سيما المهزّبة عبر الحدود الأردنية، إضافة إلى السوق الضخم الممتد من دول أفريقيا (ليبيا والسودان) إلى دول الخليج والعراق. وبحسب الأرقام المقدرة لمركز التحليلات والبحوث التشغيلية (RAOC)، فإن المخدرات القادمة من سورية، التي ضبطتها دول إقليمية وأوروبية عام 2020، بلغت قيمتها نحو (4,3) مليار دولار [8]. بمقارنة هذا الرقم بالصادرات السورية التي تبلغ قيمتها



نحو (007) مليون دولار، يظهر بوضوح كيف أصبحت تجارة المخدرات دخلاً أساسياً للنظام، يذهب إلى حسابات المسؤولين وقادة الميليشيات المتورطين في التجارة، إضافة إلى رواتب مقاتلي النظام.

- تداعيات تصنيع المخدرات والاتجار بها

بقدر ما تُسهم تجارة المخدرات في تحقيق عائدات ضخمة لنظام الأسد، يريد النظام استخدامها لأسباب أخرى لا تقل أهمية عن الأسباب المالية. ويشكل حجم المخدرات المتدفقة من سورية ورقة ضغطٍ على الدول الإقليمية والعربية، تدفعها نحو إعادة التعامل مع النظام بغية الحد من تدفق المخدرات.

الدليل على هذه الخطة هو لقاء المسؤولين الأردنيين بمسؤولي النظام في عمان في أيلول / سبتمبر 2022، أو في اجتماع "منتدى الاستخبارات العربي" في القاهرة في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي. على سبيل المثال، يعاني كل من الأردن والمملكة العربية السعودية حالة انتشار المخدرات، وخاصة بين الشباب. وبحسب أرقام حكومية أردنية، بلغ عدد حالات التهريب والاتجار بالمخدرات نحو 02 ألف حالة في عام 2022، أي بمعدل 45 حالة في المتوسط، ما أدى إلى توقيف 97 شخصاً يومياً [9]، وهي أعداد كبيرة تنذر بمشاكل اجتماعية وأمنية مهمة، خاصة مع ارتفاع معدّل البطالة الذي وصل إلى مستويات قياسية بلغت 52 في المئة بحلول منتصف عام 2022 و05 في المئة بين الشباب. وبحسب الإحصائيات الدولية لعام 2022، تبلغ نسبة مدمني المخدرات في السعودية نحو 9 في المئة، مع احتمال زيادة نسبة المدمنين بسبب أزمة فيروس كورونا. وبحسب أرقام سعودية رسمية، فإن نحو 04 في المئة من مدمني المخدرات في المملكة هم من متعاطي (كبتاغون)، وقدّر عدد الحبوب التي اكتشفتها الجمارك السعودية في شحنات من لبنان وسورية بنحو 006 مليون حبة، خلال الأعوام الستة الماضية. كذلك يعاني العراق من إدمان الشباب على (كبتاغون)، الذي أصبح ثاني أكثر العقاقير استخداماً بعد كريستال ميث [منبه قوي للجهاز العصبي المركزي يستخدم بشكل أساسي كدواء ترفيهي وأقل شيوعاً كعلاج اضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط والسمنة]. وبحسب أرقام الحكومة العراقية، فقد ضبطت الشرطة ما بين 05 إلى 06 مليون حبة كبتاغون قادمة من سورية، منذ بداية عام 2022 حتى تشرين الأول / أكتوبر الماضي، وهو عدد يزيد عشرين ضعفاً عن المخدرات التي تم ضبطها في العامين الماضيين [01].



تمثل هذه الأرقام مشكلة اجتماعية في الدول العربية، وتشكّل أيضًا خطرًا كبيرًا في المستقبل، بسبب إسهام تجارة المخدرات والتهريب في تأجيج الصراع في البلدان التي تشهد صراعًا داخليًا، مثل ليبيا والسودان والعراق ولبنان، حيث تفرض تجارة المخدرات ومحاولات وقفها عبئًا إضافيًا على دول المنطقة أو المجتمع الدولي، للتوصل إلى تفاهات وحلول سياسية للصراعات التي تمثل تهديدًا أمنيًا لأوروبا، مثل الصراع في ليبيا وسورية. مع اكتشاف شحنات مخدرات قادمة من سورية في دول أوروبية عديدة، مثل اليونان وإيطاليا وتركيا، فإن تحوّل سورية إلى دولة منتجة للمخدرات، لن يضرّ دول الشرق الأوسط وسياسات المجتمع الدولي في هذه البلدان فقط، بل إنه يشكل أيضًا تهديدًا أمنيًا مباشرًا للاتحاد الأوروبي وتركيا.

- خاتمة

لم تغد قضية المخدرات في سورية مقتصرةً على تعاطي بعض الجماعات المسلحة للمخدرات، أو وجود محاولات محدودة لتهريبها إلى دول الجوار. في الأعوام الأخيرة، أصبحت تجارة مربحة لنظام الأسد وميليشياته تدّر الملايين، في ظل الأزمة الاقتصادية الرهيبة والعقوبات المفروضة على النظام، كما أصبحت ورقة ضغط في يد النظام في عددٍ من دول المنطقة، تعيد إلى الذاكرة استخدام النظام لورقة الجماعات الجهادية والأزمة اللبنانية بين عامي 2002 و2012 لدفع الدول إلى الانخراط معه، ولكن حتى التطبيع لن يمنع النظام من خسارة أحد أهمّ الموارد المالية لميليشياته. ومن ناحية أخرى، يظلّ تدفق المخدرات بهذه الكميّة الهائلة عاملاً من عوامل عدم الاستقرار في البلدان التي تعاني هشاشة في الاستقرار، خاصة في دول المنطقة التي تعاني الصراعات المسلحة والمشكلات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة. يجب على دول المنطقة والمجتمع الدولي التعامل مع قضية تصنيع المخدرات وتهريبها عبر سورية باعتبارها قضية ذات أهمية قصوى، تتطلب موقفًا واضحًا ضد النظام والمسؤولين عن تصنيع المخدرات، والعمل معًا لإيجاد حلول وآليات لمكافحة التهريب.

(ترجمة مركز حرمون للدراسات)

المصدر: مركز دراسات الشرق الأوسط



استياء في الكونغرس من «تراكم ثروة الأسد» رغم العقوبات الأميركية صحيفة العرب الدولية (الشرق الأوسط)

(اللغة الإنجليزية) 29 نيسان 2022

نص المادة:

رغم العقوبات المفروضة على نظام الرئيس السوري بشار الأسد، إلا أن ثروته وثروة أفراد عائلته تقدر بمليار إلى ملياري دولار، بحسب تقييم لوزارة الخارجية الأميركية. رقم أثار دهشة المشرعين الأميركيين وسخطهم، خاصةً في ظل تقارير أممية أفادت أن قرابة 90 في المائة من الشعب السوري يعيش تحت خط الفقر، فسارع بعضهم إلى إلقاء اللوم على الإدارة الأميركية بسبب عدم تطبيقها لـ«قانون قيصر» كما يلزم، فقال كبير الجمهوريين في لجنة العلاقات الخارجية جيم ريش بأن «الأسد مستمر في جمع ثروته غير الشرعية والتي ترسخ نظامه وتمول جرائمه ضد الشعب السوري. العزل الدولي والاقتصادي يبقى الأداة الأفضل للسعي إلى المحاسبة». ودعا ريش الإدارة الأميركية إلى تصعيد تطبيق «قانون قيصر» الذي أقره الكونغرس، مع الحرص على تخفيف تأثيره على السوريين العاديين، بحسب تغريدة له كتبها بعد تسلمه للتقرير الذي تضمن ملحقاً سرياً سلم إلى أعضاء الكونغرس.





وقد أتت المعلومات الواردة في التقرير لتزيد من قلق أعضاء المجلس التشريعي تجاه سياسة إدارة بايدن في الشرق الأوسط عموماً وسوريا خصوصاً، إذ يعتبر بعضهم أنها لا تقوم بما يكفي للدفع ضد تطبيع بعض البلدان لعلاقاتهم مع نظام الأسد، الأمر الذي يقوي من نفوذه. وقد توجه ريش بهذه الانتقادات إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكن الذي حضر جلسة استماع مطلع هذا الأسبوع أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، فقال له السيناتور الجمهوري: «في سوريا، رأينا تقصيراً في تطبيق عقوبات قانون قيصر. في حين أن إدارتنا لم تشجع التطبيع مع نظام الأسد بشكل علني، إلا أنه من الواضح أنه ليس هناك تداعيات لقيام الآخرين بالتطبيع». وحذر ريش بليكن قائلاً: «لا يمكننا أن نتجاهل ذلك أو نقول للعالم بأنه يمكن إعادة تأهيل طاغية ومجرم لأنه تمكن من التمسك في منصبه...» وأفادت مصادر في الكونغرس للشرق الأوسط أن هناك استياء عاماً في صفوف المشرعين حيال المعلومات الواردة في تقرير الخارجية التي أظهرت أن الأسد وعائلته التفوا على العقوبات الأميركية والدولية المفروضة عليهم عبر «إدارة نظام معقد يشمل واجهات لشركات وهمية تخدم كأداة للنظام للحصول على موارد مالية عبر هيكلية لمؤسسات شرعية ظاهرياً إضافة إلى مجموعات غير ربحية».

التقرير الذي فرضه الكونغرس على الإدارة عبر إقرار قانون بهذا الشأن يلزمها بتقديمه للمشرعين يضيف أن «النظام يبيض الأموال التي تم الحصول عليها عبر أنشطة اقتصادية غير شرعية بما فيها التهريب والاتجار بالأسلحة والمخدرات وعمليات ابتزاز».

واللافت في التقرير أنه أشار في مطلعها بأن تقييم الخارجية لثروة الأسد وعائلته «غير دقيق ولا تستطيع الوزارة تأكيده»، مشيراً إلى «الصعوبة في تقييم الثروة بشكل دقيق تعود إلى أن أصول العائلة منتشرة وموزعة على أكثر من حساب من العقارات والمؤسسات إلى بلدان تتمتع بملاذات ضريبية». ويرجح التقرير أن «أي أصول خارج سورية لم تتم مصادرتها أو تجميدها موجودة تحت أسماء مستعارة أو مسجلة بأسماء أشخاص آخرين للتعطيم على ملكيتها والتهرب من العقوبات».

تفاصيل التقرير بالأسماء والأرقام:

يعرض التقرير تقييماً لثروة كل من بشار الأسد وزوجته أسماء إضافة إلى شقيقه ماهر وشقيقته بشرى وأقاربه رامي وإيهاب مخلوف وذو الهمة ورياض شاليش وعمه رفعت. مع الإشارة إلى أن الإدارة ليست لديها ما يكفي من معلومات لتقييم ثروة أولاد الأسد حافظ وزين وكريم.



بشار وأسماء الأسد: تركز المعلومات الواردة في تقييم الخارجية على تقارير لمنظمات غير حكومية وإعلامية «تقدر أن الأسد وزوجته يملكان سلطة واسعة على ثروة سوريا... وإنهما حافظا على علاقات إدارية باللاعبين الاقتصاديين الأساسيين في البلاد واستعملا شركات هؤلاء لتبييض الأموال عبر الأنشطة غير شرعية والتهريب». مشيراً إلى أن «هذه الشبكات تخرق كل القطاعات في الاقتصاد السوري».

ويخص التقرير بالذكر أسماء الأسد فيقول إنها «أسست شبكة تتمتع بنفوذ متزايد على الاقتصاد السوري». وأنها سيطرت مع عدد من أفراد عائلتها والمقربين منها على شركات تعود لابن عم الرئيس السوري رامي مخلوف. ماهر وبشرى الأسد: يسلط التقرير الضوء على دور شقيق الأسد ماهر في عمليات تهريب المخدرات «كالجبتاغون ومواد غير شرعية أخرى» إضافة إلى مصادره لأموال عبر نقاط التفتيش التي تقع تحت سيطرته، وتقاضيه رشاوي لحماية وسائل النقل التجارية. ولا يوفر التقرير العلني معلومات مفصلة عن ثروة ماهر، بل يحول المشرعين إلى الملحق السري «للاطلاع على المزيد من التفاصيل». وبالنسبة لشقيقة بشار بشرى الأسد، تقول الخارجية لإمعلومات موثوقة لديها بشأن ثروتها، مع الإشارة إلى أن «بشرى وأولادها يعيشون في دبي منذ العام 2021 بسبب اختلاف مع بشار بشأن تعاطيه مع الأزمة في سوريا». رامي وإيهاب مخلوف: وصفت الخارجية ابن عم الأسد رامي مخلوف بأحد «أغنى وأقوى الأشخاص في سوريا» مقيمة ثروته بـ 5 إلى 10 مليارات دولار.

المصدر: صحيفة العرب الدولية (الشرق الأوسط)



أوكرانيا: معايير الغرب المزدوجة لوبوان

(اللغة الفرنسية) 03 أيار 2022

لوك ديباروشيه

خلاصة المادة: سلطت صحيفة «لوبوان» الفرنسية الضوء على سياسة الكيل بمكيالين التي انتهجها الغرب تجاه الحرب التي تنفذها روسيا في أوكرانيا، بعد سنوات من حرب مماثلة شنتها موسكو على سوريا لتثبيت دعائم نظام الأسد. وقالت الصحيفة في افتتاحيتها التي كتبها لوك دي باروشيز، وترجمتها «عربي21»، إن الأمريكيين والأوروبيين الذين تركوا المجال مفتوحاً لروسيا في عام 2015 في سوريا، يعضون أصابعهم ندماً. وأضافت أن الغرب يزعم أن الجنود الروس هم الذين ارتكبوا نفس الانتهاكات، ونفس جرائم الحرب، وبنفس الوحشية، إذ عينت موسكو الجنرال ألكسندر دفورنيكوف «جزار سوريا»، قائداً عاماً للقوات الروسية في أوكرانيا.



ترك الأمريكيون والأوروبيون المجال مفتوحاً لروسيا في عام 5102 في سوريا. إنهم يعضون



أصابعهم اليوم.

هل الغربيون لديهم أخلاق هندسية متغيرة؟ في الشهر الثالث من الحرب، جعلوا مقاومة أوكرانيا لمصلحتهم، لدرجة تسليم أسلحة ثقيلة لمساعدتها على صد الغازي الروسي. إنهم على حق، لأن هذه المعركة حاسمة للغاية بالنسبة لمستقبل الديمقراطية. لكن قبل سبع سنوات خذلوا المتمردين السوريين مع قليل من الندم، تدمير ماريوبول يثير غضبنا أكثر من قصف حلب، ومع ذلك، كان نفس الجنود الروس هم الذين ارتكبوا نفس الانتهاكات، ونفس جرائم الحرب، وبنفس الوحشية. وعينت موسكو الجنرال ألكسندر دفورنيكوف «جزار سوريا»، القائد العام للقوات الروسية في أوكرانيا. إنه أكثر من مجرد رمز. تحت ستار الدفاع عن قيمنا العالمية التي قوضتها الأنظمة الاستبدادية، فإن تضامننا مع أوكرانيا مشوب بالأنانية والتمييز. نحن نحشد من أجل الأوروبيين وليس من أجل العرب، ومن أجل البيض وليس من أجل الأشخاص الداكنين، ومن أجل المسيحيين وليس من أجل المسلمين. تغذي المعاملة التفاضلية المشاعر المعادية للغرب حول العالم، وتشهد على ذلك أمثلة المغرب والسنغال وجنوب أفريقيا والهند التي ترفض الوقوف إلى جانب كييف أو موسكو. إن سلبيتنا في الماضي أمر مثير للشفقة أكثر من ذلك لأنه كان من الممكن الحفاظ على المصالح الأوكرانية والغربية وحتى الروسية إذا أوقف الأمريكيون والأوروبيون فلاديمير بوتين في الوقت المناسب.

لكن بعد سلسلة من الهجمات الجهادية في قلب أوروبا، في عام 5102، كنا مستعدين لابتلاع دعاية موسكو التي تقدم تدخلها لصالح النظام السوري المارق على أنه حملة صليبية ضد داعش. «سيحل مشكلة الجهاديين»، أكد جان لوك ميلينشون، في 02 شباط/فبراير 6102 في فرنسا، وكثيرون على اليسار كما على اليمين اعتقدوا أنه زعيم جماعة إنسو ميس.

خطوط حُمر

فلاديمير بوتين لم يحسم شيئاً. لكنه أنقذ نظام دمشق، وسجل نقاطاً استراتيجية. شجعه الإفلات من العقاب الذي كان يتمتع به على مواصلة مشروعه الإمبراطوري والعدواني. وقد عرض عليه باراك أوباما الافتتاح، الذي تجاهل «خطوطه الحمر» عام 3102 بعد استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيماوية.

إن التخلي عن الرئيس الأمريكي جعل الثوار السوريين يفهمون أن حياتهم لا قيمة لها



في نظر الغرب.

ودفع عدد منهم إلى أحضان تنظيم الدولة. لقد غذت الدراما آراءنا المسبقة حول العرب غير المستعدين ثقافياً للديمقراطية، ومع ذلك، فإن قلة من الناس دفعت الثمن الباهظ الذي دفعه السوريون في النضال من أجل الحرية (ما لا يقل عن 000,005 قتيل منذ عام 1102!).

لم تفتح أعين الغربيين إلا بعد غزو أوكرانيا. يلعب شعور التقارب دوراً في تفسير يقظتنا، ولكن ليس هذا فحسب، بل إننا نشعر بحق بالتهديد المباشر من الأحداث في أوكرانيا. هذه حرب عدوان على دولة ذات سيادة وليست حرباً أهلية كما في سوريا.

إذا تم التلويح بالتهديد النووي، فذلك لأن المخاطر الاستراتيجية أكبر. ويعرف الأوروبيون أنهم مستهدفون لأنهم بنوا مع الاتحاد الأوروبي الهيئة الوحيدة التي تتنبأ مسبقاً بما يمكن أن تكون عليه الحوكمة العالمية الديمقراطية، ولأنهم لهذا السبب مكروهون من قبل جميع المستبدين على هذا الكوكب. تبقى الحقيقة أنه لو أخذ الغربيون معاناة السوريين على محمل الجد لكانوا قد أدركوا في وقت سابق الخطر الذي يمثله فلاديمير بوتين. وكان من الممكن أن يكون رد فعلهم قد حال دون وقوع المأساة في أوكرانيا. لقد مهدت لامبالاتنا الطريق لعدوان روسي. لكننا لا نعيد كتابة التاريخ. (ترجمة: عربي 12)

[المصدر صحيفة لوبوان](#)



لا تحولوا أوكرانيا إلى سوريا أو ليبيا ثانية فورين بوليسي

(اللغة الإنجليزية) 27 نيسان 2022

طارق المجريسي

نص المقال:

أرسلت الولايات المتحدة طائرات بدون طيار ومروحيات ومدافع هاوتزر لدعم الدفاع عن إقليم دونباس بينما يعد الحلفاء الآخرون قاذفات صواريخ مضادة للطائرات ومدفعية وربما حتى طائرات مقاتلة لدعم المجهود الحربي الأوكراني.



وقالت «فورين بوليسي» إن كل هذا يذكر بشكل مخيف بالأيام التي تحولت فيها الثورات الشعبية ضد الزعيم الليبي السابق معمر القذافي ورئيس النظام السوري بشار الأسد إلى العنف، وكان يُملى السياسات الداعمة للثوار ذوي النوايا الحسنة الأمل والصلاح والإلحاح الذي كان ينقصه العناية اللازمة والتخطيط.

قد تكون آثار ذلك، كما هو الحال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي أن الغرب يبذر بذور السنوات العشر القادمة من الأزمة بسبب فشله في التخطيط بعناية اليوم. حتى قبل أن تتجاوز روسيا حدها، كان العالم الغربي يرسل إلى أوكرانيا ما تحتاجه حتى



يكون لديها أي أمل في مقاومة الكارثة الوشيكة. تم إرسال أسلحة متطورة، مثل صواريخ جافلين المضادة للدبابات وصواريخ ستينغر المضادة للطائرات، في دفعات، وحمولات طائرات من بالات الأسلحة الصغيرة والذخيرة، إضافة إلى السيارات المدرعة وأجهزة الراديو المتقدمة وكل ما يلزم للتفوق في الحرب الحديثة. من المرجح أن يكون حجم وسرعة النقل الجوي للأسلحة إلى أوكرانيا هو الأكبر في التاريخ المعاصر.

ما حكم هذه العملية كانت ضرورتين، حيث يزود الأوكرانيون بما يحتاجون إليه لإلغاء المزايا التكنولوجية الروسية قبل فوات الأوان (على افتراض أن الجيش الروسي سيكون أكثر كفاءة مما أثبت نفسه). ويتم تحديث هذا المنطق بينما تكافح أوكرانيا لصد الخطة الروسية ب: غزو جماعي لمنطقة دونباس الأوكرانية. تشير النجاحات الروسية المبكرة إلى أن موسكو تتعلم من إخفاقات الحرب الخاطفة الفاشلة في شباط/ فبراير، ويشير تسليم وحدات كاملة في ماريوبول إلى أن موارد أوكرانيا تتعثر. لذلك، يتزايد الدعم كما ونوعاً مع استعداد حكومة الولايات المتحدة وحلفائها لأسلحة ثقيلة لنقلها إلى أوكرانيا.

على الرغم من أن هذا المنطق صحيح بالتأكيد، إلا أنه غير مكتمل. عادة ما يتم تنظيم الأسلحة، مثل صواريخ جافلين وستينغر، بشكل صارم، مع شروط صارمة للاستخدام النهائي والمراقبة بسبب مدى قوتها المدمرة - كما يكتشف الروس الآن. حتى فرنسا، حليفة الولايات المتحدة منذ فترة طويلة، شعرت بالحرج وتم التحقيق معها في عام 9102 عندما تم اكتشاف أنها كانت تنشر جافلين بشكل غير صحيح في عملياتها السرية في ليبيا.

ومع ذلك، فإن أوروبا الشرقية هي منبع سيئ السمعة لانتشار الأسلحة في صراعات العالم، وأوكرانيا نفسها لديها سجل سيئ لدرجة أنها أدت إلى توتر مناقشات الانضمام السابقة إلى الناتو. بصرف النظر عن المشاركة المباشرة في تجارة الأسلحة غير المشروعة، تم تسليط الضوء أيضاً على أوكرانيا وجارتها مولدوفا في عام 9102 باعتبارهما وسطاء مهمين في تسهيل عمليات نقل الأسلحة الأكبر من دولة إلى دولة، مثلاً من تركيا أو الإمارات إلى طرفي الحرب الأهلية الليبية الثانية، في انتهاك مباشر لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

لذلك، من خلال تحويل مليارات الدولارات من الأسلحة المتطورة إلى أرض غارقة في انتشار الأسلحة وحيث ستتضرر آليات التنظيم والمراقبة بسبب الحرب، ربما يكون العالم الغربي قد أسقط لتوه قطعة الدومينو الأولي الذي ينتهي بجماعات الغد الإرهابية أو غيرها من



الجهات الفاعلة غير الحكومية القادرة على الحصول على صواريخ جافيلن وستنغر بمجرد أن يستقر غبار المعركة في أوكرانيا.

لكن الغرب لم يرسل أسلحته للحرب فقط ولكنه أرسل مواطنيه أيضا. على الرغم من أن هذا يختلف عن عمليات نقل الأسلحة التي تجيزها الدولة نظرا لأن الأفراد يتخذون إلى حد كبير قرارات شخصية للقتال ويمولون سفرهم بشكل خاص، فإن الدول الغربية لا تفعل شيئا يذكر لمنع مواطنيها أو ثنيهم عن السفر. إن مشهد عشرات الشباب الذين يسافرون إلى الخارج للقتال من أجل قضية مع القليل من الجهد لثنيهم باستثناء التصريحات الضعيفة لتهدئة حماسهم يذكرنا مرة أخرى بشكل مقلق بالأيام الأولى للثورتين الليبية والسورية.

بحلول 6 آذار/ مارس، كان حوالي 02 ألف مقاتل أجنبي يشقون طريقهم إلى أوكرانيا. هذا عدد كبير من المقاتلين بالنظر إلى أن الصراع المستمر منذ أكثر من 01 سنوات في سوريا اجتذب ما يقدر بنحو 04 ألف شخص. وكما أظهرت سوريا وليبيا، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مشاكل قانونية وأمنية كبيرة في المستقبل. العديد من هؤلاء المقاتلين تلهمهم السرديات القومية. بعضهم متطرفون يمينيون، رغم أن الدعاية الروسية بالغت في أعداد هؤلاء.

المقاتلون الملهمون أيديولوجيا من جميع الأطياف يميلون إلى التطرف، والحرب تجربة تلوث عقل وأخلاق أولئك الذين يجربونها. سيكون من الصعب تتبع انتشار هؤلاء المقاتلين السابقين العائدين عبر أوروبا والولايات المتحدة بالإضافة إلى قدرتهم على جلب الأسلحة الصغيرة معهم.

تؤدي عودة المتطرفين اليمينيين إلى تفاقم هذا الأمر وقد تتسبب في أزمة متفاقمة حيث يستخدمون تجربتهم في الصراع لتدريب وتجنيد وتخطيط أعمال عنف جديدة. سيؤدي هذا إلى عبء الخدمات الصحية والأمنية الحكومية المجهدة أصلا والتي ستحتاج إلى الرد على هذه الظاهرة.

علو على ذلك، إنها مشكلة ستزداد سوءا بشكل كبير كلما استمرت الحرب وأصبح المجتمع الأوكراني أكثر تسليحا وعسكرة. لذلك يجب أن تخطط أوروبا جنبا إلى جنب مع أوكرانيا لمساعدة إدارة زيلينسكي في إدارة سياسات الحرب ومنع العسكرة الدائمة للحياة الاجتماعية والسياسية بطريقة تضمن أنه حتى إن لم يستطع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الفوز في ساحة المعركة، فلن ينجح في القضاء على أي أمل لأوكرانيا بديمقراطية



ليبرالية.

على الرغم من أن ردود الفعل السياسية على غزو أوكرانيا مفهومة، فقد تم الآن فتح صندوق باندورا [صندوق الشرور في أساطير الإغريق] للعواقب المحتملة غير المقصودة. هذا يعني أن تصرفات الغرب اليوم يمكن أن تضع أفضل الأسلحة الأوروبية والأمريكية في أيدي المتطرفين في المستقبل، أو تؤدي إلى موجة جديدة من الإرهاب المحلي، أو تساعد في تأسيس دولة عسكرية متطرفة في قلب أوروبا الشرقية.

الضرورات الاستراتيجية والأخلاقية تعني أن على الغرب دعم أوكرانيا. لكن يجب على القادة الغربيين أن يفعلوا ذلك بالحكمة التي تقرر بالحاجة إلى التحرك بشكل هادف نحو تطوير الأطر القانونية والرقابية والداعمة اللازمة للتخفيف من مجموعة من المشاكل الإضافية التي يمكن أن يتسبب فيها نقل الأسلحة وبالتالي منع النوايا الحسنة اليوم من أن تؤدي إلى رد فعل معاكس غدا.

المصدر: فورين بوليسي



هل تستطيع الجامعة العربية جذب سوريا بعيدا عن إيران؟ إنسايد أرابيا

(اللغة الإنجليزية) 05 أيار 2022

ماتيو بيس

خلاصة المادة: علقت جامعة الدول العربية عضوية سوريا منذ عام 2011، وبالرغم أن الوصول إلى حل للصراع السوري ما زال أمرا صعبا، خطت العديد من الدول العربية خطوات لإعادة العلاقات مع نظام «بشار الأسد». وبعد 3 سنوات من انعقاد القمة الأخيرة في مارس/آذار 2019، تخطط الجامعة العربية للاجتماع مرة أخرى في نوفمبر/تشرين الثاني بالجزائر لمناقشة موضوع عودة سوريا. وبالرغم أن السبب المعلن للتأخير هو جائحة «كورونا»، إلا أن مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية «حسام زكي» أشار إلى أن الوقت الإضافي قد يسمح بـ«تحسين المناخ السياسي» في الشرق الأوسط.



وتبقى الأسئلة مطروحة حول متى وما هي الشروط التي يتم طرحها رسميا لعودة سوريا. وفي منتصف فبراير/شباط، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية «أحمد أبو الغيط» إنه «لا يوجد إجماع» على عودة سوريا إلى المنظمة. ويرى البعض أن إعادة دمج سوريا سيساعدها جزئيا على الفكك من النفوذ الإيراني الهائل. ولا يزال الشريكان



الرئيسيان لسوريا (إيران وروسيا) يخضعان للعقوبات الدولية، ومن غير المرجح في هذه المرحلة أن يقدموا الكثير من الدعم المالي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية أو إعادة الإعمار في سوريا ما بعد الحرب. وهناك جهد مماثل من قبل دول الخليج الثرية لكسب جارة إيران الأخرى، العراق. وبالرغم أن روسيا تواجه انتكاسة دبلوماسية واقتصادية شديدة بسبب غزوها أوكرانيا، إلا إن الدول العربية بشكل عام تحافظ على علاقاتها مع موسكو، وبالتالي فإن روسيا في موقع يسمح لها بإنهاء عزلة «الأسد» في العالم العربي. في غضون ذلك، هناك حالة من الجمود في المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة. وداخل نظام «الأسد»، يقال إن هناك أجنحة - مرتبطة ب«أسماء الأسد» - تريد تقليل اعتماد دمشق على الدعم الإيراني. وتميل هذه الشخصيات إلى تفضيل موسكو وإعادة دمج سوريا في العالم العربي.

ويبدو أن هناك تقاطعاً في المصالح بين سوريا التي تحتاج إلى دعم إقليمي ودولي لإعادة الإعمار، ودول الخليج العربي التي لديها ثروات ومصالح هائلة في سوريا. ويزيد ذلك من فرص التطبيع بين سوريا والدول العربية. وبالرغم من ذلك لا تزال هناك دول عربية، أبرزها السعودية وقطر، متمسكة بعدم تطبيع العلاقات مع «الأسد». وبعيداً عن احتمالية عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، فإن مسألة إيران تمثل تحدياً صعباً. ومن المستبعد جداً خروج سوريا من النفوذ الإيراني في أي وقت قريب. وقال الكاتب «ويل كريستو»: «يبدو أن نظرية (دق إسفين بين سوريا وإيران عبر إعادة دمج دمشق في العالم العربي) نشأت في واشنطن وليس في أبوظبي أو في أي مكان آخر في المنطقة».

وأشار الخبراء إلى أنه إذا عادت سوريا بالفعل إلى جامعة الدول العربية، فمن غير المرجح أن يكون هناك أي تغيير حقيقي على الأرض فيما يتعلق بالنفوذ الإيراني في سوريا. وتساءل مدير الأبحاث في المركز العربي بواشنطن «عماد حرب» قائلاً: «ما الذي يمكن للعالم العربي أن يكسبه بشكل ملموس من إنهاء تعليق عضوية النظام السوري في جامعة الدول العربية؟ بعد كل شيء، لا تزال سوريا هي الجائزة التي فازت بها روسيا وإيران بعد عقد من الحرب والدمار».

وقالت المحللة السياسية «روان رجولة»، المختصة بشؤون الشرق الأوسط، إن سحب سوريا بعيداً عن إيران كان سبب التقارب الأخير بين الإمارات و«الأسد» والذي عززته الزيارات الرسمية المتبادلة بين دمشق وأبوظبي. ومع ذلك، فإن هناك أسباب أكثر تعقيداً.



وأضافت «روان»: «توسطت الولايات المتحدة في صفقة من شأنها توصيل الغاز الطبيعي من مصر إلى الأردن الذي سيستخدمه لتوليد الكهرباء ونقلها إلى لبنان عبر سوريا. على الأرجح، سيكون ذلك هو الغاز الطبيعي الإسرائيلي الذي تستورده مصر. كما خلق الغزو الروسي لأوكرانيا واقعا جيوسيا جديدا وأصبحت أوروبا تبحث عن مصادر بديلة للغاز الروسي مثل الجزائر وقطر».

وتابعت: «الجزائر في معسكر إعادة دمج الأسد وبالرغم أن لديها فرصة من خلال استضافة القمة المقبلة للجامعة العربية فإنها قد تعيد حساباتها بالنظر إلى الفرص الجديدة أمامها بمباركة أمريكية، ومن المحتمل ألا تكون إعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية على جدول أعمال القمة هذا العام في ظل الوضع المتقلب وغير الواضح. ومع ذلك، لا يمكن أن تستمر حالة عدم اليقين هذه إلى الأبد، خاصة أن التغاضي عن بعض العقوبات الأمريكية سيكون ضروريا لعملية التطبيع».

هناك مسار دبلوماسي مواز قيد التنفيذ في العالم العربي، حيث أقامت كل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان علاقات رسمية مع إسرائيل. وستحاول الولايات المتحدة والإمارات وإسرائيل - وإلى حد ما روسيا - العمل ضمن هذا الإطار لتقليص البصمة العسكرية لإيران داخل سوريا.

ويرى البعض أن التوصل إلى اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل أمرا مستبعدا للغاية، لكن هناك بعض السوابق التاريخية. وقبل الحرب الأهلية السورية، يقال إن الدبلوماسيين الأمريكيين اقتربوا من إقناع «الأسد» بالتخلي عن العلاقات مع «حزب الله» وإيران مقابل استعادة مرتفعات الجولان من إسرائيل.

ولا يبدو أن سوريا أو لبنان أو العراق ستتنضم إلى اتفاقيات «أبراهام». ومع ذلك، فإن كل دولة تتعامل مع إسرائيل بشكل غير مباشر لأغراض الطاقة، وقالت «روان رجولة» إن سوريا والعراق سيعتمدان على الغاز الطبيعي الإسرائيلي بشكل غير مباشر عبر مصر.

وأضافت: «سيعطي هذا فرصة للإمارات للعب دور وسيط سلام على المدى الطويل، أما جامعة الدول العربية فلن تغير موقفها ما لم تتخذ السعودية خطوات جادة نحو إضفاء الطابع الرسمي على علاقاتها مع إسرائيل. وينطبق هذا أيضا على سوريا».

وقال «كريستو»: «لن نرى سوريا تنضم مجدداً إلى جامعة الدول العربية حتى تخفف السعودية وقطر موقفهما من النظام السوري. وإذا تم الاتفاق مع إيران، فسيكون هذا احتمالاً وارداً». وفي أواخر مارس/آذار، التقى وزير الخارجية الإيراني «حسين أمير عبداللهيان»



«الأسد» ورئيس مكتب الأمن القومي السوري اللواء «علي مملوك» في دمشق. وأشار الوفد الإيراني خلال الزيارة إلى ترحيب إيران بخطوات الإمارات نحو المصالحة مع دمشق. لكن بالرغم من زيادة العلاقات العربية مع سوريا، فمن غير المرجح أن يكون «الأسد» على استعداد لتقليص العلاقات مع إيران أو قطعها تمامًا، نظرًا للمقدار الهائل من المساعدة التي قدمتها طهران لإنقاذ نظامه. وسوف يميل السوريون إلى فتح علاقات مع أكبر عدد ممكن من الدول العربية دون تقديم الكثير في المقابل.

وكما أشار «كريستو»، فإن التجربة تقول إن «الأسد» سيكون مرتاحًا من لعب القوى الأجنبية مع بعضها البعض، ولن يشعر «الأسد» بأي ضرورة للانقلاب على «محور المقاومة» الذي يدعي أنه جزء منه، وبدلاً من ذلك سيفضل الانتظار على السياج والاستفادة على الجانبين».

المصدر: إنسايد أرابيا عن الخليج الجديد



هل تتسبب حرب روسيا وأوكرانيا في اندلاع «ربيع عربي» جديد؟ ذا جيوبولوتيكس

(اللغة الإنجليزية) 25 أبريل 2022

ماتيو بيس

خلاصة المادة: نشر موقع «ذا جيوبولوتيكس» الأمريكي التحليلي مقالاً للكاتب المستقل، ماتيو بيس، الذي درس العلاقات الدولية في جامعة تورين، حول تأثير الحرب الأوكرانية في الأمن الغذائي في الشرق الأوسط واحتمال تجدد احتجاجات الربيع العربي التي أطاحت عدة أنظمة في المنطقة منذ 10 سنوات، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية واستعداد أعداد أكبر من الناس للانضمام إلى الاحتجاجات العنيفة.



ويستهل الكاتب مقاله بالقول: أثار غزو أوكرانيا وما أعقبه من عقوبات فُرضت على روسيا، قلقَ الدول الأوروبية بشأن إمكانية الحصول على الغاز الطبيعي، الذي طالما اعتمدت عليه. وعزّزت الحرب الضغط على موارد الطاقة، وجاء بصفة خاصة من خلال زيادة أسعار الغاز والنفط والفحم. لكن الأمر لا يتعلق بإمدادات الطاقة للدول الأوروبية فحسب، بل إن سوق الغذاء العالمي يتعرض لخطرٍ أيضًا.

وتُعد روسيا أكبر منتج ومصدّر للقمح (بعد الصين والهند)، بينما تُعد أوكرانيا واحدة من أكبر خمس دول مصدّرة للقمح في العالم. وتعرقل حرب بوتين سلسلة توريد القمح في عديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على هذه



الصادرات نظراً إلى الدور المهم الذي يؤديه القمح في وجباتها الغذائية الإقليمية. ويمكن أن يسهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية في حدوث مجاعة قائمة بالفعل وإثارة غضب الجماهير.

ويوضح الكاتب أنه في عام 2021، أنتجت أوكرانيا نحو 08 مليون طن متري من الحبوب (وهي فئة تشمل القمح والذرة والشعير)، ومن المتوقع أن تحصد أقل من نصف هذه الكمية هذا العام. وقال وزير الزراعة الأوكراني، رومان ليشينكو، إن المزارعين غرسوا ما مجموعه 5/6 مليون هكتار من القمح الشتوي لمحصول 2202، لكن بسبب الحرب في عديد من المناطق الأوكرانية يمكن أن تكون المساحة التي تُحصد نحو 4 ملايين هكتار فقط. روسيا تعرقل استخدام موانئ البحر الأسود

ويلفت الكاتب إلى أنه مع إعاقة الجيش الروسي استخدام موانئ البحر الأسود مثل ميناء أوديسا أو ميناء ميكولايف، تُنقل الحبوب الأوكرانية الآن عن طريق القطارات عبر رومانيا وبولونيا. ويجب تغيير عجلات العربات عند الحدود لأن عربات القطارات الأوكرانية، على عكس السكك الحديدية الأوروبية، تسير على مسارات أوسع تعود إلى الحقبة السوفيتية. وهذا يجعل الخدمات اللوجستية بأكملها بطيئة للغاية ومكلفة وغير فعّالة.

وتُعد دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط أكبر مستوردي القمح في جميع أنحاء العالم، حيث تأتي الشحنات بالأساس من روسيا وأوكرانيا. وتستورد مصر، أكبر مستورد للقمح في العالم، منهما نحو 08٪ من احتياجاتها. وتستورد المغرب أكثر من 05٪ من الحبوب، وتستورد تونس حوالي 07٪، وتستورد ليبيا 09٪. وتشير هذه الأرقام إلى ضعف جيوسياسي ملحوظ، يمكن مقارنته بطريقة ما باعتماد الدول الأوروبية على واردات الغاز.

ويشير الكاتب إلى أن بلدان شمال أفريقيا تتعرض بالفعل لضغوطٍ بسبب الجفاف الشديد الذي يهدد الإنتاج المحلي للحبوب. ويمتد موسم الأمطار في الجزائر والمغرب وتونس عادةً من أغسطس (آب) إلى ديسمبر (كانون الأول). لكن في عام 2021، كان هطول الأمطار المتراكم لهذه الأشهر أقل بنسبة 63٪، وكان أقل من متوسط 01 سنوات في الجزائر، وأقل بنسبة 64٪ من المعدل الطبيعي في المغرب، وأقل بنسبة 84٪ من المعدل الطبيعي في تونس. وانخفض إنتاج الجزائر من الحبوب لعام 2021 بنسبة 83٪، بسبب انخفاض معدل هطول الأمطار والجفاف.

ونظراً إلى أن معظم الحبوب الأوكرانية عالقة في موانئ البحر الأسود، بدأت هذه المناطق



في البحث عن بدائل. لكن الموردين البديلين يضيفون تكلفة شحن أعلى، أو فترات نقل أطول أو جودة مختلفة، مما يزيد من تسارع تضخم أسعار المواد الغذائية، كما تدخل الهند إلى سوق التصدير، وتتفاوض للوصول إلى الأسواق في مصر وتركيا والصين، بعد أن احتفظت دائماً بمحاصيل القمح الضخمة في الداخل بفضل السعر الذي تحدده الحكومة، وتتوقع البرازيل تحقيق أعلى صادراتها من الحبوب في عقد من الزمان. ومن المقرر أن تصل إلى 1,2 ملايين طن في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، أي ما يقرب من ضعف كل صادراتها في عام 2021.

هل ننتظر ربيعاً عربياً جديداً؟

وألمح الكاتب إلى أن الأمم المتحدة حذرت من أن أسعار المواد الغذائية - التي ارتفعت بالفعل بنسبة 52٪ خلال العام الماضي - قد ترتفع بنسبة تصل إلى 22٪ أو أكثر. وسجلت تكلفة سلة الغذاء الأساسية - الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لكل أسرة في الشهر - زيادة سنوية بنسبة 153٪ في لبنان، وهي الأعلى في المنطقة. وتلتها سوريا بنسبة 79٪ واليمن بنسبة 18٪.

وقبل عقد من الزمان، كانت الزيادة في أسعار المواد الغذائية أحد دوافع الاحتجاجات والاضطرابات التي أدت إلى الربيع العربي في عام 2011. وقد أثار التقلب الشديد في الأسعار في الأسواق الزراعية العالمية في البلدان المعرضة بشدة لواردات القمح. وأوضحت دراسات عديدة أن هناك علاقة سببية بين ارتفاع أسعار المواد الغذائية (بنسبة 04٪ في أواخر عام 2010)، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، والانتفاضات في مصر وسوريا.

وبعد مرور 11 سنوات، لا يزال عديد من التحديات الاقتصادية والسياسية التي أثارها الاحتجاجات بحاجة إلى معالجة. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة ضعف الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتؤثر في ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب. والنتيجة هي أن أسعار المواد الغذائية المتزايدة يمكن أن تقلل من تكلفة الفرصة البديلة للتمرد، مع زيادة عدد المواطنين المستعدين لتحمل مخاطر الانضمام إلى الاحتجاجات العنيفة.

ولمنع الانتفاضات الاجتماعية، ظل الغذاء مدعوماً دعماً كبيراً عبر التاريخ بوصف ذلك جزءاً من «العقد الاجتماعي» لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واليوم، هناك عدد من الأسباب التي تزيد من المخاوف بشأن قدرة الحكومات على دعم سوق الغذاء على المدى الطويل: قيود الميزانية والتعافي البطيء من جائحة كوفيد-19، وتأثير الاضطرابات المرتبطة بالمناخ في الزراعة العالمية، وأخيراً، الحرب في أوكرانيا.



ولسوء الحظ، لن تُحل مشكلة نقص الحبوب في أي وقت قريب، لكنها ستزداد سوءًا مع استمرار الحرب في أوكرانيا. وعندما يحدث ذلك، يمكن أن نتوقع حدوث اضطرابات سياسية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويختتم الكاتب مقاله بالقول: إن الحرب تؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، ويزيد انعدام الأمن الغذائي من فرص الاضطرابات والعنف. وتُسهم الحرب في أوكرانيا في الجوع ودفع الناس إلى انعدام الأمن الغذائي في أجزاء أخرى من العالم، مع احتمال نشوء صراعات وأعمال عنف. (ترجمة: ساسة بوست)

[المصدر: ذا جيوبولوتيكس](#)



كيف أصبحت سوريا مركزا لتهرب الكوكايين؟ لوموند

(اللغة الفرنسية) 06 أيار 2022

هيلين سولون

خلاصة المادة: شرت صحيفة «لوموند» الفرنسية تقريرا تحدثت فيه عن تهريب المخدرات الذي انتشر على طول الحدود مع الأردن، منذ استعادة القوات الموالية للرئيس بشار الأسد لجنوب سوريا سنة 2018. وقالت الصحيفة إنه منذ استعادة القوات الموالية للرئيس بشار الأسد السيطرة على جنوب البلاد زادت ظاهرة تهريب المخدرات على طول الحدود بين سوريا والأردن البالغة قرابة 400 كيلومتر. وذكرت الصحيفة أن عمليات التهريب التي ازدهرت خلال الحرب التي اندلعت في سوريا منذ سنة 2011 والأزمة الاقتصادية تتمحور حول الكبتاغون، وهو عقار أمفيتامين سهل الإنتاج ورخيص الثمن. يوضح العقيد مصطفى الحيارى «أصبحت سوريا مركزا لإنتاج المخدرات سواء الكبتاغون أو الحشيش. وتعتبر المنطقة الحدودية منطقة رمادية بين الحرب والسلام حيث يتم تجنيد الناس من قبل التجار والميليشيات». وأشارت الصحيفة إلى أن تعاطي المخدرات يتزايد في المملكة الهاشمية وسط ارتفاع معدلات البطالة لكن البلاد تُستخدم بشكل أساسي كطريق عبور إلى المملكة العربية السعودية، التي تعتبر الوجهة الرئيسية لتهريب الكبتاغون من سوريا. يُباع «كوكايين الفقراء»، الذي يحظى بشعبية كبيرة بين الشباب السعودي، بما لا يقل عن عشرة أضعاف سعره (حوالي 15 يورو للقرص الواحد).





سوريا دولة مخدرات

اتخذت ظاهرة تهريب وإنتاج المخدرات أبعادًا واسعة النطاق لدرجة أن الخبراء أضحوا يصفون سوريا «بدولة المخدرات». أصبحت تجارة المخدرات مصدرًا رئيسيًا للدخل في بلد انهار اقتصاده تحت وطأة الحرب والعقوبات. أشار تقرير نشره مركز البحوث والتحليل التشغيلي (RAOC) في سنة 2021: «على الرغم من أن تهريب الكبتاغون كان من بين مصادر تمويل الجماعات المسلحة المعارضة للدولة، إلا أن إحكام نظام الأسد وحلفائه الإقليميين سيطرتهم على البلاد سمح لهم بأن يصبحوا المستفيدين الرئيسيين من تجارة المخدرات».

وأوردت الصحيفة أنه صودرت منذ سنة 2017 كميات كبيرة من هذا العقار في دول مجاورة على غرار العراق والأردن ولبنان وتركيا وفي موانئ في إيطاليا واليونان. بناءً على الكميات التي تم الكشف عنها في سنة 2021، يُقدر معهد «نيولانز» الأمريكي في دراسة نُشرت في نيسان/ أبريل القيمة المحتملة لصادرات المخدرات السورية بأكثر من 7,5 مليارات دولار. والجدير بالذكر أن معظم المعامل الإنتاجية تقع في مناطق تخضع لسيطرة النظام من حلب إلى السويداء مروراً بدمشق وحمص. وأشار خبير سوري طلب عدم الكشف عن هويته إلى أن «المنتجات الصيدلانية والكيميائية مستوردة في معظمها من لبنان وتحضر في سوريا في مختبرات صغيرة. كما يوجد كبتاغون وحشيش لبناني بجودة أفضل يمر عبر سوريا». وحسب هذا الخبير، فإن حزب الله - حليف نظام الأسد - يسيطر مع وسطاء على إنتاج المخدرات في لبنان ومرور البضائع والمواد الخام إلى سوريا. وفق مركز البحوث والتحليل التشغيلي «طورت الحركة الشيعية اللبنانية هذه الخبرة منذ حرب 2002 ضد إسرائيل، من خلال التعاون مع القوات الإيرانية».

في سوريا، يقال إن الفرقة الرابعة، وهي وحدة من النخبة العسكرية تضم حوالي 8 ألف عنصر بقيادة ماهر الأسد، متورطة في هذه التجارة- علماً بأن ماهر الأسد هو الشقيق الأصغر للرئيس السوري وله علاقات وثيقة مع إيران وحزب الله. ويوضح الخبير ذاته: «تقوم الفرقة الرابعة بالتغطية على تحركات المنتجين السوريين من خلال رجال أعمال مرتبطين بماهر الأسد يملكون استثمارات في السعودية»

أوردت الصحيفة أن هذه الفرقة تتولى مهمة مراقبة النقل عبر البلاد. ويضيف الخبير أن حرس الحدود والاستخبارات العسكرية يساعدون المهريين على الحدود، ويعتقد أن «بشار الأسد لا يحصل بالضرورة على أموال بيع الكبتاغون وإنما يترك هذه المساحة لماهر ليدفع



لرجاله»، مشيراً إلى أن «النظام لا يستطيع الاستغناء عن تهريب المخدرات». مهربون أكثر إصراراً

تحرص السلطات الأردنية على عدم الكشف علانية عن بعض المسؤولين عن عمليات التهريب في صلب عشيرة الأسد. وحسب بعض الفيديوهات، سارع الأردن إلى طرح المسألة على دمشق فور استعادة العلاقات بين البلدين في صيف 2021.

ذكرت الصحيفة أن تهريب الكبتاغون كان محور الاتصالات التي جرت في أيلول / سبتمبر 2021 مع مدير مكتب الأمن الوطني السوري علي مملوك، ثم في كل اجتماع أمني على الحدود. يقول مصدر مطلع: «رد السوريون بأنهم فوجئوا وأنهم سيتحركون لوقف ذلك. مع كل محاولة للتواصل، تحسن الوضع لمدة أسبوع إلى أسبوعين قبل أن يتدهور مرة أخرى مما يثبت أنه حتى عندما تكون الإرادة موجودة، فليس لديهم سيطرة كاملة». وأفادت الصحيفة بأن المهربين، الذين يرافقهم أحياناً رجال مسلحون ببنادق آلية، أظهروا أنهم أكثر إصراراً. فقد دفع مقتل ضابط أردني في تبادل لإطلاق النار في منتصف كانون الثاني / يناير عمان إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة. والآن، لدى حرس الحدود أوامر بإطلاق النار على أي شخص يدخل المنطقة المحرمة الحدودية.

في الأثناء، لم يتوقف تهريب المخدرات وتم ضبط أكثر من 71 ألف عبوة من الحشيش و61 مليون حبة كبتاغون في الربع الأول من هذا العام، أي أكثر من ثلث إجمالي المحجوز في سنة 2021 وفقاً للجيش. ويشير ضابط أردني إلى أن «هناك أكثر من 061 شبكة داخل سوريا، لكن لا يمكن تحديدها جميعاً».

لمحة على التقارب بين عمان ودمشق

حسب مصدر سوري مقرب من المعارضة «لا يغير موت المهربين شيئاً لأن من يشرف على عمليات التهريب ليس هؤلاء المهربين الذين ليس لديهم ما يخسرونه بسبب كثرة البطالة وقلة سبل العيش في سوريا». وأضافت الصحيفة أن أولئك الذين يحملون البضائع سيرا على الأقدام، حوالي 53 كيلوغراماً من الكبتاغون في حقيبة الظهر، يكسبون ما يقارب 00001 دولار. إنهم يعتمدون على التضاريس الوعرة وينتظرون أن تسوء الأحوال الجوية - ضباب أو عاصفة رملية - لتجنب الكاميرات. ويضيف المصدر السوري: «هناك تكتيك آخر يتمثل في حشو سيارة رباعية الدفع بمخدرات ذات نوعية رديئة واستخدامها كطعم للأردنيين من أجل تهريب منتجات أفضل على طريق آخر. ويمكن لهذه المركبات أن تحمل ما يصل إلى طنين من هذه المواد». ونبّهت الصحيفة إلى أن استمرار هذه التجارة يُلقي



بظلاله على التقارب بين عمان ودمشق. يندد النائب خلدون حينا، رئيس لجنة الشؤون الخارجية النيابية، وكله أسى على الوضع: «نطلب منهم محاربة هذا التهريب إنه تهديد لأمننا القومي. 05 بالمئة من الشباب الأردني عاطلون عن العمل والبعض معرضون لخطر الانضمام إلى تجارة المخدرات». (ترجمة: عربي 12)

المصدر: لوموند



سوريا ... الحكم فوق أنقاض حلب كرايزس جروب

(اللغة الإنجليزية) 08 أيار 2022

خلاصة المادة: ما الجديد؟ بعد نحو ست سنوات من استعادة حلب، بات نظام الأسد مرة أخرى مسيطراً إلى حد بعيد، إلا أن المدينة أضحت مجرد ظل لما كانت عليه في الماضي. إذ ما تزال عدة أحياء مدمرة جراء قصف الجيش السوري والغارات الجوية الروسية. وتتجول الميليشيات في الشوارع، ويزدهر اقتصاد غير منظم، وبالكد هناك شيء آخر.



ما أهمية ذلك؟ كانت حلب أكبر المدن السورية قبل عام 1102، وكانت مركز الإنتاج والتجارة والخدمات في الشمال. وبالتالي فإن إعادة إحيائها محورية لرخاء واستقرار المنطقة على المدى البعيد. إذا لم يكن من الممكن إعادة تأهيل مدينة بهذه الأهمية، فإن مستقبل مدن أخرى دمرتها الحرب أكثر قتامة بالتأكيد.

ما الذي ينبغي فعله؟ يمكن لدمشق، بالإضافة إلى روسيا وإيران، أن تساعد سكان حلب وطبقة رواد الأعمال التي كانت حيوية ونشطة في الماضي من خلال كبح جماح الميليشيات، وضبط الأجهزة الأمنية وعملاء النظام، ووضع حد لاضطهاد الأشخاص



المتهمين بالصلوات مع المعارضة. ما تزال إعادة الإعمار واسعة النطاق غير مطروحة، لكن مشاريع «التعافي» الصغيرة الممولة دولياً يمكن أن تخفف معاناة الناس.

الملخص التنفيذي

توفر حلب نظرة للواقع القاتم لسورية ما بعد الحرب. فقد كانت أكبر مدن البلاد ومحركها الاقتصادي قبل أن يحول قصف المدفعية السورية والغارات الجوية الروسية أحياء كاملة فيها إلى ركام، ويتسبب في تهجير معظم سكانها. لم يعد كثيرون إلى المدينة ولم تتعاف الشركات والأعمال الأخرى، في الوقت الذي توسع فيه الميليشيات المرتبطة بالحكومة حضورها، وتنهب المنازل، وتطلب الرشى وتخرط في أشكال أخرى من نهب أولئك الذين ظلوا في المدينة. ولا يفعل نظام الرئيس بشار الأسد وحلفاؤه شيئاً يذكر لإنهاض المدينة على قدميها مرة أخرى. يشعر قادة قطاع الأعمال بالاستياء من الحكم العشوائي للأجهزة الأمنية وعملاء النظام الذين ينشطون في ظلها؛ ويغادر كثيرون مع استمرار مناخ اقتصادي غير صحي. ورغم أن روسيا وإيران لم تظهر رغبة تذكر حتى الآن في استخدام نفوذهما لمنع الميليشيات غير المنضبطة من ابتزاز السكان وسرقة الممتلكات، فإن لهما مصلحة في فعل ذلك. إذ من شأن تلك الخطوات أن تساعد في إعادة إحياء المدينة.

وصل القتال إلى حلب في منتصف عام 2012، منتشراً من الريف المحيط بها وقسم المدينة إلى منطقتين تخضع إحدهما لسيطرة النظام والأخرى لسيطرة المعارضة المسلحة. المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة تكونت بشكل رئيسي من مناطق السكن العشوائي التي يسكنها العمال القادمون من داخل البلاد، في حين أن حلب التي سيطر عليها النظام، والتي تكونت بشكل رئيسي من مركز المدينة وجزئها الغربي، شملت الأحياء الأكثر ثراءً. وبينما تعرض القسم الأخير من المدينة للأضرار، وتردت جودة الخدمات العامة والوصول إلى السلع الأساسية فيه، فإن حملة القصف غير التمييزي التي شنّها النظام وحليفه الروسي دمرت أجزاء كاملة من شرق المدينة وهجرت سكانه. بدعم من قوة النيران الجوية الروسية والمشورة والدعم البري الإيرانيين، تمكن النظام من إخراج المعارضة المسلحة من حلب في أواخر عام 2012 واستعاد المدينة بأكملها. إلا أن هزيمة المعارضة المسلحة لم تعنِ العودة إلى الاستقرار، ناهيك عن تحقيق الرخاء، لسكان حلب. فما تزال مناطق كبيرة من المدينة مدمرة، وما من دليل يذكر على رؤية منسقة



للدولة أو جهد من قبلها لإعادة بنائها، باستثناء إجراء تقدير لعدد المباني المدمرة. ما يزال الوضع الأمني هشاً؛ وتفرض قوات النظام سيطرة رئيسية لكن ليست حصرية على المدينة، بالنظر إلى أن الميلشيات، ورغم تحالفها الاسمي مع النظام، تنخرط في صدامات متفرقة مع جنود النظام ومع بعضها بعضاً وتضايق السكان. المعارضة المسلحة مبعدة، وليس لطرف فاعل أجنبي مصلحة في تجديد التدخل لتحدي النظام، والسكان استنزفتهم وأفقرتهم سنوات الحرب، وهم منشغلون بتلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل لا يمكنهم من الخروج في انتفاضة أخرى. علاوة على ذلك، فإن معظم سكان المدينة الذين هُجروا إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة أو إلى الخارج لم يتمكنوا من العودة، بشكل رئيسي لأنهم يخشون التجنيد الإجباري أو الانتقام بسبب مشاركتهم المحتملة في الثورة.

اقتصادياً واجتماعياً، لا تشبه حلب الآن ما كانت عليه قبل الحرب. وتنشط الميلشيات المتحالفة مع النظام وبدعم من إيران وروسيا علناً في جميع أحياء المدينة، فتتهب الممتلكات وتضايق السكان كما تشاء. كما أن القوى الأمنية تفرض ضرائب كبيرة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في المدينة، وتتاجر بالمنتجات المتدفقة من الخارج وتحتكر عمل المولدات المربح في تكملة الكميات الشحيحة من الكهرباء التي توفرها الدولة. هذه الظروف تجعل صناعيي حلب، الذين نقل كثيرون منهم عملياتهم إلى الدول المجاورة في السنوات الأولى للحرب، يترددون في المخاطرة بالعودة إلى الاستثمار في مدينتهم الأصلية. كما أن عدداً كبيراً من العمال المهرة الذين كانوا يعملون لديهم في الماضي غادروا أيضاً، ويجعل التهديد الدائم بالتجنيد الإجباري الذي يواجهه جميع الشباب الذكور من توفر العمالة أمراً غير مؤكد. هذا الوضع يجعل حتى احتمالات العودة الجزئية إلى الحيوية الاقتصادية التي كانت تتمتع بها المدينة قبل الحرب ضئيلة.

يفتقر النظام السوري إلى امتلاك خطة شاملة، ناهيك عن امتلاكه القدرة على إعادة إعمار المدينة؛ وما من شيء يشير إلى احتمال تقديم مساعدات دولية لهذا الغرض. ولم تعبر داعمتا النظام، روسيا وإيران، عن عزمهما إنفاق مبالغ كبيرة من المال على إعادة الإعمار. وتبقى الجهات الفاعلة الغربية ملتزمة بعملية انتقال سياسي على مستوى البلاد، اعتقاداً منها أنه دون هذه العملية فإن الاستثمارات الكبيرة ستفضي فقط إلى تعزيز الحكم القمعي للنظام وبذلك تفاقم الصراع. لقد أشارت بعض دول الخليج العربية، خصوصاً الإمارات العربية المتحدة، إلى أنها قد تكون مستعدة لدعم إعادة الإعمار، ربما



على أمل إخراج سورية من الغضاء الإيراني ووقف التجاوزات التركية في الشمال، لكنها قلقة من مخالفة العقوبات الثانوية الأمريكية المفروضة على التعاون مع النظام. لقد وسعت المنظمات الدولية عملها الإنساني لكنها تصارع للعمل في متاهة القيود غير المتناسقة في كثير من الأحيان المفروضة على تفويضها. كما أنها تواجه تشككاً في أوساط المستفيدين الذين يشكون في كثير من الأحيان بنواياها تحديداً لأن النظام وافق على وجودها.

ليس هناك آفاق محتملة لعودة حلب - أو أي مدينة سورية أخرى تضررت بشكل كبير خلال الحرب - إلى مستويات الرخاء أو الرفاه الإنساني التي عرفتھا قبل عام 1102. في الواقع، فإن تجربة هذه المدينة وأجزاء أخرى من سورية تشير إلى أنه بدلاً من ضبط وتقييد الميليشيات والأجهزة الأمنية التي تستغل المواطنين العاديين وقطاع الأعمال، فإن النظام تحرك لتعزيز قوة هذه العناصر من أجل السيطرة على المجتمع من خلال موزاييك من الاقطاعات. ويكمن في جوهر هذا الشكل من الحكم تحولاً من الافتراس العشوائي البحت للسكان المحليين خلال الحرب إلى نهب ما بعد الحرب الذي يترافق أحياناً بشكليات الإجراءات القانونية دون أن يخضع للمساءلة، بل إنه يمنع حدوث حتى شكل متواضع من التعافي.

رغم ذلك، ما يزال من الممكن جعل المدينة أكثر قدرة على احتضان طبقات ريادة الأعمال فيها وأكثر قابلية للحياة بالنسبة لسكانها. ففي حين أن مساعدات إعادة الإعمار على نطاق واسع تبقى غير مطروحة، فإن مشاريع صغيرة ممولة دولياً، مثل إعادة إحياء المخابز، على سبيل المثال، أو استعادة المنشآت الصحية وأنظمة الصرف الصحي - يمكن أن تساعد في تخفيف حدة المعاناة، رغم أنها لا توفر أملاً بحد ذاتها بتحقيق تغيير بنوي.

ثمة خطوة يمكن أن تحدث أثراً أكبر تتمثل في قيام النظام السوري، وروسيا وإيران بكبح جماح السلوك الافتراسي للميليشيات والأجهزة الأمنية، وأيضاً عملاء النظام الذين يعملون في ظل حاملي الأسلحة، أو بالتواطؤ معهم. لقد اتخذت دمشق سابقاً مثل تلك الخطوة حيال المهربين وأجهزتها الأمنية عندما تجاوزوا حدودهم، في حين أن روسيا وإيران يمكن أن تكبح جماح الميليشيات والأجهزة الأمنية الخاضعة لسيطرتها. في الوقت الحاضر، ودون وجود سيطرة كاملة على الحدود أو الأراضي السورية، فإن النظام يفتقر لمكونات رئيسية من مكونات الدولة، ما يحتم على روسيا وإيران أن تدعماه بشكل دوري لتبقيه واقفاً. يمكن



للمساعدة في الحد من الفوضى في حلب أن تخفف من هذا الصداق لموسكو وطهران في منطقة واحدة مهمة على الأقل. قد لا تكون دمشق وحلفاؤها الخارجيين قادرين على وقف عملية الافتراس بشكل كامل، لكنهم إذا تمكنوا من التخفيف من حدته، فإنهم يمكن أن يساعدوا المدينة على اتخاذ الخطوة الحاسمة الأولى نحو التعافي. [\(لقراءة](#)

[التقرير كاملاً](#))»

[المصدر: كرايزس جروب](#)



ما مدى قرب سوريا من التطبيع مع «إسرائيل»؟ نيولاينز

(اللغة الإنجليزية) 06 أيار 2022

فيصل عيتاني

خلاصة المادة: نحن نعيش في عصر التحول الأوسع في العلاقات العربية الإسرائيلية. ومع أن السلام بين «إسرائيل» وفلسطين يبدو بعيد المنال، إلا أن الدول العربية - بشكل متزايد - لا تطبّع العلاقات مع «إسرائيل» فحسب وإنما تسعى كذلك إلى عقد شراكات معها. أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين علاقات رسمية مع «إسرائيل»، وحتى تحرّكات المملكة العربية السعودية بسياساتها المستدقة توحى بتحالف محتمل معها. وتعد مصر شريكاً أميناً لـ«إسرائيل»، والأردن مثلها وأكثر. أما سوريا - على الأقل الجزء الضئيل الذي يسيطر عليه بشار الأسد - فبعيدة عن ذلك.



لو اختلف التاريخ الحديث، هل كان الرئيس السوري لينضم لصفوف القادة العرب الجدد الذين يصنعون السلام مع «إسرائيل» أو حتى سبقهم لذلك؟ لماذا لم يحدث هذا؟ وهل



يمكن استبعاد هذه الفكرة الآن؟

يَسْرُدُ كتاب السفير الأمريكي السابق فريدريك سي هوف الجديد بعنوان «الوصول إلى المرتفعات: القصة الداخلية لمحاولة سرية للتوصل إلى سلام سوري إسرائيلي»، فترة أُسيئَ فهما ولكنها حرجة في تاريخ الشرق الأوسط. وهو يركز على المفاوضات السرية التي توسط فيها وأجراها هوف نفسه بين «إسرائيل» وسوريا، التي انتهت بشكل مفاجئ بانهيار سوريا مع الاحتجاجات والقمع وأخيرًا الحرب الأهلية. وغالبًا ما يطغى مسار السلام الإسرائيلي السوري على المسار الإسرائيلي الفلسطيني، لكن رواية هوف تقدم حجة قوية بأن السلام بين سوريا و«إسرائيل» يستحق كل الطاقة والاهتمام الذي كرسه ما بين 9002 و1102.

ناقشت نيولاينز مع السفير تجاربه كوسيط في المفاوضات السرية بين «إسرائيل» وسوريا. نيولاينز: ما الذي دفعك إلى تكريس كل هذا الجهد سعيًا للسلام الإسرائيلي السوري، خاصةً أن المسار الإسرائيلي الفلسطيني عادة ما يكون محور محادثات السلام العربي الإسرائيلي؟

فريدريك سي هوف: بحلول الوقت الذي أقسمت فيه اليمين الدستوري في وزارة الخارجية في نيسان/ أبريل 9002، كان المبعوث الخاص جورج ميتشل قد وضع بالفعل استراتيجيته للمسار الإسرائيلي الفلسطيني، وكان قد شكل بالفعل فريقًا موهوبًا لدعمه. عندما وصلت، لم يكن شيء مماثل قد أنشئ لمعالجة المسارات السورية الإسرائيلية أو الإسرائيلية اللبنانية.

كانت الإدارة ملتزمة شفهيًا بـ «السلام الشامل»، لكن يبدو أن وقت ميتشل وموارده كانت موجهةً حصريًا إلى صنع السلام الفلسطيني الإسرائيلي الذي كان ولا يزال محور عملية السلام العربية الإسرائيلية. لكنني آمنت أن السلام بين «إسرائيل» وجيرانها الشماليين سيدير مكاسب لأمن الولايات المتحدة. ولم يكن من الوارد لي أن سوريا يمكنها أن تكون في سلام مع «إسرائيل» بينما تدعم حزب الله في لبنان وتتعاون مع إيران في جميع المجالات.

فكرت منذ البداية أن إعادة التنظيم الاستراتيجي لسوريا - الذي يشمل لبنان - سيكون الثمن الذي سيتعين عليها دفعه لاستعادة الأراضي التي خسرتها أمام «إسرائيل» في 7691.

وحتى ذلك الحين، لماذا تعتقد أنه لم يكن هناك سلام بين «إسرائيل» وسوريا على



مدى عقود؟ فقد حاولت الولايات المتحدة - بعد كل شيء - استمالة الأسد الأب «حافظ الأسد» كذلك لمسار سلام. فهل كان بشار مختلفًا؟

كان هناك جهود أمريكية قوية في التسعينات للتوسط للسلام السوري الإسرائيلي. لكنها فشلت بشكل أساسي لأن أيًا من الطرفين لم يكن مقتنعًا أبدًا بأن الطرف الآخر جاد بشأن الرغبة في السلام ومستعد لفعل ما يلزم لتحقيقه. ركزت المفاوضات على شروط وأحكام العودة التدريجية لجميع الأراضي التي خسرتها سوريا أمام «إسرائيل» خلال حرب حزيران/ يونيو 7691. لكن لم يتم بتاتًا تحديد «جميع الأراضي» من قبل الوسطاء الأمريكيين أو اتفقت عليها الأطراف.

رحل حافظ مقتنعًا أن «إسرائيل» لن تتفاوض أبدًا على شروط وأحكام الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى «خط 4 حزيران/ يونيو 7691»، وهو الخط غير المحدد الذي يفصل بين القوات السورية والإسرائيلية في وادي الأردن قبل اندلاع الحرب. أقنع العديد من القادة الإسرائيليين أنفسهم بأن حافظ الأسد، الذي رفض جذب اهتمام الجمهور الإسرائيلي مثل أنور السادات، لم يكن مستعدًا للسلام. لكن على العكس وخلال وساطتي، تم إحراز تقدم جاد في إقناع كل جانب بجدية الجانب الآخر. لكن كل ذلك انهار بدءًا من منتصف آذار/ مارس 1102. لقد ذكرت أن واشنطن، التي اعتبرت دعمها أمرًا مسلمًا به، لعبت دورًا أكثر تعقيدًا من دور الداعم غير المشروط. فهل يمكنك توضيح كيف أثر ذلك على مهمتك؟

صرح الرئيس باراك أوباما في وقت مبكر من إدارته أنه ملتزم بالسعي للسلام العربي الإسرائيلي الشامل. اعتبر الرئيس وفريقه السلام الفلسطيني الإسرائيلي محور دبلوماسية السلام التي يقودها ميتشل. وقد قبلت تمامًا أولوية المسار الإسرائيلي الفلسطيني بينما افترضت أن الرئيس يدعم أيضًا جهود التوسط للسلام الإسرائيلي السوري والإسرائيلي اللبناني. وقد طغت جهود ميتشل تمامًا على جهودي، وهو ما صب مبدئيًا في صالحه. بينما كان ميتشل يمرور الوقت يخضع لمراجعة متزايدة باستمرار بين الوكالات والإدارة الجزئية، كنت أنا نسبيًا عميلًا حرًا يتمتع بغطاء البيت الأبيض في شخص دينيس روس، شريك النهائي في الوساطة. وعندما أحرزت تقدمًا كبيرًا بعد الاجتماعات مع بشار وبنيامين نتنياهو «رئيس الوزراء آنذاك» في أوائل آذار/ مارس 1102، بدأت أخشى أن البيت الأبيض لم يكن مستعدًا للنجاح في الجبهة الإسرائيلية السورية. لم يكن هناك استجابة تدل على انفراج واضح فحسب، بل وعندما بدأ العنف السوري في منتصف آذار/ مارس، لم يكن هناك أي محاولة من أوباما للتواصل شخصيًا مع بشار الأسد لمحاولة وقف العنف



والحفاظ على وساطة السلام الواعدة.

كيف غيرت هذه التجربة وجهة نظرك تجاه قوة الولايات المتحدة ونفوذها، وخاصة سياسة أمريكا الدبلوماسية في مواجهة التحديات المعقدة؟ لقد أمضيت وقتًا طويلًا مع بشار، الذي أصبح لاحقًا بالطبع مجرم حرب وقاتلا جماعيا. فما هو انطباعك عنه وقتها، شخصيًا وسياسيًا؟

لقد عززت تجربتي شيئًا اعتقدت أنني أعرفه بالفعل: وهو أن الأهداف الدبلوماسية يجب أن تعكس بالكامل رغبات وأولويات الرئيس. لقد كنت أعتقد أن التزام أوباما بالسلام الشامل أمر مفروغ منه دون الاستفادة من بذل العناية الواجبة، وهو خطأ كبير من جانبي. أما بالنسبة لبشار، فلم يبدو لي في لقاءاتي معه ما يوحي لي بأنني أتعامل مع شخص يدعم القتل الجماعي والجرائم ضد الإنسانية. كنت أعلم طبعًا أن سوريا دولة بوليسية وأن بشار هو قائد الشرطة، لكن خلال اجتماعاته معي ومع ميتشل، كان دائمًا مهذبًا وجدّيًا.

أعتقد أن جون كيري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، كان يظن أنه يتمتع بعلاقة قوية مبنية على الثقة مع بشار، لكن بشار كان يكذب باستمرار على ميتشل وكيري بشأن دعم سوريا لحزب الله. في المقابل، لم يكذب بشار خلال لقاءاتي الخاص معه في شباط/فبراير 2012، لكنه أكد لي في ذلك الاجتماع أن إيران وحزب الله سيقبلان بسهولة السلام بين سوريا وإسرائيل، على الرغم من أن ذلك سيتطلب من سوريا تصفية علاقاتها العسكرية مع كلا البلدين، وأن تضغط سوريا على لبنان لإرساء السلام مع إسرائيل، وبذلك يخرج حزب الله من لعبة «المقاومة». لا أعرف ما إذا كان بشار يكذب على أمل أن تنسحب «إسرائيل» من الوساطة في وقت ما وتبعد عنه اللوم، أو ما إذا كان يعتقد حقًا أن إيران وحزب الله سيقتنعان بتلقي الضربة الحاسمة.

إلى أي مدى تعتقد أننا اقتربنا من تحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل؟

على الرغم من أنني أعتقد أننا سبق أن أضعنا بالفعل فرصة حقيقية لتحقيق السلام، إلا أنه من المستحيل تحديد مدى اقترابنا من هذا الهدف. أقرّ بشار صراحة بأن السلام مع «إسرائيل» سيكون له عنصران أساسيان: إعادة توجيه سوريا بطريقة استراتيجية بعيدًا عن إيران وحزب الله وحماس، واستعادة سوريا بالكامل لجميع الأراضي التي فقدتها أمام «إسرائيل» في حزيران/يونيو 2011. اعترف نتنياهو بالثمن الإقليمي الذي سيتعين على «إسرائيل» دفعه وأذن لفريقه بالعمل معي لتحديد خط 4 حزيران/يونيو 2011 بدقة.



وقد عمل كلا الجانبين على حماية سرية هذه المجهودات، وتقديم كل مؤشر يدل على جديتهم.

عقب قرار بشار في منتصف آذار/ مارس 1102 بالسماح برد فعل عنيف ضد المتظاهرين السلميين توقفت جهود الوساطة، ومع استمرار العنف انتهى الأمر بالقضاء عليها. وحتى لو تصرف بشار بشكل معقول وأقنع ناخبيه بنواياه الحسنة، فلن يقتنع أي شخص في الجانب الأمريكي، إذ لا يزال هناك الكثير من العمل التفصيلي الذي يتعين القيام به. ربما شعر نتنياهو في النهاية بوجود خطر سياسي في التنازل عن الأراضي المحتلة، وربما كان بشار يخشى اغتياله على يد إيران وحزب الله. مع ذلك، يبدو أن القضايا الإقليمية تتراجع إلى حيث سيتم رسم خط الحدود فيما يتعلق بالمسار العلوي لنهر الأردن الذي يتدفق إلى بحيرة طبريا، كما التزم بشار شفها بإعادة التنظيم الاستراتيجي الكامل مقابل العودة المرحلية لجميع الأراضي المحتلة.

وربما أكثر ما كان ليقلقني هو ما إذا كانت الولايات المتحدة ستلعب دور الضامن بشكل فعال. وبعد أن شاهدت البيت الأبيض وهو يشكك في مصداقية ميتشل، أتساءل ما الذي كان يحدث للمسار الإسرائيلي السوري إذا كان بشار قد سمح باستمرار العملية. يشير كتابك عدة مرات إلى ما يسمى بالودائع، وهي آية تستخدم في المفاوضات مع الإسرائيليين والعرب. ما هي «الوديعة» وما هو الدور الذي لعبته في المفاوضات العربية الإسرائيلية؟

«الوديعة» والتي كانت تسمى في الأصل «الجيب» - تنطبق بشكل خاص على المسار السوري الإسرائيلي لعملية السلام. في سنة 3991، أوضح حافظ الأسد لإدارة كلينتون الجديدة أنه سيتفاوض بشأن السلام مع «إسرائيل» فقط إذا كان واضحًا ما ستدور حوله المفاوضات: شروط وأحكام الاسترداد السوري الكامل لجميع الأراضي التي فقدتها «إسرائيل» خلال حرب حزيران/ يونيو 7691، أي هضبة الجولان وكل شيء في وادي الأردن إلى «خط 4 حزيران/ يونيو 7691».

وفي غياب محادثات مباشرة مع المسؤولين الإسرائيليين، أخبر حافظ محاوريه الأمريكيين بأن شرطه بشأن المفاوضات سيتم الوفاء به إذا أودعت «إسرائيل» قبولها لهذا الشرط لدى الولايات المتحدة. وفي محاولة مني لشرح «الوديعة» لسياسي إسرائيلي مهتم بالسيارات، قلت إن حافظ كان مهتمًا فقط بالتفاوض على سعر سيارة لكزس مطلية بالذهب؛ ولم يكن مهتمًا بسيارة فيات أو شيفي. أراد إعادة 001 بالمئة من الأراضي المفقودة، لأقل.



أحجم رؤساء الوزراء الإسرائيليين المتعاقبين عن إيداع الوديعة، لأنهم كانوا يخشون أن يتسم كشفها العلني من قبل المعارضين السياسيين بالموافقة على «شرط مسبق» سوري: عودة جميع الأراضي المحتلة في حزيران/ يونيو 7691 إلى سوريا.

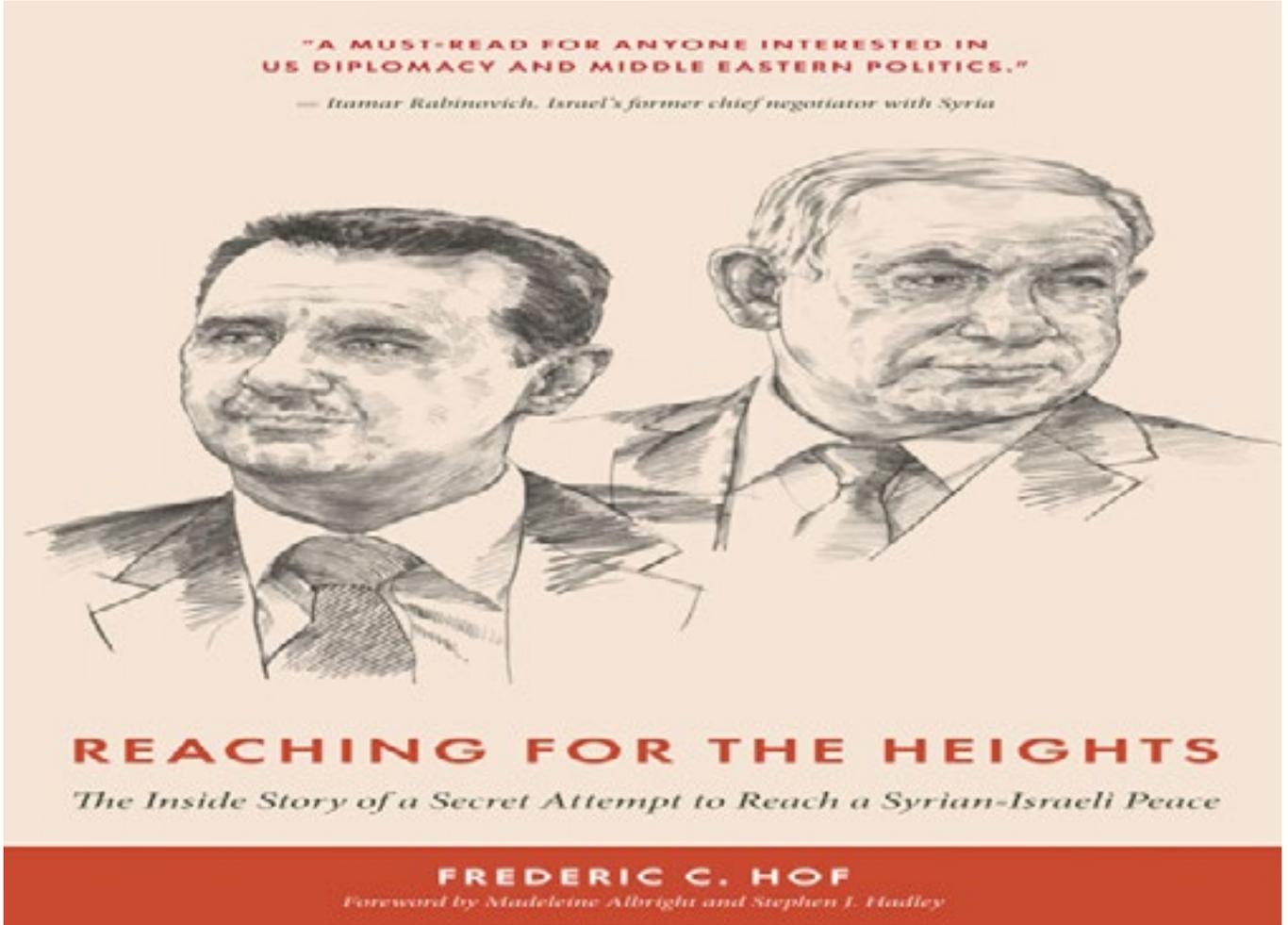
مع ذلك، تمكن وزير الخارجية وارن كريستوفر من إبلاغ حافظ الأسد في سنة 3991 أنه حصل على الوديعة من رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين. وبعد مهلة ناجمة عن اتفاقية أوسلو بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية، جرت المحادثات السورية الإسرائيلية التي سهلتها الولايات المتحدة بين سنة 4991 و6991. افترضت سوريا أن الوديعة كانت في جيب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. في نهاية المطاف، تم إلغاء الوديعة خلال قمة كلينتون والأسد في جنيف في آذار/ مارس 0002، عندما أصبح من الواضح أن الاتفاق بين الطرفين على موقع خط 4 حزيران/ يونيو 7691، لم يكن موجوداً.

يخوض كتابك في تفاصيل المعايير الإقليمية والتنفيذية للسلام خاصةً حول الأراضي التي أخذت من سوريا في حرب 7691. قد يبدو هذا السؤال ساذجاً، لكن هل كانت هناك تفاصيل مخفية أو معقدة؟ وهل تحدد تلك الأشياء نجاح أو فشل مثل هذه المبادرات الكبيرة؟ أم أن تلك الأشياء قابلة للتطبيق بشكل أساسي بمجرد وجود نية حقيقية للتوصل لاتفاق؟

حدسي أنه كان يمكن تعديل جميع التفاصيل بما يرضي كلا الجانبين إذا ظلوا مقتنعين بأن المعايير الأساسية للسلام السوري الإسرائيلي - إعادة التنظيم الإستراتيجي مقابل الانتعاش الإقليمي الكامل - كانت متينة. كان بالتأكيد ليكون هناك نقاشات حادة حول التفاصيل. وكنا في منتصف أحدها بالفعل حول المكان الذي يجب أن تمر فيه الحدود فيما يتعلق بنهر الأردن العلوي عندما انتهت الوساطة بسبب إرهاب الدولة السورية. لا شك أنه كانت لتكون هناك منازعات حول الترتيبات الأمنية والتوقيت العام للالتزامات المنفذة. لكن على الرغم من ذلك، وعلى عكس مفاوضات التسعينات، كان هناك أساس متين. عبّر كلا الجانبين عن التفهم الكامل لما هو مطلوب، ولم يتراجع أي من الطرفين في منتصف آذار/ مارس 1102.

صورة غلاف كتاب «الوصول إلى المرتفعات: القصة الداخلية لمحاولة سرية للتوصل إلى سلام سوري إسرائيلي»، من تأليف فريدريك سي هوف.

عندما تحرك النظام السوري لقمع الثورة، ما الذي كان من الممكن فعله لمحاولة إنقاذ



المفاوضات وإنقاذ سوريا في هذه اللحظة المحورية؟ ولماذا لم تكن هناك محاولات لتجربته؟

لسنا متأكدين من ذلك لكن من المحتمل أنه لم يكن من الممكن فعل أي شيء لإنقاذ الوساطة بمجرد أن سمح بشار باستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين السلميين. حث شريكى المفاوض في البيت الأبيض، روس، أوباما على التواصل هاتفياً مع بشار لتحذيره من أن وساطة سلام واعد ستنتهي في حال استمر العنف. لكن الرئيس رفض إجراء المكالمة. فاقترحت على روس أن يأذن لي بالبحث عن طريقة لأحظى بلقاء خاص آخر مع بشار بحيث أستطيع أن أوصل إليه الرسالة. لكن لم يتم منح روس الإذن.

أخبرني أشخاص في مناصب مرموقة أن البيت الأبيض يخشى الآثار السياسية المحلية للتواصل مع بشار وأن كبار المسؤولين الأمريكيين يعتقدون أن بشار سيكون ضحية بارزة للربيع العربي على أي حال. لم يتم بذل أي محاولة للتواصل معه وإعطائه فرصة للحفاظ على وساطة السلام. ولكن من يدري - ربما كان ليرفض بشار أي رسالة من هذا القبيل. ما هي التنازلات التي سيحتاج كل طرف إلى تقديمها، وإلى أي مدى بدأ ننتياهو وبشار



مدركين للمخاطر التي تنطوي عليها هذه التنازلات؟

كان على «إسرائيل» أن تعيد إلى سيادة الأرض السورية، مع الوقت - ربما من ثلاث إلى خمس سنوات - كل الأراضي التي استولت عليها من سوريا خلال حرب يونيو 7691 وكان على سوريا تصفية جميع التهديدات لأمن «إسرائيل» المتواجدة على أراضيها والتخلص من علاقاتها مع إيران وحزب الله وحماس. كان كلا الجانبين على دراية كاملة بما هو مطلوب ولم يحاولا إعادة النظر أو تقليص دورهما من الالتزام بسجل الحسابات. كان نتياهاو مدرگا تمامًا للمخاطر الكامنة في إعادة الأراضي المُستولى عليها إلى سوريا وكان يعلم أنه سيدفع ثمنًا سياسيًا محليًا وسيقوم باستفتاء بشأن أي اتفاق مع سوريا. لقد أراد أن تكون إعادة التوجه الاستراتيجي لسوريا خطوة حقيقية ومدروسة بعناية أثناء الانسحاب الإسرائيلي التدريجي وأراد دعمًا أمريكيًا قويًا يتضمن حزمة مساعدات عسكرية كبيرة.

أما بشار فقد قلل من أهمية المخاطر الكامنة في الانفصال العسكري عن إيران ومطالبة لبنان بعقد سلام مع «إسرائيل» - الخطوة التي كانت ستنتهي الوضع المسلح لحزب الله باعتباره رمز «المقاومة اللبنانية». وعلى الرغم من أنه بدا صادقًا في الادعاء بأن إيران وحزب الله سيحترمان قرار سوريا بعقد السلام مع إسرائيل، إلا أن لدي شكوكًا قوية أن هؤلاء الفاعلين سيقبلون تهميشهم بطريقة سلبية.

هل تعتقد أن هذه التجربة تمثل تحدياً لأي اعتقادات مشتركة حول الدبلوماسية وإرساء السلام؟ وما موقف «إسرائيل» وسوريا من هذا؟ ربما يوجد هناك حتمًا شعور بالأسف في بعض الأجزاء من مذكراتك. من الواضح أنه لم تفلح جهودكم في تحقيق السلام السوري الإسرائيلي، ولكن ماذا كان بإمكانك أن تفعل خلافًا لذلك؟

أعتقد أنه كان بإمكانني التحرك بسرعة أكبر لإيصال الأطراف إلى النقطة التي كانوا عليها في آذار/مارس 1102. فلو تمكنت من عقد الاجتماعات الرئيسية مع بشار ونتياهاو قبل ذلك بأشهر، لكان ممكناً الإعلان عن احتمالية السلام بحلول ربيع 1102، أو ربما كان منع الاحتجاجات ورد الفعل الحكومي العنيف في سوريا ليمهد الطريق للسلام أيضًا. كان التحرك بسرعة أكبر سيتطلب مني التصرف بشكل مستقل أكثر مما فعلت من قبل.

كان ميتشل مترددًا في السماح بأي اجتماعات خاصة بيني وبين نتياهاو إذ بدا من المفهوم تمامًا أنه أراد من نتياهاو أن يظل مركزا على المسار الفلسطيني. وفي صيف 0102، سمح لي روس بعقد مثل هذا الاجتماع الذي كان ينبغي أن يُعقد قبل ذلك بكثير



وكان يجب علي أن أبادر لتحقيق ذلك.

خطر ببالي أيضًا في وقت لاحق أنه كان يجب علي بذل المزيد لإقناع كبار مسؤولي البيت الأبيض بجدوى عقد السلام بين «إسرائيل» وسوريا. بذل روس قصارى جهده في هذا الصدد، لكن ثبت أن هذه الجهود غير كافية. لم يحرك البيت الأبيض ساكنًا إزاء التقدم الواضح للأحداث في أواخر شباك / فبراير وأوائل آذار / مارس 1102 حيث رفض الرئيس التواصل مع بشار شخصيًا في محاولة منه لوقف العنف والحفاظ على الوساطة. كان يجب أن أقوم بأداء أفضل في إقناع الطرف المحلي بمزايا الأمن القومي للسلام السوري الإسرائيلي.

لقد اعتدنا أن ننظر إلى الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره صراعًا مفتوحًا إن لم يكن ميؤوسًا منه، ولكن هناك سلام أكثر من أي وقت مضى بين الجانبين. تريد الإمارات والبحرين وربما حتى السعودية الانضمام إلى الأردن ومصر كشركاء سلام مع «إسرائيل»، فهم يحاولون استدراج بشار إلى الكنف العربي بعيدًا عن إيران. ستكون من المفارقة أن يؤدي تدمير سوريا واختراقها من قبل إيران ووكلائها إلى جعل السلام أكثر إمكانية. مع تعقد جهود الولايات المتحدة بسبب فضائع بشار، هل يمكن للدول الأقل اهتمامًا بهذه الجرائم والمقربة من «إسرائيل» أن تكون أكثر نجاحًا في التفاوض على تسوية إسرائيلية سورية؟

إن الشرط الأساسي لاستئناف مفاوضات السلام بين سوريا و«إسرائيل» هو وجود حكم دستوري في سوريا يعتبره جميع السوريين صائبًا وسليمًا. يمثل بشار وعائلته وحاشيته اللاشرعية، ولا اعتبار لديهم للتحديث باسم السوريين في مسائل السلم والحرب. أما الدول العربية التي تسعى إلى تطبيع العلاقات مع مجرم حرب، فهي تخدع نفسها إذا اعتقدت أنه يمكنها ثنيه عن الاعتماد على إيران، وهم عاجزون عن إضفاء الشرعية على حكمه. ما زالت سوريا بعيدة جدًا عن تمتعها بحكم دستوري وبحلول الوقت الذي يتم فيه الانتقال السياسي الكامل، قد تضم «إسرائيل» مرتفعات الجولان بالكامل. قد تضطر الحكومة السورية المستقبلية إلى التفكير في التطبيع مع «إسرائيل» دون أي بُعد إقليمي وربما يكون بشار قد تخلى نهائيًا عن مرتفعات الجولان لإسرائيل. (ترجمة: نون بوست)

المصدر: نيولاينز



الأسد يقوم بزيارة نادرة إلى حليفته إيران دويتشه فيله

(اللغة الإنجليزية) 06 أيار 2022

خلاصة المادة: نشر موقع إذاعة «دويتشه فيله» الألمانية تقريراً تحدّث فيه عن دوافع زيارة رئيس النظام السوري بشار الأسد لإيران للمرة الثانية فقط منذ اندلاع الحرب الأهلية في بلاده. وأورد الموقع، في تقريره الذي ترجمته «عربي21»، نقلاً عن وسائل إعلام إيرانية وسورية، أن الأسد قام بزيارة قصيرة إلى طهران الأحد؛ حيث التقى بالمرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي والرئيس إبراهيم رئيسي.



كانت هذه هي الزيارة الثانية فقط التي يقوم بها الأسد إلى إيران منذ بدء الحرب في سوريا في سنة 1102، بعد آخر زيارة قام بها الأسد لإيران في شباط / فبراير 9102، على الرغم من أن طهران كانت داعماً ثابتاً للنظام في دمشق وقد قدمت له دعماً مالياً وعسكرياً خلال الصراع المستمر منذ 11 سنة.



ماذا حدث في الزيارة؟

وبحسب التلفزيون الإيراني الرسمي، قال خامنئي للأسد إن «سوريا اليوم ليست كما كانت قبل الحرب، لكن احترام سوريا ومكانتها أكبر من ذي قبل، والجميع يرى في هذا البلد قوة»، ونُقل عن الأسد قوله إن «العلاقات الاستراتيجية بين إيران وسوريا حالت دون سيطرة النظام الصهيوني على المنطقة». وأوضح الموقع الألماني أن الأسد قال أيضًا - بحسب ما ورد - إن العلاقات القوية بين إيران وسوريا عملت على كبح نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فيما نقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن الأسد قوله إن «أمريكا اليوم أضعف من أي وقت مضى، ويجب أن نواصل هذا المسار»، وأشاد بمساعدة إيران في «حرب سوريا ضد الإرهاب».

من جهتها؛ نقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية للأنباء عن الرئيس الإيراني، قوله في اجتماعه مع الأسد إن أولوية حكومته هي تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع سوريا. ما علاقة إيران بسوريا؟

بحسب «دويتشه فيله»، فإن القيادة الإيرانية ترى في سوريا حليفًا وثيقًا في معارضتها لعدوتها الإقليمية «إسرائيل»، كما نما النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا في السنوات الأخيرة؛ حيث قدمت طهران خطوط أئتمان لحكومة دمشق وفازت الشركات الإيرانية بعقود تجارية مربحة، وبالمقابل فقد قدمت طهران مساعدة عسكرية ومالية مهمة للأسد في الحرب الأهلية السورية، قائلة إنها نشرت قوات في سوريا بدعوة من دمشق، ولكن كمستشارين فقط.

وأضاف الموقع: «من المعروف أن الميليشيات التي تعمل بالوكالة عن إيران، بما في ذلك حزب الله اللبناني، قدمت دعمًا نشطًا لقوات النظام السوري في الصراع، وبمساعدة كل من إيران وروسيا - اللتين دخلتا المعركة في سنة 5102 - تمكن الأسد من قلب دفة الصراع، ولم يتبق الآن سوى عدد قليل من معازل المعارضة».

ولفت إلى أن الحرب الأهلية في سوريا نشأت من مظاهرات سلمية مؤيدة للديمقراطية في البداية مستوحاة مما يسمى بثورات الربيع العربي، لكنها تحولت تدريجيًا إلى حرب دموية طويلة الأمد شارك فيها العديد من الجهات الفاعلة في أعقاب حملة قمع حكومية وحشية؛ حيث يقدر عدد القتلى في الحرب بـ 004 ألف شخص، مع نزوح ملايين آخرين داخليًا وخارجيًا.

المصدر: دويتشه فيله



سوريا لا تزال في حالة حرب جست سيكيورتي

(اللغة الإنجليزية) 29 نيسان 2022

تيس بريدمان وبريانا روزين

ملخص:

منذ عام 2014، شنت الولايات المتحدة غارات جوية دورية وحافظت على مئات من القوات في سوريا كجزء من جهود أوسع لمكافحة الإرهاب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة (AQ). وأصبح التبرير القانوني لهذه الحروب المناهضة للإرهاب والذي كان قائمًا على أسس متزعزعة منذ البداية أكثر هشاشة مع تحول الصراعات مع هزيمة داعش على الأرض في كل من سوريا والعراق ودخول جهات فاعلة جديدة على المعركة، وعلى الأخص توسع الصراع ليشمل الولايات المتحدة. وان الأعمال العدائية ضد الميليشيات المدعومة من إيران والتي تدعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد المحاصر دون إذن صريح من الكونجرس أو أي هدف عسكري واضح بخلاف ردع الهجمات المستقبلية، تهدد شمال شرق سوريا جنبًا إلى جنب مع الضربات المتفرقة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في البلاد بدخول الولايات المتحدة في مواجهة عسكرية مباشرة مع القوات الموالية للأسد بما في ذلك إيران وربما روسيا. واستخدام القوة هناك وما إذا كان العمليات العسكرية في سوريا هي أفضل وسيلة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة.





- كيف بدأت تدخل الولايات المتحدة في حروب سوريا:

اندلعت الحرب الأهلية السورية في مارس 1102 في أعقاب حملات القمع الحكومية الوحشية ضد الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية المستوحاة من مظاهرات الربيع العربي ضد الحكام القمعيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط مع اندلاع العنف في جميع أنحاء البلاد، وظهرت مئات الفصائل المتمردة من الجماعات الإرهابية بما في ذلك داعش والقاعدة، وخلق حالة الفوضى والانضمام إلى القتال مما أثار مخاوف في المجتمع الدولي من احتمال أن تصبح سوريا ملاذًا أو أرضًا خصبة للتهديدات الإرهابية. و أفيد لاحقًا أن وكالة المخابرات المركزية قد أنشأت أيضًا برنامجًا مكثفًا لتدريب وتجهيز المقاتلين الذين يقاتلون الأسد، والذي قيل إنه تم إنهاؤه بعد سنوات من قبل الرئيس دونالد ترامب. بحلول أوائل عام 4102، ظهر تنظيم الدولة الإسلامية باعتباره تهديدًا عسكريًا خطيرًا، حيث استولى على الأراضي في سوريا، حيث أعلنت الرقة عاصمة لما يسمى بالخلافة والعراق المجاور، بينما ورد أنه لا يزال يدعم الجماعات السورية ضد الأسد، تحول تركيز الولايات المتحدة إلى حد كبير نحو أهداف مكافحة الإرهاب. حيث أذن الكونجرس ببرنامج علني تحت إشراف وزارة الدفاع (DoD) والذي في حين تم تصميمه مع أهداف مكافحة الإرهاب ومواجهة الأسد (مثل «تحديد شروط تسوية تفاوضية للحرب الأهلية في سوريا») أصبح يهدف حصريًا إلى تكوين مجموعات محلية وتجهيزها يمكن أن تقوم بمهام ضد تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة في سوريا وقد لاقت نجاحًا محدودًا.

في أغسطس 4102، مع تحقيق داعش لمكاسب إقليمية سريعة وارتكاب فظائع شنيعة، اتخذت إدارة أوباما الخطوات الأولى نحو حملة عسكرية أمريكية مباشرة كانت أولى ضرباتها الجوية ضد داعش هي حماية الأمريكيين في أربيل ودعم القوات العراقية التي تحاول استعادة سد الموصل. وكان من أجل «معالجة الأزمة الإنسانية» للمدنيين اليزيديين المحاصرين من قبل داعش على جبل سنجار في العراق.

بعد شهر، أعلن الرئيس باراك أوباما عزمه إطلاق حملة واسعة النطاق لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في كل من العراق وسوريا. وفي البداية، أجريت العمليات الأمريكية في سوريا من خارج الحدود السورية، لكن في عام 5102، أرسلت الولايات المتحدة مجموعة صغيرة من القوات البرية لتدريب المشورة، ومساعدة الجماعات الكردية المحلية فيما أصبح يعرف باسم قوات سوريا الديمقراطية في القتال ضد داعش.

كان الهدف المعلن لأوباما للمهمة العسكرية الأمريكية هو «إضعاف داعش وتدميرها في



نهاية المطاف من خلال استراتيجية شاملة ومستدامة لمكافحة الإرهاب» في مخاطبته للشعب الأمريكي أوضح أن تنظيم الدولة الإسلامية يشكل تهديداً على «أفراد ومنشآت المواطنين الأمريكيين» في العراق وسوريا و الشرق الأوسط الأوسع «ولكنه اعترف أيضاً بأنه لم يتم الكشف عن أي مؤامرة ضد الأراضي الأمريكية ، ومع ذلك ، إذا تركت دون رادع ، هؤلاء الإرهابيين يمكن أن يشكلوا تهديداً متزايداً يتجاوز تلك المنطقة بما في ذلك الولايات المتحدة .»

كانت ساحة المعركة في سوريا فوضوية قبل أن تتدخل الولايات المتحدة ، وقد أصبحت أكثر تعقيداً حيث انحازت مجموعة من الجهات الحكومية وغير الحكومية إلى جانب في الحرب الأهلية التي يشنها الأسد وبدأت الجماعات الإرهابية أيضاً في التنافس على الأرض والسيطرة منذ عام 6102 ، تعمدت الولايات المتحدة (ولكن لا تزال) تحت عنوان الدفاع عن النفس) واستهدفت عن غير قصد مجموعة من الجهات الفاعلة الأخرى في سوريا خارج داعش والقاعدة بما في ذلك قوات الحكومة السورية مجموعات الميليشيات المدعومة من إيران مثل كتائب حزب الله (HK) وكتائب سيد الشهداء (SSK) والمرتزقة الروس.

صعدت إدارة ترامب الأعمال العدائية مع القوات الحكومية السورية وحلفائها في إطار سعيها لمواجهة الجماعات المدعومة من إيران في سوريا بقوة أكبر كجزء من حملة «الضغط الأقصى» على طهران في 6 أبريل / نيسان 7102، وشنت الولايات المتحدة ضربة صاروخية على قاعدة الشعيرات الجوية. رداً على استخدام الأسد للأسلحة الكيماوية ضد شعبه في المرة الأولى التي هاجمت فيها الولايات المتحدة عمداً قوات الحكومة السورية (بعد عام تقريباً في أبريل 8102 ، شنت الولايات المتحدة وفرنسا غارة ثانية رداً على استمرار الأسد في استخدام الأسلحة الكيماوية) كانت تلك الضربة بمثابة بداية لموقف مواجهة متزايد بين الولايات المتحدة والحكومة السورية وداعميها بحلول يونيو 7102 ، كانت هناك سلسلة من الأعمال العدائية بين القوات الأمريكية وتلك التي تدعم نظام الأسد بما في ذلك المواجهات بين الطائرات الروسية و «إيران». القوات الموجهة «بالقرب من» منطقة عدم الصراع «التي تم إنشاؤها بين الولايات المتحدة وروسيا في عام 6102 حول الموقع الأمريكي في التنف، وهي منطقة في جنوب شرق سوريا تقع في موقع استراتيجي على طول طريق دمشق بغداد السريع عند تقاطع حدود البلاد مع الأردن والعراق والتي يمكن أن تكون بمثابة جسر بري محتمل لإيران لنقل الأفراد والمعدات عبر البلاد لتهديد إسرائيل من مرتفعات الجولان أو في أي مكان آخر.



أثار القتال حول «منطقة تفادي النزاع» في التنف سلسلة من الأسئلة المقلقة: «هل الاستيلاء على الأراضي السورية التي يسعى إليها الأسد وحلفاؤه والاحتفاظ بها أمرًا قانونيًا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي حدود الإجراءات التي يمكن للولايات المتحدة اتخاذها ضد القوات الموالية للنظام بموجب نظريتها للدفاع عن النفس ضد داعش؟» على نطاق أوسع، هل تنوي السلطة التنفيذية الخوض في هذا الحد في الحرب الأهلية في سوريا أو استخدامها كساحة معركة بالوكالة دون تفويض من الكونجرس؟ في يناير 2012، بدا كما لو أن إدارة ترامب قد أجابت على هذا السؤال بالإيجاب، حيث أعلن ريكس تيلرسون، وزير الخارجية الأمريكية، أن الولايات المتحدة ستواصل القتال في سوريا بعد هزيمة داعش لضمان عدم استعادة الأسد أو إيران للمناطق المحررة حديثًا. وفي الوقت نفسه، زادت الإدارة من العمليات ضد الميليشيات المدعومة من إيران، وهو هدف رئيسي لمستشار الأمن القومي آنذاك جون بولتون

لكن تصعيد ترامب للأعمال العدائية انعكس فجأة في 91 ديسمبر 2012 عندما أمر بانسحاب «كامل» و «سريع» للقوات البرية الأمريكية من سوريا. لم يعد لديه سبب للبقاء في سوريا التي وصفها بأنها بلد «الرمال والموت» لكن القرار أثار غضبًا في دوائر السياسة الداخلية والذعر بين شركاء التحالف الذين كانوا يخشون أن تتخلى الولايات المتحدة عن حلفائها الأكراد والسوريين لصالح تنظيم الدولة الإسلامية. بالإضافة إلى التنازل عن مكاسب استراتيجية لروسيا وإيران (وفي الواقع، مع انسحاب القوات الأمريكية من مناطق في شمال روسيا، اجتاحت القوات الروسية «لملاء الفراغ») وسط ضغوط متزايدة من الكونجرس، وبعد سلسلة من الاستقالات رفيعة المستوى أعلنت الإدارة ستترك وراءها مجموعة صغيرة من القوات الأمريكية إلى أجل غير مسمى وهكذا حتى مع انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، كانت القوات الجديدة تنتشر في الشمال والجنوب الشرقي لحماية النفط تقلد حلفاء أكراد سوريين وطرق برية استراتيجية من تنظيم الدولة الإسلامية والقوات الموالية للحكومة السورية.

تمركزت وحدة دائمة من القوات الأمريكية في الثكنة في التنف والتي لا تزال تشكل موطئ قدم للعمليات العسكرية الأمريكية ضد داعش والميليشيات المدعومة من إيران. عودة تنظيم الدولة الإسلامية يعطل الاقتصاد السوري ويكتسب النفوذ في المفاوضات السياسية المستقبلية ومواجهة النفوذ الإيراني من خلال منع ظهور جسر بري يمتد من إيران عبر العراق إلى سوريا وساحل البحر الأبيض المتوسط، مما يشكل تهديدًا



محتماً لإسرائيل. ومخاطر تصعيدية تعرضت الحامية للهجوم أو كادت أن تتعرض للهجوم في عدة مناسبات من قبل القوات السورية المدعومة من روسيا وإيران على الرغم من الاتفاق الروسي الأمريكي على إنشاء «منطقة عدم تضارب» بطول 55 كيلومتراً تحيط بالقاعدة. تكبدت أيضاً تكاليف تتعلق بالسمعة فيما يتعلق باحترام الولايات المتحدة للقانون الدولي.

□ ماذا الآن؟ أمام إدارة بايدن فرصة لطي الصفحة في سوريا بعد ثلاث سنوات من إعلان المسؤولين الأمريكيين هزيمة داعش الإقليمية، تواصل الولايات المتحدة تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب في سوريا دون أي هدف واضح يتجاوز تأمين «الهزيمة الدائمة» لداعش. ويمكن إثبات أن التدخل الأمريكي في عام 4102 كان ضرورياً لحماية المدنيين من وحشية داعش ومساعدة القوات المحلية على استعادة المناطق التي سيطرت عليها إلى حد كبير، تم تحقيق هذه الأهداف بسبب مشاركة الولايات المتحدة ومساهمات أعضاء التحالف التي نظمتها الولايات المتحدة. لكن سجل الولايات المتحدة في تأمين «الهزيمة الدائمة» لجماعة متمردة بدرجات متفاوتة من الدعم المحلي والاستعداد لاستخدام تكتيكات حرب العصابات أثناء انتظار ما تراه غزاة أجنب هو أن تقول بسخاء إن أفغانستان ليست قوية جداً. الحالة الأخيرة في هذا المجال أضف إلى ذلك الأهداف الغامضة والمخاطر الجسيمة لمزيد من المواجهات العسكرية مع من هناك من دول وميليشيات معادية، ويصبح من الصعب بشكل متزايد تقديم حجة مقنعة للبقاء في سوريا كما كان الحال بالنسبة للتدخل الأمريكي الأولي.

لا ينبغي أيضاً التقليل من تكاليف الحفاظ على هذه العمليات في سوريا من منظور سيادة القانون. إن احتلال الأراضي السورية التي تسعى الحكومة إلى استعادتها هو اقتراح ضعيف للغاية وربما يكون السبب الأكثر وضوحاً هو الأساس المنطقي المهتز للدفاع عن النفس للضربات الأمريكية ضد الميليشيات المدعومة من إيران والتي تبدو انتقامية بطبيعتها والانتهاكات الواضحة جداً للمادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة الذي حدث أثناء الضربات المباشرة لإدارة ترامب ضد نظام الأسد، جعلت سوريا نقطة محورية لتآكل قانون الحرب من منظور القانون المحلي. أصبحت الجماعات الآن هي القاعدة مع العمليات الأمريكية ضد الجماعات غير المسؤولة عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر (داعش وفروعه) المجموعات التي كانت (القاعدة الأساسية وطالبان).

أخيراً، يمكن لمجموعة من المخاوف التعويضية أن تقدم المشورة لصالح الحفاظ على



شكل من أشكال الدعم العسكري المحدود لشركاء الولايات المتحدة من غير الدول في سوريا، ولا سيما القوات الكردية التي تحملت العبء الأكبر من عبء تحرير الأراضي السورية من داعش. يجب أن تكون دفاعية بطبيعتها، يجب أن تكون أهدافها المضادة لداعش واضحة ويجب أن تهدف فقط إلى الحماية من عودة ظهور داعش في المناطق التي قد تكون أكثر عرضة للهجوم إذا قررت الولايات المتحدة إنهاء مشاركتها في الصراع ويجب على الولايات المتحدة توضيح كيف يلبي أي دعم عسكري، حتى في مثل هذا السيناريو المحدود، معيار الدفاع الشرعي عن النفس.

أهداف سياسة إدارة بايدن في سوريا جديدة بالثناء ولكن لا يزال من غير الواضح ما إذا كان يمكن تحقيق أي منها من خلال الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في البلاد إلى متى يظل القيام بذلك قانونياً (حتى لو كان في البداية) وما إذا كانت هناك استراتيجيات بديلة قابلة للتطبيق موجودة لتحقيق هذه الأهداف هذه هي الأسئلة التالية التي يجب على إدارة بايدن معالجتها بشكل عاجل.

المصدر: جست سيكيورتي



عودة السوريين

سياسة

(اللغة التركية) 07 نيسان 2022

فرحات ريتشيشي

نص المقال: ستكون مبادرات تركيا للعودة الطوعية، بدعم من جهات فاعلة أخرى، خطوة مهمة أيضاً نحو الحل الدائم للأبعاد الإنسانية والأبعاد الأخرى للأزمة. في الأيام الأخيرة، كان هناك نقاش جاد حول الهجرة غير النظامية للاجئين في تركيا، مع وجود السوريين في مركز الحماية المؤقتة. ومن بين الذين يجرون هذا النقاش، هناك أيضاً من يستغل القضية ويحاول تحقيق مكاسب سياسية في القضية أو في مختلف المجالات. وفي واقع الأمر، فإن بعض المبادرات ليست واقعية وتزيد من التوتر في المجتمع، فهذه المبادرات قد تمهد الطريق بوعي أو بغير وعي لأحداث غير مرغوب فيها، ولا يخفى على أحد أن هناك جهات تخطط للعب على وتر الوضع الاجتماعي وخلق العديد من التخييلات والاستفزات حول هذه القضية.



وإن قضية الهجرة غير النظامية، وخاصة السوريين المقيمين في تركيا، هي قضية مهمة، ويجب التعامل معها بجدية وإدارة العملية بشكل جيد. وفي هذه المرحلة، من الضروري أن يكون المجتمع أكثر تقبلاً وتفهماً من أي وقت آخر، خاصة لتجنب الاستفزات وتجنب التعميمات.

- الأولوية الأولى في إيقاف الهجرات الجديدة: اتبعت تركيا سياسة تتطور تدريجياً تجاه البعد الإنساني للأزمة السورية. في هذا السياق، وبصرف النظر عن



الاستثناءات، لم تقبل رسمياً الهجرات الجماعية من سوريا منذ عام 6102، على الرغم من أنها لم تكن رسمية، فقد بدأت في الترحيب بهم عبر الحدود. بالنظر إلى بيانات المديرية العامة لإدارة الهجرة والأمم المتحدة، فإن الانخفاض في اتجاه الهجرة منذ عام 6102 يرتبط إلى حد كبير بهذا. ومع ذلك، لم تترك تركيا هؤلاء الأشخاص لمصيرهم، بل حاولت تلبية احتياجاتهم الأساسية في سوريا تحت سيطرتها وبدعم من المنظمات غير الحكومية.

نقطة تحول مهمة أخرى في هذا الصدد كانت عملية درع الفرات، الذي بدأت في أغسطس 6102، وعمليات غصن الزيتون ونبع السلام التي تلت ذلك. ومن خلال هذه العمليات، قامت تركيا، من ناحية، بتطهير المنطقة من المنظمات الإرهابية، ومن ناحية أخرى، أنشأت بحكم الأمر الواقع مناطق آمنة محمية من هجمات النظام حيث يمكن للسوريين اللجوء إليها.

أما الناحية الثالثة فهي نقاط المراقبة التي تم إنشاؤها في إطار اتفاق أستانا الموقع عام 7102 بين تركيا وروسيا وإيران، وبفضل وجودها العسكري في سوريا، مُنع السوريون من الانزلاق إلى الشمال بفعل هجمات النظام وروسيا. بعبارة أخرى، تم منع موجة هجرة أكثر من 3 ملايين شخص إلى تركيا، كما تم بناء منازل من قوالب الفحم في إدلب استمراراً لهذه السياسة.

- أجندة عودة تركيا:

لم يأت موضوع عودة السوريين إلى جدول أعمال تركيا لأول مرة بهذه المناقشات، بل على العكس من ذلك، لم يكن مطروحاً على جدول الأعمال أبداً. كما أن موجات الهجرة الجديدة هي مؤشر على هذا الوضع، ففي واقع الأمر يُلاحظ أن أكثر من 005 ألف سوري قد أعيدوا إلى المناطق الخاضعة لحماية تركيا حتى الآن.

بالإضافة إلى ذلك، أعلن الرئيس أردوغان عن خطة عودة 2 مليون سوري، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 9102. لكن نظراً لظهور الوباء وتطورات أخرى، فإن الفرصة متاحة لتنفيذ ذلك.

من وجهة النظر هذه يبدو أن الاستعدادات للعودة التي أعلنها الرئيس أردوغان هذا الأسبوع لها خلفية. وفي الواقع، البيان الذي تم الإدلاء به ليس سوى مرحلة واحدة من موضوع العودة. بمعنى آخر لدي فكرة أنه بعد عودة طوعية لمليون سوري، وهناك خطط لعودة المزيد من السوريين، وعندما ننظر إلى تفاصيل الخطة في المرحلة الأولى



يتبين أن العديد من القضايا يتم العمل عليها، من المناطق التي ستكون فيها العودة، إلى إنشاء البنية التحتية الأساسية في هذه المناطق.

- ماذا يفكر السوريون؟

إن أهم مشكلة تتعلق بعودة السوريين هي أن المنطقة التي يمكنهم العودة إليها محدودة للغاية، ومعظم الأراضي تحت سيطرة النظام، وقد أعلن النظام عفواً عاماً 71 مرة منذ عام 1102، لكن لم يكن هناك عفو حقيقي عن أي منها، بل على العكس، استمر النظام في اضطهاده وهجماته، ووضع مماثل هو تنظيم KKP الإرهابي، وينطبق أيضاً على المناطق الخاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب، وبالتالي فإن الأراضي التي أتوا منها هي النظام وحزب العمال الكردستاني، وسوريون تحت سيطرة وحدات حماية الشعب أكثر حذراً بشأن العودة من غيرهم. وتقدم أبحاث اتجاه عودة السوريين التي أجرتها سياتا أدلة مهمة في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، بينما يشعر 62/06٪ من السوريين بأنهم باقون في تركيا، يُلاحظ أن 87٪ منهم يميلون إلى الذهاب إلى دولة أخرى.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن موضوع العودة مطروح على أجندة كل من تركيا والسوريين، وأن الخطط الموضوعية حسب ما تسمح به الظروف تتحول إلى واقع عملي، ومن ناحية أخرى فمن المعروف أنه لا يوجد حل شامل للأزمة السورية في المستقبل القريب.

لهذا السبب، يبدو من الواقعي تنفيذ حلول مؤقتة تدريجية بدلاً من حل شامل لعودة السوريين في تركيا على المدى القصير.

بطبيعة الحال، فإن أهم جهة فاعلة من حيث العودة الطوعية الآمنة والمستدامة هي تركيا نفسها. ومع ذلك، فإن دعم الجهات الفاعلة الأخرى، وخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لمبادرات تركيا مهم ليس فقط من أجل الحل الشامل لمشكلة اللاجئين. ولكن أيضاً من أجل الحل الشامل للأزمة السورية، ستكون المبادرات خطوة مهمة للحل الدائم للأبعاد الإنسانية والأبعاد الأخرى للأزمة بدعم من فاعلين آخرين.

المصدر: سياتا

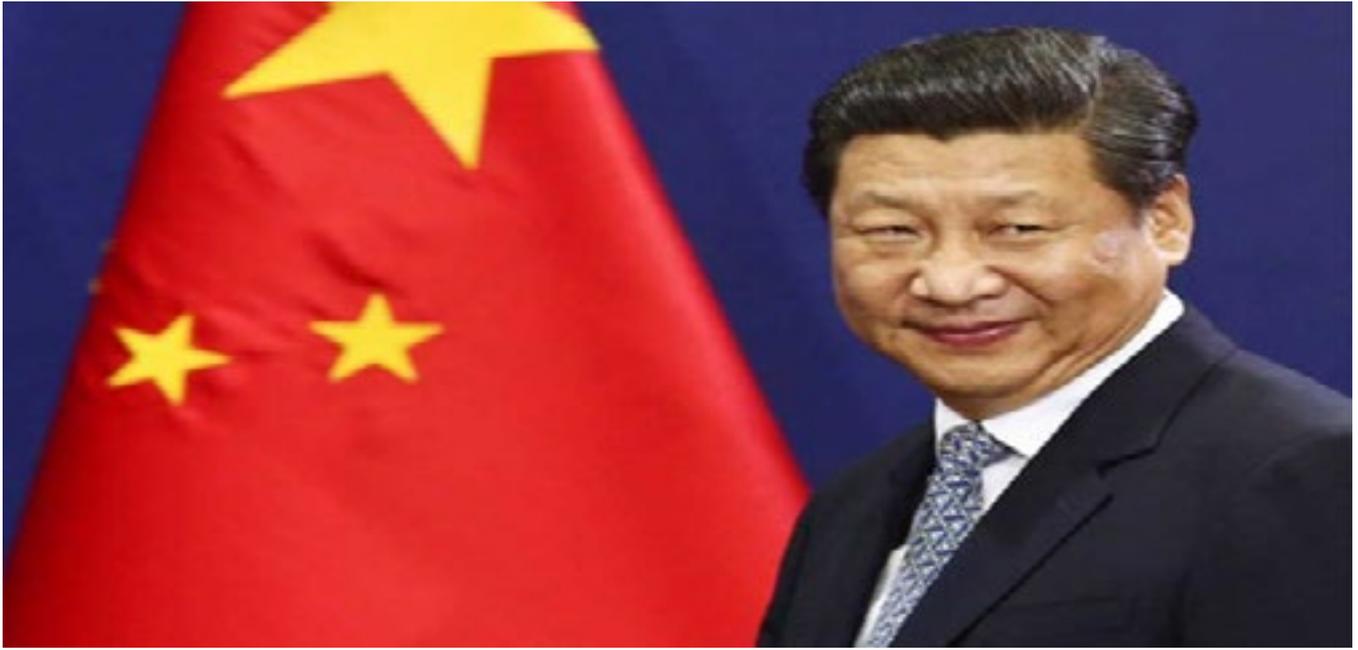


نظام جديد في غرب آسيا: الوجود الاستراتيجي للصين في سوريا مودرن بوليسي

(اللغة الإنجليزية) 08 أيار 2022

محمد زريق

خلاصة المقال: نشر موقع «مودرن ديبلوماسي» مقال رأي للكاتب الباحث في العلاقات الدولية محمد زريق، سلط من خلاله الضوء على الدور الذي تضطلع به الصين في سوريا والتحديات التي تواجهه فرض وجودها هناك وفي كامل المنطقة. وقال الكاتب إن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي تطور بشكل كبير منذ إنشائه من خلال السعي إلى إنشاء تعددية قطبية تخدم مصالح كل بلد يتبع معاييرها. وتعد سوريا واحدة من بين هذه الدول؛ حيث عادت مؤخرًا إلى الساحة العالمية بعد تمكنها من التغلب على هجوم عسكري تشنه الجهات الفاعلة التقليدية المناصرة للأحادية القطبية استمر عقدا من الزمن.



ويوضح الكاتب أنه على الرغم من ذلك؛ تستمر العقوبات الأمريكية غير القانونية في إلحاق الضرر بالفئات الفقيرة وعرقلة إصلاح البنية التحتية الأساسية والحصول على المياه النظيفة، وتقييد سبل عيش الملايين في سوريا، مشيرًا إلى ما قاله الرئيس الصيني - في هذا السياق - خلال مقابلة مع الرئيس السوري بشار الأسد في 5 تشرين الثاني/نوفمبر: «نرحب بمشاركة سوريا في مبادرة الحزام والطريق».

وذكر الكاتب أن وزير الخارجية الصيني وانغ يي التقى في تموز/يوليو 2021، برئيس جامعة



الدول العربية لمناقشة عودة سوريا إلى حضن الجامعة، ووقعت الصين خطة تقوم على أربع نقاط لإنهاء الأزمة السورية متعددة الأوجه في نهاية الجولة التي تزامنت مع إعادة انتخاب الأسد. بالمثل؛ أعربت سوريا خلال مناسبات عديدة عن دعمها لوحدة أراضي الصين ومعارضتها لحركات انفصالية مدعومة من الغرب، وخلال 8102؛ منحت الصين سوريا 82 مليار دولار، وفي أيلول/سبتمبر 9102، اقترح رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي النفط الصيني العراقي لإعادة البناء وتحقيق تكامل أكبر لمبادرة الحزام والطريق. وأشار الكاتب إلى أن القوات الأجنبية عرقلت التقدم بهذه المبادرة من خلال السعي للإطاحة بإدارة عبد المهدي وخطة النفط مقابل إعادة الإعمار، وفي الأشهر الأخيرة؛ سعى العراق إلى مواصلة جهوده في هذا الشأن لكن نسبة تقدمه كانت متواضعة إلى حد ما.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المشاريع تندرج ضمن اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين وإيران المبرمة في آذار/مارس 1202، التي قد تفسح المجال لإنشاء خطوط السكك الحديدية والطاقة المستقبلية التي تربط إيران بالعراق وسوريا. وبحسب الكاتب، فقد صرّح بشار الأسد في أول اجتماع رسمي لمبادرة الحزام والطريق عُقد في نيسان/أبريل أن «عبور طريق الحرير (مبادرة الحزام والطريق) عبر سوريا هو أمر لا مفر منه بعد إنشاء هذه البنية التحتية»، موضحاً أن الصين وسوريا تلتزمان - الآن - الصمت بشأن التفاصيل، لكن طموحات الأسد تبدو جلية من خلال رؤيته الإستراتيجية السابقة لسوريا والتي تعرف باسم «رؤية البحار الخمسة».

وتتمحور «إستراتيجية البحار الخمسة» على بناء السكك الحديدية والطرق وأنظمة الطاقة لربط سوريا بالبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر الأسود والأحمر وبحر قزوين، وكانت هذه المبادرة «أهم إنجاز» قام به الأسد على الإطلاق، على حد تعبيره في سنة 9002.

وأضاف الكاتب أن كلاً من أذربيجان وإيران والعراق ولبنان كانت من بين الدول التي سعى الأسد لتوقيع اتفاقيات معها في 1102، في الوقت الذي كان فيه الرئيس الليبي القذافي وتحالف من الدول يضم بما في ذلك السودان وإثيوبيا ومصر بينون النهر الصناعي العظيم في ذلك الوقت. في الواقع، لا يمكننا أن نفهم سبب مقتل القذافي، أو سبب تقسيم السودان في سنة 9002، أو سبب دعم الولايات المتحدة جهود تغيير النظام في إثيوبيا حتى نفهم هذا النموذج الإستراتيجي الهائل الذي يغير قواعد اللعبة، لا سيما أن



المفاوضات الدبلوماسية بين الصين وغرب آسيا ظلت سرية للغاية.

ويرى الكاتب أنه على مدى العقد الماضي، تعرضت المبادرات المتوافقة مع مبادرة الحزام والطريق في جميع أنحاء غرب آسيا وأفريقيا للعرقلة بطرق مختلفة؛ حيث إن قبول جامعة الدول العربية من جديد لعضوية سوريا في 32 تشرين الثاني /نوفمبر الماضي؛ يكشف جوهر هذه الدبلوماسية الخفية، فلقد أثبتت جامعة الدول العربية أنها مستعدة لقبول الإذلال والاعتراف بشرعية الأسد، والتكيف مع القوى المهيمنة على الشرق الأوسط الجديدة مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويبين الكاتب أنه على عكس عقود من الوعود الأمريكية؛ يخلق التعاون الصيني الروسي فرصاً لا تحصى ولا تعد لمنطقة الشرق الأوسط؛ حيث تضم مبادرة الحزام والطريق الآن 71 دولة عربية و64 دولة أفريقية، بينما أمضت الولايات المتحدة العقد الماضي في معاقبة وتغريم أولئك الذين لا يقبلون هيمنتها العالمية. علاوة على ذلك، لم تجد تركيا مفرّاً من اللجوء إلى الصين لحل لمشاكلها الاقتصادية الحالية وتقلبات العملة. ويكشف الكاتب عن أنه على الرغم من أن الرئيس الأمريكي جو بايدن عزز دعمه العسكري الأمريكي لقوات الدفاع السورية التي يقودها الأكراد، إلا أن الأكراد أساءوا استخدام تلك القوة، فيما يدرك الرأي العام الدولي أن الأكراد تعرضوا للخداع وأن وعود بناء الدولة الكردية خاصة بهم غير واقعية. لفترة طويلة؛ كان من الواضح أن أمل سوريا الوحيد هو الدعم العسكري الروسي ومبادرة الحزام والطريق الصينية، اللذان كلاهما يحتاجان إلى تركيا لتتمكن سوريا من الحفاظ على سيادة أراضيها. وفي الختام؛ نوه الكاتب إلى أن هذا الواقع الجديد والانهايار الوشيك للنظام الأحادي القطب القديم في غرب آسيا يعطي سبباً للاعتقاد بأن المنطقة أو على الأقل جزء كبير منها، تعتمد على طفرة التنمية والاتصال التي من المحتمل أن يشهدها العالم في المستقبل.

المصدر: مودرن بوليسي



هل يخسر الغرب معركة السرديات في الشرق الأوسط؟ معهد واشنطن

(اللغة الإنجليزية والعربية) 09 أيار 2022

آنا بورشفسكايا, كاثرين كليفلاند

نص المقال: من الضروري أن تواصل واشنطن وحلفاؤها استراتيجية عدم الاعتراض على المعلومات المضللة، كما عليهم التعبير عن وجهة نظرهم للجمهور العربي بطريقة أكثر فعالية مع تسليط الضوء على النفاق الروسي والصيني.



في ظل الغضب الغربي من الحرب التي يشنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أوكرانيا، تتأثر وجهات النظر في الشرق الأوسط بشأن النزاع بمواقف المنطقة تجاه الغرب نفسه. وعادة ما تتباين السرديات العربية في عرضها لردود الفعل الغربية وتشمل اتهام الولايات المتحدة بالنفاق وازدواجية المعايير.

وتقدم الرسوم الكاريكاتورية السياسية لمحة فريدة من نوعها عن هذه التصورات. كما تساعد على إظهار الكيفية التي ينظر فيها الشرق الأوسط إلى نفسه في إطار المنافسة الأوسع نطاقاً بين القوى العظمى، أي الولايات المتحدة وروسيا والصين. منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، قدّمت الرسوم الكاريكاتورية المنشورة باللغة العربية وجهات نظر متباينة



حول أعمال روسيا. وتتراوح وجهات النظر هذه بين الدعوات المحايدة لإجراء مفاوضات والإدانات العلنية للفظائع الروسية - والعرب المستعدين للإشادة بديكتاتور مثل بوتين. وتجسد صحيفة «الاتحاد» الإماراتية الرأي الأول، فرسومها المعروضة تخلو من أي تلميح إلى الضحية أو الذنب. ومن ناحية أخرى، عمد بعض رسامي الكاريكاتور مثل عماد حجاج - الذي تُنشر رسومه بانتظام في صحيفة «العربي الجديد»، ومقرها المملكة المتحدة - إلى إدانة مذبحه بوتشا علناً.

النفاق هو الموضوع المحدد

على الرغم من تنوع وجهات النظر، طغى موضوع محدد في الشرق الأوسط - وهو الاختلال الشديد في التوازن بين استجابة الغرب لأوكرانيا وردة فعله على النزاعات الأخرى. ويتصدر تصوير رسامي الكاريكاتور العرب للنفاق الغربي العديد من العروض عن الحرب. وكثيراً ما يُستشهد بسوريا التي شهدت إراقة دماء وفضائع أسوأ مما رأيناه حتى الآن في أوكرانيا. ومن منظور إقليمي، أظهرت أوروبا معايير مزدوجة من خلال استقبال الأوكرانيين بسهولة أكبر من السوريين - أو اللاجئين من أماكن أخرى في الشرق الأوسط.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فينصب التركيز على نظرة المنطقة إلى النفاق الغربي. وفي الرسوم الكاريكاتورية، يتعارض القلق الدولي بشأن النزاعات الأخرى مع مقاربات القضية الفلسطينية، أو يُنظر إليه على أنه مذعن للسيطرة الأمريكية على الرأي العام العالمي. وفي الواقع، تقارن الرسوم الكاريكاتورية السياسية العربية مراراً وتكراراً بين أوكرانيا وفلسطين - من حيث النظرة الدولية إلى العنف ضد قوات الاحتلال، أو إلى اللاجئين، أو إلى تدمير المباني المدنية. وعندما أجرى الكاتب السياسي الكويتي الساخر شعيب مقابلة وهمية مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أعرب هذا الأخير عن أسفه على قيام بوتين بقصف أوكرانيا وتدميرها، بينما «تركني الغرب وحيداً». فردّ شعيب بأنه يبدو أن زيلينسكي يريد الارتباط مع سوريا وفلسطين بحزمة واحدة [في كل ما يتعلّق بما تمر بلاده من مشقات].

الانحطاط إلى مستوى التشكيك في المواقف

تكشف هذه المقارنات عن سوء فهم خطير لما يتسبب بالغضب الغربي، والتأثير العميق والمباشر الذي تُحدثه الحرب في أوكرانيا على الغرب. أولاً، نشبت الحرب في أوكرانيا على



أُعتاب «الاتحاد الأوروبي» - وتستضيف بولندا وحدها بالفعل أكثر من مليونين ونصف مليون لاجئاً أوكراينياً. وينبع الغضب الغربي أيضاً من نية بوتين في إعادة هيكلة البنية الأمنية في أوروبا. أما المخاوف من التصعيد الروسي المحتمل إلى حرب مع حلف «الناتو»، والاستخدام المحتمل للأسلحة النووية، فتشكّل عوامل مقلقة بشكل فريد يجب أن يتعامل معها صانعو السياسات الغربيون عندما ينظرون في الحرب الأوكرانية. ويساعد هذا السياق في تفسير سبب إثارة الحرب في أوكرانيا لردة فعل أقوى من النزاعات الأخرى. ومع ذلك، فقد قارن عدد من الصحفيين في وسائل الإعلام الغربية أوكرانيا بالشرق الأوسط مستخدمين لهجةً تلمّح إلى أن معاناة الأوكرانيين هي أسوأ نوعاً ما. وقد تم استنكار هذه المواقف بشدة على النحو الواجب. وحاولت العديد من المقالات الفكرية شرح هذه الثغرة في إعداد التقارير وفهمها، وذلك في بعض المنشورات مثل «الإذاعة الوطنية العامة» الأمريكية (RPN)، و«قناة الجزيرة الإنجليزية»، وغيرهما. ولكن تسجيلات هذه التصاريح موجودة على الرغم من ذلك، وهي تقوّض المصداقية الغربية. ووفقاً لـ«إحصائيات جوجل»، فإن الاهتمام الذي أولاه الأمريكيون للحرب في أوكرانيا يفوق بسهولة الاهتمام بسوريا منذ عام 1102 فصاعداً. ومع ذلك، فإن دور روسيا في سوريا لا يقل تدميراً عن أفعالها في أوكرانيا. وبهذا المعنى، يكون رسامو الكاريكاتور العرب على حق. ولكن اتهامات رسامي الكاريكاتور بالنفاق تنحط أحياناً إلى مستوى التشكيك بالمواقف، وكارلوس لّطوف هو مثال على ذلك. فقد كرّس رسام الكاريكاتور البرازيلي، المشهور على وسائل التواصل الاجتماعي العربية، جزءاً كبيراً من حياته المهنية لمناصرة حقوق الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية. وابتكر لّطوف، مثله مثل الآخرين، عدداً من الرسوم الكاريكاتورية التي تندد بالنفاق من خلال مقارنة أوكرانيا وفلسطين.

إلا أن لّطوف غرّد أيضاً معبراً عن بعض وجهات النظر فقال مثلاً: «ربما تكون الحرب في أوكرانيا هي الحرب الوحيدة التي يتم فيها أخذ نسخة طرف واحد فحسب في الاعتبار. فالميليشيات النازية الأوكرانية أبطال، والقوات الروسية أشرار. يا لها من دعاية غريبة بحتة». وموقع «مينت برس نيوز» (swensserptniM) الذي ينشر أعماله بانتظام معروف أيضاً بتوصيف الهجوم الكيميائي الذي نفّذه الديكتاتور السوري بشار الأسد على الغوطة بأنه عملية زائفة. وهنا، فإن ميل لّطوف الواضح للروايات الروسية يشوّه الواقع. ففي الحقيقة، لا يشيد الغرب ولا الحكومة الأوكرانية بميليشيات النازيين الجدد الصغيرة جداً



في أوكرانيا.

انطباع مختلف جداً

ومن وجهة النظر الأوسع نطاقاً، يصور الكثير من رسامي الكاريكاتير العرب الحرب في أوكرانيا مراراً وتكراراً على أنها صراع بين قوتين - الولايات المتحدة وروسيا - يتم فيه إيقاع أوكرانيا وبقية العالم في نزاعهم. وكان هذا الانتقاد للمنافسة بين القوى العظمى يشكل موضوعاً شائعاً قبل الحرب. وتوضح هذا التوجه بعض الصور التي تُظهر الولايات المتحدة والصين وهما تتجهان بخطى متثاقلة نحو حرب باردة أخرى، أو أربعة جنود ينتمون إلى إسرائيل والولايات المتحدة وروسيا والصين، وهم يسحقون السلام. وفي سبيل انتقاد قيم المجتمع الدولي، تُظهر صورة أخرى عالماً شبيهاً ببينوكيو حيث كُتب بخط رديء على أنفه الطويل «حقوق الإنسان» و«محاربة الفقر».

بعبارة أخرى، من المرجح أن تصور وسائل الإعلام العربية الحرب في أوكرانيا على أنها انعكاس لصراع تهكمي وأوسع نطاقاً للسيطرة بين القوى العظمى. وهذا بعيد كل البعد عن انطباع الغرب عن الحرب، حيث تدافع أمة حرة ومسالمة عن نفسها ضد جهة معتدية أكبر منها.

ومن المهم فهم وجهة النظر هذه ومعالجتها، خاصة وأن الجهات الفاعلة الأخرى من الدول يسعدها تعزيز هذه السرديات من أجل تقويض المصداقية الغربية. ويمكن الاستفادة من سلسلة تغريدات طويلة قام بها الدبلوماسي الصيني في لبنان (أبو وسيم) على موقع «تويتر». فإلى جانب الميمات التي تقارن الأوكرانيين والفلسطينيين وتنتقد التدخل الأمريكي، يحاول الدبلوماسي تشويه سمعة المواقف الغربية بكافة أشكالها، ابتداءً من اتهاماته ضد روسيا ووصولاً إلى دعم رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو للاحتجاجات في هونغ كونغ. وفي هذه الحالات، تتناقض العناوين الرئيسية المتشابهة مع السياقات المختلفة جداً للحالات التي تتم مقارنتها. ولا يمكن المقارنة أخلاقياً بين قصف صربيا الذي أعقب هجماتها المروعة على البوسنة والهرسك، وبين قصف روسيا لكيف.

وهنا يكمن الدرس الذي يمكن أن يتعلمه الغرب. فقد تُجسّد موسكو وبكين الروايات السائدة من الشرق الأوسط في رؤيتهما العالمية الخاصة. ولا يستطيع الغرب أن يتحمل ترك هذه الروايات تنتشر من دون إبداء أي اعتراض، لكنه لم يعبر حتى الآن بشكل فعال



عن وجهة نظره الخاصة. ومن الضروري أن يعمل الغرب على إبراز نفاق خصومه للجمهور العربي.

المصدر: معهد واشنطن



بعد أن تخلت عنه موسكو.. الأسد يطمئن على علاقته بإيران لاكروا

(اللغة الفرنسية) 09 أيار 2022

جولي كونان

خلاصة المقال: قالت صحيفة «لاكروا» (La Croix) الفرنسية إن الرئيس السوري بشار الأسد التقى المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي والرئيس إبراهيم رئيسي في طهران الأحد الماضي، في زيارة مفاجئة من أجل تعزيز العلاقات بين البلدين الحليفين، في وقت أصبحت فيه موسكو -التي تمثل الأب الروحي الآخر لدمشق- عالقة عسكرياً في حربها مع أوكرانيا.



وفي تقرير بقلم جولي كونان، أوضحت الصحيفة أن صور الاجتماع المفاجئ انتشرت على نطاق واسع من قبل أجهزة المرشد الأعلى ووسائل الإعلام الإيرانية، وأظهرت بشار الأسد إلى جانب نظيره الإيراني وهو يتحدث مع خامنئي، في أول زيارة له منذ فبراير/شباط 9102 التي كان يرافقه فيها الجنرال القوي آنذاك قاسم سليمانبي، الذي قتله الأميركيون بعد ذلك بأشهر.



ووصف خامنئي العلاقات بين البلدين -كما تقول المراسلة- بأنها «حيوية»، وقال في بيان نشر على موقعه «يجب ألا ندعهم يضعفون ويجب أن ندعمهم قدر الإمكان»، موضحاً أن سوريا اليوم ليست كما كانت قبل الحرب، وأن «احترامها ومكانتها أكبر من ذي قبل»، وأن الجميع ينظر إليها على أنها قوة، بعد أن عزز الأسد سلطته عليها بفضل ما أرسلته طهران من مساعدات بمليارات الدولارات وآلاف «المتطوعين» تحت إشراف عناصر الحرس الثوري لهزيمة المتمردين والجهاديين.

مساحة أكبر لطهران

وأشارت الكاتبة إلى أن إيران عازمة على إبقاء سوريا في حظيرتها، في الوقت الذي تطمح فيه دول خليجية مثل الإمارات إلى إعادة دمجها في جامعة الدول العربية من أجل موازنة قوة طهران.

وتأتي هذه الزيارة بالنسبة للأسد في وقت يتغير فيه ميزان القوى، وتحتاج فيه دمشق إلى دعم اقتصادي معزز، بعد أن اضطرت روسيا، راعيها الرئيسية الأخرى التي استثمرت عسكرياً فيها منذ عام 5102، لإعادة ضبط التزامها، وأعلنت منذ الساعات الأولى للحرب في أوكرانيا أنها لن تفي بإيصال القمح إلى المناطق التي يسيطر عليها نظام دمشق، حيث يعيش 09٪ من الشعب السوري في فقر مدقع بعد أن أصبح ثلثاه يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية.

وحسب تحليل نشره المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، فإن إيران تنوي استغلال الفراغ الذي تركته روسيا، وهي تأمل في أن «التحديات الاقتصادية بسبب العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا واحتمال رفع العقوبات عن طهران مع العودة للاتفاق النووي، يمكن أن تمنحها مزيداً من الحرية في اقتصاد ما بعد الحرب في سوريا».

زيادة النفوذ الإيراني

وبالفعل بدأت موسكو بتكليف وجودها العسكري في سوريا وإعادة انتشار قواتها شبه العسكرية، بل وسحب قواتها -كما تزعم صحيفة «موسكو تايمز»- لنقلها إلى الجبهة الأوكرانية، في الوقت الذي ترى فيه وسائل إعلام إسرائيلية أن القواعد التي تم إخلؤها ستسلم إلى الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني.



وسواء كانت المعلومات صحيحة أم لا - كما يقول تحليل المعهد الألماني- فقد غيرت إيران بالفعل سياستها تجاه سوريا في هذا الصدد، و«يبدو أن طهران ترى في اهتمام موسكو بأوكرانيا فرصة لزيادة نفوذها في سوريا من الناحيتين الكمية والنوعية». (ترجمة: الجزيرة)

[المصدر: لا كروا](#)



واشنطن تخفف العقوبات على مناطق في سوريا وول ستريت جورنال

(اللغة الإنجليزية) 13 أيار 2022

جيرد مالسن

ملخص: خففت الولايات المتحدة، الجمعة، العقوبات على أجزاء من سوريا تقع خارج سيطرة نظام بشار الأسد، وفق ما نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال».



ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين أن تخفيف العقوبات «ضروري لتخفيف الأزمة الاقتصادية ومنع عودة متشدي تنظيم الدولة الإسلامية»، داعش. وأصدرت وزارة الخزانة الأميركية، الخميس، ترخيصا يسمح بنشاط القطاع الخاص في مناطق معينة من سوريا لا يسيطر عليها نظام الأسد.

وقالت الصحيفة إن الخطوة هي أولى التحركات السياسية الرئيسية للرئيس جو بايدن بشأن سوريا منذ توليه منصبه.



وبحسب الصحيفة، يسمح القرار الأميركي بالمعاملات في مجالات الزراعة والبناء والتمويل والنقل وغيرها من مجالات الاقتصاد. وينطبق ذلك على المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا، وغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المدعومة من تركيا. وستبقي الولايات المتحدة على العقوبات المفروضة على نظام الأسد الذي استعاد السيطرة على جزء كبير من البلاد بعد سنوات من الحرب مع المتمردين بمساعدة روسيا وإيران.

وقال إيثنان غولدريتش، نائب مساعد وزير الخارجية، المسؤول عن سوريا، للصحفيين، الجمعة «هدفنا هو منع عودة ظهور داعش من خلال التخفيف من انعدام الأمن الاقتصادي المتزايد واستعادة الخدمات الأساسية المحررة من الجماعة الإرهابية». وأشار غولدريتش إلى أنه بدون استقرار اقتصادي، تصبح هذه المناطق عرضة للاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية، وخاصة داعش».

وكان التنظيم خسر آخر منطقة له في سوريا عام 9102 على أيدي القوات المدعومة من الولايات المتحدة.

وأشارت الصحيفة إلى أن تركيا انتقدت هذا التحول، وقال الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الجمعة، إن حكومته لا يمكنها قبول التحول في السياسة الأميركية، وفقا لوكالة الأنباء الرسمية.

وتعارض أنقرة منذ سنوات الشراكة الأميركية مع الميليشيات الكردية في سوريا، والتي تشمل فروعاً لحزب العمال الكردستاني الإرهابي، وهي جماعة تصنفها كل من تركيا والولايات المتحدة منظمة إرهابية.

يذكر أن 009 جندي أميركي متمركزون في شمال شرق سوريا، لدعم القوات التي يقودها الأكراد والتي تسيطر على المنطقة في إطار جهود واشنطن الأوسع نطاقاً لمواجهة متطرفي تنظيم الدولة الإسلامية.

المصدر: وول ستريت جورنال



أمريكا تسمح بالاستثمار الأجنبي في شمال شرق سوريا رغم العقوبات رويترز

(اللغة الإنجليزية) 13 أيار 2022

حميرة باموق ودافني بساليداكيس

نص المقال:

سمحت الولايات المتحدة يوم الخميس ببعض الاستثمار الأجنبي في مناطق شمال سوريا الخارجة عن سيطرة الحكومة، فيما قالت إنها استراتيجية تستهدف هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.



وأقرت وزارة الخزانة الأمريكية أنشطة في 21 قطاعا بينها الزراعة والبناء والتمويل، لكنها أوضحت أنها لن تسمح بأي معاملات مع الحكومة أو أولئك الذين استهدفتهم العقوبات الأمريكية خلال الحرب السورية التي اندلعت منذ 11 عاما.

مع انشغالها بالغزو الروسي لأوكرانيا والتحدي الذي تمثله الصين، تركز إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن سياستها حيال سوريا بشكل كبير على ضمان عدم عودة تنظيم الدولة الإسلامية للظهور وتوصيل المساعدات إلى من يحتاجونها من المدنيين السوريين.



ويشكل الترخيص الجديد توسيعاً للسياسة الأمريكية من خلال ما يقول المسؤولون الأمريكيون إنه تعزيز لفرص اقتصادية أفضل للأشخاص الذين لا تستهدفهم العقوبات ويعيشون في مناطق معرضة لعودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية.

ورفض مسؤولون كبار، في اتصال مع صحفيين، تأكيدات على أن الخطوة قد تعتبر مفيدة لمساعي بعض الحلفاء العرب الرامية لإعادة الرئيس السوري بشار الأسد من جديد إلى المشهد، وشددوا مجدداً على أن واشنطن ليس لديها أي نوايا لرفع العقوبات عن حكومته. وقال مسؤول كبير في إدارة بايدن «استثمار القطاع الخاص في هذه المناطق سيساعد في تقليل احتمال عودة تنظيم الدولة الإسلامية من خلال التصدي للظروف الیائسة التي تسمح بتجنيد الجماعات الإرهابية وشبكة دعمها».

وأضاف المسؤول أن هناك اهتماماً من الشركات الخاصة بما في ذلك تلك التي تعمل في دول الجوار، لكنه لم يذكر أسماء. ويسمح الترخيص كذلك بشراء منتجات نفطية مثل البنزين في المنطقة باستثناء المعاملات التي تشمل الحكومة السورية أو المستهدفين بالعقوبات الأمريكية.

ولا يسمح باستيراد النفط السوري المنشأ أو المنتجات البترولية في الولايات المتحدة. واستعادت قوات الأسد السيطرة على معظم سوريا لكن بعض المناطق لا تزال خارج سيطرتها. وتنتشر قوات تركية في معظم مناطق الشمال والشمال الغربي، آخر معاقل المتمردين، وتتمركز قوات أمريكية في الشرق والشمال الشرقي الخاضعين للسيطرة الكردية.

وأوضح مسؤولون أمريكيون أن واشنطن تجري مشاورات مع تركيا وحلفاء آخرين بشأن هذه الخطوة. وتعتبر أنقرة قوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر على أجزاء من شمال شرق سوريا والمدعومة من واشنطن جماعة إرهابية.

واستولى تنظيم الدولة الإسلامية على مساحات شاسعة من الأراضي عام 4102 في العراق وسوريا وأعلن خلافة سقطت بالكامل عام 9102 وهُزم مقاتلوه على يد القوات الأمريكية والعراقية.

وشرعت بعض الدول العربية العام الماضي في التقارب مع حكومة الأسد بعد أن نبذتها خلال الحرب الأهلية. وتقول الولايات المتحدة إنها لا تشجع تلك المحاولات لتطبيع أو رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع الأسد لكنها لم تمنع بعض حلفاء واشنطن العرب من إعادة العلاقات مع دمشق.



وقال مسؤولون أمريكيون إن الإدارة تريد محاسبة الأسد وحكومته بشأن مزاعم دول غربية بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وقال أحد مسؤولي الإدارة الأمريكية «فرضنا مرتين عقوبات جديدة في ظل هذه الإدارة على نظام الأسد على وجه التحديد بسبب قضية انتهاكات حقوق الإنسان والفضائع وتطلع باستمرار إلى فرض عقوبات إضافية».

[المصدر: رويترز](#)



البيت الأبيض يلغى قانون العقوبات على سوريا مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات

(اللغة الإنجليزية) 12 أيار 2022

دافيد أدينسك

نص المقال:

أدى القصف الروسي إلى تحويل المدن الأوكرانية إلى أنقاض بالطريقة نفسها التي دمرت بها حلب ومدن سورية أخرى. و ان السياسة تجاه الكرملين يجب أن تنطبق على النظام السوري بقيادة بشار الأسد الذي نجا فقط بفضل رعاية موسكو وطهران.

وسهل البيت الأبيض هذه العملية من خلال دعم إدراج نظام الأسد في زوج من صفقات الطاقة الإقليمية شبه المكتملة. حيث تبلغ القيمة الإجمالية للصفقات ما بين 055 مليون دولار إلى 006 مليون دولار، وستحصل دمشق منها على 04 مليون دولار إلى 05 مليون دولار. إن إدراج النظام في اتفاقيات الطاقة هذه سيتطلب من واشنطن أن تعلن أن الصفقات لا تنتهك العقوبات الأمريكية خاصة تلك التي أذن بها قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 9102 على الرغم من أن نظام الأسد سيتلقى مدفوعات تصل قيمتها إلى عشرات الملايين من الدولارات. و أصرت مراراً وتكراراً على أن الاتفاقات لن تنتهك قانون قيصر، ويتضح من خلال هذا المقال الأسباب الأربعة التي تستخدمها الإدارة لتبرير تأكيدها بأن العقوبات لا تنطبق.

إذا أراد بايدن أن يزيل الاعتراضات القانونية على اتفاقيتي الطاقة من خلال إصدار تنازل عن العقوبات لأسباب تتعلق بالأمن القومي. «نحو حل الحرب الأهلية في البلاد على الرغم من موافقتها الضمنية على الانفتاح العربي مع دمشق، إلا أن الإدارة لا تريد الاعتراف بأنها أهملت جانب حقوق الإنسان في سياستها تجاه سوريا نظراً لأن التنازل سيشكل مثل هذا الاعتراف، وتحاول الإدارة بدلاً من ذلك ثني قانون مناسب سياسياً ولكنه يمهّد الطريق لكل من بايدن والرؤساء المستقبليين لتجاهل نية الكونجرس فيما يتعلق بالعقوبات. انخفضت وتيرة القتال في سوريا منذ ظهور جائحة **DIVOC-91**، لكن دمشق تواصل ارتكاب الفظائع ضد الشعب السوري. حيث يحتفظ النظام بنظام سجون واسع ويعاني المعارضون السياسيون من التعذيب والعنف الجنسي.



وُصم قانون قيصر لمساءلة نظام الأسد عن عقد من الجرائم الجسيمة. ويجب على الإدارة تطبيق القانون كما أراد الكونغرس، كما يجب أن يقوم الكونغرس بمسؤولياته بموجب قانون قيصر بإجراء جلسات لاعتماد تشريع إجرائي يلزم الإدارة بتنفيذ القانون.

- السمات الرئيسية لصفقات الطاقة المقترحة

تراجعت قدرة توليد الكهرباء في لبنان بشكل حاد وسط أزمة اقتصادية حادة أدت إلى زيادة وتيرة ومدة الانقطاعات التي كانت تحدث يوميًا قبل بدء الأزمة في خريف 9102. في أغسطس 1202، أبلغت السفارة الأمريكية في بيروت دوروثي شيا الرئيس ميشال عون أن الولايات المتحدة ستدعم خطة لتوصيل الكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر سوريا، كما نقلت شي دعم الولايات المتحدة لخطة لجلب الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا. ستمكن لبنان من زيادة الإنتاج في محطة توليد الكهرباء في دير عمار. وعندما سأل أحد الصحفيين عن مدى توافق الاتفاقيتين مع العقوبات الأمريكية على سوريا، ردت السفارة بأنها تشاورت مع البيت الأبيض ووزارة الخزانة، وكلاهما دعم الاتفاقات، «كانت الولايات المتحدة تساعد في تسهيل وتشجيع» الصفقات، ومع ذلك، لم تشارك الإدارة علنًا تقييماً للسمات التي قد تنتهك قانون قيصر أو عقوبات أخرى.

ومرت خمسة أشهر بين إعلان عن دعم الولايات المتحدة وتوقيع اتفاقية الكهرباء الأردنية السورية اللبنانية في كانون الثاني (يناير) 2202، حيث ستجلب الاتفاقية 052 ميغاواط من الطاقة الأردنية إلى لبنان يوميًا بما يكفي لتوفير ساعتين إضافيتين من الكهرباء في بيروت. والمرافق الوطنية للكهرباء في لبنان (LDE) حاليًا توفر شبكة كهرباء لبنان ما لا يقل عن ساعتين من الطاقة اليومية في أكتوبر الماضي، تم إغلاق الشبكة بالكامل لعدة أيام.

يقع اللوم على الفساد وسوء الإدارة في انقطاع التيار الكهربائي في لبنان وعن متوسط خسائر مؤسسة كهرباء لبنان التي تزيد عن مليار دولار سنويًا، وهو مبلغ ضخم لبلد بحجم لبنان. ودعا البنك الدولي إلى «إصلاح شامل لقطاع الكهرباء» لكن الحكومة اللبنانية تفضل ذلك تجنب مثل هذا الإصلاح.

قال المدير الإقليمي للبنك الدولي، ساروج كومار جها، إن لبنان تقدم بطلب للحصول على 052 مليون دولار لتمويل الصفقة المذكورة أعلاه. قال وزير الطاقة السوري غسان الزامل إن حكومته ستتلقى 8 في المائة من الكهرباء التي يشتريها لبنان من الأردن، وستبلغ هذه التعويضات العينية 02 مليون دولار إذا تبلغ قيمة الصفقة نفسها 052 مليون دولار. وشروط



اتفاقية الغاز الطبيعي ليست نهائية بعد.

في كانون الثاني (يناير)، نشرت وسيلة إعلامية لبنانية رسالة من وزارة الخزانة الأمريكية إلى مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان تشير إلى أن مصر ستوفر 06 مليون قدم مكعب إضافية من الغاز الطبيعي يوميًا إلى لبنان «مروراً بالأردن وسوريا عبر خط الغاز العربي». كما ستقدم مصر مدفوعات غاز «عينية» للمؤسسة العامة للبترول السورية مقابل عبوره عبر سوريا «قدر وزير الطاقة اللبناني وليد فياض قيمة صفقة الغاز بـ 003 مليون دولار مع حصول سوريا على 57,0 دولار لكل وحدة حرارية بريطانية من الغاز. أو في مكان ما بين 7 و 01 في المائة من سعر البيع إذا كانت هذه الأرقام صحيحة ، فإن إجمالي التعويضات السورية سيكون من 02 مليون دولار إلى 03 مليون دولار

في كانون الثاني (يناير) 2202 ، قالت وزارة الخزانة إن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (أوفاك) «لن يعتبر مفاوضات ومشاركات لبنان فيما يتعلق بإمدادات الكهرباء واقترح الغاز خاضعة لعقوبات بموجب لوائح العقوبات السورية أو قانون قيصر لحماية المدنيين لعام 9102». لم تحدد الأساس القانوني لهذا الاستنتاج، لكنها عرضت تقديم المشورة لبيروت حول كيفية تجنب التضارب المحتمل بين العقوبات الأمريكية، ولم يتم الانتهاء بعد من جوانب الاتفاقات.

- أربعة أسباب للإعفاء:

يوضح نص قانون قيصر قابليته للتطبيق على صفقات الغاز والطاقة قيد النظر القسم 2147 (أ) (2) (أ) (1) و يوجه الرئيس لفرض عقوبات على أي شخص أجنبي «يقدم عن علم مواد مالية أو تكنولوجية مهمة أو الانخراط عن قصد في معاملة مهمة مع الحكومة السورية (بما في ذلك أي كيان تملكه أو تسيطر عليه الحكومة السورية) أو شخصية سياسية بارزة في الحكومة السورية»

مصطلح «الدعم المادي أو التكنولوجي» له تعريف واضح في قانون العقوبات الأمريكي وهو يشمل أي ممتلكات «ملموسة أو غير ملموسة» بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات والفئة الواسعة من «السلع» وبالتالي ينطبق قانون قيصر بغض النظر عن الشكل من التعويض الذي ستحصل عليه دمشق مقابل نقل الغاز والطاقة الكهربائية إلى لبنان. يسري القانون أيضاً على المجموعة الكاملة من الشركاء الذين قد تتعامل معهم دمشق لأغراض قانونية ، يشمل مصطلح «شخص» الأشخاص الطبيعيين وكذلك الكيانات التي تحددها اللوائح الفيدرالية على نطاق واسع باعتبارها «مجموعة فرعية لمجموعة شركات



مشتركة أو مؤسسة أخرى»

اختار الكونجرس عمداً جعل عقوبات قيصر إلزامية. ينص القانون على أن الرئيس «يجب» أن يفرض العقوبات التي يصرح بها قانون قيصر مما يعني أن عليه التزاماً قانونياً بتعيين جميع المخالفين، فقط التنازل الرئاسي يمكنه منح استثناء حتى مع تأكيد مسؤولي وزارة الخارجية باستمرار اتفاقيات الغاز والطاقة معفاة من العقوبات مما يعني أن الإدارة يمكن أن تتجاوز قانون قيصر دون تنازل.

دفاعاً عن هذا الادعاء، قدم هؤلاء المسؤولون أسباباً منطقية سريعة ومتطورة. الأساس المنطقي الأول هو أن الاتفاقيات ذات طبيعة إنسانية، أما المبرران الثاني والثالث فيتشابهان. الأول يجادل فيما إذا كانت صفقات الطاقة تشكل «صفقة مهمة» للأغراض القانونية. يؤكد أن قانون قيصر لا ينطبق على المدفوعات العينية على عكس النقد على الرغم من أن نص القانون يحظر جميع أشكال الدعم المادي. وأخيراً، يوسع المنطلق الرابع إعفاء وكالات الأمم المتحدة من العقوبات المفروضة على سوريا ليشمل اتفاقيات الغاز والطاقة. إن استخدام أي من هذه الأسباب الأربعة للتهرب من عقوبات قيصر سيشكل سابقة مقلقة ليس فقط لتطبيق العقوبات على سوريا ولكن أيضاً للعقوبات المفروضة على روسيا والحكومات المعادية الأخرى.

دفاعاً عن هذا الادعاء، قدم هؤلاء المسؤولون أسباباً منطقية سريعة ومتطورة فقط. السبب الأول هو أن الاتفاقيات ذات طبيعة إنسانية، أما المبرران الثاني والثالث فيتشابهان، فالأول يجادل فيما إذا كانت صفقات الطاقة تشكل «صفقة مهمة» لأغراض قانونية، يؤكد الأخير أن قانون قيصر لا ينطبق على المدفوعات العينية على عكس النقدية رغم أن نص القانون يحظر جميع أشكال الدعم المادي. وأخيراً، يوسع الأساس المنطقي الرابع إعفاء وكالات الأمم المتحدة من العقوبات المفروضة على سوريا ليشمل الغاز والطاقة. الاتفاقيات التي تستخدم أيًا من هذه الأسباب الأربعة للتهرب من عقوبات قيصر ستنشئ سابقة مقلقة ليس فقط لتطبيق العقوبات على سوريا ولكن أيضاً للعقوبات على روسيا والحكومات المعادية الأخرى.

- الإعفاء الإنساني:

يشترط القانون الأمريكي على جميع العقوبات أن تشمل استثناءات للتجارة الإنسانية للحد من الآثار غير المقصودة على المدنيين. خلال زيارة في منتصف أكتوبر / تشرين الأول لبيروت، قالت وكيلا وزارة الخارجية للشؤون السياسية فيكتوريا نولاند، جادل المسؤول



الثالث في الوزارة بأن « [الطاقة] تدرج تحت فئة المساعدات الإنسانية بعد أسبوع من ذلك، تردد أموس هوشستين، كبير مستشاري الوزارة لشؤون أمن الطاقة العالمي في بيروت، في التأكيد بشكل قاطع على أن اتفاقيات الغاز والكهرباء معفاة من العقوبات. من المحتمل ألا تكون مشمولة بالعقوبات «لم يوضح هوشستين سبب» احتمال «عدم تطبيق العقوبات.

لا تملك وزارة الخزانة تعريفاً لجميع الأغراض لما يعتبر معاملات إنسانية لتحديد معناها في سياق نظام عقوبات معين، يجب على المرء الرجوع إلى أجزاء من قانون اللوائح الفيدرالية (RFC) التي تحكم التنفيذ على وجه التحديد، يجب على المرء فحص المواد ذات الصلة إلى تراخيص مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التي تسمح بإعفاءات معينة فيما يتعلق بسوريا أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ترخيصاً عاماً يسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في أنشطة غير هادفة للربح مثل «المشاريع الإنسانية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في سوريا بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مساعدة إغاثة للاجئين من الجفاف» الأشخاص النازحون داخلياً وضحايا النزاع توزيع الغذاء والدواء وتوفير الخدمات الصحية «يؤكد هذا التعريف على» الاحتياجات الإنسانية الأساسية.» مثل توزيع الغذاء والماء والرعاية الطبية والمأوى المؤقت بقيمة مئات ملايين الدولارات.

- إعفاء الأمم المتحدة:

بالإضافة إلى الترخيص العام لأنشطة المنظمات غير الحكومية، فإن لوائح العقوبات تتضمن إعفاءً للمنظمات المختلفة تحت مظلة الأمم المتحدة بما في ذلك البنك الدولي على وجه التحديد، ينطبق هذا الترخيص العام على «تسيير الأعمال الرسمية» مع الحكومة السورية، مما يجعل المراقبين الرئيسيين يقترحون ان إدارة بايدن تعتمد على تمويل البنك لاتفاقيات الغاز والطاقة كأساس للإعفاء من قانون قيصر، لكن القيام بذلك يتطلب تفسيراً واسعاً بشكل غير معقول لما يعتبر الأعمال الرسمية للبنك.

البنك الدولي ليس طرفاً في صفقة الكهرباء التي وقعها وزير الطاقة في لبنان وسوريا والأردن في أواخر كانون الثاني (يناير)، كما صرح مسؤولو البنك الدولي بشكل لا لبس فيه أن مجلس إدارتهم لم يفكر حتى الآن، ناهيك عن الموافقة على الطلب اللبناني لتمويل الطاقة. علاوة على ذلك، قال ساروج كومار جها، المدير الإقليمي للمنظمة، إن الاقتراح لن يطرح على المجلس للموافقة عليه حتى يعتمد مجلس الوزراء اللبناني إصلاحات شاملة لقطاع الكهرباء.



من الممكن أن تكون الولايات المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في مجلس إدارة البنك الدولي قد وافقت بشكل خاص على دعم الطلب اللبناني. وهذا من شأنه أن يفسر ادعاء وزير الطاقة اللبناني بأن لبنان قد حصل بالفعل على 003 مليون دولار من تمويل البنك الدولي. الاتفاق لا يغير حقيقة أن البنك كمؤسسة ليس طرفاً في صفقة الكهرباء، وبالتالي فإن الأمر لا يشكل عملاً بنكيًا رسميًا.

- توصيات السياسة :

منح السلطة التنفيذية إعفاءً من العقوبات في حالة عدم وجود مبرر سليم يرقى إلى التحدي الصريح للقانون. وهناك مساران العمل المناسبان المتاحان لإدارة بايدين هما عكس موقفها أو إصدار تنازل عن العقوبات لأسباب تتعلق بالأمن القومي كما يسمح قانون قيصر إذا لم تفعل الإدارة أي من الكونجرس يجب المضي قدمًا على النحو التالي:

- عقد جلسات استماع علنية حول اتفاقيتي الطاقة ، حيث يتعين على كبار المسؤولين في الإدارة أن يشرحوا بشكل كامل مبرراتهم لإعفاء الاتفاقيات من العقوبات ستعتبر الإدارة كافية

- في حالة عدم وجود سبب منطقي أكثر إقناعًا، يتعين على كبار المشرعين من كلا الحزبين إبلاغ البيت الأبيض بأنهم يعتبرون إعفائه غير صالح. وقد لا يغير هذا من سياسة الإدارة، لكنه من المرجح أن يجبر الحكومات المصرية والأردنية واللبنانية على إعادة تقييم الخطر المتمثل في إدارة أمريكية مستقبلية قد يعاملون الصفقات على أنها خاضعة للعقوبات في الوقت الحالي.

- تمرير تعديلات على قانون قيصر لتوضيح معايير الإعفاء. النص الأصلي واضح ولكن التعديلات قد تردع المزيد من الجهود لتغيير القانون لأغراض سياسية.

- خاتمة

يجب أن يكون للسلطة التنفيذية سلطة تقديرية في تطبيق قانون قيصر، لكنها في هذه الحالة تتحدى كلاً من المعنى الواضح للنص وكذلك نية الكونجرس. ومن المرجح أن يعتمد البيت الأبيض على سلبية الكونجرس والانقسامات الحزبية لمنع استجابة منسقة. إذا ظل المشرعون سلبيين، فسوف يؤكدون على مخطط الإدارة للتهرب من التزاماتها القانونية، وذلك إثراء للأسد دون انتهاك القانون.

المصدر: مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات



خاع «ملك الكبتاغون» في لبنان عن عرشه معهد واشنطن

(اللغة الإنجليزية) 09 أيار 2022

لورين فريديكس

نص المقال:

واصل مهرب مخدرات دولي كبير له علاقات وثيقة مع «حزب الله» تهديد السكان اللبنانيين ومساعدة نظام الأسد في سوريا، مما يمنح واشنطن سبباً كافياً للتدخل.



في 6 نيسان / أبريل، انعقدت «محكمة الجنايات» في بيروت لإصدار حكم في قضية حسن محمد دقو المعروف على نطاق واسع باسم «ملك الكبتاغون» في لبنان. وكان قد تم توقيفه في بيروت عام 1202 بسبب علاقاته الوثيقة مع «حزب الله» وجهوده لتهريب [الكبتاغون] إلى اليونان وماليزيا والسعودية. ولكن بدلاً من إصدار حكم بحقه في الشهر الماضي، قام القاضي سامي صدقي بتعليق القرار إلى أجل غير مُسمّى، الأمر الذي أثار القلق حول سماح الطبقة الحاكمة الفاسدة اللبنانية لدقو بالانزلاق بين ثغرات القوانين والعودة إلى عالم الجريمة للاقتصاد غير المشروع في البلاد.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يفلت فيها هذا المواطن السوري من العدالة. فعلى سبيل المثال، تم القبض عليه للمرة الأولى بعد انتقاله إلى لبنان في أيلول / سبتمبر 5102 - على وجه التحديد في بعلبك، عاصمة نفوذ «حزب الله». وعلى الرغم من عثور دورية



عسكرية على مخدرات في منزل دقو، إلا أنه تم إطلاق سراحه بعد ذلك بفترة وجيزة. وسرعان ما بدأ، بمساعدة «حزب الله»، بإعادة تشكيل المجتمعات اللبنانية واستغلالها على طول الحدود مع سوريا.

- بناء إمبراطورية

افتتح دقو، الذي هو نجل أحد كبار المهزبيين، صالة عرض للسيارات والعديد من الشركات الوهمية في سوريا والأردن ولبنان قبل أن يبدأ باستيراد المواد الخام اللازمة لإنتاج الكبتاغون. وبحلول عام 8102، سعى للحصول على الجنسية اللبنانية أيضاً ونجح في ذلك، وبدأ يشتري مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية - بساتين التفاح والكرز والزيتون - الممتدة من قرية طفيل اللبنانية إلى قرية عسل الورد السورية. وبعد الانهيار الجزئي لسوريا خلال الحرب الأهلية، أصبحت هذه المنطقة الواقعة على بعد ستة وثلاثين ميلاً (ثمانية وخمسين كلم) فقط من دمشق تحت سيطرة «حزب الله» المباشرة، مما أدى بشكل أساسي إلى عزل طفيل عن الدولة اللبنانية.

واعتباراً من منتصف عام 0202، اشترت شركة «سيزر» للإنشاءات التابعة لدقو 31 مليون متراً مربعاً من الأراضي المحيطة بطفيل تحت ستار توفير فرص العمل والاستثمار المحلي. ولكن بدلاً من وفاء دقو بوعده «بتوظيف شباب البلدة» وتوفير فرص عمل في مصانع جديدة ومصانع الإسمنت، قام بتدمير المحاصيل (من بينها حوالي 054 ألف شجرة فاكهة) وهدم العديد من المنازل بالجرافات. وقد رافقت عناصر مسلحة تابعة لـ «حزب الله» المقاولين المشرفين على هذه العمليات وأجبر الكثير من السكان على الاختيار بين دفع رشوة أو التهجير القسري عن منازل أجدادهم.

وعندما قدّم منصور شاهين، أحد سكان المنطقة، شكوى ضد «سيزر»، حكم القاضي لصالحه، وأمر محافظ بعلبك الشركة بوقف البناء. ومع ذلك، استمرت عمليات الهدم. وفي تموز/يوليو 0202، تعرّض شاهين للضرب على يد عناصر من «حزب الله»، واقتيد من منزله، وسُلم إلى «الفرقة الرابعة في الجيش السوري»، وفقاً لأربعة شهود. وعند إطلاق سراحه بعد ثلاثة أشهر، سارع شاهين إلى اتهام دقو ومختلف شركائه باختطافه في محاولة لترهيب سكان طفيل. وأدى ذلك إلى اعتقال دقو للمرة الثانية، ولكن تم إطلاق سراحه مجدداً بعد أيام قليلة، واستمر في الإشراف على بناء مصانع جديدة مشبوهة على الأرض التي تم تطهيرها.



وبالنظر إلى الأدلة المتاحة، يبدو أن هناك هدف واضح من هذه المصانع: فقد بنى «ملك الكبتاغون» في لبنان مملكة كبتاغون. واستملك دقو قصوراً كبيراً في طفيل وغرب سوريا، تبلغ قيمة كل منها ملايين الدولارات، ينتقل منها إلى مساكن مختلفة في زحلة وبيروت بمرافقة موكب من اثنتي عشرة سيارة ورجال مسلّحين. وقد ساعده مسؤولون لبنانيون من وراء الكواليس في تشكيل هذه الإمبراطورية. فعلى سبيل المثال، أثناء تولي محمد فهمي، حليف «حزب الله»، منصب وزارة الداخلية منح دقو الإذن ببناء خمس حظائر ضخمة في طفيل، تخضع جميعها حالياً لحراسة مشدّدة وتكتنفها السرية. واشترى دقو أيضاً سيارة مصفّحة من وزير الداخلية السابق نهاد المشنوق؛ كما تنشر صفحته على «فيسبوك» صوراً له مع نائب «حزب الله» إبراهيم الموسوي.

- الجرائم مستمرة حتى من وراء القضبان

وفقاً لموقع درج الإخباري العربي المستقل، تحتوي الأراضي التي استملكها دقو حديثاً على أنفاق تهريب تصل إلى سوريا، وتوفر له سهولة الوصول إلى «الفرقة الرابعة في الجيش السوري»، أحد شركائه الرئيسيين في الجريمة. وتم تكليف هذه الفرقة، بقيادة ماهر الأسد شقيق الرئيس بشار الأسد، إسمياً بالإشراف على أمن المساكن، ولكنها في الواقع تدخلت أيضاً في الإدارات المحلية وانخرطت بعمق في تجارة النظام للكبتاغون على خلفية الحرب. وتعمل عن كثب مع «حزب الله» الذي، وفقاً لبعض التقارير، يوفر الأمن لمختبرات الكبتاغون السورية ويشرف على «نقاط العبور الرئيسية» مثل طفيل لضمان سهولة انتقال المخدرات إلى لبنان، والتي يتم تهريبها منها إلى دول الخليج العربي وما وراءها.

وقد تشير انتهاكات دقو في طفيل وما يقابله من فقدان سيطرة الجيش اللبناني هناك إلى ارتفاع طفيل في إنتاج الكبتاغون المحلي اللبناني، أو على الأقل إلى تعزيز تحالف «حزب الله» و «الفرقة الرابعة». وقد تم تأكيد هذا الاتجاه من خلال سلسلة من عمليات مصادرة ضخمة للكبتاغون طالت شحنات مصدرها من لبنان أو من ميناء اللاذقية السوري الذي يسيطر عليه «حزب الله». وفي نيسان/أبريل 2021، على سبيل المثال، أحبطت المملكة العربية السعودية محاولة تهريب 3/5 مليون حبة كبتاغون مخبأة في فاكهة الرمان، مما دفع المملكة إلى حظر استيراد الفواكه والخضروات اللبنانية. وقبل شهر واحد، وبمساعدة من وزارة الداخلية السعودية، اعترضت ماليزيا شحنة تضم 000,008 قرصاً



من الكبتاغون بقيمة 49 مليون دولار مصدرها اللادقية. ووفقاً لبعض التقارير، تم العثور على صورة من فاتورة هذه الشحنة على هاتف دقو، مما أدى إلى اعتقاله لاحقاً. وفي 6 نيسان/أبريل 2021، احتجزته قوات الأمن اللبنانية وأربعة من مساعديه في منطقة الرملة البيضاء الساحلية الغنية في بيروت.

ومع ذلك، تشير التقارير المحلية إلى أن «حزب الله» رتب لدقو البقاء في غرفة «مريحة» والحصول على الإنترنت حتى أثناء سجنه، لكي يتمكن من «مواصلة إدارة عمليات تصنيع المخدرات». ومن هذه الزنزانة المجهزة بشكل جيد، أصّر دقو على تهديد أهالي طفيل وإحكام قبضته على المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أطلق مسلحون تابعون لدقو و«حزب الله» النار على المنازل والسكان، مما أدى إلى دخول طفل يبلغ من العمر 21 عاماً إلى المستشفى. وفي الشهر الماضي أيضاً، اقتحم مسلحون مرتبطون به على الأرجح قرية طفيل وأطلقوا النار على المنازل لمدة ثماني ساعات. ووفقاً لبعض السكان، كان الهدف من الاعتداء طردهم من البلدة.

ومع ذلك، فقد استخدم دقو أحياناً الترغيب إلى جانب هذا التهيب في محاولة لتهدئة السكان وإثبات سيطرته المستمرة. ففي آذار/مارس على سبيل المثال، رتب لتوزيع ما يقارب ألف حصة غذائية على العائلات اللبنانية في بيروت ووادي البقاع بمناسبة شهر رمضان.

ونظراً لعادة دقو في التملّص من العدالة، فإن التعليق المفتوح لحكمه أمر مثير للقلق. وفي نيسان/أبريل 2021، سرّب صحفي لبناني تسجيلاً صوتياً لزوجته دقو، المحامية سحر محسن، تشجّع فيه مستشاره القانوني على رشوة القاضي الذي سبق صدقي في القضية. وفي وقت لاحق، استعانت بخدمات الأمين العام المساعد لـ «اتحاد المحامين العرب»، معين غازي، ودفعت له 5 ملايين دولار للمساعدة في تأمين الإفراج عن دقو. ووفقاً لتقارير محلية، «تعرض» القاضي صدقي «لضغط كبير» قبل تعليق الحكم.

ويؤكد سكان طفيل أن محسن هي إحدى أقارب وفيق صفا، رئيس الأمن في «حزب الله». وقد وثقت وزارة الخزانة الأمريكية قيام صفا بعمليات تهريب مخدرات وأسلحة داخل البلاد وخارجها، وقد تفسر هذه العلاقة نجاح دقو في تجارة المخدرات وتنسيقه الوثيق مع «حزب الله». ومحسن هي أيضاً المالك الفعلي لشركة «سيزر» للإنشاءات، الأمر الذي مكّن الشركة من العمل دون عوائق على الرغم من اعتقال دقو.

- توصيات في مجال السياسة العامة



على الحكومة الأمريكية أن تعلن عن رغبتها في صدور حكم في قضية دقو. وقد يساعد توجيه الاهتمام الدولي على هذه القضية في إفشال سعي دقو إلى الحرية عن طريق الرشوة. بالإضافة إلى ذلك، على المسؤولين الأمريكيين التحقيق في العلاقات بينه وبين صفا، الذي أدرجته وزارة الخزانة الأمريكية على لائحة دعم الإرهاب عام 9102. وقد تكون إحدى النتائج المحتملة معاقبة «ملك الكبتاغون» نفسه. ونظراً إلى صلات دقو بالاتجار الدولي بالمخدرات ونظام الأسد وإحدى أبرز المنظمات الإرهابية في العالم، فإن الفرصة مواتية لإنهاء حكمه.

المصدر: معهد واشنطن



التجميد والبناء: مقارنة إستراتيجية للسياسة في سورية معهد الشرق الاوسط

(اللغة الإنجليزية) 09 اذار 2022

تشارلز ليستر

ملخص:

ربما بدت الدبلوماسية السورية مهيأة لمرحلة من الاستثمار المتجدد في أوائل عام 2022، لكنّ الغزو الروسي لأوكرانيا، والانهيال الناتج في العلاقات الدبلوماسية الأميركية والأوروبية مع موسكو، يعني أن الدبلوماسية السورية قد أضحت ميّنة الآن.



يبدو الآن أن الأزمة الإنسانية غير المسبوقة باتت وشيكة. للتكيف مع هذه البيئة الجديدة، يجب على المجتمع الدولي التفكير في تغيير شامل في المقاربة، وإعطاء الأولوية لتجميد خطوط الصراع، واستخدام الإستراتيجية بدرجة أكبر للمساعدات، وتحقيق الاستقرار وإعادة البناء الموجه في المناطق غير الخاضعة لحكم نظام الأسد.

نجا بشار الأسد، بعد أن ارتكب كلّ ما يمكن من جرائم الحرب، ومن جرائم محتملة ضدّ الإنسانية، لكنه يقف اليوم على أنقاض دولة، ويعدّ نظامه وأجهزته الأمنية الوحشية بمنزلة رادع قوي لأي عودة مجددة للاجئين.



ستُعَرَضُ آليّة الأمم المتحدة الحالية عبر الحدود، التي تسمح بتقديم المساعدة إلى إدلب، على تجديد التصويت في تموز/ يوليو المقبل، حيثُ فرص استخدام روسيا لحق النقض أكبر من أي وقت مضى.

سيؤدي الصراع في أوكرانيا إلى تفاقم أزمة القمح المدمرة بالفعل في سورية، وستزيد من احتمالية حدوث مجاعة، وسيتضاعف هذا بسبب التضخم المتصاعد ونقص الوقود. في هذا الوضع الخطير، يبدو الأسد على وشك أن يصبح ضعيفاً جداً.

إنّ إستراتيجية "التجميد والبناء" ليست سياسة تقسيم، ولن تعدّ قرار مجلس الأمن رقم 4522 ميّناً أو ستضعف الالتزام الدولي به. وإنما ستعزز هذه السياسة، في الواقع، التصميم الدولي وتزيد من النفوذ لمتابعة أهداف قرار مجلس الأمن رقم 4522.

(ترجمة مركز حرمون للدراسات - لقراءة الملف كاملاً)

المصدر: معهد الشرق الأوسط



البنتاغون لا يعتزم معاقبة العسكريين المسؤولين عن سقوط ضحايا مدنيين في غارة على سوريا فرانس 24

(اللغة الإنجليزية) 17 أيار 2022

نص المقال:

أعلن البنتاغون أن تحقيقه في سقوط ضحايا بين المدنيين في الغارة الأمريكية على منطقة الباغوز في سوريا عام 2019، لم يكشف عن أي جرم في أعمال العسكريين الأمريكيين ولن تتم معاقبتهم. وجاء في تقرير قائد القوات البرية الأمريكية، مايكل غاريت، الذي قدمه المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي خلال مؤتمر صحفي يوم الثلاثاء، أنه «لم يكن هناك أي عمل إجرامي متعمد أو خطأ، على الرغم من الكشف عن بعض العيوب في الالتزام بالبروتوكول المقرر». وتابع التقرير: «ولا يوجد أي دليل على أن تلك العيوب كانت متعمدة أو كان الهدف منها إخفاء أي قرارات أو أعمال».



وأشار التقرير إلى أن الغارة على الباغوز في ريف دير الزور أسفرت عن مقتل 4 مدنيين، هم امرأة و3 أطفال، وإصابة 51 مدنيا بجروح هم 11 امرأة و4 أطفال. وأشار البنتاغون إلى أن باقي القتلى الـ 25 كانوا عناصر في تنظيم «داعش» الإرهابي. وحسب التقرير، فإن العيوب التي كشف عنها التحقيق كانت متعلقة بعدم إبلاغ العسكريين المسؤولين عن تنفيذ الضربة للأجهزة المراقبة في البنتاغون بإمكانية سقوط ضحايا مدنيين بنتيجة



الغارة.

وخلال المؤتمر الصحفي رفض كيربي الإجابة عن السؤال ما إذا كانت من الممكن محاسبة المسؤولين الذين لم يقدموا المعلومات عن الضحايا المدنيين المحتملين في الوقت المناسب. وأكد أن البنتاغون يأسف لسقوط القتلى بين المدنيين، لكن الوزارة لا ترى أي أسس لمحاسبة أحد على الحادث، مؤكداً أنه لم يتم فصل أي عسكري من الخدمة بسببه.

المصدر: فرنس 42



تفاصيل خطة العودة الطوعية للسوريين صحيفة صباح

(اللغة التركية) 11 أيار 2022

زبيدة بالتشن

ملخص: كشفت صحيفة تركية، اليوم الأربعاء، تفاصيل جديدة حول مشروع "العودة الطوعية" الذي أعلن عنه الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في 3 مايو/ أيار الجاري، ويستهدف إعادة مليون لاجئ إلى مناطق عدة في الشمال السوري.



وبحسب ما نشر موقع صحيفة "صباح"، فإن المشروع الذي وصفته بـ"الضخم"، تم التوافق على تسميته بمشروع (Y2-Ç1)، ويتضمن في معناه كلمات (استقر، عِش، اعمل) ويشمل المشروع، بناء ما بين 002 إلى 052 ألف منزل في 3 أنواع مختلفة، قبل نهاية العام الجاري، وبمساحة 04 و06 و08 متراً مربعاً، ليتم تسليمها للعائدين، وفق عدد أفراد كل عائلة.

موقع المشروع



تقول الصحيفة، إن بناء المنازل سيتم في مناطق جرابلس واعزاز والباب ورأس العين وتل أبيض، تزامناً مع بناء مبانٍ اجتماعية وثقافية، مثل المدارس ومراكز التسوق، والقاعات الرياضية، والهياكل الإدارية للمدينة (مثل البلديات).

وفيما يتعلق بسبل عيش العائدين، بينت أنه عند الانتهاء من بناء المنازل، "سيتم خلق بيئة مناسبة للسوريين الذين سيعودون لكسب قوتهم".

وضرب تقرير الصحيفة مثلاً على ذلك، بتقديم كل الدعم للعائدين لتمكينهم من إنتاج الزيتون في المناطق التي سيتم إنشاء المنازل فيها، على أن تكون مشاريع الثروة الحيوانية من وسائل الدعم الأخرى.

وفي ذات السياق، نوه إلى أنه بالإضافة إلى توظيف السوريين في عمليات بناء المنازل، التي ستخلق فرص عمل كبيرة، فإن الخطة تتضمن بناء مناطق صناعية منظمة حول المدن المنشأة حديثاً.

من أين التمويل؟

تمويل المشروع من الأسئلة التي حاول تقرير الصحيفة الإجابة عنه، وذكر فيه، أنه سيتم توفير خدمات البنية التحتية، من قبل إدارة الكوارث والطوارئ، وأن توفير تكلفة المنازل سيكون عبر دعم من المنظمات الدولية، والصناديق، والجمعيات الخيرية. مؤكدة أن التوقيع على البروتوكولات الخاصة سيجري خلال الأيام المقبلة.

في هذا الإطار، يُجري حزب العدالة والتنمية أبحاثاً مكثفة حول اللاجئين السوريين، وفق ما أشار إليه التقرير، منوهاً إلى أن هذه الاستطلاعات، تُظهر أن "الغالبية العظمى من السوريين يريدون العودة، إذا كان هناك جو من الأمان".

وفي الثالث من الشهر الجاري، وجه الرئيس التركي رسالة مصورة للسوريين لأول مرة من نوعها، كشف فيها عن تحضير أنقرة لمشروع يتيح العودة الطوعية لمليون سوري إلى بلادهم.

وجاءت الرسالة خلال مراسم تسليم منازل مبنية من الطوب في إدلب السورية، شارك فيها وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، الثلاثاء الماضي.

وقال أردوغان في الرسالة المصورة، إن "المشروع سيتم تنفيذه بدعم من منظمات مدنية تركية ودولية، وسيكون شاملاً بصورة كبيرة، وسينفذ في 31 منطقة على رأسها اعزاز وجرابلس والباب وتل أبيض ورأس العين، بالتعاون مع المجالس المحلية في تلك المناطق".

وأضاف الرئيس التركي، أنه "سيتم بناء مرافق متنوعة في إطار المشروع مثل المدارس



والمستشفيات، موضحاً أن "المشروع يتضمن جعل التجمعات السكنية المقرر تشييدها مكتفية ذاتياً، من حيث البنية الاقتصادية التحتية، انطلاقاً من الزراعة، ووصولاً إلى الصناعة".

وأكد أن "تصميم تلك التجمعات السكنية سيتم بحيث تكون أماكن مناسبة للعيش، لا ينقصها شيء من المرافق، كالمساجد والمدارس والمراكز الصحية والأفران وحدائق الأطفال". (ترجمة: السورية نت)

المصدر: صباح



المنطقة العربية أمام تحديات خطيرة بسبب أزمة الأمن الغذائي جيوبوليتكال

(اللغة الإنجليزية) 12 أيار 2022

هلال خاشان

ملخص:

تواجه المنطقة العربية، الممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، نقصا حادا في الغذاء. وبالنظر إلى أن 65% على الأقل من الناس في معظم الدول العربية فقراء أو معرضون للفقر، فليس من المفاجئ أن ينتشر الجوع وسوء التغذية في المنطقة.

وحتى في السعودية الغنية بالنفط، فإن 20% من السكان على أقل تقدير يقعون تحت خط الفقر. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب سوء الإدارة، والتغيرات الديموغرافية، وندرة المياه، وتغير المناخ، وتداعيات وباء «كوفيد-19»، والنزاعات التي لم يتم حلها. واليوم، تكشف الحرب في أوكرانيا عن مدى خطورة نقاط الضعف هذه، والتي ستظل تواجه المنطقة بعد انتهاء الحرب.

ندرة المياه

من بين 71 دولة تعاني من الإجهاد المائي في العالم، توجد 21 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالرغم أن المنطقة العربية تضم 5% من سكان العالم، فإن نصيبها من المياه العذبة في العالم أقل من 1%. وتستورد الدول العربية أكثر من نصف احتياجاتها من الغذاء، وتنفق 5% من ناتجها المحلي الإجمالي على هذه الواردات. وقد أثرت هذه المشاكل على الدول العربية بطرق مختلفة. وفي العراق، أدى الجفاف والعواصف الرملية ودرجات الحرارة المرتفعة والعقبات الخارجية أمام تدفق المياه إلى فقدان المياه بنسبة 06%. وأدت سياسة بناء السدود التي تتبعها تركيا وإيران إلى تفاقم مشاكل إمدادات المياه في كل من العراق وسوريا. وفي مصر، حرم سد النهضة الإثيوبي البلاد من 52% من إمدادات مياه النيل. وأدى احتكار إسرائيل لمياه نهر الأردن إلى تفاقم ندرة المياه في الأردن.

وفي سوريا والعراق، حيث فقد 21 مليون شخص إمكانية الوصول إلى المياه، بدأت زراعة القمح في الانهيار. وتقلصت الأراضي المزروعة في العراق بمقدار النصف خلال العام الماضي، وفي حين سيتضاعف عدد السكان بحلول عام 0502 فإن مياه الشرب ستتناقص



بنسبة 02٪ بسبب تراجع هطول الأمطار التي تشكل 03٪ من إمدادات المياه في البلاد. وتقول وزارة الموارد المائية العراقية إن نهري دجلة والفرات سيتعرضان للجفاف في غضون 02 عاماً ما لم تطلق تركيا المزيد من المياه. وفي سوريا، يأتي نحو 06٪ من تدفق المياه إلى البلاد من تركيا التي تستخدم ذلك كورقة لزيادة نفوذها في سوريا.

وعادة ما يتم إطلاق المزيد من المياه إلى سوريا في الشتاء عندما تصل السدود إلى أقصى طاقتها بدرجة قد تهدد سلامتها الهيكلية. وخلال موسم الصيف الجاف، قد يتسبب انخفاض تدفق المياه في خسائر اقتصادية هائلة في الزراعة ومصايد الأسماك. أما السعودية، فقد استنفدت بالفعل طبقات المياه الجوفية بعد أن استخدمت سنوياً 5 أميال مربعة من مياهها الجوفية غير المتجددة في الزراعة. وبالرغم أن السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لديها ما يقرب من 009 محطة لتحلية المياه، إلا أن الزراعة لا تستفيد من هذه المياه بشكل كبير، حيث يذهب أكثر من نصف إنتاج المحطات إلى الاستخدام المنزلي. وفي الجزائر والمغرب، حيث يتزايد نقص المياه، تعتمد الزراعة بشكل كبير على هطول الأمطار، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به. تكنولوجيا عفا عليها الزمن.

ولا تعد ندرة المياه المشكلة الوحيدة، حيث تراجعت الإنتاجية الزراعية نتيجة للتقنيات القديمة، فضلا عن سوء التخطيط والإدارة. وتستهلك أنظمة الري غير الفعالة مثل الري بالغمر مياهها أكثر بنسبة 04٪ من الري بالرش أو الري بالتنقيط.

وتعد التعاونيات الزراعية نادرة، ولا تقدم الحكومات العربية حوافز للتوسع في الزراعة، ما يؤدي إلى تفتت الأرض إلى قطع صغيرة مملوكة للعائلات بما لا يناسب الري الحديث والزراعة الآلية. كما تفتقر الزراعة إلى الأسمدة والمبيدات الكافية. وتؤدي هذه المشكلات إلى غلات منخفضة الجودة، بمتوسط 3,1 طن للهكتار، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 6,3 طن للهكتار. وتتسبب معدلات المواليد المرتفعة، بنحو 2٪ مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 1٪، في تعقيد الوضع. وتعد الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة والتي تبلغ مساحتها الإجمالية 07 مليون هكتار (03٪ منها في السودان) كافية لتلبية الاحتياجات الزراعية لكن ما يفتقر إليه العرب هو نظام ري عملي والقدرة على العمل معاً. ويقف الفساد وسوء الإدارة في طريق تحقيق ذلك. وفي العراق، لا يبدو أن الحكومة تأخذ الوضع المائي على محمل الجد. وفي عام 8102، خصت 51 مليون دولار، أي نحو 2,0٪ فقط من ميزانيتها، لمعالجة قضايا المياه. ويحتاج العراق إلى استثمار ما لا يقل عن 081 مليار دولار في بناء السدود ومشاريع الري لمعالجة ندرة المياه على مدى العقدين المقبلين.



وتعود قضايا المياه في سوريا إلى ما قبل انتفاضة 1102. وتعاني العاصمة دمشق، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 4 ملايين نسمة، بشكل متكرر من انقطاع المياه الذي يستمر عدة أسابيع. والآن تعد نصف مرافق معالجة المياه في سوريا غير صالحة للعمل بسبب الحرب، ما قلل من مياه الشرب المتاحة بنسبة 04٪ على مدى العقد الماضي فضلا عن أزمة تلوث مياه الشرب بمياه الصرف الصحي.

فشل الحكومات

وتعد الدول العربية أكبر مستوردي الحبوب في العالم لذلك كشفت حرب أوكرانيا عن هشاشة المنطقة فيما يخص الاكتفاء الذاتي. وبالرغم أن روسيا وأوكرانيا تصدران 21٪ فقط من غذاء العالم، فإن قريهما من المنطقة يجعل منتجاتهما أرخص بكثير وأكثر قدرة على المنافسة من منتجات المصدرين الآخرين للمواد الغذائية. وكان الصراع مزعجا بشكل خاص للدول العربية بسبب أهمية الخبز في النظم الغذائية العربية. ويأتي نحو 53٪ من الأسعار الحاررية في الدول العربية من الخبز وحده. وتستورد بعض البلدان، مثل العراق واليمن ولبنان، أكثر من 07٪ من احتياجاتها من القمح. ويعد النقص في المواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك الخبز وزيت الطهي والبقوليات، أمرا شائعا، ولا سيما في مصر والجزائر والمغرب، وقد أجبر ذلك النخبة الحاكمة على اتخاذ خطوات لتجنب الثورات المحتملة. وعلى مدى أعوام، اشتكى الجزائريون من أزمة الغذاء وتضخم الأسعار حيث انخفضت قدرتهم الشرائية بنسبة 04٪ خلال الأعوام الـ 6 الماضية. وأدى انفصال الحكومة التي تعاني من ضائقة مالية عن الأزمة وقرارها بتخفيض الواردات إلى زيادة مستوى الإحباط العام. وفي مصر، لم تؤد سياسة الري خلال القرن العشرين، التي بلغت ذروتها باستكمال السد العالي في أسوان عام 0791، إلى ثورة زراعية. وبدلا من ذلك، اتسعت الفجوة بين إنتاج الغذاء المحلي والواردات، ووصلت إلى معدل ينذر بالخطر في الأعوام الأخيرة. وبلغت نسبة الغلال المزروعة محليا 96٪ في عام 0002، لكن الإنتاج المحلي انخفض إلى 54٪ في عام 8102. وخلال نفس الفترة، انخفضت البقوليات المزروعة محليا من 65٪ إلى 73٪، واستمر الاتجاه الهابط. وتهتم الدول العربية بأمن النظام السياسي أكثر من اهتمامها بالاستقلال الغذائي. على سبيل المثال، تنفق مصر والجزائر والمغرب خمس مرات و21 مرة و52 مرة، على التوالي، على الدفاع أكثر مما تنفق على الزراعة. ومنذ عام 6591، اقترح البعض إنشاء سوق عربية مشتركة تمهيدا لإطلاق اتحاد اقتصادي لكن الفكرة لم تتحقق أبدا. وقدمت قمة جامعة الدول العربية عام 5002 في الجزائر وقمة



7002 في الرياض رؤية استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال تطوير قطاع زراعي فعال اقتصاديا وإدارة الموارد البيئية بشكل صحيح وتحسين نوعية حياة المزارعين. ووافق وزراء الزراعة العرب على توصيات هذه القمم خلال اجتماع عام 8002 للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في البحرين. وتضمنت التوصيات تطوير تقنيات زراعية حديثة وتشجيع الاستثمار في التصنيع الزراعي، كما طالبت بتحسين التنافسية الزراعية والاستثمار في تنمية الموارد البشرية. لكن الأنظمة العربية دمرت آفاق إطلاق ثورة زراعية ناجحة. ورفضت التعاون وفضلت استيراد المواد الغذائية التي تكلف المنطقة العربية سنويا أكثر من 001 مليار دولار وتعرضها لتقلبات الأسعار واضطراب الاستيراد بسبب الصراعات الخارجية. وساهم المستبدون العرب عن عمد في إهدار الموارد المائية الشحيحة لبلدانهم. وفي عام 2991، أمر الرئيس العراقي «صدام حسين» بتجفيف منطقة الأهوار جنوبي البلاد لمعاكبة المتمردين الشيعة وجماعات المعارضة الذين كانوا يسكنونها ما أدى إلى تدمير الزراعة ومصايد الأسماك والتنوع البيولوجي الفريد. وفي أوائل التسعينات من القرن الماضي، حوّل الرئيس السوري «حافظ الأسد» مياه الصرف الصحي إلى نهر بردى، الذي يعبر دمشق ويزود العاصمة بالمياه للاستخدام المنزلي والزراعي، كما قام بإعادة توجيه قنواته بعيدا عن قصره لأسباب أمنية. وغير ابنه «بشار» اتجاه مصب النهر ليغمر مناطق الثوار خارج دمشق.

التأثير على الصحة العامة

وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة «فاو» التابعة للأمم المتحدة، ارتفع عدد الجياع في المنطقة العربية بأكثر من 09٪ خلال العقد الماضي، متجاوزا 96 مليونا في عام 2020. ويعاني ثلث سكان المنطقة البالغ عددهم 024 مليون نسمة من سوء التغذية. ويعاني أكثر من 02٪ من الأطفال دون سن الخامسة من مشاكل في النمو. ويعاني 8٪ من نقص الوزن، و11٪ من زيادة الوزن، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى سوء النظم الغذائية. وفي اليمن، يعاني 54٪ من البالغين من الجوع فيما يعاني 06٪ من الشباب من فقر الدم. وفي السودان، يعاني أكثر من 02٪ من السكان البالغ عددهم 54 مليون نسمة من الجوع الشديد، وهو ما قد يتضاعف في ظل الحكومة التي يسيطر عليها الجيش. وتعد هذه الأرقام قاتمة بالنظر إلى أن السودان يمكنه تغذية معظم المنطقة العربية إذا كان قادرا على استغلال إمكاناته الزراعية الكاملة.

في المقابل، يعتبر الإفراط في الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي مشكلة كبيرة.



وساهمت العادات الغذائية غير الصحية في ارتفاع معدلات الأمراض المزمنة وخاصة مرض السكري. وسيصاب ربع البالغين في مجلس التعاون الخليجي بمرض السكري بحلول عام 0302. وفي السعودية، يعاني أكثر من 05٪ من الأشخاص فوق سن الـ 03 من مقدمات السكري. باختصار، فشلت المنطقة العربية في معالجة أسباب أزماتها الغذائية، ومن غير المرجح أن تتغلب عليها في المستقبل القريب. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة حل أزمة الغذاء والخروج من الحلقة المفرغة للفقر. وتتضمن هذه العملية إعادة ترتيب أولويات أهداف الدولة من الدفاع إلى الزراعة وعكس أنماط الهجرة الداخلية التي شهدت حركة سكانية ضخمة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية على مدى نصف القرن الماضي. وأضعفت هذه التغيرات الديموغرافية قطاع الزراعة فيما فشلت في تعزيز الصناعات الإنتاجية الأخرى. وقد يكون الحكام العرب متحمسين لتطوير بلادهم، لكنهم غير مستعدين للتخلي عن تركيزهم على استقرار النظام وأمنه.

المصدر: جيوبوليتكال نقلاً عن الخليج الجديد



روسيا ستخسر قواتها بسوريا في الفترة المقبلة صحيفة صباح

(اللغة التركية) 11 أيار 2022

حسن يالتشن

ملخص: تحدث الصحفي التركي حسن يلشين، في مقال نشرته جريدة «صباح»، عن إمكانية تأثير الحرب في أوكرانيا على التواجد الروسي في سوريا. وقال الكاتب إن سوريا لم تشهد أي تغيير منذ عملية «درع الربيع»، التي نفذها الجيش التركي في إدلب، باستثناء بعض النزاعات الحدودية التي تثيرها المجموعات المختلفة من وقت لآخر مع بعضها البعض، معتبرا أن «الحرب في سوريا قد توقفت».



ورأى أن السبب الرئيسي لذلك هو أن الأطراف أقامت مناطق آمنة خاصة بها، مشيرا إلى أن النظام السوري إذا لم يتخذ موقفا أكثر عدوانية تجاه إدلب، فإن الوضع في سوريا سيبقى



كما هو، وذلك «نتيجة مصالحة دبلوماسية تستند إلى قرار سياسي»، وفق الكاتب. وأكد أنه «لا توجد نتيجة عسكرية تنهي الحرب الأهلية السورية»، إذ لم يستنفذ الطرفان بعضهما عسكرياً، ولم يقم أي من الطرفين بتحديد كل الأطراف الأخرى، مضيفاً: «باختصار، لم تكن الظروف العسكرية موجودة لإنهاء الحرب في البلاد». واعتبر أنه نظراً لعدم انتهاء الحرب في سوريا، فسيكون من الأنسب النظر إلى الظروف السياسية لمعرفة كيف ستتطور الحرب. وأوضح أنه إذا لم يتم كسر المصالحة شبه الرسمية بين تركيا وروسيا والولايات المتحدة، فإن النشاط العسكري غير متوقع في سوريا، خاصة أن هذه الدول لا تنوي أن تطأ أقدام بعضها البعض على الساحة السورية في الوقت الحالي. وأشار إلى أن سيناريوهات المغامرة الروسية في أوكرانيا لا تزال مجهولة حتى الآن، لكن الأمر سيستغرق بعض الوقت حتى تنتج عنه نتائج سياسية واقتصادية، ويرتبط في الغالب بمدى استمرار الدول الغربية في دعم أوكرانيا. ولفت إلى أن نتائج العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، والتي تهدف إلى خلق عزلة سياسية واقتصادية لموسكو - كما صرحت واشنطن - قد تنعكس على وجودها في سوريا وتغير مكانتها.

ووفق الكاتب، فإن حدوث تفاهات بين روسيا والولايات المتحدة بشأن أوكرانيا، سيكون أسوأ سيناريو يمكن حدوثه لتركيا بالنسبة إلى سوريا، في حين ستشعر أنقرة بالارتياح في كل من سوريا وفي جميع جوانب العلاقات التركية الأمريكية في حال استمرار التنافس بين موسكو وواشنطن، وهو «أمر مرجح الحدوث». وأضاف: «لهذا السبب ستخسر روسيا قواتها في الميدان السوري في الفترة المقبلة». وتابع: «في ظل هذه الظروف، سيكون من الضروري إعادة حساب سوريا؛ لأن تركيا ستكسب مبادرة مهمة». وبحسب الكاتب، فإن روسيا لم تتخذ خطوة واحدة ضد حزب العمال الكردستاني في سوريا، رغم مخاوف تركيا، معتبراً أن موسكو كانت تمنع أنقرة من تحقيق انتصارات في سوريا رغم تجاوزها العقبة الأمريكية، حيث كانت القوات الروسية تملأ المناطق التي كان على أميركا إخلاؤها. (ترجمة: عربي 12)

[المصدر: صحيفة صباح](#)



الشمال السوري من شرقه إلى غربه كارينغي

(اللغة الإنجليزية والعربية) 11 أيار 2022

مايكل يونغ - أرميناك توكماجيان

نص الحوار: يناقش أرميناك توكماجيان، في مقابلة معه، التعقيدات التي تميّز الحدود السورية مع تركيا.

مايكل يونغ: نشرت مؤخراً دراسة مع خضر خضور بعنوان «دولة الحدود: إعادة تصوّر الأراضي الحدودية السورية التركية». ما الفكرة الأساسية التي حاولتما إيصالها إلى القراء؟ أرميناك توكماجيان: خلال العقد الفائت، أدّى الصراع السوري إلى تقسيم شمال سورية إلى ثلاث مناطق شبه مستقلة ذاتياً: الشمال الشرقي حيث يفرض أحد فروع حزب العمال الكردستاني سيطرته، وتعتبره أنقرة عدوّاً لها؛ والوسط حيث تخضع ثلاثة كانتونات لتأثير تركي قوي؛ وإدلب في الشمال الغربي، التي تحكمها مجموعة إسلامية محلية هي هيئة تحرير الشام المرتبطة بتنظيم القاعدة أو كانت مرتبطة به. ثمة أنماط اجتماعية واقتصادية مختلفة في هذه المناطق. ففيما تختلف هياكل الحكم المحلية في إدلب والكانتونات الثلاثة الخاضعة لسيطرة تركيا، يبقى أن هذه المناطق مرتبطة اجتماعياً واقتصادياً بمحافظات حدودية تركية، مثل شانلي أورفة وغازي عنتاب وكيليس وريحانلي. أما المنطقة الواقعة في شمال شرق البلاد، والخاضعة لسيطرة الأكراد، فتفصلها عن تركيا حدود صلبة.

تعترف الدراسة بهذه الاختلافات، لكنها تجادل على الرغم منها بأن الشمال السوري غير الخاضع إلى سيطرة نظام الأسد يرتبط إلى حدّ كبير بسياسات تركيا الحدودية، ويتداخل مصيره مع أمن الحدود التركية السورية. من هذا المنطلق، يُعتبر الشمال السوري بأكمله جزءاً من منظومة سياسية-أمنية واحدة. بعبارة أخرى، قد تختلف الأنظمة الاجتماعية وأنماط الحكم بين القامشلي وإدلب، لكن أي عملية عسكرية تُشنّ في إدلب ستؤدي إلى تداعيات في شمال شرق البلاد، والعكس صحيح، إذ إن المنطقة الحدودية بأكملها جزء من إطار أمني واحد. ويعني ذلك أن أي حل مستدام (وهذا لا يبدو وشيكاً) لا يمكن أن يسود إلا إذا توصلت سورية وتركيا، وحلفائهما، إلى تفاهم جديد حول وضع الأراضي الحدودية بأكملها.



يونغ: كيف تغيّر المجتمع السوري في المنطقة الحدودية مع تركيا خلال العقد الماضي، وهل من الممكن برأيك أن يعود الوضع هناك كما كان عليه قبل انتفاضة العام 1102؟
توكماجيان: لا يمكن حتمًا العودة إلى الوضع الذي كان سائدًا قبل العام 1102. فالتحولات التي شهدناها خلال العقد الماضي هائلة، وتُعتبر العوامل الاقتصادية والديموغرافية مثالاً على ذلك. لقد دُمّرت وهُمّشت حلب التي كانت الشريان الاقتصادي لشمال سورية، وسيستغرق إعادة بناء المدينة سنوات طويلة. وبات النظام الاقتصادي لشمال غرب البلاد يعتمد في زمن الحرب على التجارة مع تركيا أو عبرها، لذا شهدنا في هذا السياق نشوء مراكز اقتصادية قريبة من الحدود مع تركيا مثل سرمداء وأعرزاز.

كذلك، شهدت المنطقة تحولات هائلة على الصعيد الديموغرافي. فقد أسفرت أعمال العنف عن نزوح الملايين داخل سورية، وهجرت كثيرين إلى خارج البلاد. على سبيل المثال، يشكّل النازحون داخليًا حوالي نصف سكان الشمال الغربي غير الخاضع للنظام. وتستضيف إدلب عددًا كبيرًا من سكان حلب ودير الزور والجنوب السوري. علاوةً على ذلك، ثمة حالات عدّة من الهندسة الديموغرافية التي طبّقتها جهات سياسية على طول الحدود. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن تركيا تستضيف حوالي 7/3 مليون لاجئ سوري، يعيش أقل من 06 في المئة منهم بقليل على مقربة من الحدود السورية. ولا شكّ أن لهذه التغيّرات تأثيرات دائمة بغضّ النظر عن المسار الذي سيسلكه النزاع.
يونغ: ما مدى نجاح أو فشل السياسة التركية في المناطق الحدودية التي تسيطر عليها؟ وهل تمكّن الأتراك من تحقيق أهدافهم ضدّ قوات سورية الديمقراطية ذات الغالبية الكردية، التي يعتبرونها امتدادًا لحزب العمال الكردستاني؟ وهل أنشأوا نظامًا اقتصاديًا قابلاً للحياة هناك؟

توكماجيان: لقد حققت سياسات تركيا الحدودية نجاحًا مختلطًا. فقد تمكّنت أنقرة من تأمين حدودها من خلال بناء جدار فاصل وإدارة المعابر الحدودية عن كثب. وولّدت تدخلاتها العسكرية ودعمها الاقتصادي نوعًا من منطقة عازلة تحمي حدودها الخاصة. وحالت هذه السياسات مجتمعةً دون حدوث تدفّق كبير وغير منضبط للأشخاص نحو تركيا. وفي الوقت نفسه، ساهمت الأهمية التي تعيرها تركيا لأمن الحدود، وتدخلها العسكري، ورفضها المطلق استقبال لاجئين جدد، في منح النظام السوري وروسيا أداة قيّمة للضغط على أنقرة عند الحاجة. إضافةً إلى ذلك، كانت نسبة عودة اللاجئين من تركيا إلى شمال سورية أقل مما كانت تأمله.



في شمال شرق سورية، وجدت تركيا نفسها منذ العام 2102 جنبًا إلى جنب مع أحد فروع عدوها اللدود، حزب العمال الكردستاني. وخلال السنوات القليلة الماضية، حاولت أنقرة جاهدةً الحؤول دون بناء دويلة يهيمن عليها حزب العمال الكردستاني في سورية، واتخذت تدابير عدّة في هذا الإطار، من بينها عمليات التوغّل العسكري في عفرين والشمال الشرقي. مع ذلك، فشلت أنقرة حتى الآن في وضع حدٍّ للمشروع الكردي في سورية، وخصوصًا نتيجة الدعم العسكري الأميركي للأكراد، الذين تعتبرهم واشنطن شركاء مهمّين في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. عمومًا، يشكّل الشمال السوري معضلة ديموغرافية وأمنية كبيرة لتركيا. ولا يزال من غير الواضح كيف يمكن الخروج من هذا المأزق.

يونغ: هل يمكنك توقّع ما قد تبدو عليه المنطقة الحدودية السورية التركية بعد خمس سنوات مثلًا؟

توكماجيان: أعتقد أن الوضع الراهن سيتغيّر. لا ينبغي الخلط بين الهدوء النسبي في شمال سورية ونهاية الحرب، ولا سيما أن هذا الوضع غير مقبول بالنسبة إلى تركيا والنظام السوري اللذين يتخذان موقفًا هجومياً. وهما يمتلكان الوسائل اللازمة لتغيير الوضع الراهن من خلال العنف والمفاوضات والمساومات، وسيأتي ذلك على حساب المشاريع السياسية الثلاثة المتبقية في الشمال، والمتمثلة في: هيئة تحرير الشام، والمعارضة السورية، والإدارة الذاتية الكردية. بعبارة أخرى، إن المساحة بين النظام وتركيا في الشمال ستتقلص على حساب الجهات الفاعلة المحلية هناك.

المصدر: كارينغي



الذين صدّقوا الأسد ماتوا صحيفة يني شفق

(اللغة التركية) 11 أيار 2022

حسن يالتشن

ملخص: أفردت صحيفة «يني شفق» التركية مقالاً مطوّلاً ردّت فيه على الخطاب العنصري الذي وجّهه قادة كل من حزب الشعب الجمهوري وحزب الجيد المعارضين ضد اللاجئين السوريين في تركيا، والذي طلبا فيه منهم العودة إلى بلادهم، وذلك بعد «العفو» الأخير الذي أصدره رأس الإجراء بسوريا «بشار الأسد». وبعنوان (مات الذين آمنوا بعفو الأسد: «العودة إلى الوطن» تعني الموت للسوريين) بيّنت يني شفق أن أحزاب المعارضة لا تفكّر مطلقاً ماذا تعني العودة بالنسبة لمئات الآلاف من السوريين، ولا سيما مع وجود مليون سجين وأكثر من 300 ألف مفقود.



وذكرت الصحيفة التركية نماذج من مدنيين فقدوا إخوتهم وأحباءهم منذ سنين بعد أن قامت ميليشيا أسد باعتقالهم، في حين أكد ذووهم أنهم لا يزالون يرجون أن يكون



هؤلاء المفقودون على قيد الحياة، بالرغم من معرفتهم بحقيقة موت الكثيرين منهم بعد تعرضهم للتعذيب.

وبحسب «سيلفا ألكسوي» فإنها لم تسمع أي خبر عن شقيقها «إبراهيم شيتاف» منذ 7 سنوات، كما يشير «منير الفقير» إلى أن معظم الذين آمنوا بقرار العفو المزعوم ماتوا في السجن ودُفِنوا في مقابر جماعية، أما «ملك عودة» التي لم تعلم أي شيء عن طفلها وشقيقها في السجن منذ سنوات، فتؤكد أيضاً أنه لا يمكنها العودة إلى سوريا إلا بعد رحيل نظام الأسد. وأشارت الصحيفة إلى احتمالية تعرُّض العائدين إلى وطنهم للتعذيب، مستشهدةً بكلام السيدة «ميسا قزيز» التي ذكرت أن مخابرات أسد استجوبتها وقامت بتعذيبها، وأنها رأت هناك طفلاً عمره خمسة أشهر في الزنزانة.

رؤا الخطاب العنصري

وبعد ذكرها شهادات من فقدوا أقرباءهم، تناولت الصحيفة التركية بالنقد موقف من سمّتهم «رؤا الخطاب العنصري» بتركيا، كحزب الشعب والجيّد والنصر، مشيرة إلى أن هؤلاء يسعون بكل جهدهم لوضع يدهم بيد الأسد، زاعمين أنه أصدر عفواً ويسعى لإعادة السوريين، في حين أن اللاجئين قلقون بشأن هذا الاقتراح ولا يثقون بأي عفو يصدر عن رأس الإجرام، وخاصة بعد أن تجاوز عدد الاعتقالات غير القانونية منذ 1102 مليون شخص. أرقام وإحصائيات من ناحيته قال المتحدث باسم لجنة الأسرى السوريين مروان الحوش: إنهم وثّقوا 451 ألف معتقل في زنانات ميليشيا أسد مع أسمائهم وذلك منذ بداية الثورة، حيث تجاوز عدد الأسرى في سوريا مليوناً، وأكثر من 003 ألف شخص في عداد المفقودين، من بينهم 2217 امرأة و 734 طفلاً دون سن العاشرة.

شهادات مرّوعة

ويوضح الناشط الحقوقي والمعتقل السابق «منير الفقير» أن الأسد لم يصدر ولا مرة عفواً حقيقياً منذ 11 عاماً فهو يقوم دائماً باعتقال مئات الأشخاص الذين لا علاقة لهم بأي شيء قبل إصدار العفو ثم يطلق سراحهم، لافتاً إلى أنه جاء إلى إسطنبول لحضور اجتماع عام 2102 وعاد إلى سوريا حيث تم اعتقاله على الفور، وقضى عامين في السجن خسر فيها نحو 001 كيلو غرام من وزنه.

وبيّن «الفقير» أن ميليشيا أسد اعتقلت العائدين إلى وطنهم من الأردن ولبنان وتركيا والعديد من الدول الأخرى فور عبورهم الحدود، وأن معظم الذين صدّقوا العفو ماتوا في السجن ودُفِنوا في مقابر جماعية ولا تزال عائلاتهم تنتظر عودتهم، لكنهم للأسف لن



يعودوا أبدأً.

أما السيدة «ملك عودة» فقد دخل ولداها السجن ولم يُسمَع أي خبر عنهما منذ سنوات، وأوضحت أن الأكبر واسمه (محمد) اعتُقل عام 1102 عندما كان يبلغ من العمر 91 عاماً فقط، في حين أن شقيقه ماهر الذي يبلغ من العمر 51 عاماً اعتُقل عام 2102، كما إن ميليشيا أسد قتلت أخاها واعتقلتها هي الأخرى أيضاً وبقية مدة 51 شهراً.

تقرير الشبكة السورية

يُذكر أن الشبكة السورية لحقوق الإنسان وثقت في تقرير لها عدد من تم إخراجهم من السجن مؤخراً بمرسوم العفو الجديد، والذين بلغوا نحو 674 شخصاً من أصل 231 ألف معتقل منذ آذار 1102. وأكدت الشبكة أنه بالرغم من مُضي 11 سنة على الثورة السورية وصدور 91 عفواً، إلا أنه لا يزال لدى ميليشيا أسد 78 ألف مختفٍ قسرياً، مؤكدة أنه إلى الآن لم تتوقف تلك الميليشيات عن عمليات الاعتقال التعسفي وفعل ما يحلو لها في البلاد. (ترجمة: أورينت)

[المصدر: بني شفق](#)



الزيارة القطرية إلى إيران توهي بتقدم محتمل على مستوى السياسات معهد واشنطن

(اللغة الإنجليزية والعربية) 11 أيار 2022

سايمون هندرسون

نص المادة: من المرجح أن يسعى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى لعب دور في إحياء الاتفاق النووي، فضلاً عن المساعدة الإيرانية في استيعاب مشجعي «كأس العالم» في كرة القدم في وقت لاحق من هذا العام.



وفقاً لوكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، يصل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني يوم 21 أيار/مايو إلى طهران لإجراء محادثات في البلاد. ومن هناك، من المتوقع أن يزور ألمانيا وبريطانيا لمناقشة قضايا أمن الطاقة المتعلقة بالأزمة الأوكرانية. والواقع أن هذه الدولة الخليجية الغنية، على الرغم من عدد سكانها الصغير - حوالي 003 ألف مواطن - تتمتع بطاقات دبلوماسية هائلة لأنها تمتلك ثالث أكبر احتياطي للغاز في العالم كما أنها من



كبرى الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال، لا سيما إلى آسيا.

وتشير الأحاديث المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي إلى أن الدوحة قد تشارك في ترتيبات معينة للإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة، خاصة وأن سفير دولة قطر في طهران كان قد التقى بمحافظ «البنك المركزي الإيراني» قبل ثلاثة أيام فقط. ومن المسلم به أن الخلاف حول هذه القضية ما هو إلا أحد العوامل الكثيرة التي منعت إيران والولايات المتحدة من إحياء الاتفاق النووي المبرم عام 5102، إلا أن قطر تنسق على الأرجح دوراً ما مع واشنطن. وربما أيضاً تُربط تحويلات الأموال بالإفراج عن الأشخاص المحتجزين الذين يحملون جنسية البلدين، وهي عملية لعبت فيها سلطنة عُمان الخليفة دوراً في السابق. وبغض النظر عما إذا كانت الجهود القطرية ستنجح أم لا، من المرجح أن تلقى الاستحسان من إدارة بايدن.

لكن الأمر الأكثر إثارة للجدل هو أن الدوحة تتفاوض مع إيران لتأمين أماكن إقامة احتياطية لمشجعي كرة القدم الذين سيحضرون بطولة «كأس العالم» في تشرين الثاني/نوفمبر. وحتى الآن، سيتم التعويض عن الأماكن المحدودة في الفنادق القطرية عبر تأمين السكن في سفن الرحلات البحرية الراسية في الموانئ، لكن إحدى الخطط البديلة المقترحة هي استخدام الفنادق الإيرانية الموجودة على «جزيرة كيش» على بُعد خمسة وثلاثين دقيقة عن الدوحة. ويبدو أن الحاجة إلى مثل هذا الخيار تنبع من الصعوبات المستمرة التي تواجهها قطر مع دولتي البحرين والإمارات المجاورتين، اللتين كانت قد انضمتا إلى السعودية ومصر في الحصار الاقتصادي والدبلوماسي الذي فرض على البلاد منذ عام 7102 وحتى العام الماضي. فعند صياغة الطلب القطري لاستضافة «كأس العالم» أساساً، كان من المتصور أن تستضيف الإمارات على وجه الخصوص بعض المشجعين؛ لكن يبدو أن الدوحة لم تعد تعتبر هذا الاحتمال وارداً.

ومن وجهة نظر الأمير تميم، تُعتبر خيارات قطر محدودة بسبب علاقاتها الصعبة تاريخياً مع الدول العربية المجاورة والحقيقة الجيولوجية البسيطة بأن احتياطياتها العملاقة من الغاز موجودة بشكل أساسي في «حقل الشمال» البحري المتاخم لـ «حقل بارس» الجنوبي في المياه الإيرانية. وبما أن طهران لم تعمل بالسرعة نفسها على تطوير احتياطياتها هناك، فلا يزال احتمال نشوب خلافات ثنائية حول حقوق الغاز يلوح في الأفق. غير أن الدوحة تعوّض جزئياً عن هذا الخطر من خلال استضافة القوات الأمريكية في «قاعدة العديد الجوية»، التي لعبت دوراً حاسماً في العمليات الجوية في كل من أفغانستان



والعراق وسوريا. حتى أن الولايات المتحدة أعلنت قطر حليفاً رئيسياً لها من خارج حلف «الناطو» خلال شهر آذار/مارس.

وليس من الواضح بعد ما إذا كانت طهران تعتبر علاقات الدوحة مع واشنطن أداة مفيدة في المفاوضات النووية. ففي كانون الثاني/يناير، التقى الأمير تميم بالرئيس الأمريكي بايدن في البيت الأبيض، ولا شك في أن الصور من ذلك اللقاء ستوضع إلى جانب صور الزيارة المرتقبة هذا الأسبوع مع القادة الإيرانيين. إن رحلة الأمير هي، على أقل تقدير، تذكير بأن قطر ترى إيران دولةً يجب التعامل معها بدلاً من مواجهتها.

المصدر: معهد واشنطن



آفاق المصالحة في سورية الجديدة: تقريب الأطراف الموالية والمعارضة معهد الشرق الأوسط

(اللغة الإنجليزية) 22 نيسان 2022

رهف الدوغلي

خلاصة المادة: في أثناء إعادة انتخاب بشار الأسد للرئاسة في عام 2021، انتشرت مشاهد موالين للنظام، على وسائل التواصل الاجتماعي وفي المدونات الإخبارية في البلاد، وهم يَخِزون أصابعهم ويصوّتون بالدم بـ "نعم". وكانت مقاطع الفيديو المماثلة للدعم العاطفي وشبه الطقوسي للنظام هي القاعدة طوال عقود، وهي تعود إلى الصعود الأولي لحافظ الأسد (والد بشار) في السبعينيات. ومع أن بعض هذه المشاهد قد يكون مفروضاً بتنظيم من النظام، فإن الحجم الكبير والحماس الهائل لإعجاب الموالين يُشكّل تحدياً لأولئك الذين يرغبون في الاعتقاد بأنّ الأسد معزول، وأنه لا يحتفظ بالسلطة إلا من خلال الخوف والعنف. لا ينبغي الاستهانة بالهيمنة الأيديولوجية والعاطفية التي غالباً ما يمارسها الطغاة، والتي تمتلك آثاراً مهمة على مفهوم المستقبل المشترك والمصالحة الوطنية.



غالباً ما، تستلزم الرؤى الغربية لسورية ما بعد الحرب إنشاء برامج نزع السلاح وإعادة الاندماج الموجهة نحو أعضاء الجماعات والميليشيات الإسلامية. ومع ذلك، هناك نقاش



أقلّ حول تركت استبدادية الدولة في المناطق التي يسيطر عليها النظام أو المناطق الموالية له، كيف أنها ستؤدي على الأرجح إلى إعاقة أي نوع من المصالحة بعد الحرب. حتى في البلدان التي انتقلت إلى الديمقراطية بعد عقود من الاستبداد، كانت العملية بطيئة وضعيفة في كثير من الأحيان، بسبب الموروثات النفسية وعادات الدكتاتورية، التي يمكن أن تقود الناس إلى رؤية الاستبداد والمحسوبية، كإجابة أولى على أي مشقة أو صراع، أو صعوبة شخصية أخرى.

صنّف كثير من المحللين والمحليين السياسيين المواطنين السوريين إلى مجموعات تبدو واضحة ومثيرة للانقسام، و صنفوهم وفقاً لطائفتهم أو دينهم أو عرقهم، أو بشكل أكثر عدوانية، صنفوهم وفقاً لتوجهاتهم السياسية. ظهرت أيضاً مصطلحات مثل "الموالي" و "المعارض"، في رواية ثنائية في الغالب بين جماعات المعارضة ومسؤولي النظام. وانتشر مصطلح آخر، "محايد" (الرمادي)، بين صفوف المعارضة ومسؤولي النظام، على حدٍ سواء. وفي مقابلة مع باربرا والترز، في 6 كانون الأول / ديسمبر 2010، أشاد الأسد بأولئك الذين لديهم وجهات نظر سياسية محايدة، مدّعياً أنهم منحوه الشرعية. في الوقت نفسه، فإن المعارضة تعدّ أولئك الذين لديهم موقف سياسي متناقض (مثل المحايدون) تعدّهم متواطئين مع النظام؛ وهذا يفرض مرة أخرى ثنائية ميسّسة مفادها أنه "إذا لم تكن مع الثورة، فأنت أسدي". هذا التصنيف المتشدد للسوريين يستهين بتأثير عملية التلقين الأيديولوجي، ومن ثمّ يزيد من انقسام السوريين.

في حين صاغ البعض منطق الدعم أو الولاء للنظام، على أنه نابغ من الانتماء الطائفي أو الفوائد المادية أو الوضع الاجتماعي، لم يتناول أحد كيف أثرت الأيديولوجية والتنشئة الاجتماعية، على مدى العقود الخمسة الماضية، في الحكم السياسي للسوريين، وساعدت في تشكيل أساس دعم الأسد. في الواقع، كما هو الحال في أي حرب أو صراع مسلح، يعكس التصنيف المبسط للأحزاب -تقسيم السوريين إلى معسكرين "معارضين" و "موالين"، و "محايدين"- فهمًا غير كافٍ لكيفية الولاء السياسي أو الموافقة السلبية لنظام حكم ما، أو حتى تشكل تعبئة المعارضة إلى حد كبير، من خلال عقود طويلة من التلقين الأيديولوجي والتكتيكات القسرية.

طوال أكثر من 05 عامًا، ظلّ نظام البعث في سورية يروج لنموذج من الأيديولوجية الوطنية التي تؤكد الانتماء العسكري للشهيم للنظام، كشكل من أشكال الهوية الشخصية ونمط للتقدم الاجتماعي. في حين أن السيطرة من أعلى إلى أسفل على الموارد المادية



والمعلومات أسهمت بالتأكيد في الحفاظ على سلطة الأسد، فإن الاستيعاب والتكرار الواسعين للأيديولوجية الموالية بين شرائح كبيرة من عامة السكان أصبح الوسيلة المركزية التي يستمرّ النظام من خلالها في مهمته. حتى بين هؤلاء السوريين الذين لا يعدّون أنفسهم موالين للأسد، غالبًا ما يكون هناك شعور باللامبالاة السياسية أو عدم الاعتقاد بأن مجتمعًا مختلفًا يمكن أن يكون ممكنًا. كثيرًا ما يصف هؤلاء السوريون أنفسهم بأنهم "محايدون" سياسيًا أو "رماديون"، ويركزون بدلاً من ذلك على النجاح المادي الشخصي والاستقرار. ويميل كثيرٌ ممن يسمّون بالمحايدين والموالين إلى النظر إلى الوراء بحنين إلى عصر النظام الاشتراكي النسبي وغمر الاختلافات الطائفية والعرقية التي فرضت في ظل الدكتاتورية البعثية. مع معارضة تنقسم بشكل متزايد بين الهويات والأيديولوجيات المختلفة، والحرب المستمرة منذ أكثر من 01 أعوام، هناك سببٌ كبير للقلق من أن الإرهاب السياسي والاكْتئاب والحنين الاستبدادي سيستمر في ابتلاء السياسة السورية إلى ما هو أبعد من أي اتفاق سياسي محتمل لإنهاء الصراع.

السؤال الملحّ الحالي الذي يهيمن على تحليلات الصراع السوري هو كيف يمكن إنهاء الحرب بالمعنى العسكري؟ ولكننا ساعة حدوث ذلك سنواجه مسألة حول كيفية بناء رؤية بديلة وإعادة توحيد سورية لمنع تجدد العنف. إن شحذ الخطوط الطائفية والعرقية التي حدثت أثناء الصراع، وكذلك استمرار العادات العقلية والسياسية المتأصلة في أجيال متعددة من الاستبداد، سيخلقان عقبة أمام الإصلاحات الديمقراطية. ومن أجل تحدي هذه الموروثات الاستبدادية والمساعدة في منع تجدد العنف السياسي، يجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتمامًا وثيقًا لكيفية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 4522، وتأثيراته على سرديات الهوية ومواقف المواطنين.

على الرغم من عدم وجود دولتين متطابقتين، فإن الأمثلة السابقة لدول ما بعد الاستبداد تُقدّم رؤى مفيدة لواضعي السياسات. في عراق ما بعد البعث، قام النظام المؤقت بقيادة الولايات المتحدة بتطهير الحكومة العراقية من أي شخص على علاقة بحزب البعث أو مرتبط به. أبعد كبار المهنيين الذين يشغلون مناصب رفيعة في القطاعات السياسية والعسكرية والمدنية. وقد أدى ذلك إلى شعور قويّ بالإقصاء والحرمان بين أجزاء كبيرة من السكان العراقيين، وكان يُنظر إلى هذا المسعى عمومًا على أنه جهد طائفي يستهدف السنة. وإضافة إلى ذلك، تضررت شرعية الحكومة المؤقتة بشدة من تصوّر أنها دميمة في يد قوة أجنبية (الولايات المتحدة). أسهم رفض السماح لأي شخص مرتبط بالبعثيين



بالمشاركة في إعادة الإعمار الوطني للعراق بشكل مباشر في اندلاع الحرب الأهلية في عام 6002.

تثير الحاجة إلى مخاطبة الموالين للنظام، وإعادة دمجهم (بالإضافة إلى فصائل الميليشيات المختلفة) في مجتمع مشترك، التساؤل حول نوع العملية والسياسات التي ستكون أكثر فعالية. أود أن أزعّم أنه يجب مواجهة الموروثات الاستبدادية من خلال عملية تصاعدية، تمكّن المنظمات المدنية السورية المتنوعة للتوسط في جهود المصالحة وإنشاء سرديات وطنية جديدة وأرضية مشتركة. هذا لا يعني أنه يجب منح المقاتلين عفوًا واسعًا كما حدث في لبنان بعد الحرب الأهلية في ذلك البلد. في هذه الحالة، أصبحت السردية السائدة سرديّة فقدان الذاكرة القسري، حيث لم تُفحص الذكريات والتوترات الكامنة وتخلّ بشكل حقيقي. وأسهم هذا مرة أخرى في نشوب صراع طويل الأمد واختلال وظيفي مدني. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم المبادرات التي يقودها السوريون لمحاكمة المقاتلين الذين ثبت ارتكابهم جرائم، على سبيل المثال، في عملية مماثلة لمحاكمة كوبلنز الأخيرة التي أدانت مسؤولاً كبيراً في النظام السوري بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، لا ينبغي أن تمتد هذه الملاحظات القضائية إلى عزل شامل أو إدانة لجميع الأفراد المرتبطين بالنظام. يجب أن تؤخذ الخيارات الصعبة التي يواجهها هؤلاء الأفراد وعقود من التلقين الاجتماعي الواسع النطاق التي واجهوها في الحسبان، كنقطة انطلاق لتطوير سرديات سياسية جديدة للديمقراطية وإعادة الاندماج. يمكن العثور على نقطة أخرى محتملة لأرضية مشتركة للسوريين في رفض "التدخل" الأجنبي. تُظهر المتابعة الوثيقة لصفحات الموالين وللصفحة الرسمية للحرس الجمهوري السوري، على وسائل التواصل الاجتماعي، انتقاداً صريحاً للتدخل الإيراني والروسي. وبالمثل، تتفق معظم الفصائل المتنوعة في البلاد على أن تدخلات القوى الإقليمية والدولية أثناء الحرب أدت إلى تعزيز الأجنحة الجيوسياسية لتلك الدول الأجنبية، بدلاً من دعم مصالح السوريين. على سبيل المثال، يُنظر إلى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على ذلك البلد، من خلال "قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية"، على نطاق واسع في سورية، على أنها ضارة بجهود المعارضة كما هي ضارة بالأسد. شكك الأكاديميون ومحللو السياسة في فوائد العقوبات في إطاحة الأنظمة الاستبدادية أو حتى تغيير سلوكها. وأكثر من ذلك أن العقوبات جردت السوريين من إرادتهم، حيث أصبحوا جزءاً من الصراع الأوسع بين الولايات المتحدة وروسيا، وهو ما حوّل قانون قيصر إلى نفوذ تستخدمه



القوى العظمى لتعزيز مصالحها الخاصة، بدلاً من كونه أداة سياسية في أيدي السوريين. ولأن العقوبات تم تشجيعها والنظر إليها على أنها نتيجة للضغط السوري في الولايات المتحدة، فقد أدى ذلك إلى حدوث شرخ اجتماعي بين السوريين. السوريون العاديون الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها النظام، ويخضعون أيضاً لدعاية النظام الراسخة المعادية للغرب، وللسرديّة التي تصوّر أي معارضة سورية على أنها إرهابية أو أصولية أو متواطئة مع إسرائيل، وينظرون بعين العداء إلى مجموعات المعارضة السورية، ويعززون أسباب مشكلاتهم إلى السوريين الذين فرّوا من البلاد. لذلك، يجب على السوريين في الشتات تقديم المساعدة من خلال المنظمات المدنية، ويجب على الغرب والأمم المتحدة تسهيل مثل هذه الشبكات المجتمعية. سيساعد هذا في بناء مزيد من السرد الوطني الشامل (التي تتعدى الأسد أو من هم ضده) وتخلق إحساساً بأن السوريين متوحدون في هذه. وأكثر من ذلك، يمكن لمجموعات الضغط السورية في الغرب اتخاذ خطوات فعالة، حيث لا يجب اتخاذ خطوات لتخفيف العقوبات الاقتصادية إلا إذا تم تنفيذ آليات لضمان العودة الآمنة للاجئين والسماح لمنظمات المجتمع المدني المحلية بتوزيع المساعدات أولاً.

يمكن أن تكون الانتقادات المتزايدة للنظام من قاعدته الموالية، بسبب فشله الاقتصادي، أرضيةً مشتركةً أخرى بين جميع السوريين. وتتمثل إحدى الطرق التي يمكن بها لجماعات الشتات السوري والجهات الفاعلة السياسية السورية المستقلة في استعادة الإرادة من خلال إنتاج سردية وطنية شاملة تركز على انتقاد تلاعب الأسد بالعقوبات، من خلال تحويل ملايين المساعدات من الوكالات الأجنبية. إن استعادة القوة بإنتاج سردية بديلة للسوريين في الشتات، تُسهّل الانتقاد ضد الاستبداد والمحسوبية، يجب أن تتوازي مع تطوير آلية لدعم الفئات الضعيفة في المناطق التي يسيطر عليها النظام للبقاء على قيد الحياة في وضع اقتصادي يائس. لا ينبغي أن يكون هذا عن طريق إقناع السوريين داخل البلاد بالمخاطرة بحياتهم لمواجهة نظام عدواني، ولكن من خلال لعب دور نشط في تحدي عقلية الحصار التي خلقتها العقوبات وتشويه سمعة مزاعم النظام بالشرعية، التي تستخدم سرديات "الالتفاف حول العَلم" المناهضة للغرب كأدوات للتعبئة [وهو مفهوم مستخدم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لشرح الدعم الشعبي المتزايد على المدى القصير لحكومة بلد ما أو القادة السياسيين خلال فترات الأزمات الدولية أو الحرب]. وهذا بدوره يمكن أن يساعد في بناء قاعدة لتحدي الاتجاهات الاستبدادية



في سورية في مرحلة ما بعد الصراع. يجب على المجتمع الدولي استكشاف طرق لدعم مساحات الخلاف/ الانشقاق السياسي داخل مناطق النظام، والعمل في الوقت نفسه مع الجهات الفاعلة الإقليمية، لدعم هياكل الحكم اللامركزية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام الواقعة تحت نفوذها. وبطريقة مماثلة، أصبح كثير من الموالين مستائين من التدخل الروسي والإيراني، مشتبهيين في أن هذه القوى لا تريد لهم الخير في الجوهر. يمكن للسوريين أن يجتمعوا، لاستعادة إرادتهم من خلال معارضة استخدام البلاد كبيدق في ألعاب القوة الدولية، مع معالجة قضايا الاستبداد والمحسوبية داخل المجتمع السوري التي تساعد في تمكين هذا التدخل الأجنبي. إن تحسين الحكم المحلي والظروف المعيشية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام يمكن أن يقدم سياسة بديلة منشودة للموالين والمحايدين المهتمين بإعادة النظام والازدهار.

أخيراً، يمكن أن تستفيد عملية إعادة إعمار سورية من العودة الآمنة للاجئين والشتات ومن تمكين الأجيال الشابة. ويجب على الجماعات المدنية وعلى صانعي السياسات أيضاً التفكير في كيفية الاستفادة من ظهور جيل جديد من السوريين على مدى عقد من الصراع. لدى كثير من هؤلاء الأفراد اليوم ولاءٌ ضئيل، سواء أكان لنظام الأسد أو لميليشيات المعارضة. على هذا النحو، فهم في وضع جيد لإقامة علاقات مع السوريين داخل البلاد، وللمساعدة في نزع الاستقطاب وتسييس السردية. من الأهمية بمكان تحدي الافتراض الاستبدادي غير المستقر القائل بأن الاختلافات في الآراء السياسية تتركز على النزاعات بين المجتمعات والهويات والطوائف المختلفة وشبكات المحسوبية. يمكن القيام بذلك من خلال ضمان ألا تستبعد عملية إعادة الإعمار أي مجموعة وألا تحرض طائفة على طائفة أو عرقية ضد أخرى. نحن نعلم من التجارب السابقة مع الديمقراطية أن نجاحها يعتمد على إنشاء شكل جديد من الثقافة السياسية وإنشاء مواطنة فاعلة. لذلك، يجب أن تبدأ عملية المصالحة والحد من الصراع، مع نظرة السوريين إلى الداخل وتقييم الظروف المدنية لبلدهم، بدلاً من افتراض أن الإيرادات الخارجية أو الزعماء الأقوياء يمكنهم التدخل وإنقاذنا من الإرث المدمر للحرب. (ترجمة: حرمون)

[المصدر: معهد الشرق الأوسط](#)



هل يمكن لتعيينات الأسد العسكرية الجديدة أن تساعد في إعادة بناء نظامه؟ مؤسسة القرن

(اللغة الإنجليزية) 23 ايار 2022

آرون لوند

نص المقال:

لطالما كان الجيش هو العمود الفقري للحكومة السورية في معظم فترات تاريخ البلاد. الحرب الأهلية التي اندلعت في عام 2011 زادت فقط من أهمية القوات المسلحة على الرغم من تلاشيها من الناحية الهيكلية مع انحسار القتال النشط في السنوات الأخيرة، وتحرك الرئيس بشار الأسد لإعادة تنظيم أجهزته الأمنية التي مزقتها الحرب، مما أدى إلى إحكام قبضته على الميليشيات غير النظامية وترقية جيل جديد من الضباط إلى الرتب العليا.



الأسد بلا شك هو رقم واحد في التسلسل الهرمي العسكري، فهو شخصياً يشغل المنصبين المشتركين للرئيس السوري القائد الأعلى للقوات المسلحة وأعلى رتبة عسكرية في الدولة، لكن في الشهر الماضي اختار الأسد اثنين من الجنرالات غير المعروفين لشغل منصبين أو ثلاثة شكلياً.



في 82 نيسان أصدر الأسد مرسوماً بتعيين اللواء علي محمود عباس وزيراً للدفاع ونائب القائد الأعلى خلفاً للفريق علي عبد الله أيوب الذي شغل المنصب منذ 8102 (انظر الجدول أدناه للحصول على شرح لرتب الضباط السوريين). بعد يومين، رفع الأسد أيضاً رتبة عباس لتتوافق مع رتبة سلفه، وعين اللواء عبد الكريم إبراهيم رئيساً لهيئة الأركان العامة، وهو المنصب الذي تُرك شاغراً بشكل غريب لمدة أربع سنوات.

- عصر حافظ

شكلياً، لم يكن نظام الأسد ديكتاتورية عسكرية بمعنى أن القوات المسلحة كمؤسسة حكمت البلاد بشكل مباشر لكن حافظ الأسد والد بشار والذي حكم سوريا من 0791 إلى 0002 كان ضابطاً في القوات الجوية وشغل منصب وزير الدفاع قبل الاستيلاء على السلطة في انقلاب. وأمضى حافظ، الذي كان مكتنزاً للسلطة ومكيافيلياً ماكراً، جزءاً كبيراً من فترة حكمه التي دامت ثلاثين عاماً في تحريض قادة الأمن ضد بعضهم البعض، وتطويع الضباط من أفراد عائلته وطائفة العلويين ولكن معظم السوريين ينتمون إلى العقيدة الإسلامية السنية التي كان أتباعها يسيطرون تاريخياً على البلاد. دفع التوتر الاجتماعي الناجم عن طبيعة الأقلية للنظام إلى ضرورة قيام حافظ بتعيين شخصيات سنية في العلن كواجهة في مناصب عليا ووسيلة لإيهام الناس وإظهار التنوع لإرضاء الجماهير المحافظة دينياً في سوريا وتمكين رجال أقوياء موالين قادرين على جذب أتباع سنة إلى فلك النظام.

كان من السهل القيام بذلك في المؤسسات المدنية. فلقد قام حزب البعث التابع لحافظ بإنشاء شبكة واسعة عبر المجتمع وتم تعيين مئات الآلاف من السوريين من جميع الأديان كموظفين مدنيين في بيروقراطية الدولة المتضخمة بشكل متزايد، كما حرص الرئيس دائماً على اختيار السنة في وظائف عليا معينة مثل رئيس الوزراء ووزير الخارجية، لكن السلطة الحقيقية تكمن في جهاز الأمن وفي سلك الضباط حيث كان تمثيل السنة ضعيفاً.

حاول حافظ تعويض هذا التمثيل الضعيف عن طريق حجز بعض وظائف القيادة العليا بشكل غير رسمي للضباط السنة دون التقليل من التمثيل الزائد للعلويين داخل «الدولة العميقة» في سوريا على الرغم من أن معظم الوظائف العسكرية العليا ذهبت إلى



الضباط العلويين. مثل إدارة المخابرات العامة والأمن السياسي ومكتب الأمن القومي التابع لحزب البعث. لكن محور استراتيجية الأسد كان مناصب وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش، وهما من أعلى اثنين في البلاد وأكثرهما ظهوراً للعامة. وكلا الوظيفتين الأمنييتين كانا يشغلها ضباط من المسلمين السنة موالون لحافظ.

طوال فترة حكم حافظ الأسد تقريباً، كانت وزارة الدفاع تحت سيطرة الفريق الأول مصطفى طلاس (2391-7102)، بينما كان الفريق حكمت الشهابي (1391-3102) رئيساً للأركان، أُرسِل أخيراً إلى التقاعد في عام 8991 على الأرجح. لتمهيد الطريق لخلافة بشار للرئاسة بعد ذلك بعامين، ظل طلاس في مكانه لتسهيل انتقال منصب الأب إلى الابن، ولم يغادر المنصب إلا في عام 4002. واستمر العديد من أقارب طلاس في الارتقاء في المراتب العليا في النظام.

من الناحية المؤسسية، شغل طلاس والشهابي مناصب حساسة في عمل القوات المسلحة السورية، لكن نفوذهم العسكري والسياسي كان محدوداً أكثر مما توحي به ألقابهم. كان للسياسة الداخلية علاقة بالنفوذ الشخصي والقرب من الرئيس أكثر من ارتباطها بالمناصب الرسمية، وعلى الرغم من أن طلاس كان شخصية عامة معروفة، فقد كان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه شخصية صوريّة في معظم حياته المهنية، بدا الشهابي وكأنه وحش سياسي يعمل في قضايا حساسة مثل لبنان ومحاادثات السلام بين سوريا وإسرائيل، لكنه أيضاً كان بحاجة إلى موافقة الأسد الشخصية لممارسة السلطة داخل النخبة العسكرية التي يهيمن عليها الضباط العلويون والذين في الغالب مرتبطين بالعائلة الحاكمة.

- سلسلة خلافة منظمة؟

مع صعوده إلى السلطة في صيف عام 0002، حرص بشار الأسد على الحفاظ على الهيكل الأساسي للنظام الذي بناه والده، بما في ذلك الاختلال الطائفي المدمج في خلفيته الأمنية العسكرية، ولكن لم يكن كل شيء سيستمر كما كان قبل وصول بشار يعني الإطاحة بالعديد من المقربين من حافظ المسنين، وقد بشرت بنهاية العصر الذي كانت فيه المناصب العليا مدى الحياة.

من دون إضفاء الطابع الرسمي على الأمر أو جعله قاعدة صارمة، تحول الرئيس الجديد على ما يبدو نحو سياسة محدودة الوقت والتعيينات العسكرية القائمة على الأقدمية



إلى حد ما، مما يسمح بمسار وظيفي موحد للظهور في وظائف الضباط الكبار في سوريا.

منذ اقالة طلاس فصاعداً، تم تعيين وزراء الدفاع السوريين مباشرة من منصب رئيس هيئة الأركان العامة، وكان عليهم أولاً قضاء بضع سنوات كنائب لرئيس الأركان، الأمر الذي سهله حقيقة وجود في كثير من الأحيان أكثر من نائب واحد، ومن هذا القبيل خلق هذا النظام تدرجاً منطقياً من المنصب الرسمي رقم أربعة في التسلسل الهرمي (نائب رئيس الأركان) إلى المرتبة الثالثة (رئيس الأركان) وأخيراً المرتبة الثانية (وزير الدفاع ونائب القائد الأعلى). من حيث الرتبة، كان نواب رؤساء الأركان برتبة لواء في حين تم الاحتفاظ بالمنصبين الأولين برتبة عماد، وهي عملياً أعلى رتبة يمكن أن يتطلع إليها ضابط سوري. إن الممارسة الجديدة المتمثلة في التناوب شبه المنتظم على هذه المناصب العليا الرمزية تعني أن غير السنة يأتون لشغلها في بعض الأحيان.

عندما ترك طلاس منصبه في عام 4002، خلفه الفريق حسن تركماني، وهو مسلم سني من حلب كان يشغل منصب رئيس الأركان في ذلك الوقت، وترك تركماني منصبه في عام 9002، وتولى خليفته كرئيس للأركان العامة الفريق علي حبيب، كان حبيب محارباً مخضراً وعسكرياً قوياً ولأول مرة شخصية علوية خلال حكم الأسد تشغل منصب وزير الدفاع. ترك منصبه بعد وقت قصير من بدء انتفاضة 1102 المناهضة للنظام، حيث أشارت وسائل الإعلام الحكومية إلى اعتلال الصحة كسبب، ثم خلفه الفريق داوود راجحة، شخصية نادرة من الديانة المسيحية في الرتب العسكرية العليا، وفي غضون عام قُتل راجحة في تفجير مهد الطريق للفريق فهد جاسم الفريخ للتقدم إلى منصب وزير الدفاع، فريخ المنحدر من عشيرة بدوية في وسط سوريا، وتم إعادة تعيين المنصب إلى مسلم سني بعد ثلاث سنوات. ثم انتقل إلى علي عبد الله أيوب علوي آخر، وكان ذلك عندما أصبحت الأمور غريبة بعض الشيء.

عندما انتقل أيوب إلى منصب وزارة الدفاع، لم يعين الأسد أبداً خليفة له كرئيس للأركان العامة، ما بدا في البداية غير مهم، أصبح التأخير محيراً في نهاية المطاف، وأثار دهشة الكثيرين عندما اضطر أيوب كوزير للدفاع إلى تمثيل الجانب السوري في اجتماعات دولية على مستوى رئيس الأركان لعدم وجود رئيس فعلي لهيئة الأركان العامة مع مرور السنين، استمر الأسد في تعيين نواب رؤساء الأركان، لكنه لسبب غير مفهوم لم يتخذ أي خطوة لملء المقعد الفارغ في أعلى هيئة الأركان العامة.



في 82 أبريل من هذا العام، عيّن الأسد علي محمود عباس الذي كان نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة وزيراً جديداً للدفاع. بعد أيام، عين الأسد أخيراً وبدون تفسير عبد الكريم إبراهيم رئيساً جديداً لهيئة الأركان العامة السورية لشغل هذا المنصب لأول مرة منذ أربع سنوات.

- عباس وإبراهيم وحسن

ولد وزير الدفاع السوري الجديد علي محمود عباس عام 4691 في إفراح، وهي بلدة سنية صغيرة في منطقة وادي بردى غرب دمشق، يحمل اسمه خلفية شيعية علوية، لكن جميع المعلومات المتاحة تشير إلى أنه في الحقيقة من أصول سنية.

تقول السيرة الذاتية لوزير الدفاع عباس إنه التحق بالأكاديمية العسكرية في حمص عام 3891 وتخرج بعد ذلك بعامين كقائد مدرعات. ثم تتخطى السيرة الذاتية معظم حياته المهنية على الرغم من أنها تشير إلى أنه حضر مجموعة متنوعة من الفصول والبرامج التعليمية في باكستان والسويد وهولندا بين عامي 7991 و6002 من المرجح أن تجعله أول وزير دفاع سوري مُدرّب غريباً يخدم في ظل حكم الأسد.

أن يكون هذا هو الحال بالنسبة لكبار الضباط ذوي النفوذ على الأرض من المحتمل أن عباس مثل العديد من كبار الضباط السنة قد اقتصر في المقام الأول على الأدوار غير القتالية مثل التعليم العسكري والبحوث الأكاديمية واللوجستية والإدارة.

في الواقع، ظهر في عام 7102 في إحدى الصحف الحكومية السورية كرئيس للمعهد العسكري للغات الأجنبية، بينما لا حرج في التدريب اللغوي، فمن غير المرجح أن تكسب وظيفة مكتبية من هذا النوع الكثير من الاحترام لعباس داخل سلك ضابط مصاب بالكدمات والدماء على مدى سنوات الحرب الشرسة لمكافحة الحراك (التقارير التي تزعم أن عباس قاد اشتباكاً فاشلاً عام 6102 مع المعارضة في تل صوان في منطقة الغوطة وأنه أصيب بجروح يبدو أنها تشير إلى ضابط آخر بنفس الاسم).

تمت ترقية عباس إلى رتبة لواء في عام 8102، وبعد ثلاث سنوات، تم تعيينه نائباً لرئيس الأركان، مما جعله ينتقل الشهر الماضي إلى وزارة الدفاع وترقيته لاحقاً إلى رتبة فريق.

أثارت سيرة عباس غير الملهمة ورتبته المنخفضة نسبياً دهشة مراقبي الجيش السوري على الفور. وقال محمد الفتوح، الباحث السوري في شؤون الشرق الأوسط، «اختيار لواء



ليكون وزيراً للدفاع أمر مثير للاهتمام لأنه ربما يكون هناك مائة ضابط في رتبته والعديد منهم ظلوا في الرتبة لفترة أطول مما بقي».

ولا يُعرف الكثير عن رئيس هيئة الأركان الجديد عبد الكريم إبراهيم، الذي لم يتم الكشف عن سيرة ذاتية رسمية له بشكل مثير للفضول، حيث يدعي باحثون أنه من قرية أرزونة الواقعة غربي تل كلخ بالقرب من الحدود اللبنانية.

إذا كان هذا صحيحاً، فهذا يعني أنه من المحتمل أن يكون علويًا. و من المحتمل أن ندرة المعلومات حول ماضي إبراهيم يمكن أن تشير إلى أنه خدم داخل الأجهزة الأمنية السورية.

وفقاً لوسائل التواصل الاجتماعي الموالية للأسد، قام مسؤول في حزب البعث والعديد من الصحف على الإنترنت بإجراء تغييرات أخرى غير معلنة لهيكل القيادة، وأبرزها أنه قيل إنه عين اللواء مفيد حسن نائباً جديداً لرئيس هيئة الأركان العامة على الأرجح. حيث شغل المنصب الذي كان يشغله عباس سابقاً. على عكس عباس وإبراهيم حسن، هو علوي من نفس المنطقة التي تنتمي إليها عائلة الأسد، من المعروف أنه تقلد عدة قيادات عسكرية ثقيلة الوزن في السنوات الأخيرة بما في ذلك رئيس الفرقة الخامسة ومنذ عام 2202 كرئيس للفيلق الأول الذي يغطي جنوب سوريا. ويقول الفتيح إن حسن قد يكون في الواقع أقوى الجنرالات الثلاثة.

جهاز الأمن العسكري السوري سري بقدر ما هو معقد، لكن يبدو أن هناك شيئاً واضحاً: أولاً، خلقت فوضى الحرب الأهلية السورية شرخاً في نظام الخلافة التقليدي الذي نفذه بشار الأسد في وقت مبكر من عهده والذي أصبح واضحاً بمجرد مغادرة أيوب لهيئة الأركان العامة في عام 8102.

من خلال إعادة السلسلة الكاملة للمناصب العليا، قد يكون الأسد قد وضع الأسس للعودة إلى النظام المنتظم للترقية. وكان تعيين عباس كوزير دفاع جديد في سوريا مرتبطاً بشكل شبه مؤكد بخلفيته الدينية سواء على المدى الطويل أو المؤقت، فقد أعاد هذا التعيين ممارسة عهد حافظ المتمثلة في إبقاء مسلم سني على رأس وزارة الدفاع.

للتأكد من أن اختيار عباس قد تأثر أيضاً بعوامل أخرى لأنه لم يكن الضابط السني الوحيد المتاح للأسد عندما بدأ صعوده قبل بضع سنوات (على سبيل المثال، سبقه اللواء موفق أسعد كنائب لرئيس الأركان ضابط سني من منطقة دمشق) أحد الاحتمالات هو أن لعباس علاقات مع زمرة محددة من الضباط والرجال الأقوياء وأن تعيينه مرتبط



بالتوازن بين الفصائل والإقليمية داخل النظام، ولكن إذا كان هذا هو الحال فمن غير المرجح أن تكون التفاصيل تظهر في العرض العام.

هناك أيضًا قضية النفوذ الخارجي. حيث يميل مدى النفوذ الروسي والإيراني على نظام الأسد إلى المبالغة فيه بشكل كبير في مصادر المعارضة الغربية والعربية السورية بهدف الاستخفاف بالزعيم السوري باعتباره لعبة في أيدي أصحاب الدمى الأجانب. وأدلة موثوقة تدعم هذا الرأي على الرغم من أن الأسد يعتمد بشكل كبير على حلفائه الأجانب ويسعى إلى إرضائهم من خلال تصريحات السياسة الخارجية المتعاطفة والتنازلات الاقتصادية، ولا يوجد ما يشير إلى تخليه عن السيطرة على الشؤون الداخلية للنظام إلى صديق أو عدو. وليس من المستبعد أن نفترض أن الضباط السوريين الذين يتطلعون إلى التقدم الوظيفي سوف يعتمدون على شركاء أجنبية لتطوير علاقتهم مع رئيسهم. يشير الفتح إلى أن تعيين عباس ربما كان على العكس من ذلك طريقة الأسد للرد على الافتراضات الروسية والإيرانية.

ومن خلال فرض مرونة لا أحد يستطيع إظهار أن لديه خيارات أخرى ويمكنه استبدال أي شخص. وقال الفتح كما هو الحال مع كل شيء آخر يتعلق بالجيش السوري، حيث من الصعب تجاوز التكهانات.

باختصار، سيكون عباس وزير دفاع ضعيفًا بالتأكيد على الرغم من ندرة المعلومات، إلا أنه يبدو أنه لا يمتلك أيًا من السمات المرتبطة تقليديًا بالسلطة في النخبة الأمنية السورية. نظام الأسد في كثير من الأحيان كانت مهمة الوزير تتلخص في توقيع أوراق حضور الاحتفالات والمساعدة في إخفاء التركيبة الطائفية غير المتوازنة للضباط السوريين، وبهذا المعنى يمكن أن يكون عباس هو الرجل الوحيد لهذه الوظيفة.

أما بالنسبة لتعيين رئيس الأركان، فإن الحقيقة الأكثر بروزًا حول الدور الجديد لإبراهيم هي ببساطة أن التعيين حدث لينتهي فراغًا مدته أربع سنوات في إحدى المؤسسات العسكرية الأساسية.

قد يكون منصب رئيس الأركان الشاغر طريقة الأسد لكسب الوقت حيث قام بترقية مجموعة جديدة من الضباط السنة المناسبين (بما في ذلك عباس) إلى الرتب العليا لتعويض الانشغاقات في زمن الحرب وعمليات التطهير. كان من الممكن أيضًا أن يكون الغرض منه منع شخص معين من الانضمام إلى هذه المناصب العليا، مما يؤدي إلى تجميد الحركة الصعودية حتى تحل عمليات النقل والتقاعد المرتبطة بالعمر المشكلة.



الآن وعلى أي حال، يبدو أن إبراهيم سيكون على الدور وزارة الدفاع بمجرد تقاعد عباس. إذا كانت المعلومات حول أصول إبراهيم صحيحة، فسيكون لدى سوريا وزير دفاع علوي مرة أخرى (ليس من الواضح أن حسن أيضًا سيخلف إبراهيم كرئيس للأركان حيث يمكن أن يكون هناك أكثر من نائب واحد في أي وقت) ولكن الأسد قد يختار إبقاء عباس في منصبه لمدة عقد أو أكثر بالنظر إلى أنه يبلغ من العمر ثمانية وخمسين عامًا فقط، وهو أصغر وزير دفاع منذ عقود، فإن القيام بذلك يمنح الرئيس الكثير من الوقت لإعادة تشكيل خط الخلافة إذا كان يريد ترقية مرشح معين أو ضمان ذلك وزارة الدفاع لا تزال تحت القيادة السنية.

- إعادة تنظيم الجيش

في النهاية، قد تكون هوية الرجال الذين عينهم الأسد الشهر الماضي أقل أهمية من حقيقة أن المؤسسة العسكرية السورية بدأت تستعيد شكلها المألوف مهما كانت أسباب الشغور لمدة أربع سنوات في منصب رئيس هيئة الأركان العامة. وإن إعادة التسلسل الهرمي للأركان العامة السورية إلى حالتها الطبيعية قد يسهل جهود إعادة هيكلة القوات المسلحة.

خلال أكثر من عقد من الحرب، تحلل الكثير من الجيش السوري إلى خليط من الوحدات الرديئة والميليشيات المحلية والطائفية، وتم تجميع بعض هذه المجموعات المحلية في أطر أكبر، مثل قوات الدفاع الوطني التي ترتبط بالجيش النظامي دون أن تكون جزءًا منه.

في أعقاب التدخل الروسي في عام 2015 الذي أدى إلى استقرار موقف الأسد وساعد قواته على استعادة السيطرة على معظم البلاد، بذلت الحكومة السورية جهودًا محدودة للإصلاح العسكري، فتم تسريح بعض الميليشيات وتم دمج بعضها في تشكيلات الجيش حتى مع بقاء البعض الآخر منفصلاً عن الجيش. لكن الجيش السوري لا يزال مختلفًا تمامًا عن القوة التي كانت موجودة في عام 2011، فهو بالكاد يشبه القوة العسكرية التقليدية ويبدو أنه غير مهياً لأي شيء يتجاوز الهجمات المحلية المحدودة وحملات مكافحة التمرد.

منذ حوالي عام 2018، ساعد الدعم العسكري والدبلوماسي الروسي في تجميد الحرب بشروط مواتية للحكومة السورية. ونتيجة لذلك، تم تغيير القليل من مناطق السيطرة في السنوات الأخيرة وكان الصراع راكداً إلى حد كبير منذ سلسلة من المعارك المدمرة



في شتاء وربيع سوريا. 9102

تواصل القوات العسكرية التركية والأمريكية العمل في الأجزاء غير الخاضعة لسيطرة الحكومة من سوريا، لكن اتفاقيات الردع العسكري وعدم التضارب مع روسيا ضمنّت أن يسود سلام بارد غير معترف به في معظم الأوقات، على الرغم من أنه من المرجح أن يندلع القتال مرة أخرى في وقت ما.

يبدو أن التعيينات العسكرية في الشهر الماضي تتماشى مع هذا السياق، وإذا كان الأسد يأمل في إعادة تشكيل قوة مسلحة تقليدية قادرة على الحرب حتى إلى درجة محدودة، فإنه يحتاج إلى إعادة بناء الوظائف المركزية مثل هيئة الأركان العامة. هي مجرد بداية، لكن التخلص من الفوضى في الميليشيات على المستوى الميداني قد يكون مهمة أكثر صعوبة.

المصدر: مؤسسة القرن



الأردن يتلمّس طريقه بحذر نحو التقارب مع سورية كارنيغي

(اللغة الإنجليزية والعربية) 24 ايار 2022

أرميناك توكماجيان

نص المقال: خطت دمشق وعمّان خطى حثيثة نحو ترميم علاقاتهما العام الماضي. لكن سورية ستكون شريكًا مختلفًا للغاية عمّا كانت عليه في السابق بعد أن مزقتها الحرب طوال عشر سنوات.

فتح الأردن في آب/أغسطس 2022 كوةً في جدار العزلة السياسية والاقتصادية التي تعيشها سورية من خلال إعادة الانخراط مع النظام السوري على أعلى المستويات. وشكّلت هذه الخطوة نقطة تحوّل، ليس في سياق النزاع السوري فحسب، بل أيضًا في إطار العلاقات التي تجمع دمشق وعمّان، والتي شهدت الكثير من الانعطافات والتقلّبات منذ نشأة الدولتين الحديثتين في سورية والأردن قبل مئة عام. صحيحُ أن المصالحة بين الجانبين لم تتحوّل إلى تطبيع كامل للعلاقات بينهما، إلا أنها قد تشكّل خطوة على مسار تحقيق هذا الهدف. لكن ما يختلف بشكل كبير عن مراحل التقارب السابقة هو أن هياكل الحكم في سورية التي مزقتها الحرب أصبحت أكثر ضعفًا بكثير، وتلقّى اقتصادها ضربات موجعة للغاية، فيما لا تزال البلاد تزرخ تحت وطأة العقوبات الدولية والصراع الداخلي، ناهيك عن استمرار التّدخل الخارجي في شؤونها.

أما الأسباب التي دفعت الأردن للانفتاح مجددًا على سورية فتتراوح من الاعتبارات الأمنية والديموغرافية إلى المكاسب الاقتصادية المحتملة. ويبدو مُلفتًا أن خطوة الأردن أتت في سياق من السياسات الأميركية الأكثر مرونة نسبيًا تجاه سورية، وفي ظل مؤشرات على أن واشنطن ترغب في تخفيف انخراطها في الشرق الأوسط. وقد أثار قرار الأردن جدلًا في أوساط مراقبي الشأن السوري حول ما إذا ستستفيد عمّان من انفتاحها على نظام محاصر ومنبوذ من معظم دول العالم. وسيستمر هذا السجال لبعض الوقت، إذ من غير الواضح بعد ما ستؤول إليه الأمور. لكن الأكيد، وما أوضحه المسؤولون الأردنيون مرارًا وتكرارًا هو أن الوضع السابق لم يكن يصبّ في صالح الأردن.

يُعتبر العامل الاقتصادي من بين العوامل الرئيسية التي دفعت الأردن إلى إعادة الانخراط مع سورية. فقد كانت سورية مهمة للاقتصاد الأردني طيلة القرن السابق الذي أعقب



نشأة الدولتين بشكلهما الحديث في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وثمة تشبيه شائع لوصف العلاقة بين الجانبين ومفاده أن «سورية بمثابة رئتي الأردن». كان هذا صحيحاً إلى حدّ ما في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكن من غير الواضح ما إذا سيعود هذا الوضع إلى سابق عهده. فسورية دولة مزقتها الحرب وجُردت من قطاع صناعي كان قوياً في الماضي، ولم تعد تؤمّن عبوراً آمناً ومنخفض الكلفة إلى البحر الأبيض المتوسط أو حتى إلى الأردن بحد ذاته. فعلامه «صنع في سورية» التي كانت سابقاً مرادفاً للسلع والمواد الغذائية المنخفضة الثمن والعالية الجودة نسبياً، بدءاً من الفاكهة والخضروات ووصولاً إلى الألبسة والأحذية، باتت اليوم مرتبطة أكثر بإنتاج وتصدير الكبتاغون وغيره من المواد المخدّرة غير المشروعة.

أهون الشهور

لدى الأردن أسباب مُقنعة كثيرة تدفعه إلى تحقيق تقارب حذر، ولو جزئي، مع نظام بشار الأسد في سورية، أبرزها شعوره بأنه لن يكسب شيئاً من مشاركته المتواصلة في المساعي التي يقودها الغرب لعزل جارتها الشمالية. ومع أن الأردنيين يدركون جيداً أن إصلاح العلاقات مع سورية لن يشكّل حلاً سحرياً لمشاكل بلادهم الكثيرة، ترسّخت قناعة لدى كثيرين في أوساط الطبقة السياسية الأردنية بأن إعادة إحياء العلاقات مع دمشق ستفضي إلى نتائج إيجابية إلى حدّ كبير، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي.

واقع الحال أن الأردن انضمّ إلى المعسكر المناهض للأسد على مضض، وكان متخوّفاً من عواقب هذه الخطوة. وخير دليل على ذلك أن عمّان لم تعتمد إلى قطع علاقاتها نهائياً مع دمشق. ففي صيف العام 1102، طُلب من الأردن تبني موقف أكثر حزمًا تجاه نظام الأسد، وأتت هذه الضغوط من داخل المملكة ومن خارجها. ففي الداخل، كان جزء من المعارضة السياسية يطالب بتغيير السياسة المُعتمدة ردّاً على حملة القمع العنيفة التي شنتها النظام السوري على المتظاهرين. وفي الخارج، قامت الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، اللذان أصبحا ينتقدان الأسد بشدّة، بالأمر نفسه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، صرّح العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني لقناة بي بي سي قائلاً إن الأسد إذا كان حريصاً على مصلحة بلاده، «فعليه التنحّي». ربما يكون هذا التصريح للعاهل الأردني قد أرضى بعض حلفائه ومنتقديه المحليين، لكنه لم يجعل خياراته المتعلقة بسورية أسهل.

وفي العام 4102، فيما كانت سورية تغرق أكثر فأكثر في مستنقع الحرب الأهلية، اعتبر



الأردن أن النزاع السوري قد يفضي إلى عدد من النتائج المحتملة التي تنطوي جميعها على إشكاليات بدرجات متفاوتة. وبرز من بينها سيناريوان بدا أنهما يشكّلان تهديدًا أكبر: الاحتمال الأول هو وجود نظام معادٍ في دمشق من شأنه أن يلحق الضرر بالأردن؛ والاحتمال الثاني هو حلول مرحلة غير مستقرة ما بعد الأسد في سورية في ظل حكم القوى الإسلامية التي سيطرت على المعارضة المسلحة في العام 2012. وفي هذا السياق، وعلى حدّ قول أحد المراقبين، «غيّر العام 2012 قواعد اللعبة بالنسبة إلى السياسة الأمنية الأردنية»¹. فقد شهد ذلك العام صعود تنظيم الدولة الإسلامية في سورية، وباتت مواجهته وتطويقه إحدى أولويات الأردن، بدلًا من السعي إلى تغيير النظام. إذًا، في العام 2012 (إن لم يكن قبل ذلك)، بدأت عمّان تعتبر أن بقاء النظام السوري هو على الأرجح أهون الشرور.

وسرعان ما أصبح سيناريو بقاء النظام أكثر ترجيحًا نتيجة التدخل الروسي في النزاع بدءًا من أواخر العام 2012 تقريبًا. فقد قدّمت موسكو دعمًا عسكريًا للأسد، واستولت قواته على معاقل المعارضة واحدًا تلو الآخر بين العامين 2012 و2018. بما في ذلك درعا الواقعة على الحدود السورية الأردنية والخاضعة آنذاك إلى سيطرة الثوار، وتضمّ المعبر الحدودي الأهم بين البلدين. وبحلول العام 2018، أصبح احتمال بقاء الأسد في السلطة شبه مؤكد. ولم تجد عمّان نفسها مجاورة لنظام ساخط وحسب، بل أيضًا لحلفائه روسيا وإيران وحزب الله، وبات عليها التعامل مع التحديات الناجمة عن ذلك.

وفي مواجهة هذا الواقع الجديد، أبدى الأردن رغبة في بناء علاقات أفضل مع جاراته الشمالية، وحرص في الوقت نفسه على عدم إثارة حفيظة حلفائه الأساسيين، ولا سيما الولايات المتحدة التي بقيت معادية للأسد بشدّة. ولعلّ المؤشّر الأبرز على رغبة الأردن في تحسين علاقاته مع سورية كان قراره بفتح معبر درعا الحدودي بعد أن استعاد النظام السيطرة على المنطقة من أيدي الثوار في آب/أغسطس 2018. وبدءًا من أواخر ذلك العام، شهدت المناطق الحدودية الأردنية فورة اقتصادية، إلا أن ذلك لم يدم طويلًا لأسباب عدّة. فقد أصبحت السلطات الأردنية أقلّ تسامحًا مع التجارة الصغيرة النطاق التي انطوت على جانب غير رسمي. علاوةً على ذلك، مارست الولايات المتحدة، التي فرضت عقوبات على سورية بموجب قانون قيصر، ضغوطًا على عمّان لثنيها عن الانخراط في أنشطة اقتصادية مع دمشق. وشدّدت واشنطن على ضرورة التزام حلفائها بنظام العقوبات، ولا سيما الدول التي تتلقّى منها مساعدات اقتصادية كبيرة مثل الأردن. وقد



امتثلت عمّان لذلك، حتى أصبحت الفرصة سانحة أمامها للمناورة بعد فترة قصيرة، أي عندما انتُخب جو بايدن رئيسًا للولايات المتحدة.

أكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في تصريح أدلى به في آذار/مارس 2022 أن الأولوية القصوى لسياسة بلاده الخارجية هي الصين، ولم يأتِ على ذكر الشرق الأوسط سوى مرتين: المرة الأولى في سياق حديثه عن خطط الولايات المتحدة لتنشيط علاقاتها مع حلفائها وشركائها في المنطقة، والمرة الثانية في معرض تسليط الضوء على الدروس الصعبة التي استقتها واشنطن من «تدخلاتها العسكرية المتبادية في الخارج» فضلًا عن «محدودية القوة في بناء سلام دائم». إضافةً على ذلك، أبدت الإدارة الأميركية الجديدة مرونةً أكبر من سابقاتها حيال الملف السوري، إذ أبرمت اتفاقًا مع روسيا بشأن وصول المساعدات الإنسانية إلى دمشق، وقرّرت تخفيف وطأة العقوبات المفروضة على سورية بسبب «تداعياتها السلبية» على المواطنين السوريين العاديين، وأيّدت صفقة تزويد لبنان بالغاز من مصر والكهرباء من الأردن عبر سورية. صحيحُ أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمةً بالعقوبات، إلا أن انكفاءها النسبي في الشرق الأوسط واعتمادها سياسات أكثر مرونةً حيال سورية أتاحا فرصًا جديدةً أمام دول أخرى على غرار الأردن.

وعمدت عمّان سريعًا إلى الاستفادة من هذه التغييرات. ففي تموز/يوليو من العام 2022، حين أصبح الملك عبدالله أول قائد عربي يزور واشنطن بعد تولّي بايدين سُدّة الرئاسة، كانت سورية على رأس جدول أعماله. لم يتّضح بالكامل ما تمّ الاتفاق حولهُ بين الجانبين، لكن بعد الاجتماع سرّبت بعض وسائل الإعلام تفاصيل عمّا بات يُعرف بأنه «وثيقة سرية حول سورية» تضمّنت تشخيصًا للوضع هناك، وشدّدت على الإخفاقات السابقة، وقدمت اقتراحًا للمسار الذي يُمكن اعتماده في المستقبل. ويُذكر في هذا الإطار أن الملك عبدالله حظي بدعم روسي لهذه الوثيقة خلال الزيارة التي قام بها إلى موسكو في آب/أغسطس الفائت. وتشير التطورات اللاحقة إلى أن واشنطن أعطت عبدالله الضوء الأخضر لتوطيد علاقاته مع النظام السوري.

وترافق هذا التحوّل في السياسة الأردنية مع حملة إعلامية هدفت إلى شرح خطوات المملكة وتبريرها. فقد أشار بعض كبار المسؤولين إلى أن الأسد باقٍ في منصبه وأن جميع المقاربات التي انتهجت لغاية الآن بهدف التوصل إلى حلّ للنزاع السوري قد باءت بالفشل. ونتيجةً لذلك، لم يعد محمولًا الحفاظ على الوضع القائم، ولا سيما بالنسبة إلى الأردن ودول أخرى في المنطقة. وعلى عكس الدول التي قادت الجهود الرامية إلى عزل



الأسد، والتي هي جميعها بعيدة عن سورية (مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا في الغرب، وقطر في العالم العربي)، يُعتبر الأردن، على حدّ قول وزير خارجيته، «في مرمى النيران».

صاغ الأردن سياسته الجديدة كمحاولة للتوصّل إلى طرق جديدة لحلّ الأزمة السورية استنادًا إلى قرارات مجلس الأمن الدولي، واتفاق أميركي-روسي، وفي سياق دور أكبر للدول العربية في الشؤون السورية. لكن خطوة الأردن كانت، من نواحٍ عدّة، بمثابة محاولة لمعالجة مخاوفه الرئيسية من خلال الانخراط المباشر مع سورية، بدلًا من الاستمرار في اتّباع نهج الانتظار والترقب، الذي فشل بكل وضوح في تحقيق مصالح عمّان. وشملت هذه المخاوف مكافحة تهريب المخدرات، وإعادة إحياء العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وإرساء الأمن والاستقرار الاقتصادي في جنوب سورية، وتحقيق عودة (وإن جزئية) للاجئين السوريين في الأردن، ومعالجة مسألة وجود قوات إيرانية وأخرى موالية لإيران في المنطقة الحدودية الأردنية السورية.

أما على أرض الواقع، فقد تجلّت السياسة الجديدة على شكل اتصال هاتفي بين الأسد وعبدالله، واجتماعات بين وزيرَي خارجية البلدين وغيرهما من كبار المسؤولين، خُصّصت لمناقشة قضايا عدّة على غرار أمن الحدود وتهريب المخدرات، والتعاون في مجال إمدادات الطاقة والمياه، وتسهيل النشاط التجاري عبر معبر درعا الحدودي. وقد شكّك برز بعض المراقبين في مدى فاعلية هذا النهج، وسخر آخرون من قرار الأردن مناقشة مسألة تهريب المخدرات مع وزير الدفاع السوري، نظرًا إلى أن النظام السوري متّهم على نطاق واسع بالوقوف وراء هذه الظاهرة. إضافةً إلى ذلك، عمد الأردن إلى إعادة فتح الحدود لتحسين التبادلات التجارية. وأشار النقاد إلى سورية لم يعد لديها ما تقدّمه للأردن بعد عقد من الحرب.

لا يزال من السابق لأوانه توفير تقييم شامل عمّا إذا كانت إعادة إحياء العلاقات مع سورية قد ساعدت الأردن في بلوغ أهدافه على الصعيدين الأمني والسياسي. لكن بعد مرور أكثر من ستة أشهر على تبدّل الموقف الأردني، تبرز بعض المؤشرات على أن سياسة عمّان الجديدة تؤتي ثمارها على المستوى الاقتصادي، ما يُعتبر إنجازًا ملحوظًا لأن التعافي من الركود الاقتصادي يقع في صلب أولويات الأردن. كذلك، قد يحمل هذا التقدّم المحرز على الساحة الاقتصادية مؤشّرات تُنبئ بما سيحدث في المستقبل.

ليست طفرة اقتصادية، إنما بداية مُبشّرة



طالت أبرز التغيّرات التي حدثت خلال الأشهر الستة الماضية المجال الاقتصادي، وتحديدًا قطاع التجارة والترانزيت. قبل الحرب، كانت سورية شريكًا تجاريًا مهمًا للأردن، من خلال التجارة البسيطة والصغيرة النطاق التي أفادت بالدرجة الأولى المناطق الحدودية الأردنية، فضلًا عن التجارة الواسعة النطاق وتجارة الترانزيت (المُعتمدة على الشاحنات) التي استفادت من ارتباط الأردن برًّا بأسواق الخليج المدرة للربح. وتشير بيانات نوعية وكمية إلى تحسُّن على جميع هذه المستويات الثلاث خلال الأشهر الستة الماضية. وإن دلّ الإيقاع التاريخي للعلاقات السورية الأردنية على شيء فإنما يدلّ على أن توطيد العلاقات الاقتصادية يُفسح مجال التعاون على الصعيدين السياسي والأمني.

في هذا السياق، تقدّم مدينة الرمثا مثالًا مفيدًا على هذه الديناميكيات لأنها تقع على الحدود الأردنية وتُشكّل تقليديًا مركزًا لبيع السلع السورية المستوردة بشكل رسمي وغير رسمي. ففي فترة ما قبل العام 1102، كانت الرمثا تتباهى بأنها تستضيف أكبر سوق في البلاد للسلع السورية الرخيصة الثمن والعالية الجودة نسبيًا، والتي تشقّ طريقها من الرمثا إلى جميع المدن الأردنية الأخرى. في الواقع، كانت التجارة الصغيرة العابرة للحدود تشكّل العمود الفقري لاقتصاد المدينة، إذ أتاحت عددًا كبيرًا من فرص العمل، وأبقت تكاليف المواد الغذائية الأساسية وبعض السلع الاستهلاكية منخفضة بسبب فرق الأسعار بين الأردن وسورية.

لكن الحرب السورية طيلة عقد من الزمن قلبت الأمور رأسًا على عقب. فقد أدّى تدهور الاقتصاد السوري، وإغلاق الحدود لفترة طويلة، والتعطيل الناجم عن جائحة كوفيد-91، إلى تراجع الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير في الرمثا، مصحوبًا بارتفاع مستويات الفقر والبطالة. وأسهمت إعادة فتح الحدود مع سورية في نهاية العام 8102 في إنعاش اقتصاد المدينة، إلا أن ذلك لم يدم طويلًا، إذ عمدت الحكومة الأردنية إلى تشديد القيود المفروضة على التجارة غير الرسمية من أجل وقف تدفق المخدرات والأسلحة والسجائر غير المشروعة من سورية. علاوةً على ذلك، مارست الولايات المتحدة ضغطًا على الأردن لثنيه عن الانخراط في أي نشاط اقتصادي مع سورية (في إطار سياسة واشنطن الرامية إلى عزل البلاد). وتُضاف إلى كلِّ ما سبق ذكره التدايعات الناجمة عن أزمة كوفيد-91. مع ذلك، أدّت إعادة فتح الحدود بالكامل في أيلول/سبتمبر 1202 إلى إنعاش اقتصاد الرمثا والمناطق الحدودية الأخرى من جديد. وشهدت بلدة جابر الحدودية ومدينة المفرق الواقعة على الطريق الدولي السريع بين دمشق وعمّان ارتفاعًا في عدد المسافرين



والشاحنات التجارية. ووصف تاجر أردني مخضرم (من البحارة) يعمل في التجارة الصغيرة النطاق التغيير الحاصل قائلاً إن الحركة التجارية أضعف اليوم مقارنةً مع فترة ما قبل العام 1102، لكنها بالتأكيد أفضل مما كانت عليه أثناء إغلاق الحدود أو فرض قيود شديدة على الحركة عبر الحدود. ويعبّر هذا التقييم خير تعبير عن التغييرات التي طرأت على الحدود. فقبل العام 1102، كان التجار العاملون في التجارة الصغيرة النطاق يترددون إلى سورية يوميًا، وأحيانًا مرتين في اليوم، ما مكّنهم من جني عائدات أعلى بكثير من متوسط الدخل في الأردن (قبل اندلاع الانتفاضة السورية، كان السائق الذي يقوم بعشر زيارات إلى اثنتي عشرة زيارة إلى سورية في الشهر يحقق مدخولًا يوازي تقريبًا الحد الأدنى للأجور في الأردن). لكن الوضع يبدو مختلفًا تمامًا في الوقت الراهن. فالسائقون يذهبون إلى سورية مرة واحدة فقط كل بضعة أيام، بسبب تشديد إجراءات التفتيش الأمني، وضرورة الالتزام بالقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-91، وتراجع تسامح السلطات الأردنية مع التجارة غير الرسمية. إذًا، تسببت هذه العوامل بخفض هامش ربح التجار، بيد أن الوضع لا يزال أفضل مما كان عليه أثناء إغلاق الحدود.3

أما على مستوى تجارة الترانزيت، فالاختلاف أقل بروزًا، تحديدًا لأن هذه التجارة التي استؤنفت في أيلول/سبتمبر 8102 عندما أُعيد فتح الحدود للمرة الأولى بين الأردن وسورية، كانت قادرة على الاستمرار. وتشير الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة التابعة للحكومة الأردنية إلى أن الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 8102 شهدت تضاعف الواردات من سورية مقارنةً مع العام الذي سبقه. ثم انخفضت الأرقام بين العامين 9102 و0202، بسبب خلافات بين سورية والأردن وتداعيات جائحة كوفيد-91، لتعاود الارتفاع مجددًا بعد إعادة فتح الحدود آخر مرة. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر 1202، ارتفعت الواردات من سورية بنسبة 04 في المئة، والصادرات بنسبة 02 في المئة، والسلع المُعاد تصديرها بنسبة 55 في المئة، مقارنةً مع الشهر نفسه من العام 0202. وصرّح نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع في الأردن أن أعداد الشاحنات التي دخلت من الأردن إلى سورية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1202 تراوحت ما بين 001 و021 شاحنة يوميًا، مقارنةً مع 51 إلى 02 شاحنة قبل إعادة فتح الحدود آخر مرة. وينبغي أيضًا أن نأخذ في الحسبان الصادرات السورية إلى المملكة العربية السعودية التي تُعتبر وجهة رئيسة للسلع السورية عبر الأردن. ووفقًا لبيانات رسمية صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في السعودية، ارتفعت قيمة الصادرات السورية إلى السعودية من



643 مليون ريال سعودي (ما يعادل 29 مليون دولار) في العام 7102 (وهو أدنى مستوى لها على الإطلاق)، إلى 0021 مليون ريال سعودي (أو 023 مليون دولار) في العام 1202. لا شك أن الحرب غيرت بعض السمات التاريخية للتجارة بين سورية والأردن. فعلى سبيل المثال، يميل الميزان التجاري اليوم لصالح الأردن بعض الشيء، بعد أن كان يصبّ في مصلحة سورية خلال العقد الأول من القرن الحالي، عندما شهدت التجارة نموًا كبيرًا، باستثناء العام 6002. لكن هذا التوازن تغيّر بين العامين 4102 و1202، حين بلغت قيمة البضائع المُصدّرة أو المُعاد تصديرها إلى سورية نحو 785 مليون دينار أردني، فيما بلغت قيمة الواردات 464 مليونًا.

وثمة توجّه آخر قد يتعرّز خلال السنوات المقبلة وهو ربط الأسواق الدولية بسورية عبر الأردن. وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات مفصّلة، يُعتبر نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع في الأردن أن تجارة الترانزيت مع سورية عبر ميناء العقبة ومعبر جابر-نصيب الحدودي يمكن أن ترتفع بنحو 0001 في المئة في المستقبل المنظور، بفضل الرسوم التنافسية. بعبارة أخرى، ساهم تغيّر سياسة الأردن مؤخرًا تجاه سورية في تكريسه كمنطقة عبور (ترانزيت) للمستوردين السوريين.

علوّة على ذلك، تنطوي إعادة إحياء العلاقات الاقتصادية مع سورية على بُعد سياسي مهم، سواء لجهة العلاقات الثنائية أو السياسات الداخلية. وأظهر استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية الأردني في تشرين الأول/أكتوبر وجود تأييد شعبي واسع كبير لقرار المملكة إعادة الانخراط مع سورية. ويعتقد حوالي 87 في المئة من المشاركين في الاستطلاع، وعددهم 8021 أشخاص، أن الأضرار الأكبر التي لحقت بالأردن نتيجة الحرب السورية كانت اقتصادية في طبيعتها. وقد حظيت السياسات اللتان اتبعهما الأردن، أي الانفتاح على سورية وإعادة فتح معبر جابر-نصيب الحدودي، بتأييد 08 و48 في المئة من المشاركين على التوالي. وتشير هذه الأرقام، إلى جانب الملاحظات الميدانية والمحادثات التي أجراها المؤلّف في عمّان وإربد والرمثا، إلى أن معظم الأردنيين يوافقون على النهج الجديد لبلادهم تجاه سورية ويتوقعون أن يحقق مكاسب اقتصادية.

في سياق العلاقات السورية الأردنية، التي تشهد منذ الخمسينيات وحتى اليوم فترات من العداء حينًا وفترات من الوفاق حينًا آخر، لطالما سهّل التحسّن الاقتصادي عمومًا، آفاق توطيد التعاون السياسي والأمني. ففي منتصف السبعينيات على سبيل المثال، وبعد فترة من العداء الشديد بين الجانبين، توّصل الأردن وسورية إلى تفاهم لإصلاح



علاقتهما الاقتصادية. وبالفعل، كان الاقتصاد على رأس جدول أعمال الملك حسين حين زار الرئيس حافظ الأسد في دمشق خلال العام 5791. لكن، بدا واضحاً أن لدى الأردن حافزاً إضافياً لعقد ذلك الاجتماع، فهو أراد تعزيز الأبعاد الاقتصادية للتوافق الأردني السوري «بما يتجاوز المكاسب القصيرة الأمد ويسمح ببناء علاقات سياسية أقوى من خلال وضع الأسس اللازمة لعلاقات اقتصادية راسخة»⁴.

لكن هذا التوافق لم يعمّر طويلاً، وأعقبه عداء متجدّد دام عقدين من الزمن. ولكن أُتيحت فرض جديدة للتعاون بعد وفاة الرئيس السوري السابق حافظ الأسد والعاقل الأردني السابق الملك حسين ووصول الرئيس بشار الأسد والملك عبد الله إلى سُدة الحكم في البلدين اللذين سُرعان ما عاودا الانفتاح على بعضهما البعض. وخلال السنوات القليلة الأولى من العلاقات الودية، كانت الاتفاقات الموقّعة بين الطرفين اقتصادية في الغالب⁵. لكن مع مرور الوقت، تعرّزت آفاق التعاون بينهما لتشمل قضايا المياه، والتمويل، والأمن، وطرّد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين السوريين من الأردن، ومعارضة الضغط الأميركي على سورية في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين⁶.

خاتمة

قد لا تتجّه العلاقات بين سورية والأردن حُكمًا نحو التوافق الكامل، إذ إن ذلك يعتمد بشكل كبير على سلوك النظام السوري تجاه الأردن، فضلاً عن السياسات الإقليمية والدولية حيال سورية. وحتى لو كانت هذه فاتحةً لحقبة جديدة من العلاقات السورية الأردنية، إلا أن البلدين لا يزالان في بداية الطريق والمسار المستقبلي لم يُحدّد بعد. مع ذلك، تدلّ معظم المؤشّرات على أن الاقتصاد الأردني قد استفاد، وإن بشكل متواضع، من توثيق العلاقات مع سورية. علاوةً على ذلك، يحاول الأردن خلق نموذج اقتصادي جديد لنفسه، لا يكون فيه مجرّد سوق لبيع البضائع السورية ونقطة عبور لها في طريقها إلى الأسواق الخليجية، بل أيضاً مُصدراً إلى سورية وصلة وصل تربط دمشق بالأسواق الدولية. أخيراً، ومع أن توطيد العلاقات الاقتصادية السورية الأردنية هو إنجاز بحدّ ذاته، فإنه قد يسهم أيضاً في تعزيز أواصر التعاون في مجالات أخرى مثل المياه، وأمن الحدود، والسياسات الإقليمية.

المصدر: كارينغي



دول شرق المتوسط في حالة مد وجزر: هل يتحول الأعداء إلى أصدقاء؟ معهد واشنطن

(اللغة الإنجليزية والعربية) أيار 2022

ديفيد بولوك

نص المقال: على الرغم من أن شبح تحقق أسوأ السيناريوهات التي تجلت قبل بضع سنوات فقط لم يعد قائماً، إلا أن أفضل السيناريوهات القائمة على التعاون التحويلي لا تزال بعيدة المنال.



نحن الآن في خضم مرحلة انتقالية من المشهد الجيوسياسي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بعيداً عن الصراعات ونحو التعايش المشترك، إن لم نقل التعاون. وبدیهياً، هناك بعض الأسئلة التي تطرح نفسها في هذه المرحلة: كيف تسارعت وتيرة هذا التغيير واتسعت رقعته في الأشهر الأخيرة ولماذا حدث ذلك؟ ما الذي يعزز احتمال استمراره على الأقل لفترة من الوقت؟ سيتناول هذا المقال الصورة العامة لهذا التحوّل الذي تشهده المنطقة من خلال الإجابة على هذه الأسئلة. يتمثل العامل الوحيد الأكثر أهمية وراء هذا التحوّل الإيجابي هو التغيير في موقف تركيا، مما يدل على نطاق واسع على انتصار السياسة المحلية على السياسة الخارجية. وفي الوقت نفسه، وبغض النظر عن كافة المسائل السياسية، لا يجب أن ننسى الدور الذي تلعبه عوامل الطاقة العالمية



والمناخ والاقتصاد في هذا التحوّل أيضاً. فالقيمة النسبية المتصورة على المدى القصير والوجهات المفضلة لموارد الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط قد تغيّرت، مما جعل المواجهات حولها أقل احتمالاً على المدى القريب.

ولتقدير مدى الاختلاف الذي يبدو عليه المشهد البحري اليوم، من الضروري العودة إلى عامي 9102 و 0202. فخلال معظم هذين العامين، شهدت المنطقة أزمات صغيرة متواصلة بسبب التنافس على الحفر والتنقيب والمطالب البحرية والعمليات العسكرية البحرية الفعلية التي جرت في كافة أنحاء شرق المتوسط، بدءاً من الساحل الليبي ووصولاً إلى اللبناني. وفي تناقض صارخ، تراجعت حدة المنافسة بشكل ملحوظ خلال العام والنصف العام الماضيين. وكانت تركيا هي الرائدة في كلتا الحالتين، للأسوأ في الماضي القريب وللأفضل اليوم.

تركيا والتغيير في سياستها.

كما هو الحال غالباً، قد يكون السبب الذي يدعو تركيا إلى تغيير سياستها (إن لم يكن تبديل موقفها بالكامل) تجاه الدول المجاورة نابعاً من الداخل. فالرئيس رجب طيب أردوغان سيرشح نفسه مجدداً للانتخابات في غضون عام تقريباً، في وقت يتدهور فيه الاقتصاد التركي، حيث تتراجع قيمة الليرة التركية بينما يناهز التضخم في البلاد 04 في المائة. كما أنه تمّ تخفيض تصنيف تركيا الإئتماني إلى الدرجة غير الاستثمارية، والآن بعد أن خسر «حزب العدالة والتنمية» الحاكم الانتخابات في المدن الرئيسية، يبدو أن قاعدة مؤيديه من الطبقة الوسطى في المحافظات قد انحسرت أيضاً بشكل كبير.

ولذلك، فإن أردوغان بحاجة ماسة إلى حبل نجاة اقتصادي قريباً، وفي وقت أقرب مما يمكن أن تصبح أي ثروات طاقة بحرية متاحة. ويبدو أن السعودية والإمارات مرشحتان واضحتان كمساهمتين ولكن مقابل ثمن، وهو: تصالح معنا، ومع مصر، وحتى مع إسرائيل فضلاً عن أصدقائهما الجدد في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويزور كبار المسؤولين الخليجين والمصريين واليونانيين والإسرائيليين تركيا للمرة الأولى منذ سنوات، حيث وعد الخليجيون بمساعدات وتعاملات تجارية وودائع مصرفية واستثمارات بقيمة عشرات مليارات الدولارات، بهدف عزل إيران ومصادر تهديدات أخرى. وفي استجابة لهذه المبادرة، تخفض تركيا دعمها لجماعة «الإخوان المسلمين». كما تُظهر تعاوناً أكبر مع جهود صنع السلام في ليبيا - حيث أرسلت إليها مؤخراً بعثة عسكرية جريئة لدعم أحد طرفي الحرب الأهلية وطالبت بمساحات شاسعة من البحر الأبيض المتوسط مقابل ذلك. كما



تشير أنقرة إلى استعداد جديد للتفاوض مع كافة الدول المجاورة لها في منطقة البحر المتوسط بدلاً من استفزازها بشأن ترسيم الحدود البحرية. أما إسرائيل فهي حالة خاصة في هذا الصدد. فعلى الرغم من كل العداء بين أردوغان وإسرائيل، إلا أنه لم تحدث أي مواجهات عنيفة علنية بينهما منذ أكثر من عقد على طراز حادثة سفينة «مافي مرمرة» المشهورة بسوء السمعة قبالة ساحل غزة. وفي المقابل، وفي خطوة إيجابية للغاية، قام أردوغان في 4 شباط/فبراير 2022 بخطوة علنية رسمية مختلفة جداً عن المعتاد في هذا المجال، إذا قال للمراسلين الصحفيين الأتراك: «بإمكاننا استخدام الغاز الطبيعي الإسرائيلي في بلادنا... كما يمكننا الانخراط في جهود مشتركة تتعلق بمروره إلى أوروبا».

وهذا في الواقع مجرد حلم بعيد المنال أكثر من كونه احتمالاً جاداً، لكنه نابع من أسباب إقتصادية ولوجستية وليست سياسية. وتتمثل النقطة الأساسية في وجود إرادة سياسية الآن في أنقرة للتقارب من دول البحر المتوسط، مدفوعة بمحركات إقتصادية وسياسية محلية التي من المحتمل أن تستمر على مدى السنوات القليلة المقبلة.

لبنان

شهد العام الماضي أيضاً الكثير من النقاشات حول إشراك لبنان. ومن البنود المطروحة هي مخطط لاسترجار الغاز الطبيعي من شرق المتوسط إلى لبنان، من خلال مسار خط أنابيب بري ملتف للغاية يمر عبر الأردن وسوريا، على أن يكون مصدر الغاز من المياه المصرية والإسرائيلية. ويجري البحث بهذا المشروع المعقد بوساطة أمريكية وبهدف معن هو تخفيف الضائقة الإقتصادية الخانقة التي يشهدها لبنان. ومن الأهداف غير المعلنة الأخرى هي تشجيع إحراز تقدّم على صعيد الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان أو على الأقل استئناف المفاوضات بشأنها. وفي أوائل عام 2022، وافقت الحكومة اللبنانية، التي يهيمن عليها «حزب الله»، أخيراً على العودة إلى طاولة المحادثات، بوساطة أمريكية أيضاً. وعلى الرغم من أن الطرفين لن يتوصلا إلى اتفاق عما قريب على ما يبدو، فمجرد بروز هذا الاحتمال قد يمنع تصاعد حدة التوترات.

وعلى الرغم من احتمال تطوير قدرات لبنان على سحب الغاز من المياه بعد الاتفاق على ترسيم الحدود مع إسرائيل، والذي قد يستغرق سنوات، إلا أنه قد يعد في النهاية بتحقيق مكاسب كبيرة لاقتصاد البلاد الغارق في الصعوبات. علاوةً على ذلك، قد يحمي أيضاً الأصول الإسرائيلية في البحر من بعض الأعمال العدائية تجاهها؛ فالجانب اللبناني،



وحتى «حزب الله»، يدركان تماماً أن أي شركة لن تستثمر في منطقة حرب. ومع ذلك، يبدو أن «حزب الله» ليس في عجلة من أمره لوضع اللمسات الأخيرة على أي اتفاق. وتعكس إعاقته لمسار الأمور انتصار السياسة على الاقتصاد، في تناقض صارخ مع مجريات الأحداث مع تركيا. ف «حزب الله» يفضل السيطرة على اقتصاد متهاو بدلاً من إثارة استياء إيران أو الاعتراف بأي اتفاق مع إسرائيل، وذلك لأسباب خاصة إيديولوجية وبنفعية. وعلى الرغم من أن «حزب الله» يبقى خارج الصورة الجديدة لمنطقة شرق المتوسط، إلا أنه لن يتمكن من إشعال فتيل صدام حاد مباشر مع إسرائيل.

إسرائيل

هناك تناقض في سياسة إسرائيل الحديثة حيال منطقة البحر الأبيض المتوسط. فإسرائيل تحرص على جمع أكبر عدد ممكن من الشركاء في المنطقة وترحب بنزع فتيل الخلاف فيما يتعلق بمطالب الخصوم ذوي الصلة. وبالتالي، تتفاعل إسرائيل بحذر ولكن بشكل إيجابي مع المبادرات الأخيرة من أنقرة للتنسيق البحري وفي مجال الطاقة، وسط الحفاظ على اتصال وثيق مع كل من اليونان وقبرص ومصر (وكذلك مع الإمارات العربية المتحدة، التي تشارك في العديد من المشاريع في البحر الأبيض المتوسط). كما وقّعت الحكومة الإسرائيلية بهدوء على نقل الغاز البحري المصري والإسرائيلي عبر الأردن إلى سوريا ولبنان. ومع ذلك، يزرع الائتلاف الإسرائيلي الحاكم الجديد تحت وطأة ضغوط متعددة جديدة من قبل العناصر المدافعة عن البيئة، ولا سيما لأن وزير البيئة ينحدر من اليسار. لهذا السبب، علق الائتلاف العمل بالعديد من المشاريع الرئيسية ذات الصلة، من بينها توسيع خط أنابيب إماراتي ينقل الغاز والنفط من إيلات الواقعة على البحر الأحمر إلى أشدود على البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب أي عمليات جديدة واسعة النطاق للتنقيب عن النفط والغاز في البحر أو الحفر لاستخراجهما. ومما يزيد من هذه الحالة من عدم اليقين هي هشاشة حكومة إسرائيل الحالية، التي يؤمّن مقعد واحد في الكنيست صمودها حتى الآن.

وإلى جانب هذا التردد الإسرائيلي، ظهرت عقبة جديدة في أوائل عام 2022 حين أعلنت الولايات المتحدة أنها ستوقف دعم بناء خطوط أنابيب الطاقة الإسرائيلية (أو المصرية) تحت البحر إلى أوروبا. ومع ذلك، توصل «الاتحاد الأوروبي» للتو إلى حل بديل جزئي للمسألة - يحظى بدعم الولايات المتحدة - ويعد بأن يكون أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية والبيئية والفنية يتمثل بمدّ كابل كهربائي في البحر يصل إلى أوروبا ويحمل



إمدادات مصرية و/أو قبرصية و/أو إسرائيلية، وتصل تكلفة الاستثمارات الفعلية المقترحة فيه إلى 007 مليون دولار تقريباً. وإذا تحقق هذا المشروع بالفعل، فسيرسي فعلياً أسساً أكثر متانة لعلاقات تعاونية من هذا النوع بين مختلف دول البحر الأبيض المتوسط. اليونان وقبرص

إن وصف مفصل للسياسة اليونانية أو القبرصية بشأن قضايا شرق المتوسط هو خارج نطاق هذه النظرة العامة. ويكفي القول إن كلا الحكومتين رحبتا بالتغيير الجديد في موقف تركيا، بما في ذلك الزيارات الرفيعة المستوى، والبيانات الرسمية التصالحية، وبعض الاتفاقات بشأن مختلف الأمور الثانوية، والأهم من ذلك، الغياب شبه التام للأعمال الاستفزازية. ومع ذلك، لم يتم حل أي من الخلافات الشائكة، وليس من المحتمل أن يتم حلها في أي وقت قريب. ولا يزال التوصل إلى تسوية نهائية ورسمية بشأن تقسيم قبرص أو توحيدها بعيد المنال - إلى جانب المطالبات البحرية المتضاربة التي ينطوي عليها الأمر. وبالمثل، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في توسيع «منتدى غاز شرق المتوسط» ليضمّ تركيا. وفي الواقع، فإن التكهن الأكثر منطقية على المدى القريب هو الهدوء النسبي ولكن ليس حل النزاع أو التعاون الفعال.

مصر

تشكل مصر إحدى أبرز الدول المستفيدة من هذه التحالفات الجديدة في شرق المتوسط. فهي لم تعد تواجه خطراً من تركيا، سواء في البحر أو في ليبيا أو على المستوى السياسي المحلي. كما أنها مرشحة طموحة لأن تكون جزءاً من العديد من عروض الطاقة الجديدة متعددة الأطراف، وجميعها بتمويل من الخارج. ولديها أيضاً مصلحة عالمية وإقليمية أكبر وأكثر فعالية في ضمان أمن العبور عبر البحر الأحمر وقناة السويس وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط، حيث قد تظلع فيه بدور متزايد إلى حدّ ما.

وفي خلال ذلك، بإمكان مصر السعي إلى إبرام اتفاقات إضافية ثنائية أو متعددة الأطراف خاصة بها في شرق المتوسط، وسط تطلّعها إلى الوصول حتى إلى سوريا على الأقل. ومع ذلك، فإن أيّاً من هذه الخطوات لا تعُدّ بتدفق كبير فعلياً للأموال النقدية أو الاستثمارات في اقتصاد البلاد الذي لا يزال على الحافة. وتجد القاهرة نفسها مشتتة بسبب الاضطرابات المستعرة على جبهات أخرى، سواء في أثيوبيا أو السودان. لذلك، وفي حين تستعيد مصر تدريجياً دورها في المنطقة، فمن غير المرجح أن تصبح الطرف المبادر أو المحرّك الرئيسي الذي كانت عليه في الأوقات السابقة. وبدلاً من ذلك،



من المرجح أن تعزّز الميل العام الجديد نحو الاستقرار والحدّ من النزاعات، وذلك وفق حسابات تعود عليها بالفائدة. وهذا وحده يُعدّ مساهمة قيّمة لتحقيق المصلحة العامة. إلى ذلك، يتمثل أحد الجوانب المهمة في موقع مصر في الهجرة في البحر المتوسط أو تدفق اللاجئين. فعلى الرغم من المستويات المرتفعة للفقر والضغط السكاني، حيث يتخطى عدد سكان البلاد حالياً 001 مليون نسمة وسيواصل ارتفاعه، إلا أن القاهرة لا تزال تُحكّم قبضتها على حركة الهجرة هذه. ولا شك في أن استمرار تدفق المساعدات والاستثمارات من «الاتحاد الأوروبي» والولايات المتحدة إلى مصر يشكّل الجانب المفيد الآخر من هذه المقايضة الضمنية إلى حدّ ما.

الجهات المخزّبة والأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها: إيران و«حماس» وروسيا والصين يجدر هنا أخذ نظرة سريعة على بعض الاعتبارات الأخرى. ف«حماس» تسيطر على غزة ولكن ليس على ساحلها، الذي يشهد دوريات إسرائيلية متواصلة. ومن المؤكد أن الأسلحة وغيرها من المواد المهربة لا تزال تمرّ عبره إلى حدّ ما، إلا أنها لا تشكّل تهديداً بحرياً مهماً. وخلال المناوشات التي دامت 01 أيام في أيار/مايو 1202 بين «حماس» وإسرائيل، أطلقت الحركة آلاف الصواريخ والقذائف، ولكن القليل منها فقط حاولت (دون جدوى) استهداف السفن أو المنصات البحرية الإسرائيلية.

وفي المقابل، تعرّض ميناء أشدود الإسرائيلي القريب على البحر المتوسط والمنشآت الرئيسية (محطة خط الأنابيب، ومحطة الطاقة، ومحطة تحلية المياه) في عسقلان لهجمات خطيرة سواء من «حماس» أو «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين»، إلا أن معظمها كانت خارج المسار أو تم اعتراضها من قبل «القبة الحديدية» والدفاعات الأخرى. وفي المستقبل القريب، يمكن توقع أن يؤدي الجمع بين الردع الإسرائيلي والدفاع عن النفس، بالإضافة إلى التنسيق المصري المعزز في احتواء «حماس»، إلى الحد من هذا التهديد، على الأقل في الساحة المباشرة للبحر الأبيض المتوسط.

أما إيران، فتملك أساساً قدرات أكبر بكثير، وبالتالي لديها طموحات أوسع نطاقاً في الساحة نفسها. كما أنها قادرة على النفاذ إلى موانئ في كل من سوريا ولبنان وتستخدم قناة السويس للعبور في بعض الأحيان. ومع ذلك، أفادت بعض التقارير أنها لم تستهدف منشآت بحرية إسرائيلية بشكل مباشر في البحر المتوسط سوى مرة أو مرتين، حيث لا يزال موقع قوتها ضعيفاً نسبياً.

يُذكر أن إيران تزوّد «حماس» (وكذلك شريكها، «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين»)



في غزة و«حزب الله» في لبنان بالسلاح والمال والتدريب. وفي حال تجدد أي مواجهات عسكرية كبيرة بأي شكل من الأشكال، فقد تُستخدم بعض هذه الإمدادات من دون شكّ ضدّ الساحل الإسرائيلي والمنشآت البحرية من جديد. ولكن في الوقت الحالي، تركز إيران بشكل أكبر على جبهات أخرى، وبالطبع تشعر بالقلق من الانتقام الإسرائيلي. لذلك يبدو من المرجح أن إيران تفضل مبدأ ضبط النفس من قبل عملائها، ما لم تكن بحاجة إلى ردّهم على الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف بنيتها التحتية (النووية). وتركز روسيا أيضاً هذه الأيام بشكل أكبر على جبهات أخرى مثل آسيا الوسطى وسوريا وتركيا وأوروبا بشكل عام، وقبل كل شيء أوكرانيا. وبالتالي فهي منخرطة في البحر الأسود بشكل أكثر نشاطاً مما يسميه العرب البحر الأبيض، أي البحر الأبيض المتوسط. لكن في الوقت نفسه، تُعتبر روسيا قوة مهمة في البحر المتوسط، مع مَنفذ رئيسي إلى الموانئ في سوريا وتشارك أساطيلها بمناورات متواصلة خارجها. كما أن مرتزقتها منخرطة في الصراع الدائر في ليبيا وهي تحاول جاهدةً زيادة مبيعاتها من الأسلحة وتحسين صورتها عموماً في مصر ودول أخرى. ومع ذلك، فبشكل عام لا يبدو على الأرجح أن جميع هذه الأنشطة ستهدد أو تقوّض العلاقات الأكثر استقراراً التي تحظى بالأولوية حالياً من قبل القوى في المنطقة.

وينطبق الأمر نفسه تقريباً على الصين، التي تعزز وجودها وتُحسن صورتها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة شرق المتوسط، من مصر وصولاً إلى المغرب. فشرق المتوسط، بشكل خاص، هو محطة أساسية في «مبادرة الحزام والطريق» التي أصبحت مركزية لسياسة الصين الخارجية. ولا يزال قسم كبير من دوافعها، بخلاف حالة روسيا، يرتبط بالمجالات التجارية والثقافية وبالبنية التحتية/الاستثمار، وليس بالمجال العسكري. وعلى أي حال، تحاول الصين عموماً (وتنجح في) تجنّب التورّط في الخلافات الإقليمية من خلال عدم الانحياز إلى أي طرف. ولهذه الأسباب، لا يمكن منطقياً في الوقت الراهن اعتبار توسع الصين على طول البحر المتوسط عاملاً مزعزحاً للاستقرار على الرغم من ضرورة مراقبته عن كثب.

الخاتمة

تبقى الصورة الإجمالية المتغيّرة للعوامل الجيوسياسية لشرق المتوسط على المسار الأكثر استقراراً الذي تمّ رسمه للمرة الأولى منذ أكثر من عام. ومع ذلك، فإن ما يحدث ليس انتقالاً جذرياً نحو تعاون عملي دائم أو شامل. ومن المفارقات أن المساهمات الاقتصادية



والفنية والبيئية الضرورية للتعاون أصبحت أكثر تقييداً، فقط عندما تمّ تذييل كافة العقبات السياسية. وما زاد الطين بلة في النهاية هو أن عدم اليقين الاقتصادي هذا والحذر البيئي، إلى جانب الاضطرابات السياسية في قارات أخرى، جميعها عوامل ساهمت في الواقع في تراجع الاستثمارات وارتفاع أسعار الطاقة من جديد إلى مستويات عالية في الأشهر الأخيرة.

ولو كانت الظروف مختلفة، لكان عدم اليقين الاقتصادي والحذر البيئي قد عززا احتمال إنشاء مشاريع كبيرة جديدة في شرق المتوسط في مجال النفط والغاز، بما فيها مشاريع مشتركة مبتكرة بين خصوم إقليميين سابقين أو شركات متنافسة، وجعلتها تبدو أكثر ربحية. لكن الهدوء الحالي الذي تشهده المنطقة لم يكن متوقفاً عموماً، كما أنه لا يمكن التعويل فعلياً على استمراره. ونتيجةً لذلك، صحيح أن أسوأ سيناريوهات الصراعات الكبيرة التي سادت قبل سنوات قليلة لم تتبلور، إلا أن تلك القائمة على التعاون التحويلي لا تزال بعيدة المنال أيضاً.

المصدر: معهد واشنطن



معايير مزدوجة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كاونترينش

(اللغة الإنجليزية) 17 أيار 2022

ألفريد زاياس

نص المقال: ليس سراً أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يخدم بشكل أساسي مصالح الدول الغربية المتقدمة، وليس لديه نهج شامل تجاه جميع حقوق الإنسان، وفيه الابتزاز والبلطجة ممارستان شائعتان، وقد أثبتت الولايات المتحدة أن لديها "قوة ناعمة" كافية لإقناع الدول الأضعف بما تريد. ولا داعي للتهديد في القاعة أو في الممرات؛ يكفي اتصال هاتفية من السفير. ويتم تهديد الدول بالعقوبات - أو ما هو أسوأ - كما علمت من الدبلوماسيين الأفارقة. وبطبيعة الحال، إذا تخلى هؤلاء عن وهم السيادة، فإنهم يكافأون بأن يطلق عليهم لقب "ديمقراطيون". ولا تستطيع سوى القوى الكبرى فقط أن تكون لها آراؤها الخاصة وأن تصوت وفقاً لها.



في العام 6002، تم إلغاء "لجنة حقوق الإنسان"، التي كانت قد أنشئت في العام 6491، وتبنت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعديد من معاهدات حقوق الإنسان الأخرى،



وأنشأت نظام المقررين. وفي ذلك الوقت، كنت من بين الذين فوجئوا بمنطق الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأن السبب المقدم لحل الجمعية كان وقوع الهيئة في فخ "التسييس". وقد ضغطت الولايات المتحدة بلا كلل من أجل إنشاء لجنة أصغر تتألف فقط من الدول التي تحترم حقوق الإنسان، ويمكنها إصدار أحكام على البقية. وكما حدث، قامت الجمعية العامة بإنشاء هيئة جديدة من 74 دولة عضو، هي "مجلس حقوق الإنسان"، الذي يتسم، كما سيؤكد أي مراقب، بأنه أكثر تسييساً وأقل موضوعية من سلفه السيئ.

كانت الجلسة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، التي عُقدت في جنيف يوم الخميس، 21 أيار (مايو)، بشأن حرب أوكرانيا، حدثاً مزعجاً بشكل خاص، شابهته تصريحات معادية للأجانب تنتهك المادة 02 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". وقد استخدم المتحدثون نبرة خبيثة لشيطنة روسيا وبوتين بينما تجاهلوا جرائم الحرب التي ارتكبتها أوكرانيا منذ العام 4102، ومذبحة أوديسا، والقصف الأوكراني المستمر على مدى 8 سنوات للسكان المدنيين في دونيتسك ولوغانسك... إلخ.

تكشف مراجعة سريعة لتقارير "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" ابتداءً من شباط (فبراير) 2202 عن الكثير. وقد سجل تقرير 51 شباط (فبراير) الصادر عن بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا حوالي 14 انفجاراً في مناطق وقف إطلاق النار. وارتفع هذا العدد إلى 67 انفجاراً في 61 شباط (فبراير)؛ و613 في 71 منه؛ و456 في 81 منه؛ و314 في 91 منه؛ وبإجمالي 620/2 في 02 و12 منه؛ و484 في 22 شباط (فبراير). وأظهرت تقارير بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن الغالبية العظمى من الانفجارات المؤثرة من قذائف المدفعية كانت على الجانب الانفصالي من خط وقف إطلاق النار. ويمكننا بسهولة إجراء مقارنة بين القصف الأوكراني لنهر دونباس وقصف صربيا لبوسنة وسراييفو. ولكن في ذلك الوقت، كانت الأجندة الجيوسياسية لحلف الناتو تفضل البوسنة، وهناك أيضاً انقسام العالم إلى خيار وأشرار.

سوف يلاحظ أي مراقب مستقل الافتقار إلى التوازن الذي ظهر في المناقشات التي جرت في مجلس حقوق الإنسان يوم الخميس. ولكن، هل يفعل ذلك العديد من المفكرين المستقلين في صفوف يسار "صناعة حقوق الإنسان"؟ إن الضغط الذي يمارسه "التفكير الجماعي" هائل.

ليست فكرة تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في جرائم الحرب التي تُرتكب في أوكرانيا



فكرة سيئة بالضرورة. لكن أي لجنة من هذا القبيل يجب أن تكون مزودة بتفويض واسع يسمح لها بالتحقيق في جرائم الحرب التي يرتكبها جميع المتحاربين - الجنود الروس، وكذلك الجنود الأوكرانيون ونحو 02 ألف مرتزق قدموا من 25 دولة يقاتلون في الجانب الأوكراني. وبحسب قناة الجزيرة، فإن أكثر من نصفهم، 7/35 في المائة، يأتون من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، ويأتي 8/6 في المائة من ألمانيا. وسيكون من المبرر أيضاً منح تفويض للجنة للنظر في أنشطة 03 مختبراً بيولوجياً أميركياً/ أوكرانياً.

إن ما كان مسيئاً بشكل خاص في "مسرحية" 21 أيار (مايو) في المجلس هو أن الدول انخرطت في خطاب يتعارض مع الحق الإنساني في السلام (قرار الجمعية العامة 11/93)، والحق في الحياة (المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). لم تكن الأولوية تُعطى لإنقاذ الأرواح من خلال ابتكار طرق لتعزيز الحوار والتوصل إلى تسوية معقولة يكون من شأنها أن تؤدي إلى إنهاء الأعمال العدائية، وإنما كانت الأولوية تتعلق ببساطة بإدانة روسيا والاستشهاد بالقانون الجنائي الدولي - لإدانة روسيا حصرياً بطبيعة الحال. وفي الواقع، انخرط المتحدثون في الجلسة بشكل أساسي في "التهام والتشهير"، ومعظمه من دون أدلة، لأن العديد من الادعاءات لم تكن مدعومة بحقائق ملموسة تستحق المحاكمة. واعتمد المتهمون أيضاً على مزاعم سبق لروسيا أن تناولتها ودحضتها. ولكن، كما نعلم من كلمات أغنية فرقة سايمون وغارفنكل "الملاك" - فإن "ثمة رجلاً يسمع ما يريد أن يسمع ويتجاهل الباقي". ينبغي أن يكون الغرض المحدد من إنشاء لجنة التحقيق هو جمع أدلة يمكن التحقق منها من جميع الأطراف، وسماع أكبر عدد ممكن من الشهود. ولسوء الحظ، لا يبشر القرار المقترح في 21 أيار (مايو) بالخير للسلام والمصالحة لأنه متحيز بطريقة مؤسفة. ولهذا السبب بالذات، تخلت الصين عن ممارستها المتمثلة في الامتناع عن التصويت على مثل هذه القرارات وذهبت إلى التصويت ضد القرار. ومن الجدير بالثناء أن كبير الدبلوماسيين الصينيين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تشين شو، تحدث عن محاولة التوسط في إحلال السلام والدعوة إلى وضع هيكل أممي عالمي. وأعرب عن أسفه قائلاً: "لقد لاحظنا أن التسييس والمواجهة في (المجلس) قد تصاعدت في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أثار بشدة على صداقيته وحياده وعلى التضامن الدولي". كان الأكثر أهمية بكثير من ممارسة جنيف الطقوسية التي تلخصت في تقرير روسيا والنفاق المذهل الذي انطوى عليه القرار هو اجتماع آخر للأمم المتحدة، هذه المرة في مجلس الأمن في نيويورك يوم الخميس، 21 أيار (مايو)، حيث



جادل نائب السفير الصيني لدى الأمم المتحدة، داي بينغ، بأن العقوبات المفروضة على روسيا سوف تأتي بنتائج عكسية بالتأكيد: "لن تجلب العقوبات السلام، ولكنها ستؤدي فقط إلى تسريع انتشار الأزمة، مما يؤدي إلى أزمات غذاء وطاقات وأزمة مالية واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم".

في مجلس الأمن أيضاً، يوم الجمعة، 31 أيار (مايو)، قدم ممثل روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، أدلة توثق الأنشطة الخطيرة لحوالي 03 مختبراً بيولوجياً أميركياً في أوكرانيا. وأشار إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة للعام 5791، وأعرب عن القلق من المخاطر الهائلة التي تنطوي عليها التجارب البيولوجية التي أجريت في مختبرات الحرب الأميركية، مثل "فورت ديتريك" بولاية ماريلاند.

وأشار نيبينزيا إلى أن المختبرات البيولوجية الأوكرانية تخضع لإشراف مباشر من وكالة الحد من التهديدات الدفاعية الأميركية، في خدمة "المركز الوطني للاستخبارات الطبية" التابع للبيتاغون. وأكد أنه قد تم نقل أكثر من 041 حاوية بها طفيليات خارجية للخفافيش من مختبر بيولوجي في خاركوف إلى خارج البلاد، في غياب أي رقابة دولية. ومن الواضح أن هناك دائماً خطر تعرض مسببات الأمراض للسرقة لأغراض إرهابية أو لبيعها في السوق السوداء. وتُظهر الأدلة أنه تم إجراء تجارب خطيرة منذ العام 4102، في أعقاب الانقلاب المنسق الذي رعاه الغرب ضد رئيس أوكرانيا المنتخب ديمقراطياً، فيكتور يانوكوفيتش. ويبدو أن برنامج الولايات المتحدة تسبب في زيادة حالات عدوى خطيرة ذات صلة بالاقتصاد في أوكرانيا. وقال نيبينزيا: "توجد أدلة على أنه في خاركوف، حيث يقع أحد المختبرات، توفي 02 جندياً أوكرانياً بسبب إنفلونزا الخنازير في كانون الثاني (يناير) 6102، وتم نقل 002 آخرين إلى المستشفى. وإلى جانب ذلك، تحدثت حالات لتفشي حمى الخنازير الأفريقية بانتظام في أوكرانيا. وفي العام 9102، انتشر مرض كانت له أعراض مشابهة للطاعون".

ووفقاً لتقارير وزارة الدفاع الروسية، طلبت الولايات المتحدة من كيبف تدمير مسببات الأمراض والتستر على جميع آثار البحث حتى لا يحصل الجانب الروسي على أدلة تثبت انتهاكات أوكرانيا والولايات المتحدة للمادة 1 من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة. واستجابة لذلك، سارعت أوكرانيا إلى إغلاق جميع البرامج البيولوجية، وأمرت وزارة الصحة الأوكرانية بإزالة العوامل البيولوجية المودعة في المختبرات البيولوجية اعتباراً من 42 شباط (فبراير) 2202.



وأشار السفير نيبينزيا إلى أنه أثناء جلسة استماع في الكونغرس الأميركي في 8 آذار (مارس)، أكدت وكالة وزارة الخارجية الأميركية، فيكتوريا نولاند، وجود مختبرات بيولوجية في أوكرانيا حيث تم إجراء أبحاث بيولوجية للأغراض العسكرية، وأنه من الضروري أن لا تسقط مرافق الأبحاث البيولوجية هذه في أيدي القوات الروسية“. في الأثناء، رفضت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد، الأدلة الروسية، واصفة إياها بأنها “دعاية“، وألمحت بلا مبرر إلى تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المشكوك فيه عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيماوية في دوما من قبل الرئيس السوري بشار الأسد، محاولة أن تؤسس بذلك لنوع من الذنب بالتبعية. بل إن الأكثر مدعاة للثناء هو البيان الذي أدلت به سفيرة المملكة المتحدة باربرا وودوارد، ووصفت فيه مخاوف روسيا بأنها “سلسلة من نظريات المؤامرة الجامحة التي لا أساس لها من الصحة وغير المسؤولة“. في جلسة مجلس الأمن تلك، حث السفير الصيني، داي بينغ، الدول التي تحتفظ بأسلحة دمار شامل، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية، على تدمير مخزوناتها: “نحن نعارض بشدة تطوير وتخزين واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية من قبل أي دولة وتحت أي ظرف من الظروف، ونحث البلدان التي لم تدمر بعد مخزوناتها من الأسلحة البيولوجية والكيميائية بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. يجب أن يكون أي أثر لمعلومات عن نشاط عسكري بيولوجي مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي“. ودعت الصين جميع الأطراف المعنية إلى الرد على الأسئلة ذات الصلة في الوقت المناسب، وتقديم توضيحات شاملة لتبديد الشكوك المشروعة للمجتمع الدولي.

وكما هو مفترض، سوف تعطي وسائل الإعلام الرئيسية رؤية وفيرة لتصريحات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتتجاهل صراحة الأدلة التي قدمتها مقترحات روسيا والصين. وهناك المزيد من الأخبار السيئة عن السلام والتنمية المستدامة. ثمة أخبار سيئة عن نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي؛ وأخبار سيئة عن زيادة الميزانيات العسكرية باستمرار وإهدار الموارد على سباق التسليح والحرب. وقد علمنا للتو عن محاولة فنلندا والسويد الانضمام إلى الناتو. هل تدركان أنهما تنضمان في الحقيقة إلى ما يمكن اعتباره “منظمة إجرامية“ لأغراض المادة 9 من النظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ؟ هل هما مدركتان لحقيقة أن الناتو ارتكب خلال الثلاثين عاما الماضية جرائم عدوان وجرائم حرب في يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق وليبيا وسورية؟ بطبيعة الحال، تمتع الناتو حتى الآن بالحصانة والإفلات من العقاب. لكن “الإفلات من العقاب“ لا يجعل مثل هذه



الجرائم أقل إجراماً. في حين أن مصداقية مجلس حقوق الإنسان لم تمت بعد، يجب أن نعرف بأنه أصيب بجروح خطيرة. وللأسف، لم يكسب مجلس الأمن أي أمجاد أيضاً. كان كلاهما ساحتي مصارعة حيث تحاول البلدان تسجيل النقاط فقط. فهل تتطور هاتان المؤسستان إلى منتديات حضارية للنقاش البناء حول مسائل الحرب والسلام وحقوق الإنسان، وبقاء البشرية نفسه؟ (ترجمة: الغد)

المصدر: كاوترينش



ضحايا الحرب الروسية في سوريا يعانون من العواقب الوخيمة لحرب أخرى في أوكرانيا شبكة آي تي في البريطانية

(اللغة الإنجليزية) 19 أيار 2022

روحي حسن

نص المقال: ألقت شبكة إخبارية بريطانية الضوء على صعوبات تأمين الغذاء والوقود في الشمال السوري نتيجة الحرب التي أطلقتها روسيا ضد أوكرانيا وما تلا ذلك من ارتفاع في أسعار السلع والمواد الغذائية والمحروقات دولياً.



وقالت شبكة SWEN VTI البريطانية إن السوريين على دراية جيدة ببعض تكتيكات فلاديمير بوتين في أوكرانيا، بعد أن وقعوا ضحايا لعقد من الصراع تلقى فيه نظام أسد الدعم من روسيا، لكن منذ أن غزت الأخيرة أوكرانيا في شباط الماضي أدى الارتفاع اللاحق في أسعار الوقود والغذاء العالمية إلى إصابة سوريا بالشلل أكثر.

أحد الخبازين في إدلب قال إن 08٪ من السكان باتوا لا يستطيعون شراء الخبز منذ ارتفاع



أسعار القمح بعد الغزو، موضحاً أنه اعتاد على شراء طن من الدقيق مقابل 004 دولار وفي ليلة واحدة قفز سعره إلى 035 دولاراً.

المفارقة المحزنة أن المنطقة كانت تعتمد على الإنتاج المحلي في المزارع قبل تدميرها من قبل ميليشيا أسد وروسيا، ما أجبر الزبائن على الاعتماد على القمح المستورد. السيدة وفية لا تنام الليل حزناً

هذه الأسعار المرتفعة تجعل السيدة «وفية» النازحة في أحد المخيمات تبكي طوال الليل بسبب قلقها إزاء كيفية بقاء أسرتها على قيد الحياة، ولا سيما أنها ترعى أحفادها اليتامى الـ 21، الذين قُتل آباؤهم أو سُجنوا، ما تركهم بلا معيل.

تقول «وفية» التي أتعبتها الحياة: «نحن بحاجة إلى السكر، والخبز، والزيت، والزبدة - لا نستطيع تحمل التكاليف. ما الذي أفكر به في النوم؟ ما زلت أفكر كيف يمكنني إطعام الفتيات والفتيان!».

الأرقام الأخيرة من سوريا ترسم صورة رهيبة حتى قبل غزو أوكرانيا، كان 09٪ من سكان سوريا يعيشون في فقر، وكان ثلثهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية و55٪ يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

في الوقت الحالي، قالت عائلة واحدة فقط من بين كل عشر عائلات شملها الاستطلاع أنها كانت قادرة على تلبية 561 جنيهاً إسترلينياً المطلوبة كل شهر لتغطية مصاريف الطعام والضروريات، فيما يقول 78٪ من سكان المنطقة إنهم مضطرون الآن إلى تخطي الوجبات لتغطية تكاليف المعيشة الأخرى.

عبد العزيز غير قادر على علاج أطفاله

فرّ عبد العزيز عمر من القصف الروسي لمنزله في سوريا قبل ثلاث سنوات، والآن يعاني هو وعائلته من جراء الروس مرة أخرى.

ثلاثة من أطفاله معاقون وعليه أن يأخذهم إلى العلاج الفيزيائي لإعادة تأهيلهم - ولكن بسبب ارتفاع أسعار الوقود نتيجة للحرب في أوكرانيا، فإنه يجد صعوبة في القيام بهذه الرحلة. يقول، إنه يقتله كأب عجزه عن تحمل تكاليف الأدوية والطعام لأطفاله.

شاركت منظمة الخوذ البيضاء إحصائياتها مع شبكة SWEN VTI للهجمات الروسية المباشرة أو غير المباشرة (الداعمة لقصف النظام) التي حدثت بالتزامن مع الصراع في أوكرانيا.

تقول المنظمة إنه منذ بداية العام قتل ما يقرب من 07 شخصاً وجرح المئات.



أخبرت اليونيسف الشبكة أنه في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، كان من بين القتلى أو الجرحى 312 طفلاً.

بينما ينصب اهتمام العالم على أوكرانيا، ذكرت الأمم المتحدة هذا الأسبوع أن ستة ملايين طفل سوري بحاجة الآن إلى مساعدات إنسانية، وهو أعلى رقم منذ أكثر من عقد، وهو ما يضيف إلى الوضع الحرج الذي يعيشه الشعب السوري. (ترجمة: أورينت)

المصدر: شبكة أي تي في البريطانية



إسرائيل وسوريا وروسيا ورمال الشرق الأوسط المتحركة إسرائيل هيوم

(اللغة الإنجليزية) 22 أيار 2022

إيال زيسر

نص المقال: الدخان يرتفع بعد أن ذكرت وسائل الإعلام الحكومية السورية هجوما صاروخيا إسرائيليا في منطقة تخزين الحاويات، في ميناء اللاذقية السوري، سوريا، في هذه الصورة التي نشرتها سانا في 28 ديسمبر 2021. سانا/هاندوت عبر رويترز JNS.org - في وقت سابق من هذا الشهر، أطلقت بطارية دفاع جوي روسية متمركزة في سوريا صواريخ على طائرات إسرائيلية هاجمت مصنعا سوريا لتصنيع الأسلحة المخصصة لحزب الله.



كان الهدف من إطلاق الصواريخ، وهو أول حادث من نوعه منذ وصول القوات العسكرية الروسية إلى سوريا قبل سبع سنوات، إظهار أنه على الرغم من الحرب في أوكرانيا، فإن موسكو مصممة على الحفاظ - بغض النظر عن التكلفة - على موطئ قدمها في سوريا. ومع ذلك، يميل المسؤولون الإسرائيليون إلى تفسير إطلاق الصواريخ على أنه إشارة تحذير ورسالة، حيث يمكن لروسيا معاقبة إسرائيل على موقفها من الحرب في أوكرانيا من خلال تقييد وربما حتى نفي حرية عمل إسرائيل في المجال الجوي السوري. حتى الآن، كان هذا حادثا معزولا ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يظل حادثا واحدا، ومع ذلك فإنه يثير الشكوك وحتى المخاوف. كما أنه يعيدنا 55 عاما إلى الأسابيع الأخيرة من مايو



7691 إلى العد التنازلي قبل حرب الأيام الستة - وهي حرب لم يتوقعها أحد ولم يريدها أحد. ثم أيضا، تصرفت إسرائيل في سوريا لإحباط جهود السوريين لتحويل المياه عن نهر الأردن وضد الهجمات التي نفذها إرهابيو فتح، الذين شجعهم السوريون على طول الحدود الشمالية لإسرائيل. من الممكن أن يكون التصعيد على طول تلك الحدود قد أثار مخاوف في موسكو من أن إسرائيل على وشك مهاجمة سوريا، ولكن يبدو أيضا أن روسيا أرادت استغلال الأحداث عن طريق سكب النفط على النار، وخلق جو من الحرب، وبالتالي ضمان ولاء حلفائها العرب وتعزيز مكانة موسكو الإقليمية.

نتيجة لذلك، حذر الروس العرب من أن إسرائيل من المقرر أن تهاجم سوريا، في حين أن كل إنكار إسرائيل وقع على آذان صماء. من خلال القيام بذلك، بدأ الروس تأثير كرة الثلج الذي أدى إلى اندلاع الحرب. في أعقاب التحذير الروسي، نشر الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر قواته في شبه جزيرة سيناء، وأغلق مضيق تيران أمام السفن الإسرائيلية وطرد جميع قوات الأمم المتحدة من قطاع غزة.

احتشد العالم العربي للحرب ضد إسرائيل، في حين سيطر الإسرائيليون على الشعور بالحصار والخنق. أصبحت الحرب حتمية. يبدو أن الروس فوجئوا بسلسلة الأحداث، وفقدوا السيطرة عليها وأذلوا بالهزيمة الكاملة للجيش العربي، التي قاموا بتسليحها وتدريبها. ردا على ذلك، قطعوا العلاقات مع إسرائيل كعقاب على انتصارها. بعد ثلاث سنوات، في أوائل عام 0791، في ذروة حرب الاستنزاف، عاد الروس إلى التدخل النشط في الصراع بين إسرائيل والعرب. زودوا مصر وسوريا بأسلحة ومستشارين متقدمين ساعدوا في تشغيل هذه الأنظمة. كما أرسلوا طائرات مقاتلة، يقودها طيارون روس، إلى مصر. في حادث جوي في ذلك العام، أسقطت الطائرات الإسرائيلية خمس طائرات روسية فوق قناة السويس. كان الانتقام الروسي هو بناء مجموعة دفاع صاروخي على طول الجبهتين السورية والمصرية، والتي ستفرض ثمنا باهظا من القوات الجوية الإسرائيلية في حرب يوم الغفران. ومع ذلك، فإن الواقع اليوم مختلف تماما. جاء الروس إلى هذه المنطقة منذ أكثر من 05 عاما لمساعدة العرب في حربهم ضد إسرائيل. اليوم، روسيا بلد لديه حوار مفتوح وحتى علاقات ودية معنا، وهدفها ليس الإضرار بإسرائيل بل تعزيز مصالحها الخاصة على الأراضي السورية - والتي لا تتعارض بالضرورة مع المصالح الإسرائيلية.

والأكثر من ذلك، أن إسرائيل دولة أقوى بكثير مما كانت عليه عشية حرب الأيام الستة أو حرب يوم الغفران، ويمكنها أيضا - وليس روسيا فقط - إلحاق أضرار كبيرة، بشكل



مباشر أو غير مباشر، بخصومها. إرغو، المصلحة الإسرائيلية الروسية المشتركة هي التحدث والتعاون قدر الإمكان.

ومع ذلك، كما كان الحال في الماضي، تحل المصلحة الروسية محل جميع المصالح الأخرى من وجهة نظر موسكو، وهي على استعداد للذهاب إلى أبعد الحدود لحمايتهم - كما يتضح من الحرب في أوكرانيا. وبالمثل، عندما يتم تقطيع الأشجار في أوروبا، في أكثر الأحيان يتم إرسال رقائق الخشب تحلق إلى الشرق الأوسط. لا يسعنا إلا أن نأمل أن تكون إسرائيل وروسيا حكيمتين بما يكفي لاحتواء التوترات والخلافات - والمواجهات المعزولة - لأن الحوار، وليس الصراع، سيخدم مصالح كلا الجانبين ويعززها. (ترجمة: منتدى الشرق الأوسط للعلوم العسكرية)

المصدر: إسرائيل هيوم



دراسة: انخفاض نسبة الراضين للوجود السوري في تركيا صحيفة ملييت

(اللغة التركية) 22 أيار 2022

نص المادة: أوردت صحيفة «ملييت» التركية، نتائج دراسة ميدانية تناولت فيها قضية تعاطي المواطنين الأتراك مع ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية واللجوء في بلادهم، وانعكاس تلك الظاهرة على مختلف الأوضاع في تركيا وخاصة الاقتصادية منها.



وبحسب ما ورد في الدراسة، فإن ظاهرة انتقال الأشخاص (الهجرة/ اللجوء) يجب إدارتها من قبل المجتمعات البشرية وأنظمتها. وما يُطرح باستمرار وفي مختلف البلدان هو الأسباب الاقتصادية المؤدية للهجرة الداخلية والخارجية. أما الآن فتتم دراسة الهجرات المفاجئة والجماعية التي تسببها الحروب، كما هو الحال في كل من سوريا وأوكرانيا لكونهما تجربتين حديثتين.

ومهما كان السبب، فالدراسة تضيف: الحقيقة أن الهجرة لا شك بأنها تؤثر على حياة المجتمعات؛ فمن ناحية يتم اتخاذ قرارات مختلفة من قبل الدولة في محاولتها إدارة العملية واحتواء ظاهرة المهجرين القادمين، ومن ناحية أخرى فإن الحياة ستستمر في كل الحالات.



تطورات على المشهد السوري في تركيا

وتوضح الدراسة أن هناك اختلافا في المفاهيم لدى الأتراك تجاه السوريين مقارنة بنتائج دراسة أجريت قبل عامين.

وقالت: يمكننا أن نرى استمرار الحياة في تركيا، وهناك تغيرات في منظور المجتمع تجاه اللاجئين السوريين:

- من بين كل 01 مواطنين أتراك، يعتقد واحد فقط أن للسوريين والأتراك نفس العادات والتقاليد والقيم، وهذه النسبة كانت نفسها قبل عامين.

10 kişiden 1'i Suriyelilerle aynı gelenek ve değerlere sahip olduğumuz düşüncesinde

"Suriyelilerle benzer gelenek ve değerlere sahip olduğumuzu düşünüyorum"



Ölkemizde yaşayan Suriyeliler ile aynı değerlere ve geleneklere sahip olmadığımız görüşü oldukça baskın bir görüş. Ve bu görüş son 2 sene içinde de değişmiyor. Bugün her 10 kişiden sadece 1'i aynı değerlere ve geleneklere sahip olduğumuzu düşünüyor. Toplumun yarısını bu görüşün tam tersini düşünüyor. %37'lik bir kesim ise bu konuda net bir görüş belirtelemekte.

Suriyelilerle arkadaş olan bireylerin oranı %13'ten %18'e yükselmiş

"Suriyeli arkadaşları var"



2020 yılında Suriyeli arkadaşları olan bireylerin oranı %13 iken 2022 yılında bu oran 5 puan

artarak %18'e yükselmiş. Diğer taraftan toplumun %64 Suriyeli bir arkadaşı olmadığını söylüyor.

Suriyelilerin gelecekte güvenlik sorunu oluşturacağını düşünenlerde azalış var

"Suriyelilerin varlığı gelecekte güvenlik sorunu oluşturacaktır"



Suriyelilerin gelecekte güvenlik sorunu oluşturacağı görüşü 2020 senesine göre 6 puan azalmış olsa bile yine de bugün her 10 kişiden 6'sı Suriyelilerin gelecekte

güvenlik sorunu oluşturacağını düşünüyor. Suriyelilerin güvenlik sorunu oluşturmayacağını düşünenlerin oranı ise %7

Suriyelilerin geri gönderilmesi gerektiğini düşünenlerin oranı da azalıyor

"Suriyeliler ülkelerine geri gönderilmelidir"



Toplumda Suriyelilerin ülkelerine geri gönderilmesi gerektiği düşüncesi hakim. Bugün toplumun %70'i

Suriyelilerin ülkelerine dönmeleri gerektiğini düşünüyor. Bu görüşe karşı olan bireylerin oranı sadece %5.



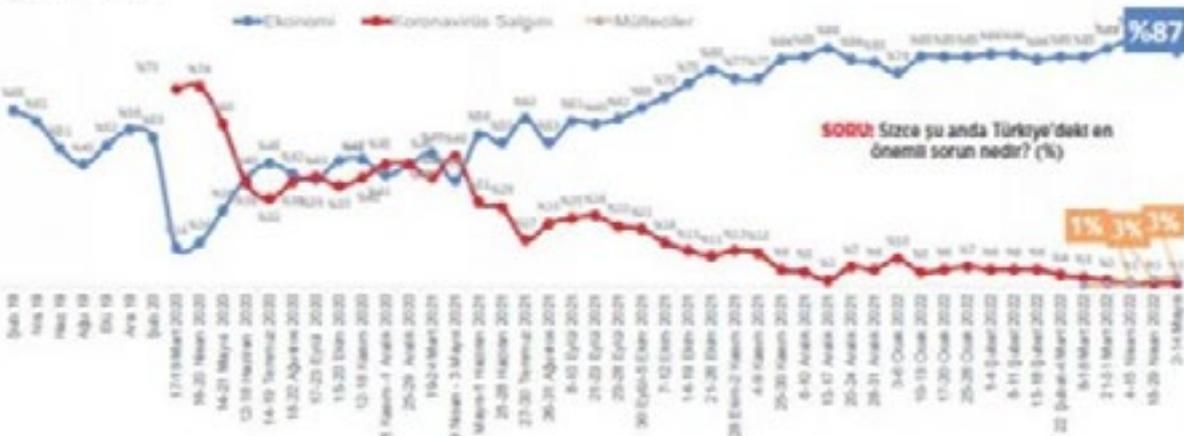
الاختلاف واضح بلا شك بين الجانبين. ومع ذلك، ارتفع في العامين الماضيين معدل الأتراك الذين لديهم صديق سوري بمقدار 51 مرة. ونرى اليوم أن من بين كل 5 أتراك هناك شخص واحد لديه صديق سوري. وعلى الرغم من الاختلاف ولكن هذا لا يمنع تكوين الصداقات، وهذا يبدو مثلاً جيداً جداً للحس الاجتماعي السليم.

- انخفضت نسبة الذين يعتقدون أن وجود السوريين في تركيا سيشكل مشكلة أمنية في المستقبل، من 86 في المئة إلى 26 في المئة. كما انخفضت نسبة أولئك الذين يعتقدون أنه يجب عليهم العودة إلى بلادهم من 77 في المئة إلى 07 في المئة.

Siğınmacı/mülteci konusu %3 tarafından en önemli sorun

Türkiye Barometresi
Şubat 2019-2020

Koronavirüs Salgını ve Toplum Araştırması 2020-2022





في البلاد، دلّت الدراسة على أن 3 في المئة من المجتمع يرون أن السوريين «أهم مشكلة تواجه البلاد»، بينما قال الآخرون إن المشكلة الأهم التي تواجهها البلاد هي الاقتصاد.

(ترجمة: تلفزيون سوريا)

المصدر: صحيفة ميليت



انسحاب روسيا من سوريا فرصة لإسرائيل نيوزويك

(اللغة الإنجليزية) 21 أيار 2022

جاكوب ناغل

خلاصة المقال: يؤكد مقال نشرته مجلة «نيوزويك» (Newsweek) الأميركية أنه «بين رحيل روسيا من سوريا، وأزمة لبنان، والعقبة الأخيرة في المفاوضات النووية مع إيران، قد يكون لدى إسرائيل فرصة قصيرة للحد بشكل كبير من التهديد الإيراني في سوريا والبنية التحتية لإنتاج القذائف الموجهة بدقة من قبل حزب الله في لبنان».



وأوضح المقال الذي كتبه للمجلة جاكوب ناغل مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، وجوناثان شانزر من مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات في واشنطن أن كل الأنظار تتجه الآن نحو سوريا. ويضيف أن الحرب في أوكرانيا دفعت روسيا إلى إعادة نشر بعض القوات والمعدات خارج سوريا، حيث كانت تدعم نظام بشار



الأسد المحاصر، مشيراً إلى أنه مع رحيل الروس، يريد الإيرانيون ملء الفراغ.
إيران في سوريا

وأشار إلى أن الحدود السورية الإسرائيلية، وكذلك القواعد والمرافق الرئيسية في سوريا، شهدت اشتباكات كبيرة في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه تواصل إيران بناء قدراتها في سوريا لاستهداف إسرائيل من هذه المنطقة التي مزقتها الحرب، لكن الإسرائيليين مضمون على عدم السماح بحدوث ذلك.

وتقول المجلة إن إسرائيل تعمل ضد تهريب إيران «أسلحة تغير قواعد اللعبة، وهو تعبير ملطف عن الذخائر الموجهة بدقة»، مؤكدة أن «إسرائيل تقوم بتتبع أجزاء هذه الذخائر وآلات الإنتاج وأي شيء آخر قد يساهم في إنتاجها في المستقبل».

وأضاف الكاتبان أن خروج روسيا من سوريا يشكل الآن خطراً وفرصة لإسرائيل. فبدون الروس وأنظمة دفاعهم الجوي المتقدمة، سيتمتع سلاح الجو الإسرائيلي بحرية أكبر للمناورة. وأوردا أن عدد العمليات الإسرائيلية في سوريا قد زاد بالفعل منذ بدء الحرب الأوكرانية ومن المرجح أن يتكثف.

تدريبات إسرائيلية

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس قد كشف الأسبوع الماضي عن تفاصيل أكبر تدريبات للقوات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة. وتضمنت التدريبات محاكاة ضربات جوية على إيران ومحاكاة حرب متعددة الجبهات ضد وكلاء تدعمهم إيران في سوريا ولبنان وغزة. و«كانت الرسالة واضحة: الحكومة الإسرائيلية تزن خياراتها العسكرية، والجيش مستعد لما تقرره الحكومة».

وذكر الكاتبان أن نظام الأسد، الذي كان سيفقد سلطته لولا التدخل الإيراني والروسي، قد يرحب بتكثيف الحملة الإسرائيلية، لأن إيران تجاوزت مدة الترحيب بها في سوريا، وانتهكت سيادة البلاد وعرقلت علاقاتها الدبلوماسية مع العالم العربي، وأضاف أن العديد من الدول العربية البراغماتية تؤيد التخلص من القوات الإيرانية من سوريا في محاولة لتحقيق الاستقرار في المنطقة بعد سنوات من الاضطرابات.

وقال إن الحرب ضد حزب الله هي الحرب التي تجنبتها إسرائيل منذ فترة طويلة لمنع حدوث أضرار واسعة النطاق، وستكون أسوأ بكثير بالنسبة للبنان، الذي يتأرجح حالياً في أزمات سياسية واقتصادية. ويدرك حزب الله أن حرباً مدمرة في لبنان ستضر بصورته، ناهيك عن قدراته.



وأشارا إلى أنه إذا وقعت الولايات المتحدة على الاتفاق النووي مع إيران، فإن تخفيف العقوبات الهائل الذي تحصل عليه طهران سيكون بمثابة نعمة للجهود العسكرية الإيرانية. (ترجمة: الجزيرة)

[المصدر: نيوزويك](#)



”البنتاغون“: لا مخالفات أو إهمال بضربة جوية قتلت مدنيين في

سوريا

الجزيرة الإنجليزية

(اللغة الإنجليزية) 19 أيار 2022

نص المادة:

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، أن التحقيق في غارة جوية أمريكية أسفرت عن مقتل مدنيين في سوريا عام 2019، خلص إلى عدم ارتكاب أي مخالفات لقواعد الاشتباك المتبعة أو إهمال متعمد.



وكانت الوزارة فتحت تحقيقًا بعد أن نشرت صحيفة ”نيويورك تايمز“ الأمريكية تحقيقًا في تشرين الثاني 2021، قالت فيه إن الولايات المتحدة أخفت ضربة جوية في سوريا عام 2019، أدت إلى مقتل العشرات من المدنيين خلال حرب التحالف الدولي ضد تنظيم ”الدولة الإسلامية“ في بلدة الباغوز شرقي سوريا.

وقال المتحدث باسم الوزارة، جون كيربي، في إيجاز صحفي، مساء الثلاثاء 71 من أيار، إن التحقيق النهائي أوضح أن قائد القوات البرية الأمريكية في التحالف الدولي تلقى من



”قوات سوريا الديمقراطية“ (قسد) طلب مؤازرة بضربة جوية.

وأشار إلى أن القائد العسكري الأمريكي أعطى أمرًا بتنفيذ الضربة بعد تلقيه ”تأكيدًا بعدم وجود مدنيين في موقع الضربة“، إلا أنه تبيّن لاحقًا وجود مدنيين في الموقع. وخلص التحقيق، بحسب كيربي، إلى ”عدم حصول أي خرق لأي من قواعد الاشتباك أو قانون الحرب“، مشيرًا إلى أن قائد القوات البرية ”لم يتسبب عن عمد أو عن إهمال متعمّد بسقوط ضحايا مدنيين“.

ونوه تحقيق الوزارة إلى أن ”قصورًا إداريًا“ أخر إصدار تقرير عن الضربة من قبل الجيش الأمريكي، ما أعطى انطباعًا عن محاولة تستر عليها.

وفي رده على أسئلة الصحفيين، أعلن كيربي أن الضربة الجوية على الباغوز خلّفت 37 قتيلًا وجريحًا، إذ قُتل 25 مقاتلاً بينهم طفل، وأربعة مدنيين (امرأة وثلاثة أطفال)، وأصيب 51 مدنيًا (11 سيدة وأربعة أطفال)

وعن مساءلة المسؤولين في الضربة، قال كيربي إن ”التحقيق لم يخلص إلى وجوب تحميل أي شخص أي مسؤولية، ولم يبيّن أي سلوك لأي شخص خارج نطاق قانون الحرب“. وفي 31 من تشرين الثاني 2021، قالت صحيفة ”نيويورك تايمز“ في تحقيق، إن طائرة عسكرية أمريكية من دون طيار من طراز ”Q-51“ حلّقت في سماء بلدة الباغوز في 81 من آذار 9102، بحثًا عن أهداف عسكرية عندما حُوصر عناصر تنظيم ”الدولة“ في حقل ترابي بجوار البلدة، وأسقطت قنبلة بوزن 005 رطل (نحو 722 كيلوغرامًا) على مجموعة كبيرة من النساء والأطفال المتجمعين عند ضفة نهر.

وذكر تحقيق الصحيفة حينها أن الطائرة أسقطت قنبلة أخرى بوزن 0002 رطل (نحو 019 كيلوغرامات) على الناجين من الضربة الأولى، ما أسفر عن مقتل 07 شخصًا بحسب التقييم الأولي لأضرار الهجوم.

وأوضحت الصحيفة أن عدد القتلى كان واضحًا على الفور للمسؤولين العسكريين، وفق التفاصيل التي تم الإبلاغ عنها لأول مرة، ووصف ضابط قانوني الغارة بأنها جريمة حرب محتملة تتطلب إجراء تحقيق.

وبعد يومين من نشر الصحيفة للتحقيق، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن الوزير، لويد أوستن، طالب القيادة المركزية (سنتكوم) بإطلاعه على تفاصيل الضربة الجوية في الباغوز. وقال كيربي، إن الوزير أوستن لم يصدر تعليمات خاصة بالتدقيق حول الغارة المذكورة، لكنه طالب قائد القيادة العسكرية المركزية، كينيث ماكينزي، بإطلاعه على تفاصيل



الهجوم.

وفي 81 من كانون الأول، قالت صحيفة "نيويورك تايمز"، إن القيادة العسكرية الأمريكية تحفظت عن نشر بيانات حول أعداد الضحايا المدنيين نتيجة غاراتها في سوريا والعراق وأفغانستان خلال السنوات الماضية. وخلص تقرير للصحيفة حينها إلى أن قيادة "البنتاغون" لم تنشر أعداد الضحايا المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ولم يأخذ العسكريون الأمريكيون بالاعتبار أن المدنيين قد يكونون في المباني التي قدروا أنها تعود لمسلحين، في أغلبية الحالات. وبينما أشارت تحليلات معدّي التقرير للصحيفة إلى أن هناك مئات الضحايا من السكان المدنيين جراء الضربات الجوية الأمريكية، تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن "البنتاغون"، إلى مقتل 7141 مدنيًا خلال المعارك ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا والعراق منذ عام 4102، كما قُتل 881 مدنيًا جراء الضربات الجوية الأمريكية في أفغانستان منذ عام 8102.

المصدر: الجزيرة الإنجليزية



روسيا تستعين بخبراء «البراميل المتفجرة» من سوريا الغارديان

(اللغة الإنجليزية) 22 أيار 2022

مارتن شولوف

نص المقال:

تستعين روسيا بخبراء سوريين، في مجال صناعة «البراميل المتفجرة»، يصل عددهم إلى نحو 50 شخصاً، من أجل الاستفادة من خبراتهم التي اكتسبوها في الحرب في سوريا، ونقلها إلى القوات الروسية المحاربة في أوكرانيا، وبحسب التقرير، أن المسؤولين الأوروبيين، يعتقدون أن الخبراء السوريين في مجال «البراميل المتفجرة» قد تم نشرهم في روسيا، للمساعدة في الاستعداد لحملة مماثلة في حرب أوكرانيا، حيث كانوا في روسيا منذ عدة أسابيع يعملون مع مسؤولين في الجيش الروسي. ولفتت إلى أن وصول هؤلاء الخبراء، أثار مخاوف أمريكية وأوروبية، من أن الجيش الروسي ربما كان يستعد لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب في أوكرانيا، نظراً لأن البراميل المتفجرة كانت لها سمعة سيئة، حيث يقال إنها كانت إحدى وسائل الحرب الكيماوية، من خلال ملئها بالكلور، مما يؤدي إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا.





والبراميل المتفجرة هي عبارة عن متفجرات بدائية معبأة في برميل، ويتم إسقاطها من مروحية، وتعد سلاحاً عشوائياً لا يمكن توجيهه.. ويعود التوسع في استخدامها في سوريا إلى انخفاض كلفة تصنيعها، مقارنة بصواريخ الطائرات باهظة الثمن، حيث لا تزيد كلفة تصنيع البرميل الواحد على 004-005 دولار، كما يميزها اتساع نطاق التدمير الذي تحدثه. وتتكون البراميل المتفجرة من برميل محلي الصنع، يتم ملؤه بمادة (TNT) المتفجرة، والسماد النيتروجيني، ومواد نפטية قابلة للاشتعال، ومسحوق الألمنيوم، بالإضافة إلى صاعق لإحداث الانفجار عند الارتطام بالأرض. ويزن البرميل الواحد حوالي 003-051 كيلو غرام، كما يتم وضع كرات حديدية، زنة الواحدة منها بين ربع كيلو إلى 3 كلغم، وقطع حديدية، وكُتل إسمنتية، لإحداث أكبر قدر من الدمار، ويبلغ قطر دائرة الخطر بالنسبة للبرميل ما بين 05-052 متراً.

- الاختلاف بين سوريا وأوكرانيا:

إلا أن ساحة المعركة في سوريا، تختلف عن ساحة حرب أوكرانيا، فخلال الحرب في سوريا، كان للجيش السوري سيطرة جوية مطلقة، جعلته يتمكن من استخدام المروحيات بحرية كبيرة، دون وجود مخاوف من وجود أسلحة مضادة للطائرات، تشكل خطراً على طائرات ومروحيات الجيش السوري، وهو الأمر المختلف في ساحة الحرب في أوكرانيا، التي تمتلك أنواعاً مختلفة من الأسلحة المضادة للطائرات.

- الدعم السوري لروسيا

وأشارت الصحيفة إلى أن خبراء «البراميل المتفجرة» السوريين، كانوا في طليعة من أرسلتهم سوريا، لمساعدة روسيا في الحرب في أوكرانيا، حيث يعتقد مسؤولون أن هناك أعداداً تُراوح ما بين 008-0001 جندي سوري، تطوعوا حتى الآن للسفر إلى روسيا، ووعدهم الكرملين برواتب تُراوح بين 0051-0004 دولار، وهي مبالغ ضخمة، تصل إلى أكثر من 02 ضعفاً من رواتبهم في سوريا.

وتبين أن الحكومة السورية فتحت 4 مراكز تجنيد رئيسية للقتال في روسيا، في كل من دمشق واللاذقية وحماة وحمص، حيث يتم التجنيد بموجب عقد مع مجموعة «فاغنر» العسكرية الروسية الخاصة، والتي لعبت دوراً في تجنيد المرتزقة في عمليات روسية خارجية، ويتردد أن قوات فاغنر، كانت في طليعة القوات الروسية في الحرب



في أوكرانيا، وأن مقاتليها ارتكبوا مجازر في مناطق، مثل منطقة بوتشا الأوكرانية، حيث نحو 0001 شخص لقوا مصرعهم في غضون أيام قليلة أوائل أبريل الماضي. إلا أن وضع المقاتلين السوريين في روسيا، ربما كان له طابع آخر عن كونهم مرتزقة، ونقلاً عن أحد أقارب ضابط سوري سافر للحرب مع روسيا، قوله «إنهم ذاهبون إلى هناك كوحدة من الجيش النظامي السوري، حيث سافرت كتيبة كاملة منه لمساندة روسيا، لقد فعل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الكثير من أجلنا، ويمكننا مساعدته الآن».

وفي أواخر أبريل الماضي، زعمت الحكومة الأوكرانية مقتل ما يصل إلى 52 من المقاتلين الليبيين أو السوريين في بلدة «بوباسنا»، على الرغم من أن المسؤولين السوريين والمعارضة نفوا ذلك. كما أنه من المعتقد أن «فاغندر» نشرت نحو 005 رجل استطلاع في أوكرانيا، قادمين من النقاط الساخنة في جميع أنحاء شمال ووسط أفريقيا.

المصدر: الغارديان



الدنمارك تجبر اللاجئين على العودة إلى سوريا الجارديان

(اللغة الإنجليزية) 25 أيار 2022

فيرونيكا سترانيسكا

خلاصة المقال: سلط تقرير لصحيفة «الغارديان» البريطانية، الضوء على مخاوف اللاجئين السوريين في الدنمارك من سياسة الحكومة بترحيلهم إلى بلادهم، بزعم أنها أصبحت «آمنة»، لافتة إلى أن سياسة الدنمارك «صفر لجوء سياسي»، قلبت حياة اللاجئين السوريين رأساً على عقب.



وقالت ليزا بلينبيرغ، من منظمة «العفو الدولية» في الدنمارك، إن الحكومة الدنماركية قررت في عام 9102 أن العنف قد توقف في دمشق بدرجة يمكن للسوريين العودة، مشيرة إلى أن سياسة الدنمارك من طالبي اللجوء واللاجئين أصبحت معادية خلال السنوات الماضية. قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في بيان لها، إن الدنمارك «تميّز في المعاملة بين اللاجئين السوريين والأوكرانيين، وتحاول إجبار السوريين على العودة إلى بلادهم بدعوى أنها أصبحت آمنة». وأوضحت المنظمة أن «دائرة الهجرة الدانماركية طلبت من 89 بلدية تقييم قدرتها على استقبال لاجئين أوكرانيين. كانت الدائرة نفسها قد بدأت مؤخراً سحب الإقامة من لاجئين سوريين، في محاولة منها لإجبارهم على



العودة إلى سوريا، مؤكدة أن بعض الأماكن هناك أصبحت آمنة». وقالت: «في حين أن المعاملة الدنماركية للاجئين الأوكرانيين جديرة بالثناء، فإن التذرع بالتضامن الأوروبي لا يبرر المعاملة المختلفة للاجئين السوريين، الذين جرد بعضهم من حقوقهم الأساسية وأجبروا على البقاء في مراكز الترحيل، حيث تركوا في مأزق مؤلم أمام خيار العيش محرومين من حق العمل والحصول على التعليم، أو العودة إلى سوريا».

ولفتت إلى أن «المعاملة الدنماركية غير المتكافئة بحق طالبي اللجوء ممن هم بعضهم سود أو غير مسيحيين وغير أوروبيين تخاطر بإدامة هذه الأسطورة»، وأكدت أنه «يجب على الدنمارك استغلال هذه اللحظة لكبح بعض سياساتها الخاصة باللجوء الأكثر تقييداً، وإعادة الحماية المؤقتة لجميع اللاجئين السوريين، وتوسيع احتضانها للاجئين الأوكرانيين ليشمل آخرين أيضاً». وكانت استنكرت شبكة «سي إن إن» الأمريكية، موقف الدنمارك المتناقض حيال التعامل مع اللاجئين، حيث أعربت عن ترحيبها باللاجئين الأوكرانيين، في وقت تطلب فيه من اللاجئين السوريين العودة إلى بلدهم رغم استمرار الحرب فيها.

وقالت الشبكة في تقرير، إنه «بدلاً من أن يتعرض اللاجئين الأوكرانيون لفوبيا كره الغرباء، نرى الدنمارك ترحب بهم وقد فتحت لهم ذراعيها واستقبلتهم بكل حفاوة»، وولفتت إلى وجود «تمييز صارخ» بقوانين اللجوء في الدنمارك، حيث تعد الحكومة مشروع قانون يهدف إلى تعليق قوانين تقديم طلبات اللجوء بالنسبة للأوكرانيين، لتسهيل حصولهم على الإقامة. وذكرت أن تلك الإجراءات دفعت إلى اتهام الحكومة الدنماركية بـ«النفاق»، لأنها تطلب في الوقت ذاته من اللاجئين السوريين العودة إلى بلدهم رغم استمرار الحرب ومواصلة النظام «وحشيته المعهودة».

ورأت رئيسة منظمة «الترحيب باللاجئين» في الدنمارك ميشالا كلانتي بنديكسن، أن هناك تفريقاً في التعامل يوحي بأن الحكومة تعطي قيمة أكبر لأرواح البيض، فيما يتم التعامل مع اللاجئين السوريين بريبة، مشيرة إلى أن نحو 006 لاجئ سوري من أصل 53 ألف سوري في الدنمارك، تم تجريدهم من الإقامة. وسبق أن قالت مصادر إعلام غربية، إن محكمة دنماركية أعادت حق اللجوء السياسي للاجئين السوريين، بعد أن تم رفض طلبات تمديد إقامتهم في البلاد، وربحت اللاجئة السورية المقيمة في الدنمارك منال جمال، وزوجها خالد بصلة، القضية في المحكمة الدنماركية الخاصة باللاجئين، وحصلت على تصاريح إقامة سياسية. وسحبت السلطات الدنماركية، الإقامة المؤقتة من مئات اللاجئين السوريين



المنحدرين من دمشق وريفها، وباتوا حالياً محرومين من جميع الحقوق، ولكن لا يمكن ترحيلهم لأن كوبنهاغن لا تقيم علاقات دبلوماسية مع النظام، وإنما نُقل بعضهم إلى مراكز احتجاز. كان قال موقع وكالة «أورونيوز»، إن عائلات سورية في الدنمارك تواجه خطر الشتات العائلي بعد قرار الحكومة الدنماركية حرمان مئات السوريين من وضع اللجوء، لافتاً إلى أن قرار السلطات الدنماركية يطال حتى الآن أكثر من 002 سوري بعد خضوع وضعهم لإعادة تقييم. (ترجمة: شبكة شام)

المصدر: الجارديان



أمريكا تحاول فتح جبهة ثانية ضد روسيا في سوريا نيو إسترن أوتلوك

(اللغة الإنجليزية) 25 أيار 2022

فلاديمير دانييلوف

خلاصة: تسعى واشنطن جاهدة لإطلاق «جبهة ثانية» ضد روسيا في منطقة حساسة أخرى لموسكو وهي سوريا، فقد أصبحت الغارات الجوية على الأراضي السورية، باستخدام إسرائيل، أكثر تواترا.



وتستهدف الضربات الإسرائيلية مواقع مختلفة، بما في ذلك المناطق المدنية في سوريا، ويقوم الطيران الإسرائيلي بذلك في كثير من الأحيان دون أن يدخل المجال الجوي السوري، ويتصرف بشكل رئيسي من الأجواء اللبنانية أو من البحر الأبيض المتوسط. وكانت آخر غارة إسرائيلية كبيرة في 21 مايو/أيار على مدينة مصيف السورية، وأسفرت عن مقتل 5 أشخاص وإصابة 7 آخرين. وقالت وكالة الأنباء السورية «سانا» إن قوات الدفاع الجوي السورية تمكنت من إسقاط معظم المقذوفات بعد تفعيل منظومة «إس-003» الروسية. وبالرغم من عدم إلحاق أضرار محددة بالطيران الإسرائيلي، لكن تفعيل قوات الدفاع الجوي السوري المدعومة بمنظومات روسية يشير إلى استعداد لإسقاط الطائرات الإسرائيلية في المستقبل.



وفي الأعوام الأخيرة، أنشأت إسرائيل وروسيا ما يسمى بالخط الساخن لتسوية النزاعات حتى لا يتصادم الطرفان بالخطأ في سماء سوريا. وخلال اجتماع في سوتشي العام الماضي، اتفق رئيس الوزراء الإسرائيلي «نفتالي بينيت» والرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» على مواصلة هذه الآلية من أجل تجنب الأزمات في المجال الجوي السوري. ومع ذلك، كما تشير وسائل الإعلام الإسرائيلية: «لا يزال من الصعب تحديد ما إذا كان الهجوم الصاروخي عبر منظومة إس-003 هو حالة استثنائية أو إشارة من روسيا إلى إسرائيل بتغيير سياستها». لكن على أي حال، من المتوقع أن تلتقط إسرائيل هذه الإشارة وتعيد النظر في تكتيكات ضرباتها الجوية ضد الأراضي السورية. ومن أجل زعزعة استقرار الوضع في سوريا وتصعيد النزاع المسلح هناك، استخدمت الولايات المتحدة أيضا طائرات بدون طيار وضربت أهدافا برية في 7 مايو/أيار في محافظة دير الزور شرقي سوريا. واستهدفت الهجمات مواقع للتشكيلات الشيعية الموالية لإيران (في منطقتي الحويجة وجسر المعلق) العاملة في محيط القواعد العسكرية الأمريكية التي أقيمت على الضفة الشرقية لنهر الفرات. ويشار إلى أن طائرات أمريكية مسيرة هاجمت في 2 مايو/أيار أيضا معسكرات المقاتلين الشيعة في بادية العشارة. وتزايدت الهجمات الأمريكية على مواقع المسلحين الشيعة مع تزايد نشاط تنظيم «الدولة» في المنطقة.

في المقابل، تزايد رد الفعل المعادي لأمريكا من قبل السكان المحليين الذين يتحولون إلى أساليب حرب العصابات ضد القوات الأمريكية ويتجلى ذلك في تزايد الهجمات على القوافل العسكرية الأمريكية التي تقوم بسرقة النفط والموارد الأخرى وتصديرها للخارج. وتعرضت القاعدة العسكرية الأمريكية في بلدة الشدادي بمحافظة الحسكة السورية لهجوم آخر بقذائف الهاون مؤخرا. وذكرت قناة «الميادين» التلفزيونية أن النيران جاءت من جانب الحدود السورية العراقية. وقد تم تحديد أن معظم الصواريخ انفجرت في محيط المنشأة العسكرية، ولم ترد أية معلومات عن خسائر محتملة أو أضرار مادية.

وفي مطلع أبريل/نيسان الماضي، أصيب 4 جنود أمريكيين خلال قصف قاعدة أمريكية شرقي سوريا. وقد تم إطلاق قذيفتين على القاعدة، ما أدى إلى إلحاق أضرار بمبنيين خارجيين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، هاجم أهالي قرية حامو بمحافظة القامشلي السورية رتلا عسكريا من المدرعات ورشقوه بالحجارة وأجبروه على الالتفاف. وكما يتضح من اللقطات التي نشرها شهود عيان على «تويتر»، لم يقتصر الأمر على الرجال البالغين فحسب، بل قام الأطفال أيضا بإلقاء الحجارة على الأمريكيين، وعندما عادت المركبات، بدأ



بعض السوريين بمطاردتها. وحدثت قصة مماثلة في منتصف شهر يوليو/تموز من العام الماضي عندما ألقى سكان قرية فرفرة السورية الحجارة على دورية أمريكية وطردها أثناء محاولتها المرور عبر القرية.

المصدر: نيو إسترن أوتلوك نقلاً عن الخليج الجديد



كيف يمكن للأزمة الأوكرانية أن تزيد طين الحرب السورية بلة؟ واشنطن بوست

(اللغة الإنجليزية) 25 أيار 2022

فلاديمير دانييلوف

خلاصة: تحولت الحرب التي شنها فلاديمير بوتين على أوكرانيا، والأخبار التي تتحدث عن الخسائر الفادحة التي منيت بها القوات الروسية، إلى اختبار للقوة العسكرية التي تتمتع بها موسكو برأي كثير من المحليين. إلا أن ما يعرف بالعملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، والتي بدأت في 24 شباط الماضي، أنهكت قدرة روسيا على تحقيق أهدافها في مناطق النزاع سواء في سوريا أو في شمال أفريقيا.



يعكس الخطاب الذي ألقاه بوتين في عيد النصر الموافق لـ 9 من أيار، والتصريحات الأخيرة الصادرة عن مجلس الدوما الروسي بأنه من غير المرجح لروسيا أن تبدأ عملية تعبئة عسكرية عامة لسد النقص في تعداد الجنود لديها، بالرغم من أن بعض المحليين



يعتقدون بأن المؤسسات العسكرية الروسية منهيمة في عمليات التجنيد السرية وقد وصلت إلى مرحلة التخطيط لحملة تعبئة سرية.

ومن المحتمل أن تصدر وزارة الدفاع الروسية أمراً بوقف التحرك بالنسبة لإعادة انتشار مجنديها، وهذا ما سيحرم 031 ألف مجند حالياً من إنهاء خدمتهم العسكرية الإلزامية في وقت لاحق خلال هذا العام. إلا أن روسيا قد تحاول سحب المجندين ليخضعوا لمستويات جاهزية أعلى من المعتاد، أو قد تطبق عملية تجنيد وسحب خارج الدورة. إلا أن كلا الخيارين قد يقوض تأكيدات بوتين المتكررة للشعب الروسي بأن العمليات في أوكرانيا تجري وفق مخطط محدد، ولذلك من غير المرجح إطلاق أي عملية حالياً.

ولكن ما الذي يعنيه ذلك بالنسبة للنزاعات التي تخوضها روسيا في أماكن أخرى؟ وكذلك بالنسبة للآلاف من الجنود والمرتزة الروس الذين تم نشرهم للقيام بتلك المهام؟ يقدر أن هنالك ألف مرتزق سوري وروسي سبق أن تم نشرهم في ليبيا قد رحلوا عن شمال أفريقيا، إذ يبدو أن السعي وراء تحقيق «الانتصار» في أوكرانيا- بصرف النظر عن التعريف الذي يختاره بوتين لوصف الحالة- أمر مؤكد إلى حد بعيد، وهذا ما سيتسبب بسحب القوات الروسية الموجودة في سوريا في المستقبل القريب.

يبدو أن موسكو تعتقد أن بوسعها سحب قواتها من سوريا من دون المخاطرة بالهدف الرئيسي الذي تسعى روسيا لتحقيقه هناك، ألا وهو ضمان بقاء بشار الأسد في السلطة. ولهذا يرى بعضهم في الحد من الدور الروسي الداعم لنظام الأسد تطوراً إيجابياً، إلا أن تقييمنا وجد بأن تلك التحولات يمكن أن تتسبب بظهور تهديدات كبيرة تتمثل بتجدد القتال إلى جانب تصعيد حالة التوتر بين إسرائيل وإيران.

هل ستلعب إيران دوراً أكبر في سوريا؟

في حال قررت موسكو سحب جزء كبير من قواتها، عندئذ سيعتمد نظام الأسد بشكل أكبر على إيران وعلى الحرس الثوري الإيراني وذلك لإبقاء سيطرته على المناطق المتنازع عليها في السابق، ولمواصلة قتاله للمعارضة السورية.

إلا أن العلاقة بين موسكو وطهران طوال الحرب السورية شابها الكثير من العداء، إذ تصارع الطرفان في معظم الأحيان على السيطرة التكتيكية في بعض المناطق، كما اختلفا على عملية إعادة إعمار سوريا بعد الحرب، وكذلك حول السياسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. بيد أن ذلك لم يمنع كلا البلدين من التنسيق فيما بينهما عند الضرورة، كما لم يمنعهما من اقتطاع مساحات خاصة بعمليات كل منهما في مواضع أخرى. ولذلك



كانت إيران من بين دول قليلة عبرت عن دعمها وتضامنها مع الحملة الروسية على أوكرانيا، كما حذت حذو روسيا في انتقادها لتوسع حلف شمال الأطلسي، ما يوحي باحتمال تمتين العلاقات بين البلدين.

وطالما بقي الهدف النهائي المتمثل بإبقاء نظام الأسد بعيداً عن أي تهديد، عندئذ قد توافق روسيا على تسليم الحرس الثوري الإيراني أو أي من الجماعات التي تدعمها إيران زمام القتال التكتيكي في بعض المناطق. ولهذا يبدو أمر طلب الدعم من إيران هو السبب المرجح لزيارة الأسد لإيران في مطلع شهر أيار ولعقد اجتماعات مع آية الله علي خامنئي، المرشد الروحي الأعلى لإيران، وكذلك مع الرئيس إبراهيم رئيسي، إذ تشير بعض الأخبار إلى أن القوات الإيرانية قد تم نشرها قبل مدة لتملأ الفراغ الذي خلفته القوات الروسية بعد توجهها اليوم إلى أوكرانيا.

كيف سترد إسرائيل في سوريا؟

إلا أن زيادة أعداد الميليشيات الإيرانية وأنشطتها في سوريا قد تجذب المزيد من الغارات الإسرائيلية التي لا بد وأن تستهدف الأراضي السورية. وذلك لأن إيران ترى في الانسحاب الروسي، حتى لو كان جزئياً، فرصة لترسيخ وجودها في سوريا ولتحقيق أهدافها الإقليمية البعيدة.

ولكن من غير المرجح أن يرى قادة إسرائيل في الميليشيات الإيرانية بديلاً مؤهلاً عن القوات الروسية التي رحلت، كما أنه من غير المحتمل أن يرحبوا بالمزيد من التجاوزات الإيرانية. إذ سبق لإسرائيل أن شنت المئات من الغارات على الميليشيات الإيرانية وعلى عناصر حزب الله المدعومين إيرانياً في سوريا طوال العقد الماضي الذي امتدت الحرب السورية خلاله. لذا فإن أي زيادة في عدد الميليشيات تهدد بتصعيد النزاع في حال ردت إسرائيل على ذلك التغيير في أعداد القوات بزيادة جهودها وتصعيد غاراتها التي تستهدف الميليشيات.

احتمال تجدد القتال شمالي وجنوبي سوريا

قد يترتب على ذلك زيادة في مستوى القتال، لا سيما في المناطق التي وفر فيها الوجود الروسي شيئاً من «الاستقرار». فقد وقعت حالات قتال بين القوات الموالية للأسد وقوات المعارضة في درعا جنوبي سوريا، في صيف عام 2021، إذ عادت تلك المنطقة لسيطرة النظام في عام 2021، إلا أنها كشفت عن حالة مقاومة مدنية وعسكرية فعلية لحكم



الأسد منذ ذلك الحين. وهنا تجدر الإشارة إلى أن روسيا لعبت دور الوسيط في عامي 8102 و1202، لذا فإن انحسار الوجود الروسي في عام 2202 قد يؤدي إلى عودة المقاومة المسلحة إلى الظهور.

لقد ساهم الجيش الروسي في وقف إطلاق النار في الشمال السوري في بعض الأحيان، إذ في عام 0202 مثلاً، استطاعت موسكو أن تفاوض على بنود عمليات عسكرية وعلى هدنات لوقف إطلاق النار بين النظام والمعارضة، وبين تركيا والميليشيات المدعومة من قبلها، وبين القوات الكردية المتمركزة بالقرب من إدلب وفي الشمال السوري. بيد أن الالتزام بإحدى تلك الهدن لوقف إطلاق النار لم يتطلب أكثر من الحد الأدنى من القوات الروسية، ولهذا فإنه من غير المرجح أن تنسحب تلك القوات بشكل كامل من تلك المناطق، ولكن في حال قامت روسيا بسحب قواتها بشكل كامل، فلا بد وأن يعقب ذلك فترة سيشهد فيها القتال كثيراً.

قد لا يكون لدى إيران أي دافع دبلوماسي لإطالة أمد تلك الاتفاقيات، كما قد تعود استراتيجية نظام الأسد للظهور، وهي استراتيجية قائمة على ضمان الاستسلام الكامل من خلال العنف العشوائي، وذلك في ظل غياب المفاوضات الروسية. ثم إن المعارضة السورية في الشمال قد يشجعها غياب روسيا على انتهاز تلك الفرصة لاستعادة السيطرة على بعض المناطق.

خلق حالة توازن بين سوريا وأوكرانيا

إن أوكرانيا أهم من سوريا بميزان الأولويات الاستراتيجية لدى روسيا، ولكن في ظل غياب عملية تعبئة عسكرية عامة واسعة النطاق، وهذا الأمر غير مرجح حالياً، قد تضطر موسكو، حتى تحل معضلة نقص الجنود اليوم، إلى سحب مقاتليها من سوريا لتحقيق أهدافاً تحتل درجة أعلى على سلم أولوياتها في أوكرانيا. وهذا قد يهدد بتصعيد النزاع في سوريا وبزعزعة استقرار الوضع الراهن الذي ما يزال متقلباً.

لقد استثمرت روسيا بشكل كبير في سوريا بكل تأكيد، ولهذا من غير المحتمل أن تقوم بسحب كامل جنودها من هذا النزاع في المستقبل القريب. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الوجود الروسي وتوسعه المستمر في سوريا يعتمد بشكل كبير على الاحتمالات التي لم تعد مؤكدة بنظر موسكو لتحقيق النجاح في أوكرانيا. (ترجمة: تلفزيون سوريا)

المصدر: واشنطن بوست



لجنة أممية تدعو إلى عدم إغلاق آخر معبر حدودي في سوريا أخبار الأمم المتحدة

(اللغة الإنجليزية) 26 أيار 2022

نص المقال:

دق رئيس لجنة رئيس لجنة التحقيق بشأن سوريا، باولو بينيرو، اليوم، ناقوس الخطر حيال الوضع الإنساني لملايين السوريين العالقين في صراع بدأ منذ أكثر من عقد من الزمن، داعياً مجلس الأمن إلى تجديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود.



وقد حذرت اللجنة في بيانها من أنه سيكون إخفاقاً كبيراً إذا لم يمدد مجلس الأمن الأذن لتقديم المساعدات عبر الحدود في سوريا. وشدد بينيرو في بيان اللجنة على أنه «لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخلى عن الشعب السوري الآن. ففي الوقت الذي تواجه فيه البلاد أسوأ أزمة اقتصادية وإنسانية منذ بداية الصراع، يجب على المجتمع الدولي حماية المساعدات الحالية المنقذة للحياة عبر الحدود وزيادة تعهداته التمويلية لدعم هذه المساعدات.» وأوضح أن «السوريين قد عانوا من 11 عاماً من الصراع المدمر الذي تسبب في معاناة لا



توصف. ولم يكونوا أكثر فقرا وبحاجة إلى مساعدتنا كما حالهم اليوم».

واعتبر باولو بينيرو الحاجة إلى هذا القرار لتسهيل المعونة عبر الحدود في مواجهة الانتهاكات المستمرة - من جانب حكومة سوريا والأطراف الأخرى - لالتزاماتها بموجب القانون الدولي للسماح بالإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين وتيسيرها، أمرا فظيحا. وينتهي التفويض الاستثنائي الحالي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر آخر معبر حدودي متبقي إلى شمال غرب سوريا، في 01 تموز/ يوليو.

- آراء متضاربة في مجلس الأمن

وكان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيثس، قد شدد في كلمته أمام مجلس الأمن مؤخرا على أهمية أن يجدد مجلس الأمن الدول تفويض آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود.

وقال إن «العمليات عبر الخطوط لا يجب أن تستبدل بأي شكل عمليات عبور الأمم المتحدة عبر الحدود. وعدم تجديد هذه الأذون سوف يضع حدا للمساعدات المنقذة للحياة التي نقدمها لمن يعيشون في شمال غربي سوريا بمن فيهم أكثر من مليون طفل». وفي هذا الصدد أشار المفوض هاني مجالي وعضو اللجنة، إلى فشل أطراف النزاع باستمرار في الوفاء بالتزاماتها للسماح بالمرور السريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين في جميع أنحاء سوريا كما فشلت في تسهيلها.

وقال «من غير المعقول أن المناقشة ستركز، على ما يبدو، على ما إذا كان سيتم إغلاق المعبر الحدودي الوحيد المصرح به لتوفير المساعدات، بدلاً من كيفية توسيع الوصول إلى المساعدات المنقذة للحياة في جميع أنحاء البلاد ومن خلال كل المسالك الملائمة».

- احتياجات إنسانية متنامية

ويأتي التصويت في وقت وصلت فيه الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء سوريا إلى أعلى مستوى لها منذ بداية الصراع المدمر الذي دام 11 عاما.

وكان برنامج الأغذية العالمي قد أُنذر أنه سيقصص برامجه أكثر في تموز/ يوليو بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية وتراجع مستويات التمويل. ما يؤدي بنتائج كارثية على الناس الذين يعولون على مساعدة البرنامج.

ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا) إلى أن 9,1 مليون شخص إضافي قد



يسقطون في مستنقع الجوع بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وآثار الأزمة الأوكرانية. وتقدر الأمم المتحدة أن 6,41 مليون سوري يعتمدون الآن على المساعدات الإنسانية، وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق. ويواجه 21 مليون شخص في جميع أنحاء سوريا الآن انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي - وهي زيادة مهولة بنسبة 15 في المائة منذ عام 9102. وفي شمال غرب سوريا الخاضع لسيطرة المعارضة، تتدهور الأوضاع الإنسانية بسبب الأعمال العدائية المستمرة والأزمة الاقتصادية المتفاقمة. ويعتمد حوالي 1/4 مليون شخص هناك على المساعدات لتلبية احتياجاتهم الأساسية، و08 في المائة منهم من النساء والأطفال. وأوضح بيان لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا أن العمليات عبر الحدود التي أذن بها مجلس الأمن تسمح بوصول المساعدات إلى حوالي 4/2 مليون منهم كل شهر. «ويعتبر شريان الحياة هذا أمرا حيويًا للسكان في شمال غرب سوريا.»

وفيما يتم تسليم بعض المساعدات عبر خطوط التماس داخل سوريا، فإن هذه الإمدادات تحتوي على كميات أقل بكثير وغير كافية وهي عرضة لهجمات على طول طريق إمدادات خطير يمرّ عبر الأمامية النشطة.

وفي هذا السياق أكدت المفوضة لين ويلشمان على أهمية «ألا يستند إيصال المساعدات إلا على تقييم إنساني شفاف وغير متحيز، بغض النظر عما إذا كان قد تم تحقيقه من خلال طرائق عابرة لخطوط التماس أو للحدود.»

ودعت إلى «إزالة جميع العوائق أمام المساعدات الإنسانية. ويشمل ذلك العوائق التي تسببها العقوبات، حتى ولو عن غير قصد.»

وتشير لجنة الأمم المتحدة بشأن سوريا أيضًا إلى المسار المثير للقلق فيما يخص استمرار تضيق نطاق المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وكان مجلس الأمن قد تبنى قرارًا لأول مرة عام 4102، يأذن بإيصال المساعدات إلى شمال سوريا عبر أربعة معابر حدودية، حتى بدون موافقة الحكومة السورية. ومنذ عام 0202، تم استبعاد ثلاثة معابر من نطاق القرار، مما جعل باب الهوى المعبر الحدودي الوحيد المتبقي المصرح به.

وطوال 11 عاماً من التحقيق في النزاع، وثقت اللجنة كيف أدت الأعمال العدائية، بما في ذلك الهجمات التي تؤثر على موظفي الإغاثة في حالات الطوارئ، والنقل والبنية التحتية، فضلاً عن المزيد من العنف وانعدام الأمن، إلى عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد.



ووجدت أيضاً أن كلاً من الحكومة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قد استخدمت مرارا وتكرارا المساعدات الإنسانية داخل سوريا من أجل المساومة السياسية، وغالباً ما تمتنع عن توفيرها عن عمد لسكان محددین، لا سيما أولئك الذين يخضعون للحصار. وفي جميع أنحاء سوريا، يتعرض موظفو المنظمات الإنسانية باستمرار لخطر المضايقة والاعتقال والاحتجاز التعسفيين.

المصدر: أخبار الأمم المتحدة



كفاح تركيا ضد الإرهاب في العراق وسوريا

س ي ت ا

(اللغة التركية) 28 أيار 2022

مراد أصلان

نص المقال:

كشف قرار مجلس الأمن القومي الأخير عن صورة مختلفة. وشدد المجلس على عبارة العمليات على حدودنا الجنوبية، فماذا تعني هذه العبارة؟



بعد خطاب الرئيس أردوغان عن عملية جديدة في سوريا، تحركت الصحافة وراء الكواليس، بشكل عام «هل ستكون هناك عملية في سوريا؟» بدلا من «أين ستجرى العملية في سوريا؟» بدأ السؤال يحتل جدول الأعمال. غير أن القرار الأخير لمجلس الأمن القومي كشف صورة مختلفة، حيث أكد المجلس عبارة «عمليات على حدودنا الجنوبية».

يبدو أن العمليات العسكرية التي نفذت في سوريا أو العراق في السنوات الماضية لها هدف محدد وواضح من حيث الزمان والمكان. على سبيل المثال، عملية kcoL walC وعملية aniteM paZ من أجل 'مكافحة' الإرهابيين، وفي سوريا كان الهدف من إنشاء منطقة آمنة في المقدمة، أي إبعاد الأنشطة الإرهابية عن الحدود التركية وإنشاء منطقة



آمنة للسوريين لأسباب إنسانية.

في المرحلة الحالية لا يوجد تغيير في استمرارية أهداف وغايات العمليات المنفذة في العراق وسوريا، لكن يمكن القول إن التعبير المستخدم في قرار مجلس الأمن القومي يشير إلى أسلوب جديد.

في العراق وسوريا، اللتان يتم التعبير عنهما بـ «جيراننا الجنوبيين»، هناك خيار عسكري جديد يمكنه تحقيق نتائج استراتيجية من خلال مراقبة الإرهابيين على الجبهة الواسعة. في هذا السياق، تُعرف الأهداف التي يجب تلخيصها بإيجاز بأمن حدود تركيا، وإزالة الخلايا الإرهابية من جذورها، ومنع موجات الهجرة الإضافية وحتى توسيع المناطق الآمنة من أجل تمهيد الطريق للعودة. لهذا السبب سيتم محاولة تحقيق هذه الأهداف في أي وقت، وفي أي مكان، وبأي طريقة.

إذن، كيف تتفاعل الدول التي هي طرف في المشكلة مع سلسلة من العمليات التي سيتم تنفيذها على جبهة واسعة؟ هناك عالم غربي يستمع إلى مخاوف تركيا الأمنية هذه الأيام عندما تتم مناقشة حرب أوكرانيا مع عضوي الناتو في السويد وفنلندا. لهذا السبب، قد ترغب الولايات المتحدة المترددة في كبح جماح ملف سوريا. ومع ذلك، يتعين على الأمريكيين، الذين يتساءلون عن سبب وجودهم بالفعل في سوريا بسبب المخاوف الجيوسياسية، وتبرير التركيز على عمق 03 كيلومتراً لأنهم لم يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم في الوثيقة التي تم توقيعها.

الوضع مختلف قليلاً بالنسبة للروس، فمن المعروف أنهم ينظرون إلى حزب العمال الكردستاني / حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي له ممثل في موسكو، على أنه رافعة ضد تركيا والولايات المتحدة. ومع ذلك، ينبغي توقع أن تركز عملية واسعة النطاق على استمرارية النظام الموالي لروسيا.

لهذا السبب، يُتوقع أن روسيا التي ستعارض بشدة أي عملية ضد مراكز المدن الحيوية مثل حلب، حتى وإن كانت على مضض، لن تصدر أي رد فعل بشأن العمليات التي يصل عمقها إلى 03 كيلومتراً.

أما بالنسبة لإيران، فالأمر معقد بعض الشيء، فحوار إيران الخلفي مع حزب العمال الكردستاني / حزب الاتحاد الديمقراطي يشكل خطراً على تركيا. ولهذا السبب، من الضروري الانتباه إلى خطاب إيران وأفعالها في كل من العراق وسوريا.



والنتيجة أننا ندخل موسمًا أكثر نشاطًا في العراق وسوريا، وستكون العمليات المتزامنة أو المتداخلة في مناطق مختلفة على جدول أعمال فترة الصيف. بالطبع، إذا لم تسفر المفاوضات الدبلوماسية مع روسيا والولايات المتحدة أي نتيجة.

المصدر: سياتا



دبلوماسيون يتخوفون من مساومة روسيا على المساعدات السورية في أوكرانيا نيويورك تايمز

(اللغة الإنجليزية) 28 أيار 2022

لارا جاكس

نص المقال: لا يزال هناك طريق واحد مفتوح أمام القوافل الدولية التي تنقل الغذاء والماء وغيرها من المساعدات إلى أكثر من مليون سوري محاصرين بسبب الحرب. أما الآن، يحذر المسؤولون من أن روسيا قد تحاول إغلاقها أو استخدامها كورقة مساومة مع القوى العالمية في حرب أخرى.



نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" تقريراً أعدته لارا جيكس قالت فيه إن الدبلوماسيين يخشون من استخدام روسيا الإغاثة لسوريا كورقة مفاوضة في أوكرانيا. وأضافت أن دول الشرق الأوسط وأوروبا ستواجه موجة لجوء جديدة لو أغلقت روسيا آخر معبر إنساني إلى سوريا.

فلم يتبق سوى ممر إنساني واحد تمر من خلاله المياه الصحية والمواد الغذائية والأدوية إلى أكثر من مليون سوري محاصرين بسبب الحرب الأهلية. ويحذر المسؤولون الآن من إغلاق روسيا المعبر واستخدامه كورقة مفاوضة مع القوى العالمية وبعيدا عن أوكرانيا بألف ميل. ويقول الدبلوماسيون إن إغلاق معبر باب الهوى مع الحدود التركية



سيجبر بالتأكيد آلاف السوريين على الهروب من سوريا، مما سيزيد أزمة اللاجئين في الشرق الأوسط وأوروبا سوءاً، وهي الأزمة التي تعد الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية. وسيكون موضوع المعبر الأخير محلاً للنقاش في مجلس الأمن الذي تتمتع فيه روسيا بحق الفيتو الشهر المقبل وإن سيظل المعبر مفتوحاً للمساعدات الإنسانية. ويبدو أن المعبر بات رهناً لتنافس المصالح الروسية والأمريكية والحرب التي شنتها موسكو في أوكرانيا.

ونقلت الصحيفة عن وزير خارجية الأردن، أيمن الصفدي قوله "تركزت الحرب في أوكرانيا تداعيات واسعة على سوريا وبقية المنطقة والعالم". وأضاف الصفدي الذي قابلته الصحيفة هذا الشهر في واشنطن أن الأردن يراقب بقلق الكيفية التي ستتعامل فيها روسيا مع التصويت.

وأشار إلى أن هناك أكثر من مليون لاجئ سوري يعيشون في مخيمات داخل الأردن وأي تسوية للحرب السورية التي مضى عليها 11 عاماً "تحتاج بالتأكيد لاتفاق أمريكي- روسي". واعتبر أنه "في ظل الدينامية الحالية" ف"التداعيات قد تكون شديدة فيما يتعلق بظروف اللاجئين السوريين والمشردين".

واستخدمت روسيا حق الفيتو في مجلس الأمن لإغلاق ثلاث ممرات إنسانية في عام 2020 ووافقت في العام الماضي على الاحتفاظ بواحد في باب الهوى وبعد مفاوضات حامية مع الولايات المتحدة. ودافعت عن إغلاق المعابر الأخرى بأنها ضرورية للحفاظ على السيادة السورية ودفعت نحو حصول المؤسسات الدولية على موافقة الحكومة السورية لتوزيع المساعدات الإنسانية بدلاً من توزيعها عبر وكالات الأمم المتحدة. وتعتبر روسيا من أهم داعمي الرئيس بشار الأسد في الحرب الأهلية التي بدأت عام 2011 وكان الدعم متركزاً في معظمه على مناطق المعارضة.

ويقود معبر باب الهوى إلى محافظة إدلب في شمال- غرب سوريا، وهي آخر جيب لا يزال تحت سيطرة المعارضة السورية وأصبح ملجأً لجماعة متشددة على علاقة بتنظيم القاعدة. وتجري في الوقت الحالي حملة ضغط للحفاظ على المعبر بدون إغلاق.

وتترأس الولايات المتحدة مجلس الأمن هذا الشهر ودعت إلى سلسلة من الاجتماعات التي ناقشت فيها معاناة السوريين الذين أصبحوا بدون بيوت وبحاجة لمساعدات مستمرة للنجاة. وقال نائب السفير الروسي لدى الأمم المتحدة ديمتري بوليانسكي إن موسكو لم تقرر بعد كيف ستستخدم صوتها، لكنه قال يوم الجمعة إن المساعدات



ضمن النظام الحالي عرضة لاستفادة المتطرفين في إدلب. وتابع "لا أنكر أنها تذهب إلى اللاجئين ولكن الجماعات الإرهابية، تنتفع منها"، مضيفاً أن المتطرفين هاجموا قوافل المساعدات. ورفض بوليانسكي مناقشة موضوع المعبر مكتفياً بالقول إن المحادثات الأمريكية- الروسية جامدة في "ضوء الظروف الجيوسياسية الحالية". و"بصراحة لا توجد أشياء تدعونا للتفاوض في هذه المرحلة".

ونقلت الصحيفة عن ثلاثة دبلوماسيين قولهم إن روسيا أرسلت إشارات غامضة تقترح أنها قد تحاول استخدام التصويت للحصول على تنازلات في المواجهة الحالية بأوكرانيا. فقد فرضت واشنطن والدول الأوروبية عدداً من العقوبات على روسيا لمعاقبقتها على غزو أوكرانيا. ولم يناقش الدبلوماسيون الإشارات وقالوا إن موسكو لم تتحدث عن ربط مصير المعبر بالحرب في أوكرانيا، ولكنهم لا يستبعدون محاولة روسيا التأثير على الدول التي تتأثر مباشرة بموجات اللاجئين المساعدة في تجنبها العقوبات.

وتكهن دبلوماسي رفض الاتهامات بأنها خرقت سيادة أوكرانيا عبر الغزو بالإشارة إلى خرق قوافل المساعدات الإنسانية لسيادة سوريا. وبشكل منفصل قال المسؤولون الأمريكيون والدول التي تتعامل معها إنها سترسل رسالة قوية لموسكو بعدم محاولة إغلاق المعبر، مع أنها ليست متأكدة بأنها ستستمع إليها.

وقالت شيرين تادروس، مديرة أمنستي انترناشونال في الأمم المتحدة "لم يكن هناك أبداً أي اعتراف من روسيا أن معبر باب الهوى يعتبر حيويًا ونحن بحاجة للحفاظ عليه مفتوحاً". و"كان جزءاً من استراتيجيتهم لقص وقص وكان هذا دائماً موضوعاً للصفقات الخلفية" و"هذا محزن جداً وكيف يتلاعبون بحياة الناس".

وتعيش غالبية اللاجئين السوريين في تركيا، حيث حذر المسؤولون ولوقت طويل أن وجودهم يدفع البلاد نحو حافية الانهيار. وتنتظر تركيا ما ستفعله روسيا، بحسب شخصين على معرفة بالنقاشات، تحدثا شرط الكشف عن هويتهما. وتوقع كل منهما أن يكون المعبر جزءاً من النقاشات مع موسكو حول أوكرانيا.

وتعتبر تركيا عضواً في الناتو وقدمت لأوكرانيا طائرات مسيرة ومنعت السفن العسكرية من عبور المضائق التي تسيطر عليها إلى البحر الأسود. ولكن الرئيس رجب طيب أردوغان أعلن عن معارضته لعضوية كل من السويد وفنلندا في الناتو. وطالما رفضت روسيا توسع الحلف قريبا من حدودها.

وفي هنغاريا، رفض رئيس الوزراء فيكتور أوربان وقف استيراد النفط من روسيا، وطردت



هنغاريا عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين ودول الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية لكنها استقبلت أكثر من 000,006 لاجئاً أوكراينياً منذ بداية الحرب. وحاول الأردن الذي يقيم علاقات مع روسيا وأمريكا تجنب الانجرار إلى أوكراينا وحث إدارة بايدن على إحياء التسوية في سوريا، وقال الصفدي إن الحرب الأوكرانية زادت من حالة الجمود في سوريا "فالوضع الراهن يظل من منظورنا خطيراً لأنه يزيد من معاناة الشعب السوري". وكان الأردن واحداً من دول في الشرق الأوسط استأنفت علاقاتها مع سوريا رغم عدم موافقة واشنطن.

وأجبرت الحرب الأهلية السورية 7,5 مليون سوري على الفرار من بلادهم، أي ثلث عدد السكان. وبالمقابل فر حوالي 7,6 مليون أوكراينياً منذ بداية الغزو الروسي قبل ثلاثة أشهر تقريباً. وهناك أزمة غذاء تلوح بالأفق بسبب توقف الإمدادات الروسية والأوكرانية. وفي واشنطن قال رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي للصحافيين: "افترضوا أننا سنواجه أزمة إنسانية بسبب نقص الطعام" و"عندها سيصبح الوضع صعباً ولا يمكن إدارته". وتعهدت روسيا بتخفيف الأزمة الاقتصادية لو تم تخفيف العقوبات عنها. ووصل مئات الآلاف من المهاجرين الذين فروا من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ذروة أزمة 5102، وقال دراغي إن إيطاليا استوعبت حوالي 000,021 من اللاجئين الأوكرانيين. ولكنه أضاف أن عدد السوريين الذي ظلوا في إيطاليا "ليس كبيراً".

وفي مؤتمر للمانحين عقد ببروكسل هذا الشهر، تعهدت الولايات المتحدة بـ808 مليون دولار كدعم إنساني لسوريا، وهو أكبر مبلغ تساهم فيه أمريكا منذ الحرب. وجمعت الأمم المتحدة 7,6 مليار دولار لدعم سوريا وغيرها مع أنها سعت لـ5,01 مليار لعام 2202 فقط. وقالت سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ليندا توماس غرينلاندر إن نقص الغذاء جعل من الوضع الإنساني في سوريا "مهم هذا العام" و"مسألة حياة أو موت". واقترح بلويانسكي الدبلوماسي الروسي وغيره أن معابر غير رسمية ستظل مفتوحة لنقل المساعدات الإنسانية، فإغلاق باب الهوى لا يعني أن هذه ستظل هادئة.

المصدر: نيويورك تايمز



درب بوتين الدموي من سوريا إلى أوكرانيا ... النموذج الروسي: حرب لا ضمير لها ضد المدنيين الصحافة الألمانية

(اللغة الألمانية) 22 أيار 2022

كارستن فيلاند

خلاصة: (درب بوتين الدموي من سوريا إلى أوكرانيا) هو عنوان هذا البحث الهام الذي كتبه الدكتور كارستن فيلاند Carsten Wieland.. وهو من كبار مستشاري الأمم المتحدة سابقاً ودبلوماسي ألماني، والخبير في شؤون الشرق الأوسط والصراع... وقد نشر كتاباً عن سوريا بعنوان (سوريا وفخ الحياد: معضلات تقديم المساعدة الإنسانية من خلال الأنظمة العنيفة) وفي هذا البحث الذي تنشره أورينت نت على جزأين.. يتتبع بمهارة عالية طموحات بوتين الإمبراطورية عبر تلك الحرب الدموية والتدميرية التي خاضها في سوريا، ويخوضها في أوكرانيا اليوم.



من الآثار الجانبية المأساوية للحرب في أوكرانيا أنه أخيراً - ولسوء الحظ فقط الآن - ربما أدرك آخر شخص في الغرب ما حدث بالفعل في سوريا خاصة بعد التدخل الروسي. هذا لا يساعد أولئك السوريين الذين يعانون منذ أكثر من عقد من القصف العنيف لأحيائهم



ومنشآتهم الطبية والذين ماتوا جوعاً في المناطق المحاصرة أو اضطروا إلى الفرار من وطنهم، لكن نوع الحرب في سوريا وأوكرانيا قد يساعدنا على فهم الصورة الأوسع واستخلاص النتائج للمستقبل.

يظهر تغيير القيادة العسكرية الروسية لحملة أوكرانيا في أبريل/نيسان كنتيجة للفشل العسكري أن بوتين والوفد المرافق له يعتبرون أساليب الحرب التي لا ضمير لها ضد المدنيين نموذجاً «ناجحاً» يجب اتباعه. تم تكليف الجنرال «ألكسندر في دفورنيكوف» الذي قاد حرب الاستسلام في سوريا باتباع نفس الإستراتيجية في الساحة الأوكرانية. العدوان الروسي على أوكرانيا وحرب الإبادة ونزع الصفة الإنسانية عن العدو وجرائم الحرب الممنهجة ضد المدنيين تتحدى أيضاً خطاب «التطبيع» الذي حاول رئيس النظام السوري بشار الأسد وحلفاؤه الروس والإيرانيون فرضه على أجنحة العرب والخطاب الدولي، لقد أخذت روايتهم تكتسب أرضية في السنوات الأخيرة: روايتهم بأنها كانت حرباً ضد الإرهابيين الإسلاميين ومؤامرة من قوى أجنبية وقد حان الوقت للقيام بالأعمال كالمعتاد بقبول عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية والاستثمار في اقتصاد الحرب الذي يهيمن عليه الأسد، ولم يُذكر أي انتفاضة مجتمعية سلمية في البداية ضد ديكتاتوريته في عام 1102 أو لدعوات الحرية والكرامة التي اجتاحت البلاد خلال الربيع العربي.

قارن هنا مع الدعاية الروسية في سياق أوكرانيا: تقاتل روسيا نظاماً نازياً بالوكالة في كييف يتآمر مع الولايات المتحدة ضد مصالح روسيا.. حتى الحرب ضد الإرهابيين الإسلاميين قد تظهر في الرواية الروسية بمجرد أن يتم جر المرتزقة من البلدان المضطربة في الشرق الأوسط أو أفغانستان تدريجياً إلى حرب عصابات أوكرانية كوقود رخيص للمدافع، وفي النهاية قد ينتهي الأمر بالسوريين إلى القتال على الجانبين كما هو الحال في المواجهة بين أرمينيا وأذربيجان حيث عرض الأسد بسهولة المقاتلين على بوتين الذي يطالب بتعويض جهود الحرب الروسية في سوريا.

العدو الحقيقي ليس الناتو ولكن تطالعات الحرية

ما يجري في أوكرانيا يعطي انطباعات عن قيمة جديدة في سوريا؛ قال لي دبلوماسي روسي ذات مرة في الأمم المتحدة في جنيف: «يمكننا التعايش مع مجموعة متنوعة من السيناريوهات في سوريا باستثناء الديمقراطية على النمط الغربي»، وهذا ما يدور حوله الأمر حقاً: منع انتشار الليبرالية والديمقراطية على النمط الغربي، وحرمان المواطنين من سيادة القانون والكرامة والحرية والرفاهية الموزعة بشكل عادل، وينظر إلى مكونات



القوة الناعمة هذه على أنها تهديدات لقادة روسيا من ذوي القوة الصارمة.

لذلك، لم يكن توسع الناتو السبب وراء قرار «بوتين» شن حرب على أوكرانيا.. قرر الناتو في عام 8002 عدم تقديم أي شكل من أشكال الحماية المؤسسية لأوكرانيا التي كانت ثالث أكبر قوة نووية في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي والتي تخلت طواعية عن هذه القدرة الرادعة في مذكرة بودابست عام 4991، وقد كان هذا منعطفاً مأساوياً آخر في هذه المؤامرة التي تتكشف والذي سيكون له تأثير على حسابات وتطلعات القوى النووية الحالية أو المحتملة الأخرى في الشرق الأوسط وأماكن أخرى.

لم يكن الناتو هو الذي كان يخافه بوتين - القوة الصارمة - بل كانت حركات الحرية والديمقراطية التي كانت تقترب أكثر من أي وقت مضى من معقله العقلي والسياسي؛ خرج رجال ونساء من روسيا البيضاء إلى الشوارع في 1202/0202، متحدين سلطة حليف بوتين الأصغر «ألكسندر لوكاشينكو» الذي كاد يعاني تقريباً من نفس مصير الرئيس الأوكراني المخلوع «فيكتور يانوكوفيتش» في ثورة ميدان عام 4102، وبدوره طالب بالدعم غير المشروط لمساعيه المستقبلية التي نشهدها اليوم.

لكن تأثير الحركات المناهضة للاستبداد اقترب أكثر من أي وقت مضى؛ هددت الحملات الانتخابية المناهضة للفساد والحملات الانتخابية التكتيكية التي قام بها «أليكسي نافالني» وأنتصاره بإحداث تداعيات خطيرة في روسيا نفسها، تم وضع القيادة الروسية في موقف دفاعي بسبب موجات السخط الاجتماعي والسياسي، ولم يكن لديها الكثير لتقدمه لشعبها باستثناء تقليص المساحات الاجتماعية والسياسية في نظام اقتصادي عفا عليه الزمن، وتصدير الموارد الطبيعية التي تفيد الأوليغارشية والأثرياء الجدد.. بعد فشل تسميم «نافالني» من المحتمل أن يُنظر إلى سجنه المحتمل مدى الحياة على أنه جزء من مقدمة للحرب في أوكرانيا في السياق الأوسع لمراجعة بوتين التاريخية ضد الليبرالية، لم يكن التهديد يتمثل في توسع الناتو باتجاه حدود روسيا بل إن إمبراطوريته الستالينية الجديدة المتوخاة سوف تتآكل أكثر من الداخل بسبب المطالب الشبيهة بالربيع العربي بالحرية والكرامة والديمقراطية.

تطلعات القيم العالمية قيد التحطيم

كانت سوريا مقدمة فعالة لأوكرانيا من نواح كثيرة؛ ولم يكن الغرب بريئاً بل متفرجاً انتهازياً في هذه المأساة التي تتكشف؛ نزل السوريون إلى الشوارع من أجل القيم العالمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وليس من أجل «القيم الغربية»، لكنهم لجؤوا



إلى الغرب طلباً للمساعدة على الرغم من حقيقة أنهم نشؤوا وتأثروا بعمق في إطار نظام مدرسي مناهض للغرب وأيديولوجية بعثية، وبالمثل لجأ الأوكرانيون إلى الغرب بتوقعات كبيرة هي الآن في طور التعديل.

الفرق هو أنه عندما نزل السوريون إلى الشوارع في عام 1102 لم يكن هناك روس في سوريا بعد، وكانت تهديدات الحرب العالمية الثالثة بعيدة المنال، ومع ذلك عندما واجهوا البراميل المتفجرة التي ألقتها عليهم جيش الأسد، طالب السوريون بياس بمنطقة حظر طيران أو أنظمة دفاع جوي محمولة للدفاع عن أنفسهم؛ وجدوا أن الدبلوماسيين الغربيين يدرسون مواجهة آخذة في الاتساع أو احتمال أن تنتهي هذه الأسلحة الدفاعية «في الأيدي الخاطئة» أي الإسلاميين، لكن السبب الحقيقي كان هو عدم رغبة أي شخص في التورط في سوريا بعد الغزو الأنغلو-أمريكي للعراق عام 3002 والتدخل في ليبيا عام 1102، حيث أدى تجاوز تفويض المهمة إلى مقتل الزعيم الليبي معمر القذافي، وتركت هاتان الحلقتان بصمة دائمة في ذاكرة بوتين السياسية.

أما اليوم؛ فعدة مئات آلاف من المدنيين قد قُتلوا في وقت لاحق، وجميع أنواع الأسلحة باتت في أيدي الإسلاميين، وفقدت المعارضة المعتدلة كل قوتها تقريباً، وملايين اللاجئين باتوا في الخارج (حيث قاموا أيضاً بتغيير السياسة الداخلية الأوروبية واستقطابها)، وسوريا مدمرة، والسوريون منقسمون وفقراء ولا يزالون تحت حكم سلالة اختارت نهج «الأسد أو نحرق البلد» بدلاً من الحوار عندما كان ذلك لا يزال ممكناً.

تفاوض كما لو أنه لا توجد حرب، واقصف كما لو لم تكن هناك مفاوضات

في عام 5102 قررت روسيا الاستفادة من الفراغ الذي تركه الفاعلون الغربيون وانخرطوا في سوريا على ثلاثة مستويات في وقت واحد: عسكرياً ودبلوماسياً وسياسياً، من السمات المشتركة للحروب في سوريا وأوكرانيا الإستراتيجية الروسية في التفاوض وكأنه لم تكن هناك حرب وقصف وكأنه لا مفاوضات، وعلى المستويات الثلاثة تفوّق الروس على نظرائهم الغربيين؛ أيد الدبلوماسيون الروس ذوو القدرات العالية الحوار السياسي، وفي الوقت نفسه أبقوا الخيار العسكري مفتوحاً، كلاهما عززا بعضهما البعض؛ فالجلوس على الطاولة يفتح الخيارات في حالة الحاجة إليها، وخلال المحادثات يمكن تغذية خطاب سلمي لوسائل الإعلام، مما يقلل من الغضب الدولي ويسمح بإعادة تجميع القوات.

عندما ظلت الأمم المتحدة غير نشطة إلى حد ما في العملية السياسية وكانت الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب قد توقفت عملياً عن هذه القضية، انتهزت



روسيا الفرصة وحاولت زيادة سيطرتها على العملية السياسية من خلال تأسيس صيغة أستانا بالاشتراك مع تركيا وإيران بدلاً من الولايات المتحدة اعتباراً من عام 2012، وكانت روسيا وتركيا هما اللاعبان الرئيسيين في سوريا وأماكن أخرى في المنطقة.. لقد عارضوا في ساحة المعركة، ليس بهدف إخماد بعضهم البعض ولكن من أجل إبرام الصفقات الثنائية وتقاسم الكعكة وتحديد الآخرين - هؤلاء الآخرون هم دول غربية والولايات المتحدة أو حتى جهود وساطة الأمم المتحدة- وهي سياسة تكتيكية آنية ثنائية مخصصة لهما (روسيا وتركيا) بدلاً من العمل على سلام شامل ومستدام ومتعدد الأطراف: ولقد عملت هذه السياسة التكتيكية الآنية الثنائية بنجاح خلال فترات معينة في سوريا وليبيا والقوقاز.

المصدر: كارستن فيلاند نقلًا عن أورينت



هل يعوّض تشكيل كتلة عربية إسرائيلية عن التردد الأمريكي؟ معهد واشنطن

(اللغة الإنجليزية) 12 أيار 2022

نيكولاي ملادينوف, زوهار بالتّي, ابتسام الكتبي, كريم حجاج

خلاصة: يقيّم خبراء من دول مختلفة (عربيان وأوروبي وإسرائيلي) احتمالات التطبيع وحدودها، ويناقشون المخاوف بشأن برنامج إيران النووي، وتقليص الدور الأمريكي في المنطقة، والقضية الفلسطينية.



في 01 أيار/مايو، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي مع نيكولاي ملادينوف وزوهار بالتّي وابتسام الكتبي وكريم حجاج. وملادينوف هو «زميل زائر متميز في زمالة سيغال» في المعهد ومنسق خاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وبالتّي شغل مؤخراً منصب رئيس «المكتب السياسي العسكري» في وزارة الدفاع



الإسرائيلية. والكتبي هي مؤسسة ورئيسة «مركز الإمارات للسياسات». وحجاج خدم لمدة 52 عاماً في السلك الدبلوماسي المصري، ويشغل حالياً منصب زميل في «مبادرة الشرق الأوسط» في «كلية هارفارد كينيدي». وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاتهم.

نيكولاي ملادينوف

تتسم «اتفاقيات إبراهيم» بأهمية بالغة، وتنطوي على جانبين جوهريين يستحقان المزيد من الاهتمام. فمن وجهة نظر إسرائيل، يُعرب العالم العربي عن قبوله واعترافه بأن اليهود وإسرائيل هم جزء من ماضي المنطقة وحاضرها ومستقبلها. ومن المنظور العربي، أبرز ما يمكن استخلاصه هو التسامح والتفاهم بين الأديان الإبراهيمية. وعلى الرغم من إمكان استمرار الاتفاقيات بدون الولايات المتحدة، إلا أنه لا ينبغي على واشنطن الابتعاد عن الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة تلعب دوراً عسكرياً أساسياً في المنطقة، وتتمتع قيادتها وتوجيهها بأهمية كبيرة أيضاً. وقد ظهرت فرص هائلة لتوسيع هذه الشراكات لتشمل بلداناً أخرى، وهو ما يتضح من العلاقة الرباعية الجديدة بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والهند.

واليوم أصبح المجال متاحاً أمام صانعي السياسات ليظهروا أن الاتفاقيات تُمثل فرصة للفلسطينيين، وليست عقبة. وتضطلع كل من مصر والأردن بالدور الرئيسي في هذا الصدد، بينما تؤدي جميع الأطراف الأخرى دوراً داعماً. وهناك بصيص أمل، فالمشاريع المشابهة مثل تبادل الطاقة الشمسية مقابل المياه بين إسرائيل والأردن الذي تموله دولة الإمارات يمكن أن تحسّن حياة الفلسطينيين إلى حدّ كبير.

وعلى الرغم من جمود عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ما زال بالإمكان التصرف عندما يكون تركيز العالم منصباً على مكان آخر. وفي الوقت نفسه، فإن الوضع معرض دائماً لخطر التدهور في غياب التقدم السياسي. وخير مثال على ذلك هو التوترات الأخيرة في القدس: فرفع أعلام «حماس» فوق المسجد الأقصى أساء بشدة للكثيرين، إذ لا ينبغي تسييس الأماكن المقدسة. وقد أدت قلة الكفاءة التي أظهرتها الشرطة والحكومة الإسرائيلية بشكل دوري إلى إثارة التوترات أيضاً، ولا مفر من تضخم الأمور بسبب انعدام عملية سياسية. يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين إظهار القيادة؛ وإذا فعلوا ذلك، سيحصلون على دعم الدول العربية.

ولحسن الحظ، ستستمر الاتفاقيات حتى في ظل هذه التحديات. فشجرة الغاف التي تمتد جذورها عميقاً في الأرض هي الشجرة الوطنية لدولة الإمارات؛ وإسرائيل جعلت من



الصحراء حديقة. إذْ فإن هذه البلدان تصمد وتزدهر في البيئة الصعبة. والمبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه الاتفاقيات هو سؤال بسيط: السلام أم الحرب؟ والجواب واضح: لقد سئمت المنطقة الحروب، وجيل الشباب يريد المضي قدماً. واليوم ليس هو سوى الفقرة الأولى من الصفحة الأولى من الشرق الأوسط الجديد - ما سيحدث بعد ذلك هو في أيدي القادة.

زوهار بالتّي

يمكن القول إن «اتفاقيات إبراهيم» هي «سلام الشجعان»، ويعود الفضل فيها إلى جميع القادة الذين تفاوضوا بشأنها، فهي أكبر تطور شهده الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية. وقد بدأت المزيد من الدول تدرك أن إسرائيل هي فرصة وليست مشكلة. ولا تزال الخلافات قائمة، إلا أن الأمور التي تُبنى معاً كثيرة. وبالمثل، لا يزال السلام الطويل الأمد مع مصر والأردن أمراً بالغ الأهمية.

وفي المرحلة المقبلة، يأمل الكثيرون في أن تنضم عُمان وإندونيسيا قريباً إلى الاتفاقيات. ومن الضروري أن تنضم إليها المملكة العربية السعودية أيضاً، على الرغم من أن هذه الخطوة لن تحدث بدون الولايات المتحدة. ولهذه الأسباب وغيرها، لا ترغب إسرائيل في رؤية احتكاكات بين الرياض وواشنطن. فإسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة بنسبة 0001 في المائة وتقدر تعاونها.

ولا بد من الإشارة إلى أن الاتفاقيات لا تتعلق بإيران فقط، التي تقع مسؤوليتها على إسرائيل. ومع ذلك، فمن بالغ الأهمية أن تلمس طهران نتائج هذه الاتفاقيات.

كما أن نقل إسرائيل إلى نطاق عمل «القيادة المركزية الأمريكية» التي اعتاد قاداتها تجنب [دخول] البلاد، يوفر فرصة هائلة للعمل مع الجيوش العربية. ومع ذلك، يجب على الطرفين التصرف ببطء وحذر، والتعرف على بعضهما البعض بدلاً من التسرع في دخول في شراكة. فعلى المدى الطويل، تعتبر المناطق التجارية والرحلات الجوية المباشرة وغيرها من الروابط أكثر أهمية من الروابط الأمنية؛ وفي حين ستعني إسرائيل دائماً بنفسها، إلا أنها ستسعد بوجود شركاء أيضاً.

إنّ آخر ما تريده إسرائيل هو وقوع اشتباكات دينية، ولذا تسعى للحفاظ على الوضع القائم في جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف). ولكن لا يمكنها التسامح مع الهجمات على القدس أو الإرهاب في شوارعها. وجنين هي جوهر المشكلة في الضفة الغربية ويجب معالجتها. وبما أن «السلطة الفلسطينية» ضعيفة جداً، يتعين على الأطراف أيضاً



مواصلة تطبيق الخطوات الناجحة التي أجدت نفعاً حتى الآن؛ على سبيل المثال، يعمل أكثر من 000,051 فلسطيني من الضفة الغربية و 000,02 من سكان غزة في إسرائيل. باختصار، يجب على الفلسطينيين التركيز على أنفسهم. وعندما يقررون المسار الذي يريدون اتخاذه وكيف يمثلون أنفسهم، ستكون إسرائيل على استعداد للتعاون معهم. ابتسام الكتبي

يجب أن تكون «اتفاقيات إبراهيم» عبارة عن سلام ودي بين شعب وآخر، وينبغي أن يكون جميع الشركاء متفقين على الأمور نفسها، ليس بهدف ردع إيران فحسب، بل لصياغة خطاب جديد يمكن تداوله بين البلدان التي تشترك في القيم والأعراف نفسها أيضاً. وعلى الصعيد الثقافي، إن الهدف هو جمع الناس معاً. وعلى الصعيد الدفاعي، يجب أن تدرك الأطراف أن الأمن ليس مجرد مسألة عسكرية، بل يشمل أيضاً عناصر الغذاء والمياه والمناخ. وليس الدين هو المشكلة، بل وجود المفسدين والمتطرفين من كلا الجانبين. ولا تحتاج المنطقة إلى الولايات المتحدة لضمان الأمن، بل إلى قادة ذوي إرادة قوية وإلى الانخراط الأمريكي. ولا تكمن القضية في عدد البلدان التي تنضم إلى الاتفاقيات، بل في جودة هذه الشراكات. على سبيل المثال، تُعتبر التفاهات التي تم التوصل إليها بشأن الأمن وقضايا أخرى في أعقاب قمة النقب السداسية تطوراً إيجابياً، لكن ليس من الواضح ما إذا كانت ستكفي لردع إيران إذا خرجت الولايات المتحدة من المنطقة. ويشكل إحراز التقدم على هذا الصعيد أمراً بالغ الأهمية، سواء من أجل الاستقرار أم من أجل إضعاف السردية الإيرانية.

وفي دولة الإمارات، كان لغياب التقدم بشأن القضية الفلسطينية دورٌ كبير في إقناع المسؤولين بمحاولة تحقيق سلام دافئ بين الشعبين من خلال «اتفاقيات إبراهيم». فمهما تفعل الإمارات، يميل القادة الفلسطينيون إلى الشك في أفعالها، ليس محمود عباس و«السلطة الفلسطينية» فحسب، بل «حماس» أيضاً. وقد حاولت الإمارات العمل مع الفلسطينيين عدة مرات لكنها قوبلت بالرفض، حتى أن البعض اتهم الإمارات بتجاوز الفلسطينيين، ولكن وقف الأعمال الإسرائيلية لضم الضفة الغربية لا يمكن اعتباره تجاوزاً للفلسطينيين. فالإمارات تريد مساعدة سكان غزة والضفة الغربية وليس «حماس». وفي نهاية المطاف، ستنجح هذه الاتفاقيات لأنه لا يمكن لأحد أن يقضي كل حياته في صراع. لقد سئم كل من في المنطقة من العنف؛ فالسلام هو الأمر الطبيعي وليس الحرب.



كريم حجاج

تختلف فكرة تشكيل كتلة إقليمية عن الانخراط في تعاون عملي مع إسرائيل بشأن مسائل كالتجارة والطاقة والزراعة، وهو ما فعلته مصر قبل سواها. إذ لا يمكن اختزال تعقيدات العلاقات الثنائية بتكتلات إقليمية؛ فالصراعات منتشرة جداً والمصالح متباينة للغاية. و «اتفاقيات إبراهيم» ليست تحالفاً ضد أحد.

إن التعاون العملي بين العرب وإسرائيل ليس بالأمر الجديد - على سبيل المثال، بدأت المناطق الصناعية المؤهلة الأولى في مصر بالعمل في عام 4002، وتربط بين الحكومتين علاقات أمنية وثيقة. ومن الممكن أيضاً أن ينشأ تعاون أكبر من التحولات الجيوسياسية التي تؤثر على المنطقة، مثل الحرب في أوكرانيا.

ومع ذلك، يجب الاستفادة من التعاون الإقليمي من أجل معالجة الصراعات، وتسليط الضوء على القضية الإسرائيلية الفلسطينية بدلاً من تهميشها. ولا تكمن المشكلة في إسرائيل بحد ذاتها، بل في الاحتلال الإسرائيلي. فالقادة الإسرائيليون ينتظرون منذ عقود أن يتواصل معهم القادة العرب، ولكن الجمود في الصراع الفلسطيني ما زال مستمراً حتى بعد أن حصل هذا التواصل. وتؤيد مصر «اتفاقيات إبراهيم» على أمل أن يؤدي توسيع التعاون العربي الإسرائيلي إلى المضي قدماً بعملية السلام. ولهذا السبب استضافت مصر مؤخراً إسرائيل والإمارات في شرم الشيخ وشاركت في قمة النقب.

وفي هذا الإطار، يجب أن تكون الدبلوماسية الرصينة والمنسقة للحد من الصراع هدفاً رئيسياً، مع تركيز كل دولة على منطقتها (على سبيل المثال، تركيز دولة الإمارات على اليمن؛ ومصر على إسرائيل وفلسطين). يجب على الجميع التركيز على سوريا والعمل على تهدئة التوترات الإقليمية مع إيران.

وتقوم الرؤية التي أرستها الاتفاقيات لمنطقة أفضل وأكثر استقراراً على ثلاث ركائز رئيسية، هي: حل الصراعات، والتعاون الإقليمي، والاعتدال/التعايش. يجب أن تستمر هذه الجهود جنباً إلى جنب، ويتعين اليوم معالجة قضايا مثل الحروب الأهلية والاحتلال لضمان غدٍ أفضل. إنَّ المستقبل أمامنا، وما علينا سوى التطلع إليه.

المصدر: معهد واشنطن



التوافق بين الواقع وخطاب الجولاني الذي يحث على تحقيق الاكتفاء الذاتي معهد واشنطن

(اللغة الإنجليزية والعربية) 08 حزيران 2022

هارون ي. زيلين

نص المقال: مع اقتراب تصويت رئيسي في الأمم المتحدة حول مستقبل آلية توفير المساعدات عبر الحدود لشمال غرب سوريا، من الضروري أن تعمل واشنطن على الضغط على تركيا لكي تساعد في تعزيز اقتصاد متنوع ومتوازن في تلك المنطقة التي تسيطر عليها «هيئة تحرير الشام».

في 10 تموز/يوليو، ستقرر عملية التصويت في الأمم المتحدة مستقبل آلية توفير المساعدات عبر الحدود لشمال غرب سوريا، وهي منطقة تديرها الجماعة الجهادية «هيئة تحرير الشام». وتواجه الآلية، التي تسهل تقديم المساعدات إلى شمال غرب سوريا عبر تركيا دون الحاجة إلى المرور عبر دمشق، احتمال عدم تجديدها للمرة الأولى منذ إنشائها في عام 2014، كنتيجة للغزو الروسي لأوكرانيا.



وسيؤدي عدم تجديد الآلية إلى تفاقم سوء الوضع الإنساني المخيف أساساً في شمال غرب سوريا، حيث أن حوالي ثلاثة أرباع السكان هم من النازحين داخلياً. وبينما سيستمر تأمين المساعدات على الأرجح بشكل أكثر محدودية بكثير إذا استخدمت روسيا حق النقض ضد الآلية، إلا أنه من وجهة نظر الولايات المتحدة فإن زيادة الاعتماد على الذات



في الأراضي التي تديرها «هيئة تحرير الشام»، الأمر الذي يتطلب قدراً أقل من المساعدات الدولية، سيكون في الواقع أفضل بكثير من الوضع الذي يظل فيه تجديد المساعدات خاضعاً للتغيرات الدورية في الأحداث.

وعلى مدى السنوات الست الماضية تقريباً، حوّلت «هيئة تحرير الشام» نفسها من فرع تابع لتنظيم «القاعدة» إلى ما يشبه هيئة حاکمة إقليمية تقليدية، حيث انخرطت الجماعة في انتهاكات حقوق الإنسان واعتنقت خطاباً تحريضياً. وبادئ ذي بدء، ركزت بشكل متزايد على تطوير المؤسسات المحلية والاقتصاد. وتم تسهيل التقدم الذي أحرزته الجماعة في الحوكمة، جزئياً، من خلال اتفاق وقف إطلاق النار بين تركيا وروسيا في آذار/مارس 2020، والذي أدى إلى حد ما إلى تجميد خط النزاع. ومنذ ذلك الحين، كرر زعيم «هيئة تحرير الشام» أبو محمد الجولاني التأكيد على القيمة التي يوليها للاكتفاء الذاتي وبناء نظام حكم ومجتمع جديد لا يعتمد على المساعدة الخارجية. وإذا اتبعت «هيئة تحرير الشام» و«حكومة الإنقاذ السورية» التي يقودها المدنيون أفكار الجولاني بالفعل، فقد يجد السكان المحليون سبلاً أخرى لدعم أنفسهم. ومع ذلك، يجب الإقرار هنا أن «هيئة تحرير الشام» لم تُقابل خطابها النبيل بالجهود المبذولة لتطوير القدرات المحلية. وبدلاً من ذلك، عملت بجهود كبيرة لاحتكار القوة الاقتصادية.

□ المساعدات الخارجية مقابل التنمية الداخلية

في مقابلة أجراها الجولاني في شباط/فبراير 2021 ضمن برنامج «فرونتلاين»، ناقش الحاجة إلى «إنهاء الأزمة الإنسانية»، مما يعني أنه كان يقدر ضرورة المساعدات الخارجية. لكن بعد حوالي عام، أشار في كانون الثاني/يناير 2022 إلى تفضيله بناء الاقتصاد من خلال تطوير البنية التحتية، والوظائف، وزيادة الإنتاج، مقابل تلقي المساعدات الإنسانية والدعم الخارجي. ثم استشهد الجولاني بالوضع البائس في البلد المجاور، موضحاً أن الوضع الاقتصادي في لبنان كان سيئاً للغاية «على الرغم من ترحيبهم بالمساعدات الأوروبية والغربية...» وقال: «إخواني، يجب أن نركّز على الإنتاج، الذي ننمي من خلاله الاقتصاد في المناطق المحررة». وتابع الجولاني موضحاً أن «الحرية تأتي من القوة العسكرية... والكرامة تأتي من المشاريع الاقتصادية والاستثمارية التي يعيش من خلالها الشعب والمواطنون حياةً كريمةً تليق بالمسلمين».

وأشار الجولاني عبر استخدامه مثل هذا الخطاب إلى إيمانه بالحلول المحلية المستدامة للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها «هيئة تحرير الشام»، وبتعزيز قوة تأثير السكان



المحليين مقابل الاعتماد على نزوات الجهات الخارجية. وفي سياق متصل، كاستجابة لظروف البرد القارس الذي ساد مخيمات النازحين داخلياً في كانون الثاني/يناير الماضي، أطلقت إدارة الجولاني حملة «دفعوكم واجبننا». وأوضح الجولاني قائلاً: «نسعى جاهدين بكل قوتنا إلى إيجاد حلول جذرية لمعاناة الناس في الشمال المحرّر، دون الاعتماد على تلقي الإغاثة من هنا وهناك، وذلك عبر تمكين [السكان المحليين] من نيل قوتهم بعرق جبينهم».

وقد يعود تاريخ اعتناق الجولاني لمثل هذا النوع من التفكير إلى آب/أغسطس 2020، حين عبّر علناً للمرة الأولى، خلال زيارته إلى أحد مخيمات النازحين داخلياً، عن هذا الرأي معتبراً أن «هيئة تحرير الشام» يجب أن تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي كهدف نهائي، على أساس فكرة أن أي شخص سليم البنية يجب أن يكون قادراً على العمل وإعالة نفسه. وبعد بضعة أيام، في مخيم آخر للنازحين داخلياً، أقر الجولاني بأن «هيئة تحرير الشام» ليست «دولة كبيرة»، وأنها تتمتع بقدرة محدودة على مساعدة الناس، لكن ذلك لم يؤدي سوى إلى تعزيز الحاجة إلى الاكتفاء الذاتي الفردي والمبادرة.

وتشكل روح الاكتفاء الذاتي، وفقاً لتصريحات الجولاني في أيار/مايو 2020 وكانون الثاني/يناير 2020، عنصراً أساسياً من خطة أكبر تهدف إلى الاستيلاء في النهاية على السلطة في كل سوريا. وكما عبّر عن ذلك في أيار/مايو، فإن «المرحلة الحالية هي مرحلة إعداد وبناء المؤسسات». ويُعتبر كل مشروع، كافتتاح طريق «حلب - باب الهوى» في كانون الثاني/يناير 2020، مشروعاً مهماً لأنه يشكل «خطوة نحو دمشق، وخطوة نحو حلب، وخطوة نحو باقي سوريا كلها بإذن الله عز وجل».

ووفقاً للجولاني، يتطلب تحقيق هدف كبير كهذا استثماراً في رأس المال البشري، مما سيعزز بدوره الإدارة المحلية والاقتصاد المحلي عبر تقديم خدمات أكثر ذكاءً. ولهذا السبب، أوضح الجولاني في أواخر آذار/مارس 2020 أن تطوير المنطقة هو «مشروع متكامل» وأن «كل شيء مرتبط بكل شيء آخر»، حيث قال: «بدون تعليم، ليس لدينا مدرّاء. وبدون مدرّاء، ليس لدينا بناء. وبدون بناء، ليس لدينا اقتصاد. وبدون اقتصاد، لا حياة لنا في [المناطق] المحررة. وبدون الحياة في المناطق المحررة... لا يمكننا حماية المنطقة [عسكرياً]». واعتباراً من أواخر تموز/يوليو 2020، تم تسجيل ما يقرب من 000,054 طالب في المدارس الابتدائية، وبحلول أواخر آذار/مارس 2020، كان 000,81 طالب مسجلين في الجامعات.



□ تمكين الخطاب مقابل احتكارات الدولة الناشئة

على عكس خطاب الجولاني الذي يبدو أنه يفضل ريادة الأعمال المحلية، تعمل «هيئة تحرير الشام» وأعضاؤها في الواقع على احتكار مختلف قطاعات الاقتصاد. فقد رسّخوا حصصهم في القطاعات التي تشمل التمويل والمعابر الحدودية والطاقة والإنترنت والإعلام والإعلان والاتصالات السلكية واللاسلكية والزراعة.

وقد اشتكى السكان المحليون من أن «هيئة تحرير الشام» نفذت أيضاً شكلاً من أشكال الاستيلاء العام لصالح قادة الجماعة. فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليو 2021، قررت «هيئة تحرير الشام» وهيئتها الحاكمة المدنية، أي «حكومة الإنقاذ السورية»، هدم البازار الشعبي في دارة عزة وتحويله إلى مركز تسوق، مما أثار احتجاجات محلية. وتم تنفيذ الخطة في النهاية على أي حال. كما يتدخل قادة «هيئة تحرير الشام» شخصياً في مشاريع البناء، نظراً إلى وقوع «حكومة الإنقاذ السورية» ضمن نطاق إدارة «هيئة تحرير الشام»، وباستطاعة مَنْ هم في السلطة استغلال مثل هذه المبادرات لصالحهم وعلى حساب السكان العاديين. ووفقاً لخالد الخطيب، صحفي سوري ومحاضر سابق في «جامعة حلب» يكتب لموقع «المونيتور»: «يتم تنفيذ غالبية العمليات والمشاريع الاستثمارية التي يملكها قادة «هيئة تحرير الشام» من خلال وسطاء مدنيين مقربين من القادة، الذين يعملون في الواجهة ويختبئ خلفهم المستثمرون الحقيقيون».

وفقاً لـ «مجموعة الأزمات الدولية»، ينمّي النشاط الاقتصادي الخاص بـ «هيئة تحرير الشام» شبكة من السوريين في جميع أنحاء الشمال الغربي تعتمد على الجماعة ومنوطة ببقائها». وأثارت أسعار السلع، التي تسيطر عليها أيضاً «هيئة تحرير الشام» في ظل احتكاراتها، احتجاجات خاصة بها. فعلى سبيل المثال، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2021، وبعد قيام شركة الوقود «وتد» التابعة لـ «هيئة تحرير الشام» بزيادة سعر أسطوانة الغاز للمرة الخامسة في غضون شهر، تجمّع السكان في «ساحة الساعة» في إدلب للتظاهر ضد هذا الابتزاز، مدركين تماماً صعوبة العيش حتى بدون ارتفاع الأسعار. ومن الشعارات الساخرة التي استُخدمت خلال هذا الاحتجاج: «والله يا إنقاذ بدك مين ينقذك».

□ علاقة واشنطن بالموضوع

في الوقت الحالي، ليس لدى الولايات المتحدة علاقة مع «هيئة تحرير الشام»، ولا تزال الجماعة مُصنّفة كإرهابية من قِبَل وزارتي الخارجية والخزانة الأمريكيتين. إلا أن لدى واشنطن مصلحة في تحقيق استقرار المناطق التي تسيطر عليها «هيئة تحرير الشام».



وبالمثل، فإن تدهور الوضع الإنساني في شمال غرب سوريا لا يعود بالفائدة إلا على النظام السوري وحلفائه. لذلك، من المجدي على الأقل أن تضغط الولايات المتحدة على تركيا لمساعدة «هيئة تحرير الشام» في تطوير نظام اقتصادي أكثر نضجاً يقوم على تجربة أنقرة في المزج بين المبادئ الإسلامية والرأسمالية. وبهذه الطريقة، تستطيع أن توسّع دائرة المستفيدين الاقتصاديين في هذه الأراضي. ويمكن لمثل هذه الخطوة أيضاً أن تخفف العناء الذي سينتج على الأرجح إذا استخدمت روسيا حق النقض ضد استمرار آلية توفير المساعدات عبر الحدود في 01 تموز/يوليو. ومن منظور طويل الأمد، سيكتسب السكان المحليون أيضاً أدوات لتحقيق الازدهار من دون أن يدينوا بالفضل لعملية صنع القرار في «هيئة تحرير الشام»، وقد يتمكنون في نهاية المطاف من تحدي الحالة التي تُحكّم فيها الجماعة قبضتها على المجتمع.

المصدر: معهد واشنطن



الحرب الأهلية «الباردة» في سوريا قد تشتعل مرة أخرى وورلد بوليتكس ريفيو

(اللغة الإنجليزية) 14 حزيران 2022

أليكساندر كلاركسون

نص المقال: نشرت مجلة «وورلد بوليتكس ريفيو» تقريرًا أعدّه أليكساندر كلاركسون، المحاضر في الدراسات الأوروبية بجامعة لندن، استعرض فيه الحديث عن مدى سهولة اشتعال الحرب الأهلية مرة أخرى في سوريا.



فوضى عالمية

يقول الكاتب في بداية تقريره: منذ يونيو (حزيران) 2011، عندما بدأت الأخبار تتسرب من سوريا عن مؤشرات أولية تفيد بوجود مقاومة مسلحة ضد النظام البعثي للرئيس السوري، آنذاك، بشار الأسد، لم يكن بوسع كثير من المراقبين للأوضاع أن يتنبؤوا بحجم الفوضى التي ستضرب النظام العالمي من جرّاء ذلك الصراع الدائر في سوريا. وبعد مرور أشهر من ممارسة نظام الأسد أعمال عنف وحشية ضد المحتجين، سيطر سكان محليون في محيط مدينة جسر الشغور بمحافظة إدلب، التي تقع شمال البلاد، على مركز شرطة في 4 يونيو، ما أدّى إلى تحوّل كبير لم يفهم تداعياته إلا قليل من المراقبين للأوضاع في سوريا، وبعد يومين، ومع نشوب مقاومة مسلحة بقيادة ضباط الشرطة المنشقين الذين انضموا إلى المعارضة في مواجهة وحدات عسكرية سورية



قريبة تابعة للنظام، كان ذلك بدايةً صراعٍ يهدف إلى إعادة تشكيل سياسات الشرق الأوسط وأوروبا.

وأُسفرت المعاناة الإنسانية التي تفاقمت بسبب الأعمال الوحشية التي يرتكبها النظام السوري، بما في ذلك استخدام الغازات السامة، فضلاً عن الدمار الذي يُحدثه تنظيم داعش والتناحر الداخلي في صفوف حركة معارضة مُشتتة ومحاولات مليشيات كردية سورية تشكيل شبه دولة، عن تمزُّق أوصال المجتمع السوري، الذي يبدو أنه لن يجد حلاً للخروج من هذه المشكلة في أي وقتٍ قريبٍ، بحسب الكاتب، وأدَّت موجات كبيرة من الهجرة السورية، التي أذكى لهيبتها قتال لا نهاية له وانهيار اقتصادي، إلى إنشاء شبكة جاليات سورية تضم ما يصل إلى 11 مليون لاجئٍ منتشر في جميع أنحاء لبنان وتركيا وألمانيا وغيرها من الدول التي أصبحت سياساتها مرتبطة بالتطورات الجارية في سوريا التي فرَّ منها هؤلاء اللاجئين.

وبعد أن وصلت الحرب على ما يبدو إلى ذروتها في عامي 6102 و7102، تحوَّل انتباه كل من صنَّاع السياسة في الغرب ومجموعة كبيرة من مراكز الفكر والأبحاث التي تُشكِّل المناقشات المتعلقة بالسياسات الخارجية إلى تحديات جيوسياسية أخرى. غير أن التوازن الظاهر الذي دفع سوريا عن صدارة جداول الأعمال السياسية واهتمامات وسائل الإعلام نتج من أن عِدَّة قوى خارجية عمَّقت اهتماماتها بالتطورات الجارية منذ أمد بعيد في سوريا، وكان ذلك بطرق تشير إلى أن تلك القوى لا تستطيع أن تتحاشى تأثير التغييرات التي تستجد على أرض دمشق، مع أنها تأمل أن لو استطاعت ذلك.

الأسد يُحكِّم قبضته على سوريا

ووفق التقرير، كان التدخل العسكري الأمريكي للوقوف إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية أو «قسد» ذا أهمية حاسمة لطرد جهاديي داعش من المدن الكبرى إلى مناطق نائية في وسط سوريا بحلول أغسطس (آب) 7102. وأدَّى سقوط المناطق التي يسيطر عليها معارضون في مدينة حلب في أواخر عام 6102 في هجوم عسكري للنظام، مدعوم من قوات المدفعية والغارات الجوية الروسية إلى جانب آلاف من المقاتلين بقيادة قوات الحرس الثوري الإيراني وحزب الله في لبنان، إلى أن أحكم الأسد قبضته على المدن الكبرى في سوريا. وفي الوقت ذاته، ضمن التدخل التركي في المناطق الشمالية من محافظتي حلب وإدلب نجاة المجموعة الأخيرة من مناطق المعارضة التي تخضع لحماية أنقرة العسكرية. وتمسَّكت حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بموقفها الجديد في سوريا. وفي



عام 8102، سيطرت تركيا على منطقة عفرين، شمال شرق البلاد، وانتزعتها من أيدي ميليشيات وحدات حماية الشعب الكردية السورية، التي كانت سابقًا شريك واشنطن الرئيس على الأرض، ولكنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا أيضًا بأعمال التمرد التي ينفذها حزب العمال الكردستاني التركي. وبعد مرور عام، أعقب هذا التدخّل عملية نشر أخرى للقوات العسكرية التركية من أجل منع هجوم لنظام الأسد تدعمه روسيا من التوغّل العميق في محافظة إدلب.

شبه دولة

ويرى الكاتب أن الأهم من كل هذه المستجدات هو أن استعدادات ميليشيات جبهة النصرة الجهادية للانفصال الحاسم عن تنظيم القاعدة وإعادة تشكيل صفوفها تحت راية «هيئة تحرير الشام» التي تركز على سوريا بقيادة أبي محمد الجولاني هو ما مكّنها من بناء شبه دولة في محافظة إدلب تحت أعين القوات التركية. ومع انهيار جماعات المعارضة الأخرى وتركيزها على الصراعات الداخلية، تُظهر مناورة الجولاني أن الديناميات المتغيرة في سوريا لا تزال تتيح للمستفيدين الأذكياء من هذه الأوضاع فرصًا للوصول إلى مواقع هيمنة.

وقد تسبّب تقسيم سوريا الفعلي إلى ثلاث ساحات سياسية مستقلة في اقتناع صنّاع السياسات في أوروبا والولايات المتحدة بأن الصراع السوري جرى تسويته إلى حد كبير. ولكن حتى مع استمرار الاهتمام العالمي بالأوضاع الجارية في سوريا، يستمر اندلاع مناقشات على امتداد خطوط التماس بين مجموعات معارضة تخضع للحماية التركية وقوات نظام الأسد. وفي وسط سوريا، تقوِّض الهجمات التي يشنّها تنظيم «داعش» ضد قوات النظام السوري، فضلًا عن المدن التي تسيطر عليها «قسد»، الجهود الرامية إلى إنعاش اقتصاد البلاد.

ويتسبّب تبادل القصف بين «قسد» والمجموعات المدعومة من تركيا، فضلًا عن التناحر الداخلي بين فصائل المعارضة، في شعور آلاف من المدنيين بالبؤس. وحتى في المناطق التي استعادتها قوات الأسد بالكامل في محافظة درعا جنوب البلاد، تشير أعمال السطو وإطلاق النار التي يشارك فيها معارضون سابقون، من المفترض أنهم تصالحوا مع النظام، إلى مدى ضعف سيطرة الأسد على مناطق كثيرة.

احتواء داخلي وخارجي

وينوّه التقرير إلى أنه في ظل استمرار هذه التوترات في الخفاء، يحتوي كل فصيل من



الفصائل السورية الثلاثة مصادر عدم الاستقرار الداخلي ونقاط الضعف الخارجية التي قد تؤدي إلى جولة أخرى من التصعيد الوحشي الذي يتجاوز الحدود السورية.

وعلى الرغم من أن قوات سوريا الديمقراطية لا تزال تستفيد من الحماية التي يوفرها وجود القوات الأمريكية، فضلاً عن بعض الوحدات العسكرية الروسية المتمركزة بالقرب من مدينتي تل رفعت ومنبج، فإنها تبدو مُعرّضة لمحاولة تركية أخرى للاستيلاء على الأراضي التي تسيطر عليها.

وعلاوةً على ذلك، نجد أن العداء في أنقرة تجاه العلاقات التي تربط قوات سوريا الديمقراطية بوحدات حماية الشعب وأنصار النزعة الوحشية الكردية في حزب العمال الكردستاني يتجاوز حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي أسسه أردوغان. ولذلك، وعلى الرغم من ادعاء المعارضة التركية بأنها تفضّل الانسحاب من سوريا، فإن عدم الموثوقية التي يتّسم بها الأسد إلى جانب الضغوطات التي تمارسها وحدات حماية الشعب على طول الحدود التركية ومخاطر تدفق مزيد من المهاجرين إلى أنقرة يزيد من احتمالية أن تشعر أي حكومة تركية بأنها مضطرة للتصدي لأي تهديد على الوضع الراهن في سوريا من خلال مزيد من التوغل العسكري.

وتتفاقم نقاط ضعف قوات سوريا الديمقراطية بسبب حالة الإحباط التي أعربت عنها شرائح كبيرة من السوريين العرب، فضلاً عن المجموعات الكردية التي تنافسها في أراضيها، إزاء كيفية سيطرة شبكات متحالفة مع حزب العمال الكردستاني على حكم شمال شرق سوريا. وهذا الغضب يجعل الأشخاص الذين يشعرون بأنهم منعزلين عن النظام السياسي لدى قوات سوريا الديمقراطية أهدافاً محتملة لأعمال التخريب التي ينفذها تنظيم داعش أو عَقْد اتفاقيات تركية أو الرشوة التي يقدمها نظام الأسد، وهو ما قد يُوْجِّع مزيداً من الصراعات في الأراضي التي تنتشر فيها القوات الأمريكية.

ضغوط اجتماعية

ويضيف التقرير أن المحافظات التي تخضع للحماية التركية تتعرض لضغوط اجتماعية خطيرة. إذ أسفر الارتفاع العالمي في أسعار السلع والطاقة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء والغاز، وهو ما تسبّب في اندلاع أعمال شغب على نطاق واسع ضد الحكومات المحلية في مدينة عفرين. كما أدّى انهيار قيمة الليرة التركية، وهي العملة الرئيسية في المناطق التي تسيطر عليها أنقرة، إلى ارتفاع أسعار السلع المُستوردة، مما تسبّب في تأجيج حالة الاستياء وزيادة صعوبة أن تحكم تركيا هذه المناطق من خلال وكلاء محليين.



ونظراً إلى إدماج التعليم والرعاية الصحية والمرافق العامة ووسائل النقل في هذه الأراضي السورية التي تسيطر عليها تركيا في الهياكل الحكومية التركية عبر الحدود، تواجه أنقرة، سواء في عهد حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتزعمه أردوغان أو أي حزب لاحق، أحد خيارين إما إعادة مدينة عفرين إلى نظام الأسد الذي لا يمكن الوثوق به في إقصاء وحدات حماية الشعب، وإما استمرار الاستيعاب الفعلي للمدينة في تركيا. كما تُفسيح الصعوبات التي تواجهها تركيا في إرساء حكم فعّال في محافظة إدلب مجالاً إضافياً لهيئة تحرير الشام حتى تسعى إلى تحقيق طموحاتها على نطاق أوسع في شمال سوريا.

كما تضع حالة الفوضى التي سادت في الاقتصاد العالمي نظام الأسد تحت ضغط. وفي ظل عجز النظام عن مكافحة الفساد المُستشري من خلال المحسوبية، التي تُعد أمراً حاسماً في إحكام قبضته على السلطة، لا يزال النظام يعتمد على الموارد العسكرية الإيرانية والروسية للحفاظ على موقفه. وفي الآونة الأخيرة، تشير دلائل ضخّ الإمارات استثماراً في سوريا إلى احتمالية توفّر مصدر آخر للتمويل اللازم لدرء الانهيار الاقتصادي. شعور بالإحباط

ويستدرك الكاتب قائلاً: غير أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الخبز وغاز الطهي أدّى إلى شعور أنصار النظام العلويين بالإحباط. كما تسبّب الانهيار الكارثي للقطاع المالي اللبناني في إلحاق ضرر بالوضع المالي الخاص بالموالين للنظام السوري المؤثرين، الذين ينقلون رؤوس الأموال ويهربون البضائع عبر بيروت.

وفي ظلّ شتّى خلايا داعش غارات بصورة دورية على المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري، قد يؤدي السيناريو الذي تقوِّض فيه الاضطرابات الداخلية أو التوسع الإمبريالي لإيران أو روسيا قدرتهما على دعم نظام الأسد، ومن ثمّ الإسراع بقلب موازين القوى في سوريا. وقد يُعيد هذا الوضع بدوره طرح أسئلة حول مستقبل البلاد التي اعتقد ضُناع السياسة في الغرب أنهم وجدوا حلاً له عام 2012.

وهناك سوابق كثيرة للحروب الأهلية التي افترض كثير من المراقبين للأوضاع أنها تلاشت، إلا أنها تصاعدت فجأة مرةً أخرى بعد أن تسببت صدمة خارجية أو تحدّ داخلي في إفشال التوازن السياسي. وفي أكتوبر (تشرين الأول) 2011، نظر كثير من الأشخاص في ذلك الوقت إلى التدخل السوري الكبير في الحرب الأهلية اللبنانية على أيدي حافظ الأسد، والد رئيس النظام السوري الحالي بشار الأسد، بصفته الحلقة الأخيرة في ذلك



الصراع. غير أن التنافس بين الميليشيات إلى جانب إصرار منظمة التحرير الفلسطينية أدّى إلى تصعيد أكبر بلغ ذروته مع الغزو الإسرائيلي عام 2891 ودوّّامات الأعمال القتالية التي استمرت حتى أدّت حالة الإنهاك الجماعي إلى إبرام اتفاق سلام عام 0991. ويختم الكاتب تقريره بالقول: وإذا أخذنا في الاعتبار جميع المصادر المحتملة لحدوث كارثة في سوريا، والتي انتشرت تداعياتها في كل فصيل من فصائلها الثلاثة، يُعد ميل كثير من صنّاع السياسة الأوروبيين والأمريكيين إلى افتراض انتهاء الحرب الأهلية في سوريا أمراً خيالياً. ولسوء الحظ، إذا كان الرد العالمي على الحروب الأهلية الماضية، بداية من لبنان ومروراً بالبوسنة وصولاً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، شيئاً يمكن القياس عليه، فسيعرب الأشخاص الذين ينبغي أن يكونوا عقلاء عن دهشتهم عندما تخرج سوريا عن السيطرة مرةً أخرى. (ترجمة: ساسة بوست)

المصدر: وورلد بوليتيكس ريفيو



شهادة «حفار القبور» أمام الكونغرس الأميركي.. شاحنات قتلى وقصص مروعة من سوريا سي إن إن

(اللغة الإنجليزية) 8 حزيران 2022

إيلي كوفمان

نص المقال: لا تزال المقابر الجماعية قيد الحفر في سوريا وهي مليئة بضحايا الصراع الدائر ونظام الرئيس السوري بشار الأسد، بحسب ما ذكر رجل يعرف باسم «حفار القبور» خلال جلسة استماع في الكونغرس خصصت للصراع في سوريا، الأربعاء.



ونقلت شبكة «سي إن إن» عن الرجل الذي لم تكشف هويته الحقيقية، القول إنه «غادر سوريا في 8102، وتحدث حينه مع آخرين فروا من البلاد مؤخراً، وأخبروه أن المقابر الجماعية لا تزال قيد الحفر».

خلال جلسة الاستماع كان «حفار القبور» يرتدي ملابس سوداء كاملة من رأسه حتى أخمص قدميه، وتحدث عن الفضائع التي شهدتها أثناء عمله كواحد من العمال المدنيين في مقبرة جماعية في سوريا خلال الفترة بين عامي 1102 إلى عام 8102.

وتقول الشبكة إن «حفار القبور» كان يعمل قبل الحرب «موظفاً إدارياً في بلدية دمشق».



لكن في عام 1102 وبعد اندلاع الصراع زار «مسؤولو مخابرات النظام» مكتبه وأمره بالعمل لديهم .

وأضاف «عندما يطلب النظام شيئاً ما منك، فلا يمكنك القول لا»، مبيناً أنه «كانت تصل ثلاث شاحنات أسبوعياً أو مرتين في الأسبوع وهي محملة بما يتراوح بين 003 و006 جثة لضحايا التعذيب والقصف والذبح».

وتابع «كذلك ثلاث أو أربع شاحنات صغيرة تحمل 03 إلى 04 جثة لمدنيين تم إعدامهم في سجن صيدنايا للتخلص منها بأكثر الطرق وحشية».

تمكن «حفار القبور» من الفرار من سوريا عام 8102 والتحق بعائلته في أوروبا.

وكان الرجل أدلى بشهادته أمام محكمة ألمانية في كوبلنز حول الفضائع التي شهدتها، وقال إنه بسبب الأشخاص الآخرين الذين عمل معهم والذين فروا مؤخراً، فهو يعلم أنه لا تزال هناك مقابر جماعية يتم حفرها حتى اليوم.

وتابع: «في بعض الحالات، أعرف بالضبط المكان الذي تم تكديسهم فيه في مقابر جماعية لا تزال قيد الحفر حتى اليوم، أعرف ذلك لأن آخرين ممن عملوا معي في المقابر الجماعية قد هربوا مؤخراً وأكدوا ما نسمعه».

وتحدث «حفار القبور» كذلك عن دور موسكو في الحرب في سوريا وقال إنه «كلما طالت الحرب واستمر الأسد في السلطة زاد تمكين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين».

وأضاف أن «تمكين الأسد يمكّن بوتين، أما إيقافه الأسد فسيضر بالديكتاتور الروسي.. يجب أن نتعلم من الماضي وألا ندع هذه اللحظة تتكرر مرة أخرى».

روى «حفار القبور» الفضائع التي عاشها أثناء عمله في مواقع المقابر الجماعية، ومنها في إحدى الحالات، قيام رجل ألقى من شاحنة مع جثث أخرى بحركة تشير إلى أنه لا يزال على قيد الحياة.

«عندما رأى أحد العمال المدنيين المشهد بدأ بالبكاء وطلب منا القيام بشيء ما»، يقول حفار القبور، مضيفاً أن «ضابط استخبارات يشرف علينا أمر سائق الجرافة بدهس الرجل... لم يتردد السائق وإلا لكان التالي».

ويتابع: «دهس سائق الجرافة الرجل وقتله.. أما الشاب الذي تجرأ على البكاء، فلم نره منذ ذلك الحين».

خلال جلسة الاستماع دعا «حفار القبور» أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي للتحرك، وقال إنه «على الرغم من أن مئات الآلاف قد قتلوا واختفوا بالفعل ونزح الملايين، إلا أن الأسوأ



لم يأت بعد».

وذكر الرجل «أرجو منكم ألا تنتظروا ثانية واحدة، وأن تتخذوا إجراء».

وقالت شبكة «سي إن إن» إنها تواصلت مع وزارة الخارجية السورية، لكنها لم تتلق ردا حتى ساعة نشر هذا التقرير.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد القتلى السوريين من جراء النزاع بلغ 004 ألف شخص. (ترجمة: الحرة)

المصدر: سي إن إن



سوريون شاركوا بمجازر ارتكبتها «فاغنر» ببلد أفريقي

إم إي إي

(اللغة الإنجليزية) 9 حزيران 2022

محمد أمين

نص المادة: قال موقع «ميدل إيست آي» إن مقاتلين سوريين شاركوا في مجزرة ارتكبتها مجموعة فاغنر الروسية بجمهورية أفريقيا الوسطى. ونقل الموقع في تقرير ترجمته «عربي21»، عن شهود عيان قولهم: إن مرتزقة سوريين ومقاتلين عربا كانوا من بين القوات التابعة لفاغنر، والذين قاموا باحتجاز وقتل زملائهم. وأشار شاهدة عيان إلى سلسلة من الهجمات التي بدأت في منجم للتنقيب عن الذهب في جمهورية أفريقيا الوسطى بمنطقة أندها، بنهاية شهر آذار/ مارس، إلى أن وصلا قرية بلوبل، جنوب دار فور، بعد رحلة على الأقدام استمرت أسبوعا دون طعام أو ماء، وعبرا الحدود إلى تشاد ومنها إلى السودان، ومات عدد من الذين فروا من الهجمات وهم يبحثون عن مكان آمن. وبدأ الهجوم في أندها، وهي منطقة معروفة بالمناجم، في 23 آذار/ مارس، واستمر بشكل متقطع، خلفا حوالي 100 قتيل من العاملين في المنجم من السودان وتشاد والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى.





وبعد نجاتهما من الهجوم، احتجز مرتزقة فاغنر العاملين السودانيين لعدة أيام. وتعرضا للتعذيب على يد المقاتلين، بعضهم بملامح سورية، ويتحدثون اللغة العربية باللهجة السورية. وقال أحد المعتقلين: «كانوا مقاتلين من عدة جنسيات مع شركة الأمن الروسية، ورأينا مقاتلين من روسيا وسوريا وآخرين من دول أفريقية بمن فيهم من جمهورية أفريقيا الوسطى ودول أخرى». وأضاف: «عندما اختطفني مقاتلو فاغنر، رأيت بعض المقاتلين السوريين، وحقق أحدهم معنا، وترجم للضباط الروس. وتحدثوا بلهجة عربية مشرقية، والتي أعرفها جيدا، ولهذا اعتقدت أنهم مرتزقة سوريون».

وقال الشاهدان إن قوات فاغنر المتحالفة مع قوات حكومة أفريقيا الوسطى في محاربة المتمردين، بمن فيهم جماعة سيليك، هاجموا المدنيين، مع أنه لم تكن هناك مواجهات بين الحكومة والمتمردين في أنداها. وتسيطر شركة فاغنر على مناجم الذهب في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. ويرى المسؤولون الغربيون أن شركة فاغنر هي وسيلة يستخدمها الرئيس فلاديمير بوتين لنشر التأثير حول العالم، والحصول على تنازلات مهمة في التنقيب عن الذهب، بشكل يساعد موسكو على تجاوز العقوبات، وبناء علاقات ودية مع أنظمة أفريقية وفي دول الشرق الأوسط.

وأدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى زيادة حاجة موسكو للموارد المالية. وأدت إلى زيادة الجهود للحصول على الذهب الذي يتم غسله عبر الإمارات.

ويقال إن يفغيني بريغوجين، المقرب من الرئيس بوتين، ويعرف بطاهي بوتين، هو الذي يترأس مجموعة فاغنر، وينفي بريغوجين هذه المزاعم. وبعد تدخل روسيا إلى جانب رئيس النظام السوري بشار الأسد في الحرب ببلاده عام 5102 ولاحقا في ليبيا، زاد حضور شركة فاغنر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعمل الآن مقاتلون من سوريا وليبيا مع فاغنر خارج بلادهم.

وقالت بولين باكس، مديرة برنامج أفريقيا، بمجموعة الأزمات الدولية، إن «هناك أدلة عديدة عن نشر فاغنر مقاتلين سوريين وشيشان وليبيين في جمهورية أفريقيا الوسطى».

وقالت باكس إن قوات فاغنر جندت الشباب ومن المقاتلين السابقين من أقاليم جمهورية أفريقيا الوسطى للعمل كميليشيا محلية. ويقوم المقاتلون الذين يطلق عليهم «الروس السود» بحماية المدن الصغيرة من الهجمات و«أعطوا يدا حرة لجمع ما يريدون من الضرائب حتى لا تدفع لهم فاغنر».

وقال أحد ضحايا هجوم فاغنر إن المجموعة تدير مناجم في أنداها بما فيها نديلي



وسينكيلو وكورديل وترىغولو. وتهتم شركة المرتزقة بمنجم مدينة انديلي الذي يعتبر منجم الماس الرئيسي ويقع ما بين انداها والعاصمة بانغي.

وقال الشاهد السوداني «كانت تحركات مقاتلي فاغنر الأخيرة واضحة. وكانوا يريدون تشديد السيطرة على المدينة الإستراتيجية انديلي من أجل الهيمنة على منطقة المناجم». وقالت باكس «تتناسب هذه التطورات مع أشكال أخرى لفاغنر في جمهورية أفريقيا الوسطى».

و«في بانغي، تقوم قوات فاغنر بحماية الحكومة وبالتحديد الرئيس. بينما يشير أسلوب عملهم في المقاطعات أنهم مهتمون بتأمين مناجم الذهب والألماس»، «هم بسطرون



على مناطق مناجم مهمة، ويخوضون بشكل مستمر قتالا في مناطق التنقيب الواقعة تحت سيطرة المتمردين».

ومنحت حكومة بانغي شركة فاغنر الحق لمنطقة مناجم الذهب الوحيدة في البلد. وقالت باكس: «تقدم فاغنر الحماية الأمنية لهذا المنجم، ولا يوجد هناك مسؤولون تابعون لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى»، و«في مناطق أخرى، تقوم قوات فاغنر بالسيطرة على محاور التنقيب، لكنهم لا يطردون العمال منها إلا في حالة الاشتباه بعملهم لجماعات



المتمردين».

وقال شاهد العيان، الذي قضى عاما يعمل في قطاع المناجم بجمهورية أفريقيا الوسطى، إن وجود تحالف المتمردين ضد الحكومة -بمن فيهم سيلايكا- لا يظهر عادة في منطقة أنداها. وقال الشاهدان إن الهجوم في شهر آذار/ مارس وما تبعه بأنداها لم يكن له علاقة بالحرب بين الحكومة والمتمردين، ولكن السيطرة على مناجم الذهب والألماس. وقال آدم زكريا ابابكر الذي فر من جمهورية أفريقيا الوسطى: «لم ألاحظ حضورا واضحا للمتمردين في أنداها»، و«هاجموا العاملين بالمنجم، وهم مدنيون، وأرادت فاغنر السيطرة على مناجم الذهب والألماس». وقالت باكس إن العاملين الحرفيين في المناجم هم ضحايا جانبيون في المعركة بين فاغنر والمتمردين. وليس لدى الحكومة المال لتدفع إلى فاغنر، ولهذا تقوم هذه بتمويل نفسها عبر موارد التنجيم»، و«يحاول الروس توسيع مجال التأثير في أفريقيا من خلال تقديم نفسها كمزود للخدمات الأمنية. وأهم نقطة تسويق إلى جانب تقديم الأسلحة هي أن فاغنر عربة جيدة، لأنها ليست كيانا قانونيا ولا يتبع القواعد».

(ترجمة: عربي 12)

[المصدر: إم إي إي](#)



بضربها مطار دمشق.. إسرائيل للأسد: سيكلفك وجود الإيرانيين ثمناً مضاعفاً إسرائيل اليوم

(اللغة العبرية) 12 حزيران 2022

يوآف ليمور

نص المقال: لم تكن إيران هي هدف هجوم سلاح الجو الذي جرى ليل الخميس، بل سوريا: فمن خلال ضرب مسارات مطار دمشق الدولي وتعطيله لساعات طويلة، سعت إسرائيل للضغط على الرئيس بشار الأسد ليتخذ خطأً نشطاً وأكثر حزماً ضد استخدام إيران لسوريا وبنائها التحتية كي تواصل تهريب الوسائل القتالية لـ"حزب الله" ولمراكز قوة مختلفة في سوريا نفسها.



قد نرى في هذا الهجوم تغييراً معيناً في السياسة الإسرائيلية. في الماضي، ضربت بنى تحتية سورية أثناء هجمات سلاح الجو، لكن هذا حصل كنتيجة لاحقة. إذا كانت بطاريات مضادات الطائرات السورية عرضت طائرات إسرائيلية للخطر، فقد أصيبت. وإذا كانت إيران أو فروعها عملت من داخل منشآت سورية، فقد تعرضت للهجوم. في الحالة الراهنة، كانت الإشارة إلى سوريا مباشرة وواضحة. وهي تعبر عن مدى الإحباط



في الجانب الإسرائيلي من أن إيران تواصل عاداتها رغم كل الجهود والمحاولات والهجمات. رئيس الأركان أفييف كوخافي، قال إن الجيش الإسرائيلي نفذ في الأسابيع الأخيرة عدداً من منزلتين من الهجمات في المنطقة. يمكن الافتراض بأن قسماً لا بأس به منها كان في الساحة الشمالية، ضد النشاطات الإيرانية.

واستبعد هذا بالتأكيد غير قليل من القدرات والوسائل عن إيران، لكنه لم يغير قرارهم الاستراتيجي بإحاطة إسرائيل بطوق من النار والوسائل القتالية المتطورة. اقتلاع الأوتاد

في سبع سنوات من "المعركة بين الحروب"، سجلت هذه غير قليل من النجاحات. فالتسلل الاستخباري الذي سمح بآلاف الهجمات مس وبشدة بنية إيران إقامة قواعد دائمة وميليشيات مسلحة في سوريا وشوش قطار تسليح "حزب الله". بالمقابل، فإنه لم ينجح في اقتلاع الرغبة الإيرانية.

وعليه، فإن الجهد الآن هو لتفعيل ضغط إضافي عليهم، هذه المرة ليس إسرائيلياً بل سوري. وذلك من خلال دفع الرئيس الأسد إلى الاستنتاج بأن الثمن المباشر الذي يدفعه على استمرار النشاط الإيراني في بلاده سيكون أعلى من الثمن الذي سيدفعه على المواجهة معهم.

ثمة شك بأن الأسد يريد تقييد الإيرانيين، فهو مدين لهم بحياته، بعد أن وضعوا لأجل حمايته ووسائلهم وأموالهم في أصعب أيام الحرب الأهلية في سوريا. وحتى لو أراد الأسد ذلك (وثمة في إسرائيل من يعتقد بأنه يريد فعلاً)، فمشكوك أن يكون قادراً عليه. فسوريا ضعيفة ومنكسرة ومتعفنة من الداخل، وإيران دقت فيها أوتاداً عميقة.

وحدها في المعركة

الروس الذين كان بوسعهم أن يساعدوا الأسد في ذلك، لا يبدون اهتماماً بالموضوع؛ فهم منشغلون بالحرب في أوكرانيا، ولن يصطدموا بالإيرانيين في هذه المسألة التي يرونها هامشية.

كالمعتاد، هذا يترك إسرائيل وحدها في المعركة ويستوجب منها العودة إلى طاولة الترسيم والبحث عن سبل جديدة لتحسين وتطوير "المعركة ما بين الحروب".

إن عدم التوقيع على الاتفاق النووي مرة أخرى وعدم رفع العقوبات عن إيران، حقيقة تخدم مصلحة إسرائيل التي سيكون بوسعها العمل بحرية نسبياً في ردع إيران ووقف



نشاطها الخطير.

المصدر: إسرائيل اليوم نقلًا عن القدس العربي



القضاء العالي البريطاني يؤيد ترحيل اللاجئين إلى رواندا والأمم المتحدة تعتبر الخطوة سابقة كارثية الجزيرة إنجلش

(اللغة الإنجليزية والعربية) 13 حزيران 2022

نص المقال: أيد القضاء العالي البريطاني، اليوم الاثنين، خطة الحكومة لترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا، في حين اعتبرت الأمم المتحدة الخطوة سابقة كارثية. وقد ردت كل من محكمة الاستئناف والمحكمة العليا التماسات اللحظة الأخيرة ضد خطة الحكومة البريطانية المثيرة للجدل لإبعاد مهاجرين وصلوا للبلاد بشكل غير قانوني إلى رواندا، عشية الرحلات الأولى المخطط لها.





ورغم الانتقادات من المدافعين عن حقوق الإنسان والأمم المتحدة والكنيسة الأنجليكانية وحتى العائلة المالكة البريطانية، تبدو حكومة رئيس الوزراء بوريس جونسون مصممة على منع العبور غير الشرعي للمانش والذي يتزايد رغم وعوده المتكررة منذ بريكست. وقال قاضي محكمة الاستئناف في لندن «تم رفض هذا الطعن» الذي قدم ضد مشروع حكومة المحافظين برئاسة جونسون الذي يهدف إلى وقف عمليات العبور غير القانونية لقناة المانش.

وثبت القاضي رابيندر سينغ بذلك القرار الصادر في محكمة البداية الأولى إثر طعن طارئ قدمته جمعيات مدافعة عن اللاجئين.

وفي وقت لاحق رفضت المحكمة العليا في لندن طعنا يرمي لوقف تنفيذ خطة ترحيل اللاجئين.

وقد ندد مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي بخطة المملكة المتحدة إرسال طالبي لجوء إلى رواندا، معتبرا أنها «كلها خطأ» وتشكّل سابقة «كارثية». وقال للصحفيين «نعتقد أن كلها خطأ.. لأسباب عديدة».

ومنذ مطلع السنة الجارية عبّر أكثر من 01 آلاف مهاجر بشكل غير شرعي المانش لبلوغ السواحل البريطانية على متن زوارق صغيرة، في ارتفاع كبير مقارنة مع السنوات الماضية التي شكلت رقما قياسيا.

وتعتقد وزارة الداخلية البريطانية أن خطتها مهمة لمنع تدفق اللاجئين بهذه الطريقة وأنها تصب في المصلحة العامة وينبغي عدم عرقلتها.

وقال بوريس جونسون، الاثنين في تصريحات إذاعية إن «المجموعات الإجرامية التي تعرض حياة أشخاص للخطر في المانش يجب أن تفهم أن نموذجها الاقتصادي سينهار في ظل هذه الحكومة».

المصدر: الجزيرة



الغزو الروسي لأوكرانيا يعقد الوضع في سوريا كارتر سنتر

(اللغة الإنجليزية) 07 حزيران 2022

هاري براساد

نص المقال: كان للغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 تأثيرات واضحة على أوكرانيا وأوروبا الشرقية، لكن آثاره الحالية والمحتملة المزعزعة للاستقرار في سوريا لا تحظى بالاهتمام الذي هم في أمس الحاجة إليه. الأزمة الاقتصادية القائمة مسبقاً في سوريا على وشك أن تتحول إلى كارثة مع تزايد النقص مع انقطاع شحنات القمح من روسيا المصدر الرئيسي لسوريا للقمح المستورد، كما تعتبر روسيا مؤثراً رئيسياً في الشؤون والمفاوضات السورية، لكن التوترات بين الناتو وروسيا ستعيق مزيد من الجهود الدبلوماسية. ومن المتوقع سيكون هناك انسحاب روسي من جنوب سوريا.



قد تؤدي الحرب الروسية الأوكرانية المطولة إلى مزيد من التحول في ديناميكيات الصراع في سوريا حيث تملأ إيران الفراغ، وقد تزيد المعارضة السورية من ضغطها على الحكومة



السورية وقوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وقد تواجه قيودًا عسكرية أقل ويمكن حتى إرسال السوريين للقتال في أوروبا الشرقية. نظرًا لأن القوى العالمية تركز على كيفية إشراك روسيا في قضية أوكرانيا، فمن الضروري أن تفكر أيضًا في كيفية تأثير الأزمة على الوضع في سوريا.

- أزمة الغذاء

مع العقوبات الشديدة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تعتمد سوريا بشكل كبير على استيراد القمح الروسي. أوكرانيا أيضًا مورد مهم للقمح في السوق العالمية لا تزال غير قادرة على تصدير حبوبها وبالتالي تقليل العرض العالمي مما أدى إلى نقص وزيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز. وقد تسبب الغزو في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في سوريا والمنطقة مما أدى إلى ارتفاع هائل في معدل زيادة انعدام الأمن الغذائي. وتواصلت دول أخرى في الشرق الأوسط مع مصدري القمح الكبار مثل الهند لتعويض النقص المتوقع الذي قيل إن الهند وعدت بالتبرع بالقمح والأرز للتخفيف من نقص الغذاء في سوريا. إذا استمر الصراع، فإن نقص الغذاء في سوريا يلوح في الأفق مما سيؤثر على الديناميكيات السياسية بما في ذلك بين المواطنين والكيانات الحاكمة.

- تراجع الدور الروسي في سوريا؟

تعرقل الأزمة الاقتصادية العملية السياسية ووفقًا لبيانات مركز كارتر انخفض النشاط العسكري الروسي في سوريا حيث يلعب دورًا رئيسيًا بشكل حاد في الأسابيع الأولى من عملياته في أوكرانيا. ومع ذلك بحلول أبريل، عادت الضربات الجوية الروسية في سوريا إلى مستويات ما قبل الحرب في أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك بعض التقارير غير المؤكدة عن قيام روسيا بسحب قواتها من جنوب سوريا للتركيز على جهودها الحربية في أوكرانيا مما يترك فراغًا قد تملأه إيران.

على الرغم من أن التقارير عن انسحاب روسي لا تزال غير مؤكدة، فإن احتمال وجود فراغ روسي لا يزال مصدر قلق، وأعمال روسيا تزعزع استقرار سوريا بغض النظر عن الأردن وإسرائيل والعديد من مقاتلي المعارضة السابقين لا يزالون معادين للنموذج الإيراني في المنطقة الحدودية، وأعطت روسيا الضوء الأخضر للسوريين بقيام الفصائل الحكومية والمالية لإيران بإضعاف قوة بعض فصائل المعارضة السابقة بشكل كبير أثناء حصار درعا البلد، والعنف مستمر ويمكن أن يتصاعد دون وساطة روسية.



اتخذ الأردن إجراءات صارمة بشكل متزايد للحد من التجارة غير المشروعة في جنوب سوريا حيث اشتبك بانتظام مع مهربي المخدرات واتهم إيران وفصائل الحكومة السورية برعاية تجارة الأمفيتامين.

عملت روسيا في الماضي كوسيط بين الأردن والحكومة السورية لمناقشة القضايا الأمنية المتعلقة بالحدود، وقد يؤثر الوجود الروسي المتناقص سلباً على الأمن على طول الحدود الأردنية السورية مما يؤدي إلى مزيد من العنف وعدم الاستقرار في المنطقة.

في شمال سوريا، تواصل القوات الجوية الروسية تعزيز السيطرة الموالية للحكومة وتساعد روسيا في التوسط مع قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد في عدة مناطق تعمل القوات الروسية على ردع تركيا وحلفائها عن شن توغلات جديدة في شمال سوريا. تعمل روسيا أيضاً كواحدة من الضامنين الرئيسيين لاتفاق وقف إطلاق النار في آذار / مارس 2020 بين المعارضة والحكومة السورية. روسيا هي لاعب رئيسي في مواجهة داعش داخل الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة السورية، حيث تحشد الميليشيات والقوات الجوية على حد سواء لمحاربة داعش في منطقة البادية. ووصف عبد الله الثاني الوجود الروسي بأنه عامل استقرار في المنطقة الحدودية.

في الوقت الذي تواجه فيه روسيا عقوبات اقتصادية، فإن قدرتها على دعم الحكومة السورية مالياً ودبلوماسياً سوف تتعثر. ويتركز اهتمام العالم على أوكرانيا والابتعاد عن سوريا. ومن المرجح أن يؤدي تصاعد التوترات بين الناتو وروسيا إلى إلحاق الضرر بالعملية السياسية المتعثرة بالفعل في سوريا. على سبيل المثال، قد تواجه موافقة الأمم المتحدة المطلوبة لتشغيل معبر باب الهوى الحدودي الإنساني حق النقض الروسي في يوليو / تموز.

- مقاتلون سوريون في أوكرانيا / روسيا؟

تكشف حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي لقادة مرتبطين بالقوات الموالية والمعارضة للحكومة في سوريا عن رغبة معلنة في جميع المجالات للذهاب إلى روسيا أو أوكرانيا لمحاربة مصادر المعارضة في سوريا، والتي تزعم أن روسيا تستعد لتجنيد أكثر من 04 ألف جندي سوري مرتبطين بقوات النظام للقتال في أوكرانيا. وأعرب مقاتلو المعارضة السورية البارزون علانية عن رغبتهم في القتال ضد روسيا في أوكرانيا.

تجنيد السوريين للقتال في الخارج لم يسبق له مثيل منذ عام 2020. حشدت تركيا



وروسيا السوريين للقتال في ليبيا وأرمينيا وأذربيجان مما أثار تكهنات دولية ومخاوف بشأن احتمال وجود سوريين في الصراع الروسي في أوكرانيا على الرغم من الشائعات والاتهامات العديدة، لا توجد أدلة تُذكر تدل على قتال سوريين في أوكرانيا. وهذا لا يعني أنه من غير المرجح أن يقاتل السوريون في أوكرانيا. يمكن أن تصبح تلك الحرب جبهة أخرى سيقاتلها السوريون من أجل زيادة تداخل الصراع في سوريا مع الصراع في أوروبا الشرقية.

- توقع آثار السلام في سوريا

استحوذ الصراع بين روسيا وأوكرانيا على قدر كبير من الاهتمام بين صانعي السياسات والمعلقين العاملين في المجال الإنساني في أمريكا الشمالية وأوروبا. ولقد تأثرت آفاق السلام في سوريا في صراع ينظر إليه المراقبون الخارجيون على نطاق واسع على أنه ركود تأثر بالفعل بالحرب الروسية الأوكرانية اقتصاديًا ودبلوماسيًا.

المصدر: كارتر سنتر



تراجع دور روسيا في سوريا وانعكاساته على إسرائيل مركز دراسات الشرق الأوسط

(اللغة التركية) 08 حزيران 2022

سهر بولوت

نص المقال: في الآونة الأخيرة، انتشرت أنباء عن عدم تمكن روسيا من تحقيق النتائج المرجوة في أوكرانيا، وأنها نقلت بعض قواتها من سوريا إلى أوكرانيا من أجل دعم المجال الأوكراني.



في هذه المرحلة، تتابع إسرائيل بعناية كيف ستصرف روسيا، وهي الداعم الأكبر للنظام، وماهي سياساتها في سوريا، ومن ناحية أخرى، كيف يمكن للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الرد على هذا التطور. قوبلت المزاعم بأن القواعد التي تخلت عنها روسيا في البلاد بنقلها إلى جيش الحرس الثوري الإيراني وحزب الله بقلق من قبل إسرائيل. كما هو معلوم، فإن التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية من أجل دعم نظام بشار الأسد عام 5102 ساهم بشكل كبير في بقاء نظام الأسد واستعادة الأراضي التي فقدتها القوات الموالية للنظام قبل وصول روسيا إلى الميدان. ، وأصبحت إحدى نقاط التحول في عملية الأزمة في سوريا خلال فترة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو، حيث تم إنشاء آلية لمنع نشوب الصراع من أجل منع وقوع حادث بين إسرائيل وروسيا فيما يتعلق بالعمليات العسكرية المنفذة في تركيا واستمرت هذه الآلية على الرغم من



المتغيرات الميدانية، وحاولت منع الاستقرار في هذه النقاط من الجهات المذكورة.

يبدو من المرجح أن إيران ستعمل على تعميق علاقاتها مع نظام الأسد بعد التطورات في تراجع روسيا في فعاليتها في الميدان، ويبدو من المرجح أن إيران ستستمر من قاعدة الإمام علي في حمص. منطقة البوكمال القريبة من الحدود العراقية خلال الأزمة إلى قاعدة T-4 بالقرب من تدمر كانت تعمل على طول ممر يمتد باتجاه أي منهما. اعتباراً من عام 8102، كان لإيران أيضاً أنشطة توسعية نحو المناطق القريبة من الجولان، على الحدود الإسرائيلية.

لا يعني الوضع الأخير في أنشطة إيران الرامية إلى تحقيق فاعلية ميدانية أن العملية ستتمضي بسلاسة بالنسبة لإيران. لأنه يمكن الاعتقاد بأن إيران، التي زادت من نفوذها في الميدان بفضل تواطؤ روسيا، لن تكون قادرة على التصرف بسهولة كما كانت من قبل إذا تغير هذا الوضع. حتى عندما كانت روسيا تتعاون مع إيران خلال الأزمة، ظلت حذرة بشأن أنشطتها الإقليمية وحاولت دائماً الحد من عمق تسلل الأسد إلى جيشه وأجهزته الأمنية. كانت آلية منع نشوب النزاعات التي أنشئت بين روسيا وإسرائيل في عهد نتنياهو من أهم المؤشرات الأساسية لسياسة روسيا هذه.

استمرت روسيا في تشغيل هذه الآلية بهدف الحد ليس فقط من نفوذ إسرائيل، بل لنفوذ إيران الإقليمي أيضاً، وبهذه الطريقة حاولت روسيا تقييد إيران عبر إسرائيل. وقد لوحظ أن الإدارة الإسرائيلية التي تهتم باستمرار هذه الآلية تصرفت بحذر شديد في عملية تقييم الحرب التي بدأتها روسيا ضد أوكرانيا. على الرغم من أن العلاقات بين أوكرانيا وإسرائيل لها خلفية تاريخية، فقد لوحظ أن الإدارة قد تبنت نهجاً سلبياً تجاه التطورات في أوكرانيا لأن العامل الأمني يلعب دوراً مهماً في آليات صنع القرار الإسرائيلي. حاولت الإدارة الإسرائيلية ألا تكون طرفاً في التوتر بين موسكو وكييف، وحاولت الحفاظ على علاقاتها مع الحليفين اللذين تربطها بهما علاقات ذات أبعاد مختلفة، وعرضت التوسط في المفاوضات مع تقديم المساعدات الإنسانية لأوكرانيا.



في العملية التالية، انتقدت إسرائيل، التي لا تريد التهميش ، روسيا ، بعد أن قوبلت الإجراءات التي اتخذتها روسيا في أوكرانيا برد فعل كبير من الجمهور الدولي. في الأيام الماضية ، قوبل موقف إسرائيل المشترك مع الولايات المتحدة بشأن استبعاد روسيا من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وتصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد بشأن ارتكاب روسيا جرائم حرب في أوكرانيا برد فعل من روسيا. أدلت وزارة الخارجية الروسية بتصريحات مفادها أن الإدارة الإسرائيلية تريد تحقيق مكاسب سياسية من الوضع في أوكرانيا ، ووصفت تصريحات لبيد بأنها محاولة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن القضية الفلسطينية الإسرائيلية ، وهي من أصعب القضايا. صراعات القرن العشرين.

نتيجة لهذا الموقف، بذل وزير الخارجية الإسرائيلي لبيد، الذي أراد أن يضع موقفًا واضحًا تجاه أوكرانيا حتى فترة ما، جهدًا ليكون وسيطًا بين البلدين، وكان يهدف إلى الحفاظ على مستوى العلاقات. بين إسرائيل وروسيا بتجنب العقوبات المفروضة على روسيا. وبهذه الطريقة حاولت إسرائيل الحفاظ على حركتها في الميدان السوري. بعد الضربات الجوية الإسرائيلية على سوريا في الأيام الأخيرة من شهر مايو ، قال قائد روسي كبير في البلاد إن صاروخًا مضادًا للطائرات أنتجته روسيا ثم بيعه لسوريا اعترض صاروخًا أرسلته إسرائيل. قدم هذا الموقف أدلة مهمة على أن موسكو ستراجع سياساتها القديمة فيما يتعلق باستخدام إسرائيل للمجال الجوي السوري.

على الرغم من أن التنسيق الجوي بين البلدين لم يتدهور بعد ، فمن الممكن توقع أن عملية التقدم لن تكون سهلة كما كانت من قبل بالنسبة لإسرائيل. كل هذه التطورات تعني أن على إسرائيل أن تتصرف في ظروف حساسة بشكل متزايد بسبب حرب أوكرانيا. من ناحية أخرى، فإن أنباء تقليص روسيا لقواتها في سوريا لتعزيز وجودها في أوكرانيا، تتابعها إسرائيل عن كثب، حيث قد يحل الإيرانيون والميليشيات الموالية لإيران محل الجنود الروس المنسحبين. بعد هذا التطور، تُرك اللواء 74 مدرع السوري، الواقع في جنوب منطقة حماة، للقيادة الإيرانية، وتبين أنه تم إجراء بعض التعزيزات العسكرية.

على الرغم من أن هذا الوضع لا يحدث تغييرًا كبيرًا في عدد الجنود الإيرانيين في سوريا،



إلا أنه يُفسَّر أنه سيقدم مساهمات إيجابية في علاقات إيران مع سوريا.

يمكن تفسير حقيقة أن هذا الانتشار تم بعد إرادة وموافقة نظام الأسد على أنه فتح المجال للإدارة الإيرانية لملء الفراغ الذي تركته القوات الروسية. تنعكس المقاربات التي قامت بها روسيا بتنشيط الميليشيات السورية التي ساعدت القوات الروسية في الميدان خلال فترة هدوء الخلافات في أوكرانيا ، في حقيقة أن روسيا لم ترفض مطالب نظام الأسد تجاه إيران.

على الرغم من أنه من المتوقع ألا ينتهي وضع الحرب في أوكرانيا في وقت قصير، إلا أنه من المتوقع أن تسحب روسيا المزيد من وحداتها العسكرية المنتشرة في سوريا إلى أوكرانيا بسبب الحاجة إلى تعزيزات.

ظهر مؤخراً رد الفعل المتراكم ضد روسيا بسبب تواطؤ إيران مع تصرفات إسرائيل من خلال الانتقادات التي جاءت في العملية التي بدأتها روسيا ضد أوكرانيا. زاد رد الفعل هذا لأن روسيا لم تكن تريد إفساح المجال لإيران في عملية التعافي الاقتصادي بعد هدوء النزاعات واستيلاء سوريا على حقول النفط. كما انتقدت إيران تصريحات لافروف بشأن استبعاد العقوبات من هذا التعاون لعدم الإضرار بالتعاون بين موسكو وإيران في حال توقيع الولايات المتحدة على اتفاق نووي مع إيران.

هذا البيان، الذي يعطي مظهر تعاون مهم بين روسيا وإيران، زاد من رد فعل إيران ضد روسيا. ويُرى أن إسرائيل بذلت جهوداً أكبر لمنع انتشار إيران في المجال السوري بهذه الخلفية.

نشر وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس مؤخراً تفاصيل حول التدريبات العملية التي يخطط لها الجيش الإسرائيلي ضد إيران ، والتي تشمل غارات جوية على سوريا ولبنان وقطاع غزة. من المعروف أنه في سياق مفهوم الحرب بين الحربيين الذي طرحته إسرائيل ، طرحت إيران أسلوباً جديداً للنضال ، خصوصاً ضد قدراتها في سوريا ولبنان.

قبل تطبيق المفهوم المذكور أعلاه، كانت إسرائيل تستهدف فقط الجهات الفاعلة التي تشكل تهديداً ملموساً مرتباً بإيران. ويقدم هذا موقفاً أكثر استباقية في سياق المفهوم الجديد.

يشير الانسحاب الروسي النسبي من بعض المناطق في سوريا إلى إمكانية تسهيل حركة



إسرائيل في الميدان إذا تمكنت إسرائيل من إدارة التطورات على الجبهة الروسية الأوكرانية بشكل أفضل في المستقبل. لأخبار التي تفيد بأن إسرائيل زادت من عملياتها في سوريا خلال فترة تحول اهتمام روسيا إلى أوكرانيا هي أحد أكثر الأدلة الملموسة على هذا الوضع. ومن المتوقع أن تخوض إسرائيل حرباً أكثر كثافة وسرعة ضد إيران في الفترة المقبلة، مع تأثير الانزعاج الذي تشعر به بسبب تزايد ظهور إيران الإقليمي في بعض الدول العربية.

المصدر: مركز دراسات الشرق الأوسط



هل تستطيع سوريا التعامل مع عقيدة الأخطبوط الإسرائيلية الجديدة؟ منتدى الشرق الأوسط

(اللغة الإنجليزية) 13 حزيران 2022

سيث ج. فرانتزمان

نص المقال: تعهّد رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت بتطبيق مبدأ "الأخطبوط" في مواجهة إسرائيل لإيران حيث قال: إننا "لم نعد نُركّز على استهداف الأذرع مع وكلاء إيران بل أنشأنا معادلة جديدة قائمة على التوجّه لرأس الأخطبوط مباشرة".



وقد أثار هذا المبدأ دهشة المنطقة وحِطّي بتغطية واسعة. ويأتي ذلك وسط توترات مع إيران، وكذلك الانتقاد الأخير لإيران من قبل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يأتي ذلك بعد أن قالت إيران: إن مسؤولاً بارزاً في الحرس الثوري الإيراني تمّ اغتياله، وبينما تقوم إيران بتهديد الإسرائيليين في تركيا. وقد تمّ الإعلان عن تبني هذه العقيدة في الوقت الذي تلقى فيه سورية باللائمة على إسرائيل في شنّ غارات جويّة. من الواضح أن سورية ستكون المكان الذي سيتمّ فيه تطبيق جزء من هذا المبدأ الجديد. هذا ليس لأن سورية لم تكن مسبقاً في مرمى النيران الإسرائيلية وإنما لأن سورية



هي الدولة الواقعة بين لبنان والعراق، وتستخدمها إيران كجزء من الطريق الذي يوصلها إلى البحر المتوسط. وهذا يعني أن إيران تقوم بتهريب الأسلحة عبر سورية وتوجّه حزب الله ووكلاء آخرين هناك لتهديد إسرائيل. وتنقل إيران أيضاً طائرات بدون طيار إلى سورية لتهديد إسرائيل، ومنذ عام 8102 حاولت إيران نقل دفاعاتها الجوية، مثل نظام خرداد الثالث، إلى سورية.

وسط التهديد الإيراني في سورية، كانت هناك زيادة في العمليات الإسرائيلية ضد ترسيخ وجود إيران هناك على مدى العقْد الماضي. وابتداءً من عام 7102 بدأ المسؤولون الإسرائيليون يتحدثون بصراحة أكبر عن مواجهة إيران في سورية. وتعهد المسؤولون الإسرائيليون على مرّ السنين بوقف الترسّخ الإيراني، كما ألمح بينيت عندما كان وزيراً للدفاع إلى أن إيران كانت تنسحب من سورية. وقد تعرّضت إيران منذ ذلك الحين لضربات في سورية حيث قامت إسرائيل بشنّ آلاف الغارات الجويّة. كما وسّعت إيران نطاق تهديداتها لإسرائيل من خلال إطلاق طائرة بدون طيار واحدة على الأقل من العراق في عام 1202. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم إيران بإطلاق طائرات بدون طيار من إيران لتهديد إسرائيل.

ظاهرياً، يقوم مبدأ "الأخطبوط" على فكرة "شنّ حرب وسط الحروب". حيث يبدو أن هذا الصراع اللانهائي هو نوع من "ضرب العميل" حيث تهاجم إسرائيل إيران في سورية. كما أنها تعمل على "جز العشب" وتشذيب مخالب العدو هناك من خلال الحدّ من التهديد الإيراني على ما يبدو. وقالت إسرائيل: إنها قصفت أرتالاً في سورية. بالإضافة إلى ذلك، أدانت روسيا الضربات الجوية في بعض الأحيان. وفي شهر أيلول / سبتمبر من عام 8102، ألقت روسيا باللوم على إسرائيل بعد أن أسقطت الدفاعات الجوية السورية طائرة روسية خلال غارة جويّة. ثم في تشرين الثاني / نوفمبر 9102، كشفت روسيا التفاصيل العملية لغارات إسرائيلية مزعومة، زاعمة أن إسرائيل حلّقت فوق الأردن. والآن، انتقدت روسيا ما قالت: إنه غارة جوية إسرائيلية على مطار دمشق الدولي ليلة 9-01 من شهر حزيران / يونيو.

السؤال الآن ليس فقط كيف يمكن أن يكون رد فعل النظام السوري على التوترات الأخيرة؟، ولكن أيضاً ما إذا كان النظام السوري يستطيع التعامل مع العقيدة الجديدة. ماذا يمكن أن يفعل؟ النظام السوري لديه أنظمة صواريخ S-002 و S-003. وغالباً ما يطلق هذه النيران على نطاق واسع. فقد أطلق صاروخاً على الأردن في عام 7102 أدّى إلى إطلاق



صاروخ "أرو" الإسرائيلي، وأطلق صاروخاً حلق في سماء صحراء النقب بالقرب من ديمونا. كما أطلق صاروخاً أصاب قبرص. فالنظام السوري لديه سجل سيئ في هذا الشأن. حتى بعد أن قالت روسيا إنها ستزوّد النظام السوري بنظام S-003، فإن أداء النظام لم يكن أفضل بكثير. هذا يعني أن النظام لا يستطيع فعل الكثير لوقف العمليات ضد إيران في سورية. ولا يستطيع تحسين أنظمة الدفاع الجوي بانتسير أو زيادة قدرات راداراتها. فمع تقييد روسيا في أوكرانيا، ليس من الواضح حتى ما إذا كان بإمكان موسكو توفير أجزاء جديدة من دفاعها الجوي وراداراتها للنظام السوري.

من ناحية أخرى، تشير التقارير إلى أنه إذا انسحبت روسيا بشكل نهائي من سورية، فقد تستفيد إيران وتعيد شحن طاقتها. فيمكن لإيران أيضاً استخدام تشبّتت موسكو لزيادة دورها. ويبدو أن إيران قد أعادت العمل في قاعدة الإمام علي بالقرب من البوكمال، وليس من الواضح مدى استخدامها لقاعدة T-4 حتى الآن، لكن إيران لا تزال نشطة. كما استخدمت إيران سورية لضرب القوات الأمريكية في ثكنة التنف وشرق سورية. وشبّتت إيران ووكلؤها نحو 92 هجوماً على القوات الأمريكية في العراق وسورية منذ شهر تشرين الأول / أكتوبر الماضي. ما يعنيه هذا هو أن إيران نشطة للغاية. ويبدو أن إيران تعمل على تفعيل الوكلاء في العراق باستمرار. إنها تقوم بتحريك أعضاء كتائب حزب الله في العراق لتهديد القوات الأمريكية.

ولقد أنشأت مجموعات جديدة في سنجار لتهديد الولايات المتحدة في أربيل، وكذلك إطلاق الصواريخ على قاعدة تركية بالقرب من بعشيقة. هذا يعني أن إيران ليست مُحاصرة، بل هي تشعر بالقوة. ومع انتقاد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تُقلص إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي. وقد تشجّع بسبب غزو روسيا لأوكرانيا وعلاقتها الجديدة مع الصين. وقد قامت إيران مؤخراً باحتجاز سفينتين يونانيتين. فإيران تعتقد أن لديها حصانة، كما تقوم باستخدام العراق وسورية أيضاً من أجل الإفلات من العقاب. وهذا يعني أن سورية قد تدفع ثمناً مُستمراً لأفعال إيران.

ماذا عن النظام السوري. كيف سيكون رد فعله وهل يمكنه التعامل مع الإجراءات المتزايدة من قبل إسرائيل؟ هل يمكن لخوف النظام السوري من هجمات كبيرة، أو الإضرار بالبنية التحتية الإستراتيجية، مثل المطار، أن يدفعه إلى الاتّكاء على إيران أكثر؟ أم سيختار محاولة إيجاد طريقة لتقليل استهداف دولته؟ إلى أي درجة يمكن للنظام أن يُخبر إيران بما يجب أن تفعله؟ وهل تستمع طهران لسورية أصلاً؟ هل يهتم النظام أن تدفع سورية



ثمن الوجود الإيراني؟ وهل يهتم حزب الله لذلك؟ تلك هي الأسئلة الرئيسية. يبدو أن ادعاءات إسرائيل بأنها تريد العمل ضد "رأس" الأخطبوط تعني أيضاً أن إيران نفسها قد تدفع ثمن تهديداتها المستمرة. ومع ذلك، فإن التقارير الواردة حتى الآن من سورية، والتي تدّعي شنّ غارات جوية كبيرة على المطار ليلة 9-01 حزيران/ يونيو، يبدو أنها تعني أن دمشق حتى الآن في مرمى النيران. وتشير إلى مقتل العديد من أعضاء الحرس الثوري الإيراني في إيران والادعاءات في إيران بحدوث بعض الحوادث في بارشين إلى مخاوف إيرانية من أنها مستهدفة أيضاً. وقد هاجمت إيران أربيل مستخدمة الصواريخ وشجعت الوكلاء على مهاجمة إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي؛ لأن إيران تبدو قلقة أيضاً بشأن مواجهة إسرائيل مباشرة. فإيران تفضّل ضرب الأهداف السهلة، مثل الناقلات التجارية قبالة سواحل اليمن أو عمان.

على هذا النحو، قد لا يكون لدى إيران خيارات رئيسية حتى الآن لمواجهة أي نوع من العقيدة الإسرائيلية الجديدة. وأشارت طهران إلى أنها قد تزيد من حدة التوترات بين حزب الله ولبنان بشأن حقل كاريش للطاقة. لكن وجود إيران في سورية هو القضية الحقيقية.

إنها سورية حيث تسعى إيران إلى توفير تهديد لا يشمل فقط نقل الأسلحة إلى لبنان ولكن نقل أعضاء حزب الله بالقرب من الجولان وإيجاد طائرات بدون طيار وصواريخ في سورية وبالتالي خلق فرصة لشن حرب متعددة الجبهات ضد إسرائيل. تريد إيران أيضاً نقل الميليشيات العراقية إلى سورية. كما تستخدم مرتزقة آخرين للسيطرة على رقعة من سورية من البوكمال إلى دير الزور.

كل هذا يعني أن الأخطبوط يبسط كل أذرعه فوق الأراضي السورية. سيتعين على دمشق أن تفكر ما قد تعنيه العقيدة الإسرائيلية الجديدة. كما أنها قلقة من هجوم تركي جديد في شمال سورية، وتتساءل عما إذا كانت روسيا ستسحب قوات بالفعل من سورية للتعامل مع الأزمة الأوكرانية.

العديد من القضايا في حالة من التسارع، وتحرك متلاطم وشبه عشوائي في المنطقة. وقد عزز النظام السوري قوته منذ عام 8102، وحقّق تقدماً دبلوماسياً من خلال التواصل مع الإمارات ومصر. وقد حصل أيضاً على بعض الفوائد من صفقة الطاقة التي تريد الولايات المتحدة المضيّ قُدماً فيها، والتي تتضمن دعماً ينتقل من مصر عبر الأردن وسورية إلى لبنان، لذا فالنظام يريد تخفيف العقوبات. لكنه في الوقت نفسه يسمح



لإيران وحزب الله وآخرين باستخدام عصابات المخدرات لنقل المنتجات إلى الأردن والخليج، مما يُزعزع استقرار جنوب سورية.

وقد واصل جنوب سورية أيضاً مشاكله مع الفصائل السورية السابقة ومجموعة من الجماعات المتنافسة. هذا يعني أن إيران يُمكنها العمل هناك بسهولة. فالنظام ببساطة لا يستطيع السيطرة على كل هذه المشاكل دفعة واحدة. إن جولة جديدة من الضغط على إيران في سورية ستؤثر بالتأكيد على النظام وستُجبره أيضاً على اتخاذ خيارات صعبة. (ترجمة: نداء بوست)

المصدر: منتدى الشرق الأوسط



عملية جديدة في سورية؟ كارينغي

(اللغة الإنجليزية) 08 حزيران 2022

مارك بييريني فرانشييسكو سيكاردى

نص المقال: أطلقت تركيا أربع عمليات عسكرية على طول حدودها مع سورية بين العامين 2016 و2020. ففي 26 أيار/مايو، تبنى مجلس الأمن القومي التركي إعلان الرئيس رجب طيب أردوغان بأن أنقرة ستنفذ عملية عسكرية جديدة في شمال سورية «لتطهير حدودها الجنوبية من خطر الإرهاب». يُشار إلى أن المدفعية التركية قصفت مواقع عدة في المنطقة منذ مطلع حزيران/يونيو، فيما كثفت روسيا تسيير دورياتها العسكرية في الأجزاء الخاضعة لسيطرتها في الشمال السوري. لكن لماذا اختارت تركيا هذا التوقيت لتنفيذ عملية جديدة؟

تسيطر أنقرة على مساحات شاسعة من الأراضي في شمال سورية، بيد أن محاولاتها السابقة الرامية إلى إقامة منطقة آمنة بعمق 03 كيلومتراً على طول الحدود التركية-السورية باءت بالفشل. فالقوات التركية والقوات التابعة لها لم تنجح في السيطرة على منطقة تبلغ قرابة 07 كيلومتراً وتمتد شرق مدينة كوباني وغربها، ومساحة أكبر من الأراضي المحيطة بمدينة القامشلي، وصولاً إلى نهر الفرات في الشرق. ففي هذه المناطق، أوقفت القوات الروسية مراراً التوغّل التركي، فيما اتفقت موسكو وأنقرة على تنفيذ «دوريات مشتركة».

يبدو أن تركيا باتت واثقة الآن من قدرتها على تجديد محاولة السيطرة بشكل كامل على بعض هذه المناطق، ما دفع أردوغان إلى الإعلان عن هذه العملية على الملأ. كذلك، صرّح الرئيس التركي بأن القوات التركية ستستهدف في البدء مدينتي منبج وتل رفعت الواقعتين غرب كوباني.

يبدو أن ثمة أربعة أسباب أساسية خلف هذه العملية. أولاً، سيشكل إحكام السيطرة الكاملة على منطقة آمنة إضافية على طول الحدود التركية-السورية استمراراً منطقياً للعمليات التركية السابقة في شمال سورية. ويندرج ذلك أيضاً في إطار المحور الأساسي للسياسة التركية، وهو محاربة حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره أنقرة تنظيمًا إرهابيًا، وحليفه السوري المتمثل بوحدات حماية الشعب. لا جديد في هذا الصدد سوى كسر الوضع القائم الذي تم الاتفاق بشأنه مع القوات الروسية على الأرض حين أوقفت عملية نبع السلام



في شهر تشرين الأول /أكتوبر 9102.

ثانيًا، ربما تعتقد أنقرة أن روسيا، المنهمكة بغزوها الميد لأوكرانيا، قد لا تملك الوقت والموارد اللازمة لمنع التوغّل التركي الجديد، ولا الشرعية السياسية للاعتراض عليه نظرًا إلى العمليات التي تشنّها في دونباس. لكن تجدر الإشارة إلى أن روسيا، وفقًا للمرصد السوري لحقوق الإنسان، أرسلت تعزيزات إلى قاعدتها في مطار القامشلي تضمّ طائرات ومروحيات وصواريخ مضادة للطائرات. وكشف المصدر نفسه عن تواجد قوات أميركية أيضًا في الطرف الجنوبي لتلك المنطقة.

ثالثًا، ترى الدول الغربية أن ثمة من دون شكّ بعدًا سياسيًا محليًا لمثل هذه العملية، على غرار اعتراض تركيا على توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) ليشمل فنلندا والسويد. ففيما يواجه أردوغان نتائج غير مؤاتية إلى حدّ كبير في استطلاعات الرأي لمرحلة ما قبل الانتخابات ووضعًا اقتصاديًا مزرئيًا، بما في ذلك معدلات تضخم مرتفعة ومستويات متدنية من الاستثمار الأجنبي، تبدو محاولاته الرامية إلى حشد الناخبين وكمّ أفواه منتقديه من ائتلاف المعارضة حول قضية متعلقة بالمصلحة الوطنية واضحة. علاوةً على ذلك، كلما زادت القوى الأجنبية وتيرة انتقاداتها للعملية، كلما رأت فيها القيادة التركية فائدة أكبر، إذ إنها تسعى دائمًا إلى تصوير نفسها كقوة مستقلة عن روسيا والغرب.

رابعًا، إذا أثبتت العملية نجاحها واستدامتها، قد تعزّز خطة أنقرة التي تقضي «بإعادة اللاجئين السوريين [في تركيا] طواعيةً إلى وطنهم»، وبالتالي قد تسجّل نجاحًا جديدًا على الساحة السياسية الداخلية، وسط تزايد الاستياء من وجود اللاجئين في البلاد. لكن المسألة الأساسية بالنسبة إلى القيادة التركية تتمحور حول تقييم المخاطر التي تنطوي عليها هذه العملية، إذ لا شكّ أن الولايات المتحدة ستعارض عملية عسكرية تركية جديدة في شمال سورية. وجاء تأكيد ذلك على لسان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في 1 حزيران/يونيو، حين قال إن واشنطن «تدعم الحفاظ على خطوط وقف إطلاق النار الحالية». وبالتالي، قد يعمد الاتحاد الأوروبي إلى تبني الموقف عينه. تُبقي الولايات المتحدة فرقة صغيرة قوامها 009 جندي في شمال شرق سورية، وتهدف في الدرجة الأولى إلى منع عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية. وقد شكّل تعاون واشنطن



مع وحدات حماية الشعب في هذه المنطقة إحدى أكثر المسائل الشائكة التي تواجه العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة. وبالتالي، قد تصدم أي عملية تركية جديدة بالمصالح الأميركية على الأرض، ما قد يفاقم بشكل إضافي الخلاف الدبلوماسي بين تركيا وحلفائها الغربيين حول بيع الطائرات الحربية الأميركية، والعلاقات مع روسيا، وتوسيع نطاق الناتو.

بالإضافة إلى ذلك، من المستبعد أن يحظى أمل تركيا بجذب المساعدات الإنسانية الدولية لإعادة توطين اللاجئين السوريين في المناطق التي تسيطر عليها في شمال سورية بدعم كبير، وذلك لأسباب واضحة، أبرزها أن العمليات المتتالية في شمال سورية لا تمتلك أي تفويض دولي. وتبرز مؤشرات على حدوث تغيير ديموغرافي ضخم، إذ إن غالبية اللاجئين السوريين المتواجدين راهناً في تركيا هم من العرب السنّة، لذا من شأن نقلهم إلى شمال سورية أن يساعد تركيا على تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في تحجيم وجود السكان الأكراد الذين يعيشون هناك. وتأمل أنقرة أن تمكّنها هذه الخطوة من ضمان أمنها على المدى الطويل. علاوةً على ذلك، تُبدي المناطق السورية الأخرى الخاضعة للسيطرة التركية مؤشرات الاستمرار، إذ إن أنقرة تعيّن الهياكل الإدارية والأمنية المحلية، وتقوم بإدارة الخدمات العامة كالصحة ومكاتب البريد، ناهيك عن أن العملة المستخدمة بحكم الواقع هي الليرة التركية.

وفي 2 حزيران/يونيو، أعربت روسيا أيضاً عن معارضتها تنفيذ عملية مماثلة بعبارات واضحة ولا لبس فيها، ومفادها: «نأمل أن تمتنع أنقرة عن تنفيذ أي خطوات من شأنها التسبب بتدهور خطير للوضع الصعب أساساً في سورية». لكنها عبّرت في الوقت نفسه عن تفهمها «للتحديات التي تطرحها المناطق الحدودية على الأمن القومي [التركي]». وأشار بيان رسمي صادر عن رئاسة الجمهورية التركية إلى أن العملية المخطط لها في الشمال السوري جرى التداول بشأنها في مكالمة هاتفية بين أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 03 أيار/مايو، لكن لم يتطرق بيان موازٍ من الكرملين إلى هذه المسألة. لا بدّ من الإشارة إلى أن روسيا تدعم نظام الأسد في سورية، وتؤيّد سيادة البلاد الكاملة ووحدة أراضيها. وعلى الرغم من الثقة التي أبدتها الدوائر الرسمية في أنقرة، من الصعب فهم سبب سماح روسيا لعضو في الناتو بالتحرك بمثل هذا التصميم ضدّ سياساتها



في سورية، فيما تواجه موسكو التكتل الغربي بأكمله بعد غزوها لأوكرانيا. فأى فشل لموسكو في حماية مصالحها في المنطقة سيُعتبر على نطاق واسع أنه مؤشّر ضعف. إن العلاقة بين أردوغان وبوتين معقدة، وقد وقعت خلال السنوات الأخيرة أحداث خطيرة للغاية بين جيشيهما على الأراضي السورية وفي المجال الجوي السوري. وإن لم نفترض وجود تفاهم سرّي قائم، قد تكون المخاطر المحيطة بأنقرة هذه المرة أكبر من ذي قبل.

المصدر: كارنيغي



أكثر من 14 مليون سوري يعانون الفقر المدقع وأزمة الأمن الغذائي تقارير دولية

(اللغة الإنجليزية) 4 حزيران 2022

نص المقال: نبهت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى خطورة الوضع المعيشي في سوريا، وقالت إن 14 مليوناً و600 ألف شخص يحتاجون للمساعدة، وإن 90% يعيشون تحت خط الفقر. وتؤكد أرقام المنظمات الدولية ما أوردته تغريدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إذ أفاد تقرير برنامج الغذاء العالمي بأن 12 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي، في حين يبلغ عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد إلى مليونين ونصف المليون، أما الأشخاص المعرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي فقاربوا المليونين. ويتطلب الوضع الحالي تمويلاً قدره في السنة الحالية بأكثر من مليار و30 مليون دولار أميركي.



لكن برنامج الغذاء العالمي لم يحصل -وفق آخر تقاريره- إلا على تمويلات بـ653 مليون دولار، وهو ما يمثل 62% فقط من التمويلات المطلوبة، وفق البرنامج العالمي.



ومن المقرر أن تنتهي صلاحية تفويض مجلس الأمن الذي يسمح بتسليم المساعدات عبر الحدود من تركيا، في العاشر من يوليو/تموز المقبل. لكن روسيا، حليفة دمشق، أشارت إلى معارضتها لتجديد العملية، بحجة أنها تنتهك سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية، وأنه ينبغي تقديم المزيد من المساعدات من داخل البلاد.

وقالت الأمم المتحدة إن 4 قوافل مساعدات انتشرت في شمالي غربي سوريا من داخل البلاد، لكنها لا يمكن أن تكون بديلاً في الوقت الحالي عن العملية عبر الحدود من حيث الحجم والنطاق.

وصرح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لمجلس الأمن في تقريره الأخير عن المساعدات في سوريا في أبريل/نيسان الماضي، إنه «لا يزال يتعين التغلب على التحديات لإجراء عمليات منتظمة ومستمرة عبر الخطوط (من داخل سوريا) في الشمال الغربي».

وأشار إلى أن من بين هذه التحديات ضمانات أمنية في الوقت المناسب من الأطراف والتزامات بعدم التدخل في توصيل المساعدات الإنسانية من داخل سوريا.

المصدر: تقارير دولية نقلًا عن الجزيرة



قد تكون هذه هي الحرب الكبرى التي تطل العالم بأسره معهد واشنطن

(اللغة الإنجليزية والعربية) 2 حزيران 2022

نيري زيلبر

نص المقال: لطالما قال القادة الإسرائيليون إنه لن يتم تقييد بلادهم أو إلزامها بأي اتفاق نووي يتم تجديده بين إيران والولايات المتحدة. وقد تؤدي مخاطر الهجمات المتكررة داخل إيران، واحتمال حدوث عمليات انتقامية إيرانية، إلى خروج هذه العمليات عن نطاق السيطرة.

خرجت الحرب الجارية بين إسرائيل وإيران عبر الشرق الأوسط من الظل إلى العلن منذ فترة طويلة. ولكن الآن، في ظل العديد من الهجمات الإسرائيلية المشتبه بها داخل إيران نفسها، قد يشهد الصراع المميت تصاعداً - ربما فيما يتخطى المنطقة.



في الأسبوع الماضي، اقتحمت عدة طائرات بدون طيار رباعية المراوح منشأة إيرانية مشتبه بها للبحوث النووية والطائرات بدون طيار في بارشين، مما أسفر عن مقتل مهندس. وقبل ذلك ببضعة أيام، اغتال قاتلان على دراجتين ناريتين عقيداً عسكرياً إيرانياً في قلب طهران. وفي شباط/فبراير، أصابت عدة طائرات مسيرة قاعدة إيرانية للطائرات



بدون طيار في كرمانشاه في غرب البلاد. وعلى الرغم من أن المسؤولين الإسرائيليين لم يتحملوا المسؤولية رسمياً، إلا أن التلميحات المختلفة غير الملحوظة الصادرة عنهم وتقارير وسائل الإعلام لم تترك مجالاً للشك في مصدر هذه الهجمات.

ويشكل كل ذلك جزءاً مما وصفته الحكومة الإسرائيلية، بعد أقل من عام بقليل على توليها سدة الحكم، بـ «مبدأ الأخطبوط»، وهو توسع جديد وخطير لحملتها ضد القدرات العسكرية والنووية الإيرانية. فإذا كانت إسرائيل قد ضربت داخل إيران في السنوات الماضية، فقد فعلت ذلك سراً - عادةً من خلال جواسيس وهجمات إلكترونية - واستهدفت بشكل شبه دائم العلماء النوويين والمنشآت النووية الإيرانية. وعلى مدى ما يقرب من عقد من الزمن أيضاً، لم تُخفِ إسرائيل حملتها القائمة على الضربات الجوية، داخل سوريا بشكل رئيسي، ضد الميليشيات المتحالفة مع إيران وشحناتها من الأسلحة. ولكن الآن، يتكلم المسؤولون الإسرائيليون بصراحة عن «استراتيجية دفاعية جديدة»، كما عبّر عنها أحدهم لموقع «ذي ديلي بيست» (staeB yliaD ehT)، تستهدف «رأس» الأخطبوط في إيران، وليس فقط «أذرع» في مختلف أنحاء المنطقة، في دول مثل سوريا ولبنان والعراق، وفي قطاع غزة.

وفي كلمة ألقاها رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت يوم الأحد، قال: «على مدى سنوات عديدة، نفذ النظام الإيراني أعمالاً إرهابية ضد إسرائيل والمنطقة عبر وكلائه، ولكن لسبب ما تمتع رأس الأخطبوط - إيران نفسها - بالحصانة، أما اليوم فقد انتهى عصر حصانة النظام الإيراني».

ويقيناً، استخدم بينيت للمرة الأولى هذا التشبيه بالأخطبوط الإيراني قبل عدة سنوات، عندما طالب بتبني سياسة أكثر عدوانية. ولكنه اليوم كرئيس وزراء، أصبح في مكانة تخوّله تحقيق التحوّل السياسي، الذي تبناه صناع القرار الإسرائيليون الرئيسيون الآخرون. وقال المسؤول الإسرائيلي الرفيع المستوى: «لدى [الإيرانيين] معادلتهم العسكرية القائمة منذ فترة طويلة»، والتي قامت بموجبها طهران بالمساعدة في إنشاء مجموعة من الميليشيات والجماعات الإرهابية المتحالفة معها المحيطة بإسرائيل وتزويدها بترسانات وقذائف صاروخية ضخمة، على غرار «حزب الله» في لبنان أو «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في قطاع غزة، والحوثيين في اليمن أو جهات شيعية مختلفة تعمل بالوكالة عنها في سوريا والعراق.

ووفقاً لمسؤول الدفاع الإسرائيلي الذي تحدث إلى «ذي ديلي بيست»، هناك أيضاً خطر



متزايد من الطائرات المسييرة الإيرانية التي يمكن أن تخترق الشبكة المعقدة للدفاعات الجوية الإسرائيلية. وأضاف المسؤول: «نحتاج إلى تغيير الوضع لصالحنا، وقطع رأس» الأخطبوط. ومن أجل القيام بذلك، وكما يفترض المنطق، يجب تقليص القدرات الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ الهجمات الأخيرة على قواعد الطائرات المسييرة الإيرانية واغتيال العقيد حسن صياد خدائي، أحد قادة فيلق «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني الذي يُعتقد أنه مسؤول عن التخطيط لشن هجمات إرهابية ضد أهداف إسرائيلية في الخارج. ومن المرجح أن يكون الأمر الأكثر أهمية بالنسبة للاستراتيجيين الإسرائيليين هو ضرورة إدراك إيران حالياً بأنها ستدفع ثمناً مباشراً لكل هجوم يشنه أحد وكلائها.

وفي الثلاثين من أيار/مايو، قال وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد: «إذا كان الإيرانيون يعتقدون أنه يمكنهم ترهيبنا في وطننا وأننا لن نرد عليهم في وطنهم، فهم مخطئون. لا تسير الأمور على هذا النحو. لا يُسمح لهم بنشر الإرهاب على حدودنا أو داخل إسرائيل والبقاء محصنين في إيران بينما نواصل التنافس معهم في ساحات ثانوية مثل سوريا أو لبنان».

إن مخاطر هذا النهج الإسرائيلي الجديد واضحة أساساً. فقد ألقى مسؤولون إيرانيون اللوم على إسرائيل في مقتل خدائي في طهران وتعهدوا بالرد. وفي عطلة نهاية الأسبوع المنصرم، قال قائد «الحرس الثوري» الإيراني، اللواء حسين سلامي: «الشهداء الذين قتلهم الصهاينة هم في مكانة أعلى بكثير. إن شاء الله، سننتقم من الأعداء». ووفقاً لبعض التقارير، وُضعت أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية، بما فيها القبة الحديدية، في حالة تأهب قصوى بسبب خطر الهجمات الصاروخية من لبنان وسوريا. ولن تكون هذه الضربة الأولى من نوعها، حتى لو لم تستهدف مثيلاتها في السابق إسرائيل مباشرة. ففي شباط/فبراير، بعد تعرض المنشأة الإيرانية الأولى للطائرات المسييرة لهجوم، أطلقت إيران عدة صواريخ على ما قالت إنها قاعدة استخبارات إسرائيلية في «كردستان العراق» تُستخدم لإطلاق الطائرات المسييرة المهاجمة.

وبشكل أكثر تحديداً، وفي الثلاثين من أيار/مايو، «شحذ» «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي تحذيره الحالي من السفر إلى تركيا، مقدراً أن هناك «مخاطر عالية جداً» و«تهديداً ملموساً» ضد الإسرائيليين من جانب عملاء إيرانيين داخل البلاد. وفي خطوة



غير عادية للغاية، وفقاً لبعض التقارير، اتصلت السلطات الإسرائيلية بـ 001 مواطن يُعتقد أنهم أهداف محددة وطلبت منهم العودة إلى إسرائيل. ومن دون سبق ما نشرته وسيلة إعلامية تابعة للنظام الإيراني، أصدر هذا المنفذ الإعلامي أسماء خمسة ضباط سابقين في المخابرات العسكرية الإسرائيلية (ومديرين تنفيذيين حاليين في مجال التكنولوجيا) يُزعم أنهم مدرجون في قائمة المستهدفين من قبل طهران. وفي تحذيره، أضاف «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي: «هناك قلق متزايد في المؤسسة الأمنية بشأن المساعي الإيرانية لمهاجمة أهداف إسرائيلية حول العالم»، مشدداً على الدول الأخرى المحيطة بإيران ورابطاً هذا القلق مباشرةً بتداعيات مقتل العقيد في «الحرس الثوري» الإيراني. على مدى العقود الثلاثة الماضية، ضربت إيران - و«حزب الله» على وجه الخصوص - أهدافاً إسرائيلية ويهودية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا، من بينها هجومان مدمران بشاحنتين مفخختين في بوينس آيرس في تسعينيات القرن الماضي استهدفا السفارة الإسرائيلية ومركزاً ثقافياً يهودياً، وهجوم تفجيري انتحاري على مصطافين إسرائيليين في بلغاريا في عام 2012، وهجوم في العام ذاته في نيودلهي أسفر عن إصابة دبلوماسي إسرائيلي.

ووفقاً لمسؤولين ومحليين إسرائيليين في شؤون الأمن، يُعتقد الآن أن جميع هذه الأنواع من الأهداف على مستوى العالم هي في مرمى نيران إيران. وقال مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى لموقع «ذي ديلي بيست»: «إنهم يبحثون باستمرار عن الفرص، والأهداف التي يعتقدون أنها أكثر ليونة». ومع هذا، لم يكن ذلك جديداً، كما حرص المسؤول على التأكيد، حتى مع الاستراتيجية الإسرائيلية المشددة في الأشهر الأخيرة. وأضاف المسؤول: «لدى [إيران] قائمة طويلة من المظالم المتصورة، وهناك دائماً خطر الإرهاب والهجمات الأخرى من جانبهم».

ويتماشى ذلك مع وجهة النظر العامة للحكومة الإسرائيلية بأن مخاطر الهجمات المتكررة على إيران نفسها، واحتمال حدوث عمليات انتقامية إيرانية، يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة. وكما أشار لي أحد كبار مسؤولي الدفاع الإسرائيليين (بشكل غير متوقع) في العام الماضي: «متى كانت المرة الأخيرة التي اندلعت فيها حرب كبرى في الشرق الأوسط؟». من خلال دحض سمعة المنطقة التي تطبعها آثار المعارك، سلب المسؤول



الضوء على الحرب الإسرائيلية اللبنانية عام 6002 والتي «بدأت كخطأ في التقدير، ولكن بخلاف ذلك، كانت الولايات المتحدة هي التي شنت حربين في العراق»، كما قال. «هناك الكثير من الطرق لتجنب الحرب».

وكان القادة الإسرائيليون قد قالوا مراراً وتكراراً إنه لن يتم تقييدهم أو إلزامهم بأي اتفاق نووي يتم تجديده بين إيران والولايات المتحدة، والذي تبدو آفاقه غير مؤكدة في الوقت الحالي. بعبارة أخرى، ستستمر «عقيدة الأخطبوط» بغض النظر عن البرنامج النووي الإيراني الذي يتوسع باطراد، وربما بالتزامن معه. وستكون الثقة الإسرائيلية فيما يتعلق باستبعاد احتمال اندلاع حرب كبرى في الشرق الأوسط على المحك.

المصدر: معهد واشنطن



الأسد يدير مافيا لنهب بلاده والاتجار بكل شيء إيكونوميست

(اللغة الإنجليزية) 16 حزيران 2022

ميرزا شهناز

نص المقال: نشرت مجلة إيكونوميست (The Economist) البريطانية مقالا يصف الرئيس السوري بشار الأسد بأنه أكثر الحكام الذين نهبوا أوطانهم تماما، مشيرا إلى أنه فرغ الدولة المدمرة من كل ما تملك، كما أصبح كزعيم مافيا مستمرة في تدمير سوريا.



ويضيف المقال -الذي كتبه ميرزا شهناز- أن الأسد يبدو نموذجا للتواضع بين الحكام العرب، إذ إنه لا يرتدي أي مجوهرات ولا خاتم زواج ولا حتى ساعة متلائة، وأكثر ملابسه شهرة هي ملابس السباحة وربطة العنق السوداء، ومع ذلك فهو يدير مافيا لنهب بلاده والاتجار بكل شيء.

وضع مزر

وأوردت الكاتبة جوانب من الوضع الراهن «المزري» لسوريا: كهرباء منقطعة في العادة، وانخفاض عدد سكان المناطق الواقعة تحت إدارة النظام إلى النصف مقارنة بعام 1102 ويعيش 09٪ منهم في فقر، ويعتمد الكثير منهم على الدعم والتحويلات الخارجية،



ويلقي المسؤولون باللوم على العقوبات الغربية ووباء كوفيد-91 وانهيار البنوك المجاورة في لبنان، وقبل وقت ليس ببعيد الصراع في أوكرانيا.

لكن الكاتبة تقول بعد ذلك إن السبب الرئيسي هو قيام الأسد بتفكيك أمته، وتنقل عن أحد المقربين منه -الذي انشق منذ وقت ليس ببعيد- قوله «إنه يحكم مثل زعيم المافيا».

وذكرت أن الأسد هز المؤسسة المالية بعد استدعائه كبار رجال الأعمال إلى فندق شيراتون دمشق، واحتجز بعضا ممن رفضوا تسليم ممتلكاتهم أو حصصهم، وأخضعهم لاستجواب إضافي في الفرع 152، وهو واحد من مراكز الاحتجاز التابعة له في دمشق والمشهورة بالتعذيب، فقد تم وضع رامي مخلوف ابن عم الأسد والوسيط الأعلى للنظام تحت الإقامة الجبرية، وفر العديد من أغنى الرجال في سوريا، وتم الاستيلاء على مئات الشركات أو إغلاقها.

وحلت مكان أولئك -وفقا للكاتبة- مجموعة متواطئة من كبار رجال الأعمال وكثير من أمراء الحرب الذين يغسلون عائدات التهريب، وبدلا من ضخ الأموال في المشاريع الصناعية التي قد يستولي عليها النظام فإنهم يحبون أماكن تناول الطعام الفاخرة، وفق تعبير شهناز.

بييع كل شيء

وقالت شهناز إن الأسد يكسب ثروة من مبيعات الوقود والطاقة الكهربائية، فهو يبيع الوقود لوسطاء في لبنان يدفعون بالدولار، وسيوفر لحزب الله اللبناني وقودا كمكافأة لدعمه نظامه، كما أنه يبيع جوازات السفر لمختلف السوريين العازمين على المغادرة أو يحصل بواسطة المافيا التي يتزعمها على مقابل مالي لإزالة الأسماء من القوائم السوداء عند نقاط التفتيش.

أما الدخل الأكثر ربحا للأسد -وفقا للكاتبة- فهو الأدوية والمخدرات، ووفقا لمعهد نيولاينز (seniL weN) للإستراتيجية والسياسة في واشنطن ينتج 51 مصنعا داخل إقطاعيته: الكبتاغون، الأمفيتامين، الكريستال ميث وغير ذلك، ويجعلها قريبة من الحدود مع لبنان والأردن.

وتحدثت الكاتبة عن عملية قالت إن السوريين يصفونها بالعملاقة ويسمونها «النقابة» يُستخدم فيها البدو لتهريب الكبسولات في بطون الأغنام وعربات الخضار.

وأضافت أنه يتم تصدير الأدوية غير المشروعة هذه الأيام في سيارات مصفحة تحميها



طائرات مسيرة وأسلحة ثقيلة. «النقابة»

وقالت شهناز إن الأسد ينفي مزاعم التورط، لكن رفاقه يقولون إن «النقابة» تعمل انطلاقاً من التقسيم «النقدي» للرئاسة، ويشرف عليها مساعد يوصف بأنه «بابلو إسكوبار السوري» (نسبة لأحد أباطرة المخدرات الكولومبيين)، ويُزعم أن هذا الشخص الغامض ينسق النقل على السفن قبالة ساحل البحر الأبيض المتوسط مستفيداً من شركة السلامة الخاصة التي تتبع له لمرافقة القوافل، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يستدعي رجال الأعمال نيابة عن الأسد ويدعوهم إلى التبرع لصندوق شهداء سوريا، وهو مصدر جيد آخر، وذُكر أن التجار يجيئون إلى القصر الرئاسي بحقائب مليئة بالمال.

ويقول البعض إن تجارة المخدرات الخاصة بالأسد تسمح له بشراء ولاء زملائه العلويين، الأقلية الطائفية التي طالما خدمت قاعدة نظامه وبدأت بالابتعاد عنه مؤخراً.

وتضيف شهناز أنه مع انشغال حليفه الروسي بسبب الصراع في أوكرانيا فإن الأسد أصبح أقل ثقة بشأن سلامته الشخصية، ففي 01 يونيو/حزيران الجاري أصابت صواريخ إسرائيلية مطار دمشق الرئيسي، وتقول تقارير في الصحافة الإسرائيلية إن قصور الأسد قد تكون أهدافاً لاحقة.

المصدر: إيكونوميست



دروس من الحرب السورية قد تسهم في حماية الأرواح في أوكرانيا كارنيغي

(اللغة الإنجليزية و العربية) 16 حزيران 2022

إيما بيلز

نص المقال:

تطبّق روسيا في أوكرانيا بعض التكتيكات الحربية التي اعتمدها في سورية. لذا، على المجتمع الدولي الاستفادة من هذه الدروس للحدّ من الخسائر والدمار في أوكرانيا.



منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، طبّقت موسكو الاستراتيجية العسكرية والدبلوماسية نفسها التي سبق أن اتبعتها في سياقات أخرى، مثل الشيشان وسورية. صحيح أن الصراغين السوري والأوكراني يختلفان اختلافاً كبيراً، إلا أنهما ينطويان على أوجه شبه عدة يمكن أن تقدّم دروساً لأوكرانيا وشركائها في الوقت الراهن. ومن شأن فهم أوجه الشبه هذه أن يساعد في تحديد كيف يمكن للمجتمع الدولي التعامل مع الحرب بطريقة تحول دون إضاعة الوقت الثمين وتحافظ على الرصيد السياسي وتحمي الأرواح.

إن الاستراتيجية التي انتهجتها روسيا في سورية، بعد تدخلها العسكري في أيلول/سبتمبر 2012، لم تكن جديدة. ففي فترة 9991-0002، استخدمت موسكو تكتيكات الحصار ضدّ



غروزني خلال الحرب الشيشانية الثانية من أجل تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية. وأثناء المفاوضات، تعهّدت بتأمين ممر آمن للمقاتلين الشيشان، ثم عمدت إلى قصف الطريق المؤدية إلى خارج المدينة وزرع الألغام فيها. وقد دمّرت القوات الروسية العاصمة غروزني، بما في ذلك بنيتها التحتية الإنسانية والمدنية. وفيما تُعتبر خطوات روسيا في أوكرانيا جزءًا من قاموسها السوري، عُرفت المقاربة التي طبّقتها موسكو في سورية عمومًا باستراتيجية غروزني.

دعمت موسكو نظام الرئيس السوري بشار الأسد منذ أولى مراحل الصراع السوري. وساعدته على المستوى الدبلوماسي، أولاً من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به لوقف مشروع قرار حول سورية في العام 1102، ثم من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية للنظام ومساعدته في عملية صنع القرار خلال مختلف فصول الصراع السوري. وفي العام 3102، حين شنّ النظام هجومًا بالأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في شرق الغوطة، ما أسفر عن مقتل حوالي 005,1 شخص، متجاوزًا بذلك الخط الأحمر الذي حدّده الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، وافقت روسيا على التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة عن طريق التفاوض. وأظهر غياب الرد الصارم من جانب الدول الغربية أنها غير مستعدة للتدخل، حتى بعد انتهاك القوانين والمعايير الدولية.

في أوكرانيا، أدّى هذا التقاعس تاريخيًا إلى جملة من التداعيات. ففي العام 4102، بعد أن شهدت أوكرانيا احتجاجات الميدان الأوروبي التي تخلّلتها الإطاحة بالرئيس الموالي لروسيا، ردّت موسكو عبر ضم القرم ثم احتلال شرق أوكرانيا، حيث لا تزال القوات الروسية منتشرة حتى اليوم. صحيح أن الدول الغربية فرضت عقوبات اقتصادية على روسيا، إلا أن عدم اتّخاذ إجراءات أكثر صرامة مهّد الطريق أمام التدخل العسكري الروسي في سورية من أجل إبقاء الأسد في الحكم وضمن المصالح الروسية في دول المشرق، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى ميناء طرطوس. وقد لجأت روسيا إلى تكتيكات عسكرية ودبلوماسية وإلى حملات التضليل الإعلامي في سورية، وطبّقت الكثير منها خلال الأسبوعين الأوّين من غزوها المستمر لأوكرانيا. يشير الرد الدولي إلى أن المجتمع الدولي تعلّم بعض الدروس، لكن ثمة المزيد من العبر التي يمكنه استخلاصها.

تختلف أوكرانيا عن سورية من نواحٍ عدة. فلدى أوكرانيا حكومة فعّالة لا تزال تسيطر على معظم أراضي البلاد، وتحارب قوة احتلال وتحظى بدعم كبير من حلفائها. كذلك، تحتل أوكرانيا موقعًا مختلفًا في علاقتها مع روسيا وهي ملّمة تاريخيًا باستراتيجيات موسكو،



ولا تفترض وجود حسن نية من الجانب الروسي. وقد أعطاهما هذا الأمر أفضلية في المفاوضات مقارنةً مع الجهات الخارجية التي حاولت التفاوض مع موسكو في سورية. لذا، سيكون من الضروري البناء على المقاربة الأوكرانية، إلى جانب تطبيق الدروس المستفادة في سورية، إذا ما أرادت الجهات المعارضة للخطوات الروسية في أوكرانيا إنهاء الحرب.

التكتيكات الروسية في الصراع السوري

طبقت روسيا في سورية مزيجًا من الإجراءات من أجل تحقيق أهدافها، بما في ذلك فرض الحصار، والتلاعب بالمساعدات الإنسانية، وممارسة القوة العسكرية، وتجاهل القانون الدولي الإنساني، واستغلال المسار الدبلوماسي من أجل كسب الوقت اللازم لتحقيق أهدافها، واستخدام التضليل الإعلامي والترويج للأخبار الكاذبة.

لم تبتكر روسيا تكتيكات الحصار في سورية، بل ورثتها. فحين بدأ انخراط القوات العسكرية الروسية في الصراع، كان الشمال السوري قد أصبح خاضعًا لسيطرة مزيج متنوع من المجموعات المسلحة غير الحكومية. كانت المناطق الواقعة في وسط البلاد وجنوبها تحت سيطرة الحكومة، مع وجود مجموعة بارزة من الجيوب الخاضعة لسيطرة المعارضة. أخضعت هذه الجيوب من خلال اتفاقيات الهدنة المحلية وتكتيكات الحصار بدرجات متفاوتة، بيد أنها بقيت تحت سيطرة المعارضة نظرًا إلى أن القوات التابعة للحكومة السورية لم تملك العدد الكافي من العناصر لخوض معارك على هذا الكم من الجبهات في الوقت نفسه. بدأ سعي النظام إلى حرمان خصومه من المساعدات في مراحل مبكرة من الصراع، وشهد الكثير من الحصارات تعزيز خطوط التهريب عبر الأنفاق والحواجز، والتي تم التسامح معها أحيانًا لأنها سمحت لمجندي الجيش السوري بتلقي الرشاوى المكتملة لأجورهم، وسمحت للمتنفعين من الحرب المرتبطين بالنظام بجني الأموال. وفي آب/أغسطس 6102، أصبحت داريا أولى المدن المحاصرة الواقعة في ريف دمشق التي سقطت عقب التدخل الروسي، بعد أن كانت خاضعة لسيطرة المعارضة. فقد أوقفت القوات الحكومية، بدعم عسكري روسي، أنفاق الإمدادات وشنت حملة قصف عسكري شرسة استهدفت المستشفى الوحيد في المنطقة، ما تسبب بإغلاقه. وفي غضون أيام، تم إجلاء السكان قسرًا على متن الباصات الخضراء التي أصبحت ذائعة الصيت. وتكرّر هذا الأسلوب مرارًا خلال المرحلة اللاحقة.

وقد انطلقت مفاوضات عالية المخاطر اختلفت مدتها ونطاقها، لضمان وصول المساعدات أو حدوث عمليات إجلاء أو وقف إطلاق النار. في الأماكن التي سعت فيها روسيا وحلفاؤها



إلى تحقيق انتصار عسكري وسياسي، لم يرضوا بأقل من ذلك. ولم يتم التوصل إلى نتيجة مغايرة إلا حين أُرغموا على التخلّي عن أهدافهم التوسعية الكبرى. وخير مثال على ذلك محافظة إدلب، حيث دفع الانخراط التركي روسيا إلى تغيير حساباتها الاستراتيجية، ما أدى إلى اتفاقية هدنة بين الدولتين فرضت حالة من الهدوء النسبي في الخطوط الأمامية على مدى سنتين. مع ذلك، يبقى الأمل ضئيلاً بإمكانية التفاوض من أجل تحقيق عملية وقف إطلاق النار على المستوى الوطني في سورية.

علوّة على ذلك، انخرطت روسيا في مفاوضات دبلوماسية أخرى، مستخدمةً في أغلب الأحيان هذه العمليات للم ماطلة وكسب الوقت، من دون الرغبة في المشاركة فيها بحسن نيّة. بدلاً من ذلك، تمّ استخدام المفاوضات تكتيكياً لصرف الانتباه عما كان يحدث على أرض الواقع، وإنكار الادّعاءات بارتكاب روسيا جرائم حرب وغيرها من الأعمال المشينة، وتأخير حلّ الصراع، وإبعاد اللوم عنها. مع ذلك، اعتبر البعض في المجتمع الدولي أن المشاركة الروسية في المساعي الدبلوماسية تعكس صورة مفادها أن موسكو تتصرّف بعقلانية وتبدي حسن نية ورغبة في التوصل إلى تسوية. صحيح أن هذه المشاركة منحت روسيا شرعية قيّمة، إلا أنها عجزت في أغلب الأحيان عن إبرام اتفاقيات أو عن تطبيق نتائجها.

وحتى حين امتثل المسؤولون الروس لاتفاقيات وقف إطلاق النار الرفيعة المستوى من خلال قرار مجلس الأمن الدولي، على غرار الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه خلال الحملة العسكرية على الغوطة الشرقية في العام 8102، أعلنوا أنهم لن ينفذوها إلا بعد موافقة الأطراف على الشروط المحددة. وبعدها، أعلنوا عن فتح ممرات إنسانية من جانب واحد، في ظل ظروف جعلتها فعلياً غير صالحة للاستخدام. وكانوا يسعون تحت الطاولة إلى فرض الاستسلام عسكرياً. وفي غضون أسابيع، حققوا هدفهم هذا ولم يُطبّق قرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار.

وقد تمّ اللجوء إلى استراتيجية مماثلة لضمان السيطرة الكاملة على المساعدات الإنسانية، سواء داخل المناطق الخاضعة لسيطرة النظام وروسيا أو خارجها. فمنذ بداية الصراع، رفض نظام الأسد السماح بوصول المساعدات إلى معارضيّه. وفي العام 4102، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 5612 بشأن إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى المناطق الواقعة شمال غرب سورية وشمال شرقها والخاضعة لسيطرة المتمردين. كذلك، عمدت روسيا إلى التلاعب بعملية تجديد هذا القرار التي تتمّ سنوياً، من أجل إغلاق المعابر



الحدودية عندما كان ذلك مناسباً لها، بينما هددت بإغلاق معابر أخرى ما لم تنتزع هي وحلفاؤها مجموعة من التنازلات.

أدى فشل المجتمع الدولي في التصدي بشكل ملائم للانتهاكات المنتظمة والواضحة للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي في سورية، والتي تجلّت على شكل هجمات استهدفت المستشفيات والمدارس والمدنيين، فضلاً عن النزوح القسري، إلى تشجيع موسكو أكثر نظراً إلى استمرار حالة الإفلات من العقاب. فمع أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، ومعها عشرات المجموعات المعنية بحقوق الإنسان، وثقت جرائم الحرب المرتكبة منذ بداية الصراع السوري، لم تُنفذ أي آلية مساءلة على المستوى الرفيع لغاية الآن. وبعد سنوات من الهجمات الموثقة التي استهدفت المستشفيات، تمّ إنشاء مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة المعني بالتحقيق في الهجمات على المستشفيات، والذي أصدر في العام 2020 توصيات متواضعة تركّزت على نظام الإخطار الإنساني ليس إلا. كذلك، ثمة آليات جديدة وأكثر فعالية مخصّصة للاستفادة من كل فرصة متاحة لتحقيق العدالة، لكنها تركّز في الدرجة الأولى على أفراد داخل نظام الأسد من دون التطرّق إلى التدخل الروسي. ولم يصدر أي تنديد دولي يُعتد به للانتهاكات الروسية الموثقة.

إضافةً إلى ذلك، لم تتوانَ روسيا ونظام الأسد عن استخدام تقنيات التضليل الإعلامي وتلفيق المعلومات منذ بداية الصراع السوري، لطمس أفضع ارتكاباتهما في سورية. ومن الأمثلة على ذلك قيام روسيا بالترويج لمواقف الأم أغنيس، وهي راهبة لبنانية من دير القديس يعقوب المقطّع في سورية، أبدت شكوكاً حيال استهداف الغوطة الشرقية بالأسلحة الكيميائية في العام 3102. وردّاً على هذه الهجمات، صوّت البرلمان في المملكة المتحدة ضدّ التدخل في سورية للرد على هذا الهجوم، ولم يُطرح خيار استخدام القوة العسكرية حتى للتصويت في الكونغرس الأميركي. بدلاً من ذلك، أُحيل ملف الهجوم إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ما أطلق عملية يتعيّن على سورية بموجبها الإعلان عن حجم ترسانة أسلحتها الكيميائية وتفكيكها، وهو أمر لم تفعله دمشق بعد. وقد أتاحت أحداث لاحقة المزيد من الفرص لنشر معلومات مضلّة ومغلوبة لاقط صدى في وسائل إعلام هامشية في الدول الغربية.

لقد اكتسبت حملة التضليل الروسية زخماً أكبر بعد تدخلها في سورية، إذ عمدت قناة TR (روسيا اليوم سابقاً) المؤيدة للكرملين، وشبكات البوت نت (tentob) المتخصصة في



تنفيذ هجمات إلكترونية، ومواقع الأخبار الزائفة على ما يبدو، إلى الترويج لبعض الأصوات المحلية، مثل مواقف الأم أغنيس، لصنع حالة من الإجماع الواسع النطاق حول سردية النظام السوري لمسار الأحداث، الأمر الذي ساهم في إضعاف الاستجابات الدولية للصراع. فكلما ازداد فقدان الثقة بالسرديات الرسمية في الدول التي لديها مصالح في سورية، تراجع نطاق التدخل المحتمل. وفي نهاية المطاف، باتت أولويات الدول المناهضة للأسد سابقًا تتمثل في احتواء الوضع وإرساء الاستقرار في البلاد، ما ساعد روسيا على البدء بتسهيل عملية تطبيع العلاقات مع نظام الأسد، وبالتالي تعزيز مكاسب كل من النظام وموسكو، وربما التخفيف من حدة المخاطر والتقليل من التكاليف التي تكبّدها روسيا في سورية.

لقد نجحت روسيا والنظام السوري في إخضاع خصومهما عسكريًا، بمن فيهم السكان المدنيين، وفي السيطرة على شبكة واسعة من المساعدات، وزرع الشكوك حول حادثة تُعتبر من أسوأ انتهاكات القانون الدولي، واستخدموا ذلك ليس فقط لتجنّب الخضوع للمساءلة والمحاسبة فحسب، بل أيضًا لتوطيد حكم الأسد ومكاسب موسكو. وأدى ذلك إلى تقويض القوانين والأعراف الدولية في سياق دبلوماسي دولي يزداد تعقيدًا. وهذا هو تحديدًا السياق الأوسع الذي انطلق فيه الغزو الروسي لأوكرانيا.

تطبيق الدروس المستفادة من سورية في السياق الأوكراني

انتهجت روسيا في أوكرانيا عددًا كبيرًا من السياسات التي تبنتها في سورية، ما يسمح بتقييم تكتيكاتها واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها. لقد فرضت موسكو حصارًا في أوكرانيا للعرض نفسه كما في سورية، وهو إرغامها على الاستسلام. وانطوى هذا النهج على منع وصول المساعدات والسلع الأساسية، وقصف البنية التحتية الإنسانية واستهداف المدنيين، وفتح ممرات محفوفة بالمخاطر لإجلاء أعداد محدودة فقط من الأشخاص، ودفع السكان إلى النزوح. وفي الكثير من الحالات، كان هدف موسكو هو فرض الاستسلام، كما في الحملة الوحشية التي شنتها على مدينة ماريوبول.

وفي أماكن أخرى، كما في كييف، كان فرض الاستسلام هو الطموح الأساسي، لكن المسؤولين الروس عكسوا مسارهم لأن قواتهم كانت مرهقة وقليلة الاستعداد، وليس بسبب نجاح المفاوضات. مع ذلك، استخدمت روسيا الانسحابات لمحاولة تعزيز موقعها الدبلوماسي على الصعيد الدولي. صحيح أنها انسحبت من كييف ومناطق أخرى وأعدت تنظيم قواتها لتحقيق أهدافها الخاصة، إلا أنها سارعت إلى تصوير ذلك على أنه تنفيذ



للتفاهم التي تمّ التوصل إليها خلال المفاوضات مع أوكرانيا في أنقرة . وبعد ذلك، أعلن القادة الروس بشكل شبه تلقائي أن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود وأكملوا سعيهم إلى تحقيق طموحاتهم في شرق أوكرانيا . واقع الحال أنهم حاولوا استغلال المسار الدبلوماسي للحصول على تأييد في صفوف الدول التي كانت تعارض غزوهم أو تشكك به .

علاوةً على ذلك، سعت روسيا في البداية إلى تعزيز سيطرتها على طرق إيصال المساعدات الإنسانية من خلال قرار مجلس الأمن الدولي الذي ربط جميع المساعدات بعملية تنسيق تقودها الأمم المتحدة . لكن نظرًا إلى الاحتياجات الإنسانية الهائلة الناجمة عن الغزو وديناميكيات السيطرة في أوكرانيا، من الأجدى أن تتولى الحكومة الأوكرانية مهمة تأمين الممرات اللازمة لإيصال مساعدات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى. وقد أعلن المسؤولون الروس من جانب واحد عن فتح ممرات لإجلاء السكان وفرضوا شروطًا غير مقبولة، مثل ترحيل الأشخاص إلى مخيمات فرز في روسيا . وفي أحيان أخرى، سمحت موسكو بمرور محدود للمدنيين، لكنها منعت دخول السلع الأساسية . وحيثما أمكن، استخدمت نفوذها للسيطرة على المساعدات أو حرمان السكان منها، من أجل تعزيز أهدافها العسكرية والسياسية .

خلال الأسابيع الأولى من النزاع، قصفت روسيا عشرات المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية ، محاكيةً بذلك التكتيكات المستخدمة في سورية . ولا يزال الكرملين يحاول نشر معلومات مضلّة ومغلوبة حول هذه الهجمات، مع العلم أن بيئة المعلومات الأكثر انفتاحًا في أوكرانيا تعمل على التصدي لهذه المحاولات. ولجأت موسكو إلى المراوغة بشأن أسباب قصفها مستشفى للتوليد فضلًا عن مسرح يحتمي فيه المدنيون في ماريوبول ، وحاولت صرف الانتباه عن هذه الجرائم والتملّص من المسؤولية. وظهرت صور القتل الجماعي للمدنيين من بوتشا بعد انسحاب القوات الروسية ، لكن روسيا نسجت نسختها الخاصة من الأحداث على وقع تصاعد وتيرة الإذانات. وسمح لها ذلك مرة أخرى بحشد بعض الدعم، أو تجنّب إثارة استنكار بعض الدول التي تهرّبت من اتخاذ مواقف حازمة بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا. وركّزت حملات التضليل الروسية بشكل كبير على دول غير غربية كاليهند والصين . ومن المرجّح أن يكون لهذا تأثير أكبر فيما تتوالى فصول النزاع وتراجع التغطية الإعلامية الشاملة، ما يساعد موسكو في كسب (أو الحفاظ على) الأهمية والتعاطف في أوساط دول أخرى غير تلك التي تدعم أوكرانيا. يُشار إلى أن



الحملة الإعلامية الشرسة التي دعمتها روسيا وزعمت وجود مختبرات بيولوجية مدعومة أميركيًا في أوكرانيا ، فشلت في اكتساب زخم واسع النطاق في وسائل الإعلام الغربية. لكن موسكو تمكنت مع ذلك من إثارة حالة من التشكيك لدى بعض الوسائل الإعلامية والأفرقاء السياسيين .

ولعلّ أهم درس يمكن استخلاصه من سورية واستخدامه في مواجهة النهج الروسي يتمثل في ضرورة تغيير حسابات روسيا من أجل تغيير مسار النزاع. في سورية، خشيت معظم الدول الغربية من أن الانخراط أو الدعم العسكري الهادف لن يؤدي سوى إلى التصعيد. لكن عندما استخدمت تركيا الوسائل العسكرية لصدّ تجاوزات النظام السوري في محافظة إدلب خلال الهجوم الأخير في شباط/فبراير 2020، لم يسهم ذلك في اندلاع حرب عالمية ثالثة، بل ساهم في بلوغ اتفاقات هدنة محلية كانت من بين الأنجح في كل فصول الصراع.

وتمّ تكرار هذا السيناريو في أوكرانيا أيضًا، حيث كانت المقاومة العسكرية ضدّ القوات المسلحة الروسية فعّالة على نحو مفاجئ. وبدلاً من أن تنجح روسيا في الاستيلاء على البلاد بشكل سريع كما كان متوقعًا، سحبت موسكو قواتها من مناطق عدّة في البلاد ، أقلّه لحين. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية تقدّم دعمًا عسكريًا كبيرًا للقوات الأوكرانية. وسيشكّل الاستمرار في هذا النهج، طالما أنه ضروري، أحد أبرز الاختلافات بين الصراعين الأوكراني والسوري. وقد ثبّت أن هذا العامل مهم في إعادة ضبط روسيا لطموحاتها في النزاع، وسيكون حاسمًا أيضًا من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام عن طريق التفاوض.

كذلك، تمّ فرض عقوبات اقتصادية على روسيا بطريقة أكثر صرامة مما كان عليه الحال بعد تدخلها في سورية. ويبدو أن تدابير محدّدة مثل إخراج روسيا من نظام سويفت المصرفي الدولي، قد تمّ تصميمها لتغيير تقييم موسكو لخياراتها، بدلاً من مجرد معاقبة المشاركين مباشرةً في العمليات الحربية أو تحذيرهم. وتُعتبر العقوبات التكتيكية مهمة أيضًا، مثل التوقف المؤقت الذي طلبته أوكرانيا بشأن استهداف الولايات المتحدة الأوليغارشي الروسي رومان أبراموفيتش الذي شارك في محادثات السلام في تركيا. ومن شأن العقوبات الموجّهة، حيثما أمكن، أن تؤدي إلى استجابة سياسية محددة قد تساعد، إلى جانب الدبلوماسية، في تغيير سلوك روسيا وتعزيز احتمال التوصل حلّ مستدام للصراع عن طريق التفاوض.



إضافةً إلى تهيئة الظروف التي تدفع روسيا إلى إعادة ضبط تكتيكاتها، على الدبلوماسية في أوكرانيا أن تكون أكثر نشاطاً وصرامةً وتعقيداً من النهج الذي اتُّبع في سورية. ولا يمكن لأوكرانيا وداعميها أن يأملوا في الاستمرار بعزل روسيا، والتفاوض بشأن الممرات المحلية للدخول ووقف إطلاق النار، والتوصل إلى حلّ دبلوماسي للصراع، وقلب المسار الذي بدأ في سورية، وصون القانون والأعراف الدولية من جديد، إلا من خلال بذل جهود دبلوماسية منسّقة على مستويات عدّة، بدءاً من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ووصولاً إلى الشركاء في المستويات الأدنى.

انطلق المسار الدبلوماسي على المستوى الرفيع بقوة. فقد ركّزت الجهود الغربية في بداية الغزو على تجريد روسيا من الدعم الدبلوماسي، وعزلها دولياً. وعلى الرغم من النجاح الكبير الذي حققه هذا المسار في بادئ الأمر، أصبح أقل وطأةً مع مرور الوقت. وخير دليل على ذلك تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 7 نيسان/أبريل على تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان، إذ صوّتت ثلاث وتسعون دولة لصالح القرار، فيما صوّتت أربع وعشرون دولة ضده، وامتنعت ثمان وخمسون دولة عن التصويت. وشكّل هذا تغييراً ملحوظاً مقارنةً مع تصويت 141 دولة لصالح قرار الجمعية العامة في آذار/مارس الذي طالب بانسحاب روسيا غير المشروط من أوكرانيا، إذ صوتت خمس دول ضده وامتنعت خمس وثلاثون دولة عن التصويت. وفيما تتوالى انتكاسات روسيا التي خسرت الانتخابات في أربع لجان تابعة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل، يشير تراجع الدعم في التصويت الخاص بمجلس حقوق الإنسان إلى أن استراتيجية العزل ستتطلب تحفيزاً لتستمر في المدى الطويل.

ولتحقيق ذلك، لا بدّ من الاستفادة من بعض الدروس السورية. تشهد أوكرانيا راهناً عدداً كبيراً من التحقيقات في قضايا تتعلّق بحقوق الإنسان وجرائم الحرب. لكن إن دلّت الحرب السورية على شيء فإنما تدلّ على أن المساءلة هي مشروع طويل الأمد سيُخلف على الأرجح نتائج غير مرضية. لذلك، يمكن إيجاد استخدامات أكثر إلحاحاً للمعلومات التي يتم جمعها في إطار هذه المساعي، على غرار مكافحة حملات التضليل الروسية وتعزيز الجهود الدبلوماسية. فمن شأن توثيق الجرائم بشكل سريع ولا لبس فيه، ونشر المعلومات على نطاق واسع لكسب ورقة ضغط دبلوماسية مهمة أن يساهما في الحدّ من تأثير المعلومات المضللة الروسية، وتقويض جهود موسكو الرامية إلى إنكار أفعالها وإبعاد اللوم عنها.



لقد راوحت المفاوضات حول أوكرانيا مكانها حتى تاريخ كتابة هذا المقال. وفيما من المستبعد أن تنخرط روسيا بشكل فعّال مع القادة الأوكرانيين قبل أن تتمكن من إبرام اتفاق يرضيها، من المهم جدًّا السعي إلى إبرام تسوية للصراع عن طريق التفاوض، والاستفادة من جميع الفرص المتاحة. ولا بدّ من ممارسة الدبلوماسية النشطة على مستوى محلي أكثر، إذ من الضروري معالجة مسائل مثل إيصال المساعدات الإنسانية، وعمليات الإجلاء، والممرات، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من خلال أنظمة الإخطار الإنساني. ويتعيّن على أوكرانيا وداعميها، خلال مراحل المفاوضات كافة، تسليط الضوء على المرات التي تتصرف فيها روسيا بسوء نية لمنعها من تحقيق أهدافها الدبلوماسية والحفاظ على تحالفاتها السياسية والاقتصادية. هذا الهدف دونه صعوبات جمّة، وتمّ التعامل معه بشكل سيئ في سورية، ما خلف نتائج صبّت في مصلحة روسيا والنظام السوري.

وينبغي على الدول الداعمة لأوكرانيا تعزيز الدبلوماسية الرفيعة المستوى باستراتيجية قوية ومتكاملة. ويبدأ ذلك بضمان عدم تسرّب لغة قد تكون شائنة في قرارات مجلس الأمن الدولي، والحرص على ألاّ تقوِّض مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنسانية في موسكو حوارات أوكرانيا الخاصة، فيما تقدّم فيه الدول المؤيدة لها إما الدعم الفني لهذه الجهود عند الحاجة أو الدعم السياسي والدبلوماسي عندما يتطلّب الأمر تصعيدًا. ومن شأن توفير الدعم المادي والاستراتيجي للبلاد عبر نهج متكامل أن يساعد أيضًا، من خلال الربط بين الدعم الدبلوماسي والسياسي والعسكري والإنساني وبين تحقيق المساءلة والاستقرار، بدلًا من السماح لكلّ مكوّن منها بالعمل بمعزل عن الآخر. في سورية، لم تحظ المعارضة سوى بدعم عسكري وتوجيه استراتيجي ضئيل، لكن في أوكرانيا، قد يساعد هذا الدعم على تحقيق أهداف عسكرية والحفاظ على خطوط الإمداد الإنسانية وطرق إيصال المساعدات للسماح بحماية المدنيين من خلال الاستعداد لحصار محتمل قد يكون مدمرًا في كريف ومدن أخرى، أو الحؤول دون حصوله. فمن خلال هذه الإجراءات، قد تصبح حماية المدنيين ممكنة، على أن تتوفّر جهود التوثيق والمساءلة عندما يفشل ذلك بدلًا من أن تكون أداة أساسية، كما رأينا في سورية.

ويُعتبر إعداد العاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية لاستهداف روسي حتمي، وفي الوقت نفسه ضمان قدرة العمليات الإنسانية على توقّع الاحتياجات والاستجابة لها، أمرين أساسيين في إنقاذ أرواح المدنيين قبل الحصار وخلالها وبعد انتهائه. في هذا



السياق، تستطيع الجهات الفاعلة في سورية أن تقدّم دروسًا عدّة، بدءًا من التدريب العملي على التعامل مع الضربات المزدوجة، ووصولًا إلى تقديم المشورة بشأن الحاجة إلى مراكز متكاملة لتحقيق الاستقرار تدمج مصادر التمويل المرنة مع الأنشطة الإنسانية بحيث يمكن تخزين السلع مسبقًا قبل أي حصار محتمل. علاوةً على ذلك، قد يساهم ضمان تبني أنظمة الإخطار الإنساني في أوكرانيا جميع التوصيات والدروس المقدّمة من مجلس التحقيق التابع لمجلس الأمن الدولي حول الهجمات التي استهدفت المستشفيات في سورية، وقيام الدول بإيجاد طرق لمعالجة انتهاكات القانون الإنساني الدولي من خلال الإدانة الدبلوماسية أو غير ذلك، في الحفاظ على الثقة بالأنظمة الإنسانية وبأهمية القانون الإنساني على المدى الطويل.

صحيحٌ أن بعض تكتيكات روسيا في أوكرانيا مشابهة لتلك التي استُخدمت في سورية، إلا أن ردود الفعل عليها كانت مختلفة بشكل كبير في بعض الأماكن. ويُعتبر العمل على توسيع هذا النهج من خلال تبني الدروس المُستخلصة بشقّ الأنفس في سورية، بدلًا من إعادة تعلّمها من جديد، ضروريًا للتخفيف من وطأة أسوأ تداعيات النزاع الأوكراني وإنقاذ حياة المدنيين الذين، شأنهم شأن ملايين السوريين، لم يطلبوا أبدًا من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن يشنّ الحرب عليهم.

المصدر: كارنيغي



تصاعد الضربات الإسرائيلية لإيران وتل أبيب تتحدث عن تحالف للدفاع الجوي بقيادة أميركية وول ستريت جورنال

(اللغة الإنجليزية) 20 حزيران 2022

نص المقال: كشفت «وول ستريت جورنال» اليوم الاثنين أن إسرائيل كثفت عملياتها ضد المنشآت النووية والصاروخية وبرامج الطائرات المسييرة الإيرانية، في حين أعلنت إسرائيل أنها بصدد بناء تحالف للدفاع الجوي بقيادة أميركية.



فقد قالت الصحيفة الأميركية إن إسرائيل صعّدت حملة هجماتها عبر استخدام طائرات مسيرة صغيرة لضرب المنشآت النووية الإيرانية.

وأضافت أن الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على إيران جزء من إستراتيجية جديدة سميت «عقيدة الأخطبوط». وتابعت أن إستراتيجية رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت تهدف لنقل المعركة ضد طهران إلى داخل الأراضي الإيرانية.

وأشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل شنت أكثر من 004 غارة ضد إيران وحلفائها في سوريا



منذ عام 7102. وخلال السنوات الماضية تعرضت منشآت نووية إيرانية - بينها منشأة نطنز- وأخرى للتصنيع العسكري لحوادث اتهمت طهران تل أبيب بالوقوف وراءها، كما اتهمتها باغتيال عدد من العلماء الإيرانيين في البرامج النووية والصاروخية.

تحالف للدفاع الجوي

في هذه الأثناء، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس اليوم أنهم بصدد بناء تحالف للدفاع الجوي في الشرق الأوسط بقيادة أميركية للتصدي لما سماها تهديدات إيران ودول أخرى في المنطقة. وقال غانتس إن إسرائيل سجلت عدة نجاحات الأشهر الأخيرة في «تسخير العالم لمحاربة إيران» ومن ذلك إبقاء الحرس الثوري الإيراني على قائمة «المنظمات الإرهابية» وترك الملفات مفتوحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكشف المسؤول الإسرائيلي على أن رئيس هيئة الأمن القومي الإسرائيلي قام بزيارة دبلوماسية للأردن نيابة عنه.

كما ذكر أن بلاده تمكنت بمشاركة قوات الأمن التركية من إلقاء القبض على مجموعة حاولت شن هجمات ضد إسرائيليين في تركيا.

وفي طهران، قال المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية أبو الفضل شكري اليوم إن تحركات إسرائيل وبعض الدول الخليجية نابعة من «يأس الكيان الصهيوني وعجزه». وأضاف شكري أن تحليق طائرات «بي-25» (B-25) الأميركية برفقة المقاتلات الإسرائيلية مجرد استعراض.

وحذر المتحدث العسكري الإيراني من أن أي خطأ إستراتيجي تقترفه الولايات المتحدة سيقابل برد قوي أخطر مما تلقتة سابقا، وفق تعبيره.

قال قائد القوات البحرية في الجيش الإيراني الأدميرال شهram إيراني، إن التعاون الإقليمي يعتبر من أركان تعزيز الأمن في المنطقة، وإن على الدول كافة أن تساعد في تعزيز مستوى الأمن الإقليمي.

وأضاف -في تصريح له- أن المنطقة آمنة ومستقرة بسبب حضور القوات الإيرانية، ولا حاجة لحضور العناصر الأجنبية لتحقيق الأمن، حسب تعبيره.

وأكد أن من سماهم «الأعداء» لم ينجحوا في تحقيق أهدافهم في المياه الإقليمية الإيرانية، ولم يعد لهم حضور لافت في المنطقة. والسبت، أجرى وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان اتصالا مع نظيره الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، حيث قال عبد اللهيان إن وجود إسرائيل في المنطقة يزعزع الأمن، بينما أكد نظيره الإماراتي أن



بلاده لن تسمح لأي طرف بالانطلاق منها ضد دول الجوار.
رد كبير

وفي موضوع آخر، قال غانتس اليوم إن أي مساس بإسرائيليين سيقود إلى رد كبير في أماكن مختلفة وبطرق مختلفة.

وأضاف غانتس -خلال مساءلة أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بشأن تهديدات إيرانية محتملة لأهداف إسرائيلية في تركيا- أن إسرائيل تتواصل مع المؤسسات التركية ذات الصلة بشأن التهديدات الإيرانية ضد الإسرائيليين.

وفي مقابلة مع القناة-21 الإسرائيلية، ذكر غانتس أنه يقترح على الإيرانيين عدم اتخاذ أي خطوة بهذا الصدد.

في هذه الأثناء، قال مكتب وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد إنه يعتزم التوجه إلى تركيا الخميس المقبل، حيث سيلتقي نظيره التركي مولود جاويش أوغلو الذي زار تل أبيب الشهر الماضي. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية أن الزيارة ستتناول التعاون الأمني مع أنقرة في إحباط هجمات كانت تخطط لاستهداف سياح إسرائيليين في تركيا.

المصدر: وول ستريت جورنال (نقلًا عن الجزيرة)

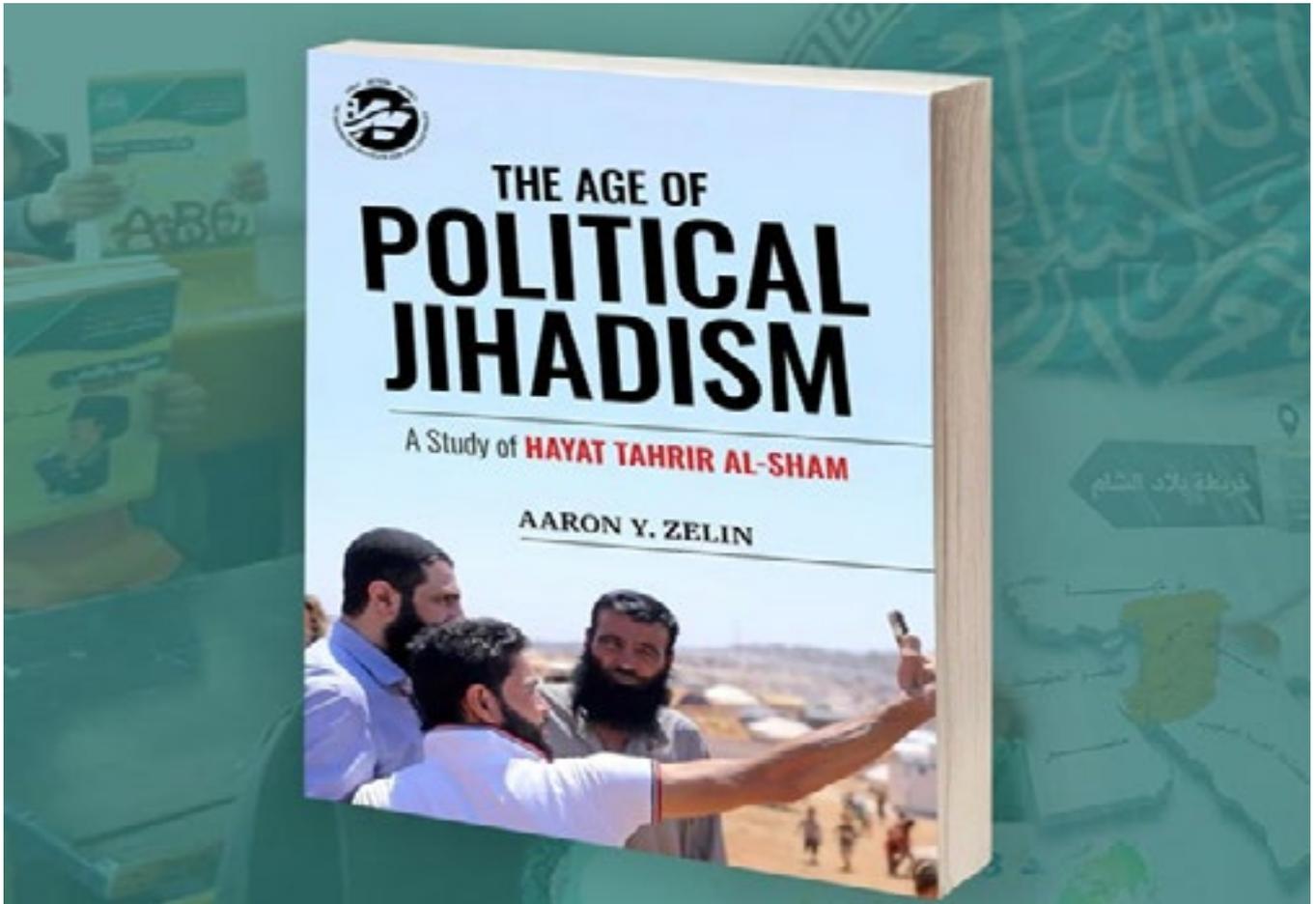


تنظيم «القاعدة» و«هيئة تحرير الشام» ومستقبل الحركة الجهادية معهد واشنطن

إيما بيلز

(اللغة الإنجليزية والعربية) 15 حزيران 2022

نص المقال: تناقش لجنة من كبار الباحثين والممارسين في مجال مكافحة الإرهاب الوجه المتطور للحركة الجهادية العالمية وسط التغييرات في موقف واشنطن تجاه مكافحة الإرهاب.



في 9 حزيران/يونيو، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي مع أناستازيا سميث وهارون زيلين وماثيو ليفيت. وسميث هي نائبة مسؤول المخابرات الوطنية الأمريكية لشؤون الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في «مجلس الاستخبارات الوطني». وزيلين هو زميل ريتشارد بورو» في المعهد ومؤلف دراسته الأخيرة «عصر الجهاد السياسي: دراسة في «هيئة تحرير الشام»». وليفيت هو «زميل فرومر ويكسلر» في المعهد ومدير «برنامج راينهارد للاستخبارات ومكافحة الإرهاب». وفيما يلي ملخص المقررة لملاحظاتهم.



أناستازيا سميث

منذ عام 1002، واصلَ تنظيم «القاعدة» تطوره من جماعة لها قاعدتها في أفغانستان وباكستان إلى شبكة عالمية من الجهات التابعة له وذات القواعد الإقليمية. وبالمثل، انتقلت سلطة التخطيط المركزية التي يتمتع بها «مركز تنظيم «القاعدة»» إلى فروعها الإقليمية، التي تستمر في الاستفادة من المساحات غير الخاضعة للحكم الكلي، لإحداث الفوضى وزيادة قوتها التنظيمية.

ولم يبقَ في «مركز التنظيم» سوى عدد قليل من أعضاء القيادة القديمة في تنظيم «القاعدة»، حيث تم استهداف العديد من زعمائها من قبل تدابير مكافحة الإرهاب الدولية. ولا يزال أيمن الظواهري، خليفة أسامة بن لادن كـ «أمير» التنظيم، متواجداً في جنوب آسيا وظهرَ عدة مرات في مصادر إعلامية عام 1202. ويقبع في إيران كل من سيف العدل، نائب أمير الجماعة، وعبد الرحمن المغربي، مديرها الإعلامي. ويواصل هؤلاء وغيرهم من القادة إظهار الوحدة التي يتسم بها هيكل القيادة في تنظيم «القاعدة» من خلال استخدام وسائل الإعلام والدعاية، مما يزيد من قوة التجنيد التي تتمتع بها الجماعة ويحافظ على صورتها. ويتعاون كبار القادة أيضاً مع زعماء إقليميين جُدد لا تُعرف أسماؤهم جيداً ولكنهم يتمتعون بسلطة كبيرة ضمن التسلسل الهرمي المركزي في التنظيم.

وتسمح هيكلية الفروع بصمود تنظيم «القاعدة» أمام التحديات المختلفة. فبينما تحقق الفروع الأقوى مثل «جماعة نصره الإسلام والمسلمين» في منطقة الساحل و«حركة الشباب» في الصومال المكاسب، إلا أنها تعوّض عن الخسائر الكبيرة التي تلحق بالفروع الأضعف في سوريا واليمن وجنوب شرق آسيا. ويواصل قادة تنظيم «القاعدة» أيضاً إشادتهم بقيادة حركة «طالبان» وهم مهتمون بشدة بالحفاظ على ملاذ آمن في أفغانستان. حتى أن تنظيم «القاعدة» صرّح علناً أنه لن يشن هجمات من داخل حدود البلاد من أجل الحفاظ على هذه العلاقة وتجنّب النزاع مع الحكومة الجديدة.

وبشكلٍ عام، يواجه التنظيم نوعاً من المفاضلة بين الاعتراف الذي يحظى به بسبب نشاطه العابر للحدود، والذي يمكن أن يجذب انتباهاً وتهديداتٍ غير مرغوب فيها على صعيد مكافحة الإرهاب، وبين عملياته المحلية، التي تتجنب إلى حدٍ كبيرٍ التدقيق الدولي. ويأتي التهديد الأشد وقعاً الذي يشكله تنظيم «القاعدة» من فروعها الأقوى في



غرب أفريقيا وشرقها، ذات القدرات المتفاوتة. وبالنظر إلى المستقبل، ستظل المنظمات الإرهابية العالمية تشكل تهديداً مترابطاً. إلا أن العوامل التي ستساعد تنظيم «القاعدة» على الاستمرار في عملياته لفترة أطول من سواه - أي الوحدة بين قيادته، وجهاز إعلامي متماسك وجذاب - قد تصبح أكثر صعوبة مع استمرار السلطة المركزية لهذه الجماعة في تنويع خبراتها.

هارون واي زيلين

توفر حالة «هيئة تحرير الشام» - الفرع السابق لتنظيمي «القاعدة» و «الدولة الإسلامية في العراق» - التي تركز محلياً بشكل واضح على محافظة إدلب في شمال سوريا، عدسة جيدة يمكن من خلالها رؤية الاتجاه المستقبلي المحتمل للمنظمات الجهادية. ففي حزيران/يونيو 8102، بدأ قائد الجماعة أبو محمد الجولاني حملة عامة للتواصل مع المجتمعات المحلية في إدلب. ومنذ ذلك الحين، تحولت «هيئة تحرير الشام» من منظمة جهادية بحتة إلى هيكل حكم أولي يسيطر بنشاط على الأراضي ويحافظ عليها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية.

وعلى هذا النحو، وسّعت «هيئة تحرير الشام» حملات الدعوة التي أطلقتها في المنطقة، مما يعني التواصل على مستوى القاعدة الشعبية وتوفير الخدمات للسكان المحليين. وفي حين وسّعت المنظمات الجهادية الأخرى، مثل حركة «طالبان» و«جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، أنشطتها لتشمل الدبلوماسية الدولية والمفاوضات مع القوى الخارجية، إلا أن «هيئة تحرير الشام» ربما تكون قد قطعت شوطاً بعيداً في الانتقال من النزعة الجهادية السلفية التي تهيمن عليها النظرة الدينية إلى النزعة التي تتخذ اتجاهاً سياسياً أكبر. وبالتالي، لم يُعدّ الجولاني زعيم لجماعة إرهابية أو فصيل متمرد فحسب، بل أصبح رئيساً لنظام حكم غير مكتمل أيضاً.

ويبدو أن هذا النهج يشمل التواصل مع الولايات المتحدة. فوفقاً للسفير جيمس جيفري، المبعوث الخاص السابق لواشنطن في كل من عملية التدخل في سوريا و«التحالف الدولي لمكافحة تنظيم «داعش»»، يُزعم أن «هيئة تحرير الشام» استخدمت الاتصالات السرية من أجل بعث الرسالة التالية إلى المسؤولين الأمريكيين: «نريد أن نكون أصدقاءكم. نحن لسنا إرهابيين. نحارب الأسد فقط... لا نشكل تهديداً لكم».

ويمكن لهذه التغييرات وغيرها أن تمهد الطريق لتعديل واقع تصنيف هذه الجماعة كتنظيم إرهابي بموجب القانونين الأمريكي والدولي. إلا أن هذه الخطوة لن تتحقق على



الأرجح على المدى القريب بالنظر إلى أن «هيئة تحرير الشام» ما زالت تستوفي الشروط القانونية التي تستدعي تصنيفها كإرهابية. وما زال أعضاؤها متورطين في الاغتيالات، وعمليات إطلاق القذائف في المناطق المدنية (وإن كانت هذه العمليات أقل بكثير مما كانت تقوم به الجماعة في الماضي)، وقمع المتظاهرين، ودعم المنظمات الإرهابية الأخرى (مثل «حماس»)، والترويج للرسائل التاريخية لقيادة تنظيم «القاعدة» على الإنترنت. ومع ذلك، أصبحت الآن قضية تصنيف «هيئة تحرير الشام» كمنظمة إرهابية أضعف بكثير من السابق حين كانت هذه الجماعة تشكل جزءاً من تنظيمي «القاعدة» و «الدولة الإسلامية في العراق». وإذا استمرت في تقليل نشاطها العنيف والتوجه نحو الاعتدال بدلاً من ذلك، فقد يُعاد النظر في تصنيفها (تتم مراجعة الكيانات المدرجة في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية لـ «المنظمات الإرهابية الأجنبية» بمعدل مرة واحدة كل خمس سنوات). وبقينا، قد تستمر هذه الجماعة في مواجهة عقوبات أخرى بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان. ومع ذلك، يمكن للحكومة الأمريكية التفكير في استخدام اتصالاتها السرية مع تركيا لإشراك «هيئة تحرير الشام» في القضايا الأمنية والإنسانية - على افتراض أن الجماعة تفي بالشروط الرئيسية مثل تحسين وضعها في مجال حقوق الإنسان وفتح انتخابات مجالس الشورى المحلية لجميع السكان، بما في ذلك النساء. وعلى نطاقٍ أوسع، قد تتم محاكاة تحوّل «هيئة تحرير الشام» من منظمة جهادية بحتة إلى كيان سياسي، في أماكن أخرى ضمن الحركة الجهادية العالمية. فإذا كانت هذه الجماعات مستعدة للانخراط في الدبلوماسية والحكم بالإضافة إلى عمليات التمرد والإرهاب التي تقوم بها، فسيشكل ذلك تحدياً فريداً للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى التي تسعى إلى عزلها، أو ردها، أو تدميرها. لذلك، قد يكون تطوير سياسة من أجل التعاطي مع هذه المنظمات مفيداً، حتى إذا قررت الولايات المتحدة في النهاية الحفاظ على نهج أمني كلي تجاهها.

ماثيو ليفيت

في أحدث تقييم سنوي للتهديدات أجراه مجتمع الاستخبارات الأمريكية، خلص إلى أن المنظمات الجهادية تمثل تهديداً مستمراً في الشرق الأوسط وحول العالم. ومع أن الضغط المتواصل لمكافحة الإرهاب قد أضعف قدرات الهجوم الخارجية لتنظيمي «الدولة الإسلامية» و«القاعدة»، فلا يزال كلاهما يطمح إلى توجيه هجمات ضد الولايات المتحدة. ويأتي التهديد الأساسي الذي يشكله تنظيم «القاعدة» من العمليات التي تقوم بها



الجهات التابعة له، إلا أن التهديد الذي يشكله هذا التنظيم إلى حد بعيد لا يزال كبيراً. ويؤدي الانتشار الجغرافي لهذا التهديد بطرقٍ ما إلى صعوبة مواجهته. ويسمح التفويض المستمر للسلطة الحكومية في مناطق حول العالم، ولا سيما في أفغانستان وشرق أفريقيا وغرب أفريقيا، بتوسيع نفوذ بعض المنظمات مثل تنظيم «القاعدة» وبنائها ملاذات آمنة في الأماكن غير الخاضعة للحكم الكلي.

وتحدث هذه التطورات في وقت يخضع فيه موقف الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب لعملية إصلاح من أجل استيعاب حدوث تحول استراتيجي باتجاه المنافسة بين القوى العظمى. فبدلاً من اعتماد النموذج الذي تقوده الولايات المتحدة والذي يمكنه الشركاء لمكافحة الإرهاب في العالم، تركّز واشنطن حالياً بشكل أساسي على التهديدات التي تشكل خطراً على الولايات المتحدة والمصالح الأمريكية في الخارج. وتُعتبر الآن مواجهة التهديدات الإقليمية الناشئة من مسؤولية الشركاء المحليين في المقام الأول، حيث تؤدي الولايات المتحدة دوراً تمكينياً عند الضرورة. ومع ذلك، لا يزال يُطلب من مجتمع الاستخبارات الأمريكي تطوير مؤشرات وأنظمة تحذير كافية بالتوازي حتى مع إعادة توزيع ميزانياته وموارده على أولويات استراتيجية أخرى.

لذلك، من الضروري أن تواصل الولايات المتحدة تحسين نهجها العام من خلال إعادة تحقيق التوازن بين العمليات التكتيكية لمكافحة الإرهاب وجهودها الاستراتيجية لمنع التطرف العنيف ومكافحته. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، أنشأت واشنطن بيروقراطية لمكافحة الإرهاب من أجل إدارة استجابتها للتهديد الذي يشكله تنظيم «القاعدة» وأمثاله، وتزويد هذه الاستجابة بالموارد وتفعيل نشاطها. وكان هذا الجهد ناجحاً بشكل ملحوظ من وجهة النظر التكتيكية، حيث تم إحباط الهجمات وتعطيل الشبكات الإرهابية. لكنه كان أقل نجاحاً بكثير من وجهة النظر الاستراتيجية، بالنظر إلى أن المزيد من الأشخاص الذين يتورطون حالياً في التطرف العنيف أصبح أكبر مما كان عليه في عام 1002، مما يشكل تهديداً إرهابياً أكثر تنوعاً وانتشاراً على الصعيد العالمي. ولمعالجة هذا التناقض، يجب أن لا تركز السياسة الأمريكية فقط على القضايا التكتيكية مثل مكافحة تنظيم «القاعدة» و«هيئة تحرير الشام»، بل أيضاً على الضرورة الاستراتيجية المتمثلة في الاستثمار بشكل أكبر (وبسرعة أكبر بكثير) في الحكم الرشيد، وتدابير مكافحة الفساد، وغيرها من الجهود الرامية إلى منع ممارسة العنف.

المصدر: معهد واشنطن



قائمة «الأمم المتحدة» للكيانات الإرهابية «غير المدرجة في القائمة الموحدة» معهد واشنطن

ماثيو ليفيت

(اللغة الإنجليزية والعربية) 12 حزيران 2022

نص المقال: نظرة عن كثب على الأفراد والجماعات الذين يجب أن تعتبرهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرشحين رئيسيين لقائمة «مجلس الأمن الدولي» للكيانات الإرهابية التي تشمل تنظيمي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية» وحركة «طالبان».



قدّم الأمين العام لـ«الأمم المتحدة» أنطونيو غوتيريش، في تقريره الأخير إلى «مجلس الأمن» حول التهديد الذي يشكله تنظيمي «الدولة الإسلامية» و«القاعدة» والجماعات التابعة لهما على السلام الدولي، نظرة عامة على المستوى الاستراتيجي عن هذه الجماعات وعرض التطورات الأخيرة في نطاق الجهود التي تبذلها «الأمم المتحدة»، من أجل دعم للدول الأعضاء في مكافحة هذه التهديدات. ويستند هذا التقرير إلى عمل



«فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (العقوبات)» التابع لـ«الأمم المتحدة»، وهو كالعادة موضوعي ومليء بالبيانات المفيدة. ويقسّم التقرير تحليله وفقاً للمناطق ويحلل التهديد المتطور الذي يشكله تنظيم «القاعدة» و«الدولة الإسلامية» والجماعات المرتبطة بهما والدور الذي يلعبه قادتهم والجهات الفاعلة الأخرى في المشهد الإرهابي. وعلى نحو مماثل، تحلل سلسلة تقارير مشابهة بل منفصلة، نُشر أحدثها في أيار/مايو 2022، حركة «طالبان» والكيانات المرتبطة بها التي تهدد السلام والاستقرار في أفغانستان. ويُدرج الأفراد والجماعات الذين يستوفون معايير التعاون مع هذه الكيانات أو تقديم الدعم لها أو تلقي الدعم منها ضمن «القائمة الموحدة لمجلس الأمن الدولي» ويخضعون لتجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة.

لكن تقارير تنظيمي «القاعدة»/«الدولة الإسلامية» وحركة «طالبان» (المشار إليها فيما يلي بـ«التقارير») لها القدر نفسه من الأهمية لما لا تتضمنه، وعلى وجه التحديد إشارتها، وفقاً لممارسات «الأمم المتحدة»، إلى العناصر الإرهابية التي تستدعي ذكرها في التقارير ولكن لم يتم تضمينها في قائمة تصنيف الإرهابيين الخاصة بـ«مجلس الأمن الدولي». ويتألف هؤلاء العناصر «غير المدرجين في القائمة» من 83 شخصاً و61 مجموعة، ويشكلون على الرغم من عدم تجميعهم معاً في قائمة واحدة، قائمة بحكم الأمر الواقع من العناصر الإرهابيين الذين يود «فريق الرصد» التابع لـ«الأمم المتحدة» تصنيفهم كإرهابيين، ويشير إلى أنه على الدول الأعضاء في «الأمم المتحدة» يجب أن تنظر في جمع المزيد من المعلومات عنهم وتقتراح إدراجهم على قائمة الإرهاب.

مَنْ يُعدّ القائمة ومَنْ هو «غير مدرج في القائمة»؟

في عام 9991، صدر قرار «مجلس الأمن» رقم 7621 لفرض حظر جوي محدود على حركة «طالبان» وتجميد أصولها، فأعد ما سيصبح معروفاً بـ«القائمة الموحدة». وفي عام 1102، قسّم قراران جديداً (القراران 8891 و9891) القائمة إلى قسمين، أحدهما يركز على تنظيم «القاعدة» والآخر على حركة «طالبان»، حيث يقدّم كل منهما تقارير منفصلة نصف سنوية عن التهديدات العالمية التي تشكلها كل مجموعة وشبكتها. وفي عام 5102، تم توسيع «القائمة الموحدة» لتشمل تنظيم «الدولة الإسلامية» (القرار 3522)، وفي ذلك الوقت، وسّع «فريق الرصد» نطاق تقاريره التي تركز على تنظيم «القاعدة» لتشمل التهديد الذي تشكله الجماعة المنشقة الجديدة. وفي عام 1202، أعاد القرار 0162 التأكيد على صلاحية تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة التي تستهدف الكيانات المدرجة على قائمة



عقوبات تنظيمي «الدولة الإسلامية» و«القاعدة».

إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في شهر شباط/فبراير 2022 عن تنظيمي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية»، وهو الرابع عشر من نوعه، ليس التقرير الأول الذي يشير إلى عدم ظهور الأفراد المذكورين في التقرير في قائمة تصنيف الإرهاب الصادرة عن «مجلس الأمن». ويتم إعداد هذه التقارير النصف سنوية من قبل «فريق الرصد» التابع لـ«الأمم المتحدة»، و«المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب» التابعة لـ«الأمم المتحدة»، و«مكتب مكافحة الإرهاب» التابع لـ«الأمم المتحدة»، بالتعاون مع جهات أخرى. وتأتي المعلومات الواردة في التقارير من الدول الأعضاء التي تشارك المعلومات مع «فريق الرصد». ولكن «فريق الرصد» يؤدي وظيفتين مختلفتين، هما مساعدة لجان العقوبات في وضع قوائم جزاءات «الأمم المتحدة»، وتقديم تقييمات منتظمة عن التهديدات الإرهابية للسلم والأمن الدوليين، وعادةً ما تركز الدول الأعضاء ملاحظاتها الموجهة إلى «فريق الرصد» على مسألة تقييم التهديد حصراً. وتذكر هذه الدول الأعضاء الأفراد الذين تستدعي أنشطتهم إدراجهم ضمن تقييمات التهديد، ولكن باستثناء الولايات المتحدة وعدد قليل من الدول الأخرى، نادراً ما تفكر الدول الأعضاء في اقتراح هؤلاء الأشخاص للتصنيف الإرهابي. وفي الواقع، ترفض بعض الدول الأعضاء على الأرجح التحدث إلى «فريق الرصد» إذا ركزت هذه الإحاطات بشكل أساسي على تحديد جهات تستهدفها الجزاءات. وتختلف أسباب هذا التردد ولكنها تتعلق بمخاوف بشأن أنظمة العقوبات. وتشمل الاعتراضات الرأي القائل بأن فعالية الجزاءات لا تزال غير حاسمة، أو أنها تركز بشكل غير متناسب على منطقة معينة (وهو اعتراض غالباً ما تثيره الدول الأفريقية)، أو أنها قد تم تسييسها من قبل الخصوم الجيوسياسيين (كما أعربت الهند وباكستان). وبموجب ممارسات «الأمم المتحدة»، عندما يُذكر فرد مصنف في التقرير، يوضع رقم تصنيف الفرد بين قوسين. وينتمي الأفراد غير المصنفين المرتبطين بحركة «طالبان» أو تنظيم «القاعدة» أو تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى فئة «غير المدرجين في القائمة» ما لم يكن الفرد المعني متوفياً. ومع ذلك، بينما يُذكر رقم تصنيف الجماعات المصنفة، إلا أنه وفقاً لممارسات «الأمم المتحدة»، لا تشير التقارير إلى تلك الجماعات التي لم يتم تصنيفها (أي لا تُعتبر «غير مدرجة في القائمة»). ومن جهته، لا يتمتع «فريق الرصد» التابع لـ«الأمم المتحدة» بصلاحيات استقصائية، ولا يمكنه اقتراح أفراد أو جماعات لإدراجهم في القائمة، ولكن يمكنه لفت الانتباه إليهم بشكل أكبر. ووفقاً لمسؤول في مكافحة الإرهاب



المنخرط في هذه العملية والذي ناقشنا معه هذه المسألة، ترمي الممارسة المتمثلة في الإشارة إلى عدم إدراج الإرهابيين المشار إليهم في التقرير على «القائمة الموحدة» إلى إبلاغ الدول الأعضاء بأن الفرد المعني يستحق المزيد من التحقيق وربما اقتراح تصنيفه. وهي تهدف إلى محاولة توسيع نطاق الملكية والمسؤولية فيما يخص إعداد قوائم جزاءات «الأمم المتحدة» وتحديثها لتشمل مجموعة أكبر من الدول الأعضاء فيما يتخطى الولايات المتحدة وحلفاء غربيين آخرين فقط.

إن معايير إضافة كيان ما إلى قائمة تنظيمي «الدولة الإسلامية» و«القاعدة» أو قائمة حركة «طالبان» واضحة وتشمل:

- المشاركة في تمويل أعمال أو أنشطة أو التخطيط لها أو تيسير القيام بها أو الإعداد لها أو ارتكابها، أو المشاركة في ذلك معهما أو باسمهما أو بالنيابة عنهما أو دعماً لهما؛
- توريد الأسلحة وما يتصل بها من معدات إليهما أو بيعها لهما أو نقلها إليهما؛
- التجنيد لهما؛ أو

□ تقديم أي أشكال أخرى من الدعم للأعمال أو الأنشطة التي يقوم بها تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش») أو تنظيم «القاعدة» أو أي خلية أو جماعة مرتبطة بهما أو منشقة أو متفرعة عنهما... [أو بالنسبة إلى حركة «طالبان»: «الأفراد والجماعات والمشاريع والكيانات المرتبطة بـ«طالبان» والتي تشكل تهديد للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان»].

وبموجب هذه المعايير، يُفترض أن يكون أي فرد أو جماعة ممن يستحقون الذكر في التقارير مؤهلين لإدراجهم في القائمة، بالنظر إلى أنهم مدرجون على وجه التحديد بسبب علاقاتهم مع تنظيمي «الدولة الإسلامية» أو «القاعدة» أو حركة «طالبان» أو أي جماعة ذات صلة. لذلك عندما تسلط التقارير الضوء على أن بعضهم «غير مدرج في القائمة»، فإن ذلك مؤشر غير دقيق جداً بأنه ربما ينبغي إضافتهم في المستقبل القريب. وفي بعض الحالات، مثل حالة الزعيم الجديد لتنظيم «الدولة الإسلامية»، سيتم بالتأكيد إدراج الأشخاص المذكورين على القائمة في المستقبل القريب. وتم تسييس بعض القضايا إلى حد كبير بين الدول الأعضاء، مما سمح بطريقة ما للقائد الأعلى الحالي في حركة «طالبان»، هبة الله أخوند زاده، بعدم الظهور أبداً على قائمة «الأمم المتحدة» الخاصة بالمصنفين من مسؤولي «طالبان». وحتى في حالات أخرى، قد يملك «فريق الرصد» بيانات كافية لإدراج الأفراد في تقرير، ولكن غير كافية لإدراجهم في القائمة مباشرةً.



فعلى سبيل المثال، تضمّن تقرير شباط/فبراير ذكر المواطن التنزاني أبو ياسر حسن كقائد لتنظيم «أهل السنة والجماعة»، أو «تنظيم الدولة الإسلامية في موزمبيق»، ولكن السلطات التنزانية لا تملك سجلاً لفردٍ يحمل هذا الإسم. وفي مثل هذه الحالات، يبدو تقرير «الأمم المتحدة» بمثابة تنبيه خفي للدول الأعضاء من أجل التعاون مع بعضها البعض وجمع المعلومات الضرورية لدعم مثل هذا الإجراء. وبينما لا تشير التقارير إلى الجماعات غير المدرجة في القائمة على أنها «غير مدرجة»، توضح حقيقة ظهور أسمائها في التقارير، لكن من دون أن يتبعها رقم تصنيفها، أنها لم تُدرج بعد في القائمة وربما لا بد من ذلك. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن هذه القائمة تتطور بسرعة، إذ قُتل الكثيرون من العناصر الإرهابية التي صنفتها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في شهر شباط/فبراير 2022 على أنها «غير مدرجة في القائمة»، وذلك ضمن الأعمال العدائية الجارية خلال الأشهر القليلة التي أعقبت إصدار التقرير.

وقد حددنا أدناه اثنتي عشرة جهة من الأفراد والمنظمات الأكثر بديهية وتوثيقاً على ما يبدو في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في شهر شباط/فبراير 2022 بشأن تنظيمي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية»، أو في التقرير الصادر في أيار/مايو 2022 بشأن حركة «طالبان»، وهذه الجهات لم تظهر بعد على قائمة تصنيف الإرهاب الخاصة بـ«الأمم المتحدة».

الدرزينة القذرة «غير المدرجة في القائمة»

1. سامي جاسم محمد الجبوري

كان سامي جاسم محمد الجبوري (المعروف أيضاً باسم حجي حميد)، المحتجز حالياً في العراق، يُعتبر النائب الأكبر لخليفة تنظيم «الدولة الإسلامية» المتوفى أبو إبراهيم الهاشمي القرشي. وشغل الجبوري سابقاً منصب رئيس مجلس الشريعة في تنظيم «الدولة الإسلامية»، وعمل بصفة «مساعد قائد» المجموعة في جنوب الموصل. وأكدت إحدى الدول الأعضاء في «مجلس الأمن الدولي» أن الجبوري يشرف حالياً على تنسيق تنظيم «الدولة الإسلامية» مع مقاطعاته الخارجية.

2. ميدي نكالوبو (obulakN eiddeM)

يعمل المواطن الأوغندي ميدي نكالوبو («المعاقب») مع الجماعة الإسلامية المتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي «القوات الديمقراطية المتحالفة»، وقد نشر الدعاية ومقاطع فيديو تعليمية لتنظيم «الدولة الإسلامية» في جميع أنحاء المنطقة. وعمل



نكالوبو كصانع قنابل ومنسق العمليات الإرهابية المحلية في «القوات الديمقراطية المتحالفة» منذ آب/أغسطس 2021، وتورط في هجوم انتحاري بالحافلة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، والتفجيرات الانتحارية الثلاثية التي نُفذت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في مدينة كامبالا الأوغندية، وأسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 33 آخرين بجروح.

3. عبد البراء الصراوي

حلّ عبد البراء الصراوي (المعروف بعبد البراء الأنصاري؛ أبو عمرو) محل زعيم تنظيم «الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى» عدنان أبو وليد الصراوي (المدرّج في «القائمة الموحدة لمجلس الأمن الدولي») في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ومنذ ذلك الحين، رُبط «تنظيم «الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى» بمجزرة ارتكبت في قرية نائية في جنوب غرب النيجر، وأسفرت عن مقتل 96 شخصاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

4. خالد باطرفي

يصف تقرير «مجلس الأمن الدولي» زعيم تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» خالد باطرفي بأنه «زعيم صاعد من الجيل الثاني لتنظيم «القاعدة»». وبعد اعتراف الولايات المتحدة بالقدس [عاصمة لإسرائيل]، أمر باطرفي المسلمين بـ«النهوض ومهاجمة اليهود والأمريكيين في كل مكان». وخلال فترة ولاية باطرفي كأмир، فجّر مقاتلو تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» قنبلة دمرت مركزاً صحياً في محافظة البيضاء، وظهر باطرفي في مقطع فيديو لـ تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» يعلّق فيهما على الجهود التي تبذلها الجماعة استعداداً لشن هجمات تستهدف الغرب.

5. هبة الله أخوند زاده

وقر القائد الأعلى لحركة «طالبان» هبة الله أخوند زاده لتنظيم «القاعدة» «ملاذاً آمناً» وحرية أكبر في الحركة منذ أن استولت جماعته على السلطة في أفغانستان. وفي ظل قيادته، قتلت حركة «طالبان» أكثر من مائة مسؤول سابق، وحظرت تعليم الفتيات، وسمحت لجماعة «تحريك طالبان باكستان» باستخدام أفغانستان كمنصة انطلاق لشن هجمات تستهدف باكستان.

6. أسامة محمود

أسامة محمود هو المتحدث السابق والقائد الحالي لـ تنظيم «قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية»، وهو فرع أنشأه زعيم تنظيم «القاعدة» أيمن الظواهري في عام 2014. ويبدو أن مقاتلي محمود مندمجين في وحدات حركة «طالبان»، ومن بينهم أولئك الذين



اضطلعوا بدور في العمليات خلال استيلاء حركة «طالبان» على أفغانستان.
7. «كتيبة ماسينا»

تعمل «كتيبة ماسينا» التابعة لـ «جماعة نصره الإسلام والمسلمين» في وسط مالي. وأحد قادتها أمادو كوفو مدرج في «القائمة الموحدة» ويُعتَبَر أحد أهم نواب إِيَاد أغ غالي زعيم «جماعة نصره الإسلام والمسلمين». وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، نصبت «كتيبة ماسينا» كميناً لحافلة عامة بالقرب من قرية سونغو المالية، مما أسفر عن مقتل 23 مدنياً.

8. «أهل السنة والجماعة»

يُعتقد أن تنظيم «أهل السنة والجماعة» (المعروف أيضاً باسم تنظيم «الدولة الإسلامية في موزمبيق»، أو محلياً باسم «حركة الشباب في موزمبيق») بايع تنظيم «الدولة الإسلامية» منذ نيسان/أبريل 2012، مع اعتراف القيادة الأساسية في تنظيم «الدولة الإسلامية» بأنه تابع لها في آب/أغسطس 2012. وقتلت الجماعة أكثر من 3100 مدني وشردت ما يقرب من 76,000 شخص منذ تشرين الأول / أكتوبر 2012. ومن المعروف أن خلايا تنظيم «أهل السنة والجماعة» تنهب القرى وتقطع رؤوس المدنيين، وعادةً ما تختطف الفتيات الصغيرات لاستعبادهن جنسياً والفتيان الصغار لتجنيدهم في سن صغير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قطع مقاتلو تنظيم «أهل السنة والجماعة» رؤوس أكثر من 50 شخصاً في شمال موزمبيق.

9. «أنصار بيت المقدس»

بايعت جماعة «أنصار بيت المقدس» (أو تنظيم «الدولة الإسلامية في ولاية سيناء») تنظيم «الدولة الإسلامية» في عام 2014 وتم الاعتراف بها منذ ذلك الحين على أنها تابعة له، وظهرت بشكل بارز في دعاية هذا التنظيم. ووقع الهجوم الأخير الذي شنته جماعة «أنصار بيت المقدس» في أيار/مايو 2022، عندما هاجم مسلحون من قبلها نقطة تفتيش في إحدى محطات ضخ المياه شرق قناة السويس وقتلوا 11 جندياً مصرية.

01. «حراس الدين»

على الرغم من أن تقرير «مجلس الأمن الدولي» يقدّر أن استمرارية تنظيم «حراس الدين» التابع لتنظيم «القاعدة» على المدى الطويل مشكوك فيها، إلا أنه يؤكد مع ذلك أن تنظيم «حراس الدين» تبنى حوالي 200 هجوم. وفي حزيران/يونيو 2022، أشرف هذا التنظيم على دمج غرفة عمليات عسكرية تابعة لتنظيم «القاعدة» ومعروفة باسم



«فأثبتوا»، وأرسلت الجماعة بعض أعضائها لتشكيل خلايا بالقرب من درعا والسويداء.
11. «أنصار الإسلام»

تقدّم جماعة «أنصار الإسلام» التي تتخذ من شمال بوركينا فاسو مقراً لها، الدعم لـ«كتيبة ماسينا» و«كتيبة غورما» التابعتين لتنظيم «القاعدة». واعتباراً من آذار/مارس 8102، نُسب ما لا يقل عن 87 هجوماً في شمال بوركينا فاسو إلى جماعة «أنصار الإسلام»، وقد تم توثيق حالات أرسلت فيها «جماعة نصره الإسلام والمسلمين» عناصرها لتدريب مقاتلي جماعة «أنصار الإسلام».

21. «باكورا»

تعمل جماعة «باكورا» المنشقة، التي بايعت زعيم جماعة «بوكو حرام» أبو بكر شكوي في أيلول/سبتمبر 9102، في منطقة بحيرة تشاد. وفي آذار/مارس 0202، قادت الجماعة هجوماً على ثكنة تشادية أسفر عن مقتل مائة جندي تقريباً. ورُبطت أيضاً جماعة «باكورا» بمجزرة حصدت عشرات الصيادين في جزيرة داراك على بحيرة تشاد.

التطلع نحو التقرير القادم

قام الأفراد والجماعات الإثنا عشر الذين تم وصفهم أعلاه بترهيب السكان المدنيين وأظهروا علاقات وثيقة مع تنظيمي «القاعدة» أو «الدولة الإسلامية» أو حركة «طالبان» أو أي جماعة ذات صلة. وهم يجسّدون الأمثلة الأكثر وضوحاً وبروزاً عن الكيانات الإرهابية التي تفني بشكل لا لبس فيه بالمتطلبات اللازمة لإدراجها في القائمة. وتجري الآن صياغة التقرير النصف سنوي للأمين العام للأمم المتحدة إلى «مجلس الأمن الدولي» حول تنظيمي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية»، ومن المتوقع إصداره في تموز/يوليو 2202. وقد تم إطلاع الدول الأعضاء بشكلٍ وافٍ في تقرير شباط/فبراير 2202 على الأشخاص والجماعات الذين ذُكروا هنا، من بين عناصر وتنظيمات أخرى، والذين يجب أن يكونوا على الأرجح في قائمة «الأمم المتحدة» ولكن لم يتم تضمينهم في ذلك الوقت. ونأمل أن يكون الكثيرون قد أُضيفوا بحلول الوقت الذي يصدر فيه الأمين العام للأمم المتحدة تقريره الخامس عشر إلى «مجلس الأمن» في تموز/يوليو.

المصدر: معهد واشنطن



لماذا يتفهم الشرق الأوسط بوتين كارنيغي

مايكل يونغ

(اللغة الإنجليزية و العربية) 20 حزيران 2022

نص المقال: يرى القادة في الشرق الأوسط أن الرئيس الروسي يتعاطى مع النزاع الأوكراني وفقاً للمقاربة نفسها التي كانوا ليتبعوها لو واجهوا وضعاً مماثلاً.

لا يودّ المرء الوقوع في الحتمية الثقافية، لكن النزاع الأوكراني سلط الضوء على المفاهيم المختلفة جداً للقوة والنصر في البلدان الغربية وروسيا. وليس مفاجئاً أن الكثير من الحكومات العربية بدت أكثر مهارةً في فهم منطق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وحساباته، من منتقديه الغربيين.

حين قام الروس بغزو أوكرانيا، وقاومهم الأوكرانيون، وكانت مقاومتهم ناجحة في البداية، بدت السردية وكأنّها كُتبت لفيلم هوليوودي. كان المستضعف يهزم معتدياً شريراً، وبدا أن نهاية سعيدة تلوح في الأفق. في أواخر نيسان/أبريل، قال وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في اجتماع لوزراء الدفاع: «من الواضح أن أوكرانيا تعتقد أن بإمكانها الفوز، وهذا ما يعتقد أيضاً جميع الحاضرين هنا». تزامن هذا التصريح مع إعلان أوستن أن روسيا تفشل في غزوها وأن الولايات المتحدة تريد أن ترى الجيش الروسي «ضعيفاً بحيث لا يمكنه القيام بالأمر التي أقدم عليها في اجتياحه لأوكرانيا». حتى إن الرئيس جو بايدن ذهب أبعد من ذلك، مشدداً على أن بوتين «لا يمكنه البقاء في السلطة».

أما اليوم، فتبدو الأمور مختلفة إلى حدّ كبير، إذ تحقّق القوات الروسية مكاسب كبرى في شرق أوكرانيا وتعاني الاقتصادات الغربية من ارتفاع أسعار النفط والغاز، الأمر الذي يعود بالفائدة على روسيا. وقد صرّح بايدن، في محاولة واضحة لإبعاد الملامة عنه، أن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي «لم يرد أن يسمع» في مطلع العام الجاري أن روسيا على وشك أن تغزو بلاده. لقد كان التلميح الضمني أن زيلينسكي، لو أجرى تقييماً أفضل للوضع، لسلك ربما مساراً مختلفاً، وأنقذ أوكرانيا مما تمرّ به الآن. وهذا الكلام بعيدٌ كل البعد عن مقارنة زيلينسكي بوينستون تشرشل في الأسابيع الأولى للنزاع. فالبلدان الغربية تشكّك الآن في احتمال أن تخرج أوكرانيا منتصرةً، في ظلّ تعمّق الانقسام بينها حول الخطوات اللاحقة. وعلى الرغم من كل ما قيل عن جنون بوتين، روسيا هي التي تنتصر.

مما لا شك فيه أن روسيا ستعاني لوقت طويل بسبب العقوبات الغربية. لكن بوتين



مستعدٌ لدفع هذا الثمن ولطالما كان مستعداً لدفعه إذا كان البديل هو هزيمة بلاده في أوكرانيا. الوقت كفيلاً بأن يحسم إذا سينجح الروس في الاحتفاظ بسيطرتهم على شرق أوكرانيا، ولكن في الوقت الراهن، وطّدت روسيا قدرتها على الوصول إلى القرم، وحرمت أوكرانيا من منطقتها الصناعية، وجعلت الغرب يدرك أن جزءاً كبيراً من أوكرانيا سيبقى على الأرجح تحت سيطرة موسكو، وأظهرت كذلك للأوكرانيين أن ثمة حدوداً حقيقية للخطوات التي يمكن أن يقدم عليها الغرب لمساعدتهم في الدفاع عن أنفسهم.

من وجهة نظر عربية، قد يبدو ذلك كله مألوفاً. فما تعتبره البلدان الغربية معايير للنصر والهزيمة في الحرب يكاد يكون في معظم الأحيان غير ذي قيمة في الشرق الأوسط. لا يتمثل النصر عادةً في فرض القوة بشكل فعّال، حتى لو كان ذلك مهمّاً، بل يتمثل في الصمود بوجه عدوٍّ أقوى. فقد نجح حزب الله نوعاً ما بتصوير حربه ضد إسرائيل في العام 6102 بأنها «نصر» سُجّل له، على الرغم من أنها لم تستوفِ أيّاً من المعايير الكلاسيكية التي كان المسؤولون الغربيون ليستخدموها من أجل تعريف النصر. كذلك، تخضع إيران للعقوبات الأميركية منذ عقود، ما يسبّب لها معاناة كبيرة، لكنها لم تبدّل سلوكها، بل ازدادت تمسكاً بموقفها وحققت مكاسب كبرى في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. لا يعتبر قادة إيران أن النصر يقوم على إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر فحسب، بل أيضاً على مواصلة المسار الإيديولوجي.

ينطبق الأمر نفسه إلى حدٍّ كبير على روسيا في مواجهة عالمٍ غربيٍّ أقوى. حين يقول القادة الغربيون إن الروس سيشعرون بوطأة المعاناة وينقلبون على بوتين، يبدو وكأنهم يعيشون في فقاعة. لا شك أن الرئيس الروسي ليس مسروراً برؤية مجتمعه يزداد استياءً، لكن الأمر الوحيد الذي سيراقبه هو ما إذا سيهدّد ذلك سلطته. لقد اعتمد القادة في العالم العربي - بدءاً من سورية ومروراً ببلبنان والسودان ووصولاً إلى مصر والجزائر - سلوكاً مماثلاً حين شعرت الأوليغارشيات الحاكمة بالضعف. يُجري المسؤولون الغربيون انتخابات ديمقراطية، لكن بإمكان الأنظمة السلطوية في العالم العربي وروسيا أن تلجأ دوماً إلى التلاعب بنتائج الانتخابات، وإلى العنف، في حال خسرت قبضتها مؤقتاً.

الأمر الذي لن يتعاطف معه القادة العرب هو قراءة الأوكرانيين غير المرنة للخيارات المتاحة أمامهم. في لحظة معيّنة، كان بإمكان زيلينسكي أن يلعب لعبة البقاء، ما يتيح له هامشاً للمناورة. في شباط/فبراير الماضي، توجّه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى موسكو وكييف للتفاوض على حلٍّ للأزمة المتفاقمة. وعلى متن الرحلة إلى روسيا، طرح



ماكرون فكرة أن أوكرانيا قد تنظر في ترتيبٍ مشابه لنموذج «الفنلندية» (noitazidnalniF)، كسبيل للخروج من المأزق، وتعرض للانتقادات بسبب كلامه هذا. لكن، هل كان ماكرون على خطأ؟ ينظر الفنلنديون إلى «الفنلندية» بامتعاض، متذكّرين حين كانت سيادتهم منقوصة بسبب موقع بلادهم في جوار الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. لكن فنلندا بقيت حرّة، وظلّت أيضًا جزءًا من أوروبا الغربية.

أجاب زميلي السابق ديميتري ترينين، حين سُئل في مقابلة مع «ديوان» عن إمكانية تطبيق نموذج «الفنلندية» في أوكرانيا، أن البلاد تواجه خيارًا قاسيًا: «علينا ببساطة معاينة الوضع الجيوسياسي والاستراتيجي الفعلي لأوكرانيا. فقد أوضح الرئيس الأميركي جو بايدن أن الولايات المتحدة لن تدافع عن أوكرانيا، حتى في حال تعرّضت إلى الغزو واحتلّت أراضيها». بعبارة أخرى، حين يوشك عدوٌ أقوى منك على شنّ هجوم عليك، قد يكون التصرف الأمثل في هذه الحالة إبرام صفقة للحفاظ على ما لديك.

لا شكّ أن الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدرك جيّدًا حدود سيادتها، وتتكيّف مع ذلك في الكثير من الأحيان. بقي لبنان لفترة طويلة رازحًا تحت نفوذ سوريا، والآن إيران. ومع أن شرائح من اللبنانيين قاومت ذلك في مراحل مختلفة، يشكّل هذا الأمر واقعةً قبل معظم الناس التعايش معه. وقد تمتّعت السعودية بنفوذ كبير في اليمن لفترة طويلة، إلى أن وطّدت إيران دورها في البلاد. واليوم، تمارس طهران تأثيرًا في العراق وسورية، فيما تسيطر تركيا على مناطق شاسعة في شمال سورية، وقد تسعى قريبًا إلى توسيع دائرة نفوذها هناك بشكل أكبر. وبالمثل، لطالما كان لمصر دورٌ نشط في السودان.

واقع الحال أن السيادة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال ملتبسة وغير واضحة المعالم. هذا الوضع ليس مثاليًا إطلاقًا، لكن دول المنطقة اضطرت للتكيّف معه، وإن كان ذلك لمجرّد كسب الوقت بانتظار حلول وضع أفضل. لو أن أوكرانيا أخّرت الغزو الروسي بالوسائل الدبلوماسية والمساومة بشأن اتفاقيات مينسك، لكان بإمكانها ربما تفادي الهجوم الروسي واستخدام هذه المهلة لتعزيز قوتها. بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية في العام 0991، فرضت دمشق مجموعة من الاتفاقيات التي شكّلت عبئًا على لبنان. لكن الوضع انقلب بشكل حاسم في العام 5002، حين أرغمت المظاهرات الحاشدة المعادية لسورية بعد اغتيال رفيق الحريري السوريين على سحب قواتهم من لبنان.

إن الدفاع عن مبادئ مثل الحرية والسيادة أمرٌ مفهوم. وهذه مبادئ مهمة، لكن فقط إذا



كان من الممكن الدفاع عنها. أما إذا لم يكن ذلك ممكناً، فالتعنّت الانتحاري في المقاومة ليس دائماً البديل الأمثل. فدمار أوكرانيا قد يدفع كثيرين إلى إعادة النظر بسردية المواجهة البطولية التي سادت خلال الأسابيع الأولى من الغزو. وقد تبدأ خطابات زيلينسكي «التشرشلية» بإثارة الامتعاض إذا كان الثمن الذي يجب تكبّده هو خراب أوكرانيا، والهجرة الجماعية، والإفقار الاقتصادي. وغالباً ما يكنّ التاريخ اعتباراً لأولئك الذين يتجنّبون الانجراف وراء انفعالات اللحظة، ويفضّلون التريث لبلوغ فهم طويل الأمد لما من شأنه تحقيق المصلحة الوطنية العليا.

لعلّ الدول العربية يقودها حكام سلطويّون عتاة وفاشلون، لكن هؤلاء أثبتوا أنهم يتقنون فنّ البقاء. فحين يتعلق الأمر بفرض سطوتهم، لم تُورقهم العوامل التي تردع نظراءهم الغربيين. لهذا السبب، امتنعوا إلى حدّ كبير عن إدانة الرئيس الروسي الذي يبدو أنهم باتوا يعتبرونه واحداً منهم.

المصدر: كارينغي



روسيا حذرت أمريكا بشأن شن غارات على مسلحين بسوريا سي ان ان

باربرا ستار

(اللغة الإنجليزية) 16 حزيران 2022

نص المقال: قال مسؤولون دفاعيون أمريكيون، لشبكة CNN، إن روسيا حذرت، في وقت سابق من هذا الأسبوع، الجيش الأمريكي من أنها ستشن ضربات جوية ضد مسلحين محليين متحالفين مع الولايات المتحدة في جنوب شرق سوريا.



وأضاف المسؤولون، لـ CNN، أن ذلك أدى ذلك إلى قيام الولايات المتحدة بتحذير المقاتلين بسرعة لتحريك مواقعهم والتأكد أيضًا من عدم وجود قوات أمريكية في الجوار، ولم يكن على القوات الأمريكية التحرك لأنها كانت بعيدة بما فيه الكفاية، لكن المقاتلين المحليين فعلوا ذلك.

ويبدو أن الضربات الجوية الروسية محسوبة للغاية، وتأتي في وقت تتصاعد فيه التوترات بين واشنطن وموسكو بشأن الحرب في أوكرانيا، وتحاول وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ضمان عدم تصاعد التوترات مع القوات الروسية، بما في ذلك في سوريا حيث عمل الجانبان فيها بالقرب من بعضهما البعض لعدة سنوات.



وقال المسؤولون إن التقييم الأمريكي الأولي هو أنه من المحتمل أن تكون القوات الروسية قد تلقت أوامر بإخطار الولايات المتحدة في وقت مبكر وشن الضربات الجوية مع العلم أنها لن تضرب القوات الأمريكية وأن الأمريكيين سيحذرون حلفائهم.

ولكن أحد المسؤولين قال إن الروس قد حققوا، على الأرجح، هدفهم المتمثل في «بعث رسالة» إلى الولايات المتحدة مفادها أن بإمكانهم الهجوم دون القلق من الانتقام.

وجاء الإخطار من قبل روسيا من خلال قناة اتصال تعمل منذ عدة سنوات حيث يقوم كل جانب بإخطار الآخر بالعمليات العسكرية والتحركات التي قد تؤدي إلى سوء تقدير إذا لم يكن كل جانب على علم بأنشطة الطرف الآخر.

وتقول وجهة النظر الأمريكية إن الروس كانوا يقللون من مخاطر حدوث أزمة، مع العلم أن الولايات المتحدة ستبلغ المقاتلين المحليين.

ووقع الحادث في محيط ثكنة التنف في جنوب شرق سوريا حيث تعمل القوات الأمريكية والمعارضة السورية منذ فترة طويلة.

وشنت الضربات على مواقع كان ينشط فيها مقاتلو جماعة «مغاوير الثورة» المدعومة من الولايات المتحدة، ولم ترد تقارير فورية عن سقوط ضحايا لكن يعتقد أن الممتلكات تضررت.

وقال المسؤولون الأمريكيون إن الروس زعموا أن الجماعة نفذت هجوماً بقنبلة زرعت على جانب الطريق ضد القوات الروسية.

وتعتقد الولايات المتحدة أن ذلك لم يحدث، وأن الروس زعموا ذلك كسبب لشن غارات جوية.

و هذا النوع من الاستفزاز الروسي نادر ولكنه ليس جديداً، ففي فبراير/ شباط 2012، تصاعدت المواجهة بسرعة وأصبحت مميتة عندما عبرت قوة قوامها 005 فرد معظمها من المتعاقدين الروس وميليشيا مسيحية موالية للنظام السوري نهر الفرات بالقرب من دير الزور.

وكان الروس يعملون لصالح شركة شبه عسكرية تُدعى «فاغندر»، كان لها مئات المتعاقدين على الأرض في سوريا، لمساعدة كل من الجيش الروسي والقوات الموالية للنظام.

ولا تزال مهمة عملية تلك الليلة غير واضحة، لكن القوات كانت تتقدم نحو حقل النفط كونيكو، الخاضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وهي ميليشيا مدعومة من

الولايات المتحدة في سوريا.



وعندما بدأت قوات النظام قصف قاعدة تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، ردت الولايات المتحدة بضربات جوية عنيفة ونيران مدفعية استمرت قرابة 3 ساعات. وحاول القادة العسكريون الأمريكيون الوصول إلى نظرائهم الروس للتحذير من ردهم ولكن بحلول الوقت الذي تم فيه إنشاء الاتصالات، كان الهجوم المضاد جاريًا.

المصدر: سي ان ان



العقوبات على سوريا لم تعاقب الأسد.. آذت السوريين فقط ريزون

ناتالي أرمبروستير

(اللغة الإنجليزية) 17 حزيران 2022

نص المقال: إن تراكم العقوبات وعرقلة جهود إعادة الإعمار في الدول الأخرى لن يؤدي إلا إلى معاقبة الشعب السوري. بينما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى إضعاف العقوبات الأمريكية التي استهدفت روسيا، والتي رأت أن عائداتها النفطية تدر 93 مليار يورو، ومع ذلك ونتيجة قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، لم يستطيع الشعب السوري الاستفادة من ذلك.



يصادف اليوم مرور عامين على دخول قانون قيصر حيز التنفيذ. توسع القانون بعد العقوبات الأمريكية السابقة، واستهدفت "كل من يقدم الدعم للحكومة السورية وكبار الشخصيات السياسية، ويدعم صناعة النفط والغاز السورية، ويقدم طائرات عسكرية أو قطع غيار، ويقدم خدمات بناء أو هندسية بشكل مباشر أو غير مباشر للحكومة السورية". فتح الباب أمام الولايات المتحدة لفرض عقوبات ليس فقط على حلفاء الرئيس السوري بشار الأسد داخل حدود البلاد ولكن أيضاً على أي كيانات أجنبية ترغب في مساعدته.



إن استراتيجية فرض عقوبات قاسية لم تنجح. حتى الآن، حصلت واشنطن على القليل من التنازلات ولم ينتج عنها أي تغيير ذي مغزى. على الرغم من نجاحها في تحقيق العدالة العقابية، إلا أن استراتيجية العقوبات الأمريكية في سوريا لا تعاقب الأسد - بل تعاقب السوريين، سواء كانوا يدعمون النظام أم لا. حاليًا، يعيش تسعة من كل 01 سوريين في فقر، وأكثر من ستة من كل 01 يواجهون خطر الجوع. تعمل العقوبات الأمريكية على تفاقم الحالة الاقتصادية غير المستقرة لسوريا من خلال منع التعاون الاقتصادي المحتمل من الشركاء الإقليميين أو الدوليين الراغبين.

تهدف حملة العقوبات الأمريكية في سوريا إلى إحداث ضرر اقتصادي كافٍ للضغط على الحكومة لدرجة أنها قد "تتصدع"، مما يجعل من المستحيل على الأسد البقاء في السلطة أو فرض تنازلات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتوافر المساعدة. على الرغم من أفضل الجهود التي بذلتها واشنطن على مدار العقد الماضي، فإن الألم الذي ألحقته الولايات المتحدة بسوريا وشعبها لم يترجم إلى تغيير في سلوك النظام، ووصف العقوبات الحالية وأي عقوبات مستقبلية قد تفرضها الولايات المتحدة بأنها عقيمة وعديمة الجدوى.

لقد فشلت هذه العقوبات لسببين: الولايات المتحدة تطلب غايات لا يمكن تحقيقها يرى الأسد أنها تضر بأمنه وسلطته، والأسد قادر على تجاوز العقوبات بدعم روسي وإيراني. لا توجد أي مبرر استراتيجي أو أخلاقي للعقوبات إذا ثبت أنها وسيلة مدمرة ليس لها غاية قابلة للتحقيق أو منتجة، رغم أنها نبيلة من الناحية النظرية.

بدأ جيران سوريا يدركون الواقع الذي ترفض واشنطن الاعتراف به - فالأسد لن يغير سلوكه وذلك بفضل الدعم الروسي والإيراني. اعتباراً من كانون الأول 8102، بدأت الدول العربية في إعادة فتح سفاراتها في دمشق - وكانت الإمارات العربية المتحدة أول من فعل ذلك. اليوم، عاودت 31 دولة من دول الجامعة العربية التعامل مع الأسد، ويبدو أن جميع الدول باستثناء دولتين - الكويت وقطر - تدعم إعادة الارتباط بسوريا.

وانتقد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد قانون قيصر. مع ذلك، ترفض الولايات المتحدة الخروج عن سياسة عزل النظام. يجب على الولايات المتحدة تشجيع الدعم المحتمل من الشركاء الإقليميين - أولئك الذين لديهم مصلحة أكبر في استقرار سوريا في المستقبل من الولايات المتحدة. من مصلحتنا تحويل تكلفة إعادة الإعمار إلى شركاء إقليميين، مثل الإمارات العربية المتحدة، التي لديها الوسائل والرغبة والمصلحة الملحة لتحمل هذا العبء بدلاً من صد الاستثمار الأجنبي المحتمل. آخر شيء يجب أن



تريده الولايات المتحدة هو تحمل فاتورة إعادة الإعمار المقدرة بـ 052 مليار دولار إلى 004 مليار دولار لإعادة إعمار سوريا وحدها.

من الحكمة توزيع تكلفة تعافي سوريا على الآخرين الراغبين والقادرين. إذا لم يكن الأمر كذلك، فمن المرجح أن تقوم الولايات المتحدة بدفع الفاتورة بمجرد أن تتعب من عنادها. واستمرار هذا النمط سيجبر الشعب السوري على دفع الثمن في هذه الأثناء. إن تراكم العقوبات وعرقلة جهود إعادة الإعمار في الدول الأخرى سيعاقب الشعب السوري، لكنه لن يغير موقف الأسد أو يحرر نظامه أو يعزز استقراراً إقليمياً أكبر. إن الواجب الاستراتيجي والأخلاقي هو أن تتخلى إدارة بايدن عن سياسة قاسية، فاشلة، قائمة على العقوبات من أجل سياسة تقوم على الدبلوماسية والتنازل. مثل هذه السياسة ستفيد الولايات المتحدة وتجنّب الشعب السوري مشقة لا داعي لها بعد 11 عاماً من الحرب الأهلية.

المصدر: ريزون



أمين عام مجلس الأمن: لا يمكننا التخلي عن شعب سوريا رويترز

ميشيل نيكولز

(اللغة الإنجليزية) 21 حزيران 2022

نص المقال: ناشد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش مجلس الأمن يوم الاثنين تمديد موافقته على تسليم المساعدات من تركيا إلى ملايين الأشخاص المحتاجين في شمال غرب سوريا، قائلاً للمنظمة «لا يسعنا التخلي عن شعب سوريا».



وينتهي في العاشر من يوليو تموز تفويض الأمم المتحدة الذي سمح بتوصيل شحنات من تركيا إلى شمال غرب سوريا الخاضع لسيطرة المعارضة. تقول روسيا، حليفة سوريا، إن العملية القائمة منذ فترة طويلة تنتهك سيادة سوريا ووحدة أراضيها. وتقول إنه يجب تسليم المزيد من المساعدات من داخل البلاد، مما يثير مخاوف المعارضة من أن الغذاء والمساعدات الأخرى ستقع تحت سيطرة الحكومة.

وقال جوتيريش إن الأمم المتحدة نفذت العام الماضي خمس عمليات تسليم من هذا القبيل إلى الشمال الغربي الخاضع لسيطرة المعارضة، لكنها لم تكن «على النطاق



المطلوب لتحل محل عملية تسليم المساعدات الضخمة عبر الحدود».

وأضاف «أناشد أعضاء المجلس بشدة الحفاظ على التوافق بشأن السماح بعمليات عبر الحدود.. فمن الواجب أخلاقياً تخفيف معاناة 1,4 مليون شخص في المنطقة يحتاجون إلى المساعدة والحماية ودعمهم في ضعفهم هذا».

وأفاد جوتيريش بأن 08 في المئة من المحتاجين للمساعدات في شمال غرب سوريا نساء وأطفال. وتنقل نحو 008 شاحنة شهرياً مساعدات من تركيا في إطار عملية الأمم المتحدة التي طلب جوتيريش تمديدتها لعام آخر.

وأبلغت السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس جرينفيلد، التي زارت المعبر الحدودي التركي هذا الشهر، المجلس بأنه يتعين عليه اتخاذ «قرار بالغ الأهمية» وبأن هناك حاجة إلى زيادة المساعدات لا تقلصها.

وقالت «المساعدات عبر الخطوط (الأممية داخل سوريا) وحدها لا يمكن أن تقترب من تلبية الاحتياجات الماسة على الأرض. يمكن أن تصل إلى الآلاف، ولكن ليس الملايين. هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة».

وكان مجلس الأمن أجاز في عام 4102 تسليم المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا من العراق والأردن ونقطتين في تركيا. لكن روسيا والصين، اللتان تتمتعان بحق النقض (الفيتو) قلصتا ذلك إلى مجرد نقطة حدودية تركية واحدة.

وتوصلت روسيا والولايات المتحدة إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة عام 1202 على تجديد العمليات بالمعبر التركي الوحيد المتبقي بعدما أثار الرئيس الأمريكي جو بايدن الأمر مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

وكان التوتر محتداً بين واشنطن وموسكو في ذلك الوقت لكن الموقف ازداد سوءاً منذ أن غزت روسيا أوكرانيا يوم 42 فبراير شباط.

ووصف نائب سفير روسيا لدى الأمم المتحدة دميتري بوليانسكي جهود الأمم المتحدة لإيصال المساعدات إلى شمال غرب سوريا من داخل البلاد بأنها «مثيرة للشفقة» ويتعين زيادتها.

وقال سفير الصين لدى الأمم المتحدة تشانغ جون إن عملية المساعدة عبر الحدود كانت «ترتيباً استثنائياً» وإنه يلزم الاتفاق على جدول زمني لإنهاءها والانتقال إلى عمليات التسليم من داخل البلاد.



وتساءل سفير تركيا لدى الأمم المتحدة فريدون هادي سينيرلي أوغلو «هل يستطيع أي شخص يحترم حياة الإنسان وأساسيات ميثاق الأمم المتحدة أن يعطل مثل هذا النظام الحيوي؟».

وصدور قرار من مجلس الأمن المؤلف من 51 عضوا يستلزم تأييد تسعة أصوات وعدم استخدام أي من الدول الخمس دائمة العضوية (الفييتو). والدول الخمس هي روسيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

المصدر: رويترز



لا تزال روسيا متورطة عسكرياً في سوريا التي مزقتها الحرب معهد وارسو

(اللغة الإنجليزية) 21 حزيران 2022

نص المادة: لا تزال روسيا نشطة في سوريا وليس لديها نية للاستسلام في بعض الأماكن التي مزقتها الحرب حيث اكتسبت ميزة على اللاعبين الآخرين. على الرغم من أن موسكو أعادت توجيه بعض القوات من سوريا للقتال في أوكرانيا، لا تزال موسكو تحتل دوراً حيوياً في الدولة الشرق أوسطية، ويبدو أن إسرائيل وتركيا قد أدركتا أنهما قد يملآن الفراغ الذي تركه الجيش الروسي.



قالت وزارة الدفاع السورية إن القوات الجوية لروسيا وسوريا أجرت في 7 يونيو / حزيران مناورة مشتركة في الدولة التي مزقتها الحرب هي الأولى منذ غزو روسيا لأوكرانيا. وقالت الوزارة إن طائرتين مقاتلتين روسيتين من طراز US-53 وست طائرات سورية من طراز GiM-32 و GiM-92 قامت بمحاكاة مواجهة طائرات حربية وطائرات مسيرة «معادية».



نفذت الطائرات الحربية الروسية والسورية دوريات مشتركة في جنوب البلاد حيث شنت إسرائيل حملة جوية ضد أهداف مرتبطة بإيران تسعى موسكو لإظهار أنها لم تكبح وجودها العسكري في سوريا ليس فقط لمنع الجيش الإسرائيلي من استهداف المواقع السورية.

قد يكون إرسال طائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر إلى مطار القامشلي بمثابة تحذير لتركيا بينما تقوم المروحيات بدوريات فوق الجيوب التي يسيطر عليها الأكراد، والتي استهدفها الجيش التركي في 3 يونيو، ورد أن الروس نشروا نظام بانتسير-1S للدفاع الجوي في مطار القامشلي. كما أرسلت قوات إضافية إلى الجيوب التي يسيطر عليها الأكراد. وتشارك روسيا عسكرياً في شمال سوريا حيث يمكن لتركيا شن هجوم ضد الأكراد في تل رفعت.

سعت القوات المدعومة من إيران إلى نشر قاذفات صواريخ هناك، لكن جهودهم أحبطت في نهاية المطاف من قبل دورية روسية قريبة إلى الشمال الغربي من تل رفعت، فإن الجهود الروسية للإبقاء على الوضع الراهن في شمال سوريا وردع تركيا وإيران تعني أن موسكو لن تتراجع عن مكاسبها في سوريا، وبالرغم من بعض المشاكل في أوكرانيا، لن تخفض روسيا عدد قواتها في سوريا.

قالت دانا سترول، كبيرة مسؤولي السياسة في الشرق الأوسط في البنتاغون، لأعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ إن روسيا لا تزال ملتزمة بشدة بالأسد السوري. وان وجوه عدة آلاف من المرتزقة من سوريا للقتال في أوكرانيا مجرد معلومات مضللة.

المصدر: معهد وارسو



لاجئو الشرق الأوسط أمام تحديات خطيرة مع فرار الملايين من أوكرانيا مركز ويلسون

ديانا السبيتي

(اللغة الإنجليزية) 21 حزيران 2022

نص المقال: يأتي اليوم العالمي للاجئين هذا العام في وقت اضطر فيه ما يقرب من 100 مليون شخص حول العالم إلى الفرار من ديارهم وطلب اللجوء في دول أخرى، وذلك وفقًا لأحدث بيانات صادرة عن الأمم المتحدة.



وأدت حرب أوكرانيا إلى تفاقم أزمة اللاجئين نتيجة تدفق أكثر من 5.5 مليون لاجيء أوكراني إلى النظام الإنساني العالمي المجهد بالفعل. ويتزايد هذا العدد الهائل من اللاجئين بمعدل ينذر بالخطر ويحمل عواقب وخيمة على المجتمع الدولي بأسره. واستحوذت الحرب في أوكرانيا على اهتمام وسائل الإعلام العالمية والمنظمات الإنسانية



وصناع السياسات، بينما تراجع الاهتمام بالشرق الأوسط وبالتالي تمويل اللاجئين الذين فروا من دول المنطقة بالرغم من ظروفهم القاسية.

على سبيل المثال، قامت بعض الدول المضيفة مثل المجر بطرد عشرات الآلاف من اللاجئين من سوريا ودول أخرى في الشرق الأوسط، في الوقت الذي استقبلت فيه أكثر من 006 ألف أوكراني. وينذر هذا التحول في أولويات تقديم الحماية وتوزيع المساعدات بمعاونة أعمق للاجئين الشرق الأوسط.

وأصبح لاجئو المنطقة أكثر عرضة للخطر مع تفاقم أزمات الطاقة والغذاء والاقتصاد العالمية. وقد أجبرت حرب أوكرانيا معظم الدول على البحث عن مصادر بديلة للطاقة والغذاء؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية، ويؤثر ذلك على اللاجئين بطرق مختلفة. ومع الارتفاع الهائل لمعدلات التضخم، تتآكل القدرة الشرائية للاجئين السوريين في لبنان وتركيا، والذين أصبحت مصادر دخلهم محدودة بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، أصبح تقديم المساعدة أكثر تكلفة بالنسبة للحكومات والمنظمات المانحة.

وفي الوقت الحالي، هناك قلق من تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على المساعدات التي تقدمها الدول المانحة.

ورغم الاضطرابات العالمية المتواصلة، يجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الشرق الأوسط من منظور إنساني وسياسي. ويجب أن يشمل ذلك أيضاً المساعدة المالية التي تعزز الاقتصادات المحلية وتحافظ على كرامة اللاجئين من خلال تزويدهم بالقدرة على شراء ما يحتاجون إليه بأنفسهم.

يجب أيضاً على الحكومات المانحة، ولا سيما في الخليج، زيادة مساعداتها التمويلية لاستعادة الخدمات العامة الحيوية في بلدان مثل سوريا، وتحديداً من خلال دعم قطاعات المياه والصحة والزراعة والتعليم.

ومع المخاوف التي أثارها الأزمة الأوكرانية بشأن المساعدات، يجب الاستثمار في برامج المساعدة التي تتجاوز مجرد توزيع الغذاء.

ويمكن أن يؤدي توفير فرص العمل إلى مرونة طويلة الأمد في نظام المساعدات. ومن خلال دمج القطاع الخاص في نماذج المساعدات الإنسانية، يمكننا تمكين اللاجئين من الاعتناء بأنفسهم في أوقات الأزمات.

وبخلاف فرص العمل، يستطيع القطاع الخاص توفير التدريب وإصقال المهارات التي



يمكن أن تترجم إلى آليات مساعدة مستدامة.

في نهاية المطاف، لا ينبغي أن يكرس المجتمع الدولي جهوده لتلبية احتياجات مجتمع متضرر واحد (أوكرانيا) على حساب دول الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم تكافح للتعامل مع الأزمة.

المصدر: مركز ويلسون (نقلًا عن الخليج الجديد)



تحليل يكشف حملات روسية مضلة لتحريف حقائق الصراع السوري معهد الحوار الاستراتيجي

(اللغة الإنجليزية) 20 حزيران 2022

نص المقال: كشف تحليل لمعهد الحوار الاستراتيجي (ISD) عن شبكة من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي والأفراد ووسائل الإعلام والمنظمات، مدعومة من روسيا، تنشر معلومات مضلة حول الصراع في سوريا.



وبحسب البيانات التي جمعها المعهد، فإن هذه الشبكة تتكون من 02 شخصا ومنظمة ووسيلة إعلام، يتابعهم أكثر من 8/1 مليون شخص، تنشر آلاف التغريدات المضلة؛ لتشويه واقع الصراع السوري وردع تدخل المجتمع الدولي، بحسب صحيفة «الغارديان». وركزت حملات التضليل على 3 قضايا رئيسية في الصراع الممتد منذ 01 سنوات، هي:



تشويه منظمة الخوذ البيضاء، التي تساعد في إجلاء المدنيين، وإنكار الحقائق حول استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية، ومهاجمة النتائج التي توصلت إليها هيئة مراقبة الأسلحة الكيماوية في العالم.

وأصبحت الخوذ البيضاء هدفا للغضب الروسي بعد توثيقها لجرائم الحرب والانتهاكات التي ارتكبتها موسكو والنظام مثل الهجوم الكيماوي على خان شيخون عام 7102، والذي أودى بحياة 29 شخصا ثلثهم من الأطفال.

وخلصت وحدة تابعة للأمم المتحدة في وقت لاحق إلى وجود «أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات النظام أسقطت قنبلة غاز السارين» على البلدة في محافظة إدلب. كما وجد التحليل أن الحسابات الرسمية للحكومة الروسية لعبت دوراً رئيسياً في إنشاء ونشر محتوى كاذب عن الحرب في سوريا مثل سفارة موسكو في المملكة المتحدة ودمشق.

وذكر التحليل أن أحد فريق هذه الشبكة يدعى «جوهري» نشر منذ 5102 أكثر من 74 ألف تغريدة منها فقط 91 ألف حقيقة، والبقية تتضمن معلومات مضللة.

ومن بين أولئك الذين ورد ذكرهم في التقرير على أنهم ناشرون مؤثرون للمعلومات المضللة، فانيسا بيلي، الصحفية البريطانية المعروفة بحديثها عن نظريات المؤامرة. في سبتمبر 5102، اتهمت الخوذ البيضاء بالتحالف مع القاعدة وغيرها من المنظمات الإرهابية، مدعياً أن اللقطات التي يجمعونها وهم ينقذون المدنيين من المباني التي دمرت «غير حقيقة».

وقال فاروق حبيب، نائب مدير الخوذ البيضاء: «في البداية اعتقدنا حقاً أن هذا قد يكون مجرد شخص ليس لديه معلومات صحيحة كافية، وعلينا الاتصال به لشرح الأمر. ولكن بعد ذلك ببعض الأبحاث، أدركنا أنها متعمدة ومنهجية».

وأشار التحليل إلى مجموعة من الأكاديميين البريطانيين المتهمين بنشر معلومات مضللة مؤيدة للنظام السوري ونظريات المؤامرة التي تروج لها روسيا

وقال مسؤول سابق في وزارة الخارجية الأمريكية للباحثين: «كانت سوريا ساحة اختبار لهذا النوع من نشاط المعلومات المضللة والدروس المستفادة من هذه الحالة يمكن أن تساعد في اتخاذ إجراءات بشأن أوكرانيا وخارجها». (نقلًا عن الحرة)

المصدر: معهد الحوار الاستراتيجي



دعماً لروسيا.. نظام الأسد «يعترف قريباً» بـ «جمهوريةتي» دونيتسك ولوهانسك فوكس نيوز

كايتلين ماكفول

(اللغة الإنجليزية) 16 حزيران 2022

نص المقال: تستعد سوريا للاعتراف الرسمي بـ «جمهوريةتي» دونيتسك ولوهانسك الانفصاليين المدعومين من روسيا في شرق أوكرانيا كمستقلتين عن كييف، وفق ما نقلت شبكة «فوكس نيوز» الأميركية.



ونقلت قناة تلغرام التابعة لـ «جمهورية دونيتسك الشعبية»، أن رئيس النظام السوري، بشار الأسد، دعا إلى ذلك عندما التقى بوزيرة خارجية «جمهورية دونيتسك الشعبية»، ناتاليا نيكونوروف، معرباً عن دعمه لقتال روسيا ضد الولايات المتحدة وحلفائها في حلف



شمال الأطلسي.

وقالت «وزارة الجمهورية» التي تعترف بها روسيا فقط في بيان: «أشار رئيس الجمهورية العربية السورية إلى استعداد الدولة للاعتراف بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين».

وزعمت أن الأسد أعلن «البدء الرسمي لإجراء الاعتراف وأشار إلى أن وزارة الخارجية السورية ستتلقي على الفور التعليمات ذات الصلة منه»، بحسب ما نقلت «فوكس نيوز». وأطلق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «عملياته العسكرية الخاصة» في أوكرانيا في فبراير، بعد ثلاثة أيام فقط من اعترافه بـ«استقلال» المناطق الانفصالية الواقعة شرقي البلاد.

وقالت الشبكة إنها لم تتمكن من التحقق بشكل مستقل من مزاعم الانفصاليين الأوكرانيين، رغم أن الأسد أيد غزو بوتين لأوكرانيا واعتبره «تصحيحاً للتاريخ» و«إعادة توازن للعالم» في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي.

واستخدمت وكالة الأنباء التابعة للنظام السوري، «سانا»، وصف «جمهورية» في خبر يتعلق باستقبال الأسد «وفداً مشتركاً من روسيا الاتحادية وجمهورية دونيتسك الشعبية برئاسة النائب ديمتري سابلين رئيس الجانب الروسي في لجنة الصداقة البرلمانية السورية-الروسية ووزيرة خارجية دونيتسك ناتاليا نيكونوروف»، بحسب تعبيرها.

وقالت «سانا» إن الأسد هنا «أعضاء الوفد بتحرير القسم الأكبر من إقليم دونباس».

فيما قالت «فوكس نيوز» إن المجموعة الانفصالية زعمت أن الأسد «أعرب عن ثقته في الإكمال السريع والناجح لعملية تحرير أراضي جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين من نظام كيف».

وتدعم روسيا نظام الأسد، وفي 1102 بعدما بدت قبضته على السلطة معلقة بخيط رفيع بعد اندلاع الانتفاضة، سرعان ما تحولت إلى حرب أهلية قبل أن تتدخل القوات الروسية بعد أربع سنوات وتساعد على قلب المعادلة لصالحه.

[المصدر: فوكس نيوز](#)



اللاجئون السوريون في لبنان.. أمل ضئيل بعد الانتخابات فورين بوليسي

آج نداف

(اللغة الإنجليزية) 16 حزيران 2022

نص المقال: في مخيم البداوي للاجئين في ضواحي مدينة طرابلس اللبنانية، جلس شاب فلسطيني يُدعى محمد بجوار مدخل محصن يحرسه جنود. كان يتحدث مع أصدقائه أمام متجر عائلته الذي يبيع الدجاج والديوك والقطط وقرد كابوشين في قفص مقابل 500 دولار. وعندما سألته عن الانتخابات النيابية في لبنان، التي نُظمت الشهر الماضي، أجاب محمد - الذي رفض ذكر لقبه - بإيجاز: «هذا ليس من شأننا». يتشارك العديد من اللاجئين السوريين والفلسطينيين في لبنان هذا الشعور.



وبالنسبة للعديد من الشباب والناشطين اللبنانيين، كانت نتائج الانتخابات مدعاة للفرح وسط الأزمة الاقتصادية المستمرة والفساد المستشري: تم انتخاب 41 مرشحا مستقلا مناهضا للنظام في مجلس النواب، مما يمثل تحولا صغيرا ولكنه مهم في المشهد



السياسي اللبناني، الذي هيمنت عليه نفس الأطراف السياسية لعقود.

لكن لاجئي البلد، الذين يواجهون التمييز في كل جانب من جوانب الحياة اليومية تقريبًا، لم يشاركوا هذا الحماس الخاطف. بالنسبة لهم، ليس للانتخابات جانب إيجابي خاصة مع انحدار قيمة الليرة اللبنانية يوما بعد يوم.

عبر اللاجئين عن نفس اليأس في جيوب اللاجئين في جميع أنحاء البلاد، بدءًا من مخيم البداوي وغيره من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وصولًا إلى التجمعات العشوائية للسوريين. لقد تخلوا منذ فترة طويلة عن مستقبلهم في لبنان. قال أسامة العلي، رئيس النادي الثقافي الفلسطيني في البداوي، إنه «ليس هناك ما يشير إلى أن الانتخابات ستحسن الوضع، لذلك لست متفائلًا».

لا تخفى أسباب هذا اليأس عن أحد. فقد رفضت بيروت إلى حد كبير منح وضع قانوني للاجئين منذ دخول الفلسطينيين البلاد بعد أن أجبروا على ترك منازلهم خلال حرب 8491 التي أدت إلى قيام دولة إسرائيل. وبالإضافة إلى ما يقارب 291 ألف لاجئ فلسطيني في البلاد، يستضيف لبنان حوالي 5,1 مليون سوري فروا لأول مرة من الحرب في سنة 1102. واعتبارًا من سنة 0202، بات أكثر من 08 بالمئة من هؤلاء اللاجئين السوريين يفتقرون إلى الإقامة القانونية.

يشكل اللاجئون حوالي ربع إجمالي سكان البلاد - أكبر عدد من اللاجئين على مستوى العالم. وتعيش هذه الفئة في ظروف مزرية حيث يفتقرون إلى الوظائف والسكن والتعليم والرعاية الصحية. ومن بين القيود الأخرى، يُمنع اللاجئون من ممارسة المهن المختصين فيها، بدءًا من الطب وصولًا إلى القانون، ولا يمكنهم شراء العقارات بأسمائهم الخاصة.

مكنتهم برامج المساعدة النقدية من وكالات الأمم المتحدة من خلال التحويلات الشهرية، غالبًا بالدولار الأمريكي، من العيش لكن العديد من عائلات اللاجئين الفلسطينيين والسوريين وجدوا أنفسهم في مواقف يائسة بشكل متزايد مع التدهور السريع للاقتصاد. في الدورة الانتخابية الماضية، لم يكثر المرشحون المستقلون الجدد للاجئين، وتجاهلهم إلى حد كبير وركزوا بدلاً من ذلك على الأزمة الاقتصادية. كان اللاجئون - الذين كانوا ذات يوم كبش فداء من قبل السياسيين التقليديين بحجة سرقتهم للوظائف، وإثقال كاهل البنية التحتية المدنية، والعيش على الإعانات الحكومية - غائبين بشكل أساسي عن الخطاب السياسي منذ انخفاض قيمة العملة اللبنانية في أواخر سنة 9102. ومع ذلك، لا يزال التمييز المستمر الذي تفرضه الحكومة واضحًا.



في 41 أيار/ مايو، قبل يوم من الانتخابات، أمرت محافظة النبطية ومنطقة البقاع الغربي جميع البلديات بمنع اللاجئين السوريين من مغادرة منازلهم لمدة 83 ساعة في «إغلاق» غير رسمي. وقد أثار هذا المرسوم، الذي يشير إلى السوريين باعتبارهم «مهاجرين» وليسوا «لاجئين»، مخاوف السوريين الذين يُزعم أنهم يهددون وظائف المواطنين. في وقت لاحق من ذلك الشهر، تعرّضت عضوة البرلمان المنتخبة حديثاً سينثيا زراير، التي خرجت من حركة الاحتجاج لسنة 9102، لانتقادات من قبل نشطاء وأكاديميين بسبب تغريدة نشرتها في سنة 6102 تدعو إلى الإبادة الجماعية للسوريين. وفي مقابلة حديثة على التلفزيون المحلي، اعتذرت عن انتقائها للكلمات ولكن ليس عن موقفها تجاه اللاجئين السوريين.

ورغم إدانة الجماعات الحقوقية لهذه الممارسات باعتبارها عنصرية وتمييزية، إلا أن حظر التجول يُفرض بشكل متكرر على السوريين في لبنان خلال فترات حساسة، مثل بداية جائحة كوفيد-91 أو يوم عاشوراء.

كان محمود كنو، البالغ من العمر 72 سنة، الذي يعمل حارس أمن مبنى في مكتب شبه شاغر بالقرب من ميناء بيروت، من بين السوريين الذين أُمرُوا بالبقاء في منازلهم مع أسرته يوم الانتخابات في مدينة صيدا الساحلية. وقد وصل إلى لبنان سنة 8002 ليس كلاجئ بل كعامل بناء. وبمرور الوقت، شعر بأنه محظوظ.

من خلال العزيمة والحظ، تمكن من الحصول على شهادة في الرسم الهندسي من أكاديمية محلية. وقبل ثلاث سنوات، بعد ما يقارب عقدا من الكفاح، حقق أحلامه. أصبح رئيس عمال يشرف على ستة مبانٍ في شركة عقارية وفرت له سيارة ومنزلاً وراتباً قدره 0041 دولار شهرياً.

لكن في ظل تعمق الأزمة الاقتصادية في لبنان وتفاقم معدلات التضخم، بدأ راتبه يتضاءل. بعد ذلك، في الرابع من آب/ أغسطس 0202، انفجر ما يقارب 0003 طن متري من نترات الأمونيوم في ميناء بيروت وقتل ما لا يقل عن 812 شخصاً - بما في ذلك شقيقته سيدرا البالغة من العمر 51 سنة، وما لا يقل عن 04 سوريا آخرين.

بعد وقت قصير من وفاة أخته، انتقلت عائلة كنو إلى صيدا، لكنه ظل يقيم ويعمل لمدة خمسة أيام في الأسبوع بالقرب من ميناء بيروت. علاوة على الصدمة، يكافح كنو لدفع تكاليف الأدوية اليومية باهظة الثمن التي يحتاجها أفراد أسرته الذين أصيبوا في الانفجار. وقد قال محققاً في الفراغ بينما تهتز ساقاه على كرسي بلاستيكي داخل



المبنى الذي يعمل فيه في بيروت: «ليس لدي خيار سوى العمل، وسداد ديوني، ومحاولة المغادرة إلى الغرب. لم أفكر في المغادرة أو التسجيل كلاجئ إلا بعد الانفجار». (كونه مسجلاً يؤهله للحصول على طلب اللجوء، مما يزيد من فرصة مغادرته البلاد). قبل الانفجار، لم يكن كنو لاجئاً من الناحية الفنية، إلا أنه كان لا يزال ضحية الانتقادات اللاذعة المناهضة لسوريا الذي تسامح معه نظراً لأسلوب حياته المريح. لكن بعد الانفجار، أدرك ما يشعر به معظم اللاجئين منذ فترة طويلة؛ ألا وهو انعدام الأمن في البلاد. وقد كافح في يوم الانفجار من أجل العثور على مستشفى لعلاج أفراد أسرته الجرحى نظراً لما يتلقاه اللبنانيون من معاملة تفضيلية في بلد يعاني بالفعل من محدودية الموارد. من جانبه، ادعى محافظ النبطية، حسن فقيه، في مقابلة مع صحيفة «ناشيونال» التي تتخذ من أبو ظبي مقراً لها، أن حظر التجول ليس سوى «إجراء عادي» و«ليس عنصرياً» مضيفاً أن «هذا الإجراء احترازي لأن هناك الكثير من السوريين في البلاد. نحن لا نريد أي مشاكل».

رغم الدعم القليل الذي يتلقاه اللاجئون السوريون من الحكومة اللبنانية، إلا أن الفقراء اللبنانيين في جميع أنحاء البلاد كثيراً ما يشكون من حصول هذه الفئة على المزيد من المساعدة وعيشهم حياة أفضل منهم لأنهم غالباً ما يتلقون المساعدات الدولية بعملة الدولار، بما في ذلك معونة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومنذ الانهيار الاقتصادي في سنة 9102، انقسم المجتمع اللبناني بين النخب القليلة التي تمتلك الدولارات وأغلبية السكان الذين يضطرون إلى استخدام الليرة اللبنانية غير المستقرة التي فقدت ما بين 08 و09 بالمائة من قيمتها في السنة الماضية - وذلك وفقاً لسعر الصرف اليومي في السوق السوداء.

مع ذلك، يصعب دعم الادعاءات القائلة إن اللاجئين يعيشون حياة أفضل من اللبنانيين الفقراء، لأنهم عادة ما يتلقون مبلغاً بالكاد يكفي لتغطية حاجياتهم ويعتمد على العديد من العوامل بما في ذلك عدد المنظمات الإنسانية المسجلة لديهم. بالإضافة إلى ذلك، تكون المساعدة المالية المقدمة من بعض المنظمات بالليرة اللبنانية وليس الدولار.

تتجلى المعاناة الموازية بين فقراء اللبنانيين واللاجئين بشكل خاص في بلدة عرسال



الواقعة على الحدود بالقرب من جبال القلمون السورية. وأثناء عبوري إلى المدينة في سيارة دفع رباعي تابعة لمنظمة إنسانية، قال الجندي الذي يحرس حاجز البلدة مازحا إنه يتمنى لو كان سوريا حتى يتمكن من مساعدته.

في بداية الحرب السورية، عبر العديد من اللاجئين جبال القلمون للوصول إلى لبنان، ليتجاوز عددهم في النهاية عدد اللبنانيين الذين يعيشون بالقرب من الحدود. (تشتهر الجبال الوعرة بأنها أصبحت موطنًا للعديد من المتمردين الإسلاميين السوريين - بما في ذلك مقاتلو الدولة الإسلامية الذين طردوا عندما شن الجيشان اللبناني والسوري، إلى جانب حزب الله، هجوما كبيرا في سنة 7102).

من بين الأعداد الكبيرة ممن عبروا توجد مجموعة صغيرة من العائدين اللبنانيين، الذين يُنظر إليهم على أنهم لبنانيون على الورق فقط. فعندما اندلعت الحرب في سنة 1102، عاد هؤلاء المواطنون اللبنانيون، بعد أن أمضوا حياتهم كلها في سوريا، إلى جانب اللاجئين السوريين. وهم يشعرون الآن وكأنهم لاجئون في بلد آبائهم، وبسبب عدم قدرتهم على دفع تكاليف السكن، بنى بعضهم خياما خارج التجمعات العشوائية التي يسكنها عادة السوريون المنتشرون في جميع أنحاء المنطقة.

يقولون إن هناك ما لا يقل عن ألفي عائلة لبنانية عائدة وأن المجلس النرويجي للاجئين كان الجمعية الإنسانية الوحيدة التي استقبلت شكاواهم، حيث قدم لهم الخشب والألواح البلاستيكية لبناء الخيام. ورغم عدم معرفة عددهم بالضبط، إلا أنه في سنة 5102 سجلت المنظمات الإنسانية أكثر من 82 ألف عائد لبناني.

عندما سألت أسرة لبنانية مكونة من 31 فردا كانت قد انتقلت مؤخرا إلى خيمة عما إذا كانوا يشعرون بأنهم لبنانيون، نظرت إليّ الأم عزيزة فارس، وأجابت ساخرة: «هل هكذا يعيش اللبنانيون؟». كانت تشير إلى الخيمة العارية، والموقد الصغير الصدئ على أرضية خرسانية عارية متصل بعبوة غاز وإبريقان للشاي بدون مغسلة.

على عكس السوريين، لا يتلقى العائدون اللبنانيون الدعم من المفوضية لأن لديهم جوازات سفر لبنانية. ومن ناحية أخرى، لا تعطيهم البلديات المحلية الأولوية لأنها تعتبر العائدين جزءا من مجتمع اللاجئين. ولا يقع الاعتراف بهم إلا في إطار وعود ورشاوى من



قبل بعض السياسيين من الأحزاب التقليدية عندما يحين وقت الانتخابات نظراً لقدرتهم على التصويت.

أوضح الزميل اللبناني العائد وزوج عزيزة فارس أحمد فارس، الذي يعمل في مقلع الحجارة، على الرغم من خضوعه لعملية قلب مفتوح مؤخراً، أنه في سنة 8102، قام بالتصويت وزوجته لصالح المرشح السنّي بكر الحجيري الذي كان متحالفاً مع رئيس الوزراء آنذاك سعد الحريري. وقد وعد الحجيري بمساعدة العائلة في العثور على شقيق فارس الذي أُعتقل بشكل تعسفي في سوريا في وقت مبكر من الحرب. ولكن مكان وجوده لا يزال مجهولاً إلى حد الآن. قال فارس: «لماذا نصوت هذه السنة؟ لم يقوموا بمساعدتنا على الإطلاق في آخر مرة».

المصدر: فورين بوليسي



دمشق الأسوأ في العالم وفق 30 معياراً الإيكونوميست

(اللغة الإنجليزية) 22 حزيران 2022

خلاصة المادة: حلت العاصمة السورية دمشق كأسوأ مدن العالم للمعيشة، فيما جاءت فيينا عاصمة النمسا بقائمة الأفضل بينها وفقاً للتصنيف السنوي الذي نشرته وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة للمجلة البريطانية الأسبوعية «الإيكونوميست». وكشفت المجلة التي تصدر تقريراً «سنوياً» عن المدن الأكثر ملائمة للعيش في العالم، أن فيينا جاءت في مقدمة المدن من حيث ملائمة العيش بينما تذيّلت دمشق القائمة التي ضمت 173 مدينة حول العالم.



وانتزعت فيينا المركز الأول من أوكلاند، التي تراجعت إلى المرتبة 43 بسبب قيود جائحة كورونا، في حين كانت فيينا قد تراجعت إلى المرتبة 21 أوائل عام 2021 مع إغلاق متاحفها ومطاعمها بعدما كانت في المركز الأول، عامي 8102 و9102. بعد فيينا، أتت في القائمة كلّ من العاصمة الدنماركية كوبنهاغن ومدينة زيورخ السويسرية وكالغاري وفانكوفر وجنيف، فيما تشمل المدن الأخرى التي تحتل المراكز العشرة الأولى فرانكفورت وتورونتو وأمستردام وأوساكا وملبورن.



دمشق أسوأ مدينة للعيش في العالم

ويعود السبب إلى تصنيف دمشق كأسوأ مدينة للعيش في العالم إلى عدة أسباب، من بينها البنية التحتية والمعايير الاقتصادية، إضافة إلى الخدمات الصحية والأنشطة الترفيهية الثقافية، حسب التقرير. واعتمدت المجلة في تصنيفها، على نحو ثلاثين معياراً من ضمنها أيضاً دخل المواطن والفساد والرقابة والأمان ومعدلات الجريمة والبطالة، لتكشف إخفاق حكومة ميليشيا أسد في جميع محاولاتها بتصوير دمشق على غير ما هي عليه.



إلا أن التصنيف لم يأت لسكان دمشق بجديد فهم يعيشون سوء الخدمات واقعاً في حياتهم اليومية، حيث إن دخل الموظفين لا يتناسب مع غلاء الأسعار ويكاد لا يكفي الراتب وفقاً لتقارير، لسد احتياجات عائلة متوسطة العدد سوى ليوم أو يومين على أبعد تقدير، بل إنه أقل مما يجنيه أحد المتسولين في الشوارع وفق تصريحات مسؤولين في الميليشيا ذاتها، وبحسب موقع «erolpxEyrals» يبلغ متوسط الأجور في سوريا 941 ألف ليرة سورية في الشهر، وتبدأ من 73 ألف ليرة.

وربما قد تهون جميع تلك المشاكل أمام مشكلة واحدة يعاني منها المقيمون في دمشق وغيرها من المدن القابعة تحت سيطرة ميليشيا أسد وهي الأمان، فالسوريون



في تلك المناطق معرّضون للاعتقال دون سبب واضح أحياناً، ما يثير قلق الأهالي من زيادة الانتهاكات بحقهم في ظل الأزمات التي تسبّب بها أسد، حتى جعلت أمر بقاء السوري حياً هو الموضوع الأساسي، وما عدا ذلك مجرد تفاصيل، بينما تنخرط قوات تلك الميليشيا بسرقة ونهب ما تبقى من أرزاق السوريين دون إعطاء أهمية لحياة المواطنين. (ترجمة: أورينت)

المصدر: الإيكونوميست





خطة أمريكية جديدة «لحماية» الشرق الأوسط من إيران ستراتفور

(اللغة الإنجليزية) حزيران 2022

خلاصة المادة: نشر مركز «ستراتفور» الأمريكي للدراسات الإستراتيجية والأمنية تحليلاً حول مشروع قانون أمريكي لنشر نظام دفاع جوي وصاروخي متكامل في منطقة الشرق الأوسط، يغطي حلفاء الولايات المتحدة ويهدف إلى حمايتهم من الهجمات التي تشنها إيران أو ميليشياتها الوكيلة بالصواريخ أو الطائرات المسيّرة. غير أن هذا النظام يعوقه عدم موافقة بعض الدول، مثل العراق والكويت وربما قطر وعمان، على المشاركة في نظام تمثل إسرائيل جزءاً منه. ويشير المشرّعون الأمريكيون صراحةً إلى أن القانون يهدف إلى إحراز تقدم في مساعي التطبيع العربي الإسرائيلي.



ويهدف قانون الدفاع هذا إلى إنشاء نظام دفاع جوي وصاروخي متكامل (DMAI) عبر حلفاء الولايات المتحدة وشركائها في الشرق الأوسط، ويغطي إسرائيل ومصر والأردن والعراق ومجلس التعاون الخليجي. وسيطلب التشريع من وزارة الدفاع الأمريكية قيادة الجهود المبذولة لإنشاء نظام الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل للدفاع ضد الهجمات الصاروخية والصواريخ والطائرات المسيّرة التي تطلقها إيران والميليشيات المدعومة منها. ويتابع التحليل موضعاً أن عديداً من الدول التي يهدف التشريع إلى دمجها لديها بالفعل أنظمة دفاع أمريكية منتشرة على أراضيها. وتمتلك دولة الإمارات نظام ثاد



(DAAHT) المتقدم. كما يمتلك كل من السعودية وقطر والإمارات والبحرين ومصر والأردن والعراق والكويت بطاريات صواريخ باتريوت التي تديرها الولايات المتحدة أو تستضيف هذه الصواريخ، بينما لا تزال دول أخرى في المنطقة تستخدم صاروخ هوك أرض-جو (KWAH) الأقدم من صنع الولايات المتحدة.

تعثر العودة إلى الاتفاق النووي ينذر بمزيد من الهجمات

ويأتي التشريع في الوقت الذي تبدو فيه احتمالات إبرام اتفاق نووي بين الولايات المتحدة وإيران قاتمة، مما قد ينذر بمزيد من الهجمات الصاروخية والصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية في جميع أنحاء المنطقة. وتمتد قدرات إيران الصاروخية الباليستية والصاروخية والطائرات المسيّرة من إيران إلى لبنان عبر سوريا والعراق واليمن، مما يمنح طهران القدرة على استهداف القوات الأمريكية والإسرائيلية والخليجية من عدة مصادر.

وتشارك الولايات المتحدة بالفعل في نظام الدفاع الجوي المتكامل (SDANITAN) التابع لحلف الناتو، والذي تأسس في الخمسينيات من القرن الماضي. ويهدف نظام الدفاع الجوي المتكامل إلى إنشاء نظام دفاع جوي متكامل آخر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بحلول عام 2022 بين حلفاء وشركاء الولايات المتحدة هناك. ويمضي التحليل إلى أنه على الرغم من أن أنظمة الدفاع الحالية موجودة بالفعل في معظم البلدان، فإن السياسات المحلية تمنع التنفيذ الكامل لنظام دفاع جوي وصاروخي إقليمي - خاصة في السعودية وقطر وعمان والكويت والعراق - لأن إسرائيل ستكون جزءاً من الشبكة.

وتتمتع السعودية وقطر وعمان بعلاقات أمنية أو اقتصادية أو دبلوماسية سرية مع إسرائيل، لكنها ليست على استعداد بعد لقبول التطبيع الكامل مع الدولة العبرية لأسباب محلية وأيديولوجية مختلفة، بحسب التقرير. أما العراق والكويت، اللذان انتخبا مجالس تشريعية ولديهما سكان يعارضون بأغلبية ساحقة العلاقات مع إسرائيل، فهما أبعد ما يكون عن التطبيع. وبسبب النفوذ الإيراني في العراق جزئياً، فإن بغداد أيضاً بعيدة عن امتلاك نظام دفاع جوي أو صاروخي أمريكي متقدم. وتظل بطاريات باتريوت في البلاد تحت السيطرة الأمريكية في قاعدة عين الأسد الجوية في محافظة الأنبار العراقية. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن التكامل السري ممكن لدول مثل السعودية وقطر، حيث تتمتعان بعلاقات أكثر تقدماً مع إسرائيل بالإضافة إلى علاقات دفاعية عميقة مع الولايات المتحدة. كما تمنح الأنظمة السياسية المركزية في السعودية وقطر كلتا المملكتين مساحة أكبر لتنفيذ الأنظمة مقارنةً بدول مثل العراق والكويت، حيث



تكون البرلمانات المنتخبة أكثر قدرة على كبح جماح السلطة التنفيذية، بحسب تقرير المركز الأمريكي.

معضلات التطبيع

ويشير التحليل إلى أن السعودية لا تزال تعارض التطبيع رسمياً مع إسرائيل حتى قيام دولة فلسطينية. لكن مسار التطبيع في الرياض مع ذلك متقدم نسبياً.

وفي الشهر الماضي، ظهرت تقارير تفيد أن الولايات المتحدة ساعدت في التوسط في نقل جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية من خلال إقناع إسرائيل بالتخلي عن اعتراضاتها (تقع الجزر الإستراتيجية على طول مضيق العقبة، والذي تحتاجه إسرائيل للوصول إلى البحر الأحمر. كانت إسرائيل في السابق قادرة على منع انتقال تيران وصنافير إلى السعودية من خلال الإشارة إلى الشروط الواردة في معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية لعام 9791 والتي تنص على بقاء الجزر منزوعة السلاح). ويأتي التطور الاستثنائي الأخير بشأن نزاع تيران وصنافير أيضاً وسط تقارير عن قيام شركات إسرائيلية بإبرام صفقات في السعودية، فضلاً عن شائعات عن اجتماعات عُقدت بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين تهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية.

عمان وقطر والحياد الإقليمي

يعارض كل من عمان وقطر رسمياً تطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل إقامة دولة فلسطينية. ولكن كليهما حريص أيضاً على الحفاظ على حيادهما الإقليمي بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران. ولا تزال المشاعر المعادية لإسرائيل متقدة في العراق، حيث قتلت غارة جوية إسرائيلية على أهداف مرتبطة بإيران ما يصل إلى 74 شخصاً في عام 9102. وفي الشهر الماضي، عزز البرلمان العراقي قوانين مكافحة التطبيع في البلاد. ولدى الكويت أيضاً قانونها الخاص بمكافحة التطبيع منذ عام 4691، والذي وسَّعه البرلمان في عام 8102 ليشمل أيضاً حظر العلاقات بين الكويتيين والإسرائيليين عبر الإنترنت.

ويوضح المركز الأمريكي أنه حتى نظام الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل المطبق جزئياً سيعزز قدرة إسرائيل، و(بدرجة أقل) قدرة الدول المجاورة الأخرى، على ردع بعض الهجمات الإيرانية والهجمات التي تشنها وكلاؤها. لكن المسافة الجغرافية ونقطة انطلاق الهجمات ستحددان جزئياً فعالية مثل هذا النظام على الأقل. وستزيد أنظمة الإنذار المبكر التي تقدم المعلومات، حتى لنظام الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل الإقليمي الجزئي، من احتمالية اكتشاف هجمات إيرانية أو هجمات بالوكالة في وقت أقرب، وسيجري تفعيل



أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي على نحو أسرع لمنع مثل هذه الضربات. وحتى لو كان قانون الدفاع يغطي إسرائيل والبحرين والإمارات ومصر والأردن فحسب، فإنه لا يزال يعطي إسرائيل إنذاراً أكثر تقدماً بشأن بعض الضربات الإيرانية القادمة من العراق وإيران. غير أنه من دون مشاركة السعودية في نظام الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل، سيستغل الحوثيون المدعومون من إيران في اليمن الفجوة الاستخباراتية حول المملكة.

كما أن نظام الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل لن يفعل الكثير لتقليل فعالية الهجمات الصاروخية القصيرة المدى، وكذلك الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة، ضد الأهداف الإقليمية. وهذا صحيح على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بحماية إسرائيل والسعودية من الهجمات التي تُشن من دول مجاورة مثل لبنان وسوريا (في حالة إسرائيل) واليمن (في حالة السعودية)، حيث قد يعتمد المهاجمون في كثيرٍ من الأحيان على هجمات الأسراب القصيرة المدى وفترات الطيران الأقصر لضرب الأهداف قبل أن تتمكن الدفاعات الجوية من اعتراضها. وتمتلك إسرائيل أنظمة رادار مختلفة مضادة للصواريخ منتشرة في البر والجو والبحر. ولكن حتى وقت قريب، اقتصر مدى هذه الأنظمة على حدود إسرائيل وقواعدها. ويبلغ مدى نظام رادار (eniP neerG 0802-M / LE) الإسرائيلي، وهو نظام الرادار الأساسي المضاد للصواريخ في البلاد، حوالي 063 إلى 005 ميل، مما يجعل أجزاء من العراق، وكل إيران واليمن، خارج قدرته على الكشف. وليس من الواضح هل يشجع قانون الدفاع إسرائيل على إرسال أنظمتها إلى الدول المشاركة أم لا.

تعميق التطبيع بين إسرائيل والسعودية هدف واضح

ويلفت التحليل إلى أنه في ظل قانون الدفاع، يمكن للولايات المتحدة أيضاً الاستفادة من التكامل الوثيق مع الدفاعات الجوية التي تقودها الولايات المتحدة وإمكانية الوصول إلى التقنيات العسكرية الإسرائيلية لتحفيز السعودية - وهي هدف متكرر لهجمات الحوثيين والإيرانيين - على تعميق التطبيع مع إسرائيل. وأوضح المشرّعون الأمريكيون صراحةً أن قانون الدفاع يهدف إلى إحراز تقدم في مساعي التطبيع العربي الإسرائيلي المنصوص عليه في اتفاقيات أبراهام لعام 2020 - وهو الهدف الذي من شأنه أن يفسر إدراج إسرائيل في القانون.

ويُشاع أن السعودية مهتمة بالقبة الحديدية الإسرائيلية للمساعدة في حماية الحدود الجنوبية للمملكة والبنية التحتية النفطية من الهجمات التي تشنها إيران والحوثيون اليمنيون المدعومون منها. والوتيرة المتزايدة لهجمات الحوثيين والإيرانيين ربما تجعل



الرياض أكثر اهتمامًا ببرنامج نظام الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل الذي تقوده الولايات المتحدة إذا كان يتضمن تقنيات إسرائيلية، مثل القبة الحديدية ونظام دفاع الشعاع الحديدي الإسرائيلي المستقبلي الذي يعمل بالليزر. ومن أجل منع المعارضة الشعبية المحلية، يمكن أن يكون لدى السعودية خيار المشاركة سرًا في البرنامج، على غرار الطريقة التي أجرت بها الإمارات والبحرين بهدوء تدريبات عسكرية إلى جانب القوات الإسرائيلية في المناورات التي قادتها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي قبل وقت قصير من تطبيع البلدين العلاقات مع إسرائيل في عام 2020.

ويختتم المركز الأمريكي التحليل موضحًا أن السعودية طوّرت بالفعل علاقات سرية أخرى مع إسرائيل، بما في ذلك العلاقات التجارية ولقاء يشاع أنه عقد بين ولي العهد محمد بن سلمان ورئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو في عام 2019. وتعكس هذه العلاقات رغبة ولي العهد السعودي في بناء علاقات مع إسرائيل حتى من دون إحراز تقدم في القضية الفلسطينية، على الرغم من أنه يفترض على نطاق واسع أن الجمهور السعودي سيعارض التطبيع.

المصدر: ستراتفور (نقلًا عن ساسة بوست)



ما عواقب عرقلة روسيا تمديد المساعدات «عبر الحدود» إلى إدلب؟ خبر تورك

تشيترينار تشيتين

(اللغة التركية) 27 حزيران 2022

خلاصة المادة: تنتهي مدة الآلية الأممية المحددة لتوصيل المساعدات عبر الحدود التركية إلى الشمال السوري في الأسابيع المقبلة، وسط مخاوف من رفض روسي لإقرارها بسبب التطورات الدولية وتداعيات الحرب على أوكرانيا. وفي تموز/ يوليو 2021، اعتمد مجلس الأمن القرار 2585، وسمح بتمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية العابرة للحدود إلى سوريا عبر «معبر باب الهوى» التركي حتى 10 تموز/ يوليو 2022 حيث ينتهي «التفويض الاستثنائي». صحيفة «خبر ترك» في تقرير لها قالت إن المساعدات الإنسانية الدولية هي شريان الحياة بالنسبة للملايين المحاصرين في إدلب شمال سوريا. وأضافت أن أزمة إدلب، عادت من جديدة بشكل أكثر خطورة هذا العام، حيث يعتمد أربعة ملايين شخص هناك على المساعدات التي تمر عبر معبر «جلفا غوزو» الحدودي في منطقة الريحانية بولاية هتاي. وقد تصل هذه المساعدات الأممية إلى إدلب إذا سمحت روسيا بذلك، لكنها قد تستخدمها كورقة مساومة في الحرب الأوكرانية





ويتم تسليم ما بين ثمانمائة إلى ألف شاحنة من المنظمات الدولية، وحوالي ألف شاحنة من جمعيات الإغاثة التركية وتحمل مواد غذائية وأدوية وغيرها كل شهر إلى إدلب عبر المعبر الحدودي، وإذا لم تسمح روسيا باستمرار الآلية فقد تحدث كارثة إنسانية. ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية روسية، أن موسكو لن تسمح بتمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية إلى إدلب عبر البوابة التركية، وعليه فقد تصبح «الحدود التركية باكستانية، ما قد يتسبب في تداعيات خطيرة بالنسبة لتركيا. وتتحجج روسيا لردع المنظمات الإغاثية من خلال الادعاء بوجود «إرهابيين» في إدلب، و«أن هيئة تحرير الشام المتطرفة هي التي تسيطر هناك»، ولكن ثلاثة ملايين من أصل أربعة يقطنون في مخيمات اللاجئين، وأكثر من 59 بالمئة هم مدنيون وجميعهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

ويعد مخيم أطمة للاجئين بجوار المعبر الحدودي لتركيا، أحد المخيمات التي تعاني أسوأ الظروف في العالم، ويفتقر إلى البنية التحتية وسط انتشار للأمراض في المخيم. وكان من المفترض أن يتخذ مجلس الأمن الدولي قراره بشأن تمديد عمل آلية المساعدات للشمال السوري، وفي عام 2020 استخدمت موسكو «الفيتو» وسمحت بتمديد عمل الآلية لإيصال المساعدات عبر بوابة واحدة فقط، وتم تمديد العمل لمدة عام واحد فقط. وذكرت الصحيفة أن العام الحالي يختلف، إذ تستخدم روسيا هذه القضية فقط كورقة مساومة في ظل حربها على أوكرانيا.

وفي الماضي، كان ينظر إلى إدلب أنها مخزون الحبوب السوري، ومع ذلك لم يتبق الكثير منه، بسبب حالة النزوح من المزارعين، وقيام اللاجئين ببناء مخيمات فوق مناطق الحقول. وقبل اندلاع الحرب على أوكرانيا، كان هناك نقص في القمح في جميع أنحاء سوريا، والأزمة العالمية الآن تفاقم الوضع، وهناك نقص حاد في الخبز والسكر والوقود، والظروف المعيشية الإنسانية في إدلب السيئة سوف تنجر إلى واقع أسوأ.

وإذا أغلقت روسيا الباب أمام إدلب، «فستتحول الأمور إلى الجحيم مرة أخرى في سوريا، وستواجه تركيا خطر نزوح لأربعة ملايين سوري تجاهها. وتصر روسيا على إيصال المساعدات إلى مناطق الشمال السوري عبر دمشق التي تسعى لتوسيع نفوذها على المناطق التي لا تخضع لسيطرتها. وإذا كان إيصال المساعدات إلى الشمال السوري يتم عن طريق النظام السوري، فإنه سيستخدمها لأغراض سياسية. (ترجمة عربي 12)

المصدر: خبر تورك



في ظل "الإفلات من العقاب": سوريون عرضة للتعذيب في السجون اللبنانية سيريا دايركت

أليثيا مدينا

(اللغة الإنجليزية والعربية) 26 حزيران 2022

خلاصة المادة:



انقلبت حياة تيم رأساً على عقب بعد مدهامة عناصر من الأمن اللبناني، في عام 9102، منزله "بالخطأ"، إذ لم يكن الشخص الذي يبحثون عنه "لكنهم أخذوني أنا وجاري"، كما قال اللاجئ السوري لـ "سوريا على طول".

بدأت المعاملة الوحشية منذ لحظة اقتياده إلى أحد مراكز الاعتقال في بيروت، وهنا تعرض للضرب تسعة أيام متوالية، وحين اعتقل عناصر الأمن ابنه، لم يعد أمامه سوى الاستسلام لأوامرهم، "عندما ضربوا ابني أمامي أخبرتهم أن يدونوا ما يشاؤون من اعترافات"، وفقاً لتيم، فوجّه الأمن اللبناني له تهمة التورط بالإرهاب، والانتساب للجيش الحر.



أمضى تيم على ورقة الاعترافات دون قراءتها، في قصة ليست الأولى من نوعها، حيث أسفرت سنوات من الإفلات من العقاب إلى انتشار ثقافة التعذيب في المعتقلات اللبنانية. ومع أن التعذيب قد يطال أي شخص في لبنان إلا أن أوضاع اللاجئين السوريين في لبنان تجعلهم من أكثر الفئات عرضة للتنكيل وسوء المعاملة في حال اعتقالهم من قبل السلطات.

في العقود الأخيرة، أحرز لبنان بعض التقدم على المستوى الرسمي بإقرار تشريعات ضد التعذيب والمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، المبرمة في مثل هذا اليوم من عام 7891، بيد أن الشهادات التي أدلى بها معتقلون سابقون تظهر أن التعذيب مازال مستمراً.

هذا ما وجده السيد نيك كفاتر اسخيليا، رئيس بعثة اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة، عقب زيارة مفاجئة للبعثة إلى لبنان، في أيار/ مايو الماضي. "مرت اثنتا عشرة سنة على آخر زيارة للجنة، إلا أن معظم التوصيات التي طُرحت إثر زيارتنا الأولى ما تزال بانتظار التنفيذ، وليس هناك أثراً كبيراً للمساعي التي بذلتها الحكومة على وضع الأشخاص المحرومين من حريتهم، كما جاء في تصريحه.

منذ عام 0102، أوصت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب بإنشاء آلية وطنية وقائية "تؤدي وظيفتها على نحو صحيح"، وتحسّن أوضاع مراكز الاعتقال "التي يرثى لها"، وتتصدى لمشكلة الاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة.

جرى التحقيق مع تيم من دون حضور محامٍ، وأجبر على التوقيع على اعترافاته تحت التعذيب، وهو ما حصل مع معتقلين سابقين تعرضوا لتصرفات مشابهة على يد قوات الأمن اللبناني، أدت هذه الممارسات مع غياب الرغبة بإنفاذ القانون وتطبيق التشريعات الحالية المناهضة للتعذيب والتحقيق في قضايا التعذيب، إلى خلق مناخ من الإفلات من العقاب، على حدّ وصف محامين.

بعد الاعترافات التي أدلى بها تيم، أُفرج عن ابنه، ومثل تيم أمام محكمة عسكرية، الذي كشف عن الكدمات في أنحاء جسده أمام القاضي، وأخبره "هذا جسمي بعد سبعة أيام من الاعتقال، يمكنك أن ترى آثار الضرب"، وأضاف "لقد عذبوا ابني على مرأى عيني، فماذا كان يمكنني أن أفعل؟"، مستدرِكاً: "لا يوجد لنا حقوق. نحن في لبنان".

أودع تيم في السجن لعدة أشهر إلى أن أُطلق سراحه في السنة الماضية بعد أن بيّن محاميه أنه اعتُقل خطأً لدى مدهمة منزله في عام 9102.



تيم هو أحد الناجين من التعذيب الذين ساندهم مركز نسيم، التابع للمركز اللبناني لحقوق الإنسان (HDLC)، ومقره بيروت، الذي يُعنى بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني لضحايا التعذيب وعائلاتهم. في عام 1202، عالج المركز 85 شخصاً من ضحايا التعذيب وعائلاتهم، علماً أن معظم مراجعيه من السوريين.

”كل من يرونه مُستضعفاً“

تعرف الأمم المتحدة ”التعذيب“ على أنه ”أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف... يُحرّض عليه أو يُوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية“.

خلال العقد الأخير في لبنان، وثقت عدة منظمات تُعنى بحقوق الإنسان استخدام الأفرع الأمنية (من قبيل: الاستخبارات العسكرية، مديرية الأمن العام، قوى الأمن الداخلي)، الضرب المبرح، الكهرباء، التعليق في السقف، وضعيات مُجهّدة، والتعذيب النفسي من قبيل التهديدات أو السجن الانفرادي أثناء الاستجواب.

إنّ الإطار التعريفي لتحديد ضحايا التعذيب في لبنان واسع، ويمكن أن يشمل ”كل من يرونه مُستضعفاً“ بحسب ما ذكرت نادين مبارك، متخصصة في المشاريع والأبحاث في المركز اللبناني لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أنه قد يكون ”بناءً على التمييز على أساس الجنسية أو العرق، أو حتى كون الشخص بلا عائلة أو أنه لا يملك دعم مالي لتعيين محامي“.

أوضح محمد صبلوح، محامي متخصص في قضايا التعذيب، ومدير مركز حقوق السجين في نقابة المحامين في طرابلس، أنّ أولئك المتهمين بالإرهاب أو بتهم تتعلق بالمخدرات يتركزون غالباً ”حيث تتركز قضايا التعذيب“.

وذكر صبلوح لـ”سوريا على طول“ بأنّ الدعم الدولي الموجه للبنان بغية مكافحة الإرهاب وجرائم المخدرات في السنوات الأخيرة دفع الأجهزة الأمنية إلى ”احتجاز أكبر عدد ممكن من الأشخاص، وضربهم بأسوأ الطرق“ من أجل انتزاع اعترافات بالتورط بالإرهاب أو المخدرات، ليُروا ”المجتمع الدولي أنهم يحاربون الإرهاب والمخدرات“.

في عام 1202، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً جمع شهادات 62 سورياً عانوا من التعذيب في لبنان أثناء احتجازهم بتهم تتعلق بالإرهاب، ويعدّ السوريون من الفئات الهشة التي تُعامل بطريقة سيئة لدى احتجازها.



وتبلغ نسبة اللاجئين السوريين في لبنان الذين لا يملكون إقامة قانونية 48.7٪، وهم عرضة للاعتقال التعسفي على الحواجز، ولا ملجأ لهم يحميهم إذا ما انتهكت حقوقهم إلا من خيارات محدودة.

ووفق تقرير صادر عن مركز وصول لحقوق الإنسان (RHCA)، في أيار/ مايو الماضي، تعرض 04 سورياً للتعذيب أثناء اعتقالهم تعسفاً. في ذلك العام، قدمت المفوضية المساندة القانونية إلى 059 معتقلاً سورياً وقدمت "دعماً مخصصاً" للأفراد الذين أبلغوا عن "ادعاءات بتعرضهم للتنكيل"، كما قالت دلال حرب، المتحدثة باسم المفوضية في لبنان لـ "سوريا على طول"، مشيرة إلى أن المفوضية لم تتمكن من الكشف عن عدد المعتقلين الذين بلغوا عن التنكيل بهم "لحساسية الموضوع المطروح"، بحسب حرب. اعتُقل مرتين وعُذّب مرتين

في عام 7102، كان عازر يقود سيارته برفقة زوجته ليا، امرأة متحولة جنسياً، حينما أوقفهم حاجز للجيش اللبناني، وبعد أن فتش الضابط هواتفهم ووجد صوراً تجمعهما معاً "سألوني إن كان زوجي وأعاشره"، أجابت ليا بـ "نعم. لم أعلم أنّ ذلك ممنوع هنا"، كما قالت لـ "سوريا على طول".

يجرّم قانون العقوبات اللبناني، بموجب المادة 435، "العلاقات الجنسية المخالفة للفترة"، ويعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى عام.

وما إن اعتُقل الثنائي، قالا إن الضباط انهالوا على كليهما بالضرب والشتم وبعثتهما بالشذوذ، "ضربوني ومن ثم صعقوا ليا بالكهرباء أمامي... حينما رأيت ذلك، قلت لهم سأعترف بأي شيء"، قال عازر.

أمضى عازر وليا على اعتراف "الإخلال بالآداب العامة" دون قراءة مضمون الاعترافات، واعتقلا لشهر، خلال العشرة أيام الأولى لم يتمكن من تعيين محامٍ، وحينما أوكلت عائلة عازر محامٍ له "بدأ بابتزازي" وتهديده بإبلاغ عائلته حول علاقته بليا، كما قال.

تركت هذه الحادثة الثنائي في حالة صدمة وخوف من السلطات. بعد سنة، ألقى القبض على عازر وهو يشتري الحشيش "ضربتني الشرطة على رأسي، وفقدت الوعي"، مشيراً إلى اتهامه بأنه التاجر وليس المشتري.

استمرت التحقيقات شهراً كاملاً، تعرض عازر خلالها "للضرب 41 يوماً"، وأجبر على البقاء في وضعيات مجهدة، كما قال، وعندما أخبر القاضي في المحكمة أن اعترافاته انتزعت منه تحت التعذيب، وهي ليست صحيحة، "أجاب القاضي بأنها غير ظاهرة. هزّ كتفيه



وتصرّف كما لو أنه أمر طبيعي، بحسب عازر.

حُكِمَ على عازر بالسجن لمدة خمس سنوات في سجن رومية سيء الصيت والمكتظ بالنزلاء، وظل قابلاً في زنزانية مساحتها 3م×2م، رفقة ثمانية سجناء آخرين، ولمدة عامين "كنت أنام في ممرٍ قذرٍ للغاية".

أطلق سراحه قبل عدة أشهر بعد إنهاء محكوميته، ومنذ ذلك الحين يراجع عازر مركز نسيم لتلقي جلسات علاجية نفسية، متمنياً "أن تعود حياتي كما كانت قبل اعتقالي، حينما كنا نعمل وسعداء بوجودنا معاً"، كما قال.

حصلت ليا على موافقة لإعادة التوطين في كندا وستغادر لبنان قريباً، فيما أبلغت مفوضية شؤون اللاجئين عازر أن "ملفه غير مؤهل لإعادة التوطين"، ولكن ما يزال الثنائي يأملان في السفر معاً إلى كندا.

فن إقرار القوانين وعدم تطبيقها

في عام 2002، وقّع لبنان على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وفي عام 2012، أقرّ قانون مكافحة التعذيب رقم 56، الذي يجرم التعذيب، ويتضمن عقوبات تنص على سجن من يرتكب أيّاً من ممارسات التعذيب.

لكن رغم مرور خمس سنوات على إقرار القانون 56، لم يتم إدانة أي شخص بموجبه، ومن بين الحالات القليلة التي رفعت للقضاء بموجب هذا القانون، قضية حسان الضيقة، الموقوف اللبناني الذي توفي نتيجة التعذيب أثناء احتجازه في عام 19102، كما جاء في الادعاء، لكن "ظلت القضية قيد التحقيق لثلاث سنوات من دون أي تحرّك"، بحسب المحامي صبلوح.

"نحن نسن القوانين باستمرار، ودائماً نكون أول من يصادق على المعاهدات"، كما قالت نادين مبارك، مضيئة: "نظرياً نحن في تقدم، لكن عملياً، فهذا كله على الورق، في الواقع ما يزال يُمارس التعذيب".

في عام 2020، أقرّ البرلمان اللبناني تعديل المادة 74 من قانون الإجراءات الجنائية، لضمان حق المتهمين في توكيل محامٍ أثناء التحقيقات الأولية، وفي حال تم تطبيق المادة المعدلة "ستتوقف 09٪ من قضايا التعذيب"، بحسب ما قال صبلوح، لكن في الحقيقة الواقع مغاير لذلك، برأيي المحامين والجماعات الحقوقية.

"القضاة هم أول من يتعين عليهم إنفاذ القانون"، بحسب مبارك، في إشارة إلى القانون 56 والمادة 74، وأضافت: "إنها حلقة مفرغة، ما دام هنالك غياب للمساءلة لن نتمكن



من كسر تلك الحلقة، فالمسألة "لا تتمحور حول القانون بحد ذاته وإنما حول ثقافة التعذيب".

"ثقافة التعذيب" هي العقبة الأساسية، وفقاً لصلوح، وهي "الثقافة السائدة لدى السلطات القضائية والأجهزة الأمنية للحصول على اعتراف"، وهذا يؤدي إلى مناخ من الإفلات من العقاب تدرك فيه الأفرع الأمنية أنها محمية من قبل القضاء، وهم على يقين أنهم "يساعدون البلد بانتزاع الاعترافات"، بحسب قوله.

في عام 9102، بحثت دراسة للمركز اللبناني لحقوق الإنسان في استخدام التعذيب على أنه أداة استجواب، وقالت مبارك أنه "خلال عمليات الاستجواب، هنالك دائماً عنف"، مشيرة إلى أن "الفكرة تكمن في أننا نريدك أن تخافنا فتعطينا ما نريد سماعه".

كذلك، لا يعي ضباط الأمن ماهية الممارسات التي تشكل تعذيباً، فبعض المحققين "ما يزالون يعتقدون أن صفع الإنسان لا يعتبر تعذيباً، أو زجه بمفرده في غرفة مظلمة صغيرة لا يسمع فيها لساعات سوى نزول قطرات المياه" لا يعتبر تعذيباً وإنما أداة "للعثور على الجواب الصحيح" وفقاً لمبارك.

رغم أن ممارسات التعذيب ما تزال حقيقة واقعة في المعتقلات، إلا أن هنالك ضغوطاً من المجتمع الدولي لوضع حد لها وقد "أثمرت قليلاً" بحسب صلوح، موضحاً أن "بعض الأساليب مثل الصعق الكهربائي أو البلاذكو [التعليق من السقف من المعصمين] لم تعد تُستخدم كما كان سابقاً، حينما كان كل السوريين القادمين من سجن عرسال تبدو عليهم آثار تشير إلى تعرضهم لصعقات كهربائية".

ومع ذلك "ما يزال هناك تعذيب، ولكن بطريقة أكثر دهاءً"، وفق صلوح، إذ قام المحققون بتكليف أساليب تعذيب لا تترك علامات جسدية واضحة، مستشهداً بأمثلة من قبيل: الحرمان من النوم، أو صوت قطرات الماء.

ومن أساليب التعذيب التي وثقها المركز اللبناني لحقوق الإنسان، في دراسة أجريت عام 9102، "تقديم المياه للسجناء طيلة 84 ساعة، ومن ثم حرمانهم من دخول الحمام، ما اضطرهم إلى الوقوف عراة والتبول على أنفسهم"، بحسب مبارك، كل ذلك "ليشعروا بالإذلال والإهانة".

إلى من أشتكي؟

كان جواد طفلاً حينما لاذ وأهله بالفرار من سوريا عام 2102، واعتقل في عام 7102 لمدة 25 يوماً إثر مشادة وقعت بناه لي في لبنان، ولم يبلغ حينها السن القانونية، وخلال



الاعتقال ”صعقني الضابط بالكهرباء على ذراعي وضربني بعصا فولاذية وفتح جرحاً بيدي“، كما قال جواد لـ”سوريا على طول“، ولم يُسمح له بمراجعة طبيب.

بعد الإفراج عنه، لم يفكر جواد في رفع شكوى على سوء معاملته وتعذيبه، وتساءل ضاحكاً: ”إلى من أشتكى؟ الدولة؟“.

في عام 9102، قرر جواد العودة إلى مسقط رأسه في سوريا للحصول على بعض الوثائق الرسمية، متجاهلاً مخاطر العودة إلى سوريا، لا سيما من هم في سن التجنيد، وفور عبور الحدود اعتقل وعذب لثلاثة أشهر في أحد مراكز الاعتقال في سوريا، حيث كُسرَت ثلاثة من أضلعه، بحسب قوله، وتم سوجه لأداء الخدمة العسكرية، لكن بعد عامٍ من الخدمة تمكن من الفرار والعودة إلى لبنان بطريقة غير نظامية.

اعتقل جواد مرةً ثانية لفترة وجيزة، العام الماضي، عقب شجارٍ في الشارع، لكن في هذه المرة زارته محامية مرسله من قبل مفوضية شؤون اللاجئين، إلا أنها لم تقم بالكثير، بحسب قوله، إذ تكلمت معه على عجل ”أخبرتني أنها لم تتمكن من مساعدتي، ثم غادرت“.

أُفرج عن جواد، لكنه لم يستعد حريته على وجهها الأكمل، على حد قوله، ”إن اعتقالوني في الشارع، سيقومون بترحيلي، وإن عدت إلى سوريا، فالحكم بالسجن لسبع سنواتٍ بانتظاري“ نظراً لفراره من الخدمة العسكرية، كما أوضح.

يشعر جواد أنه ”محاصر من كل الاتجاهات“، على حد وصفه، كونه لا يملك إقامة قانونية، ولا يستطيع العمل، لذلك ”قليلاً ما أخرج من المنزل“، خشية توقيفه على أحد الحواجز، ويقتصر خروجه على ”زيارة مركز نسيم“. وكذلك لا يمكنه العودة إلى سوريا ولا حتى الحصول على إعادة توطين.

”لم أعد أحتلم مزيداً من التعذيب“

في عام 5102، اعتقل بلال أثناء محاولته الفرار إلى تركيا، عبر مطار بيروت، للانضمام إلى عائلته هناك، وهو مقاتل سابق في صفوف جبهة النصرة، التي كانت تابعة آنذاك لتنظيم القاعدة.

في صيف عام 4102، اندلعت اشتباكات بين الجيش اللبناني وحزب الله مع مقاتلي تنظيم الدولة وجبهة النصرة في منطقة عرسال، وهي بلدة لبنانية قريبة من الحدود مع سوريا، ما أدى إلى مقتل 96 من المدنيين والمقاتلين والجنود.

بعد اعتقال بلال، اعترف أنه انضم إلى جبهة النصرة، لكنه نفى تورطه بالهجوم ضد



الجيش اللبناني في عرسال، وخلال التحقيق "أجبروني على الوقوف 42 ساعة متواصلة وضربوني، وعلقوني بوضعية البلانكو"، كما قال لـ"سوريا على طول"، مشيراً إلى أنهم كانوا يتبعون الروتين ذاته "يضربونني حتى أنزف ومن ثم يتوقفون". بعد خمسة أيام أمضى على اعترافٍ بقتل جندي لبناني "لأنني لم أعد أحتمل مزيداً من التعذيب". في المحكمة العسكرية، أخبر القاضي بأن اعترافاته انتزعت تحت التعذيب، ومع ذلك، حكم عليه بالإعدام، ولأن لبنان أوقف تنفيذ عقوبة الإعدام على نحو غير رسمي، يتحول الحكم إلى سجن مؤبد.

ومنذ سبع سنوات يقضي بلال محكوميته في سجن رومية، وفور إيداعه السجن أخذه فرع أمني لمزيد من الاستجواب، كما قال في حديثه عبر الهاتف من داخل السجن، مضيفاً: "كنت أف لمدة 42 ساعة متواصلة، أثناءها كنت أتعرض للضرب على أعضائي الحساسة لساعة كاملة".

حصل بلال على تقرير طبي من الأطباء في السجن يوثق تعرضه للضرب، وقدم شكوى بناء على التقرير، لكن بعد علم الفرع الأمني بالشكوى أبرحه ضرباً، فلم يشترك بعدها أبداً.

تم تغيير جميع أسماء المصادر السورية في هذا التقرير والتفاصيل التي من شأنها أن تكشف هويتهم من قبل الأفرع الأمنية المعنية باعتقالهم أو أماكن اعتقالهم، وتم حجبها لدواعٍ أمنية.

المصدر: سيريا دايركت



أمريكا أبعد ما يكون عن الانسحاب من الشرق الأوسط! أميركان بروسبكت

سارة ليا ويتسن

(اللغة الإنجليزية) 23 حزيران 2022

خلاصة المادة: نشرت مجلة «أميركان برسبيكت» الأمريكية مقالاً لسارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية لمنظمة الديمقراطية في العالم العربي، والتي كانت تشغل في السابق منصب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة «هيومن رايتس ووتش» من 2004 إلى 2020، حول التحول الحادث في علاقات الولايات المتحدة بدول الخليج العربي، لاسيما السعودية والإمارات، في ضوء تحالف جديد تقوده أمريكا للدفاع عن دول المنطقة بما فيها إسرائيل ضد التهديدات الإيرانية.



وتستهل الكاتبة مقالها بالإشارة إلى التقارب الزمني لتسمية طريق باسم خاشقجي في واشنطن وزيارة بايدن للسعودية للقاء قاتله، على حد تعبيرها، قائلة: «من المؤسف أنه في الوقت الذي يُزاح فيه الستار عن (طريق جمال خاشقجي) الذي أُعيد تسميته حديثاً ويقع أمام السفارة السعودية في واشنطن، أعلن البيت الأبيض شيئاً يشبه إلى حد كبير الاعتراف القسري».



وأضافت: «سيسافر الرئيس بايدن إلى السعودية، البلد الذي وعد بمعاملته على أنه «منبوذ»، حيث سيضطر حتمًا إلى مصافحة الرجل الذي كشفت الإدارة الأمريكية أنه أمر بقتل خاشقجي؛ ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. وفي استسلامٍ مذل، يتحول بايدن، الذي وعد بإعادة تقييم عقود من الدعم الكارثي لحكومة السعودية، إلى تعميق غير مسبوق لالتزامات الولايات المتحدة. وذلك من خلال تحالف أمني وشيك يُقال إنه يلزم بلادنا بالدفاع عن منطقة الخليج».

البدايات مشجعة.. ولكن الصمود صعب

كان خطاب الرئيس بايدن القوي والمرتجل الذي أدان السعودية خلال حملته الرئاسية منطقيًا من الناحية السياسية في ذلك الوقت. وأدّى الغضب العام من جريمة القتل «الوقحة» لخاشقجي، وفق تعبير الكاتبة، بعد أن أمر بها محمد بن سلمان، إلى جانب الأدلة الدامغة على جرائم الحرب التي ارتكبتها المملكة في اليمن، إلى تصويت أغلبية نادرة من الحزبين في الكونجرس مرتين لإنهاء مبيعات الأسلحة إلى السعودية، والتي لم يعرقلها سوى الرئيس ترامب. وبدا التوقيت مناسبًا للانسحاب من الالتزامات المرهقة في الشرق الأوسط والتحول نحو آسيا، وهو هدف إستراتيجي استعصى على عديد من الإدارات السابقة.

وبمجرد وصوله إلى السلطة، تحركت إدارة بايدن بجرأة وشجاعة لإنهاء حرب أمريكا التي استمرت 02 عامًا في أفغانستان، واستئنفت المحادثات حول اتفاق نووي متجدد مع إيران. وأعلنت أنها ستنتهي دعمها للحرب السعودية في اليمن، وعلقت لفترة وجيزة بعض مبيعات الأسلحة إلى السعودية والإمارات وسحبت ثماني بطاريات باتريوت مضادة للصواريخ من المنطقة.

وقد أوفت بوعداها بإصدار تقرير المخابرات الوطنية الذي يورط محمد بن سلمان مباشرة في مقتل خاشقجي، وأعلنت «حظر خاشقجي» (سياسة اتخذتها وزارة الخارجية الأمريكية لفرض قيود على تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة على 67 فردًا سعوديًّا تعتقد الوزارة أنهم شاركوا في تهديد منشقين أو معارضين في الخارج، بمن فيهم جمال خاشقجي) لمعاقبة سعوديين من المستوى المنخفض يُعتقد أنهم متورطين في مقتل خاشقجي، على الرغم من أنها رفضت رفضًا صريحًا معاقبة محمد بن سلمان نفسه.

وبين هذه الإجراءات والخطوات القانونية الأخرى ضد الوكلاء الإماراتيين والإسرائيليين، والتحذير من دورهم في القمع خارج حدودهم، كان فريق بايدن يشير إلى اتجاه جديد



في العلاقات الأمريكية الخليجية. ولكن بالسرعة نفسه، أذعنت الإدارة لكي تطمئن الخليج إلى أن «العمل الحقيقي» سيبقى كالمعتاد.

التطورات السياسية في العالم تقلب الخطط رأس على عقب

تشير الكاتبة إلى أنه في أبريل (نيسان) الماضي، وافق البيت الأبيض على تمرير صفقة أسلحة إلى الإمارات تبلغ قيمتها 32 مليار دولار، وأعلن أنه سيوقف عن بيع فئة غير محددة من مبيعات الأسلحة «الهجومية» فقط إلى السعودية. وفي الأسبوع الماضي، خلص مكتب المساءلة الحكومية إلى أن التمييز لا معنى له، حيث لم يتمكن مسؤولو وزارة الخارجية من «تقديم تعريف للمعدات ذات الطبيعة الدفاعية». وتبع ذلك في الخريف الماضي صفقة صواريخ للسعوديين تزيد قيمتها على مليار دولار، إلى جانب عدد من صفقات الأسلحة الكبرى الأخرى.

ومنذ ذلك الحين، أدت عاصفة من التطورات السياسية غير المتوقعة، وأبرزها الحرب في أوكرانيا، إلى منع أي مزيد من تخفيف العلاقات مع الشرق الأوسط. وليس من السهل، على أي حال، تعطيل سيل المكاسب السهلة التي تتحقق على يد أكبر من يشتري الأسلحة الأمريكية وأكثر من يحقق الربح للولايات المتحدة في العالم، السعودية والإمارات، في وقت تحتفظان فيه أيضًا بنسبة 22٪ من احتياطات النفط في العالم.

ضغوط صناعة السلاح

وتشير الكاتبة إلى أن الإدارة الأمريكية تعرضت لضغوط من صناعة الدفاع، والتي يرتبط من خلالها كبار المسؤولين، لا سيما وزير الخارجية أنطوني بلينكين ووزير الدفاع لويد أوستن، بعلاقات تجارية وشخصية عميقة وطويلة الأمد.

كما واجهت القوة الموحدّة على نحو متزايد لجماعات الضغط الإسرائيلية والسعودية والإماراتية، الذين تحركوا لخلق إعادة التقييم الموعودة للعلاقات، ملوِّحين باحتمال انضمام السعودية إلى اتفاقات أبراهام، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج، بوصفه انتصارًا أمريكيًا.

وأعلن الوزير بلينكن مرارًا وتكرارًا، دون تقديم أي شيء سوى التفسيرات الأكثر عمومية، أن توسيع الاتفاقات وتعميقها سيكون أولوية قصوى للإدارة، على الرغم من حقيقة أن الوحدة بين هذه الدول قد شجعتهم على العمل كتلة تجاه بقية العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة.

ووفق تعبير الكاتبة، فقد ضاعفت الضربات الصاروخية الحوثية، التي ألحقت أضرارًا جسيمة



بأبوظبي لأول مرة، على نحو دراماتيكي من الترانيم الجنائزية التي عزفتها جوقة صغار العاملين في المؤسسات البحثية الذين انتقدوا تخلي بايدن عن «حلفائنا» في الشرق الأوسط. وسرعان ما تحولت الإمارات والسعودية إلى تكتيكات صعبة خاصة بهما، حيث فاخرتا بالعلاقات الدفاعية الموسَّعة مع الصين وروسيا، وسرَّبتا خطأً عن بناء مصانع إنتاج أسلحة صينية، بل هددتا أيضًا بربط أسعار النفط باليوان.

حرب أوكرانيا تقوِّي المحور السعودي- الإماراتي- الإسرائيلي وتشير الكاتبة إلى أن الحرب في أوكرانيا وما صاحب ذلك من تصاعد في أسعار النفط دفعت المحور السعودي- الإماراتي- الإسرائيلي إلى التعامل مع الأمور بمزيدٍ من العناد والعدوانية والقسوة.

ولم يقف الأمر عند حد تجاهل «شركائنا» لمناشدات إدارة بايدن لمعاقبة روسيا على غزوها، بل إنهم لم يؤيدوا قرار الجمعية العامة التحذيري الذي بلا أنياب من الأساس، ورفضوا المشاركة في رعاية قرار مجلس الأمن الذي يطالب بانسحاب روسيا من أوكرانيا ودعم العقوبات ضد روسيا، وقدموا بدلًا من ذلك ملاذًا آمنًا للأثرياء الروس الهاربين. وامتنعت الإمارات عن التصويت في مجلس الأمن، مقابل دعم روسيا لقرارها تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية، وهو ما رفضته إدارة بايدن. وذهبت السعودية إلى أبعد من ذلك، حيث رفضت زيادة إنتاج النفط، وأُشيع أن محمد بن سلمان رفض الرد على مكالمة من بايدن.

كما أعطت حرب أوكرانيا لهذا المحور نفوذًا هائلًا جديدًا في مطلبه الحقيقي، والذي مرَّ دون أن يلفت الأنظار بسبب الحركات البهلوانية المتعلقة بالسؤال حول إمكانية أن يجتمع بايدن بمحمد بن سلمان من عدمها: اتفاقية أمنية غير مسبوقة من شأنها على ما يبدو إلزام الولايات المتحدة رسميًا بالدفاع عن السعودية والإمارات ضد أي هجوم.

وهذه الاتفاقية، المتوقع أن يُكشف عنها اللثام في جدة في اجتماع مجلس التعاون الخليجي في يوليو (تموز) - قمة للاستبدال تمثل ذريعة لرحلة بايدن - ستظهر على الأرجح مغلفةً بلافتة «دفاع جوي للشرق الأوسط» بقيادة الولايات المتحدة، يحمل اسمًا جديدًا، أُعد في إسرائيل والإمارات، وبدفع من جماعات المصالح المؤيدة لإسرائيل مثل المعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي، والآن مقدم بوصفه مشروع قانون من جانب أصدقاء إسرائيل في الكونجرس. ويهدف التحالف إلى توحيد الدفاعات الجوية والصاروخية لجيوش إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق والأردن ومصر، في إطار إستراتيجية



يصممها البنتاجون، ظاهرًا للدفاع ضد تهديدات إيران ولكنها تنطوي أيضًا على «مآرب أخرى».

هل ستكون التزامات أمريكا في الاتفاقية سرية؟

أشار الإماراتيون إلى أنهم راجعوا مسودة الاتفاقية، وتقول الكاتبة إنهم تفاخروا مؤخرًا على «تويتر» بـ«اتفاقية شراكة إستراتيجية ودفاعية شاملة وملزمة مع الولايات المتحدة لم تحصل عليها أي دولة في المنطقة حتى الآن»، تلاها على الفور انضمام مؤسسات الأبحاث التي تموّلها الإمارات في تهنئة الإمارات على فوزها.

كما أكد وزير الدفاع الإسرائيلي بيني جانتس وجود الاتفاق هذا الأسبوع، مدعيًا أنه قيد العمل بالفعل ويستخدم «لاعتراض الهجمات الإيرانية ضد إسرائيل وغيرها»، بينما رفض تحديد دول التحالف. وسيكون الكشف الكبير في جدة، إذا جرت الأمور وفق ما هو مخطط لها، وهو المشاركة الرسمية للسعودية في هذا التحالف الجديد، ما يمثل خطوة علنية كبيرة إلى الأمام نحو التطبيع مع إسرائيل.

وحتى الآن، لم تقل إدارة بايدن شيئًا علنًا عما سيترتب على أمريكا من جراء هذا التحالف. ونفى بعض المسؤولين الأمريكيين التقارير المتعلقة بالاتفاقية بوصفها مجرد شائعة، بينما أكد آخرون سرًا أنها لن تنطوي على التزامات مماثلة للمادة 5 من اتفاقية حلف شمال الأطلسي. ولكن ما تتطلبه هذه الاتفاقية الأمنية من التزامات تتعلق بالدفاع ونشر القوات والأسلحة، سواء كانت وقائية أو ردًا على هجوم، وما هي الظروف التي قد تؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة، فهي تظل سرية، كما هو الحال للسؤال الأوسع: كيف تخدم حماية الأمراء القتلة ومجرمي الحرب في الخليج مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة؟ وتراجعت السعودية والإمارات عن مطلبهما الأولي بمعاهدة رسمية، وأقرتا أن الحصول على موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ سيكون مستحيلًا، حتى فيما يخص شبكة الضغط الخاصة بها والتي لا مثيل لها. لكن تجنّب معاهدة رسمية له مزاياها من وجهة نظر إدارة بايدن، مما يسمح لها بتجنب التدقيق والنقاش العام حول شروط تحالف جديد. ولم يتضح بعد هل هذه الضمانات الأمنية لا تزال تتطلب موافقة الكونجرس أم لا، ويبدو أن الكونجرس ليس على وعي بالمرّة بأنه يجب تقديم أي ضمانات.

مكاسب أمريكا من التحالف ليست سوى أوهايم

وتمضي الكاتبة إلى أن ما أشارت إليه إدارة بايدن على أنه نقاط فوز لأمريكا من هذا التحالف الجديد ومن خلال المصالحة مع محمد بن سلمان ليست في الواقع مكاسب



على الإطلاق. وفي حين أن السعودية والإمارات وافقتا، على الرغم من الغموض والفتور، على زيادة إنتاج النفط مقابل التنازل الأمريكي، فقد بذلت إدارة بايدن قصارى جهدها للتوصل من أن الزيادة ستؤدي إلى انخفاض أسعار النفط انخفاضاً ملموساً. وعلى الرغم من أن الإدارة قد أطنبت في مدح نفسها بسبب تأمينها وقف إطلاق النار السعودي/الإماراتي في اليمن مقابل التنازلات الأمريكية الهائلة، فحقيقة الأمر هو أن وقف إطلاق النار جاء هدية لحفظ ماء الوجه ستسمح لدول الخليج بالخروج بهدوء من مستنقع كارثي باهظ الكلفة هناك، لاسيما في أعقاب فهم جديد للضرر الذي يمكن أن يلحقه الحوثيون بهم.

وفي حين أن إدارة بايدن قد قبلت أيضاً متلازمة الوضع المعكوس تمامًا المتمثلة في أن أمريكا تسترضي الخليج وإسرائيل ليكون ذلك بمثابة الثمن الضروري للتوصل إلى اتفاق نووي جديد مع إيران، فإن استخدام التحالف الجديد حلوى لتأمين الإذعان يبدو أنه رأس مال ضائع، لأن الصفقة في حالة فوضى. وإذا كان هناك أي نتيجة إيجابية، فلن يقدم التحالف الجديد شيئاً سوى تأكيد شعور إيران بأن الأسلحة النووية ستكون أفضل وسيلة دفاع أمامها.

ولم يمض وقت طويل على تبرير إدارة ترامب لاتفاقات أبراهام ودفاعها عن ذلك، على الرغم من انحرافها عن القوانين والأعراف الدولية، من خلال الادعاء بأنها ستعزز قدرة شركاء أمريكا في الشرق الأوسط على الدفاع عن أنفسهم ليعتمدوا اعتماداً أقل على الحماية الأمريكية.

وترى الكاتبة أن الأمريكيين ما زالوا يدفعون حتى الآن فواتير التطبيع العربي مع إسرائيل، مع زيادة الالتزامات الأمريكية في المنطقة. وينحني بايدن على ركبته، متظاهراً بدفع محمد بن سلمان للاقتراب من إسرائيل كما لو أنه بحاجة إلى الإقناع، بينما يأخذ على عاتقه التزامات أمنية وسياسية أكبر تجاه إسرائيل وملوك الخليج، ويغوص في عمق مستنقع اعترفت إدارات متعددة بأنه لا يخدم مصالح أمريكا الوطنية لكنها تبدو عاجزة كلياً عن الهروب منه.

بالوعة الاستبداد والفصل العنصري والحرب والدمار

وتلقت الكاتبة إلى أنه بدلاً من الانسحاب من بالوعة الاستبداد والفصل العنصري والحرب والدمار في الشرق الأوسط، تورط إدارة بايدن أمريكا أكثر من أي إدارة سابقة، من أجل التعويض الظاهري ببضع قطرات من النفط والتطبيع العربي الإسرائيلي. وتضيف الكاتبة:



«محاولة الإدارة تأمين الولاء أمر مثير للضحك، وبغض النظر عن مدى صعوبة محاولة هذه الإدارة استمالتهم قبل الانتخابات القادمة، لن يثق السعوديون ولا الإماراتيون ولا الإسرائيليون في بايدن والديمقراطيين ولن يختاروهم أو يفضلوهم على ترامب والجمهوريين». وليس هناك شك في أن التضخم المرتفع سيفرض تكاليف مؤلمة قصيرة الأجل على الديمقراطيين في الانتخابات المقبلة. وبينما يتمتع الرئيس بفرصة تاريخية لإقناع الأمريكيين بالحاجة الماسة لتقليل اعتمادنا على الوقود الأحفوري، فإن ذلك لن يتحقق بسرعة.

ومن المؤكد أن التراجع إلى صنابير النفط السعودية أمر مُغرٍ. لكن الإدارة أقرت بالفعل بأن إنتاج أوبك المتسارع لن يوفر حتى تخفيفاً لأسعار الطاقة على المدى القصير. وبدلاً من ذلك، يُستخدم هذا القناع مرةً أخرى لإعطاء الأولوية لأرباح صناعة الأسلحة والمصالح الإسرائيلية.

وفي حين ركزت مجتمعات المناصرة التقدمية على التضليل الذي تنطوي عليه زيارة بايدن إلى السعودية وانتقدت إخفاقه في «إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان»، فقد تجاهلت تماماً التطور الأخطر والأكثر إضراراً لتورط بايدن الجديد والطويل الأمد مع استبداديي الشرق الأوسط، والذي يخاطر بأمن الشعب الأمريكي في ظل عدم وجود أي شيء إيجابي في المقابل، وفق الكاتبة.

وتختتم الكاتبة مقالها بالقول إنه يجب عليهم تجاوز المغالطات الزائفة القائلة إن الدعوات إلى إعادة تقييم علاقات أمريكا مع الحكومات الاستبدادية تساوي قطع العلاقات الدبلوماسية وإنهاء المشاركة الإيجابية مع شعوب المنطقة. وترى أن إعادة التقييم المناسبة من شأنها ببساطة تطبيع سياسات أمريكا غير الطبيعية حالياً من خلال إنهاء الدعم السياسي والعسكري الهائل لحكام المنطقة المتهورين - ومن أبرزهم محمد بن سلمان - الذين يقوِّضون الديمقراطية والقوانين والأعراف الدولية ويجرُّون الولايات المتحدة في صراعاتهم التي لا نهاية لها. وأثبتت تكاليف هذا الدعم، مراراً وتكراراً، أنها تتجاوز بكثير الفوائد التي تعود عليهم منه.

المصدر: أميركان بروسبكت



وسط انتقادات.. السياح الأوروبيون يعودون تدريجياً إلى سوريا المنكوبة واشنطن بوست

سارة دعدوش

(اللغة الإنجليزية) 23 حزيران 2022

خلاصة المادة: نشرت صحيفة «واشنطن بوست» (Washington Post) تقريراً عن عودة السياح الغربيين إلى سوريا، كتبت فيه مراسلة الصحيفة في الشرق الأوسط سارة دعدوش أن عودة السياحة تأتي وسط انتقادات بعد سنوات من الصراع تغيرت فيها سوريا كثيراً. هذا الصيف أبلغ السكان المحليون ومنظمو الرحلات بزيادة في عدد الزوار من الدول الغربية. وكانت السلطات قد استأنفت إصدار التأشيرات في أكتوبر/تشرين الأول الماضي للسماح للأجانب «الفضوليين» برؤية البلد الذي هيمن صراعه على شاشات التلفاز وغمر أوروبا باللاجئين.



وذكرت المراسلة أنه مع تلاشي أصداء الحرب في البلاد الآن -رغم العديد من الخطوط الأمامية للمواجهة التي لا تزال نشطة- وعودة المسافرين، يطالب المنتقدون الزوار بأن يفكروا في أن رحلاتهم تدعم حكومة معروفة بقمعها ووحشيتها. وقالت إن الانتقادات لمثل هذه الرحلات تصاعدت في الخارج، لا سيما في عام 2021 بعد انتعاش قصير للسياحة الغربية وما تلاه من تدفق لمقاطع الفيديو والمدونات من قبل المؤثرين في مجال السياحة. واندلع الغضب بين السوريين المقيمين في الخارج، الذين نزح كثير منهم



بسبب الحرب ولا يمكنهم العودة إلى ديارهم.

ولفتت الكاتبة إلى ما قاله المركز السوري للعدالة والمساءلة، وهو منظمة غير ربحية مقرها واشنطن، في الصيف الماضي إنه في وقت يمكن فيه للسياحة أن تساعد السكان المحليين في سوريا، فإن «الترويج الجماعي دون تمحيص أو فهم سلوك غير مسؤول في أحسن الأحوال، وربما يكون قاتلا» لأولئك الذين ما زالوا يعيشون في ظل «حكومة تشارك في انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان». وأشارت سارة دعدوش إلى أن حاملي جوازات السفر الأميركية يتم رفضهم دائما تقريبا، في حين يسمح بشكل متزايد بدخول أصحاب جوازات السفر الأوروبية. ويفيد المقيمون في دمشق ومدن أخرى بأنهم رأوا أعدادا أكبر بكثير من السياح تختلف عن الحجاج الإيرانيين والمرتزقة الروس والزوار الصينيين المعتادين.

وألمحت المراسلة إلى ما قاله جميع قادة الجولات الذين قابلتهم إنهم لا يرافقهم مراقبون حكوميون يكلفون عادة بالإشراف على حركة الزوار الأجانب وتقييدها. باستثناء واحد وهو وجود فرد غير مسلح من الجيش السوري يرافق كل مجموعة في مدينة تدمر الصحراوية الأثرية، وعادة ما يكون هذا الشخص ملازما شارك بشكل مباشر في معارك تحرير المدينة من تنظيم الدولة الإسلامية، الذي احتل المنطقة مرتين في عامي 5102 و7102 ودمر بعض الآثار التاريخية فيها.

ومع ذلك ترى المراسلة أن استئناف السياحة الغربية في سوريا يمثل شريان حياة للفنادق والمطاعم والأعمال الصغيرة. لا سيما تلك الموجودة في المدن القديمة وما حولها في دمشق وحلب، والتي كانت على مدى أجيال تقدم الطعام للأجانب المغامرين. ولكنهم ليسوا المستفيدين الوحيدين، إذ من الطبيعي أن يستفيد الجماعات والأفراد المقربون من الحكومة أيضا.

المصدر: واشنطن بوست



شبكة مدعومة من روسيا تنشر معلومات مضللة عن سوريا وتستهدف الخوذ البيضاء الغارديان

(اللغة الإنجليزية) 23 حزيران 2022

خلاصة المادة: كشف تحليل جديد أبرزته صحيفة الغارديان البريطانية أن شبكة تضم نحو 20 شخصاً من أصحاب نظريات المؤامرة المدعومين من حملة روسية منسقة، تطلق آلافاً من التغريدات المضللة لتشويه واقع الصراع السوري، ومنع تدخل المجتمع الدولي.

ووفق البيانات التي جمعها معهد الحوار الاستراتيجي (ISD) فإن شبكة من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي والأفراد والمنافذ والمنظمات تنشر معلومات مضللة حول الصراع السوري ولديها 1,8 مليون متابع. وتضمنت الروايات الكاذبة الرئيسية الثلاث التي روجت لها شبكة منظري المؤامرة تشويه الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)، وهي منظمة تطوعية تعمل على مساعدة المتضررين من الحرب في سوريا، وإجلاء الناس من مناطق الصراع. كما ركزت الحملة على إنكار أو تشويه الحقائق المتداولة عن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية وعلى مهاجمة النتائج التي توصلت إليها هيئة مراقبة الأسلحة الكيماوية في العالم.





وأصبحت الخوذ البيضاء هدفاً للغضب الروسي بعد توثيقها لحوادث مثل: الهجوم الكيماوي على مدينة خان شيخون عام 7102، الذي أودى بحياة 29 شخصاً ثلثهم من الأطفال، وكانت وحدة تابعة للأمم المتحدة قد خلصت في وقت لاحق إلى وجود "أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات السورية أسقطت قنبلة تنثر غاز السارين" على البلدة في محافظة إدلب. كما وجد التحليل الجديد أن الحسابات الرسمية للحكومة الروسية لعبت دوراً رئيسياً في إنشاء ونشر محتوى كاذب، حيث لعبت السفارة الروسية في المملكة المتحدة وسوريا دوراً بارزاً في ذلك. ومن بين 74 ألف تغريدة مضلة أرسلها 82 من أصحاب نظرية المؤامرة على مدى سبع سنوات من 5102 إلى 1202، وجد أن 91 ألف منشور أصلي تمت إعادة تغريده أكثر من 176 ألف مرة.

ومن بين أولئك الذين ورد ذكرهم في التقرير على أنهم ناشرون مؤثرون للمعلومات المضللة، (فانيسا بيلي) التي تصف نفسها بأنها صحفية مستقلة، لكنها صاحبة نظريات مؤامرة قدمتها روسيا كدلائل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي سبتمبر/أيلول 5102، اتهمت فانيسا بيلي الخوذ البيضاء بالتحالف مع القاعدة وغيرها من المنظمات الإرهابية، مدعية زيف اللقطات التي يجمعونها وهم ينقذون المدنيين من المباني المدمرة. وقال فاروق حبيب نائب مدير الخوذ البيضاء للغارديان "في البداية اعتقدنا أن الأمر ربما يكون متعلق بشخص ليس لديه ما يكفي من المعلومات الصحيحة، وعلينا الاتصال به لشرح الأمر. ولكن بعد البحث، أدركنا أنها حملة متعمدة وممنهجة".

وهناك أيضاً مجموعة من الأكاديميين البريطانيين المتهمين بنشر معلومات مضللة مؤيدة للنظام السوري ونظريات مؤامرة تروج لها روسيا. ومنذ عام 0202 قيل إن الصحفي (آرون ماتني) قد تجاوز فانيسا بيلي باعتباره الأكثر نشرًا للمعلومات المضللة من بين 82 من أصحاب نظرية المؤامرة الذين تم تحديدهم. ومن بين مروجي نظريات المؤامرة الآخرين الصحفية الكندية المستقلة (إيفا بارتليت) التي ظهرت في لجنة حكومية سورية في الأمم المتحدة. زاعمة أن الخوذ البيضاء يزيفون عمليات الإنقاذ. وتمت مشاهدة نسخة واحدة من حديثها 5/4 ملايين مرة على فيسبوك.

ويُعد متطوعو الخوذ البيضاء الأكثر تعرضاً للهجوم بأكثر من 12 ألف تغريدة مصممة لتشويه سمعة المجموعة أو تشجيع هجمات عليها. وقال حميد قطيني المتطوع في شمال غرب سوريا "النظام السوري وروسيا يجعلان عملنا المنقذ للحياة محفوفاً بالمخاطر من خلال الهجمات المزدوجة. عندما نذهب لإنقاذ الناس من موقع تم قصفه، فإنهم



يعيدون استهداف نفس المنطقة لقتل المستجيبين الأوائل“. ومنذ عام 2102 قُتل حتى الآن 692 متطوعًا أثناء أداء واجبهم.

المصدر: الغارديان نقلًا عن الجزيرة



سياسة صفقة غاز لبنان مع مصر وسوريا مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

(اللغة الإنجليزية) 23 حزيران 2022

نص المادة: وقع مسؤولون من لبنان وسوريا ومصر في 21 يونيو 2022 اتفاقاً لضخ 22/95 مليار قدم مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي المصري عبر خط أنابيب يمر عبر الأردن وسوريا باتجاه لبنان. يمكن للغاز أن يولد 450 ميغاواط إضافية من الكهرباء مما يمنح المنازل اللبنانية أربع ساعات إضافية من الكهرباء في اليوم.



س 1: هل ستوفر هذه الاتفاقية للبنان كهرباء موثوقة؟

ج 1: لا، حتى لو تم تنفيذ هذه الصفقة بالكامل، فإن معظم المنازل اللبنانية ستظل تتحمل 81 ساعة في اليوم دون توفير الكهرباء من الحكومة. كما أن الصفقة عبارة عن إصلاح قصير الأجل لا يفعل الكثير لمعالجة الفساد والخلل في قطاع الكهرباء في لبنان، وسيضاف إلى ديون لبنان ويمكن أن يخفف فعلياً الضغوط على الدولة لإصلاح إمدادات الكهرباء.

لا يزال الكثيرون يرحبون بالكهرباء الإضافية، خاصة خلال أشهر الصيف الحارة وحروق الغاز



الأنظف من الديزل الذي تعتمد عليه محطات الكهرباء والمولدات في لبنان.

س 2: هل سيتم تنفيذ الصفقة؟

ج 2: لا يزال ذلك غير واضح. لا تزال الاتفاقية تتطلب موافقة الولايات المتحدة على الرغم من أن السفارة الأمريكية دوروثي شيا هي التي أعلنت عن الصفقة منذ ما يقرب من عام، ما زالت مصر والأردن تنتظر تأكيدًا من الولايات المتحدة بأنها لن تخضع لعقوبات قانون قيصر التي تمنع التعامل مع الولايات المتحدة. الحكومة السورية على الرغم من عدم تداول أي أموال، إلا أن الصفقة تسمح للحكومة السورية باستخدام بعض الغاز الذي يعبر أراضيها، حيث قال مسؤولون أمريكيون مؤخرًا أنهم لم يتمكنوا من التأكيد إلا على أن المشروع غير خاضع للعقوبات بعد توقيع لبنان ومصر على العقد والكشف عن موارده المالية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تمويل البنك الدولي للمشروع مرهون بإصلاحات في قطاع الكهرباء اللبناني، بما في ذلك ضمان تحصيل الرسوم الجمركية بشكل صحيح. ولم يوافق البنك بعد على الوفاء بشروطه.

س 3: ما هي سياسة الصفقة؟

ج 3: الصفقة نتاج منافسة أمريكية إيرانية: في لبنان أعلنت السفارة شيا عن الصفقة في أغسطس 2021 بعد ساعات فقط من إعلان زعيم حزب الله حسن نصر الله أنه حصل على شحنات وقود من إيران. الولايات المتحدة حساسة تجاه اتهامات حزب الله بأن العقوبات الأمريكية تسبب المعاناة في لبنان وهي حريصة على دعم المبادرات التي تعمل على تحسين ظروف اللبنانيين بشكل واضح.

قد تمنح هذه الصفقة أيضًا الولايات المتحدة نفوذًا على الحكومة اللبنانية في مفاوضات الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان والتي تقودها الولايات المتحدة وتسعى من خلالها إلى الحصول على تنازلات لبنانية أكبر.

الاتفاق مكسب لحكومة الأسد، ويمثل الاتفاق أول تحرك رئيسي نحو انخراط سوريا الاقتصادي مع المنطقة منذ أن هزت احتجاجات الربيع العربي سوريا في آذار / مارس 2012 وأوقفت جهود الاندماج السابقة. الغاز الذي سيساعد البلاد على معالجة مشاكل الطاقة الخاصة بها. وستكتسب دمشق أيضًا القدرة على قطع إمدادات الغاز عن لبنان لتعزيز النفوذ على بيروت، كما أن إدراج سوريا في الصفقة يضيء أيضًا الشرعية على بشار الأسد



ويمثل خطوة نحو إعادة تأهيل سوريا دوليًا.

الكونجرس الأمريكي منقسم بشأن الحكمة من الصفقة. في وقت سابق من هذا العام،

كتب كبار المشرعين الجمهوريين إلى وزير الخارجية أنطوني بلينكين معربين عن

«مخاوف جدية» بشأن الاتفاقية بحجة أنها ستوفر «مخططًا للتحويل على عقوبات قيصر

في المستقبل»

المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية



نظام الأسد لن ينجو من خسارة عائدات الكبتاغون شبيغل

يورغ ديل، مهند النجار وكريستوف رويتر

(اللغة الإنجليزية) 21 حزيران 2022

نص المقال:

يبدو أن نظام بشار الأسد متورط بعمق في تجارة المخدرات، حيث وجد المحققون الألمان الآن دليلاً على أن طاغية سوريا يمول على ما يبدو سلطته بأموال المخدرات. بدأ الأمر برمته بالصدفة، حين وجد مسؤولو الجمارك الرومانيون في أبريل 2020 سلعة أكثر إثارة للاهتمام مما قد تشير إليه بوليصة الشحن داخل حاوية شحن تحمل الرقم ARKU 1-837499، محملة بوحدة تبريد ماركة Thermo King حيث وجدوا 21 مليون حبة كبتاغون تحتوي على الأمفيتامين بنسبة 11,5 في المائة وقيمتها 43,5 مليون يورو، لكن من أين أنت المخدرات؟



كانت الشحنة في طريقها من سوريا إلى السعودية عبر رومانيا بمثابة البداية. أدت المعلومات التي تحتويها الوثائق إلى التنصت على الهواتف ومراقبة المحادثات المشبوهة.



رويداً رويداً ظهرت مجموعة يقودها شخص يُدعى "أبو فؤاد". كان المحققون مهتمين للغاية بما قاله أبو فؤاد وشركاؤه: عندما تحدثوا عن "الحليب"، كانوا يقصدون على الأرجح الكوكايين. تشير "السيارات" أو "الأشياء" إلى مخدرات أخرى. لم يكن من السهل دائماً متابعة محادثات الرجال، ونادراً ما تحدثوا عبر الهاتف على أي حال، لكن ذلك لم يكن مستحيلاً تماماً.

ببطء، أصبح من الواضح أن أبو فؤاد، كبير اللوجستيين لتجار المخدرات، هو إياد س، البالغ من العمر 55 عاماً، من مدينة اللاذقية السورية، حيث كان يدير شركة استيراد وتصدير في الميناء. أوقفت وحدة عسكرية نخبوية تابعة لنظام الديكتاتور السوري بشار الأسد أعمالها في وقت ما في عام 7102 وتولت زمام الأمور. منذ ذلك الحين، يعيش في الخارج: أحياناً في تركيا، وأحياناً في لبنان، وبين الحين والآخر، في جنوب غرب ألمانيا، حيث فرت عائلته إليها في عام 5102. ويبدو أنه تولى السيطرة على الشحنات الحساسة في وقت قياسي.

- آل الأسد في قلب عصابة المخدرات

إذا تمكن المدعون العامون من إثبات ما يزعم المحققون من ولاية شمال الراين وستفاليا الألمانية في المحكمة أنهم اكتشفوه بعد جهد متعدد السنوات، فإن كتب تاريخ الجريمة في ألمانيا ستحصل على فصل جديد مهم. ما بدا في البداية أنه مجرد قضية أخرى تتعلق بعصابة مخدرات تطور منذ ذلك الحين إلى شبكة سياسية من المؤامرات - مع آل الأسد.

تبلور الشك في أن النظام في دمشق يجني جزءاً كبيراً من عائداته من خلال المبيعات الدولية لمركب الكبتاغون، الذي يحظى بشعبية خاصة في الدول العربية. بالإضافة إلى إياد س، تم توجيه الاتهام إلى سوريين آخرين وجزائري في ألمانيا، ومن المقرر أن تبدأ محاكمتهم قريباً في مدينة إيسن الألمانية. ومن المتوقع أن تسلط إجراءات المحكمة الضوء على تجارة المخدرات المزدهرة تحت سيطرة الديكتاتورية السورية.

في السنوات الأخيرة، تمكن مسؤولو الأمن مراراً وتكراراً من اعتراض شحنات ضخمة من الكبتاغون. في-1 يوليو 0202 - تمت مصادرة 48 مليون حبة كاملة في ميناء ساليرونو بإيطاليا، بقيمة تبلغ حوالي مليار يورو. في يوليو الماضي، صادر المسؤولون اليونانيون 52,5 طن من الكبتاغون. في أبريل / نيسان 0202، عثر مسؤولو الجمارك المصريون في بورسعيد على كل من الكبتاغون والحشيش معبأين في 91 ألف عبوة من شركة ميلكمان



السورية، التي كانت مملوكة في ذلك الوقت من قبل ابن خال بشار الأسد رامي مخلوف، والذي سيشعر بالاستياء لاحقًا. ونفى مخلوف وقتها تورط شركته.

في نوفمبر 2021، عثر المصريون مرة أخرى على الكبتاغون، وهذه المرة 11 مليون حبة. وفي أواخر مارس، جاء دور ماليزيا، حيث ظهرت 8,49 مليون حبة كبتاغون بالكامل في بورت كلانج. وكانت هناك مصادرات أخرى في لبنان وهونغ كونغ ونيجيريا إلى جانب مصادرة العديد من الموانئ في دبي والمملكة العربية السعودية.

يبدو أن سوريا قد تحولت إلى دولة مخدرات متوسطة. بالنسبة إلى الدولة المنهارة اقتصاديًا والتي لا تزال مدمرة إلى حد كبير تحت قيادة الأسد، أصبحت أعمال الكبتاغون أهم صادراتها، كما يقول جويل رايبورن، المبعوث الأمريكي الخاص لسوريا. يقول: "أعتقد أن نظام الأسد لن ينجو من خسارة عائدات الكبتاغون". وليس الأمر وكأن النظام السوري يقف جانبًا فقط للسماح بإنتاج وتصدير المخدرات بشكل مستمر، على حد قوله "هم العصاة".

بدا الأمر كما لو أن المنتجين في سوريا كانوا قادرين على تحمل الانتكاسات التي عانوا منها بسهولة - كما لو أنهم ينتجون كميات هائلة من المخدرات التي لم تترك حتى الحملات والمصادرات الهائلة أي تأثير.

يعتقد المدعون العامون المحققون في إيسن والمحققون الجنائيون في شمال الراين - وستفاليا أن إياد س هو قلب العصاة. لقد تمكنوا من ربط أكثر من طن من الحشيش وأكثر من طن من الكبتاغون بإياد س وعصابته - بقيمة تبلغ حوالي 031 مليون يورو.

- شحنة تلو الأخرى

تمكن مسؤولو التحقيق أيضًا من رسم هيكل الصفقات، والتي تشمل داعمين في سوريا يسيطرون على تجارة الكبتاغون بمساعدة خبراء لوجستيات فروا سابقًا إلى أوروبا. يقول أحد المحققين: "إنهم يرسلون شحنة تلو الأخرى".

«مواقع إنتاج الكبتاغون المشتبه بها في سوريا»

يتم إخفاء الحبوب كمنتجات قانونية للشحن - أشياء مثل الإطارات المطاطية أو المسننات الفولاذية أو لفافات الورق الصناعية. وفي حالات أخرى، تكون الأرائك أو حتى الفاكهة البلاستيكية. على الرغم من ذلك، تأتي الشحنات دائمًا من ميناء اللاذقية، الذي يخضع



لسيطرة عائلة الأسد منذ الثمانينيات.

لو نظر المرء إلى قيمة الكابتاغون التي تم اعتراضها سيعرف أنه عملاً ضخماً جداً. يشير تقدير من معهد نيو لاينز للأبحاث ومقره واشنطن إلى أن القيمة الإجمالية للشحنات بلغت 7,5 مليار دولار على الأقل في عام 1202 ، وهي أعلى بعدة مرات من الصادرات السورية القانونية، والتي وصلت إلى 068 مليون دولار في عام 0202. ولا أحد يعرف مقدار المنتج الذي يصل بالفعل إلى وجهته. تقدر مراكز الفكر ووكالات الاستخبارات الغربية أن إجمالي الأرباح يبلغ عشرات المليارات.

- إنشاء إمبراطورية

استناداً إلى قوة التقارير الاستقصائية وشهادات الشهود والمناقشات مع محققي المخدرات على مدار عدة أشهر، تمكنت دير شبيغل والصحيفة اليومية الإيطالية لا ريبوبليكا من رسم صورة لنظام يتمتع بسيطرة محدودة على شبكاته الإجرامية. حيث أقام أبناء عموم الأسد وحزب الله وزعماء المافيا المحليون إمبراطوريات صغيرة تتصادم أحياناً. ولكن عندما يتعلق الأمر بالشحن، فإن اسم ماهر الأسد، الأخ الأصغر للرئيس وقائد الفرقة الرابعة، يظهر مراراً وتكراراً. ويعتقد المحققون أن القسم تحول في السنوات الأخيرة إلى نوع من تكتل المافيا بجناح عسكري يحرس الشحنات والمصانع بالإضافة إلى السيطرة على الموانئ وصرف الأموال. ويُعتقد أن نائب ماهر، اللواء غسان بلال، هو رئيس العمليات والمنسق مع حزب الله.

قد يكون بشار الأسد الزعيم المطلق للبلاد، لكن ولاء أمراء الحرب الأقوياء وقادة الأعمال وحتى أقاربه له ثمن. الرجال الذين يقفون وراء القضية قيد المحاكمة في إيسن عملوا أيضاً مع عائلة الأسد، ولكن نيابة عنهم، وفقاً لمُخبر من مدينة سيدنايا المسيحية، التي جاء منها العديد من قادة الجماعة. يقول: "كانوا عصابة متورطة في جرائم صغيرة". ويطلق عليهم اسم الحوت، أو عصابة الحوت، على حد قوله، مضيفاً أنه لا يعرف من أين أتى الاسم. والأدهى من ذلك أنهم مسيحيون. "عندما اندلعت الحرب، أراد الأسد إبقاء سيدنايا والمسيحيين إلى جانبه مهما حدث". لذلك، أعطى أفراد العصابة حرية التصرف في رجال الأعمال الآخرين، مثل أولئك الذين فروا من ضواحي دمشق المزدهرة. قال المُخبر إنهم عاشوا لسنوات من النهب والابتزاز، لكن في النهاية جفت مصادر الدخل هذه. قدم الكبتاغون نفسه كمصدر جديد ممتاز للإيرادات. يقول المُخبر إنهم ينتجون الآن حبوباً في ثمانية مواقع بين سيدنايا وبلدة رنكوس، الواقعة بالقرب من الحدود



اللبنانية.

الكبتاغون هو عقار أمفيتامين يحظى بشعبية كبيرة بين أطفال الخليج الذين يشعرون بالملل الذين يحتفلون طوال الليل كما هو الحال مع قوى الإرهاب والميليشيات الأخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا الذين يريدون أن يشعروا بأنهم لا يقهرون. وتباع حصة الأسد من الأقراص، التي يشار إليها باسم "قمرين" أو "لكزس" في الشارع، في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى مقابل 23 دولاراً للحبة. وفقاً لتقدير فريق من علماء الطب النفسي الاستقصائيين، فإن ما يصل إلى 04 في المائة من متعاطي المخدرات الشباب في المملكة العربية السعودية يتعاطون الكبتاغون الآن.

- إلى أين تتجه؟

في أوروبا، حيث تمت مصادرة كميات ضخمة من الحبوب في عدة مناسبات مختلفة، لم يعد الكبتاغون بنفس الشعبية تقريباً. يقول محققو المخدرات الإيطاليون والألمان إنهم فوجئوا بالاكشافات في وقت مبكر، وتساءلوا إلى أين كانت متجهة.

ومع ذلك، كشفت التحقيقات أن الائتلاف الذي تسلكه المخدرات عبر أوروبا هو جزء من الخطة، التي تهدف إلى خداع مسؤولي الجمارك في المملكة العربية السعودية ودبي. بمجرد وصولها إلى أوروبا، يتم إعادة حزمها وإعادةها جنوباً إلى الخليج. يقول محقق في شرطة aznaniF id aidrauG الإيطالية: "الحاويات التي تأتي مباشرة من اللاذقية يتم تفكيكها على الفور من قبل السعوديين، وصولاً إلى المسمار الأخير". "لكن الحاويات القادمة من أوروبا التي تحتوي على أجزاء آلات ولفائف من الورق؟ نادراً ما يفحصونها". من بين شركاء إياد س المشتبه بهم هو زميله السوري محمد ب، وهو وحش ضخم يبلغ ارتفاعه حوالي مترين ويعيش في بألمانيا. يُعتقد أنه متورط في تهريب المخدرات في سوريا حتى قبل أن يفر إلى ألمانيا. ووفقاً لللائحة الاتهام، فقد كان في مكانة جيدة وسط أفراد من عائلة الأسد لدرجة أنه تمكن من العيش في أحد أفضل أحياء دمشق. على الأقل حتى خدع شركائه التجاريين على ما يبدو واضطر إلى الفرار. ورفض محامو المتهمين مناقشة القضية عند الاتصال بهم للتعليق.

يُعتقد أن الفريق المحيط بإياد س قد عمل امتداداً للنظام السوري، ويرجع ذلك جزئياً إلى الأدلة التي توصل إليها المحققون بأن اثنين من الرجال الأربعة كانا يشغلان في الماضي مناصب حساسة في ميناء اللاذقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع شحنات المجموعة قد خرجت من ذلك الميناء - وعلى الرغم من اعتراض البضائع ومصادرتها في عدة مناسبات،



فقد تم باستمرار شحن شحنات إضافية، مما يشير إلى قدرة إنتاجية كبيرة. يمكن أيضًا سماع الشريك المشتبه به محمد ب وهو يتفاخر في محادثة هاتفية تم اعتراضها حول علاقاته الممتازة المستمرة مع أفراد من آل الأسد، حتى أنه قال إنهم أصدقاء له.



« طرق تجارة الكبتاغون من سوريا »

المحققون ، باختصار ، مقتنعون بأن جميع صفقات المخدرات في سوريا تخضع لحماية نظام الأسد. ووجدوا دليلاً على أن الفرقة الرابعة، بقيادة شقيق الرئيس ماهر الأسد، تجني أيضًا أموالاً من شحنات المخدرات. ويعتقدون أن الفرقة الرابعة تحصل على 003 ألف دولار عن كل حاوية يتم شحنها من اللاذقية، مع 06 ألف دولار أخرى يُفترض أنها تدفع للجنود حتى لا يأخذوا واجبات المراقبة على محمل الجد. لم يرد ماهر الأسد على عدة محاولات للاتصال به. حتى لو كانت أوروبا حتى الآن مجرد محطة نقل، فإن المحققين قلقون بسبب الحجم الهائل للأعمال. ويقول مسؤول ألماني: «الشحنات مربحة للغاية. حاوية يمكن أن تجلب مئات الملايين من اليوروات - وتجذب المجرمين مثل الذباب. علينا أن نوقف ذلك». «السوريون ينتجون الأشياء وكأنه ليس هناك غد». يُطلق عليه أحياناً



اسم "الكوكابين الخاص بالرجل الفقير".

- الكميات الصناعية

كما استفادت ميليشيا حزب الله اللبناني من خبرتها اللوجستية التي اكتسبتها من خلال تصدير الحشيش - الذي زرع في سهل البقاع لعقود تحت إشرافها- لدخول سوق حبوب منع الحمل. ظهرت الاتصالات التجارية رفيعة المستوى للميليشيا في أكتوبر 5102، عندما تم القبض على الأمير السعودي عبد المحسن بن عبد العزيز آل سعود في مطار بيروت في الوقت الذي كان على وشك الإقلاع على متن طائرته الخاصة. على متن الطائرة كان هناك طن من الكبتاغون. يبدو أن الأمير كان على خلاف مع شركائه في العمل. وكان الانتقام سريعاً، كما قال ضابط مخابرات لبناني لصحيفة الغارديان: "لقد صنعه حزب الله".

كانت مواقع إنتاج المخدرات الصغيرة التابعة للميليشيا، والتي بدأت في الظهور بأعداد كبيرة في عام 3102، في المقام الأول في المنطقة المحيطة ببلدة القصير غرب سوريا التي احتلها مقاتلو الميليشيا، مجرد البداية. في السنوات الأخيرة، ظهرت المصانع المناسبة، ولا سيما في محيط اللاذقية، مسقط رأس الأسد في القرداحة وفي القسم العلوي من حمص. يتم تشغيلها من قبل العديد من أبناء عموم الأسد وأتباع النظام الآخرين. في عام 1202، قال رجل أعمال فر من سوريا لـ "دير شبيغل" إنه زار أحد المصانع في اللاذقية. وقال "إنهم ينتجون بكميات صناعية". وأضاف "إن حراس مسلحين يقومون بدوريات في المجمع". ولأن والديه ما زالوا في البلاد، طلب منا عدم وصف الموقع الدقيق للمصنع والذي يقوم بتشغيله ابن عم الأسد.

أكد محقق مخدرات سوري سابق وقائد ميليشيا النظام وحارس من المصنع وجودها. لكن لا أحد يريد المجازفة بتعريض نفسه للذراع الطويلة لانتقام الأسد وطلب عدم الكشف عن هويته.

بالنسبة للمحققين الأجانب، فإن سوريا هي في الأساس ثقب أسود. ليس من المنطقي إرسال طلبات للحصول على مساعدة قضائية لدكتاتورية حيث تسيطر الأسرة الحاكمة على تجارة المخدرات. في عام 0202، سجلت الأمم المتحدة أن سوريا استوردت 05 طناً بالكامل من مكون أساسي مهم لإنتاج الكبتاغون. وتسمى هذه المادة الكيميائية السودوإيفيدرين



enirdehpeoduesp ، والتي تُستخدم في الأدوية التي تُصرف بوصفة طبية. خمسون طناً هي أكثر من نصف الكمية التي تستوردها سويسرا، التي تمتلك صناعة أدوية ضخمة. ليس من الواضح على وجه التحديد أي الجماعات في سوريا تتحكم في عمليات التهريب الفردية، ولكن هناك أدلة تستند إلى كل من الأخطاء التي تم ارتكابها والاستعدادات المهنية التي أظهرتها بعض الشحنات. خلال التحقيق الذي دام عامين في شمال الراين - وستفاليا، أصبح من الواضح أن حزب الله على ما يبدو لا يلعب أي دور في الشحنات القادمة من اللاذقية. بدلاً من ذلك، سعى أبناء عموم الأسد على ما يبدو إلى إنشاء شبكة توزيع خاصة بهم - وارتكبوا بعض أخطاء المبتدئين في الخارج، حيث لم يكن لديهم نفس القدر من الخبرة مثل حزب الله. ومع ذلك، فاجأت الشحنة التي تم اعتراضها في ساليرنو المسؤولين بسبب جودة الإخفاء. يقول مسؤول إيطالي: "كانت لفافات الورق ضخمة جداً لدرجة أننا لم نكن لنجد الحبوب بداخلها لو قمنا بتصويرها بالأشعة السينية". يقول إنه من الواضح أن القوائم تم إنتاجها في مصنع تم إنشاؤه لهذا الغرض، وهو استنتاج تم التوصل إليه من خلال فحص بعض التمزقات التي تم إصلاحها.

- الجائزة الكبرى

تضمنت الشحنة أيضاً آلة مزيفة يبلغ طولها عدة أمتار ومصنوعة باستخدام عجلات مسننة ضخمة. من المحتمل أنه تم تجميعها من أجزاء من خردة سفينة، والتي تم طلاؤها حديثاً بل وتم ختمها بشعار شركة الهندسة الميكانيكية الإيطالية ittesuF. يقول المسؤول: "تم صنع كل شيء ليبدو كما لو أن الحاويات أتت مباشرة من إيطاليا". من ساليرنو، كان من المفترض أن يتم إرسال الشحنة إلى أثينا ثم إعادتها إلى المنطقة العربية.

ولكن بعد ذلك جاء فيروس كورونا. ووصلت الشحنة الأولى من اللاذقية في 21 أبريل / نيسان 2020، لكن بسبب توقف عمليات الميناء، لا يمكن إرسالها بعد ذلك. وصلت الشحنة الثانية إلى الميناء في 51 أبريل / نيسان. ولم يحدث شيء لأسابيع، ولكن بعد ذلك، أخطر جاسوس من كامورا الشرطة بالحاوية الأولى. يقول محقق إيطالي: "من المحتمل أن يكونوا قد علموا بحقيقة أن شخصاً ما أراد تهريب المخدرات عبر أراضيهم". كان المُخبر قد تحدث إلى الشرطة عن كميات حشيش تم اكتشاف 8/2 طن منها مخبأة



بين الملابس المستعملة. لكنهم عثروا أيضًا على 091 كيلوغرامًا من الكبتاغون. يقول المحقق من نابولي: "بعد ذلك، راجع مسؤول آخر جميع حجوزات الحاويات التي تم إجراؤها على مدار عدة أسابيع لمعرفة ما إذا كان قد تم حجز شحنات إضافية على نفس الطريق من قبل نفس العملاء". هكذا وجدنا الشحنة الثانية. 41 طنًا وظفرنا بالجائزة الكبرى.

فوجئ المسؤولون في ساليرنو ونابولي بمزيج من الاستعدادات المثالية التي تم إجراؤها في سوريا واللوجستيات المبتذلة إلى حد ما في أوروبا - بما في ذلك خطة غابت تمامًا عن حقيقة أن معالجة الحاويات في ساليرنو قد تم تعليقها بسبب جائحة فيروس كورونا. ولكن حتى المصادرة الواسعة لحبوب الكبتاغون في ساليرنو لم تكن تمثل مشكلة كبيرة للعصابة السورية. وبعد شهرين فقط، اكتشف المحققون الرومانيون 4 ملايين حبة كبتاغون في ميناء كونستانتا، مخبأة في صابون الغار. ومنذ أن أصبح المسؤولون في أوروبا متشككين في جميع الشحنات القادمة من اللاذقية، يتم تهريب كميات متزايدة من الكبتاغون برًا عبر العراق والأردن. وينخرط حرس الحدود هناك بانتظام في معارك بالنيران مع المهربون. وفي 62 كانون الثاني (يناير) 2022، قُتل 72 مهربًا سوريًا بالرصاص، وأصيب عدد أكبر عندما حاولوا الاستفادة من عاصفة ثلجية لعبور الحدود إلى الأردن.

في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سافر إيداس إلى ألمانيا حاملًا تأشيرة سياحية. وكان المحققون في إيسن ينتظرونه منذ أكثر من عام - وأرادوا إلقاء القبض عليه بأنفسهم، مع العلم أن مذكرة التوقيف الدولية لن تكون ذات فائدة كبيرة في تركيا أو لبنان. عندما علم المسؤولون بعد يوم واحد من محادثة هاتفية تم اعتراضها أنه كان يخطط لمغادرة البلاد مرة أخرى قريبًا، انتقلوا إليه بعد الساعة 6 صباحًا بقليل، وتم اعتقاله ووضع الأصفاد في يديه، لكن تجارة الكبتاجون غالباً ما تزال طليقة.

المصدر: شبينغل



لا رجوع إلى الوراء معهد واشنطن

روي غوثمان

(اللغة الإنجليزية) 07 أيار 2022

نص المادة: تكشف المقابلات التي أجريت مع ثلاثة عشر ناشطاً عن إحساس عميق بخيبة أمل، لكنها تكشف أيضاً عن اقتناع مشترك بأن حركة إصلاحية جديدة ستنهض في نهاية المطاف وتحديث تغييراً دائماً في منطقة الشرق الأوسط.



شكلت السنوات العشر الأخيرة خيبة أمل هائلة لجيل الناشطين السياسيين الذين أشعلوا شرارة «الربيع العربي» في عام 2011. فقد ناشدت الحشود آنذاك بإجراء إصلاحات ديمقراطية، إلا أن هذه المطالب لم تتحقق إلى حد كبير. ولا تزال هناك آفاق للتطور الديمقراطي في شمال أفريقيا، ولكن في كل من تونس وليبيا، أصبحت بعض شرائح الشعب محبطة للغاية بسبب النكسات السياسية والاقتصادية، لدرجة أنها أصبحت مستعدة للعودة إلى حكم أكثر استبدادية.



أما في البلدان الأربعة الأخرى التي شهدت انتفاضات وطنية في عام 1102، فقد وصلت حركة الإصلاح السياسي إلى الحضيض. ففي سوريا، يبدو أن نظام الأسد يتجه نحو المصالحة مع بعض الدول العربية على الرغم من سجله في خوض الحرب ضد شعبه واضطهاد معارضيه السياسيين. أما الحكومة المصرية بقيادة عبد الفتاح السيسي فقد مارست قمعاً شديداً بحق المجتمع المدني، ويواجه المنشقون في دولة البحرين الصغيرة تحدياتٍ شديدة، ويغرق اليمن في حربٍ أهليةٍ معقدة انبثقت عن الانتفاضة. وفي حين قد تبدو بعض الحركات الإصلاحية في جميع أنحاء المنطقة في حالةٍ مزرية، إلا أن الناشطين الذين شاركوا في هذه الحركات أعربوا عن إصرارهم على الضغط لتحقيق إصلاحات سياسية ستعزز حق الشعوب في المشاركة في اختيار قادتها، وتعطيها دوراً في عملية الحوكمة، وتحقق لها العدالة الفعلية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى جس نبض حركات الإصلاح الوطني بعد مرور عقدٍ من الزمن على اندلاعها، وإلى سؤال الناشطين فيها عن إمكانية استمرارها. وفي هذا الصدد، شارك ناشطون من البلدان الستة التي شهدت انتفاضات وطنية في مقابلات دامت ساعةً واحدة وأُجريت مع المؤلف عبر تطبيق «زوم» (Zoom). وتحاكي هذه المنهجية مجموعات التركيز المتعددة الجنسيات أكثر منها استطلاعات الرأي العادية. وقد أُجريت هذه الحوارات على افتراض أن عام 1102 شكّل تجربةً تحويلية، وأن الأفراد الذي ما زالوا ناشطين في هذا المجال سيضفون وجهة نظرٍ فريدة. وطُرحت أربعة أسئلة على المشاركين في المقابلات، وهي: هل سار أي شئ بشكل صحيح في عام 1102؟ وما هي الأخطاء المرتكبة؟ وما هي الدروس المستخلصة؟ وما هي الخطوات المستقبلية في هذا المجال؟

(لقراءة البحث كامل اضغط هنا)

المصدر: معهد واشنطن



عمليات التهريب بين سورية ولبنان، ومن سورية إلى الأردن: تطوّر الممارسة وتوسّعها الشرق الأوسط في زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا

جوزيف ظاهر ونزار أحمد وسلوان طه

(اللغة الإنجليزية والعربية) نيسان 2022

نص المادة:

نص المادة:

- ملخص:

في عام 8102، بسط النظام السوري سيطرته على المناطق الغربية والجنوبية من البلاد، غير أن هذا التحول في السيطرة على الأراضي لم يؤدي إلى توقف الأنشطة غير المشروعة. لقد شجّع النظام على خلق بيئة مواتية لشبكات التهريب لمواصلة عملها، مستغلًا البيئة الهشة التي أعقبت الحرب في سورية والانهيار الاقتصادي في لبنان والأردن. استنادًا إلى إمكانية الوصول النادرة إلى جهات تابعة للدولة وجهات غير حكومية متورطة في أنشطة التهريب في سورية، التي حدثت جميعها بين كانون الأول / ديسمبر 1202 ونيسان / أبريل 2202، تبحث هذه الورقة في الديناميكيات والجهات الفاعلة الضالعة في التهريب بين سورية ولبنان، ومن سورية إلى الأردن.

- مقدمة:

التهريب كمجال للكسب والربح كان موجودًا في سورية منذ تأسيس الدولة، لكنّ الصراع السوري، الذي بدأ في عام 1102، أصبح يحدد أنماطًا جديدة لنشاط التهريب في جميع أنحاء البلاد. ففي عام 8102، وصل الصراع إلى نقطة انعطاف، حيث قلب النظام، بدعم من حلفائه الروس والإيرانيين، مجرى الحرب واستعاد السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي في المناطق الغربية والجنوبية من سورية. غير أن هذا التحول في السيطرة على الأراضي لم يؤدي إلى توقف الأنشطة غير المشروعة. وبدلاً من ذلك، عزز النظام السوري خلق بيئة مواتية لشبكات التهريب لمواصلة عملها، مستغلًا البيئة الهشة بعد الحرب في سورية، والانهيار الاقتصادي في البلدان المجاورة، لمواصلة أنشطة التهريب ثنائية الاتجاه مع لبنان، والأنشطة أحادية الاتجاه إلى الأردن. منذ 8102، وجد النظام السوري



في تهريب البضائع المشروعة وغير المشروعة، وكذلك تهريب البشر، مصدر دخل لتأمين الأسلحة وتجنيد المقاتلين ودفع رواتبهم، وتعزيز الشبكات الداعمة وتكديس الثروة. بالاعتماد على ندرة الوصول إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية المتورطة في أنشطة التهريب في سورية، التي وقعت جميعها بين كانون الأول / ديسمبر 2021 و نيسان / أبريل 2022، تبحث هذه الورقة في أنماط التهريب والجهات الفاعلة المتورطة منذ بداية عام 2021 بين سورية ولبنان، ومن سورية إلى الأردن، من حيث ثلاثة عوامل رئيسية: العامل الأول هو الأوضاع المختلفة على الحدود بين سورية ودولتي الجوار (مليئة بالثغرات أو مؤمنة)؛ والعامل الثاني هو مستوى السيطرة الأمنية للنظام السوري في المناطق الحدودية (عالية أو محدودة)؛ والثالث ردّات فعل الجهات الحكومية وغير الحكومية في لبنان والأردن، على عمليات التهريب (التعاون النشط أو المواجهة العنيفة).

1. التهريب ثنائي الاتجاه بين سورية ولبنان

بسبب الحدود غير الخاضعة للرقابة التي يسهل اختراقها بين سورية ولبنان، تتم عمليات التهريب بين البلدين عبر (021-051) نقطة عبور غير شرعية على حدود طولها (493) كم. في سورية، تمرّ عمليات التهريب الداخلية والخارجية عبر مناطق يمارس فيها النظام درجة عالية من السيطرة الأمنية. ويتركز هذا بشكل أساسي حول ريف حمص الجنوبي، والقلمون الغربي، وريف دمشق، حيث الفرقة الرابعة في الجيش السوري (بقيادة ماهر الأسد) لها وجود ظاهر وقويّ وتشارك بشكل مباشر في أنشطة التهريب. هذه المناطق هي بمنزلة محاور لتهريب المنتجات التي تُوّزع فيما بعد في مناطق سيطرة النظام. في منطقة بعلبك-الهرمل في لبنان، استغلّ حزب الله، وبدرجة أقلّ حركة أمل، ضعف سيطرة الدولة وعجزها عن مراقبة الحدود، لتمكين أنشطة التهريب والمشاركة فيها. تشتهر منطقة وادي خالد أيضًا بالتهريب إلى سورية، مع مشاركة جهات فاعلة محلية مختلفة، من ضمن ذلك العائلات والقبائل الكبيرة والتجار الذين يعملون بالتعاون مع المخابرات السورية منذ عقود

منذ عام 2021، أدت الأزمة الاقتصادية اللبنانية، وما تلاها من تغيّرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المتعددة، إلى زيادة كبيرة في التهريب من لبنان إلى سورية، وخاصة الوقود، كون سعر المازوت أصبح أرخص بكثير في لبنان مما هو عليه في سورية. وذلك لأن مستوردي الوقود تمكّنوا من تداول الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي في مصرف



لبنان، بسعر تفضيلي (بين تشرين الأول / أكتوبر 9102 وتشرين الأول / أكتوبر 1202). وفي الوقت نفسه، أدت التخفيضات الحكومية في دعم النفط في سورية إلى زيادة الأسعار، بينما تعاني البلاد حالة نقص متكرر في المشتقات النفطية. خلق هذا الوضع فرصة للمهربين على جانبي الحدود لتجميع قدر كبير من الثروة. ارتفعت واردات لبنان من البنزين (الرسمي) بنسبة 31 في المئة خلال عام واحد، من (274,2) مليون ليدر في عام 9102 إلى (897,2) مليون ليدر في عام 0202، حيث تم تهريب نسبة كبيرة منها إلى سورية. وبحسب أحد المستجيبين المتورطين في تجارة تهريب النفط، بدءًا من عام 0202 حتى صيف 1202، "كانت أكثر من (001) ناقلة تدخل إلى سورية يوميًا، معظمها من خلال الممرات غير الشرعية القريبة من القصير والقلمون الغربي". في كانون الأول / ديسمبر 1202، قدّر عضو في نقابة أصحاب المحطات اللبنانية أنه تم تهريب ما يصل إلى مليار ليدر من الوقود إلى سورية خلال العام. وقدرت عائدات هذه التجارة غير المشروعة بنحو (532) مليون دولار أميركي. ومع ذلك، فقد انخفض تهريب النفط من لبنان إلى سورية، منذ انتهاء دعم الوقود في لبنان في تشرين الأول / أكتوبر 1202، إذ صار سعره أعلى بكثير، وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في هوامش ربح المهربين. وانعكس في الحجم الرسمي للنفط المستورد إلى لبنان في عام 1202، الذي شهد انخفاضًا بنسبة (71) في المئة، مقارنة بالعام السابق

بالتنسيق مع الفرقة الرابعة، سيطر حزب الله على سوق تهريب المحروقات من لبنان إلى سورية، وسمح ذلك لكليهما بتكديس قدر كبير من رأس المال. يسيطر حزب الله على المعابر الحدودية غير الشرعية المتعددة في بعلبك، ويمكنه ذلك من نقل الوقود إلى المستودعات على الجانب الآخر من الحدود التي تسيطر عليها الفرقة الرابعة مباشرة أو رجال الأعمال المرتبطون بها. يمكن للشبكات ورجال الأعمال غير المرتبطين مباشرة بالفرقة الرابعة استخدام نقاط العبور غير القانونية هذه لتهريب الوقود إلى سورية، وذلك بدفع رسوم تقدر بحوالي (005 إلى 006) ليرة سورية (ما يعادل 2,0 إلى 42,0 دولار أميركي بسعر الصرف الرسمي البالغ (215,2) ليرة سورية / دولار أميركي) مقابل اللتر الواحد، للفرقة الرابعة التي تسيطر على نقاط العبور غير القانونية. في شمال لبنان، تورط سياسيون ورجال أعمال من عكار في تهريب الوقود، لكن ذلك التورط لم يكن بمستويات حزب الله. أظهر انفجار آب / أغسطس 1202، في قرية التليل / عكار، الذي أسفر عن مقتل نحو ثلاثين



شخصًا، تورط ثلاثة نواب من المنطقة، اتهمهم السكان المحليون بالتواطؤ في أنشطة التهريب، أو في أقل الأحوال، بأنهم "العقول المدبرة".

كان الدقيق والقمح من بين المنتجات الرئيسية المهربة من لبنان إلى سورية. ويرجع ذلك أساسًا إلى أن أسعارها في لبنان أرخص منها في سورية التي تعاني نقصًا كبيرًا في هذه المنتجات. في منتصف عام 2020، وصلت تكلفة الطن المتري من الطحين (023) دولارًا أميركيًا في سورية، بينما كان السعر المدعوم في لبنان (051) دولارًا أميركيًا فقط (بسعر الصرف الرسمي 7051 ليرة لبنانية / دولار أميركي). ومع ذلك، فإن اندلاع الحرب في أوكرانيا في شباط / فبراير 2202 قد يعقد عملية تدفق الدقيق المهرب إلى سورية، حيث إن لبنان كان يستورد في المتوسط حوالي (59) في المئة من قمحه من روسيا وأوكرانيا، منذ عام 2102، وتوقفت هذه الواردات بسبب الحرب. وإضافة إلى ذلك، منذ تنفيذ الحظر السعودي على المنتجات اللبنانية في نيسان / أبريل 1202، لجأ بعض المزارعين اللبنانيين بشكل متزايد إلى تهريب منتجاتهم إلى سورية، ثم يعيد التجار السوريون بيعها إلى السعودية. المواد الأخرى المهربة إلى سورية هي الأدوية المتبقية التي لا تزال الحكومة اللبنانية تدعم أسعارها.

من ناحية أخرى، تتعامل عمليات التهريب من سورية إلى لبنان بالسلع المشروعة وغير المشروعة. تشمل المنتجات المشروعة المهربة من سورية إلى لبنان المواد الغذائية المدعومة (مثل الدواجن واللحوم والألبان والسلع الزراعية الأخرى)، والأجهزة المنزلية ومنتجات التنظيف. شجّع هذا الاتجاه الانخفاض النسبي في أسعار هذه المنتجات في سورية، والانخفاض الكبير في القوة الشرائية لقطاعات كبيرة من السكان اللبنانيين. فيما يتعلق بالسلع غير المشروعة، على زيادة تهريب الكبتاغون بشكل ملحوظ. يتم إنتاج معظم هذا الكبتاغون في سورية، وهناك كمية صغيرة تُنتج في لبنان الذي يقوم في الغالب بدور دولة العبور. لذلك يتم نقل بعض الكبتاغون المنتج في سورية إلى لبنان، ومن ثم يتم تهريب الحبوب المخدرة عن طريق البر والبحر والجو إلى ممالك الخليج، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكذلك الأردن المجاورة. بين عامي 6102 و2202، أحبطت السلطات السعودية محاولات تهريب أكثر من (006) مليون حبة أمفيتامين من لبنان، وفقًا للرائد محمد النجدي، المتحدث باسم المديرية العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية. تسيطر الفرقة الرابعة ورجال الأعمال



السوريون المرتبطون بها الذين ظهروا خلال الحرب، من ضمنهم عامر خيتي وخضر علي طاهر، إلى جانب جهات فاعلة أخرى مثل حزب الله ورجال الأعمال المرتبطين به، على جزء كبير من إنتاج وتوزيع الكبتاغون. وتطور الاتجار بالمخدرات بشكل كبير في الأعوام القليلة الماضية، حيث أدت العقوبات المفروضة على النظام السوري وحزب الله، وعزلتهما السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، إلى زيادة احتياجاتهما إلى مصادر جديدة للدخل.

في الأعوام القليلة الماضية، كانت الحكومة اللبنانية قد أعلنت استعدادها لتكثيف مكافحة عمليات التهريب بين لبنان وسورية، وهو أحد الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي على بيروت لتلقي مساعدات مالية. ومع ذلك، يجب مراعاة العقبات الرئيسية قبل أن يكون هناك تغيير فعلي في ديناميكيات الحدود الحالية. الأول هو حاجة حزب الله، عسكرياً واقتصادياً، إلى استخدام الحدود من دون أي شكل من أشكال القيود، لا سيما في ظل تدخله العسكري ووجوده في سورية. إضافة إلى ذلك، فإن الجهات الفاعلة الأخرى التي تغطيها مختلف الأحزاب السياسية اللبنانية والمتورطة في التهريب مع سورية ليست لديها مصلحة في وقف الأعمال التجارية. أخيراً، تُعدّ الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، التي شهدت ارتفاع معدل الفقر، من 52 في المئة في 9102 إلى 47 في المئة عام 2202، دافعاً إضافياً للتهريب والأنشطة غير المشروعة.

تأثرت المناطق الحدودية، في عكار وبعبك الهرمل والبقاع بشكل خاص، بالأزمة الاجتماعية والاقتصادية. فهذه المحافظات لديها أعلى معدلات الفقر، كلها فوق (09) في المئة، وأعلى معدلات بطالة (53، 94 و64) في المئة على التوالي. شارك مالكو محطات الوقود والمولدات الخاصة في هذه المناطق، على سبيل المثال، في تهريب الوقود عبر الحدود السورية، حيث جلب لهم ذلك أرباحاً كبيرة. عمل بعض الناس في شبكات تهريب معينة، كسائقي شاحنات ينقلون الوقود إلى سورية. لذلك، غالباً ما تكون أنشطة التهريب وسيلة للسكان المحليين في هذه المناطق الحدودية، الذين أهملتهم الدولة منذ فترة طويلة، للتخفيف من ظروفهم المعيشية المتدهورة عن طريق شراء سلع مهربة أرخص، أو الانخراط في هذه الشبكات.



2. التهريب أحادي الاتجاه من سورية إلى الأردن

تتم عمليات التهريب من سورية إلى الأردن عبر حدود مشتركة بطول (263) كم، حيث تحدد عوامل مختلفة اتجاه التهريب وأنواع البضائع والجهات الفاعلة المعنية. على عكس التهريب بين سورية ولبنان، فإن أحادية الاتجاه والاستثمارات الكبيرة في المخدرات غير المشروعة هما السمتان الرئيسيتان المحددتان للتهريب من سورية إلى الأردن. وذلك لسببين رئيسيين مترابطين: الأول أن تهريب البضائع المشروعة من الأردن إلى سورية لا يُعدّ عملاً مربحاً بشكل عام، لأن الأردن ليس مركزاً للإنتاج أو التصنيع الزراعيين، والسلع الأردنية بشكل عام باهظة الثمن، بالنسبة إلى الغالبية العظمى من السوريين، وبالتالي فإن الأردن في الغالب بلد عبور لواردات المنتجات الأجنبية إلى سورية، ويتضح هذا بالنظر إلى الإحصاءات الرسمية للتجارة المشروعة من الأردن إلى سورية، التي سجلت (89) مليون دولار و(96) مليون دولار، في عامي 9102 و0202 على التوالي. والثاني أن الأردن، بالنسبة إلى المهريين الذين يسعون لتعظيم أرباحهم، هو مجرد بلد عبور للمخدرات غير المشروعة نحو المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج. فحقيقة أن حبة الكبتاغون تكلف في المتوسط أقل من دولار واحد في سورية، وتباع بأكثر من (02) دولاراً أميركياً في بعض دول الخليج (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) تجعل الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر الأردن عملاً مربحاً للغاية.

على الأرض، تنطلق عمليات التهريب من سورية إلى الأردن، باستخدام طرق مختلفة ومتغيرة بسرعة من محافظتي السويداء ودرعا، حيث لا يتمتع النظام إلا بسيطرة ضعيفة، وحيث انتشرت الفوضى وغياب القانون والعنف الإجرامي والسياسي بعمق. في محافظة درعا، أدى النموذج الذي تقوده روسيا لعودة النظام في 8102 إلى تفتيت أمني وتقطيع إقليمي (الأراضي). وفي محافظة السويداء، تواصل الجماعات المسلحة المحلية والعصابات الإجرامية منافسة النظام على السلطة. وبعيداً عن كونها سهلة الاختراق، فإن الحدود السورية الأردنية مرسومة بشكل أفضل، ويمكن للسلطات الأردنية تأمينها بطرق أكثر فاعلية. على الرغم من أن المراكز الحدودية السورية موجودة، فإن معدّاتها وتنسيقها غير فعالة إلى حدّ كبير، ولذلك تختار السلطة السورية الاعتماد على نظيرتها الأردنية، في مواجهة مهربي المخدرات المنظمين والمسلحين جيّداً.



في جنوب سورية، تضبط الفرقة الرابعة وحزب الله أنشطتهما غير المشروعة في ديناميكيات سلسلة التوريد والاعتماد على المتعاونين المحليين، الذين تتمثل مهمتهم في تنفيذ عمليات التهريب إلى الأردن. السعي لتأمين تدفقات الإيرادات التي تشتد الحاجة إليها، مع تفويض أنشطة التهريب إلى الجهات الفاعلة المحلية، يخدم هدفين رئيسيين: الأول أن الاعتماد على وكلاء محليين هو إحدى طرق العمل في المجتمعات المعادية. نظرًا لأن عملاء حزب الله والفرقة الرابعة غالبًا ما يكونون محليين ينحدرون من مجتمعات عشائرية وعائلية في محافظتي درعا والسويداء، وهم قادرون جيدًا على العمل بحرية وعلى إخفاء أنشطتهم غير القانونية، وحين يُكتشف العملاء المحليون، فإنهم هم الذين يعاقبون. في محافظة درعا، على سبيل المثال، اغتيل أو جرح كثير من الأفراد الذين حُددوا على أنهم متعاونون وتجار مخدرات، وتجاهلوا النداءات لإنهاء أنشطتهم غير القانونية بشكل انتقائي، بدلًا من عناصر حزب الله. والهدف الثاني أن العملاء المحليين يمنحون النظام السوري ميزة الإنكار المعقول، لا سيما تجاه السلطات الأردنية. ويبدو أن ما يكمل هذه الاستراتيجية هو تقارير النظام المتكررة عن إحباط عمليات التهريب من سورية إلى الأردن. وفقًا لقائد سابق للمتمردين من درعا، فإن هذا النهج "هو مسرحية سخيفة، هدفها أن تُثبت للأردن أن سورية تعاني انتشار المخدرات". وعندما أُكِّدت المملكة صراحة تورط جهات تابعة للدولة في أنشطة التهريب، كان المتهمون بالتعاون مع المهربين هم مخافر الشرطة السورية، وليس الفاعلين الرئيسيين.

تعمل الحوافز الاقتصادية والحماية التي تقدّمها الفرقة الرابعة وحزب الله على جذب ودمج أنواع عدة من الفاعلين المحليين في شبكات التهريب. المجموعات البدوية في السويداء والمتمردون الذين تحوّلوا إلى متعاونين مع النظام في درعا هما فاعلان رئيسان متورطان في التجارة غير المشروعة عبر الحدود، من جنوب سورية إلى الأردن. وفي محافظة السويداء، ينفذ المهربون البدو معظم عمليات التهريب غير القانونية. البدو هم فاعلون مستقلون مشهورون بخبرتهم في التهريب وبمعرفة الطرق في الصحراء النائية وبالاستعداد الشديد للمشاركة في القتال ضد حرس الحدود في الصحراء. بالنسبة إلى البدو، تتطلب عملية التهريب الناجحة تكتيكات وتخطيطات. وبحسب كلمات أحد البدو من منطقة اللجاة، "في كثير من الأحيان، يشنت البدو الدوريات الحدودية الأردنية بشحنات صغيرة من الحشيش. الهدف هو توفير شحنات أكبر من الكبتاغون في أماكن



أخرى بمرور سلس. انسوا تصريحات الجيش الأردني بخصوص إحباط عمليات التهريب. يمكنني أن أؤكد لكم أن عمليات التهريب الناجحة التي قام بها البدو في الأعوام الثلاثة الماضية لا تُعدّ ولا تُحصى“. ووفقًا لمصدر محلي يراقب الحدود الجنوبية، يتلقى كل مهرب حوالي (0005) دولار أميركي، إذا نجح في توصيل شحنته من المخدرات إلى الأردن. بشكل عام، كان العنف هو الرد الرئيس للسلطات الأردنية لردع وكبح أنشطة التهريب عبر حدودها الشمالية. في عام 2020، على سبيل المثال، أعلنت القوات المسلحة الأردنية أنها أحبطت (163) عملية تهريب وتسلسل. وفي كانون الثاني/يناير 2022، كان هناك تصعيد دراماتيكي للعنف في شمال الأردن، حيث اندلعت اشتباكات عنيفة بين قوات أمن الحدود الأردنية وخمس مجموعات، يتألف كل منها من نحو عشرة مهربيين مخدرات. وفي 72 كانون الثاني/يناير 2022، أعلن الجيش الأردني أنه أحبط عمليات تهريب المخدرات بالقرب من الحدود مع سورية، حيث أسفرت العملية عن مقتل (72) مهربًا وإصابة آخرين. وإلى جانب ثمانية مهربيين مفقودين، أشارت مصادر محلية في السويداء إلى أن عدد القتلى تجاوز عددهم (04) مهربًا، وأن بعض الناجين تمكنوا من سحب بعض الجثث إلى الأراضي السورية. هذا العدد الكبير مهمّ، بالنظر إلى مقتل سبعة مهربيين فقط على الحدود الأردنية في عام 2021. ”مثل هذه الحوادث لن توقف عمليات التهريب إلى الأردن. فالبدو لن يستسلموا، بل على العكس من ذلك، إن هذه الاشتباكات ستُحفّز المهربيين على أن يكونوا أكثر تنظيمًا وتجهيزًا واستعدادًا للقتال مع حرس الحدود. إذا رأى الضباط الأردنيون الأسلحة التي حصل عليها المهربيون البدو في الحادث [كانون الثاني/يناير 2022]؛ فسوف يدركون بسرعة أن الأسوأ لم يأت بعد“.

- الخاتمة

ظهرت ديناميكيات جديدة لتنشيط عمليات التهريب بشكل متزايد في الأعوام القليلة الماضية، ولا سيما منذ بداية عام 2019. ومن أبرزها -من حيث الأرباح- تهريب الوقود من لبنان إلى سورية، بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتشرين الأول/أكتوبر 2021، والمنتجات غير القانونية (مثل الكبتاغون) إلى كل من لبنان والأردن. وسيطرت الفرقة الرابعة ورجال الأعمال التابعون لها، إلى جانب حزب الله، على عمليات التهريب من وإلى الأردن ولبنان، على الرغم من اختلاف أنواع الهيمنة ودرجاتها. يمتلك كلا الفاعلين سيطرة مباشرة على نقاط العبور غير القانونية على الحدود السورية اللبنانية، تسمح لهما بإدارة تدفق



البضائع، ويعتمدان على الجهات الفاعلة المحلية على الحدود السورية الأردنية في أنشطة التهريب. في البداية، أدى توسع مشاركة الفرقة الرابعة وحزب الله في عمليات التهريب، إلى زيادة الأشكال الجديدة لتراكم رأس المال في وضع مزقته الحرب، وإلى تدمير الإنتاج الوطني في سياق الأزمة الاقتصادية (في كل من لبنان وسورية)، ثم أدى إلى إنشاء وتطوير شبكات تأثير ونفوذ جديدة، بالتعاون مع جهات فاعلة محلية معينة. لمواجهة تصاعد أنشطة تهريب البضائع المشروعة وغير المشروعة، كانت السياسة الأكثر انتشاراً لمكافحة هذه الديناميكيات للسلطات اللبنانية والأردنية، والجهات الفاعلة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والدول، هي الدعوة إلى مزيد من الإجراءات الأمنية وتعزيز أمن الحدود. وهذا في الأساس وصفة للفشل، ما لم يقترن بسياسات تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني، وفي المناطق الفقيرة والمهملة، من أجل توفير أشكال بديلة من العمالة وتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين. يجب التركيز على تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد في سورية والدول المجاورة، من أجل تقليل احتياجات السكان وتقليل الاعتماد على السلع المهربة (والمصدرة). وهذا سيخلق فرص عمل للمجتمعات المحلية ويردعهم، أو على الأقل يردع قطاعات واسعة منهم، عن المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في أنشطة التهريب. الغالبية العظمى من الأشخاص المتورطين في أنشطة التهريب أو في شراء البضائع والسلع المهربة يفعلون ذلك بدافع الضرورة، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، مع عدم وجود خيارات أخرى متاحة. ومع ذلك، فإن مثل هذه الحلول والتحسينات المتوقعة ممكنة فقط في سياق تدخل فيه البلاد عملية نحو شكل من أشكال الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهو أمر بعيد عن الواقع في سورية.

(ترجمة مركز حرمون للدراسات)

المصدر: مشروع اتجاه الشرق الأوسط في زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا

National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces



الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة



عين على سورية

تقرير الربع الثاني - 2022

للاستفسار والتواصل

 tr.gs@etilaf.org

 ٠٥٣٩٥١٢٢٢٧٥ ٠٢١٢٦٠٢٠٩٦٨

 Şenlikköy mahallesi, konaklı sokak,
no ٥٠, Florya, Bakırköy, Istanbul